



عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيكٌ فِيهَا»

شرح الهداية

المسمى

غاية البيان نادرة النيران في خرواوان

تصنيف

الإمام القاضي الفقيه الأصولي القطار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني القارابي الحنفي

(ت ٥٧٥٨ هـ)

تحقيق

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي مخي أحمد الشرقاوي

المجلد الثالث

باب زكاة المال - باب الإحرام

دار الضيعة

للنشر والتوزيع

القرية

علم لإحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ
زَكَاةِ الْعَالِ
فَصْلٌ فِي الْفِضَّةِ

● غاية البيان ●

بَابُ
زَكَاةِ الْمَالِ^(١)

[فَصْلٌ
فِي الْفِضَّةِ] (٢)

قوله: (فِي الْفِضَّةِ)، لَمَّا قَرَعَ عَنْ ذِكْرِ زَكَاةِ السَّوَائِمِ: شَرَعَ فِي بَيَانِ زَكَاةِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَأَرَادَ بِالْمَالِ: مَالُ التَّجَارَةِ، كَالنَّقْدَيْنِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَعَقَارِ التَّجَارَةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْمَالِ يَشْمَلُ السَّوَانِمَ وَغَيْرَهَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْمَالَ كُلُّ مَا يَتَمَلَّكُهُ الْإِنْسَانُ، مِنْ دَرَاهِمٍ، أَوْ دَنَانِيرٍ، أَوْ نَقَبٍ، أَوْ فِصَّةٍ، أَوْ حِنْطَةٍ، أَوْ خُبْزٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، أَوْ ثِيَابٍ، أَوْ سِلَاحٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنِ الْغُورِيِّ^(٣): الْمَالُ النَّصَابُ.....

(١) وقع بالأصل: «باب زكاؤ القذّيين». والمحبت من: «م»، «ف»، «و»، «ز»، «ت». وعليه يدل سياق كلام المؤلف الآتي.

(٢) ما بين المجلدتين زيادة من: ٤م، ٥ف، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢.

(٣) هو: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو سَعِيدٍ الطُّوَيْسِيُّ، قَالَ ياقوت الحموي: «أحد أئمة اللغة المشهورين، والأعلام في هذا الشأن المذكورين، صنف: «ديوان الأدب» في عشرة مجلدات ضخام، أخذ كتاب الفارابي وزاد عليه في أبوابه، وأبرزه في أنهن اثوابه، فصار أولي به مئة».

لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» وَالْأَوْقِيَةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.
فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوَلُ، فَفِيهَا خُمْسَةٌ دَرَاهِمٌ، لِأَنَّهُ **﴿﴾**
كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ **﴿﴾**: «أَنْ خُذَ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خُمْسَةَ دَرَاهِمٍ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ
مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ نِصْفَ مِثْقَالٍ». قَالَ: «وَلَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ
دِرْهَمًا».

غاية البيان

فَفِيهَا مَسَّةٌ دَرَاهِمٍ، فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ ^(١).
تَأْوِيلُهُ: فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ.
قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: [١٦٨/١] «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».)
تَمَامُ الْحَدِيثِ: مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُسْتَدًّا: إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ **﴿﴾**: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ
خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» ^(٢).
قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ؛ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا)، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ ^(٣).

وَقَالَ صَاحِبَاهُ: مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فزكاته بِحِسَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(٤).
وَجْهٌ قَوْلِهِمْ: مَا رُويَ فِي حَدِيثٍ عَلَيْهِ «فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ». وَلِأَنَّهَا

(١) مضمّن تخريجہ .

(٢) مضمّن تخريجہ .

(٣) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ»: قَالَ فِي «النُّقْطَةِ» وَ«زَادَ الْفُقَهَاءُ»: الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَثْنٌ عَلَيْهِ النَّسْفِيُّ
وَبِرَهْمَانِ الشَّرِيعَةِ - يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلرَّخِصِيِّ [١٩٠/٢]، «نُقْطَةُ الْفُقَهَاءِ» [٢٢٦/١]، «زَادَ الْفُقَهَاءُ»
[٤٠/ب]، «التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ» [ص ١٩٨]، «الْبَيَانُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١١٧/١].

(٤) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [٢٦٤/٣]. وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ
[١٦/٦]، وَ«الْعَزِيزُ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ [٨٨/٣].

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: مَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَرَكَاثُهُ بِحَسَابِهَا ^(١)، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ عليه السلام؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ عَلَيْهِ عليه السلام «وَمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَبِحَسَابِهِ»، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ، وَاشْتِرَاطُ النَّصَابِ فِي الْإِتْدَاءِ؛ لِتَحَقُّقِ الْغِنَى، وَبُعْدِ النَّصَابِ فِي السَّوَائِمِ؛ تَحَرُّزًا عَنِ التَّشْقِيقِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام قَوْلُهُ عليه السلام فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عليه السلام: «لَا تَأْخُذْ مِنَ الْكُسُورِ شَيْئًا»، وَقَوْلُهُ عليه السلام فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ عليه السلام: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ»، وَلِأَنَّ الْحَرَجَ مَذْقُوعٌ وَفِي إِيْجَابِ الْكُسُورِ ذَلِكَ؛ لِتَعَذُّرِ الْوُقُوفِ.

نهاية البيان

زِيَادَةٌ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ؛ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا؛ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ، وَالْكُلُّ نِعْمَةٌ؛ فَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.

وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ النَّصَابَ الْأَوَّلَ؛ حَيْثُ يَثْبُتُ الْغِنَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَاشْتَرَطَ النَّصْبَ بَعْدَ النَّصَابِ الْأَوَّلِ فِي السَّوَائِمِ؛ لِلَاخْتِرَازِ عَنِ التَّشْقِيقِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرَ الشَّرِكَةِ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٢): مُسْتَدًّا إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٣٤/٢ ط/م] أَمَرَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَنْ لَا تَأْخُذَ مِنَ الْكُسُورِ شَيْئًا، فَإِذَا بَلَغَ الْوَرِقُ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خُمُسَهُ دِرْهَمًا، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا؛ فَتَأْخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا» ^(٣).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «أَصَحُّ: بِحَسَابِهِ».

(٢) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجِصَاصِ [٣٠٧/٢].

(٣) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٩٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [٧٣١٥/١]، مِنْ طَرِيقِ الْمُهَلَّلِيِّ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ لُحَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ مُعَاذٍ عليه السلام بِهِ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «الْمُهَلَّلِيُّ بْنُ الْجَرَّاحِ مَرْثُوكٌ الْعَدَنِيُّ، وَعَبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ».

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الدَّرَاهِمِ وَزُنْ سَبْعُو، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا وَزُنْ

عَلِيَّةُ الْبَيْهَقِيِّ

وَرُوِيَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ: «لَمَّا بَلَغْتَ مِائَتَيْنِ، فَبَيْعَهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ»^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَمَّا زَادَ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ»، أَي: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَأْخُذْ بِمَا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا»، وَلِأَنَّ كُلَّ مَالٍ لَهُ نِصَابٌ كَانَ لَهُ عَقْوٌ بَعْدَ النِّصَابِ، كَمَا فِي السَّوَائِمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ حَالَةٍ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَقْوُ السَّائِمَةِ، يُعْتَبَرُ فِيهَا عَقْوُ الْأَثْمَانِ، كَمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَلِأَنَّ فِي إِيْجَابِ الْكُشُورِ حَرْجًا، وَهُوَ مَذْفُوعٌ شَرْعًا، فَلَا يَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ شَيْءٌ إِلَى الْأَرْبَعِينَ.

الْأَمْرُ أَنْ مَنْ كَانَ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَسَبْعَةُ دَرَاهِمَ، يَجِبُ عَلَيْهِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى: خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَسَبْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ عَلَى قَوْلِهِمَا، وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ: يَجِبُ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ وَجُزْءٌ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ، وَجُزْءٌ آخَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ جُزْءًا مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ.

وَهَذَا لَا يَفْهَمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَكَيْفَ الْعَامَّةُ الَّتِي لَا خَبْرَةَ لَهُ أَصْلًا!

قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ فِي الدَّرَاهِمِ: وَزُنْ سَبْعُو، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَشْرَةُ مِنْهَا وَزُنْ

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا».

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: «هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا». يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢٦٧/٢]، وَ«الدَّرَاهِمُ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٢٥٧/١].

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ حَرْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» [١٠٣/٤]، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ جَدِّهِمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ كَتَبَ عَلَى الْكِتَابِ لِعَمْرِو بْنِ حَرْمٍ حِينَ أَمَرَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَفِيهِ: الزَّكَاةُ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا، فَبَيْعَهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا: دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ صَدَقَةٌ».

قَالَ ابْنُ حَرْمٍ: «أَبُو أُوَيْسٍ ضَعِيفٌ، وَهِيَ مُتَشَكِّكَةٌ مَعَ ذَلِكَ».

سَبْعَةَ مِثْقَالٍ ، بِذَلِكَ جَرَى التَّقْدِيرُ فِي دِيْوَانِ عُمَرَ عليه السلام ، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ ،

﴿ هبة البيهقي ﴾

سَبْعَةَ مِثْقَالٍ .

اعْلَمْ: أَنَّ الدَّرَاهِمَ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي زَمَنِ عُمَرَ ، وَكَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَقَاتِلِ الصُّغْرَى» .

صِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: عَشْرَةٌ [١٠/٣٥١] مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: عِشْرُونَ قِيرَاطًا .
وَصِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: مِئَةٌ مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: اِثْنَا^(١) عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ مِثْقَالٍ وَيُضْفٍ .

وَصِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشْرَةٍ: خَمْسَةُ مِثْقَالٍ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: نِصْفٌ مِثْقَالٍ ، وَهُوَ عَشْرَةُ قَرَارِيطَ .

وَكَانَ الْمِثْقَالُ نَوْعًا وَاحِدًا ، وَهُوَ عِشْرُونَ قِيرَاطًا ، وَكَانَ عُمَرُ يُطَالِبُ النَّاسَ فِي اسْتِيفَاءِ الْخَرَاجِ بِأَكْبَرِ الدَّرَاهِمِ ، وَيَسْتَقُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ ، فَالْتَمَسُوا مِنْهُ التَّخْفِيفَ ، فَشَاوَرَ عُمَرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ عُمَرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ثَلَاثَةً ، فَاخُذَ ، فَصَارَ الدَّرْهَمُ بِوِزْنِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قِيرَاطًا .

فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِ عُمَرَ ، وَتَعَلَّقَ الْأَحْكَامُ بِهِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالْخَرَاجِ ، وَنِصَابِ السَّرِقَةِ ، وَتَقْدِيرِ الدِّيَّاتِ ، وَمَهْرِ النِّكَاحِ ، وَهَذَا لِأَنَّ ثُلُثَ الْعِشْرِينَ قِيرَاطًا: مِئَةٌ وَثَلَاثَانِ ، وَثُلُثُ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ: أَرْبَعَةٌ ، وَثُلُثُ الْعَشْرِ: ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ .

فَالْمَجْمُوعُ: أَرْبَعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا ، فَيَكُونُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مِثْلَ وَزْنِ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ ؛ لِأَنَّ [١٠/٣٥١] سَبْعَةَ مِثْقَالٍ مِئَةٌ وَأَرْبَعُونَ قِيرَاطًا ، فَكَذَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مِئَةٌ وَأَرْبَعُونَ قِيرَاطًا ، وَمِائَتَا دِرْهَمٍ مِثْلَ مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا ، ثُمَّ قَدَّرَ الدَّرْهَمَ الْوَاحِدَ سَبْعَةَ أَغْشَارٍ

(١) وَلَعَّ بِالْأَصْلِ: «الْثَنِي» . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م» ، وَفَفَ ، وَفَو ، وَفَزَ ، وَفَتَ .

الْمِثْقَالِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فِرَاطًا سَبْعَةُ أَغْشَارِ عَشْرِينَ فِرَاطًا، وَالْمِثْقَالُ الْوَاحِدُ مِثْلُ الدَّرْهَمِ الْوَاحِدِ، وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَصْبَاحِهِ، فَالْهَمْزُ

ثُمَّ الدَّيَّارُ الْوَاحِدُ: سِتَّةُ دَوَائِقَ^(١)، وَهُوَ عِشْرُونَ فِيرَاطًا، وَهُوَ يَتُونَ حَبَّةً، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ طَسُوجًا^(٢)، وَهُوَ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ شَعِيرَةً، وَهُوَ مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ
[٢٥٥ هـ] أُرَّةٌ.

والأرزة: خردلتان حديستان من الخردل البري^(٣)، وكل شعيرة: أرزتان، وكل حبة من الشعير: شعيرتان، ومن الأرز: أربع أرزات، وكل طسوج: خمس شعيرات. وكل قيراط: اثنا عشر أرزة، ومن الحبات: ثلاث حبات، ومن الشعير: ستة شعيرات.

وثلثا الدينار: اربعون حبة، ونصفه: ثلاثون حبة، وثلثه: عشرون حبة، ورُبُعُه: خمسة عشر حبة، وحمسه: اثنا عشر حبة، وسُدُسُه: عشر حبات، وسَبْعُه: تسع حبات، وأربعة اشباع حبة، وثلثمئة^(١): سبع حبات ونصف، وتسعة: ست حبات وثلثا حبة، وعشرة: ست حبات.

(١) حواشٍ حَتَّى قَاتِلُ - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ - وَهُوَ مُتَّعٍ بِذُرِّهِمُ وَالْجَمْعُ حَوَاشٍ وَحَوَاشٍ يَحْطَرُ «الْمَعْرَبُ»
 فِي تَرْجُمَةِ الْمَعْرَبِ لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ١٦٩]

(٢) الطشوج: حُتَان والدائق: أربعة طَسَاجِج، وهما مُعْرَبان يظُر «الصحيح في اللغة» للجوزهرى [٣٦٧/١ مادة: طسج].

(٣) الحزول البرّي: من الأوزان الدقيقة، وتُلوّى حبّة الحزول: جزءاً من ستة أجزاء من حبّة الشعير. والحزول نباتٌ خشبي، ويضرب به السّئل في الصّخر فيقال ما جئني حزولاً من كذا: يظنّ «المعجم الأوسط» [٢٢٥/١]. و«معجم لغة العرب» [١٩١/ص]

(٤) وقع بالأصل: قريت-ه. والمثبت من: (م١)، و(ب١)، و(و١)، و(ز١)، و(د١)، و(ه١).

وإذا كان العالب على الورق المصّة؛ فهو في حكم المصّة، وإذا كان العالب العشر فهو في حكم العروض، يُعتبر أن يبلغ قيمته بصائباً؛ لأن الدراهم لا تحلّو عن قليل العشر؛ لأنها لا تنطبع إلا به وتحلّو عن الكثير، فجعل العدة

نهاية الميزان

قَالَ فِي «خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى»^(١): قِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بِلْدَةٍ وَرَأْسُ بِلْكَ السَّنَةِ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ: أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُ فِي كُلِّ مَائَتِي دُرْهَمٍ بُحَارِيَّةً: حَمْسَةً مِنْهَا. وَبِهِ أَخَذَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأُمَمَةِ السَّرْحَسِيُّ.

قَوْلُهُ: (وإذا كان العالب على الورق المصّة؛ فهو في حكم المصّة).

قَالَ صَاحِبُ «الْمُعَرَّبِ»: «الْوَرَقُ - يَكْتَسِرُ الرَّاءُ - الْمَصْرُوبُ مِنَ الْمِصَّةِ، وَكَدِ الرَّقَّةِ»^(٢).

أَعْلَمُ: أَنَّ الْوَرَقَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَالِصًا، وَكَانَ مُحْتَلِطًا بِالْعِشْرِ، فَإِنْ كَانَ الْعَالِبُ هُوَ الْمِصَّةُ؛ قَبِجَتْ فِي الْمُحْتَلِطِ مَا يَجِبُ فِي الْخَالِصِ مِنْ عَيْرِ يَتَةِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ كَانَ الْعَالِبُ الْعِشْرَ - وَهِيَ السُّتُوفَةُ^(٣) -؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعَدَّةً لِلتَّجَارَةِ؛ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مَا فِيهِ مِنَ الْمِصَّةِ بِصَائِبًا، فَحِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ، فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ قِيمَتُهُ بِصَائِبًا، كَمَا فِي سَائِرِ ١٠ ٣٠ ١٠٠ السِّلَعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعِشْرَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا لَا يُعْتَبَرُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمِصَّةَ لَا تَنْطَعُ إِلَّا بِقَلِيلٍ مِنْ عِشْرٍ، فَجُعِلَ الْقَلِيلُ عُمُومًا دُونَ الْكَثِيرِ، فَجُعِلَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ الْعَدَّةُ، فَإِذَا كَانَ أَصْلَبَ مِنَ الْمِصَّةِ أَوْ الْعِشْرِ؛ كَانَ الْوَرَقُ فِي حُكْمِهِ.

(١) يَطْرُقُ «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُحَارِيِّ [ق/٧٦]

(٢) يَطْرُقُ «الْمُعَرَّبُ فِي تَرْجُمَةِ الْعَرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٤٨٣]

(٣) السُّتُوفَةُ مَا عَلِبَ بِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ هِيَ مَا يُطْلَبُ جُثَّةً عَلَى بَعْضِهِ يَطْرُقُ «الْمُعَرَّبُ» لِلْمُطَرِّزِيِّ

[ص/١١٧] وَ«مُذَلَّةُ الطَّلَبِ» لِأَبِي حَلَفٍ السَّمِّي [ص/١١٩]

فَاصِلَةً، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى النَّصْفِ، اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ، وَمَسْنَدُكُرُهُ فِي الصَّرْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. إِلَّا أَنْ فِي غَالِبِ الْعِشْرِ لَا بُدَّ مِنْ بَيْتِ التَّجَارَةِ، كَمَا فِي مَسَائِرِ الْعُرُوضِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهَا فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا،

«غاية البيان»

قوله: (اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ)، يَعْنِي: إِنَّمَا جَعَلْنَا الْعَلْتَةَ فَاصِلَةً بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ.

مِثْلُهُ: أَنَّ الْقِلَّةَ وَالكَثْرَةَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ، فَمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى النَّصْفِ لَا يَتَحَقَّقُ لِكَثِيرٍ وَالْقَلِيلُ، لِأَنَّ الْكَثِيرَ مَا يُقَابِلُهُ قَلِيلٌ، وَالْقَلِيلُ مَا يُقَابِلُهُ كَثِيرٌ.

قوله: (إِلَّا أَنْ فِي غَالِبِ الْعِشْرِ لَا بُدَّ مِنْ بَيْتِ التَّجَارَةِ)، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «هُوَ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ»، يَعْنِي: أَنَّ الْعِشْرَ إِذَا كَانَ عَالِيًا فِي الْوَرِقِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيْتِ التَّجَارَةِ لِوُجُوبِ الرُّكَاةِ.

قوله: (إِلَّا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهَا فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا)، هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا بُدَّ مِنْ بَيْتِ التَّجَارَةِ»، يَعْنِي: أَنَّ الْوَرِقَ الْغَالِبَ الْعِشْرَ، إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بَيْتُ التَّجَارَةِ، لِوُجُوبِ الرُّكَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ تَبْلُغُ بَصَابًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيْتِ التَّجَارَةِ، لِأَنَّ فِي الْعِصَةِ [لَا يُشْتَرَطُ] ^(١) بَيْتُ التَّجَارَةِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ: أَنَّ خُلُوصَ الْعِصَةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّرَاهِمِ فِضَّةٌ يَقْدَرُ النَّصَابُ بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ» بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَتْ سَتْرَقَةً فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتْلُغُ مَا فِيهَا مِنَ الْعِصَةِ: مِائَتَيْنِ، لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى السَّتْرِ: [٢٣٦، ٢/م] الْعِشْرُ، فَاسْمُ الدَّرَاهِمِ لَا يَسْأَلُهَا، فَاعْتَبِرَ مَا فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ» ^(٢).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ «م»، وَ«ف»، وَ«ر»، وَ«ت».

(٢) يَنْظُرُ: «الْإِبْصَاحُ» لِلْكَرْمَانِيِّ [٢/٢٨].

لأنه لا | ٥٥ | يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ الْقِيَمَةُ ، وَلَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ .

❦ عَمْدٌ ❦

قوله - (لأنه لا يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ الْقِيَمَةُ ، وَلَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ) [١٩٩٠] ، هِيَ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الْقِيَمَةِ ، وَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ : لَا يُغْتَبَرُ فِي عَيْنِ الْمَصَّةِ بَيَّةُ التَّجَارَةِ ، بِجَلَابِ الْعُرُوصِ ، حَيْثُ يُشْتَرَطُ فِيهَا بَيَّةُ التَّجَارَةِ ^(١) ، عَلَى مَا يَجِبُ بَيَانُهَا .



(١) رَدَّ الْعَبَّاسِيُّ بِمَوْنِهِ هَذَا فِي نَظَرِهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ وَهَذَا مِنْ صِفَتِهَا الْكَاشِفَةِ وَلَا بِجَوْرٍ ، فَلَا مَحْظُورَ فِي ذِكْرِهَا فَلَا مَجَالَ لِلنَّظَرِ فِيهِ فَافْهَمْ يَطْرُقُ «الْبَيَّةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٣٧٤/٣] .

فصل في الذهب

لَيْسَ بِيَمَا ذَوْنُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ صَدَقَّةٌ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا
فَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ؛ لِمَا رَوَيْنَا وَالْمِثْقَالُ مَا يَكُونُ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنْهَا وَزْنُ عَشْرَةِ
دَرَاهِمَ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ.

غاية البيان

فصل في الذهب

مَرْوُجَةُ الْمُنَاسِبَةِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا) إشارة إلى ما ذَكَرَ فِي فِصْلِ الْمِصَّةِ: أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَى
مُعَاذٍ: «أَنْ خُذَ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ: خُمُسَةُ دَرَاهِمَ، وَمِنْ كُلِّ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْ
ذَهَبٍ: نِصْفُ مِثْقَالٍ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَالْمِثْقَالُ: مَا يَكُونُ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنْهَا وَزْنُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ، وَهُوَ
الْمَعْرُوفُ)، فِيهِ تَطَرُّ، لِأَنَّهُ^(٢) عَرَفَ الْمِثْقَالَ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَ الدَّاهِيَرِ وَزْنُ

(١) مِمَّنْ مَحْرُوجَةٍ بِحِفْظٍ «لَا تَأْخُذُ مِنَ الْكُفُورِ شَيْئًا، إِذَا بَلَغَ الْوَرَقُ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خُمُسَةً
دَرَاهِمَ، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا رَأَيْتَ يُبْتَغَى أَزْوَاجًا دِرْهَمًا، فَتَأْخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا»

وَأَمَرْتُ شَيْءًا إِلَى لَفْظِ الْمَوْلُفِ هَذَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَالٍ مَالٍ زُشُولُ
اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ بِيَمَا ذَوْنُ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ شَيْءٌ، وَلَا لِيَمَا ذَوْنُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا شَيْءٌ»، وَفِي الْمِائَتَيْنِ
خُمُسَةُ دَرَاهِمَ، وَفِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا نِصْفُ مِثْقَالٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الْأَمْوَالِ»
[٩٨٧/٣]، مِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَخْرَجَهُ ابْنُ رَجَبٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ» يَنْظُرُ، «الدَّرَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ»
لِابْنِ حَجَرٍ [٢٥٨/١]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «لَأَنَّ» وَالْمِثْقَالُ مِنْ «مِ»، وَلا فاء، ولا واو، ولا هاء، ولا واء.

ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ قِيرَاطَانِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ رُبْعَ الْعَشْرِ، وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا إِذْ كُلُّ مِثْقَالٍ عِشْرُونَ قِيرَاطًا.

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ صَدَقَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ بِحِسَابِ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكُثُورِ،

عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا اعْتِبَارَ الدَّرَاهِمِ بِأَن تَكُونَ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزَنَ سَبْعَةَ مَنَاقِيلَ، فَمَا حَصَلَ التَّعْرِيفُ أَصْلًا، لَا لِلدِّيَّارِ وَلَا لِلدَّرَاهِمِ؛ لِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَتْنَمَا عَلَى الْآخَرِ^(١).

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَعْرُوفُ)، لَيْسَ بِعُدْوٍ عَنِ التَّشْبِيعِ، فَلَوْ قَالَ: وَالْعِثْقَالُ هُوَ الْمَعْرُوفُ لَهَانَ الْأَمْرُ هَوْنًا مَا، وَلَكِنَّ الْبَيَانَ لِلدَّرَاهِمِ وَالْدِّيَّارِ هُوَ^(٢) مَا حَقَّقْتَهُ قَبْلَ هَذَا، فِي فَصْلِ الْفِضَّةِ؛ فَاغْرِفْهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي «شَرْحِهِ» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا يَكُونُ عَنِ التَّحْقِيقِ بَعِيدًا أَلْفَ فَرْسَخٍ مِنْهَا، أَيْ: مِنَ الْمَنَاقِيلِ أَوْ مِنَ الدَّنَائِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا)، أَيْ: رُبْعَ الْعَشْرِ فِيمَا قُلْنَا، وَهُوَ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ [٣٧٧/٢] قِيرَاطَيْنِ، وَالْقِيرَاطَانِ مِنَ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ: رُبْعُ الْعَشْرِ، لِأَنَّ عَدَدَ الْمَنَاقِيلِ - وَهِيَ أَرْبَعَةٌ - إِذَا ضُرِبَ فِي عَدَدِ قَرَارِيطِ الْمِثْقَالِ - وَهُوَ عِشْرُونَ - يَكُونُ ثَمَانِينَ، وَعَشْرُ الثَّمَانِينَ: ثَمَانِيَةٌ، وَرُبْعُ الثَّمَانِيَةِ: اثْنَانِ، فَيَكُونُ الْقِيرَاطَانِ رُبْعَ عَشْرِ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ؛ فَافْهَمْ.

(١) رَدَّهِ الْعِصِي قَلْبَ غَرَضِهِ بِهَذَا التَّشْبِيعِ عَلَى لِسَانِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ نَعَمْ فِيهِ دَوْرٌ إِلَّا أَنَّهُ دَلَّ عَلَى تِلْكَ الشَّيْءِ بِمَرَلِهِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ لِأَنَّ الشَّيْءَ مَا كَانَا مَعْرُوفَيْنِ فِي أَنْفُسِنَا، وَلَكِنْ الْجَهَالَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي سَبَبِ كُلِّ مَتْنَمَا إِلَى الْآخَرِ يَجُورُ أَنْ يَمُرَّ سَبَبُ ذَلِكَ بِهَذَا أَوْ سَبَبُ هَذَا بِذَلِكَ يَنْظُرُ «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٣٧٥/٣].

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَهُوَ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «م»، «وَالِ»، «وَاو»، «وَار»، «وَد»، «وَدَّ».

فَيَكُونُ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا

وَفِي ثَرِّ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَخُلْيَئِهِمَا، وَأَوَابِيهِمَا الزَّكَاةُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحِبُّ فِي خُلْيِ النِّسَاءِ، وَخَاتَمِ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ؛

﴿مَدَام﴾

ثُمَّ جَعَلَ غُمْرُ كُلِّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَزَنَ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ، فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي تَقْدِيرِ نُسَبِ الرِّكَوَاتِ، وَالذِّيَابِ، وَالْمُهُورِ، وَبِصَابِ السَّرِيقَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (يَكُونُ أَرْبَعَةُ مِثْقَالٍ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا)، وَهَذَا مُسَلَّمٌ؛ لِأَنَّ أَرْبَعَةَ مِثْقَالٍ خُمُسُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، كَمَا أَنَّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا خُمُسُ الْمِثْقَالِ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ رُئُوعُ الْعُشْرِ، بِالْحَدِيثِ، وَذَلِكَ قِيْرَاطَانِ مِنْ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ، وَدِرْهَمٌ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِي [١٦٩] ثَبِيرِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَخُلْيَئِهِمَا وَأَوَابِيهِمَا الزَّكَاةُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَحِبُّ فِي خُلْيِ النِّسَاءِ وَخَاتَمِ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ).

التَّبَيُّرُ مَا كَانَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ غَيْرَ مُصْنُوعٍ^(٢)

أَعْلَمُ. أَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا فِي خُلْيِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ خُلْيًا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا أَوْ لَا.

وَعَدَ الشَّافِعِيُّ لَا زَكَاةَ فِي الْخُلْيِ الَّتِي يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا، وَلَهُ فِي الْخُلْيِ الَّتِي

(١) بَطْنُ الْمَسْخُوطِ [١٨٩ ٢]، وَالْمَدَائِنُ السَّنَائِرِيَّةُ [١٧٥/٢]، وَالْمَسْخُوطُ (الرَّهْمِيُّ)

[١٥٧ ٣]، فَحِ الْفَيْدِ [٢٢٣، ٢٢٢ ٢]، حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ [٣٢٢، ٣٢١ ٢]

(٢) وَقِيلَ الثَّبِيرُ هُوَ الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ قَبْلَ أَنْ يُصْرَبَا دِمَازِيرَ وَدَرَاهِمَ، إِذَا صُرِبَا كَمَا عَيْنًا، وَقَدْ يُطْلَقُ الثَّبِيرُ عَلَى صِبْرِهِمَا مِنَ السَّغْدِيَّاتِ، كَالنَّعَاسِ وَالْحَدِيدِ وَالرُّصَاصِ وَانْتَهَى الْخُصَاصَةُ بِالذَّهَبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ فِي الذَّهَبِ أَضَلًّا وَفِي غَيْرِهِ فَرْغًا وَمَجَارًّا يَنْظُرُ «لِهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَا بِنِ الْأَثَرِ

[١٧٩/١/مادة: ثَبِير]

لِأَنَّهُ مُشْتَدِّلٌ فِي مُنَاجٍ مُشَابِهٍ ثَبَاتِ الْبَدَلَةِ وَبِأَنَّ الشَّيْبَ مَالٌ نَامٍ، وَدَلِيلُ السَّمَاءِ

﴿لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا قَوْلَانِ﴾

لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهَا قَوْلَانِ

لَا مَا رُوِيَ فِي «الشَّيْبِ»: مُشْتَدِّلٌ إِلَى عَدْوٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَلْسُ
أَوْصَاحًا مِنْ دَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْثَرُ هُوَ؟ فَقَالَ: «مَا يُلْعَ أَنْ تُؤْذِيَ زَكَاتَهُ،
فَيُرَى كَيْ، فَلَيْسَ بِكَثِيرٍ»^(١).

وَرُوِيَ فِي «الشَّيْبِ» أَيْضًا مُشْتَدِّلًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ، أَنَّهُ قَالَ
دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَوْحِ الشَّيْبِ عليها السلام، فَقُلْتُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَرَأَيْتُ فِي
يَدَيْ فَتَحَاتٍ مِنْ وَرْقٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟ يَا عَائِشَةُ؟» قُلْتُ: صَنَعْتُهُنَّ أَتَرِشُ
لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَتُؤْذِينَ زَكَاتَهُنَّ؟» قُلْتُ: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «هُوَ
خَشُوكَ مِنَ النَّارِ»^(٢).

(١) عكس المؤلف مذهب الشافعي في المسألة ومذهبه هو وجوب الركعة في الخبي التي لا يحل
سمائها بلا خلاف، أما التي يحل استعمالها فيه فيها قولان، أصحهما لا تحب
ينظر «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» ليعوي [٩٧/٣] وفي المجموع شرح المهدب للووي
[٣٥/٦]، و«المزهر شرح الوجيز» للرافعي [٩٤/٣].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب تركة باب لكثرة ما هو؟ وركعة الحلبي [رقم / ١٥٦٤]، ومن طريقه
البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٧٣٤١]، والدارقطني في «سننه» [١٠٥/٢]، والحاكم
في «المستدرک» [٥٤٧/١]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح عن شرط البخاري ولم يخرجاه»
وقال الصدير المداوي «ورواه أبو داود بسند جيد من حديث أم سلمة» ينظر «كشف المصيحح
والتأنيح في تخريج أحاديث المصباح» للصدير المداوي [٩٨/٢]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الركعة/ باب الكثرة ما هو؟ وركعة الحلبي [رقم / ١٥٦٥]، والدارقطني
في «سننه» [١٠٥/٢]، والحاكم في «المستدرک» [٥٤٧/١]، و«السنن الكبرى»
[رقم / ٧٣٣٨]، من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد عن عائشة رضي الله عنها.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح عن شرط الشيخين ولم يخرجاه»
وقال ابن حجر «إسناده عن شرط الصحيح» ينظر «التكميل للحبير» لابن حجر [١٣٧٠/٣]

شاهه البيان

قِيلَ لِشُعْبَانَ: «كَيْفَ تُرَكِّيهِ؟» قَالَ: تَصُغُّهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(١)

وفي «السَّن» أَيْضًا عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدَيْهِمَا مَسَكَتَانِ عَلِيْقَتَانِ مِنْ دَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَبْرُكِ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ مَارٍ؟» قَالَ: فَحَنَنْتُهُمَا، فَأَلْقَيْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٢).

وَالْوَضْعُ: الْحُلِيُّ، وَجَمْعُهُ: أَوْصَاحُ^(٣)

وَالْمَتَحَاتُ: جَمْعُ فَتْحَةٍ، وَهِيَ الْحَاتَمُ الَّذِي لَا فَصَّ لَهُ^(٤).

أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب الكرم ما هو؟ وركاة الحلبي [رقم ١٥٦٦]، حدَّثنا صفوان بن صالح، حدَّثنا الوليد بن مُسلم، قِيلَ لِشُعْبَانَ بِهِ

أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب لكرم ما هو؟ وركاة الحلبي [رقم ١٥٦٣]، ومن طريقه سيهمي في «لسن الكبرى» [رقم ٧٣٤٠]، والسائي في كتاب الركاة/ باب ركاة الحلبي [رقم ٢٤٦٩]، ولدارقطني في «سننه» [١١٢/٢]، وبيهقي في «لسن الكبرى» [رقم ١٦٠٦]، من طريق حسين بن ذكوان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ به

قال ابن القطان «هذا إسناد صحيح إلى عمرو».

وعال ابن الملقن: «طريق صحيح».

وعال ابن حجر: «بإسناد قوي» ينظر «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان [٣٦٦/٥]، و«استدر

المتب» لابن سنان [١٣/٤]، و«بدء المرم» لابن حجر [ص ١٧٨]

وهو نوع من الحلبي يعمل من البض، شئت بها، وأجفد وصح ينظر «المهابة في

غريب الحديث» لابن الأثير [١٩٦/٥، مادة: فتح]

(١) وقبل هي حواشي كبدار في «الأبدي»، وربما وُضِعَتْ في أصابع الأرجل وهي حواشي لا خصوص لها، وتُجمع على فتحات وفناج ينظر «المهابة في غريب الحديث» لابن الأثير [١٩٦/٥، مادة: فتح].

سورة غايه لبيان

وَالْمَسَكَةُ^(١) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالسَّيْرِ الْمُهْمَلَةِ: السَّوَارُ. وَلِأَنَّ الرِّكَاعَةَ حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ
بِوَضْعِ مُلَارِمٍ لِعَيْنِ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَهُوَ وَضْعُ الثَّمَنِيَّةِ، فَيَتَقَى مَا بَقِيَ الْعَيْنُ،
كَمَا أَنَّ حُكْمَ الرِّبَا لَمَّا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِوَضْعِ مُلَارِمٍ لِعَيْنِ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ - وَهُوَ الْوَرْدُ
عِنْدَنَا، وَالثَّمَنِيَّةُ عِنْدَ الْحَضَرِ - بِقِيَ مَا بَقِيَ الْعَيْنُ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الرِّكَاعَةَ مُتَعَلِّقَةٌ^(٢) بِوَضْعِ الثَّمَنِيَّةِ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ
لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الثَّمَنِيَّةَ مُلَازِمَةٌ لِعَيْنِ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ.

قُلْتُ: أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَقَوْلُ: إِنَّ سَبَبَ وَجوبِ الرِّكَاعَةِ الْمَالُ النَّاسِي؛
يَدُلُّ أَنَّ الْمَرْوُضَ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ تَجِبُ فِيهَا الرِّكَاعَةُ؛ وَالْأَوَّلُ، وَالْإِبْلُ إِذَا كَانَتْ
سَائِمَةً تَجِبُ فِيهَا الرِّكَاعَةُ؛ وَالْأَوَّلُ، وَالْإِسَامَةُ [٢٧٨، ٢٨٠ م] وَالتَّجَارَةُ يُؤَثَّرُ فِي النَّمَاءِ،
إِلَّا أَنْ حَقِيقَةَ النَّمَاءِ لَيْسَتْ بِمُعْتَبَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْصُلُ بِالتَّجَارَةِ وَالْإِسَامَةِ، وَقَدْ لَا
يَخْصُلُ، وَقَدْ يَظَلُّ وَقَدْ يَكْثُرُ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَرْمَانِ، فَاعْتَبَرَ
الدَّلِيلُ وَهُوَ التَّجَارَةُ، لَكِنَّ التَّجَارَةَ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهَا حَقِيقَةً أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ
وَقَدْ لَا تَكُونُ، وَقَدْ تَقِلُّ وَقَدْ تَكْثُرُ، وَقَدْ تَكُونُ رَاحَةً وَقَدْ تَكُونُ خَاسِرَةً، وَيَخْتَلِفُ
ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَرْمَانِ، فَاعْتَبَرَ دَلِيلُ التَّجَارَةِ، وَدَلِيلُهَا فِي الدَّهَبِ
وَالْفِصَّةِ، الثَّمَنِيَّةُ؛ [لِأَنَّهَا دَاجِيَةٌ إِلَى التَّجَارَةِ، فَكَانَتْ الرِّكَاعَةُ مُتَعَلِّقَةً بِوَضْعِ
الثَّمَنِيَّةِ]^(٣).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: فَقَوْلُ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الثَّمَنِيَّةِ: أَنْ يَكُونَ الدَّهَبُ أَوْ

(١) جَمْعُهَا الْمَسَكُ، وَهِيَ السَّوَارُ وَالْعَلَاخِيلُ مِنَ الْقُرُوبِ تَجْعَلُهَا الْمَرْأَةُ فِي يَدَيْهَا يَنْظُرُ: لَتَاغِ الْعُرُوسِ
لِلرَّيْدِي [٢٧/٣٣١ - ٣٣٢/مادة مسك].

(٢) هَذَا عَلَى حَذَفِ مِصَافٍ تَقْدِيرُهُ «حُكْمُ الرِّكَاعَةِ» أَوْ عَلَى حُطْلِ الرِّكَاعَةِ عَلَى مَعْنَى الْعَالِ الْخَاخُودِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «م»، «وَلَف»، «وَارَا»، «وَلَات».

مَوْجُودٌ وَهُوَ الْإِعْدَادُ لِلتَّجَارَةِ خَلْفَهُ، وَالذَّلِيلُ هُوَ الْمُغْتَرُّ، **بحلاف الثياب**

﴿عبد الباق﴾

الْفِصَّةُ مَحَلٌ يُقَدَّرُ بِهِ مَالِيَّةُ الْأَشْيَاءِ، وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهَا، وَانْدَهَتْ أَوْ الْفِصَّةُ بِهِدِ
النَّصَبِ قُلُ لَصِبَعَةٍ وَبَعْدَهَا، فَهِيَ أَنْ التَّمْيِيزَ مُلَازِمَةً لِلذَّهَبِ أَوْ لِلْفِصَّةِ، هِيَ قِي
بِحَكْمِ الْمُتَعَلِّقِ - وَهُوَ الرِّكَائَةُ - مَا بَقِيَ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَلِأَنَّ كُلَّ عُنَى لَوْ لَمْ
تَكُنْ مُعَدَّةً لِلِاسْتِعْمَالِ، وَجَبَتْ فِيهَا رِكَائَتُهَا؛ فَإِنَّ الرِّكَائَةَ تَجِبُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُعَدَّةً
لِاسْتِعْمَالِ كَاللَّحْمِ وَالْأَوَابِي، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهَا الْمُرُوصُ، إِذَا لَا رِكَائَةَ فِيهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ
مُعَدَّةً لِلِاسْتِعْمَالِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ^(١) بَيْتَةُ التَّجَارَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: خَبِيرٌ مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ الْمُبَاحِ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الرِّكَائَةُ؛ قِيَاسًا عَلَى
خَبِيرِ اللَّكَيْنِ وَالْجَوَاهِرِ، وَعَلَى ثِيَابِ الْبَدَنِ.

قُلْتُ: أَمَّا ثِيَابُ الْبَدَنِ؛ فَلَمْ يَوْجَدْ فِيهَا ذَلِيلُ السَّمَاءِ الَّذِي هُوَ سَبْتُ وَجُوبِ
١٠٠٠٠ الرِّكَائَةُ؛ لِأَنَّ (١) الإِعْدَادَ لِلسَّمَاءِ (أَمَّا بِأَصْلِ الْحِلْفَةِ، أَوْ بِاصْطِلَاحِ
نَاسٍ، فَلَمْ يَوْجَدْ لَا هَذَا وَلَا ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ اللَّكَيْنِ وَالْجَوَاهِرِ، فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ
سَبْتُ، إِلَّا بِالِاصْطِلَاحِ، وَلَمْ يَوْجَدْ

قَوْلُهُ (بِحلاف الثياب)، أَيُّ: ثِيَابُ الْبَدَنِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ،
وَبَيَانُهُ مَرَّةً.

وَاللَّهُ أَكْلَمُ.

(١) وَلَوْ بِالْأَصْلِ «يَلْمِهَا» وَالْمَتَّبِعُ مِنْ «ف»، «وَام»، «وَار»، «وَار»، «وَار»، «وَار».

فصل في الغروض

الرَّكَّةُ وَاحِدَةٌ فِي غُرُوضِ التَّجَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ إِذَا بُلَغَتْ قِيَمَتُهَا بِصَاتًا

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

فصل في الغروض

وَأَمَّا آخَرُ هَذَا الْفَصْلِ مِنَ التَّقْدِيرِ، لِكُوبِهَا بِأَعْلَىٰ عَلَيْهِمَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَقْرَأُ
بِهِمَا.

وَالْغُرُوضُ - بفتح الغين وسكون الراء -: مَا لَيْسَ بِقَدِيرٍ، كَذَا فِي «دِيَوَانِ
الْأَدَبِ»^(١). وَالْمُرَادُ مِنْهُ: الْمَتَاعُ الْقِيَمِيُّ. وَالْجَمْعُ: غُرُوضٌ.

قَوْلُهُ (رَكَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي غُرُوضِ التَّجَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ)، يُعْنِي: مِنْ أَيِّ
حَسَبِ كَيْفٍ

اعْلَمْ أَنَّ غُرُوضَ لِتِجَارَةٍ نَجَتْ فِيهَا الرَّكَّةُ، وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا نَصَّتْ^(٢) رَكَّاهُ
نَحْوِيٍّ وَحَدِيٍّ^(٣)

وَقَالَ ثِقَاتُ الْقِيَامِ: لَا رَكَّاهُ فِيهَا^(٤) كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ

(١) ينظر: «ديوان الأدب» للملّاوي [١١٥/١]

(٢) مَعْنَى الثَّمَنِ إِذَا حَصَلَ وَمُعْطَى وَأَهْلُ الْحِمَى يُسَمُّونَ بَذَاهِمَ وَيُدْسِرُونَ بِهَا مَا لَيْسَ بِأَهْلٍ أَوْ غَيْرِ
بِمَا يُسَمُّونَهُ بِهَا إِذَا تَحَوَّنَ عَيْنًا يَفْعَدُ أَنْ كَانَ مَاعِيًا لِأَنَّهُ يُفْعَلُ مَا مَعْرُوفٌ بِهِيَ مِنْ شَيْءٍ، أَيْ مَا
حَصَلَ بِطَرَفٍ: «المصباح المنير» للفيومي [٦١٠/٢/مادة: نقص].

(٣) يَظُنُّ أَنَّكَ فِي مَعْنَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، لَا بِنَ عَبْدِ اللَّهِ [٢٩٩/١] وَهُوَ سَاحٍ وَالْأَكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ حَبِيلٍ
بِلَمَوَاقِ [١٨١/٣] -.

(٤) ينظر: «المحلى» لابن حزم [٢٠٩/٥]

لَنَا: مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّارِيُّ فِي «مَرْحَمَةِ الْمُحْتَضِرِ الطَّحَاوِيِّ»^(١): رُوِيَ عَنْ
عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِحِمَّاسٍ^(٢) بَنِي عَمْرٍو: «أَدُّ زَكَاةَ مَالِكَ، قَالَ: إِنَّمَا مَالِي الْجِعَابُ»^(٣)،
وَالْأَدَمُ^(٤)، قَالَ: فَرَمْتَهَا وَأَدُّ زَكَاتَهَا»^(٥).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ شَهْرٍ وَابْنِ هُبَّاسٍ: رَكَةُ الْعُرُوضِ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَمِ حَلْفَهُ، فَصَارَ إِجْمَاعًا، وَلِإِنَّهُ مَا لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ السَّجْدُ، لَا مِنْ بَدَلٍ (٦) مَنَاقِبِهِ، فَجَبَتْ الرُّكَاةُ كَمَا فِي السُّوَائِمِ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْعُرُوضِ نِصَابٌ مِنْ عَشِيهَا، جُعِلَ النِّصَابُ مِنْ قِيَمَتِهَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنْ أَعْيَانِ الْعُرُوضِ.

وَيُخْتَجُّ عَلَى [١/٢٣٧م] مَالِكٍ: بَأَنَّ مَا وَجِبَتْ زَكَاتُهُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ، وَجِبَتْ لِكُلِّ حَوْلٍ، كَالسَّوَانِمِ وَالذَّرَاهِمِ.

(١) سحر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٣٦/٢].

(٦) حماس بكسر الحاء المُنهضة وتُخفِيف الميم، وأجزء بين مُنهضة. هكذا ضبطه النووي في «المجموع شرح المهدب» [٤٨/٦].

(٣) السمات: صنف لجنبة، وهي وعاء الشمام والنبال يظفر: «تاج المروس» للرئيسي [١٦٣/٢/مادة، حمص]

(٤) الألف - بمحجر - اسمٌ لجمع أديم، وهو الجلد المذخور المُصنَّع بالدباغ يطرأ المغرب من رتب المغرب للفطردي [ص/٢٢]

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٠٢٥٦]، وعبد الرزاق في [مصنفه] [رقم ٧٠٩٩]، والشافعي في [مصنفه]، تريب السدي [رقم ٦٢٣]، ومن طريقه البيهقي في [السنن الكبرى] [رقم ٧٣٩٢]، وأندار عطفي في [رقم ١٢٥١٢]، عن طريق أبي عمرو بن حماد عن أبيه به قال ابن حزم «أنا حديث غمر، فلا يصح». لأنه عن أبي عمرو بن حماد عن أبيه، وهما منتهى لاد. ينظر المحلى لابن حزم [٤١/١]

(٦) وقع في الأصل هكذا مصبوحاً بالذال المعجمة الساكنة، والمثبت من ق١٤، و١٥، ١٦.

مِنَ الْوَرِقِ أَوْ الذَّهَبِ ، لِقَوْلِهِ **فِيهَا** : «يَقْوُمُهَا قِيَّوْدِي مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ» ، وَلِأَنَّهَا مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِثْمَاءِ بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعَدَّ بِإِعْدَادِ الشَّرْعِ .
وَيُشْتَرَطُ بَيَّةُ التِّجَارَةِ لِثَبُتِ الْإِعْدَادِ .

ثُمَّ قَالَ : «يَقْوُمُهَا بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ» اخْتِطَاطًا لِحَقِّ الْغُرَاءِ ، قَالَ **رَوَاهُ** : وَهَذَا رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ **رَحِمَهُ** .

باب القيمة

ثُمَّ الرُّكَاةُ تَجِبُ فِي الْعُرُوضِ فِي غَيْرِهَا ، حَتَّى إِذَا هَلَكَتْ بَعْدَ الْخَوْلِ ، سَقَطَتِ الرُّكَاةُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي قِيَمَتِهَا ^(١) .

لَنَا : أَنَّهَا غَيْرُهَا ، فَلَا تَجِبُ الرُّكَاةُ فِي قِيَمَتِهَا كَمَا فِي السَّوَائِمِ ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ التَّقْوِيمُ ؛ لِيُعْلَمَ قَدْرُ النَّصَابِ ، كَمَا اعْتَبِرَ الْعَدَدُ وَالْوَرْدُ فِي الدَّرَاهِمِ وَالذَّنْبِيرِ ؛ لِيُعْلَمَ بِهَا قَدْرُ النَّصَابِ .

قَوْلُهُ : (لِقَوْلِهِ **فِيهَا**) أَيُّ : فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ .

قَوْلُهُ : (وَيُشْتَرَطُ بَيَّةُ التِّجَارَةِ لِثَبُتِ الْإِعْدَادِ) .

أَهْلَمَ : أَنَّ بَيَّةَ التِّجَارَةِ إِنَّمَا تَكُونُ كَافِيَةً فِي وَجوبِ الرُّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ ؛ إِذَا وَجِدَتْ الْبَيَّةُ فِي حَالِ الشَّرَاءِ ؛ لِأَقْرَابِ الْبَيَّةِ بِعَمَلِ التِّجَارَةِ ، أَمَّا إِذَا حَصَلَ الْمُدُّ فِي الْعُرُوضِ ، ثَمَّ وَجِدَتْ بَيَّةُ التِّجَارَةِ فَلَا يَكُونُ لِلتِّجَارَةِ وَلَا تَجِبُ فِيهَا الرُّكَاةُ ؛ مَا لَمْ يُوْجَدْ الْبَيْعُ ؛ لِعَدَمِ اقْتِرَابِ الْبَيَّةِ بِالْعَمَلِ ، وَقَدْ مَرَّ بِهَذَا قَبْلَ بَابِ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ .

قَوْلُهُ : (يَقْوُمُهَا بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ)

(١) ينظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٨٥/٣] «المذهب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٢٩٤/١] .

وَمِنْ الْأَصْلِ حَبْرُهُ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي تَقْدِيرِ قِيَمِ الْأَشْيَاءِ بِهِمَا سَوَاءٌ.
وَتَبْسِيرُ الْأَنْفَعِ أَنَّ يُقَوِّمَهَا بِمَا يَتَّبِعُ بَصَابًا.

وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رحمه الله أَنَّهُ يُقَوِّمَهَا بِمَا اشْتَرَى إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِنَ الثُّقُودِ،
لِأَنَّهُ أَتَى فِي مَعْرِفَةِ الْمَالِيَّةِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِغَيْرِ الثُّقُودِ قَوِّمَهَا بِالتَّقْدِيرِ الْعَالِي.

﴿ هَذِهِ الْبَيَان ﴾

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نُصَيْرٍ الْبَغْدَادِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ ^(١).

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُقَوِّمَهَا بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ، دَرَاهِمَ كَانَ أَوْ دَنَانِيرَ، فَإِنْ
كَانَ شَرْهَ بِمَعْرُوضٍ قَوِّمَهَا بِعَالِي تَقْدِيرِ الْبَلَدِ ^(٢).

وَذَكَرَ أَبُو سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهَا تُقَوَّمُ بِالتَّقْدِيرِ الْعَالِي فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
وَقَالَ فِي كِتَابِ «رُكَاةِ الْأَصْلِ»: إِنْ شَاءَ قَوِّمَهَا بِالدَّرَاهِمِ وَإِنْ شَاءَ قَوِّمَهَا بِالدَّنَانِيرِ.

قَالَ صَاحِبُ «النُّحْمَةِ»: «وَمَشَائِخُ حَمَلُوا رَوَايَةَ كِتَابِ «الرُّكَاةِ» عَلَى
أَنَّهَا إِذَا كَانَ لَا يَتَسَاوَتْ التَّقْعُ فِي حَقِّ الْمُقْرَأِ بِالتَّقْوِيمِ بَأَيِّهِمَا كَانَ، حَتَّى
يَكُونَ حَصْرُ بَيْنِ الرَّوَابِئِ» ^(٣).

وَجَهْ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ الْمَالِيكَ نَظَرَ لَهُ مِنْ حَيْثُ تَقْدِيرُ النَّصَابِ وَاعْتِبَارُ
الْحَوَافِ، وَجَبَ التَّطَرُّقُ لِلتَّغْيِيرِ بِاعْتِبَارِ الْأَنْفَعِ، وَهُوَ أَنَّ تُقَوَّمُ بِمَا يَتَّبِعُ بَصَابًا، حَتَّى إِذَا
قَوِّمَتْ بِالدَّرَاهِمِ تَبْلُغُ بِصَابًا، وَإِذَا قَوِّمَتْ بِالدَّنَانِيرِ لَا تَبْلُغُ بَصَابًا تُقَوَّمُ بِالدَّرَاهِمِ،
وَأِنْ كَسَتْ تَبْلُغُ بَصَابًا عَنْ تَقْدِيرِ التَّقْوِيمِ بِالدَّنَانِيرِ دُونَ الدَّرَاهِمِ تُقَوَّمُ بِالدَّنَانِيرِ.

(١) قول أبي حبيب رحمه الله لا سيحائي، وقال الزورقي والرجحان لقوله، وعليه منى السمي وبرهان
الشرية وحسن الشريعة، وقال في النحمة [٢٦٩، ١] «قوله أجمع بغيره»، وأحوط في باب
المبادء كما في الصحيح [ص ٢٠٠] ينظر «المبسوط» للرحسي [١٧٢/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأطع [١، ١٣٧] «محطوك مكتبه فيس الله»، تحت رقم [٨٧٦]

(٣) ينظر «نحو العقيدة» لعلاء الدين السمرقندي [١، ٢٧٣]

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَقْوَمُهَا بِالنَّقْدِ أَلْبَابَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَمَا فِي
الْمَغْضُوبِ وَالْمُسْتَهْلَكِ

وَإِذَا كَانَ النَّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ، فَمَقْصُودُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا
يُسْقِطُ الزَّكَاةَ، لِأَنَّهُ يَشُقُّ اغْتِسَارُ الْكَمَالِ فِي أَثْنَائِهِ، أَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي ابْتِدَائِهِ؛
لِلْإِتِّعَادِ وَتَحَقُّقِ الْعَيْنِ، وَفِي انْتِهَائِهِ لِلتَّوَجُّوبِ، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ؛
[١٧٠] لِأَنَّهُ حَالَةُ الْبَقَاءِ (١).

﴿فِيهِ الْبَيِّنَاتُ﴾

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْبَذْلَ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَلِهَذَا يَتَّبِعِي حَوْلَهُ عَلَيْهِ،
فَصَارَ (٢) كَأَنَّ الثَّمَرَ كَانَ فِي يَدِهِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ كُلَّ مَا يُحْتَاجُ [١٧٠] فِيهِ إِلَى التَّقْوِيمِ يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّقْدُ
الْغَالِبُ، كَمَا فِي الْمُسْتَهْلَكَاتِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ حَالٍ)، سَوَاءً اشْتَرَى بِالْعِصَةِ أَوْ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْعُرُوضِ.
قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمَغْضُوبِ وَالْمُسْتَهْلَكِ)، أَرَادَ بِالْمُسْتَهْلَكِ مَا إِذَا اسْتَهْلَكَهُ
مَنْ غَيْرِ أَنْ يَغْنَصَهُ.

قَوْلُهُ (وَإِذَا كَانَ النَّصَابُ كَامِلًا فِي طَرَفِي الْحَوْلِ؛ فَمَقْصُودُهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا
يُسْقِطُ الزَّكَاةَ).

أَعْلَمُ أَنَّ كَمَالَ النَّصَابِ فِي ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ وَانْتِهَائِهِ شَرْطٌ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ،
فَهَلْ هُوَ شَرْطٌ؟

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَقَالَ رُفُقٌ: يُشَرِّطُ كَمَالَ النَّصَابِ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ

(١) رَدِّ بَعْدَهُ فِي (ط) «فَبَعْلَافَ مَا لَوْ هَلَكَ الْكُلُّ حَيْثُ يَطْلُ حُكْمُ الْحَوْلِ وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ لِانْتِدَاءِ
النَّصَابِ فِي لُجْجَةٍ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَسَالَةِ الْأُولَى لِأَنَّ بَعْضَ النَّصَابِ يَأْتِي بِمُقَيِّدِ الْإِعْتِمَادِ

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «صَارَ» وَالْمَثَبُ مِنْ «م»، «وَأَف»، «وَأَو»، «وَأَر»، «وَأَت»

.....

● غاية البعد ●

إلى آخره، وَالتَّقْصَانُ فيما بينَ ذَلِكَ يَقْطَعُ حَكْمَ الْحَوْلِ. كَذَا فِي «التَّحْقِيقِ»^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْتَبَرُ فِي السَّائِمَةِ وَالْأَثْمَانِ كَمَالُ [٤١٧/٢] النَّصَابِ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ إِلَى آخِرِهِ^(٢). كَذَا فِي «شَرْحِ أَبِي بَصْرٍ»

لَنَا أَنَّ النَّصَابَ إِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِنْعِقَادِ، وَالْحَوْلُ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى مَا لَيْسَ بِنَصَابٍ، وَاشْتَرَطَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَمَا بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِوَقْتِ الْوُجُوبِ وَلَا بِوَقْتِ الْإِنْعِقَادِ؛ فَهَمْ يُعْتَبَرُ كَمَالُ النَّصَابِ فِيهِ، كَمَا فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ قَدْ يَشُقُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرِيدُ وَقَدْ يَنْقُصُ، وَاعْتِبَارُ الرِّيَادَةِ أَوْ التَّقْصَانِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ يُفْصِي إِلَى الْخَرَجِ، وَذَلِكَ مَذْفُوعٌ شَرْعًا، وَهَذَا كَمَا فِي تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ بِدُخُولِ الدَّارِ؛ حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ حَالَةُ الْبَقَاءِ، إِذْ يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْمَلِكِ وَقْتُ التَّيَمُّنِ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْإِنْعِقَادِ، وَكَذَا وَقْتُ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ دُرُوبِ الْجَرَاءِ، وَلَا يُعْتَبَرُ زَوَالُهُ فيما بينَ ذَلِكَ

فَإِنْ قُلْتُ: الرِّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ وَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَرَوَّالُ الصِّفَةِ - أَغْيَى صِفَةِ الْإِسَامَةِ - فيما بينَ الْحَوْلِ؛ يُبْطِلُ الْوُجُوبَ؛ فَلَا أَنْ يُبْطِلَ رَوَّالُ الْقَدْرِ أَوَّلَى.

قُلْتُ: يَنْتَقِصُ هَذَا بِعَرُوضِ التَّجَارَةِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُفْقَهَاءِ أَنَّ تَقْصَانَ الْعَرُوضِ الَّتِي لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَا يَوْجِبُ اسْتِثْنَاءَ الْحَوْلِ، فَكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ، وَالْجَامِعُ. بَقَاءُ بَعْضِ النَّصَابِ، وَلَيْسَ التَّقْصَانُ كَهَلَاكِ الْأَصْلِ، كَمَا لَمْ

(١) يَنْظُرُ «نَحْوُ الْمُفْهَمَةِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٢٧٢/١]

(٢) يَنْظُرُ «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي لَحْسٍ لِمَارُودِيِّ [٢٧٠/٣] وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [٢٨٦/٣].

وَالْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ لِلنُّوَيْ [١٩/٦ - ٢٠]

وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ (١)؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي الْكُلِّ
بِاعْتِبَارِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ افْتَرَقَتْ جِهَةُ الْإِعْدَادِ، وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِصَّةِ؛

مُحَابَةِ الْبَيَانِ

يَكُنْ نَقْصَانُ قِيَمَةِ الْعُرُوصِ فِي أَثَاءِ الْحَوْلِ كَهَلَاكِ الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ)، وَهَذَا لِأَنَّ الْعُرُوصَ إِنَّمَا
تَنْعَقِدُ بَصَابًا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، فَإِذَا قُوِّمَتْ صَارَتْ قِيمَتُهَا مِنْ جَنْسِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِيرِ،
فَيُضَمُّ؛ لَوْجُودِ الْمُجَانَسَةِ

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ انْعِقَادَ النَّصَابِ فِيهَا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ أَنَّهَا تُقَوِّمُ فِي ابْتِدَاءِ
الْحَوْلِ لِلانْعِقَادِ، وَعِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِلْوُجُوبِ؛ فَيَكُونُ الْوَاجِبُ جُزْءًا مِنَ النَّصَابِ
بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ، حَتَّى يَتَخَيَّرَ بَيْنَ آدَاءِ الْجُزْءِ وَبَيْنَ آدَاءِ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ لَا جِلَافَ فِي
النَّصَمِ، وَلَكِنَّ الْجِلَافَ فِي كَيْفِيَّةِ النَّصَمِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ شَاءَ قَوْمٌ الْعُرُوصَ بِنَصَمِ قِيَمَتِهَا إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَإِنْ
شَاءَ قَوْمٌ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ، فَصَنَمَ الْقِيَمَةَ إِلَى قِيَمَةِ الْعُرُوصِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يُصَنَّمُ الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ بِالْقِيَمَةِ، وَلَكِنْ تُقَوِّمُ
الْعُرُوصُ، فَتُضَمُّ بِاعْتِبَارِ الْأَجْرَاءِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَقْوِيمُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِيرِ أَصْلًا
فِي بَابِ الرُّكَّةِ (٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ التَّجَارَةِ، وَإِنْ افْتَرَقَتْ جِهَةُ الْإِعْدَادِ).

(١) رَادِ بَعْدَهُ فِي (حَدِّ) «حَتَّى يَنْتَهِيَ النَّصَابُ»

(٢) وَرَجَحَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْأَمِينِي وَقَالَ الرَّوْمِيُّ وَالرَّجَحَانُ قَوْلَهُ، وَعَبَّه مَشَى السَّيْفِ وَبَرَهَانَ الشَّرِيعَةِ
وَصَدَرَ الشَّرِيعَةِ، وَقَالَ فِي «ابْتِدَائِعِ» [٢١/٢] «وَالْأَحَدُ بِالْإِحْتِيَاظِ أَوْلَى أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِالتَّقْوِيمِ
بِأَحَدِهِمَا يَنْتَهِيَ النَّصَابُ وَبِالْآخَرِ لَا فَإِنَّهُ يَقُومُ بِمَا يَنْتَهِي بِهِ النَّصَابُ مَطْرًا لِلْعُقُودِ وَاحْتِيَاظًا؟ كَذَا هَذَا»
يُنْظَرُ «نَحْوَةُ الْمُقَدِّمِ» [٢٧٩/١]، «الْإِحْتِيَاظُ» [١١٢/١]، «التَّصْحِيحُ وَالتَّرْجِيحُ» [ص ٢٠٠]، «مَنْعُ
الْقَدِيرِ» [٢٢٠/٢]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٤٦/٢]، «الْجَلَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٤٩/١].

لِيُخَدِّسَهُ مِنْ حَيْثُ الثَّمِيَّةِ ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَارَ سَيَا
ثُمَّ يُصَمُّ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَبْدُ اللَّهِ

بَيَانُهُ : أَنَّ سَبَّ وَحُوبَ الرُّكَّةِ مِلْثُ النَّصَابِ الثَّمِيهِ الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ ،
وَسَفَاءُ مَا بِالإِسَامَةِ وَإِنَّمَا بِالتَّجَارَةِ ، وَمَالُ التَّجَارَةِ إِنَّمَا بِإِعْدَادِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الدَّهَبُ
وَالْفِصَّةُ ، وَإِنَّمَا بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ ، وَدَكَ بَيْتَةُ التَّجَارَةِ وَالتَّجَارَةُ جَمِيعًا ، فَلَمَّا حَصَلَ
ثَمَاءُ بِالتَّجَارَةِ : صُغِّتْ قِيَمَةُ الْعُرُوصِ إِلَى الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، وَإِنْ افْتَرَقَتِ الْجِهَتَانِ
فِي الْإِعْدَادِ .

وَالْمُرَادُ بِإِعْدَادِ اللَّهِ تَعَالَى : خَلْقُ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ لِلتَّجَارَةِ .

قَوْلُهُ [١٧١] (وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَارَ سَيَا) ، أَيُّ : مِنْ حَيْثُ الثَّمِيَّةِ صَارَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ سَا لَوْحُوبِ الرُّكَّةِ . [١٧١/٢ ط/م] وَتَحْقِيقُهُ مَرَّ قُبَيْلَ هَذَا
الْمَقْصُولِ .

اعْلَمْ . أَنَّ الدَّهَبَ وَالْفِصَّةَ يُصَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ عِدَمًا ؛ لَكِنْ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ
أَبِي حَبِيبَةَ ، وَبِالْأَجْرَاءِ عِنْدَهُمَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالنِّصْفُ مِنَ
الْآخَرِ ، أَوْ اشْتَلَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالثَّلَاثُ مِنَ الْآخَرِ ، أَوْ الرَّبْعُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالثَّلَاثَةُ
أَرْبَاعٌ مِنَ الْآخَرِ : يُصَمُّ بِالِاتِّفَاقِ

أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا النِّصْفُ ، وَمِنْ الْآخَرِ رُبْعٌ يُسَاوِي قِيَمَتَهُ النِّصْفَ مِنَ
الْآخَرِ : يُصَمُّ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ ، حَلَفًا لهُمَا ، فَيُؤَدِّي الرُّكَّةَ مِنْ أَيِّ التَّوَعَّيْنِ شَاءَ ،
أَوْ يُؤَدِّي مِنَ الدَّرَاهِمِ حَصَّهَا ، وَمِنَ الدَّنَائِيرِ حَصَّتْهَا .

وَحُكْمُ قَوْلِهِمَا : أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ أَغْيَاثُهُمَا لَا قِيَمَتُهُمَا ، وَلِهَذَا لَا

(١) ولهذا إذا كان له ثياب البذخ والمنه ، فهو أن يكون له ثوب ، لا نصير للتجارة ما لم يوجد اشتراء
بدلت ، فتكون بدنة للتجارة كذا جاء في حاشية (م) و(اب)

وَعِنْدَهُمَا بِالْأَجْرَاءِ وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْهُ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ
مِثْقَالٍ ذَهَبٍ وَتَبْلُغَ فِيْمَنْهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ فَعَلِيَ الرُّكَّةُ عِنْدَهُ؛ خِلَافًا لَهُمَا، هُمَا
يَقُولَانِ: أَنَّ الْمُتَعَيَّرَ فِيهِمَا الْقَدْرُ دُونَ الْقِيَمَةِ حَتَّى لَا يَجِبُ الرُّكَّةُ فِي مَضْرُوعٍ
وَرُبُّهُ أَقَلُّ مِنْ مِائَتَيْنِ وَقِيَمَتُهُ فَوْقَهَا

وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّمَّ لِلْمُجَانَسَةِ، وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِاخْتِلَافِ الْقِيَمَةِ دُونَ الصُّورَةِ
فَيُصَمُّ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ﴾

لِلتَّجَارَةِ، بِخِلَافِ السَّوَائِمِ؛ لِأَنَّهَا لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُمَا عَدَا اخْتِلَافِ الْجِنْسِ، فَلَا يُصَمُّ
بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَكَذَا لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
لِلتَّجَارَةِ، وَلِأَنَّ الْإِنْفَاقَ قَدْ وَجَدَ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ حَيْثُ يَجِبُ فِي كُلِّ مِثْمَا
رُبْعُ الْعُشْرِ، وَكَذَا الْوَاجِبُ فِي عُرُوصِ التَّجَارَةِ: رُبْعُ الْعُشْرِ؛ فَوَجِبَ الصَّمُّ، وَلَا
اتَّفَاقَ بَيْنَ السَّوَائِمِ وَالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ فِي السَّوَائِمِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَلَمْ تُصَمَّ.
قَوْلُهُ: (وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْهُ)، أَيِ الصَّمِّ بِالْأَجْرَاءِ رَوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، رَوَاهُ
الْحَسَنُ عَنْهُ .

(فِي مَضْرُوعٍ)، أَيِ: فِي شَيْءٍ مَضْرُوعٍ، كَالْأَبْرِيقِ وَالسَّوَارِ وَنَحْوِهِمَا، وَقَدْ
خُذِيَ الْمَوْصُوفُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِنَّ قَلِيلٌ مِّنَ الظُّرَفِ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٥٦]،
أَيِ: لِسَاءٍ قَاصِرَاتِ الظُّرَفِ.

قَوْلُهُ (وَقِيَمَتُهُ فَوْقَهَا)، أَيِ: قِيَمَةُ مَضْرُوعٍ فَوْقَ الْمِئَتَيْنِ.

قَوْلُهُ (فَيُصَمُّ بِهَا)، أَيِ: يُصَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِصَّةِ بِالْقِيَمَةِ، بِعَيْنِي: بِاعْتِبَارِهَا،

(١) يَنْظُرُ «الْمَحِيطُ بِرَهَابِي» [٢٤١/٢]، «الْبَاهِي» [٢٨٨/٣]، «دُرَرُ الْحِكَامِ» [١٨٢/١]، «الدَّرُّ
الْمَحْتَار» [١٣٢/١]

بَابُ

فِيمَنْ يَمْسُرُ عَلَى الْعَاشِرِ

﴿حَايَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

بَابُ

فِيمَنْ يَمْسُرُ عَلَى الْعَاشِرِ

— — — — —

أَلْحَقَ هَذَا الْبَابُ بِكِتَابِ الرِّكَاتِ كَمَا فِي «الْمَبْسُوطِ»^(١)، وَسَائِرِ شُرُوحِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» الْمُرْتَّبِ؛ لِمُتَسَاوِيَّتِهِمَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعَشْرِ، وَهُوَ الرِّكَاتُ بِعَاقِبَتِهَا، عِوَضَ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الذَّمِّيِّ لَمَّا كَانَ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنَ الْخَرَجِيِّ^(٢) الْعَشْرَ، وَدَاكِ لَيْسَ بِرِكَاتٍ؛ قَدْ قَامَ كِتَابُ الرِّكَاتِ عَلَى هَذَا الْبَابِ، وَكَدَّ عَلَى مَا يَعْنِي مِنَ الْأَبْوَابِ؛ لِأَنَّ الرِّكَاتَ أَحَدُ أَزْكَى الدِّينِ، عِنَادَةُ مُحَصَّةٌ لَيْسَ فِيهَا شَائِبَةٌ مِنَ التَّصْعِيقِ وَلِمْخَارَافَةِ [١٧١ ط] وَالْحُمْسِ.

وَسَمَّيْ عَاشِرًا - وَإِنْ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ - لِكُوبِهِ عَاشِرًا فِي الْحُمْسِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْخَرَجِيِّ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الْكُرَجِيِّ»: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه نَصَبَ الْعَشَارَ، وَقَالَ لَهُمْ: «أَخْذُوا مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ عَشْرٍ، وَمِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفَ عَشْرٍ، وَمِنَ الْخَرَجِيِّ الْعَشْرَ»^(٣)، وَكَانَ هَذَا بِخُصْرَةِ

(١) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرُوفٍ بِ«مَبْسُوطٍ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [١٠١ ٢]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَثَرِ» [ص ٨٩]، وَفِي «الْحَرَجِ» [ص ١٤٨]، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَحَبَّةِ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ» [٥٥٤/١]، وَفِي «الْأَثَرِ» [ص ٣١٣]، وَبِهِمْ فِي «بَسْرِ الْكِبَرِيِّ» [رَقْم ١٨٧٦٥]، مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشْتَعِبَهُ، فَقَالَ: «لَا حَتَّى تَكْتُبَ لِي عَهْدَ عُمَرَ النَّبِيِّ كَتَبَهُ لِأَنَسٍ، أَنْ أَخُذَ مِنْ أَهْلِ مَخْرَبِ الْعَشْرَ، وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنْ الشُّلَعِيِّينَ رُبْعَ الْعَشْرِ»

وإِذَا مَرَّ عَلَى الْعَاشِرِ مَحَالِ الثَّعَالِ، فَقَالَ: أَصْنَتْ مِنْ شَهْرِ، أَوْ عَلَى دِينٍ، وَخَلَفَ: صَدَّقَ.

فَالْعَاشِرُ مِنْ نَصَبِ الْإِمَامِ عَلَى الطَّرِيقِ، لِيَأْخُذَ الصَّدَقَاتِ مِنَ الشُّجَارِ،

— حماية البيئة —

الضخامة من غير خلاف.

وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَتَبَ إِلَى عُمَالِهِ بِذَلِكَ، وَقَالَ: «أَحْبَبَنِي بِهَا
مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١)، وَلِأَنَّ الرِّكَاعَةَ فِي الْعَمَالِ الْبَاطِلِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ
الْإِمَامِ كَعَمَالِ الطَّاهِرِ، وَإِنَّمَا رَأَى عُثْمَانُ أَنَّ الْأَمْوَالَ قَدْ كَثُرَتْ، وَأَنْ تَتَّبِعَهَا يَشُقُّ
عَنِ الْأَنْثَى، فَوَضَعَ ذَلِكَ إِلَى أَرْبَابِهَا، فَإِذَا اجْتَرَأُوا بِهَا عَلَى الْمُصَدَّقِ؛ فَقَدْ ظَهَرَتْ
فَصَرَتْ كُنُشَوَاتِهِمْ

وإذا ثبت أن المأخوذ رَكَاةٌ، يُشْتَرَطُ بِهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الرُّكَاةِ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ،
وَكَوْنِ الْمَالِ بَامِيًا فَاصِلًا عَنِ الْحَاجَةِ، حَتَّى لَا يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ،
وَكَدِّ إِذَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَا يَأْخُذُ إِذَا لَمْ يَكُنِ^(٣)
الْمَالُ مُحَارَةً.

قوله (أَصْنَتْ مَدَّ شَهْرًا)، يَغْنِي بِهِ اللَّهُ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

قوله: (أَوْ عَلَيَّ [٣٠٧] دَيْنٌ) ، أَرَادَ بِهِ: دَيْنًا يُحِيطُ بِمَا لَهُ .

(١) أخرجه بطحاوي في شرح معاني الآثار [٣٢، ٢] من طريق أبي دؤيب، عن عبيد الرحمن بن محمد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الثوبان فخر خيل أن أخذ من المشركين من كل أمة ديناراً، ومن أهل الكتاب من كل عشرة ديناراً، وكانوا يريثونها، ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى وأمس الحول، فأبى سمعت ذلك ممن سمع النبي ﷺ، يقول ذلك.

قال المبي: «إسناد صحيح» بنظر المحب الأفكار للمبي [١١٥/٨]

(٦) وقع بالأصل ١٢٥٠ ونسب من ١٢١٠، و١٢٢٠، و١٢٣٠، و١٢٤٠، و١٢٥٠

(٣) وقع بالأصل [إدكان] ونحوه من إم، واف، وار، وارب، واربث.

فَمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ تَعَامَ الْخَوْلُ أَوْ الْقَرَاغِ مِنَ الدُّنْيَا، كَانَ مُتَكَبِّرًا لِلْوُجُوبِ،
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَكَبِّرِ مَعَ التَّيَبُّبِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذِيتُ إِلَى هَاشِرٍ آخَرَ، وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَ فِي تِلْكَ السَّنَةِ هَاشِرٌ
آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى وَضَعَ الْأَمَانَةِ مَوْصِعَهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَاشِرٌ آخَرُ فِي
تِلْكَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ طَهَرَ كَذِبُهُ بَيِّنَاتٍ. وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذِيتُهَا أَنَا، بِغَيْرِ إِلَى الْفُقَرَاءِ
فِي الْمِضَرِّ، لِأَنَّ الْأَدَاءَ كَانَ مُقَوَّصًا إِلَيْهِ فِيهِ، وَوِلَايَةُ الْأَخْذِ بِالْمُرُورِ لِدُخُولِهِ

﴿عَلَامَةُ الْبَيَانِ﴾

قَوْلُهُ: (وَضَعَ الْأَمَانَةَ)، أَيِ: الرُّكَاةَ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا قَالَ أَذِيتُهَا أَنَا، بِغَيْرِ إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِضَرِّ).

ومرادُهُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ أَذِيتُ الرُّكَاةَ إِلَى الْمَسَاكِينِ يُصَدِّقُ مَعَ التَّيَبُّبِ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ بِمِلْكِ الْأَدَاءِ إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِضَرِّ، وَيُسْتَخْلَفُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ مَنْ جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا تَلَرَّمُهُ فِيهِ الْحَصُومَةُ وَالشَّيْءُ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ
فِيهِ؛ وَلِقَوْلِ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، كَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدُّنْيَا.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّهُ لَا يُسْتَخْلَفُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، وَلِقَوْلِ قَوْلُهُ
فِي آدِنِهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ^(١)، كَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ فِي كِتَابِ «الْخَرَجِ» - الْأَبِي حَنِيفَةَ -: «إِذَا مَرَّ التَّاجِرُ عَلَى
الْعَاشِرِ بِمَالٍ أَوْ مَتَاعٍ، فَقَالَ أَذِيتُ رُكْنَهُ، وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ، يُقْبَلُ مِنْهُ وَيَكْفَى عَنْهُ،
وَلَا يُقْبَلُ فِي هَذَا مِنَ الدُّمِيِّ وَالْحَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا رُكْنَةَ عَنْبَهُمَا»^(٢)

قَوْلُهُ (إِلَيْهِ فِيهِ)، أَيِ: إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ فِي الْمِضَرِّ.

(١) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١/١٨٨] مخطوط مكتبة فيصل الله، تحت رقم [٨٠٤]

(٢) ينظر «الخراج» لأبي يوسف القاضي [ص/١٤٧]

تَحْتَ الْحِمَايَةِ، وكذا الجواب في صدقة التَّوَاتِمِ، في ثلاثة فُصولٍ.

وفي الفصل الرابع: وَهُوَ مَا إِذَا قَالَ: أَذَيْتُ بِنَفْسِي إِلَى الْعُقَرَاءِ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ حَلَفَ وَقَالَ السَّاعِيُ ^(١) يُصَدَّقُ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الْحَقَّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ.

وَلَا أَنْ حَقَّ الْأَخْذِ كَانَ لِلْإِسْلَامِ، فَلَا يَمْلِكُ إِنْطِلَافَهُ، بِخِلَافِ الْأَمْوَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَوْلُهُ: (وكذا الجواب في صدقة التَّوَاتِمِ، في ثلاثة فُصولٍ)، يَعْنِي: أَنْ يُضْمِنَ أَوْ يُدْمَى إِذَا قَالَ لِلْعَاشِرِ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَمَمِ: أَصَيْتُ مِنْهُ شَهْرًا ^(٢)، أَوْ عَشْرًا دَيْنًا، أَوْ أَذَيْتُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ - وَفِي تِلْكَ السَّنَةِ عَاشِرٍ آخَرَ - وَحَلَفَ عَلَى دَمٍ، صَدَّقَ.

أَمَّا إِذَا قَالَ: أَذَيْتُ رَكَاةَ السَّائِمَةِ فِي الْمَضَرِّ إِلَى الْعُقَرَاءِ؛ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ حَلَفَ؛ حَلَفَ لِلسَّاعِي ^(٣).

لَهُ، أَنَّهُ أَسْقَطَ الْمُؤَنَةَ عَنِ السَّاعِي؛ حَيْثُ أَوْصَلَ الْحَقَّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ.

وَلَا أَنْ حَقَّ الْأَخْذِ فِي السَّائِمَةِ لِلْإِسْلَامِ، فَلَا [١٣٠ هـ] يَمْلِكُ صَاحِبُ الْمَالِ إِنْطِلَافَهُ؛ فَيُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ ثَانِيًا.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِ الرُّكَاةِ هُوَ الْأَوَّلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ خَفِيَ مَكَانُ مَالِهِ عَنِ السَّاعِي؛ كَانَ أَدَاءُ صَاحِبِ الْمَالِ صَحِيحًا، وَإِنَّمَا الثَّانِي: سِيَاسَةٌ مَالِيَّةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الَّذِي أَحَدَهُ السَّاعِي هُوَ الْقَرِيبَةُ، وَالْأَوَّلُ يَقْلِبُ نَفْلًا لِمَا قُلْنَا، وَالْمَرْصُ يَجُوزُ أَنْ يَقْلِبَ نَفْلًا، كَمَنْ صَلَّى فِي مَرَلِهِ الطُّهْرُ ثُمَّ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ؛ يَقْلِبُ طُهُرَهُ نَفْلًا.

(١) يَعْنِي: أَصَيْتُ هَذَا الْمَالَ مِنْهُ شَهْرًا، فَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَزَنُ بَعْدَ.

(٢) يَنْظُرُ «لَا م» لِكَعْبِي [٥٧٣] وَ«الْبَيَان» لِلْمِصْرِيِّ [٣٨٢/٣]

ثُمَّ قِيلَ: الرَّكَائَةُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي سِبَاسَةٌ وَقِيلَ: هُوَ الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ
يَنْقَلِبُ تَعْلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ

ثُمَّ فِيمَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ وَأَمْوَالِ التَّحَارَةِ، لَمْ يَشَرْطْ إِخْرَاجَ الْبَرَاءَةِ
فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ». وَشَرْطُهُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ ادَّعَى، وَلِصَدَقِ دَعْوَاهُ عَلَامَةً، فَجَبَّ إِتْرَارُهَا وَجْهَ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْخَطَّ
يُشَبِّهُ الْخَطَّ فَلَا يُغَيَّرُ عَلَامَةً.

غاية البيان

قَوْلُهُ (ثُمَّ فِيمَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ وَأَمْوَالِ التَّحَارَةِ، لَمْ يَشَرْطْ إِخْرَاجَ
الْبَرَاءَةِ)، أَيِ خَطِّ الْبَرَاءَةِ^(١) (فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢))، يَغْنِي: فِيمَا إِذَا قَالَ: أَذِنْتُ
لِأَبِي عَاشِرٍ آخَرَ - وَهِيَ تِلْكَ السَّنَةُ عَاشِرٌ آخَرَ - لَمْ يُشَرْطْ إِخْفَارُ الْمُسْلِمِ أَوْ الدِّمِيِّ
خَطَّ بَرَاءَةِ الْعَاشِرِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ يُشَبِّهُ الْخَطَّ وَالتَّزْوِيرُ يَدْخُلُهُ.
وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَقِيلَ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.

(وَشَرْطُهُ فِي «الْأَصْلِ»)، وَهُوَ «الْمُبْسُوطُ»^(٣) عَلَى رِوَايَةِ: الْحَسَنِ بْنِ رِشَاوٍ
عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْعَاشِرَ إِذَا أَحَدَ؛ كَتَبَ بِدَلِيلِ بَرَاءَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
يَكُنْ مَعَهُ بَرَاءَةٌ؛ فَالظَّاهِرُ يُكَدِّبُهُ، فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَرَاءَةٍ

وَمِمَّا قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» مَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا يُصَدَّقُ فِي السَّوَانِمِ: الْفُصُولُ الثَّلَاثَةُ،
وَمَا يُصَدَّقُ فِي أَمْوَالِ التَّحَارَةِ: الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ، وَلَا يَنْتَهِى كَلَامُهُ فِي جَمِيعِ الْفُصُولِ
الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: عَلَيَّ دِينٌ، أَوْ أَصْنَعْتُ مَدُّ شَهْرٍ، أَوْ أَذِنْتُهَا إِلَى الْعَرَاءِ فِي
الْمَضَرِّ، فَهِيَ أَيْنَ بِأَنِّي بِحَقِّ بَرَاءَةِ الْعَاشِرِ عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ ثُمَّ عَاشِرٌ؟

(١) الْبَرَاءَةُ: سَمٌّ لِحَقِّ الْإِبْرَاءِ. يَظُنُّ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيعِ الْمَعْرُوفِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ٣٨]

(٢) يَظُنُّ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ لِصَاحِبِ «الْكَبِيرِ» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ [ص ١٢٧]

(٣) يَظُنُّ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُبْسُوطِ» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ [٢ ١٠٤، ١٠٥ - ١٠٥]

قال: وما [٥٧هـ] صَدَّقَ فِيهِ الْمُسْلِمُ؛ صَدَّقَ فِيهِ الدَّمِيُّ؛ لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ
صِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ، فَيَرَاعَى تِلْكَ الشَّرَاطِيطُ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّضْعِيمِ.

— ﴿﴾ بحالہ بھابہ ﴿﴾

اللَّهُمَّ يَا إِدَا ۖ اَرْدْتُ بِالْعَمَمِ الْحَصَّ فَجَارًا، وَهُوَ مَا إِذَا قُلْتُ
أَدَيْتُ إِلَى عَاشِرِ أَحَرَ، وَقَدْ كَانَ فِي تِلْكَ السَّيَةِ عَاشِرُ أَحَرَ.

قوله (وما صدقَ بهِ المُسلمُ؛ صدَّقَ بهِ الدَّمُ) ... إلى آخره.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَالَ: عَلَيَّ ذَنْبٌ، أَوْ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، أَوْ أَذِنَتْهُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ، أَوْ هُوَ لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ هُوَ بِصَاعَةٍ عِدي : صُدِّقَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا خَفَ . وَكَذَا الْيَهُودِيُّ .

وَلَا تُصَدِّقُ الْخَرَبَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِلَّا إِذَا قَالَ فِي الْحَوَارِيِّ ، هُنَّ أُمَّهَاتُ
تَوْلَادِي . أَوْ قَالَ فِي عِثْمَانَ مَعَهُ ، هُمْ أَوْلَادِي ؛ يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا لِأَنَّ أَهْلَ
الْخَرْبِ لَا عِتْرَةَ لِدَيُّوهِمْ ، وَلِهَذَا لَا يَنْظُرُ قَاصِيَا فِي خُصُومَتِهِمْ فِيمَا دَايِنَ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا . هُمْ يُعْتَبَرُ دَعْوَى الدِّينِ ؛ بِخِلَافِ الدُّنْيَى ، هِيَ دَيْنُهُ مُعْتَبَرٌ مَحْكُومٌ بِهِ .

وكذا إذا قال الحربي: لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْحَوْلِ
 فِي حَقِّ النَّفْيِ؛ لِنَهْيِ الْجَمَاعَةِ، لِيُخْصَلَ^(١) لَهُ اسْتِمَاءُ مَالِهِ، إِذَا الْحَوْلُ زَمَانُ
 الْاسْتِمَاءِ شَرْعًا وَعَادَةً، وَالْحَرْبِيُّ تَمَّ لَهُ الْجَمَاعَةُ بِنَفْسِ الْأَمْنِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمَانُ
 لِحَاصِرِ مَنْسِيٍّ مَعَ أَمْوَالِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ فِي دِيَارِهَا حَوْلًا، فَلَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ؛ لِثَلَاثِ
 سَبَبَاتٍ:

وكذا إذا قال: أدبْتُ إلى عاشر آخر، لا يُلْمَتُ إليه، لأنَّ المأخوذَ آخرُ
الجماعة، وقد وُجِدَتْ بنفس الأمام، بخلاف الدُّمَى، حيث لا تَبْنِي الجماعةُ إلَّا

(١) في داء، ودم، وإف، وإرا، احتنى يحصل، وقد أشار في حاشية الأصل إلى كونه وقع في بعض النسخ هكذا

وَلَا يُصَدَّقُ الْخَزِيءُ إِلَّا فِي الْخَوَارِي، يَقُولُ: هُنَّ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِي^(١)، لِأَنَّ
الْأَخْذَ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْجَمَاعَةِ، وَمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ يَخْتِاجُ إِلَى الْحِمَايَةِ، غَيْرَ أَنَّ
إِقْرَارَهُ يَنْسَبُ مَنْ فِي يَدِهِ مِنْهُ صَحِيحٌ، فَكَذَا بِأُمِّيَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ تُنْتَسَى عَلَيْهِ
فَقَدْ مَنَعَتْ صِغَةَ الْمَالِيَّةِ فِيهِنَّ، وَالْأَخْذُ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنَ الْمَالِ.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَمِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفُ الْعَشْرِ، وَمِنَ
الْخَزِيءِ الْعَشْرُ، وَهَكَذَا أَمْرُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَعَاتُهُ.

﴿فَهَذِهِ الْبَيِّنَاتُ﴾

بِخَوْلَانِ الْحَوْلِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ؛ لَا يُغَيَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى غَيْرِ دَارِهِ
إِلَّا لِلتَّجَارَةِ طَاهِرًا، فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ؛ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) فَالطَّاهِرُ يُكَدِّبُهُ؛ بِخِلَافِ
الذَّمِّيِّ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ، قَدْ يَغَيَّرُ بِمَا لَيْسَ بِمَالِ التَّجَارَةِ طَاهِرًا، فَيُصَدَّقُ فِي
دَعْوَاهُ، وَالْحَكْمُ فِي الصَّاعَةِ هَكَذَا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ كَالْمُسْلِمِينَ فِي
أَحْكَامِهِمْ؛ بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ؛ فَيُصَدَّقُ الذَّمِّيُّ، وَلَا يُصَدَّقُ الْخَزِيءُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
قَالَ: إِنَّهُنَّ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِي؛ حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَنْقُبْنَ مَالًا بِإِقْرَارِهِ،
فَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الْمَالِ.

وَكَذَا إِذَا قَالَ هُمْ أَوْلَادِي لِهَذَا الْمَعْنَى؛ وَلِأَنَّ كَوْنَهُ خَزِيئًا لَا يُبَيِّنُ
الْإِسْتِيلَادَ؛ فَيُصَدَّقُ.

قَوْلُهُ: (سَبْ مَنْ فِي يَدِهِ مَتَّةٌ)، أَيُّ: مِنَ الْخَزِيئِ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ تُنْتَسَى عَلَيْهِ)، أَيُّ: لِأَنَّ الشَّانَ تُنْتَسَى أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ عَلَى النَّسَبِ.

قَوْلُهُ: (فِيهِنَّ)، أَيُّ: فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ.

قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا أَمْرُ عُمَرُ سَعَاتُهُ)، وَهَذَا لِمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَلِأَنَّ

(١) رَأَى بَعْدَهُ فِي (ط) «أَوْ عَلِمَانِ مَعَهُ يَقُولُ هُمْ أَوْلَادِي»

وَإِنْ مَرَّ حَزْبِيٌّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا
بِأَخْذٍ مِمَّا مِنْ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ الْمُجَارَاةِ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ
وَالدَّمِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ زَكَاةٌ أَوْ صِغْفُورٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّصَابِ وَهَذَا فِي «الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ».

«فَهَذِهِ لِبَيَانِ»

الدَّمِيُّ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِلَّا أَنَّ السُّلْطَانَ لَمَّا خَمَنَ مَالَهُ وَجَبَ الْأَخْذُ لِأَجْلِ
النِّجْمِيَّةِ، وَلَمَّا وَجَبَ الْأَخْذُ وَجَبَ صِغْفُورٌ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ؛ اعْتِبَارًا بِبَيْتِي تَغْلِبَ؛
وَتَخَفِيفًا يَدُ الْكَفْرِ.

فَمَّا ثَبَتَ الصِّغْفُورُ فِي الدَّمِيِّ؛ ثَبَتَ صِغْفُورٌ ذَلِكَ فِي الْحَزْبِيِّ؛ تَحْقِيقًا لِمَقْصِدِ
النُّسْخِ وَالنَّصَارِ؛ لِأَنَّ الْحَزْبِيَّ مِنَ الدَّمِيِّ بِمِثْلَةِ الدَّمِيِّ مِنَ الْمُسْلِمِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا
تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَزْبِيِّ عَلَى الدَّمِيِّ، كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدَّمِيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

ثُمَّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ زَكَاةٌ يُوضَعُ مَوْضِعَ الرِّكَاءِ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ زَكَاةُ تِلْكَ
النِّسَةِ. وَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الدَّمِيِّ لَيْسَ بِرِكَاءٍ، وَلَكِنَّهُ يُؤْخَذُ عَلَى شَرَايِطِ الرِّكَاءِ، لَكِنَّهُ
يُضْرَفُ [١٢٥٥] إِلَى مَصَارِفِ الْجِرْيَةِ وَالْخَرَاجِ، وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُمْ جِرْيَةُ رُءُوسِهِمْ
فِي تِلْكَ النِّسَةِ، غَيْرَ نَصَارَى بَيْتِي تَغْلِبَ، فَإِنَّ عُتَمَرَ صَالَحَهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ مُصَاعَفَةً
[١٢٥٦] مَكَانِ الْجِرْيَةِ، وَإِذَا أَخَذَ الْعَاشِرُ مِنْهُمْ سَقَطَتِ الْجِرْيَةُ^(١). كَذَا فِي «الشَّرْحِ
الطُّحَاوِيِّ».

وَكَمَا مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحَزْبِيِّ يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْجِرْيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَرَّ حَزْبِيٌّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ شَيْءٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا
بِأَخْذٍ مِمَّا مِنْ مِثْلِهَا). وَهَذَا لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الدَّمِيِّ صِغْفُورٌ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ،
وَالْمَأْخُودُ مِنَ الْحَزْبِيِّ صِغْفُورٌ ذَلِكَ، وَالنَّصَابُ شَرْطٌ فِي الْأَصْلِ، فَكَذَا فِي

(١) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَمَرِ الطُّحَاوِيِّ لِلْإِسْبَاحِيِّ [١٢٧/١]

عُشْرٍ أَوْ يَصِفُ عَشْرٍ تَأْخُذُ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْكُلَّ لَا تَأْخُذُ الْكُلَّ، لِأَنَّهُ عَدْرٌ

وَإِنْ كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ أَصْلًا لَا تَأْخُذُ؛ يَنْتَرَكُوا الْأَخْذَ مِنْ ثُجَّارِنَا، وَإِنَّا أَحَقُّ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

وَإِنْ مَرَّ حَرْبِي عَلَى عَاشِرٍ فَعَشْرَةٌ^(١)، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً أُخْرَى لَمْ يَعْشُرْهُ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتِثْصَالُ الْمَالِ، وَحَقُّ الْأَخْذِ لِحِفْظِهِ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْأَمَانِ الْأَوَّلِ بَاقٍ، وَتَعَدُّ الْحَوْلِ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقْدَمِ إِلَّا حَوْلًا، وَالْأَخْذُ بَعْدَهُ لَا يَسْتَأْصِلُ الْمَالَ.

❦ غايه تبیان ❦

قوله: (لِأَنَّهُ عَدْرٌ^(١))، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَخْذُ الْكُلِّ عَدْرًا^(٢)؛ لِيُوقِعَهُ بَعْدَ الْجِمَاطَةِ.

قوله: (وَإِنْ مَرَّ حَرْبِي عَلَى عَاشِرٍ فَعَشْرَةٌ^(٣))، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً أُخْرَى [م ٤٥٠ ط ٢] لَمْ يَعْشُرْهُ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ)، وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي الْأَمَانِ الْأَوَّلِ، مَا لَمْ يَحُلِ الْحَوْلُ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ أَوْ رَجَعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ وَيَسْهُي الْأَمَانُ الْأَوَّلُ، فَيَعْشُرُهُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ لَا يُمَكِّنُ فِي دَارِ بَيْتِهِ، بَلْ يُجْعَلُ دَمِيًّا، فَإِذَا مَرَّ ثَانِيًا بَعْدَ الْحَوْلِ يَعْشُرُهُ كَالدَّمِيِّ، وَلِأَنَّ أَخْذَ الْعُشْرِ لِحِفْظِ الْمَالِ، وَفِي أَخْذِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِفْسَادُهُ لَا حِفْظُهُ، فَلَا يُعَشَّرُ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ الْغَرْدُ عَلَى الْمَوْضُوعِ بِالتَّقْصُرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَجَعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، فَخَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ^(٤) ذَلِكَ حَيْثُ

(١) يقال عَشَرْتُهُمْ يَعْشُرُهُمْ - بِالنَّحْفِيفِ وَالشَّدِيدِ - إِذَا أَخَذَ عُشْرَ أَمْوَالِهِمْ يَنْظُرُ لِتَهْدِيدِ اللَّعْنَةِ لِلْأُخْرَى [م ٢١٠ ط ١] عَشْرًا

(٢) وَفَعِيَ بِالْأَصْلِ مَضْبُوطٌ عَشَرَ وَالْعَبْسُ مِنَ (م)، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ.

(٣) يقال عَشَرْتُهُمْ يَعْشُرُهُمْ - بِالنَّحْفِيفِ وَالشَّدِيدِ - إِذَا أَخَذَ عُشْرَ أَمْوَالِهِمْ يَنْظُرُ لِتَهْدِيدِ اللَّعْنَةِ لِلْأُخْرَى [م ٢١٠ ط ١] مَادَّةُ عَشْرًا

(٤) وَفَعِيَ بِالْأَصْلِ ثَوْبُهُ وَالْعَبْسُ مِنَ (م)، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ، وَفَعِيَ.

وإن عَشْرَهُ قَرَجَعْ إِلَى دَارِ الْحَزْبِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ عَشْرَهُ أَبْصَا،
لِأَنَّهُ رَجَعَ بِأَمَانٍ حَدِيدٍ، وَكَذَا الْأَخَذُ بَعْدَهُ لَا يُقْصَى إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ
فَإِنْ مَرَّ دُمَيٍّ مُحْمَرٍ أَوْ حَنْزِيرٍ، عَشْرَ الْخُفَرِ دُونَ الْحَنْزِيرِ.

﴿عَمْدُ الْبَيْتِ﴾

يُعْشَرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِفَاءُ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ بِحَصْلِ لَهُ الرَّنْحِ بِدَحْوِلِهِ فِي دَارِ الْحَزْبِ
عَمْدٌ

وَمِنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا حَوْلًا) مَطْرُوحٌ،
لَأَنَّ الْحَزْبِيَّ لَا يُمَكِّنُ مِنَ إِقَامَةِ سَنَةٍ فِي دَارِيهَا، إِلَّا بِاسْتِزْقَاقٍ أَوْ جِرْيَةٍ، وَالرَّوَايَةُ
مَنْطُورَةٌ فِي كِتَابِ «السِّيَرِ».

وَقَدْ تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي تَصْحِيحِ هَذَا اللَّعْظِ وَقَالَ: الْمُرَادُ مِنْهُ «[إِلَى]»^(١) أَنْ
يَجُوزَ الْخَوْلُ، وَهَذَا تَكَلَّفَ بَعِيدٌ^(٢) خَارِجٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَعَلَّ الشَّهْوَ وَقَعَ مِنْ
الْكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: «لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقَامِ
حَوْلًا». بِدُونِ حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ قُلْتُ قَوْلَهُ. (حَوْلًا).

أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: «لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقَامِ؛ إِلَّا حَوْلًا» بِدُونِ حَرْفِ الْمَعْنَى
قُلْتُ قَوْلَهُ: (يُمَكِّنُ)، وَاللَّهُ عَالِمُ السَّرَائِرِ.

قَوْلُهُ (فَإِنْ مَرَّ دُمَيٍّ مُحْمَرٍ أَوْ حَنْزِيرٍ؛ عَشْرَ الْخُفَرِ دُونَ الْحَنْزِيرِ)، (١٦٠٩ م)

(١) قَالَ سَعْدِي فِي هَذِهِ «لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا حَوْلًا» أَيِ: لَا مَرِيَّةَ مِنَ الْحَوَالِ، وَكَذَا أَوَّلُهُ نَكَاسِي،
وَبِأَنَّ فِي بَعْضِ نَسَخِ كَلِمَةِ «لَا» مَكْشُورَةٌ، فَكَانَ هُمْ كَسَطُوهَا حَتَّى لَا يَرُدَّ عَلَى نَسْخِهَا بِشَيْءٍ،
وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ، فَوْنِ الشَّرْحِ كُلُّهُمْ ذَكَرُوا كَلِمَةَ «إِلَّا» وَأَجَابَ كُلُّ وَاحِدٍ بِجَوَابٍ كَذَا قَالَ الْمَلَامَةُ
الْعَيْنِي فِي «الْبَيَانَةِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [٢٩٧/٣]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحْطُوفِ وَبَيَانِهِ مِنْ «م»، «وَأَف»، «وَأَر»، «وَأَب»

(٣) الْمُرَادُ بِهِ حَمِيدُ الدُّبَيْسِ الْفَصِيرُ وَهُوَ تَكَلَّفَ حَمِيدُ الدُّبَيْسِ الْفَصِيرُ هَكَذَا كَذَا جَدُّ فِي حَاشِيَةِ «م»

وَقَوْلُهُ، عَشْرَ الْحَمْرِ، أَي: مِنْ قِيَمَتِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يُعَشَّرُهُمَا، لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُمَا. وَقَالَ زُفَرٌ:
يُعَشَّرُهُمَا؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَالِيَّةِ عِنْدَهُمْ

حاشية البيان

يَعْنِي: يَطْرُقُ إِلَى قِيَمَةِ الْحَمْرِ؛ بِأَحَدُ نَصْفِ عَشْرِ الْقِيَمَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ ^(١)

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ مَرَّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِبْرَادِ؛ عَشْرَ الْحَمْرِ دُونَ
الْجَنَزِيرِ، وَإِنْ مَرَّ بِهِمَا جُمْلَةً؛ عَشْرَ الْجَنَزِيرِ أَيْضًا.

وَقَالَ زُفَرٌ: يُعَشَّرُهُمَا جَمِيعًا كَيْفَ كَانَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعَشَّرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ^(٢).

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَا مَالِيَّةٌ وَلَا قِيَمَةٌ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي الْمَالِيَّةِ وَالتَّقْوِيمِ فِي حَقِّ أَهْلِ الدِّمَّةِ، وَلِهَذَا يَجِبُ
نَصْمَانُ عَلَى مُتْلِفِ جَنَزِيرِ الدِّمِيِّ، كَمَا يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِ حَمْرِهِ، فَيُعَشَّرُهُمَا جَمِيعًا.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْجَنَزِيرَ يُجْعَلُ تَبَعًا لِلْحَمْرِ إِذَا انْصَمَّا، كَمَا أَنَّ أَبَا
حَنِيفَةَ لَا يَقْسِمُ الْعَبْدَ، إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ؛ يَقْسِمُهُمَا ^(٣) تَبَعًا.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ [وَمُحَمَّدٍ] ^(٤): أَنَّ الْأَخْذَ بِسَبَبِ الْحِمَايَةِ، وَالْحِمَايَةِ

(١) يظر «المبسوط» للمرحومي [٢٠٥/٢]، شرح قاصحان على الجامع الصغير [٥٨/ق]، «المحيط»

البرهاني [٣١٥/٢]، فتح القمري [٢٣٠/٢]، «النهر العاتق» [٤٤٧/١]، «رد المحتار» [٣١٥/٢]

(٢) يظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٢٣/٧] و«البيان» للعمري [٢٩٩/١١]

و«بحر المذهب» للروياتي [٤٧٣/٦].

(٣) وقع بالأصل «يقسمها» والمثيب من «ت»، «م»، «و»، «ز»، «و»، «و»، «و».

(٤) ما بين المختلفتين زيادة من «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

 هـ

بالولاية، والأصل في الولايات [١] ولأية المرأة على نفسه، ثم يتعدى إلى غيره، والمُسْلِمُ له ولاية حِمَاية الحَمَرِ دون الجَنَرِ، ألا ترى أن الصراحي إذا أسلم وله حَمَرٌ أو جَنَرٌ، يَكُونُ له ولاية حِمَاية الحَمَرِ لِحُلُلِهَا، أو تَحُلُّلِ دُونِ الجَنَرِ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ عَشْرَ الحَمَرِ دُونَ الجَنَرِ، وَلِأَنَّ القِيَمَةَ فِي دَوَاتِ القِيَمِ، يُعْطَى لها حُكْمُ^(١) العَيْنِ، ولهذا إِذَا عَصَتْ شَيْئًا مِنْ دَوَاتِ القِيَمَةِ وَأَتَى بِالْقِيَمَةِ؛ لَا يُخْبَرُ عَلَى القَبُولِ، كَمَا إِذَا أَتَى بِالْعَيْنِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَصَتْ شَيْئًا مِنْ دَوَاتِ الْأَمْثَالِ وَأَتَى بِالْقِيَمَةِ لَا يُخْبَرُ عَلَى القَبُولِ

وكذا [٢] إِذَا تَرَوَّخَ عَلَى فَرَسٍ وَأَتَى بِالْقِيَمَةِ؛ تُخْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى القَبُولِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَوَّخَ عَلَى ذَنْ^(٢) مِنَ الدُّبُسِ^(٣)، وَأَتَى بِالْقِيَمَةِ حَيْثُ لَا تُخْبَرُ عَلَى القَبُولِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَشْرَ الحَمَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِقِيَمَتِهَا حُكْمٌ عَلَيْهَا؛ لَكُوبِهَا مِنْ دَوَاتِ الْأَمْثَالِ، وَلَا يَغْشُرُ الجَنَرُ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهُ لَهَا حُكْمٌ عَلَيْهِ؛ لَكُوبِهِ مِنْ دَوَاتِ القِيَمِ، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ تَمَلُّكُ الجَنَرِ.

وَفَرَّقَ آخَرُ بَيْنَ الخَمْرِ وَالْجَنَرِ، أَنَّ الحَمَرَ كَانَتْ مَالًا لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ تُصَيَّرَ خَمْرًا، وَتُصَيَّرَ مَالًا لَهُمْ إِذَا تَحَلَّلَتْ، وَفِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ مَالٌ لِأَهْلِ الدِّمَةِ، فَعَلَتْ عَلَيْهَا مَعْنَى المَالِيَّةِ، بِخِلَافِ الجَنَرِ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَالًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَصِيرُ مَالًا لَهُمْ،

(١) وقع بالأصل «عن» والمثبت من ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ **ع** يُعْتَرَفُهَا إِذَا مَرَّ بِهِمَا جُمْلَةً ، كَأَنَّهُ جَعَلَ الْخَزِيرَ
تَعَاً لِلْحَمْرِ ، فَإِنْ مَرَّ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ عَشَرَ الْحَمْرِ دُونَ ٥٣ | الْخَزِيرِ ،
وَوُجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الطَّاهِرِ . أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْسِ وَالْحَمْرِ
مِنْهَا . وَفِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ وَالْحَمْرُ مِنْهَا ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْأَحَدِ

عنه ابن

مُعْتَرَفِ الْحَمْرِ دُونَ الْخَزِيرِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَهَا حُكْمُ الْعَيْسِ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
الْمُدْمِيَ إِذَا بَاعَ دَارَهُ بِحَزِيرٍ وَشَبِعَهَا مُسَلِّمٌ ؛ يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْخَزِيرِ ، فَلَوْ كَانَ لَهَا
حُكْمُ الْعَيْسِ لَمَا أَخَذَ بِالْقِيَمَةِ ، كَمَا لَا يَتَّخِذُ بَعِيضُ الْخَزِيرِ .

قُلْتُ : إِنَّمَا أُقِيِمَتِ الْقِيَمَةُ مَقَامَ الْعَيْسِ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً ، فَصَارَ لَهَا شَبَهُةُ الْعَيْسِ ،
وَهَذِهِ الشَّبَهُةُ لَمْ تُعْتَرَفْ فِي حَقِّ الْعِبَادِ ؛ لِأَحْتِيَاجِهِمْ ، بِجَلَابِ الْعُشْرِ ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ
نَعَالِي . حَيْثُ اعْتَرِفَتْ هَذِهِ الشَّبَهُةُ ؛ لِاسْتِعْنَائِهِ تَعَالَى .

وَأَيْضًا : لَوْ لَمْ يَأْخُذِ الشَّبِعُ بِالْقِيَمَةِ ، وَلَا يَأْخُذُ بَعِيضُ الْخَزِيرِ ؛ يَمُوتُ حَمَهُ ،
وَيَبُغُ فِي صَرُورَةٍ ، وَمَوَاضِعُ الصَّرُورَةِ مُنْتَشِةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ .

وَالْحَوَابُ عَمَّا قَالَ أَبُو يُوسُفَ : أَنَّ التَّيَمَةَ بَاطِلَةٌ ، إِذْ ١٧٠٢ | لَيْسَ أَحَدُهُمَا
بِأَحَقَّ مِنَ الْآخَرِ .

أَمَّا أَبُو حَبِيبَةَ لَمْ يَقُلْ فِي قِسْمَةِ الْعَبِيدِ إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ بِالتَّيَمَةِ ،
وَبِمَا كَانَ بَأْسَ الْقِسْمَةِ فِي الْعَبِيدِ ؛ لِتَعَاوُثِ وَعَدَمِ التَّشْوِيقِ ، إِذَا انْصَمَّتْ إِلَى سَائِرِ
لَا أَمْوَالٍ ؛ نَحْفَقُ التَّشْوِيقَ بِصَمِّ الْأَمْوَالِ إِلَى مَوْصِعِ التَّعَاوُثِ

قَوْلُهُ : (وَالْحَمْرُ مِنْهَا) ، أَيِ : مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ (هَذَا الْحُكْمُ) ، أَيِ : حُكْمُ
الْعَيْسِ (وَالْحَمْرُ مِنْهَا) ، أَيِ : مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ .

لِلْجِمَايَةِ ، وَالْمُسْلِمُ يَحْمِي حَمْرَ نَفْسِهِ لِلتَّحْلِيلِ ، فَكَذَا يَحْمِيهَا عَلَى غَيْرِهِ . وَلَا يَحْمِي خَيْرِيَرِ نَفْسِهِ بَلْ يُنْسِبُهُ بِالْإِسْلَامِ ، فَكَذَا لَا يَحْمِيهِ عَلَى غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَرَّ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ بِمَالٍ فَلَيْسَ عَلَى الصَّبِيِّ شَيْءٌ ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ مَا عَلَى الرَّجُلِ ، لِمَا ذَكَرَ فِي السَّوَانِمِ

وَمَنْ مَرَّ عَلَى الْعَاشِرِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ مِئَةَ أُخْرَى ، قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، لَمْ يُرَكَ - الْمِئَةُ - الَّتِي مَرَّ بِهَا ، لِقِلَّتِهَا وَمَا فِي بَيْتِهِ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ حِمَايَتِهِ .

وَلَوْ مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ بِضَاعَةٍ لَمْ يَغْشُرْهَا ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَادُونٍ بِأَدَاءِ رَكَائِهِ .

﴿ عِدَّةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

قَوْلُهُ : (وَمَنْ مَرَّ عَلَى الْعَاشِرِ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْزِلِهِ مِئَةَ أُخْرَى ، قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، لَمْ يُرَكَ - الْمِئَةُ - الَّتِي مَرَّ بِهَا) ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْجِمَايَةِ ، وَالْمِئَةَ الَّتِي مَرَّ بِهَا قَلِيلٌ ، لَا يُسْتَحَقُّ بِحِمَايَتِهِ شَيْءٌ عُرْفًا وَشُرْعًا ، لِأَنَّ أَدْنَى مَا لَا يُسْتَحَقُّ بِحِمَايَتِهِ شَيْءٌ هُوَ النَّصَابُ ، وَالَّذِي فِي الْبَيْتِ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْجِمَايَةِ ، فَلَا يُصْمُّ مَا مَرَّ بِهِ إِلَى مَا فِي بَيْتِهِ ، فَلَا يُغْشُرُ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ بِضَاعَةٍ لَمْ يَغْشُرْهَا) . . إِلَى آخِرِهِ .

وَقَوْلُهُ : (بِضَاعَةٍ) بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِمَا قَبْلُهَا

اعْلَمْ : أَنَّ الْمُشْتَمَعَ أَوْ الْمُصَارِفَ أَوْ الْعَبْدَ الْمَادُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، إِذَا مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ عَلَى الْعَاشِرِ ، لَمْ يُغْشُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، لِأَنَّهُمْ فِي حَقِّ أَدَاءِ الرُّكَاةِ لَيْسُوا بِمَالِكِينَ وَلَا نَائِبِينَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ ، لِأَنَّهُمْ مَا أَمَرُوا إِلَّا بِالْحِفْظِ وَالتَّصَرُّفِ ، دُونَ أَدَاءِ الرُّكَاةِ .

وَكَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ يَقُولُ أَوَّلًا فِي الْمُصَارِفِ : يَغْشُرُهُ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ

وَكَذَا الْمُضَارَبَةُ يَعْنِي إِذَا مَرَّ الْمُضَارِبُ بِهِ .

وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله يَقُولُ: أَوَّلًا يُعْشَرُهَا؛ لِقُوَّةِ حَقِّ الْمُضَارِبِ، حَتَّى لَا يَمْلِكَ رَبُّ الْمَالِ نَهْيَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بَعْدَ مَا صَارَ عَرُوضًا، فَزَلَّ مَمْرِلَةَ الْمَالِثِ .

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْكِتَابِ» وَهُوَ قَوْلُهُمَا: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكَ وَلَا نَاتِبٍ

﴿ نهاية البيان ﴾

يَصُحُّ بِنَعْيِهِ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، وَلَا يَصُحُّ نَهْيُ رَبِّ الْمَالِ عَنِ التَّصَرُّفِ [١٧٧/٢ هـ] فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ بَعْدَ أَنْ صَارَ عَرُوضًا .

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَالَ: لَا يُعْشَرُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ [١٧٣ هـ] الرِّكَاةِ، عَيْرُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ نَصِيْبُهُ مِنَ الرَّبْحِ يَتَلُغُ بِصَابَأَ، فَحَيْثُ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ فِي نَصِيْبِهِ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمَادُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ يُعْشَرُ، ثُمَّ قَالَ لَا أَذْرِي رَجَعَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ هَذَا أَمْ لَا .

وَقِيَاسُ قَوْلِهِ الثَّانِي فِي الْمُضَارَبَةِ: أَنْ لَا يُعْشَرَ، وَلَيْتَ صَحَّ الْفَرْقُ، فَلَاذَ الْمَادُونِ لَهُ بِمَمْرِلَةِ الْمَالِثِ، حَتَّى لَا يَرْجِعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى الْمَوْلَى، فَكَانَ هُوَ الْمُحْتَاجَ إِلَى الْحِمَايَةِ، بِخِلَافِ الْمُضَارِبِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْعَهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَلِهَذَا إِذَا اشْتَرَى وَهَكَذَا الشَّمْسُ؛ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ .

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١): ذَكَرَ فِي «الْأَضْلَ» أَنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْ هَؤُلَاءِ كُنْهَمُ، ثُمَّ قَالَ فَاحْصِلُ أَنْ لَا يُعْشَرَ فِي الْقُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَهُمْ

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْمُضَارَبَةُ)، أَيِ: الْمُضَارَبَةُ كِبِصَاعَةٍ

قَوْلُهُ (ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيِ: رَجَعَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى مَا ذَكَرَ

(١) بَطْنُ «شرح الجامع الصغير» بصدر الشهيد [ص ٢١٧]

عَنْهُ فِي آدَاءِ الرُّكَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ يَتَلَعُ نَصِيْبَهُ بِصَاحِبَا، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ؛
لِأَنَّهُ مَالُكَ لَهُ

وَلَوْ مَرَّ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ بِمَائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ عَشْرُهُ. وَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ رحمته: لَا أَذْرِي أَبُو حَبِيْبَةَ (١) رَجَعَ عَنْ هَذَا أَمْ لَا، وَقِيَاسُ قَوْلِهِ النَّاسِي
فِي الْمُضَارَبَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُعْشَرُهُ.

لِأَنَّ الْمِلْكَ يَمَّا فِي يَدِهِ لِمَوْلَى، وَلَهُ التَّصَرُّفُ، فَصَارَ كَالْمُضَارِبِ.

وَقِيلَ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَبْدَ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ، حَتَّى لَا يَرْجَعَ بِالْعَهْدَةِ
عَلَى الْمَوْلَى، فَكَانَ هُوَ الْمُحْتَاحُ إِلَى الْحِمَايَةِ، وَالْمُضَارِبُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ
السَّيَابَةِ حَتَّى يَرْجَعَ بِالْعَهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، فَكَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الْمُحْتَاحُ، فَلَا
يَكُونُ الرُّجُوعُ فِي الْمُضَارِبِ رُجُوعًا مِنْهُ فِي الْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ
مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ؛ لِإِنْعَادَامِ الْمِلْكِ
أَوْ لِلشُّغْلِ.

غاية البيان

فِي الْكِتَابِ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» (٢)، وَهُوَ أَنَّ الْمُضَارِبَ إِذَا مَرَّ بِمَائَتَيْ دِرْهَمٍ؛ لَمْ
يُعْشَرْهَا.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ مَالُكَ لَهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْمُضَارِبَ مَالُكَ لِنَصِيْبِهِ مِنَ الرَّبْحِ.

قَوْلُهُ: (رُجُوعًا مِنْهُ)، أَيُّ: مِنْ أَبِي حَبِيْبَةَ، يَعْنِي أَنَّ رُجُوعَهُ فِي الْمُضَارِبِ لَمْ
يَكُنْ رُجُوعًا فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ، فَلَا جُنْهُدَ عَشْرَ فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ دُونَ الْمُضَارِبِ.
قَوْلُهُ ٢١٨٢١: (وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ)، أَيُّ: إِنْ كَانَ مَوْلَى الْعَبْدِ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: أَنْ أَبَا حَبِيْبَةَ»

(٢) يَهْرُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ الْكَبِيرِ «لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ» [ص ١٢٩]

قَالَ: وَمَنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرِ الْخَوَارِجِ فِي أَرْضٍ قَدْ عَلُوا عَلَيْهَا ، فَعَشْرَةٌ يُكْنَى
عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ

مَعْنَاهُ: إِذَا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ أَهْلِ الْعَدْلِ ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قَبْلِهِ حَبْثٌ مَرٌّ
عَلَيْهِ

شَايَةَ الْبَيَانِ

الْمَأْدُوبُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنَ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ ، لِأَنَّ إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ يُحِبُّ
بِمَالِهِ ، فَحِينَئِذٍ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَوْلَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ عَلَى
أَهْلِ أَبِي حَبِيقَةَ . وَلِهَذَا إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَ عَبْدِهِ الْمَأْدُوبِ لَا يَصِحُّ عَبْدُ أَبِي حَبِيقَةَ .

وَعَنْهُمَا: لَا يُؤْخَذُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ ؛ لَكَوْنِ كَسْبِ
الْعَبْدِ مَشْعُولًا بِالذَّيْرِ ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ (لِإِبْعَادِ الْمَلِكِ) فِي الْمَثَلِ عَلَى أَهْلِ أَبِي
حَبِيقَةَ ، أَوْ لِيَشْغُلَ عَنِ قَوْلِهِمَا ؛ فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قَبْلِهِ حَبْثٌ مَرٌّ عَلَيْهِ) ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمَّا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ
أَهْلِ الْبَغْيِ بَعْدَ وَجُودِ حِمَايَةِ السُّلْطَانِ ؛ وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ، فَعَشْرٌ ثَانِيًا إِذَا
مَرَّ عَلَى عَاشِرِ أَهْلِ الْعَدْلِ ، أَمَّا إِذَا غَلَبَ أَهْلُ الْبَغْيِ فَأَحْدُوا الْعَشْرَ لَا يُؤْخَذُ ثَانِيًا ؛
لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مَا جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ ، بَلْ جَاءَ مِنْ قَبْلِ السُّلْطَانِ ؛ حَيْثُ ضَيَّعَهُمْ فَلَمْ يَخِيْمَهُمْ ،
وَالْأَخَذُ بِالْحِمَايَةِ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ

— عَمَادَةُ السَّيِّدِ —

بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ^(١)

— — —

أُخْرِجَ باب المعادين عن باب العاشر، لِمَا أَنَّ الْعُشْرَ أَكْثَرُ وَجُودًا مِنَ الْخُمْسِ
يَبْدِي يُؤْخَذُ مِنَ الْمَعَادِنِ، أَوْ لِأَنَّ الْعُشْرَ أَقْلُ دَاتًا مِنَ الْخُمْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّ خُمْسَ
الْعُشْرِ اثْنَابَ، وَعُشْرُهَا وَاحِدٌ، وَالْقَلِيلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكَثِيرِ دَاتًا؛ فَمُقَدَّمُ بَيِّنٍ
قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَالُ الْمُسْتَحْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ أَسْمَاءُ ثَلَاثَةٌ.
كَثْرٌ وَالْمَعْدِنُ وَالرِّكَازُ»^(٢).

ثُمَّ الْكَثْرُ [٢/٤٨٨م] اسْمٌ لِمَالٍ دَفَنَهُ بَنُو آدَمَ.

وَالْمَعْدِنُ: اسْمٌ لِمَالٍ حَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ الْأَرْضَ

وَالرِّكَازُ: اسْمٌ لِهَمَّا جَمِيعًا، فَقَدْ يُدَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ الْكَثْرُ، وَيُدَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ
الْمَعْدِنُ، وَهُوَ مَا حُودٌ مِنَ الرِّكَازِ، وَهُوَ الْإِبْثَابُ، يُقَالُ رَكَزَ رُكْمَتَهُ أَيُّ: أَثَبَتْهُ، وَهَذَا
اسْمٌ فِي الْمَعْدِنِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّهُ خُلِقَ فِيهِ مُرَكَّبًا، وَفِي الْكَثْرِ مَجَازٌ بِالسُّجَاوَرَةِ^(٣).

(١) الرِّكَازُ هَذَا أَهْلُ السُّجَاوَرَةِ كَثَرُ الْجَمَاعَةِ الْمَذْمُومَةِ فِي الْأَرْضِ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْمَعَادِنُ،
وَالْعَرَلَانِ مَعْنَاهُمَا السُّعَى، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ فِي الْأَرْضِ، أَيْ لِهَبِّ ثَمَالٍ رَكْمَةً بِرُكْمَةٍ رَكَزًا،
يَدَادُهُ، وَارَكَزَ رَجُلٌ إِذَا وَجَدَ بَرْكَةً يَطْرُقُ فِيهَا، وَهَذَا فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ لَا يَسِيءُ الْأَثَرُ [٢/٤٨٨م]

مَادَّة: رَكَزَ

(٢) يَطْرُقُ «شَرْحُ مَحْضَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْإِسْبِيحَانِيِّ [١/١١٤].

(٣) يَطْرُقُ «شَرْحُ الْجَمَاعَةِ الصَّغِيرَةِ» لِبِرْدَوِيِّ [١/٦٣]، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ جَدِّ اللَّهِ، وَتَحْتَ رَقْمِ [٤٥٥]

قال مفرد ذهب، أو فضة، أو رصاص، أو حديد، أو حفر وجد في أرض حراج، أو عشر، ففيه الخمس عندما

وقال الشافعي رحمته الله: لا شيء عذبوا لأنه مباح [١٧٤٣] سبقت يده إليه كالصيد، إلا إذا كان المستخرج ذهباً أو فضة فيجب فيه الركاة

شاهد البيان

كما قال محرر الإسلام.

قوله. (قال. مفرد ذهب أو فضة أو رصاص أو حديد أو حفر^(١) وجد في أرض حراج، أو عشر، ففيه الخمس عندما)، أي: قال محمد في «الجامع الصغير»^(٢).

اعلم: أن الخارج من الأرض على ثلاثة أصرب:

منها: ما يدوب ويتطعم بالحيلة، كالذهب والفضة والشحاس والرصاص وما أشبه ذلك؛ ففيه الخمس عندما إذا وجد في أرض غير [١٧٤١] مملوكة - قل ذلك أو كثر - وأربعة أحسابه للواجد كائناً من كان، غير الحزبي والمستأمن، فإنه يسترد ما وجد؛ إلا إذا قاطعه الإمام، فيسترد يكون له المشروط.

وقال الشافعي: يجب في معاد الذهب والفضة: ربع العشر، وبما يتطعم من غير الذهب والفضة الخمس^(٣). وفي الذهب والفضة اشترط الحول في قول، ولم يشترطه في قول^(٤).

(١) الحفر - بضم - نحاس ينمل منه الأواني، وأبو عبيدة يقول: بالنكر يعبر «مصادر الصحاح» لأبي بكر الرازي [ص/١٧٦/مادة: صبر].

(٢) يعبر «الجامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» للمحمد بن الحسن [ص/١٣٢ - ١٣٤].

(٣) يعبر «البيان» للصرافي [٣٣٨، ٣]، والمهذب في فقه الإمام الشافعي للشراري [٢٩٨، ١].

(٤) «المنهج المصوَّن» عنه في معظم كتب الشافعي أنه لا يشترط الحول. ينظر «روضة الطالبيين» للفتوي [٢٨٧/٢].

وَلَا يُشْتَرَطُ الْحَوْلُ فِي قَوْلِهِ ^(١)، لِأَنَّهُ بَعَاءٌ كُنْهُ، وَالْحَوْلُ لِيَتَّعِبَهُ وَلَنَا قَوْلُهُ
 ﴿وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ﴾ وَهُوَ مِنَ الرُّكْرِ، فَأُطْلِقَ عَلَى الْمَعْدِنِ، وَلِأَنَّهُ كَانَتْ
 فِي أُبْدِي الكَهْرَةِ وَحَوْنُهُ أُبْدِيَا عِلَّةً، فَكَانَتْ عَسِمَةً وَهِيَ الْعَسَائِمُ الْحُمْسُ

فصل في بيان

لَنَا مَا رَوَى صَاحِبُ «الصَّحِيحِ» التَّحَارِيُّ بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ» ^(٢)، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ
 الْحُمْسُ ^(٣)

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْخَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٤) حَدِيثَ
 عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ [١٩١/٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا
 يُوجَدُ فِي الْخَرِبِ ^(٥) الْعَادِيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِيهِ وَفِي الرُّكَازِ الْحُمْسُ» ^(٦)

(١) في حاشية الأصل [ج، اصح قول]

(٢) الْعَجْمَاءُ هِيَ لِيَهْمَةُ، شُعَيْبٌ يَدْلَاهَا لَا تَكَلِّمُ وَكُلُّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَكْلَامٍ فَهُوَ أَعْجَمٌ وَمُتَعَجِّمٌ
 وَقَوْلُهُ «جُبَارٌ» أَيُّ هَدْرٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا رُكَاةَ فِيهِ، وَيَتِمُّ الْقَوْلُ أَنَّ فِيهِ اسْتِجَارَةً وَحَلًّا لِلْعَمَلِ
 فِي مَعْدِنٍ مَثَلًا فَهَيْتَ، فَهُوَ هَدْرٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَى مِثْلِ اسْتِجَارَةٍ يَنْظُرُ الْإِنْسَانُ فِيهِ عَرَبِيًّا لِحَسَنِهِ
 لَا بِلَا الْإِثْرِ [١٨٧/٣ مادة عَجَم] وَفَتْحُ الْبَارِي لَا بِلَا حَبَرٍ [٣٦٥/٣]

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ [م] وَفَتْحُ الْعَجْمَاءِ الْبَيْهَةِ الْمُتَغَلَّتْ مِنْ صَاحِبِهَا، لَيْسَ [لَهَا] قَائِدٌ وَلَا رَاكِبٌ،
 فَجَاءَتْ بِهَا خُبَارٌ، أَيُّ هَدْرٍ، وَلَيْتُ إِذَا اسْتِجَارَ مِنْ يَخْرُجُهَا، فَانْهَارَتْ فِي مَنَكَةِ عَيْنِهِ، لَا يَبْرُمُ عَلَى
 لَأَمْرٍ شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتِجَارَ قَوْمًا لِمُتَحَرِّجٍ شَيْءٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ مِنَ الْمَعْدِنِ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ وَلَا
 يَكُونُ عَلَى الْمُسَاجِرِ قَرْمٌ.

(٣) أَحَدُهُ التَّحَارِيُّ فِي كِتَابِ الرُّكَاةِ، بَابُ فِي الرُّكَاةِ الْحُمْسِ [رغم ١٤٢٨]، وَمَسْمُومٌ فِي كِتَابِ
 الْمَعْدُونِ بَابُ جَرَحِ الْعَجْمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبَرِّ جَبَرٍ [رغم ١٧١٠]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٤) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْخَصَّاصِ [٣٢٤/٢]

(٥) أَيُّ الْقَدِيمِ، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ [م].

(٦) أَحْرَسَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النُّقْطَةِ بَابِ التَّعْرِيفِ بِالنُّقْطَةِ [رغم ١٧١٠]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ
 الْكُبْرَى» [رغم ١١٨٣٨]، وَبَنَاتِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ النُّقْطَةِ / مَا وَحَدَ مِنَ النُّقْطَةِ فِي التَّعْرِيفِ
 الْجَامِعَةِ [رغم ٥٨٢٦]، وَاحْمَدُ فِي «السَّنَنِ» [١٨٠/٢]، وَالْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» [٧٤٠/٢]، =

بِخِلَافِ الصَّيْدِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ،

«مادة الصيد»

فيه، لِأَنَّهُ مَانِعٌ حَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ؛ فَضَارٌ كَالْمَاءِ

وَالسَّوْعُ الثَّلَاثُ: مَا لَا يَنْطَعُ، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ، كَالْجِصِّ^(١) وَالْكُحْلِ وَالرَّزِيحِ^(٢) وَالْبَاقُوتِ وَالْمُصُوصِ وَالْقَيْرُورِجِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحَجَرِ»^(٣).

وَلِلْقِيَاسِ عَلَى التُّرَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ ﷻ لَمْ يَنْفَ بِهِ زَكَاةُ التُّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِيهِ كَوُجُوبِهَا فِي غَيْرِهِ، [٤١٦/٢ ط ١] فَتَعَيَّنَ الْخُمْسُ.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الصَّيْدِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ قَالَ: لَا شَيْءَ فِي الْمَعْدِنِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ كَالصَّيْدِ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الْمَعَادِنُ كَانَتْ فِي أَيْدِي مُلُوكِ الْكُفَرَةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ، فَحَوَتْهُ أَيْدِي مُلُوكِ الْإِسْلَامِ عَدِيَّةً وَقَهْرًا؛ بِخِلَافِ الصَّيْدِ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدٍ، فَلَمْ يَدُلَّ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الصَّيْدِ، عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فِي الْمَعْدِنِ.

ينظر «لسان العرب» لابن منظور [٤١٦/٧ مادة: معدن]

(١) الجِصُّ - يمتنع الجبم، ويكسر، وهو الأضخ - هو الذي يُسَّ بِه ينظر «فتح العروس» للريسي [٥٠٥/١٧ مادة: جصص].

(٢) وقع بالأصل «والريح» والمثبت من «ت»، «ث»، «م»، «و»، «ر»، «ا»، «و»، «ه».

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤٢٠/٦]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٣٨١]، من طريق عمر بن أبي عمر الكلاعي الدمشقي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ.

قال ابن عدي «هذا الحديث بهذا الإسناد غير محفوظ، وعمر بن أبي عمر مجهر»

وقال النووي «ضعيف جداً، رواه البيهقي وبش ضعفاً»

وقال ابن السكيت «هذا الحديث ضعيف» ينظر «المجموع شرح المهدب» للنووي [٧/٦]

و«السير المشير» لابن الملقن [٦٠٥/٦]،

(٤) ينظر «المجموع شرح المهدب» للنووي [٩٠/٦]، و«روضة لطالبيين» للنووي [٢٨٢/٢]

إِلَّا أَنْ لِلْعَامِينَ بَدَأَ حُكْمُهُ، لِثُبُوتِهَا عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِلْوَاحِدِ، فَاعْتَبَرْنَا الْحُكْمِيَّةَ فِي حَقِّ الْحُمْسِ، وَالْحَقِيقَةَ فِي حَقِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ حَتَّى كَانَتْ لِلْوَاحِدِ.

وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَقْدَمًا، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الله.

— رحمه الله —

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ لِلْعَامِينَ بَدَأَ حُكْمُهُ)، هَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا وَجَتْ فِي الْمَقْدَمِ الْحُمْسُ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ؛ وَجَتْ أَنْ يَكُونَ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلْعُرَاةِ لَا لِلْوَاحِدِ؟

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: يَدُّ الْعُرَاةِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ حُكْمِيَّةٌ لَا حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا ثَبَتَ أَيْدِيهِمْ عَلَى ظَاهِرِ الْأَرْضِ حَقِيقَةٌ؛ ثَبَتَ عَلَى بَاطِنِهَا حُكْمًا، فَصَارَ مَا فِي بَاطِنِهَا غَيْبَةً حُكْمًا لَا حَقِيقَةً، فَبَاعْتِبَارِ الْحُكْمِ أَوْجَبْنَا الْحُمْسَ؛ رِيعَاةً لِحَاجَتِهِ الْفُقَرَاءِ، وَبَاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكُنْ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلْعُرَاةِ، بَلْ كَانَتْ لِلْوَاحِدِ؛ عَمَلًا بِالْجِهَتَيْنِ.

قَالَ فِي «التَّحْفَةِ»: «وَيَجِلُّ دَفْعُ الْحُمْسِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ وَهُمْ فُقَرَاءٌ، كَمَا فِي الْعَتَائِمِ، وَيَجُورُ لِلْوَاحِدِ أَنْ يَصْرِفَ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا، وَلَا يُغْنِيهِ أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ؛ جَلَاةً لِلشَّافِعِيِّ»^(١)،^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَقْدَمًا، لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) ... إِلَى آخِرِهِ^(٣)

(١) ينظر «بحر المنهج» لبروياسي [١٨٦/٣]، و«كشافه إليه شرح النسيبة» لمجمع الدين ابن الرضا [٤٩٢ ٥] و«المجم الوهاج في شرح المسحاح» للشميري [٢٠٧/٣]

(٢) ينظر «مجمعة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٣٠/١]

(٣) ينظر «الإيضاح» للكرماني [٣١ ٣]، «بدع الصانع» [٧٨/٢]، «النصاية» [١٨١/٢]، «البيان» [١٠٧/٣]، «فتح القدير» [٢٣٦/٢]

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِيهِ الْخُمْسُ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا، وَلَهُ أَنَّهُ
مِنْ أَحْزَاءِ الْأَرْضِ مُرَكَّبٌ فِيهِ '، وَلَا مَوْنَةٌ فِي سَائِرِ الْأَحْزَاءِ، فَكَذَا فِي هَذَا
الْجُزْءِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا تُحَالِفُ الْجُمْلَةُ مَحَلَّافِ الْكُفْرِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ فِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

قَالَ: وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِهِ فَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَوَاتَانِ

➡ غاية السبيل ➡

لهما: إطلاق قوله ﴿وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ﴾^(٢).

وله. أَنَّ صَاحِبَ الدَّارِ مَلَكَهَا بِجَمِيعِ أَجْرَانِهَا (١٠٧٤)، وَالْمُعَدِّينَ مِنْ أَخْرَانِهَا،
وَلَا (١٠٧٥) مُؤَنَّةٌ فِي سَائِرِ أَجْرَانِهَا، فَكَذَا فِي هَذَا الْجُزْءِ؛ بِجَلَافِ الْكَرِّ؛ لِأَنَّهُ
يَسُومُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَسَ بِمُزَكَّيٍّ فِيهَا.

والجواب عن الحديث: أنه عامٌ مخصوصٌ منه الأحجارُ، فيخصُّ المتارَعُ.
وفي الأرض المملوكة: روايتان عن أبي حنيفة

عَلَى رَوَايَةِ «الْأَصْل»^(١) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالذَّارِ، حَيْثُ لَا شَيْءَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَمَّا انْقَلَبَتْ إِلَيْهِ، انْقَلَبَتْ بِجَمِيعِ أَجْرَائِهَا، وَالْمَعْدِنُ مِنْ تَرْبَةِ الْأَرْضِ، ثُمَّ يَجِبُ فِيهِ الْحُمُسُ لِمَا مَلَكَهُ، كَالْعَيْمَةِ إِذَا يَاعَهَا الْإِمَامُ مِنْ إِسَابٍ، سَقَطَ عَنْهَا حَقُّ سَائِرِ النَّاسِ، لِأَنَّهُ مَلَكَهَا يَتَدَلَّى^(٢)، كَذَا قَالَ الْخَصَّاصُ^(٣).

وعلى رواية «الجامع الصغير»^(٧)، بينهما فرق، ووجهه. أن الدار لا مؤنة فيها

(١) في حاشية الأصل: «ن»، مع «بها»

(٢) في حاشية الأصل: «ح: فيها»

(۳) **مجلسی: مجلسی**

(٤) بظهر الأصل المعروف بالمعجزة لمحمد بن الحسن الشيباني [١٣٢/١ - ١٣٨]

(د) وقع بالأصل «بذل» والمثبت من «م»، «وف»، «واو»، «وار»، «وات» وعند بعض النسخ «مذكها» بـ «بذل»

(٦) يقر «شرح مختصر الطحاوي» للمصنفين [٢٢٩/٢]

(٧) يظن الجامع لصغير، مع شرحه السامع الكبير، لمحمد بن الحسن [ص ١٣٥]

ووَاحِدَةُ الْفَرْقِ عَلَى أَحَدِنَهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةُ «الْحَامِيعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ الدَّارَ مُلْكُكَ حَالِيَةً عَنْ لَمْؤُونِ دُونَ الْأَرْضِ، وَلِهَذَا وَحَتِ الْعَشْرُ أَوْ الْخَرَجُ فِي الْأَرْضِ دُونَ بَدَرٍ، فَكَذَا هَذِهِ الْمُؤْنَةُ.

وَإِنْ وَجَدَ رَكَازًا، أَيْ كَثْرًا، وَجَبَ الْخُمْسُ عَنْدهُمْ؛ لِمَا رَوَيْنَا، وَاسْمُ الرِّكَازِ يُطْلَقُ عَلَى الْكَثْرِ بِمَعْنَى الرِّكَازِ فِيهِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ

عليه الهيدوس

أَصْلًا، فَلَمْ يُخْمَسْ، فَصَارَ الْكُلُّ لِلوَاحِدِ، بِحِلَافِ الْأَرْضِ، فَإِنْ فِيهَا مُؤْنَةُ الْخَرَجِ وَالْعَشْرِ؛ فَيُخْمَسُ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ رَكَازًا، أَيْ كَثْرًا، وَجَبَ الْخُمْسُ عَنْدهُمْ لِمَا رَوَيْنَا)، أَيْ يَجِبُ الْخُمْسُ فِي الْكَثْرِ بِلَا حِلَافٍ؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١)

اعْلَمْ: أَنَّ الْكَثْرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ، كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْكُفْرِ؛ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّمَمُ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ أَصْلًا.

وَالَّذِي عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ مُحْكَمُهُ حُكْمُ اللَّقْطَةِ مِنَ التَّعْرِيمِ وَالتَّصَدُّقِ عَنِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ إِنْ كَانَ عَمِيًّا

وَالَّذِي عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْكُفْرِ إِنْ وَجَدَ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ، كَالْمَعَاوِرِ وَالْجِبَالِ وَغَيْرِهَا، فِيهِ الْخُمْسُ بِلَا حِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ ذَمِيمُ الْكُفَّارِ، مُحْكَمُهُ حُكْمُ الْعَيْمَةِ، وَارْبَعَةُ (١٠٠ هـ) أَحْمَاسُهُ لِلوَاحِدِ، سِوَاةٍ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا أَوْ دِمْنِيًّا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، عَمِيًّا أَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَيْمَةِ؛ إِلَّا الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ، فَإِنَّهُ يُشْرَدُ مِنْهُ مَا أَحَدٌ؛ إِلَّا إِذَا عَمَلَ فِي الْمَعَاوِرِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى شَرْطٍ؛ فَلَهُ الْمَشْرُوطُ.

ثُمَّ إِنَّ كَادَ عَلَى ضَرْبِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَيْفَةُ الشَّهَادَةِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ النُّقْطَةِ ، وَقَدْ عُرِفَ حُكْمُهَا فِي مَوْضِعِهِ .

وإن وُجد في الأرض المملوكة فيه الخمس أيضاً، وأربعة أحماسه للممختط
لّه، وهو الذي حصّه الإمام بتبليّك هذه النعمة حين فتح أهل الإسلام تلك البدة،
ويورثه إن عُرِفوا؛ وإلا فلا قضى فذلك الأرض أو ورثته؛ وإلا فبيت المال. كذا
قال صاحب «التحفة»^(١)، وهذا قولهما.

وَعِدَ أَبِي يُوسُفَ: أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ لِلوَاحِدِ

لَهُ: أَنَّ الْوَاحِدَ أَظْهَرَ لِلْمُسْلِمِينَ الْخُصَّ، فَكَانَ الْبَاقِي لَهُ كَالْمَوْجُودِ فِي الصَّخَرَةِ.

ولَهُمَا: أَنْ صَاحَبَ الْخِطَّةِ^(١) هُوَ الَّذِي مَلَكَهَ بَدِيًّا^(٢)، وَالْكَثْرُ يُمَلِّكُ بِالْيَدِ
وَالْجِيَارَةُ كَالْعِيْمَةِ، ثُمَّ لَا يَنْقِلُ مِنْكُمْ عِنْدَ انْتِقَالِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَرْبَةِ
الْأَرْضِ، فَصَارَ كَمَتَاعٍ مَوْصُوعٍ فِي الْأَرْضِ، فَلَا يَنْقِلُ بِانْتِقَالِ الْأَرْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي،
فَإِذَا أَطْلَهَ كَانَ لِصَاحِبِ الْخِطَّةِ، كَمَا اضْطَادَّ سَمَكَةٌ وَفِي بَطْنِهَا ذُرَّةٌ، مَاعَ السَّمَكَةِ؛

(١) يظن أن نسخة النسخة ١٠٠٠ من المخطوط السمرقندي [٣٢٨. ١]

(٢) الحِطَّة - بالكسر - هي الأرضُ يَنْحَطُّ لِرَحْلِ نَفْسِهِ، وهو أن يُعْلَمَ عليها علامةٌ بالخطِّ ويُعْمَمَ أنه قد أُجْرِيَ لِنَبِيِّهَا ذَرْبًا ومنه حِطَّ الكوفة والصورة يَطُرُ «يصحاح في اللغة» لمجوهري [٣ ١١٢٣ مادة حِطَّ]

(٣) هكذا صحت في «اب»، «واب»، «وار»، «وإر» وروى في الأصل «ادبنا»، وكلاهما صحيح لغة، والأول أشهر وأكثر استخداماً، وكلاهما بمعنى أول شيء.

أما البيدي - ففعال شيء بيدي إذا سمع يحمده قبل، وكان الله يحدث يعني أولاً قبل كل شيء - . وأفعلة
مبدئاً - كيدع - ويبدأ، وأول يبدؤ كل ذلك بمعنى أفعلة مبدئاً به أول كل شيء.

وأما البدي - كصبي - فهو أول شيء، ومنه قول سعيد في يوم الثوري الحمد لله بدياً ومن كلام
عرب بدي بدي، بهذا المعنى ينظر في تاريخ العرب لابن منظور [١٤ ٦٧ مادة بدياً]،
والطراز الأول لابن معصوم [١/ ٢٢، ٢٣].

وَإِنْ كَانَ عَلَى صَرْبِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّنَمُ ، فَفِيهِ الْحُمُسُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِمَا بَيَّنَّا .

ثُمَّ إِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ فَأَرْبَعَةٌ أَحْمَاسِهِ لِلْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ الْإِخْرَارُ مِنْهُ ، إِذْ لَا عِلْمَ بِهِ لِلْعَائِمِينَ فَيُخْتَصُّ هُوَ بِهِ .

وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مَمْنُوكَةٍ فَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِتَمَامِ الْحَيَازَةِ وَهِيَ مِنْهُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رحمتهما هُوَ لِلْمُخْتَطِّ لَهُ ، وَهُوَ الَّذِي مَلَكَهُ الْإِمَامُ هَذِهِ الْبُقْعَةُ أَوَّلَ الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ وَهِيَ يَدُ الْحُصُوصِ ، فَيَمْلِكُ بِهِ مَا فِي الْبَاطِنِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الظَّاهِرِ ، كَمَنْ اصْطَدَّ سَمَكَةً فِي بَطْنِهَا دُرَّةً ، ثُمَّ بِالسَّيْفِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ؛ أو لِأَنَّهُ مُودَعٌ بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهَا فَيَسْتَقِلُّ إِلَى الْمُشْتَرِي .

وَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الْمُخْتَطُّ لَهُ يُصْرَفُ إِلَى أَقْصَى مَالِكٍ يُعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا .

غاية البيان

لَا تَخْرُجُ الدُّرَّةُ عَنْ مِلْكِ الصَّائِدِ ، بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِ الْأَرْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عُرُوقِ الْأَرْضِ .

وَأَمَّا الَّذِي لَيْسَ لَهُ عَلَامَةٌ أَصْلًا : فَعَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ يُعْتَبَرُ جَاهِلِيًّا ؛ لِأَنَّ الْكُفُورَ عَالِيًا مِنَ الْكُفْرَةِ ، وَقِيلَ : فِي رَمَائِهَا حُكْمُ حُكْمِ اللَّقْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ طَالَ عَهْدُ الْإِسْلَامِ .

قَوْلُهُ : (عَلَى كُلِّ حَالٍ) ، أَي : سَوَاءٌ وَجَدَ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَةِ ، أَوْ الْمَمْنُوكَةِ ، أَوْ الدَّارِ . (لِمَا بَيَّنَّا) ، أَي : يَقُولُهُ رحمته : «وَفِي الرُّكَاكِ الْخُمُسُ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا قَالُوا) ، أَي : الْمُتَاخَرُونَ .

وَلَوْ اشْتَنَى الصَّخْرُ يُجْعَلُ حَاضِيًا فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَقِيلَ .
إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا ؛ لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ

وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِي دَارِ بَعْضِهِمْ رِكَازًا ؛ عَلَيْهِمْ ؛ تَحَرُّرًا
عَنِ الْعَذْرِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُوصًا .

وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّخَرَةِ فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ ،
فَلَا يُعَدُّ عَدْرًا . وَلَا شَيْءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُتَلَصِّصٍ غَيْرِ مُجَاهِرٍ ^(١) .

وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزِ يُوجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا خُمْسَ فِي
الْحَجَرِ» .

نهاية البيان

قَوْلُهُ : (وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِي دَارِ بَعْضِهِمْ رِكَازًا ؛ عَلَيْهِمْ ؛
تَحَرُّرًا عَنِ الْعَذْرِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ الدَّاحِلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا وَجَدَ رِكَازًا كَثْرًا أَوْ مَعْدِنًا ، فَإِنْ (وَجَدَهُ
فِي الصَّخَرَةِ فَهُوَ لَهُ) بِلَا خُمْسٍ ، سِوَاءَ دَخَلَ بِأَمَانٍ أَوْ بِغَيْرِ أَمَانٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ ؛
لِسَبْقِ يَدِهِ عَلَى مَالِ مُبَاحٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدَهُ مُتَلَصِّصًا غَيْرَ مُجَاهِرٍ ^(٢) ،
حَتَّى لَوْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ مُتَتَبِعُونَ ، وَطَفِرُوا عَلَى كُتُوبِهِمْ ؛ يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ .

(١) [١٧٥] وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ ؛ يَرْدُّهُ إِلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ إِنْ دَخَلَ
بِأَمَانٍ ؛ لِئَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الْعَذْرِ وَالْخِيَانَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَرْدِّهِ وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ؛
يَكُونُ مِلْكًا لَهُ ، وَلَا يَطْبُقُ لَهُ ؛ كَالْمَمْلُوكِ بِشِرَاءٍ هَامِدٍ ، فَلَوْ بَاعَهُ يَصِيرُ مِلْكًا
لِشَاتِرِي ، وَإِنْ دَخَلَ بِغَيْرِ أَمَانٍ ؛ حُلُّ لَهُ ، وَلَا خُمْسَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدَهُ مُتَلَصِّصًا

(١) يشبه بالأصل «مجاهد»

(٢) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الهداية» «لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُتَلَصِّصٍ غَيْرِ مُجَاهِرٍ» . يَنْظُرُ : «الهداية» لِلْمُزَيَّيْنِ

وفي الرُّثُقُ الحُمْسُ في قول أبي حنيفة آخرًا، خلافًا لِأبي يُوسُفَ رحمهُ الله
ولا حُمْسٌ في العُتْرِ واللُّؤْلُؤِ عِنْدَ أبي حنيفة ومُحمَّدٍ رحمهُ الله.

﴿ غاية نبيان ﴾

قوله (وفي الرُّثُقُ الحُمْسُ في قول أبي حنيفة آخرًا، خلافًا لِأبي يُوسُفَ).
وقال المحاكمُ الشَّهيدُ في «مختصر الكافي»: الرُّثُقُ إذا أُجِدَ في مَعْدِيهِ؛ ففيه
الحُمْسُ في قول أبي حنيفة ومُحمَّدٍ. وقال أبو يُوسُفَ، لا شيء عليه^(١)
ثم قال: وحكي عن أبي يُوسُفَ، أن أبا حنيفة كان يقول: لا شيء فيه، وكنتُ
أقول، فيه الحُمْسُ، فلم أرْ له حتَّى قال: فيه الحُمْسُ، ورأيتُ أنه لا شيء فيه^(٢).
قال أبو بكر الجصاص «وهذا يوجب أن لا يَكُونُ بينهما [٢/٥١٠م] خلافٌ
في المعنى؛ لأنَّ أبا حنيفة لم يوجب بدئيًا^(٣) فيه الحُمْسُ، لِأنَّه كان عنده أنه لا
يَنْطَعُ، وأنه يَمْتَزِلَةُ لغيرِ واسِطٍ، فلمَّا قيل: إنه يَنْطَعُ كالرَّصَاصِ؛ أوجِبَتْ فيه،
فحصل جوابُ المسألة موقوفٌ على أنه يَنْطَعُ، أو لا يَنْطَعُ عندهما جميعًا»^(٤)
والزُّنْبُقُ يَكْسِرُ النَّاءَ بَعْدَ الهمزة السَّكِينَةِ^(٥)، كذا في «ديوان الأدب»^(٦).
قوله (ولا حُمْسٌ في العُتْرِ واللُّؤْلُؤِ عِنْدَ أبي حنيفة ومُحمَّدٍ).

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢/٣٣٤]، «التحرير للقدوري» [١٣٦٥/٣]، «مختلف
الرواية» لأبي الليث لسمرقندي [٢/٥٩٤]، «المبسوط» للسرخسي [٢/٢١٣]، «فتح القدير»
[٢/٢٣٩]

(٢) ينظر «الكافي» للمحكم الشَّهيد [ق، ٢٤]، مخطوط مكتبة ميراث الله، تحت رقم [٩٢٤]

(٣) بدئيًا بمعنى ابتداءً. وقد مرَّ بيان ذلك قريبًا. ووقع عند الجصاص «بدءًا» والمعنى واحد.

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢/٣٣٥]

(٥) وهو درسِي معرَّبٌ، أغربُ ما يهتدَى، ويقال أيضًا بفتح الهمزة كدرهم ينظر «تاج العروس»
للرَّشِيدِي [٢٥/٣٨٨/مادة: زائق].

(٦) ثم نجد في مظهر من «ديوان الأدب»، وهو بقصته ونقته في «المعرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّبِي
[ص، ٢٠٦]، فعل لآخر احتفظ عن المؤلف، أو هو من قبيل اختلاف نسخ «ديوان»

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، فِيهِمَا وَفِي كُلِّ جَلِيَّةٍ تُسْتَخْرَجُ^(١) مِنَ الْبَحْرِ خُمْسٌ، لِأَنَّ
عُمَرَ عليه السلام أَحَدَ الْخُمْسِ مِنَ الْعَشْرِ، وَلَهُمَا أَنْ قَعَرَ الْبَحْرَ لَمْ يَرَدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ، فَلَا
يَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَيْمَةً، وَإِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ بَضَّةً، فَأَلْمَزُوهُ عَنْ عُمَرَ عليه السلام وَفِيهِمَا

عَلَيْهِ سَبَابٌ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِيهِمَا وَفِي كُلِّ جَلِيَّةٍ تُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ خُمْسٌ^(٢)

لَهُ: مَا رَوَى أَنْ يَغْلَى بَنَ مُيَّةَ^(٣): «كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ فِي عَشْرَةٍ
وَحَدَّثَ عَلَيَّ سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: ذَلِكَ سَبَبٌ مِنْ سَبَبِ^(٤) اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ،
فِيهَا وَفِيهَا دَسْرَةُ الْبَحْرِ الْخُمْسُ^(٥)»^(٦).

(١) في حاشية لأصل «ح تخرج».

(٢) يظر «الأصل» للشيباني [٥٧١/٧]، «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٢٧/٢]، «مختلف
الرواية» لأبي أبيث لسمرقندي [٥٩٣/٢]، «المبسوط» للسرخسي [٢١٣/٢]، «الاحتيار لتعديل
المساجد» [١١٥/١]، «مسحة الملوك» في شرح تحفة الملوك [٢٣٦/١].

(٣) مُيَّةٌ بِطَمِّ الْمِيَمِ وَتُكُونُ الثَّرَى وَقَعَ الْبَاءُ بِأَشْتَرِ تَحْتَهَا، وَيُقَالُ فِيهِ أَيْمٌ أُمِّيَّةٌ، وَهِيَ صَبِيحَانِ
يَظُرُ «مَشَارِقُ الْأَمْوَالِ عَلَى صَحِيحٍ لِأَكْبَرِ» لِلْقَاضِي عِبَّاسٍ [٣٩٦/١].

(٤) كَدَّ وَفَعَّ «سَبَبٌ مِنْ سَبَبٍ» بِالْبَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا، وَقَدْ أُنْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ عَلَى الْمَوْضِعِ،
وَسَبَّ إِلَى ائْتِلَافِهِ، فَقَالَ فِي «الْبَيَانِ» [٤١٥/٣] «وَلَمْ يُشْرَحْ سَبَبٌ مَا هُوَ؟ وَوَضَعَ نَقْطَةً وَاحِدَةً
بَعْدَ السِّينِ تَحْتَ الْبَاءِ! فَيَكُونُ الْمَظَرُ فِيهِ أَنَّهُ «سَبَبٌ» بِمَنْ مَوْحَشَتَيْنِ، وَبِئْسَ هُوَ إِلَّا «سَبَبٌ» بِفَتْحٍ
السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَتُكُونُ الْبَاءُ، وَفِي آخِرِهِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ رحمته الله: «السُّؤْبُ جَمْعُ سَبَبٍ»
يُرِيدُ بِهِ: الْمَالُ الْمَذْنُونُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ الْمَغْنَمُ.

قُلْنَا: وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ، فَهَكَذَا وَقَعَ: «سَبَبٌ» عَلَى الصَّوَابِ فِي كِتَابِ «الْخَرَجِ» لِأَبِي يُوسُفَ،
كَمَا يَأْتِي فِي تَحْرِيجِ الْخَبَرِ.

(٥) رَوَاهُ أَبُو عِيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ أُمِيَّةَ، وَرَوَى فِيهِ الْعُشَيْرِيُّ، لَا الْخُمْسُ كَدَّ حَاءً فِي
حَاشِيَةِ «ب» وَيَظُرُ «الْأَمْوَالُ» لِأَبِي عِيْدٍ [١٣٦/١].

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْخَرَجِ» [ص ٨٢]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ عليه السلام
سُئِلَ يَغْلَى بَنَ أُمِيَّةَ عَلَى الْبَحْرِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي عَشْرَةٍ وَجَدَهَا رَجُلٌ عَلَى سَاحِلٍ يُسْأَلُهُ عَنْهَا
وَعَمَّا فِيهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ إِنَّهُ سَبَبٌ مِنْ سَبَبِ اللَّهِ، فِيهَا وَفِيهَا أَخْرَجَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ مِنَ الْبَحْرِ
«الْخُمْسُ»

دسره البحر، وبه نقول

متاع واحد ركازاً، فهو للذي وجدته وفيه الخمس.

معناه وجد في أرض لا مالك له، لأنه عينة بمنزلة الذهب والفضة

إلا ما به البيان

ولهما أن باطن البحر ليس في استيلاء أحد، فلا يكون المأخوذ منه في معنى العينة، ولهذا قالوا: إذا استخرج الذهب أو الفضة من باطن البحر لا شيء فيه، ولأن العنبر إما أن يكون حشيش البحر، ولا خمس في الحشيش، وإما أن يكون زوت دابة في البحر، على حسب ما قيل فيه، ولا خمس في الزوت أيضاً

ونقل في بيوع الأجناس^(١) عن إمام ابن رستم: لو اشتري سمكة في بحر عشر، فإنه للمشتري، لأنه طعامه، وهو حشيش تأكله السمكة.

فقد صرح أن العنبر حشيش، واللؤلؤ يتولد من مطر الربيع، ولا خمس في المطر، أو يؤخذ من الصدع وهو حيوان، ولا خمس في الحيوان، والصحابي لا يجوز تقليده فيما^(٢) [دوم] يذكرك بالقياس، على ما هو اختيار الشيخ أبي الحسن الكرخي

أو نقول^(٣): حديث عمر فيما وجد في ساحل البحر، فكان مأخوذاً من أبي الكفار، ولا خمس في المسك اتفاقاً.

قوله: (دسره البحر)، أي: دفعه.

قوله: (متاع واحد ركازاً)، أي: كثيراً، يعني: إذا وجد أكثر متاع في أرض غير منبوكة، بحث فيه الخمس^(٤)، وأربعة أحمايه للواحد، لأنه هو والذهب سواء في كونه عينة.

(١) وقع بالأصل «ار يور» والخط من «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) الخمس في ثلاث ألعاب: الأول بضم الصاد ولهم جميعاً والثانية بضم الصاد وتسكين الميم وهناك بضم الصاد مع تسكين الميم وهكذا في جميع هذه الكسور جده بنفسهم. ينظر ابن العرب لابن منظور [٦/٧٠/مادة: خمس]

بَابُ

زكاة الرزوع والشمار

قال أبو حيفة رضي الله عنه في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر، سواء سقي سبيحاً، أو سقته السماء، إلا القصب والخطب والحشيش. وقالاً: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق. والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ.

﴿حاشية الباب﴾

بَابُ

زكاة الرزوع^(١) والشمار

المُرَادُ مِنَ الزَّكَاةِ هُـا^(٢) العُشْرُ، أَوْ خَرَجَتْ تَسْمِيَةُ الزَّكَاةِ عَلَى مَدِّهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِطَانِ النَّصَابَ وَالْبَقَاءَ، وَإِنَّمَا أُلْحِقَ هَذَا الْبَابُ بِكِتَابِ الزَّكَاةِ لِكَوْنِهِمَا مِنَ الْوُظَائِفِ الْمَالِيَّةِ.

وَنَاحِيَةُ الْعُشْرِ: لِأَنَّهُ مُؤَنَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْقُرْبَةِ، وَالزَّكَاةُ قُرْبَةٌ مَخْضُوعَةٌ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

قَوْلُهُ. (قَالَ أَبُو حَيْفَةَ فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرُهُ الْعُشْرُ، سَوَاءً سُقِيَ سَبِيحًا أَوْ سَقَتْهُ السَّمَاءُ) ... إِلَى آخِرِهِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّبِيحِ: الْمَاءُ الْجَارِي، وَمِنَ السَّمَاءِ: الْمَطَرُ

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَلَالَ هُـا فِي مَوْصِفَيْنِ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ، وَفِي اشْتِرَاطِ الْبَقَاءِ.

(١) وقع بالأصل «الرزع» والمبني من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و» وهو الموافق لما في «الهداية» لمقرئناي [١٠٧/١]

(٢) وقع بالأصل «هو» والمبني من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُشْتَرَطُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا
وَقَالَا: كِلَاهُمَا شَرْطٌ^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الثَّمَرَةِ الْبَاقِيَةِ أَنْ يَبْقَى إِلَى سَنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، كَالْجِنَّةِ وَالشَّعِيرِ
لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدْرِيِّ، أَنَّ [١٧٥ هـ] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ
صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا [٢٥٧/٢ م] دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ
خَمْسِ فُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»^(٢).

وَفِي «السُّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٣).

وَفِي الثَّانِي: قَوْلُهُ ﷺ «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»^(٤). وَالرَّكَاءُ لَيْسَتْ
بِمُرَادَةٍ، فَتَعَيَّنَ الْعُشْرُ

(١) قَالَ فِي «الصَّحِيحِ» [ص ٢٠٠] قَالَ فِي «التَّحْقِيقِ» [٣٧٢ ١]. «الصَّحِيحُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ،
وَأَعْتَمَدَ اسْمُهُ وَبَرَاهَانُ الشَّرِيعَةِ» أَمَّا وَصَحِّحَهُ صَاحِبُ الْبَيِّنَاتِ الْحَقَائِقُ [٢٩١/١]، «الْبَحْرُ
الرَّاغِبُ» [٢٥٥/٢].

(٢) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ مَا لَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ [رَقْمُ ١٥٥٨]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» [٤٦٠/٢]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٦/رَقْمُ ٥٩٢١]،
وَالْبُرَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [٣/رَقْمُ ٩٤٠]، وَنَدَارَقُطِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [٩٦/٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْحَوْزِيِّ
فِي «الْحَبَرِ» [٣٧ ٢]، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.
قَالَ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ: «رَفَعَهُ حَتَّى قَوِيَ».

وَقَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ: «الصَّحِيحُ أَنَّ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَظُنُّ «مَعْرُوفَةَ السُّنَنِ»
وَالْإِتِّفَاقَ لِلْبَيِّنَةِ [١١٥، ٦]، وَاصْبَحَ الرَّايَةُ» يَرْوِيهِ [٢٨٦/٢ - ٣٨٩]

« غاية البيان »

ولأبي حنيفة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَقَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجَ لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ [سورة البقرة: ٢٦٧] وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ثَوَا حَقَّهُ، يُؤَدُّ حَقَّ دِينِهِ ﴾ [الأنعام: ١١١]

وزَوَى فِي «الصَّحِيحِ» النَّحْدَرِيُّ مُسْتَدًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَكَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالصُّحْبِ يَصْفُ الْعُشْرُ»^(١). رَوَاهُ ابْنُ عُثْمَرَ.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «النَّحْدَرِيُّ: الَّذِي يَشْرَبُ بِعُرْوَقِهِ مِنْ عَيْرٍ سَقَى»^(٢) وفي «السُّنَنِ». مُسْتَدًّا إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ بَغْلًا. الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَابِي»^(٣)، أَوْ الصُّحْبِ: يَصْفُ الْعُشْرُ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب عشر فيما يسمى من ماء السماء وبالماء الجذري [رقم ١٤١٢]، والترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره [رقم ٦٤٠]، وابن حزيمة في «صحيحه» [رقم ٢٣٠٨]، والدارقطني في «مسنده» [١٢٩/٢]، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ بهذا اللفظ.

(٢) نسخة عنه ابن حجر في «فتح باري» [٣٤٩٣]

(٣) الترمذي جمع ما بينه، وهي النافذة التي يسقى عندها ينظر «النهاية» في حديث الحديث لابن أبي عمير [٤٦٥/٢ بمادة: سا]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب صدقة الزرع [رقم ١٥٩٦]، ومن حديث أبيه في «السنن الكبير» [رقم ٧٢٧٧]، وإسناني في كتاب الزكاة باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر [رقم ٢٤٨٨]، وابن ماجه في كتاب الزكاة باب صدقة الزروع والثمار [رقم ١٨١٧]، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ بهذا اللفظ.

قال ابن عبد الهادي «إسناده حسن مشتمل» ينظر «المحرر» في الحديث لابن عبد الهادي [٣٤١/ح]

.....

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْبَغْلُ مَا شَرِبَ بَعْرُوفَهُ^(١)، بِغْنِي: مِنْ عَيُونِ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ سَقْيٍ وَلَا سَمَاءٍ.

وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي الْكِتَابِ وَالْثَمَّةِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْبَاقِي وَغَيْرِ الْبَاقِي؛ فَوَجِبَ فِي الْكُلِّ، إِلَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلُ التَّحْصِيصِ، كَالْحَطَبِ وَالْقَصَبِ وَالْحَشِيشِ. (١٠٢٢ م) عَلَى مَا يَجِيءُ بَيَانُهُ.

وَلَأَنَّ الْحَوْلَ وَالنُّصَابَ يُشْتَرِطُ فِي وَجوبِ الزَّكَاةِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ الْحَوْلُ فِي الْعُشْرِ، فَكَذَا النُّصَابُ؛ وَلِأَنَّ النُّصَابَ إِذَا يُشْتَرِطُ لِيَصِيرَ مَنْ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ أَهْلًا لِلوَجوبِ بِالْعَتَى، وَلَا يُخْتَلَفُ إِلَى الْغِنَى فِي الْعُشْرِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّةٌ، وَلِهَذَا يَجِبُ فِي أَرْضِ الْمُكَاتِبِ وَالْوَقْفِ، وَأَرْضِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَذْيُونِ.

وَالِاعْتِبَارُ بِالخَرَاجِ: يُوجِبُ فِي الْقَلِيلِ أَيْضًا، إِذَا هُمَا تَقْطِيرَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَهُمَا يَتَعَلَّقُ وَحَوْبُهُ بِالْأَرْضِ الثَّابِتَةِ، وَالْخَرَاجُ يَجِبُ فِي قَلِيلِ الْحَارِجِ؛ فَكَذَا الْعُشْرُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّدَقَةِ الزَّكَاةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ﴾ [النَّحْلُ ١٠٣].

وَالْمُرَادُ بِالْأَوْسَاقِ: تَقْدِيرُ النُّصَابِ بِمِائَتَيْ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْأَلُونَ الْأَوْسَاقَ، وَبِقِيَّةِ كُلِّ وَشَقِي كَانَتْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ~~فَلَا~~: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ»^(٢).

قُلْنَا: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ، قَدْ رُوِيَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ مُرْسَلًا.

(١) ينظر: «سنن أبي داود» [٥٠٧/١]

(٢) مضمن تحريجه

وَلَيْسَ فِي الْحَضَرَوَاتِ جَنْدُهُمَا خَشْرًا؛ فَالْخِلَافُ فِي مَوْصِفَتَيْهِ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ، وَفِي اشْتِرَاطِ النِّقَاءِ. لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَيْسَ بَيْنَهُمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»؛ وَلِأَنَّهُ صَدَقَةٌ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ النَّصَابُ؛ لِتَحَقُّقِ الْعَيْنِ. وَلِأَيِّ حَيْفَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ فَعِيهِ الْعَشْرُ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ»، وَتَأْوِيلُ مَا رَوَيْنَاهُ زَكَاةُ التَّجَارَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالْأَوْسَاقِ، وَفِيهِمُ الْوَسْقُ

هبة البين

لَا يَلْتَمِزُ إِلَى مِثْلِهِ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْخَدِيثِ، وَلَيْسَ صَحَّ فَمَعْنَاهُ: مَا يَمُرُّ بِهِ عَلَى الْعَاشِرِ مِنَ الْحَضَرَوَاتِ^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ لَا يَأْخُذُ الْعَاشِرُ مِنَ الْحَضَرَوَاتِ عِنْدَهُ، كَالْقَوْلِ^(٢) وَالرُّطَابِ^(٣) وَالْفَنَاءِ^(٤) وَالْجِيَارِ وَالْفَوَاكِهَ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا، وَكُلُّ صَاعٍ: أَرْبَعَةُ أَمْثَالٍ^(٥)، فَيَكُونُ مِثْلَيْنِ وَأَرْبَعَيْنِ مَثَلًا، فَإِذَا [٥٣٠٢ م] صُرِبَتِ الْخَمْسَةُ الْأَوْسَاقُ فِي مِثْلَيْنِ وَأَرْبَعَيْنِ: يَصِيرُ أَلْفًا وَمِائَتَيْنِ مَثَلًا.

هَذَا قَوْلُ أَهْلِ النُّكُوفَةِ. وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرَةِ: الْوَسْقُ ثَلَاثُ مِثَّةٍ مَثَلًا

قَوْلُهُ: (لَهُمَا فِي الْأَوَّلِ)، أَيُّ: فِي اشْتِرَاطِ النَّصَابِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ)، أَيُّ: بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

(١) يَنْظُرُ «إِشْرَاحُ مُحْتَضَرِ لُطْعَامِي» لِلْمُحَاضِرِ [٢٨٩/٢ - ٢٩٠]

(٢) الْقَوْلُ مِثْلُ الْكُرَاتِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَنْظُرُ «الْمَعْرُوبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرُوبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١٩٠]

(٣) الرُّطَابُ هُوَ نَقْأَةُ وَابِطْبِخُ وَالْبَادِنِجَانُ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا يَنْظُرُ: «الْمَعْرُوبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرُوبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١٩٠].

(٤) الْفَنَاءُ هُوَ الْجِيَارُ، وَالْوَحْدَةُ فَنَاءٌ وَمِنْ هُوَ اسْمُ جَنْبٍ يَمَّا يَقُولُ لَهُ السَّاسُ الْجِيَارُ وَمَعْقُورٌ وَالْعُقُوسُ يَنْظُرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٣٦٢/١ مادة فناء]

(٥) الْأَمْثَالُ: جَمْعُ الْمَثَلِ (وَهِيَ لَهَا مَجِيبٌ بِالْتَشْبِيهِ) وَالْمَثَلُ (عَلَى وَزْنِ نَقَصَا)، وَهُوَ كَيْلٌ مَعْرُوفٌ يُكَالُ بِهِ الشُّعْنُ وَغَيْرُهُ، أَوْ مِيزَانٌ مَقْدَارُهُ رَطْلَانٌ، وَيُقَسَّمُ عَلَى سَوَابٍ وَضِيَانٍ وَمِثَالٍ، وَالْجَمْعُ أَمْثَالٌ وَأَمْثَالٌ وَأَمْثَلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلِيٌّ. يَنْظُرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٥٧٢/٣٩ مادة موزن]

أَرْزَعُونَ دِرْهَمًا، وَلَا تُغْتَرَبُ بِالْمَالِ فِيهِ. (١) وَكَيْفَ بَصِغَتْهُ وَهُوَ لَعْنٌ. هَذَا
لَا يُشْرَطُ الْحَوْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ، وَهُوَ كُنْهٌ بَعْدُ. وَلَهُمَا فِي الثَّانِي قَوْلُهُ
﴿ أَلَيْسَ فِي الْحَضَرَاتِ صَدَقَةٌ ﴾

وَالرَّكَّةُ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ، فَتَغَيَّرَ الْعَشْرُ وَهُوَ مَرْبُوبٌ، وَمَرْبُوبُهُمَا مَحْضُومٌ عَلَى
صَدَقَةٍ يَأْخُذُهَا الْعَاشِرُ، وَهُوَ أَحَدُ أَبُو حَبِيبَةَ. هَبْ. وَلَأنَّ الْأَرْضَ قَدْ تُسَمَّى
بِهَا لَا يَتَقَيَّنُ، وَأَنَّ هُوَ الْأَرْضُ ثَابِتَةٌ، وَلِهَذَا يَحْتَاجُ فِي الْحَرَّاحِ

وَأَمَّا الْحَطُّ وَالنَقْصُ وَالْحَشِيشُ، لَا يُنْسَبُ فِي الْحَتَّانِ عَادَةً،

قَوْلُهُ (وَلَا تُغْتَرَبُ بِالْمَالِ فِيهِ)، أَيُّ فِي الْعَشْرِ، وَلِهَذَا يَحْتَاجُ فِي الْأَرْضِ
تُؤَوَّقُوهُ، وَارْضَ تَمَكَّنَتْ كَمَا ذَكَرَهُ مَعْرُ الْإِسْلَامِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ مُغْتَرَبًا،
لَا يُغْتَرَبُ صَفَةً الْمَالِ، (وَهُوَ الْعَمَلُ) الْحَاصِلُ بِالنَّصَبِ.

قَوْلُهُ (وَبِهِمَا فِي الثَّانِي)، أَيُّ فِي أَشْرَاطِ النَّصَبِ.

قَوْلُهُ (وَهُوَ مَرْبُوبٌ)، وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿لَمَّا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ فِيهِ الْعَشْرُ﴾ (٢).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَحَدُ أَبُو حَبِيبَةَ)، أَيُّ: فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ
﴿ أَلَيْسَ فِي الْحَضَرَاتِ صَدَقَةٌ ﴾ (٣)

قَوْلُهُ (وَأَمَّا لِحَطِّ وَالنَّقْصِ وَالْحَشِيشِ، لَا يُنْسَبُ فِي الْحَتَّانِ عَادَةً)،

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَلَعَلَّ التَّجَانُّدَ مُصَحَّحٌ

(٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّهُ أَحَدُهُمَا يُقَالُ: كَانَ فِي بَيْتِي مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمَّا سَلَفَ السَّعَاءُ
وَالْفَقِيرُونَ أَوْ كَانَ عَشْرًا الْعَشْرُ وَمَا سَلَفَ بِالصَّحْبِ صَفَةُ الْعَشْرِ وَخُشْعَةٌ عَنْ حَامِرٍ مَحْوَةٌ

قَدْ رَوَاهُ قَالَ: نَحْنُ وَبَعْدَهُ... لَمَّا كُنَّا... وَهَذَا مَعْنَى تَحْرِيجِ حَدِيثِ بْنِ عُمَرَ الْعَشْرَ رَأْسَهُ
وَسَطَهُ فَصَحَّ الرَّبْعُ شَرِيحِي [٣٨٤ ٢]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيجِ حَدِيثِ بَعْدَهُ لَا عَلَى حَجَرٍ
[٢٦٣/١].

(٣) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

بَلْ يُنْفَى عَنْهَا حَتَّىٰ لَوْ اتَّخَذَهَا مُنْقَصَةً أَوْ مُشْتَرَةً أَوْ مُبْتَا لِلْحَبِيشِ لَحَبَتْ فِيهَا
الْعُشْرُ، وَالْمَزَادُ بِالْمَذْكُورِ الْقَصَبُ الْمَارِسِيُّ.

﴿ غية لبيد ﴾

أي: في التساتين

بيانه: أنَّ الحَطَبَ وَالْقَصَبَ وَالْحَبِيشَ وَالطَّرْفَةَ^(١) ونحوه مما لا يُسْتَمْنَى به
الْأَرْضُ؛ لَا عُشْرَ فِيهَا؛ لِأَنَّ سَبَّ وَحُوبَ الْعُشْرِ الْأَرْضُ الدَّمِيَّةُ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ
إِذَا عَلَبَتْ عَلَى الْأَرْضِ أَسَدَتْهَا، وَلَا يَحْصُلُ بِهَا سَبٌّ، حَتَّىٰ إِنَّا^(٢) صَاحِبِ
الْأَرْضِ لَوْ اسْتَمْنَى^(٣) أَرْضًا لَهُ بِقَوَائِمِ الْجَلَابِ^(٤)، وَمَا أَشْهَ دَلِك أَوْ بِقَصَبِ أَوْ
الْحَبِيشِ، وَكَانَ يَقْطَعُ دَلِكَ وَنَبِيْعَهُ؛ كَانَ فِي الْعُشْرِ عِدُّ أَبِي خَيْفَةَ^(٥)، كَذَا ذَكَرَهُ
[٥٤٠ م] الفقيه أَبُو حَفْصٍ الْهَيْدَوَانِيُّ.

قَالَ فِي «حُلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: وَلَا عُشْرَ فِي الطَّرْفَةِ، وَشَجَرِ الْقُطْبِ، وَالتَّبَدُّجَانِ،
وَلَا عُشْرَ فِي الْأَدْوِيَةِ كَالْهَيْبِجِ^(٦)، وَلَا فِي الْكُنْدَرِ^(٧)

(١) الطَّرْفَةُ: جِسْمٌ مِنْ «تَاب»، مِمَّا أَشْجَرٌ مِنَ الْقَصَبِ لَطَرَفَاوِيَّةٌ، وَمِمَّا الْأَثَرُ يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ»
[٥٥٥ ٢]

(٢) سَمْنَى طَلَبَ شَاءَ

(٣) «الْحُلَاظُ» - عَلَى وَزْنِ كِتَابٍ - شَجَرٌ بَصْطَانِي، وَالْوَاجِدُ جِلَافُهُ، وَنُصُّوا عَلَى تَحْقِيقِ اللَّامِ، قَالَ
الدَّبَّوْرِيُّ رَعَمُوا أَنَّهُ سُمِّيَ جِلَافًا لِأَنَّ الْمَاءَ أَتَى بِهِ شَيْئًا، فَكَثُرَ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ يَنْظُرُ «الْمَصْبَحُ
السَّيْرُ» بِمَعْنَى [١٧٨، ١] حَقًّا

(٤) يَنْظُرُ «لَعْنَةُ سَامِعٍ» [٣٥١ ١]، «بَدَنُ الصَّائِغِ» [١٧٨، ٢]، «الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي» [٢٧١ ٣]،
[٢٧٢]، «الْإِحْتِبَارُ» [١٤٧ ١]، «الْمَعَارِي الْقَاتِرُ حَاتِيَةً» [٢٤٤ ٢، ٢٤٥]، «الْمَعَارِي الْهَدِيَّةُ»
[٢١٤/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٣٤٧/٢]

(٥) الْهَيْبِجُ وَالْإِفْلِيجُ وَالْإِفْلِيلَةُ نَوْعٌ مِنَ الْأَدْوِيَةِ مَعْرُوفَةٌ، وَهُوَ مَعْرُوثٌ يَنْظُرُ «الْمَنْعُومُ» لَابِ
مَنْظُورٍ [٣٩٢/٢] مَادَّةٌ: هَلَجْ

(٦) الْكُنْدَرُ صُرْتُ مِنَ الْعَدَكِ، بِوَحْدَةِ كُنْدَرِهِ هُوَ الْأَطْيَاءُ هُوَ اللَّبَانُ، بِإِغْثِ نَقْطِ الْبَلْعِ جَدًّا، يَذْهَبُ
بِالشَّيْءِ يَنْظُرُ «الْعَرُوسُ» لِلرَّبِيدِيِّ [٧١/١٤] مَادَّةٌ: كَدَرُ

وَأَمَّا قَصَبُ السُّكَّرِ وَقَصَبُ الذَّرِيرَةِ فَبَيْنَهُمَا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِمَا اسْتِغْلَالُ الْأَرْضِ، بِحِلَابِ السَّقَبِ وَالنَّشْرِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ النَّشْرَ، وَالْحَبْ ذُوْنَهُمَا.

عنه السيد

وَالصَّنْعُ

قوله: (وَقَصَبُ الذَّرِيرَةِ)، وهو يَنْبُتُ بالهند، وأجودُهُ الباقوتيُّ اللَّوْنِ [هي شجره] " الْمُتَدَارِثُ الْعُقْدُ، وَأَثْبُوتُهُ مَخْشُورٌ مِنْ شَيْءٍ أَبْيَضٍ مِثْلِ نَشِيعِ الْعَنْكَبُوتِ، وَهِيَ مُضَعِفَةٌ حَرَفَةً " وَقَبْرٌ " " مِنْ أَفْضَلِ الْأَفْئِدَةِ لِحَرْقِ النَّارِ مَعَ دُفْنٍ وَزِدٍ وَخَلٍّ، وَيَنْفَعُ لِأَوْرَامِ التَّعَدُّةِ وَالْكَيْدِ مَعَ الْعَسْرِ، وَمِنْ الْإِسْتِقَاءِ: صِمَادًا^(١)، وَبَاقِي فَوَائِدِهِ يُعْرَفُ فِي كُتُبِ الطَّبِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (بِحِلَابِ السَّقَبِ وَالنَّشْرِ)، أي: لَا يَحِبُّ فِيهِمَا الْعُشْرُ؛ (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ) بِالْعَرْسِ وَالرَّرَاعَةِ: (النَّشْرَ، وَالْحَبْ ذُوْنَهُمَا).

وَالسَّقَبُ: حُصُونُ النَّحْلِ، مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ^(٢):

(١) الصَّنْعُ: وَاحِدٌ ضَمْرُ الْأَشْجَارِ، وَأَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ يَنْظُرُ «الصَّحاحُ فِي «اللُّغَةِ» لِسَيِّدِ الْغَزَرِيِّ [١٣٢٣/٤] مَادَّةً: صَنِعٌ -

(٢) مَا بَيْنَ الْمَطْفُوحَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «م»، وَ«مَدَّة»، وَ«ر»، وَ«ت».

(٣) الْحَرَاثَةُ: طَعْمٌ يَحْرِقُ اللِّسَانَ وَالْفَمَ وَلَهُ خَرَارَةٌ، وَقِيلَ هُوَ كُلُّ طَعَامٍ يُحْرِقُ فَمَ أَكَلِهِ بِحَرَارَةِ مَدَايِقِهِ. يَنْظُرُ - «اللسان العرب» لابن منظور [٤٥١٩ مَادَّةَ حَرْف]

(٤) الْقَبْضُ جَلَّافٌ الْبَطْرِ يَعْنِي أَنَّ فِي طَعْمِهِ قَبْضًا بِأَعْيُ بِالْفَمِ عِنْدَ تَنَاوُلِهِ.

(٥) يَعْنِي دَوَاءً وَأَضَلُّ الصَّنْبِ الشَّدُّ يُقَالُ قَسَدٌ رَأَتْهُ وَجُرْحُهُ، إِذَا شَدَّ بِالْقَسَادِ، وَهِيَ خِرْقَةٌ يُشَدُّ بِهَا الْعُضْوُ ثُمَّ قِيلَ لَوْضِعَ الدَّوَاءُ عَلَى الْخُرْجِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُشَدَّ. يَنْظُرُ: «النهاية فِي غَرِيبِ الْمُحَدِّثِ» لابن الأثير [٩٩/٣ مَادَّةَ: صَمَدٌ].

(٦) لَمْ يَنْسَمَ، وَابْتِئَ مِنَ الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ الَّتِي تُضْرَبُ لِلرَّجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مَوَافَقَةٌ عَالِيًا، لِأَنَّ الدُّنْبَ رَدًّا أَخَارَ عَلَى الْقَسَمِ تَبِعَهُ الْعَرَابُ بِأَكْلٍ مَا أَفْضَلَ مِنْهُ، فَبَرَّ أَنْ يَتَّبِعَا مُخَالَفَةً مِنْ وَجْهِ، وَهِيَ أَنَّ الْغَرَابَ لَا يُؤَايِسُ الدُّنْبَ فِيمَا يَتَّبِعُهُ يَنْظُرُ «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» لِلْمُهَذَّبِيِّ [١٦٠/٢].

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: طَلَاقُ السَّقَبِ عَلَى حُصُونِ النَّحْلِ

وما سُقي بِغَرْبٍ أَوْ ذَالِيَةٍ^(١) فَفِيهِ نَصْفُ الْعَشْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَةَ تَكْثُرُ فِيهِ وَتَقُلُ فِيمَا يُنْقَضُ بِمَاءِ السَّعَاءِ أَوْ مَيْحَا، وَبِذَلِكَ سُقِيَ مَيْحَا وَبِذَالِيَةٍ فَالْمُعْتَبَرُ أَكْثَرُ السَّعَةِ، كَمَا فِي السَّائِمَةِ

قَالَ أَبُو يُونُسَ: فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالرَّغَرَانِ، وَالْقَطْرِ، يَحْتَفِ فِيهِ الْعَشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ أَذْنَى مَا يُوسُقُ بِهِ.

❦ مع السبع ❦

يُؤَاسِي الْعُرَابَ الذُّنْبُ فِيمَا يَحِبُّهُ ❦ وَمَا صَادَةُ الْعُرَابِ فِي نَصْفِ النُّحْلِ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلَيْنِ)، أَيُّ: عَلَى اعْتِمَادِ الْقَوْلَيْنِ، قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَقَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ.

فَإِنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ: يَحِبُّ نَصْفُ الْعَشْرِ، وَفِيمَا سُقِيَ بِغَرْبٍ أَوْ ذَالِيَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ النَّصَابِ وَالْبَقَاءِ.

وَعِنْدَهُمَا: يَحِبُّ نَصْفُ الْعَشْرِ أَيْضًا؛ لَكِنْ مَعَ اشْتِرَاطِ النَّصَابِ وَالْبَقَاءِ، كَمَا بَيَّنَّا.

وَالْغَرْبُ: الدَّلْوُ الْعَظِيمُ وَالذَّالِيَةُ: الْمَجْجُونُ^(٢). كَذَا فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(٣). قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُونُسَ: فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالرَّغَرَانِ، وَالْقَطْرِ، يَحِبُّ فِيهِ الْعَشْرُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) ... إِلَى آخِرِهِ^(٤).

أَهْلَمَ: أَنَّ أَبَا يُونُسَ وَمُحَمَّدًا اتَّفَقَا عَلَى اشْتِرَاطِ النَّصَابِ فِي الْعَشْرِ، وَهُوَ

(١) زَادَ بَعْدَهُ فِي (ط): «أَوْ سَابِيَةٍ»

(٢) الْمَجْجُونُ فِي الدُّرَلَابِ الَّتِي يُسْقَى مِنْهَا يَنْظُرُ «لِلدَّارِ الْعَرَبِ» لِأَبِي مَطْوَرٍ [١٣/٢٢٣/مادة مع]

(٣) يَنْظُرُ «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْفَارَابِيِّ [١/٩٦/ج ٤/٤٣].

(٤) لِأَبِي يُونُسَ فِي الْمَهْرَبِ الْمُحْتَلِفَةِ الْحَارِجَةِ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ. يَنْظُرُ «مِدَائِعُ الْعَصَائِعِ»

[١٨١/٢، ١٨٢]، «الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ» [٣/٢٧٦]، «الْعَنَاوِيُّ التَّائِيخِيَّةُ» [٢/٢٤٧، ٢٤٨]

كَالدَّرَّةِ فِي زَمَانِنَا، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّقْدِيرُ الشَّرْعِيَّ بِهِ، فَاعْتَبَرَتْ قِيَمَتُهُ
كَمَا فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمه الله يَجِبُ الْعَشْرُ إِذَا نَبَعَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَعْدَادٍ مِنْ أَعْلَى مَا
يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ، فَاعْتَبِرَ فِي الْقَطْرِ خَمْسَةُ أَحْمَالٍ كُلُّ جَمَلٍ ثَلَاثُمِائَةٍ مَرَّةً، وَفِي
الرَّغَفَرَانِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالْوَسْقِ كَانَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَغْنَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ.

﴿عَبْدُ الصَّبْرِ﴾

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، نَكَبَ احْتَلَفَ فِيهَا لَا ١٠٠٠ أَيْدَحُلُ فِي الْوَسْقِ؛ كَأَنَّ رَغَفَرَانٍ وَالْقَطْنَ،
فَقَالَ أَبُو يُونُسَ يُعْتَبَرُ النِّيمَةُ، إِذَا بَعَثَ قِيَمَةً مَا لَا يُوسُقُ قِيَمَةُ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ مِنْ قِسْمِ شَيْءٍ؛ يَدْخُلُ فِي الْوَسْقِ؛ كَالدَّرَّةِ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ؛ وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمه الله إِذَا نَبَعَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَعْدَادٍ مِنْ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ، يَجِبُ
الْعَشْرُ، فَاعْتَبِرَ فِي الْقَطْرِ خَمْسَةُ أَحْمَالٍ، وَفِي الرَّغَفَرَانِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ، وَكُلُّ جَمَلٍ
ثَلَاثُ مِائَةٍ مَرَّةً بِالْعِرَاقِيِّ كَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِحَصَاصِ الرَّازِيِّ ^(١).

وَجَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنَّ لِسِيَّ رحمه الله عَشْرَ نَوْسُقٍ، وَهُوَ فِي زَمَانِهِ أَعْلَى ^(٢) مَا يُقَدَّرُ
بِهِ الْخَبِيلَاتُ؛ فَوَجَّهَتْ عَلَى هَذَا أَنْ يُعْتَبَرَ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ.

ثُمَّ أَقْضَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ الْعَشْرُ لِحَمَلِ ^(٣)، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ أَوَّلًا بِالْأَسَاتِيرِ ^(٤)، ثُمَّ
بِالْأَمْثَالِ، ثُمَّ بِالْجَمَلِ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ تَصْغِيفُ الْجَمَلِ

(١) يَنْظُرُ «إِلْرَحْ مَحْصَرُ الطَّحَاوِي» لِلْحَصَاصِ [٢٠٠: ٢]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْرِ «أَعْلَى» وَالطَّبْعُ مِنْ «م»، «وَأَب»، «وَأَر»، «وَأَر»، «وَأَب»

(٣) الْحَمْلُ - بِالْكَثْرِ - مَا يَخِيلُهُ عَلَى ظَهْرِ أَوْ رَأْسٍ، وَاجْتِمَاعُ أَحْمَالٍ، وَهُوَ لِكُزْجِيٍّ هُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ
بِالْعِرَاقِيِّ يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْجِمِ الْعَرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ١٢٩]

(٤) مَعْرُودٌ إِسْتَدْرَ، وَهُوَ وَزْنٌ أَرْبَعَةُ مِثَالِينَ وَيُقْصَدُ بِنَظَرِ «الْمَعْرَبِ» لِابْنِ مَطْلُوبٍ [٣٤٥: ١] مَادَّةُ

في العرش

قال أبو يوسف في كتاب الخراج: «في العرش العشر إذا أجد من أرض
عشر، وإذا كان من أرض الخراج فليس فيه شيء، وإذا كان في المماوير والجبال
[١٧٦] على الأشجار والكهوف فلا شيء فيه، وهو بمنزلة الثمار تكون في الجبال
والأودية، لا خراج عنها ولا عشر» إلى هنا لفظ أبي يوسف في كتاب
«الخراج»

اعلم أن الأراضي نوعان عشرية، وخراجية.

فالعشرية خمسة أنواع، فأرض العرب كلها عشرية، وهي من أول العديب^(٢)
إلى القديبة إلى آخر حجر باليم، بمهرة^(٣) طولا، ومن يترين^(٤)، والدنهان^(٥)،

= واعتمد السمي ويريد الترجمة بظر «الأصل» [١٥٤/٢]، «الاحتيار» [١١٤/١]، «التصحيح
والترجيح» [ص ٢٠٠]، «قدر الحكم» [١٨٦/١]، «الماب في شرح الكتاب» [١٥٢/١].

(١) بظر «الخراج» لأبي يوسف القاسمي [ص ٦٧]

(٢) العديب هو ماء ثلثي عليه على مرحلة من الكوفة، انتهى بتضمير العذب وقيل شيء به
لأنه طرف أرض العرب، من أمة وهي طرف الشيء. بظر: «مراد الاطلاع» لفظي
[٩٢٥/٢]، «والنهاية في حريب الحديث» لابن الأثير [١٩٥/٣/مادة قلف]

(٣) قال باقوت الحموي: «مهرة» بالفتح ثم السكون، هكذا يرويه هامة أناس، والتصحيح: مهرة
بالتحريك. وجنته بخطوط جماعة من أئمة العلم القدماء، لا يحتلمون فيه. قال العمراني: «مهرة»
بلاد تنسب إليها الإبل قلف هنا خطأ، إنما مهرة قبيلة، وهي مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف
بن قضاة، تنسب إليهم الإبل المهرية. بظر «معجم البلدان» لباقوت الحموي [٢٣٤/٥]

(٤) وقع بالأصل «تيرين» والمثبت من «م»، «لف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

ويقال لها أيت «أترين» بمنح الهرة وسكون الباء وكسر الراء وياء ساكنة وآخره نون وهو لغة
في يترين هو اسم قرية كثيرة الشغل والعبور المنيعة بجده الأخصاء. بظر: «معجم البلدان» لباقوت
الحموي [٧١/١].

(٥) قال باقوت الحموي: «التفاه» بمنح لوله، وسكون ثلثيه، و«و»، وألمه ثمذ وتقصّر قال أبو
مصور التفاه من ديار بني تميم معروفة، تقصّر وتمذ، والنسبة إليها تفاوي. بظر: «معجم»

عامة البصر

ورمى صالح^(١) إلى مشارق الشام عرصاً

والثاني كُرُّ أرضٍ أسلم أهلها طوعاً

والثالث^(٢) الأراضي التي فتح عترة وقهراً، وقسمت بين العسك، لأن

الأرض لا تخلو عن المؤنة، والعُترة بالبناء تؤني في حق المُسلمين

والرابع^(٣) المُسلم إذا اتحد دهره بُنت

والخامس^(٤) المُسلم إذا أحب الأرض تحبة ددد لإمامه، وهي من توابع

الأرض العُشيرة أو تُلقن بقاء العُشيرة، وهو مدة شدة... ومدة نُفوس المُستعصة في
الأراضي العُشيرة.

وأما أرض الخراج، فتواد العراق كلها خراجية، وهو ما بين المُدنب إلى

عقبة خلوان عرصاً، ومن العلب^(٥) إلى عتدان^(٦) حولاً

وكل أرض فتح عترة وقهراً، وتُركت على أيدي زبائرها ومن عليهم الإمام؛

البيداه^(٧) لباقوت الحموي [٤٩٣ ١]

(١) صالح رُمي عظيم في بلاد العرب، يترقى شمال بعد قرب مبيد حائل إلى شمال تيماء، وقد شقي

بقسمه العربي أرض بخره سبه إلى مبيد من حين، وتسمى اليوم «التودة» بظهر «معجم البيداه»

لباقوت الحموي [٦٩، ٧٠] وهذه المعالم لأثير في السه والسيره، محمد شُرَّاب [ص ١٨٥]

(٢) مشارق الشام قرى الشام كد حام في حاشية ١٥٩

(٣) قال باقوت الحموي «العلت» مفتاح أوه وسكون ثابته، واحرؤه ثاء مثله، وهي قرية على دجلة بين

عكبر، وسامر، وهي في أول العراق في شرقي دجلة، بظهر «معجم البيداه» لباقوت الحموي

[١٤٥ ٤]

(٤) عتدان بالعراق بقرى البصرة، بينهما اث عشر فرسخاً، شقي بعتدان الحصن بن مرشد بن عمرو،

وليه تُنسب الحُصن العتدانية بظهر «معجم البيداه» لباقوت الحموي [٧٤ ٤] وهذه الروض

المعطار في شهر الأقطار الحميري [ص ٤٠٧]

بسم الله الرحمن الرحيم

فَإِنَّهُ يَصْعُقُ الْحِزْبَةَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ إِذْ نَمُ ثُنَمُومٌ وَالْحَرَاحُ عَلَى أَرَاصِهِمْ
ثُنَمُومًا أَوْ نَمُ ثُنَمُومًا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَاهُمْ وَنَقَلَ بِهَا أَحْرَبًا، وَكَذَلِكَ الْمُثْلِمُ إِذَا
أَحْبَى أَرْضًا فَيَتَى، وَهِيَ تُنْقَى بِمَاءِ الْحَرَاحِ

وَكَذَلِكَ نَدَى إِذَا أَحْبَى رُضًا مَبْنًى بِرُؤْدِ الْإِمَامِ، أَوْ رَصَحَ لَهُ أَرْضًا مِنَ الْعَيْمَةِ
بِذَا قَاتَلَ مَعَ مُنْجِبٍ. وَكَذَلِكَ نَدَى إِذَا اتَّخَذَ دَارَهُ بُسْتًا، فَإِنَّهَا تَكُونُ خَرَجِيَّةً
كَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ «النَّحْصَةِ»

ثُمَّ عَدَّ أَصْحَابًا يَحْتُمُ بِعَشْرِ فِي الْقَنْبَلِ إِذَا أُجِدَّ مِنْ أَرْضِ الْعَشْرِ^(١)
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا شَيْءَ فِيهِ، لِأَنَّ الْعَشْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، وَهَذَا
حَارِجٌ مِنَ الْحَيَوَاتِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ، كَانْفَر^(٢) الْمُتَوَلِّدِ مِنَ الدُّودِ.

وَلَمَّا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُلُوبِي، وَالشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبٍ: «أَنَّ بَنِي شَيْبَةَ كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى النَّبِيِّ
كَذَلِكَ الْعَشْرَ مِنْ تَحْتِ كَدِّ بَعْضِهِمْ، مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرِيبٍ: قِرْنَةً، وَكَانَ يَحْمِي وَادِيَيْنِ
لَهُمْ، فَمَتَا كَانَ رَمَى عَمْرٍاءَ الْحَطَّابِ، اسْتَعْمَلَ عَلَى تِلْكَ الدَّاحِيَةِ: سَفَيَانُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الْقُضَيْمِيُّ، فَأَبْرَأَ أَنْ يُؤَدُّوا إِلَيْهِ مِنْهَا، وَقَالُوا: إِنَّا كُنَّا نُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) ينظر «نحضة النحضة» لعماد الدين السمرقندي [٣٢٠/١].

(٢) ينظر «مختلص الروايات» [١٠٤/٢]، «التجريد» [١٢٨٦/٣]، «المسوط» [٢١٦/٢]، «الفتح»
الناصح» [٣٥٥، ٣٥٤/١]، «مختلص الصانع» [١٨٣/٢]، «المعجم البرهاني» [٢٧٣/٣]، [٢٧٥]

(٣) ينظر «الأمم» للشافعي [٩٨٣] و«العلوي الكبير» لأبي الحسن السامري [١٢٣٦/٣]
و«المجموع شرح المهذب» للنووي [٤٥٢/٥]

(٤) «الفرق» مُعْرَبٌ، وَهُوَ مَا يُفْتَلُ بِهِ الْإِبْرَاسُ؛ خَرَبَتْ مِنَ الْحَرِيرِ ينظر «المصباح المنير» للفيومي
[٥٠٦/٢] مادة «فرح»

فكتب شفيان إلى عمر، فكتب إليه عمداً أنما شغل ذبائ عبيد، بشوقه لله
 ابن من يشاء، فإن أدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ، فاحم لهم
 وأديهم؛ ولا محل بينهم وبين الناس، فاذن له ذلك، وحمي لهم، منهم
 ذكر الحديث في «اللس» أيضاً

والجواب عما قاله الشافعي [١٠٦٠ م] من أنه متبوع من الأرض؛ لأن
 الشغل تأكل من ثمرات الأرض، ثم إن أصحاب حنفٍ قد سبهم
 فقال أبو حنيفة يجر في فيه وكثيره وقال أبو يوسف إذا مع قيمته
 خمسة أو ستة فيه العشر، هذا ظاهر الرواية عنه كذا قاله الإمام الأشعري.
 وعنه في رواية كتاب «الإملاء» والهازمي: إذا بلغ عشرة أظالي؛ فيه
 العشر كذا قاله الحاكم الشهيد

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الركة باب ركة نخل [رقم ١٠٠]، ومن حريته سيهقي في «اللس»
 الكبرى [رقم ٧٢٥١]، والنسائي في كتاب ركة باب ركة نخل [رقم ٢٤٩٩] ومن حريته
 في كتاب الركة باب ركة نخل [رقم ١٨٢٤]، ومن حريته في «صحيحه» [رقم ٢٣٢٤]،
 من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عمار ومحمد بن أبي السني عن حماد بن عمار
 الشغل ذبائ عبيد، بشوقه الله إلى من يشاء وهو عند من حريته مختصر بلفظه «عن النبي ﷺ»
 أنه أخذ من القتل العشر

قال ابن عبد البر: «حديث عمرو بن شعيب حديث حسن»
 وقال السوي: «رواه أبو داود وبيهقي وغيرهما من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن عمار»
 صحيحه، ينظر «الاستدكار» لأبي عبد الله [٢٤١٠]، و«المجموع شرح المهذب» للسوي
 [٤٥٣/٥]، و«المعجم الزيد» للربيعي [٣٩٠/٢ - ٣٩٣]

(٢) ينظر «شرح معجم الصحابي» للإسبغاني [١١٧]
 (٣) الهازمي أو الهازميات هي المسائل التي جمعها محمد بن الحسن الشافعي في ولاية هارون
 الرشيد ينظر «طبقات الحنفية» لأبي الحنيفة [١٨٦١]
 (٤) ينظر «الكافي» للحاكم الشهيد [٢٣/٢].

وَقَدْ أَشَاعِي ^١ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مَتَوَلَّدٌ مِنَ الْخَبَوَانِ فَأَشْبَهَ الْإِبْرَيْسَ
وَسَا قَوْلُهُ ^٢ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ، وَلِأَنَّ السَّخْلَ سَكُولٌ مِنَ الْأَنْوَارِ وَالْثَمَرِ
وَمِثْلَهُمَا عُشْرٌ، فَكَذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا، بِحِلَافِ ذُودِ الْفَرْ؛ لِأَنَّهُ يَسْأُولُ الْأَوْزُقَ
وَلَا عُشْرَ مِثْلِهِ

مصدر

وعنه لا شيء فيه حتى ينبع عشر قريب، وكلُّ قِرْبَةٍ خَمْسُونَ مَثًا، لَحَدِيثٍ
مِنْ شَيْخَانِ

وعنه لا شيء فيه حتى ينبع خمسة أمثاله، ذكره في «الإيضاح» ^(١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوَادِرِ هِشَامٍ»: إِذَا بَلَغَ الْعَسَلُ خَمْسَةَ أَقْرَاقٍ، وَالْفَرْقُ: سِتَّةٌ
وَتَلَاثُونَ رَحْلًا بِالْعِرَاقِيِّ؛ فِيهِ الْعُشْرُ. ذَكَرَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ. وَهَذَا لِأَنَّهُ يُبَاعُ
بِالْأَقْرَاقِ. وَتَفَرَّقَ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرًا مَثًا، وَخَمْسَةُ الْأَقْرَاقِ يَسْعُونَ مَثًا.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَنْبِيَّيْنِ فِي «مَنْزِلِ الطَّحَاوِيِّ»، فِي بَيَانِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ [١٧٧٠ ر]
فِي الْعَسَلِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ فِي رِوَايَةٍ كَمَا يَبَيِّنُ «مَوَادِرِ هِشَامٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ لَا
يَجِبُ حَتَّى يَنْبَعُ حَمْسَ قَرَبٍ ^٣ وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَجِبُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ
وَالْفَرْقُ ^٤ فِي اللَّغَةِ مَكْبَالٌ سِتَّةٌ عَشَرَ رَحْلًا.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ ذُودِ الْفَرْ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِي، فَأَشْبَهَ الْإِبْرَيْسَ؛ بِأَنَّهُ
يُقَالُ: لَا تُسَلِّمُ أَنْ يَقْبَلَ صَبِيحٌ، لِأَنَّ السَّخْلَ نَاقِلُ النَّوْرِ ^(١) وَالْعُشْرُ، وَمِثْلُهُمَا ^٢

(١) ينظر «الإيضاح» للكرمي [٣٠ ر]

(٢) أشار في حاشية «ف» إلى أنه وقع في بعض النسخ «حمس» بدل «حمس» قريب

(٣) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» «وهو مَحْبُورٌ» خمسة أقراف كل فرس ستة وثلاثون رحلاً

ينظر «الهداية» للزمخشري [١٠٨١ ر]

(٤) النَّوْرُ الزَّهْرُ، لَوْ الْأَيْضُ مَثَلُهُ ينظر «انج العروس» للزبيدي [٣٠٦/١٤ مادة نور]

(٥) وقع بالأصل «والشعر» ومثلهما «والشعر» من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»

ثُمَّ هَذَا فِي حَقِّهِ ﷺ حَقٌّ فِي الْعُشْرِ قُلْ أَوْ كَثُرَ، لِأَنَّهُ لَا يُعْتَرِ النَّصَابُ
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ﷺ أَنَّهُ يُعْتَرِ فِي الْقَبِيَّةِ^(١) كَمَا هُوَ أَصْلُهُ
وَعَنْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَنْتَهِ عَشْرُ قَرَبٍ، بِحَدِيثٍ فِي شِدَّةِ^(٢)
أَنَّهُمْ كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَدَنًا، عَنِ حَمْدِ بْنِ^(٣)

عبد الله

الْعُشْرُ، فَكَذَا فِيمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا وَهُوَ حَقٌّ، وَتَوَلَّدَ مِنْ كُلِّ قَرَبٍ، وَلَا عُشْرَ فِي
الْوَرَقِ، فَكَذَا فِيمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ وَهُوَ ﷺ لِأَنَّهُ
قَوْلُهُ: (لِحَدِيثِ أَبِي شَالَةَ).

قَالَ صَاحِبُ «الْمَغْرِبِ» أَبُو شَالَةَ: قَوْلُهُ: «لَا تُدْفَعُ مِنْ حَقِّهِ» كُنُو بِشَحْنِ
النَّحْلِ حَتَّى تُبَيِّتَ إِلَيْهِمُ الْعَنْبُلَ، فَيَبِي عَنِ شَيْءٍ وَشَيْءٌ نَضِيفٌ^(٤)
وَذَكَرَ جَارُ اللَّهِ فِي «بَوَائِغِ الْكَلِمِ» دِيْنَمُ شَابِي خَلَّى مِنْ شَيْءٍ^(٥)
وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَحْتَصَرِ الْكَرْحِيِّ» أَنَّهُمْ يَخْلُ مِنْهُمْ^(٦)

(١) زَادَ بَعْدَهُ فِي (ط) «أَخَصَّةُ لُوسِقَ»

(٢) فِي الْأَصْلِ أَسِي سِيَارَهُ وَبَعَثَ (ج)، وَفِي نَسَبِهِ وَجْ صَحَّحَ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ نَسَبٌ

(٣) صَبَطَهُ فِي دَفٍّ مِرَارًا وَشَبَّاهُ بِسَبِيهِ بِهِ مَوْجِدَةٌ وَتَعْرِيفٌ بِهِ بِالنَّصِيفِ، وَعَنْهُ بَعْدَ صَبَحٍ

جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ قَالُوا الْوَرَقُ أَكْثَرُ شَيْءٍ فَيَسَّرَ مَوْجِدَةٌ مَوْجِدَةٌ ثُمَّ يَدُ مَوْجِدَةٍ بِحَقِّهِ، ثُمَّ الْكَلِمَةُ

ثُمَّ يَدُ مَوْجِدَةٍ، ثُمَّ هَذَا هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، يَسَّرَ فَهَبَ لَأَسَدٍ وَالنَّصَابُ الْغَوِيُّ [٢٨٩٠]

(٤) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ دَوَشَبَهُ وَنَسَبَ مِنْ دَفٍّ، وَاجِدَةٌ وَفَرَا، وَفَوَّ، وَفَوَّ

(٥) يَسَّرَ لِمَغْرِبٍ فِي تَرْبِيبِ الْمَغْرِبِ، مَغْرَبِي [ص ٢١٣]

(٦) لَمْ يَطْفُرْ بِهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْكَلِمِ الْبَوَائِغِ» بِمَحْشَرِي، بَعْدَ الطَّرْقِ بِهِ كَلِمَةً لَكِنَّهُ مَشْهُورٌ مِنْ

سَجْعَاتِ دَأْسِ بِلَاعَةٍ، عَطَفَ عَلَى عَصْرِ شَيْءٍ أَحْسَنَ مِنَ الْعَصْرِ الشَّابِي، يَسَّرَ دَأْسُ

الْبِلَاعَةِ لِلْمَحْشَرِي [١٩٠/١]

(٧) يَسَّرَ «شرح مختصر بكرحي» الْقُدُّورِيُّ [١٣٣/١]

(٨) يَعْنِي فَعْلًا بِنِ مَالِثٍ، كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ الْقُدُّورِيُّ فِي «كِتَابِ الْبَابِ» يَسَّرَ «لِلْمَغْرِبِ»

وَعَنْ [١٥٥] مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَنْتُ أَفْرَاقٍ، كُلُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَثَلَاثُونَ رَحْلاً، لِأَنَّهُ أَقْصَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ، وَكَذَا فِي قَصَبِ الشُّكْرِ.

﴿عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾

قَوْلُهُ (وَعَنْ مُحَمَّدٍ حَنْتُ أَفْرَاقٍ)، فِيهِ مِثْرٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ سَائِرَ أَقْوَانِ مُحَمَّدٍ قَبْلَ هَذَا فِي الشُّكْرِ، حَتَّى يَقُولَ (وَعَنْ مُحَمَّدٍ)، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ «وَقَالَ مُحَمَّدٌ»، نَهْمُ [١٥٦] إِذَا قِيلَ: هُمْ حَمْسَةُ أَهْنَاءٍ أَوْ حَمْسُ قَرَبٍ؛ مِنْ قَوْلِهِ فِي الشُّكْرِ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَجِبُ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ الْخَارِجُ خَمْسَةَ أَهْدَادٍ). . . نَبِيَّ أَجْرِهِ. هُنَالِكَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَثَلَاثُونَ رَحْلاً ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي «نَوَادِرِ هِشَامٍ»

قَالَ صَاحِبُ «الْمَعْرِفَةِ»: «لَمْ يَكُنْ هَذَا وَبِمَا عِنْدِي مِنْ أَصُولِ اللُّغَةِ، وَكَذَا مَا فِي «الْمُحِيطِ» أَنَّهُ بَيْنُ رَحْلَيْنِ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي قَصَبِ الشُّكْرِ)، يُعْنِي أَنَّ فِي الشُّكْرِ يُعْتَبَرُ خَمْسَةُ أَهْنَاءٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَفِيهِ حَنْتُ أَوْشِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، كَمَا فِي الرَّغَزَائِ، كَذَا ذَكَرَ^(٢) الْحَاكِمُ الشَّيْخُ، وَالْجِصَّاصُ^(٣)، وَالْإِمَامُ الْأَسْبِجَابِيُّ وَعَبَرُهُمْ مَذَهَبَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي الشُّكْرِ^(٤).

= لابن منظور [٤٨٣/١] مادة شبا

(١) تعبه العبي يلقوه في هذا الموضع، لم يأت ما يرد كلام الأنصاري بنظر «البيه شرح لهدية» [٤٣٠/٣]

(٢) وقع بالأصل قبل: والمثبت من أم، وإف، وإو، وإد، وإت.

(٣) ما بين المحفوظين زيادة من: أم، وإف، وإو، وإد، وإت.

(٤) ينظر: المعرب في ترتيب المعرب: للمطري [٣٥٨]

(٥) وقع بالأصل ذكره: والمثبت من أم، وإف، وإو، وإد، وإت.

(٦) ينظر: شرح مختصر الطحاوي: للجصاص [٢٨٧/٢]

(٧) ينظر: «مختلف الرواية» [٦٠٣/٢]، «المبسوط» [١٥/٣]، «الغنى» [٣٥٣، ١]، [٣٥٤] =

وما يؤخذ في الحال من العسل والثمار فيه العشر وعن أبي يوسف
 أنه لا بحث؛ لانعدام شئ، وهو الأرض شامية وخة الظهر أن
 المقصود حاصل وهو الخارج.

وكل شيء أخرجه الأرض مما فيه العشر لا يختص آخر الغلال وبقية
 التقر؛ لأن رسول الله ﷺ حكم بتفاوت نوع تفاوت الثمرة، فلا معنى
 لرفعها

عن أبي يوسف

وهو على هذا البيان عطف على قوله (كل الثمران، والقطن)، أي حكم
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في نصب الشكر، كما في الثمران والقطن
 قوله: (وما يؤخذ في الحال من العسل والثمار فيه العشر)، وهي رواية
 أسد بن عمار.

وعن أبي يوسف والحسن بن زياد: أنه لا شيء [٢٧٥، ٢٧٦] فيهما؛ لأن
 وجوب العشر يستلزم ملك الأرض، ولم يؤخذ من الأرض
 وخة رواية أسد، أن المقصود من ملك الأرض الشامية - وهو الماء - قد
 حصل

قوله: (وكل شيء أخرجه الأرض مما فيه العشر لا يختص آخر الغلال
 وبقية التقر).

اعلم أن السؤال لا ترفع في العشر، مثل آخر الغلال، وبقية التقر، وتكري
 الأنهار، وغير ذلك؛ بل يجب العشر في كل الخارج.

= «بدائع الصانع» [١٨٢، ١٨٣]، «معجم البرهاني» [٢٧٥، ٢٧٦]، «المعجم التاتارخاني»
 [٢٤٧، ٢٤٨]، «معجم المبردة» [١٦٣، ١٦٤]، «معجم القديرة» [٢٤٦، ٢٤٧].

(١) وقع بالأصل «فيها» والمثبت من «م»، «واحد»، «وفا»، «وفا»، «وفا».

قَالَ نَعْبِي لَهُ أَرْضٌ عَشْرٌ، عَلَيْهِ الْعَشْرُ مُصَاعَفًا، عُرِفَ ذَلِكَ بِإِخْمَاعِ الصُّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه أَنَّ يَمَعَ اشْتَرَاهُ التَّغْلِييُّ مِنَ الْمُشْلِمِ عَشْرًا وَاحِدًا، لِأَنَّ الرُّصِيْفَةَ عِنْدَهُ لَا تَتَعَيَّرُ بِتَعَيَّرِ الْمَالِكِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وَقَالَ صَرُّ الْإِسْلَامِ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يُنْظَرُ إِلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمُؤْنِ مِنْ الْخَارِجِ، فَيُسَمُّ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ يُعَشِّرُ الْبَقِيَّةَ، لِأَنَّ قَدْرَ الْمُؤْنِ بِمِثْلَةِ السَّالِمِ بِمَوْصِفِ كَيْفَةِ اشْتِرَائِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رَزَعَ فِي أَرْضٍ مَعْصُوبَةً، سَلِمَ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ بِقَدْرِ مَا غَرِمَ، وَصَحَّ بِهِ كَيْفَةُ اشْتِرَائِهِ.

وَوَجَّهَ قَوْلُهُ: عَمَرُ الْحَبْرِ، أَوْ نَقُولُ، إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَوْجَبَ الْعَشْرَ عَلَى سَبِيلِ التَّصَوُّبِ مِمَّا سَقَتْهُ السَّمَاءُ، أَوْ سُقِيَ بِغَرْبٍ، لِتَقَاوُتِ الْمُؤْنَةِ، فَلَا مَعْنَى لِرَفْعِ الْمُؤْنَةِ، لِأَنَّهَا إِذَا رُفِعَتْ سُوْنَةٌ، يَتَقَيَّ الْوَاجِبُ مُتَعَقِّقًا^(١) لَا مُتَقَاوِتًا، وَهُوَ حَلَالٌ الْحَبْرِ، وَالْقِيَاسُ فِي مَغْرِبِ لُصِّ بَاطِلٌ، وَلِإِنَّهُ حَقٌّ لَا يَتَكَرَّرُ فِي خَارِجٍ وَاحِدٍ، فَلَا يُعْتَرَفُ بِهِ يُنْزَرُ رَائِدٌ بِرَفْعِ الْمُؤْنَةِ، كَمَا فِي بَصَابِ الرُّكَاةِ، بَلْ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْخَوْنَ فِي الرُّكَاةِ شَرْطٌ، وَهِيَ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِالِاتِّعَاقِ، وَكَذَا الْبَصَابُ شَرْطٌ ثَمَّةً، وَلَيْسَ هُوَ بِشَرْطٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ، نَعْبِي لَهُ أَرْضٌ عَشْرٌ، عَلَيْهِ الْعَشْرُ مُصَاعَفًا)

وَتَغْلِيْبٌ: قِبْلَةٌ مِنْ بَصَارَى الْمَرْبِ، وَهُوَ [٢١٧٧ م.] يَكْسِرُ الْإِلَامَ، أَمَّا فِي حَالَةِ السَّبَبِ: يَجُورُ فَتُحْ لَا يَمُهَا وَكُسْرُهَا، وَالْأَفْصَحُ: الْكَسْرُ [١٧٧ م.]، وَقَدْ عَلِمَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

(١) يُنْظَرُ: «شرح الجامع الصغير» للبردوي [ق/٦٠].

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «مُتَعَقِّقًا»، وَالتَّحْتِثُ مِنْ «ت»، وَ«م»، وَ«ر»، وَ«و»، وَ«ف».

وكذا إن اشترها منه مُسلمٌ، أو أسلم العُليُّ عند أبي حنيفة ^(١)، سواء كان التضعيف نصيًّا أو حادثًا، لأن التضعيف صار وطبعة لها، فتشمل إلى التسمية به كخراج

وقال أبو يوسف يعود إلى عشر واحد؛ برؤا الداعي التضعيف ^(٢)

﴿ عامة لسان ﴾

لأرض عشرة من ^(٣)، أو التعمي دمي، فالأرض على حالها من التضعيف عنده، لأنه يجوز التضعيف على دمي غير تعلِّي في الحملة، كما إذا مر على العشر - أحده نصف عشر، ومن مُسلم رُبع العشر - والنصف؛ صغف الزرع قوله (وكذا إن اشترها من مُسلم أو أسلم العُليُّ عند أبي حنيفة) ^(٤)، يعني تكون لأرض عشرة على حالها من التضعيف، إذا اشترها من التعلِّي منه، أو أسلم العُليُّ عند أبي حنيفة، وسواء أن يكون التضعيف أصليًّا، بأن ورثه العُليُّ عن آتاه كدلت، أو تدوكته لأيدي في الشراء كذلك، أو عارضًا؛ بأن اشترها من منه، لأن التضعيف صار وطبعة الأرض؛ فيتقل إلى المُسلم كخراج.

وقد روي عن الحسن بن عليٍّ وأبي مُرزة وأبي وعيرهم - رضوان الله عليهم - أنهم اشترؤ أراضي في بلاد العراق، وكانوا يؤثرون عنها الحراج؛ ولأنه مؤنة فيها شبه العقوبة، والإسلام لا يُدعي العقوبة، كما في الحدود والقصاص؛ فوجب القول بالبقاء.

وهذا أبي يوسف يعود إلى عشر واحد، لأن الداعي إلى التضعيف كان كثر الكاثير، وقد زال.

(١) في حاشية الأصل: (خ: إلى التضعيف).

(٢) ينظر: النهاية شرح الهداية [١٣٦/٣].

عنه السيد

اعلم: أنَّ الأرضَ العُشْرِيَّةَ إِذَا اشْتَرَاهَا مِنَ الْعُسْبِيِّ نَصْرًا، بِيْ عِبْرُ تَعْسِيٍّ؛ يَبْطُلُ
الْعُشْرُ، وَيَجِبُ [١٧٨/١] الْحَرَاحُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ.

وعند أَبِي يُوسُفَ يُبَاعَفُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ، وَيُوضَعُ مَوْضِعُ الْحَرَاحِ.

وَقَالَ مُعَمَّدٌ: هِيَ عُشْرِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ^(١)

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحُورُ الْبَيْعُ، وَهُوَ احْتِبَارُ الْقَاصِي أَبِي حَازِمٍ^(٢). كَمَا ذَكَرَ
الْمُؤَوِّدِيُّ

وَجْهٌ حَوَارِ الْبَيْعِ أَنَّ الْعُشْرَ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ، فَلَا يَمْنَعُ تَمَلُّكُ الْكَافِرِ، كَرِّكَاءَةِ
النَّسَبَةِ

ثُمَّ وَجْهٌ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْعُشْرَ مُؤَنَّةٌ فِيهَا شِبْهُ الْعِبَادَةِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ
الْإِبَادَةُ، وَلَا تَبْطُلُ عَنْهُ بَقَاءُ، كَمَا فِي الْحَرَاحِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْعِبَادَةِ أَصْلًا، وَفِي الْعُشْرِ مَعْنَى
الْعِبَادَةِ، هُمْ يَتَّقُونَ عَلَيْهِ الْعُشْرَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَنْدِيلِ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ إِلَى الْحَرَاحِ
كُرْهًا، فَجَبَّ التَّضْعِيفُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ، كَمَا فِي بَيْتِي تَعْلِيلُ.

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي خَيْفَةَ: أَنَّ الْكَافِرَ بَيَّاءٌ فِي آدَاءِ الْعِبَادَةِ؛ فَيَبْطُلُ [٢٥٩/٢] الْعُشْرُ،
بِحِلَافِ الْحَرَاحِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُنَاقِي آدَاءَ الْعُقُوتَةِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْعُشْرُ تَعَيَّنَ
الْحَرَاحُ؛ لِأَنَّهُ أَلْتَمَسَ بِحِلِّ الْكَافِرِ.

(١) ينظر شرح قاصحان على الجامع الصغير [٦٠/١]، العنايه شرح الهداية [٢٥٣/٢]، البه

شرح الهداية [٤٣٤/٣]، جمع القدير للكمال ابن الهمام [٢٥٣/٢]

(٢) وقع بالأصل «أبي حازم» بالحاء المهملة، وهو تصحيف وانحرفت من «أب»، و«أب»، و«أب».

و«أب»، و«أب»

وقضها ، فعليه الحراج عند أبي حنيفة عليه السلام ، لأنه أتى بحال الكافر
وعند أبي يوسف عليه الغنم كلها ، ويصرف مصارف الحراج أغصاناً
بالثعلبي ، وهذا أقوى من سند
وعند محمد عليه السلام هي عشرية على حالها ، لأنه صار مائة بها ، فلا يبدل
كالحراج .
ثم في رواية يُصرف مصارف الصدقات . وفي رواية يُصرف مصارف
الحراج .
فإن أخذها مئة مُسلم بالشفعة . أو ردت على البائع لفساد البيع ، فهي
عشرية كما كانت .

عنه

قوله: (ثم في رواية) .. إلى آخره . يعني . عن محمد بن زيد في صرف هذا
العشر:

في رواية: يُصرف إلى مصارف الصدقات

وفي رواية: يُصرف إلى مصارف الحراج ، أي إلى أرض في الثغابنة ، وزيد
الطريق^(١) ، ونحو ذلك ، على ما يُذكر من بعد إن شاء الله تعالى .

قوله: (فإن أخذها مئة مُسلم بالشفعة) إلى آخره ، أي إن أخذ الأرض
العشرية مُسلم من العسري الذي اشتراها من مُسلم بالشفعة ، أو ردت الأرض
على البائع - وهو المُسلم - لفساد البيع ، فالأرض عشرية كما كانت ، ويطلق

(١) أي في باب من يجوز دفع الصدقة إليه كذا جاء في حاشية ٥٥

(٢) أي يقطعه ومراسته يقال رصدت فلاناً رصداً ، [إنا صدت له على الطريق وهذا فلان بالمرصد
وبالمرصاد وبالمرصد أي بطريق الارتباب والانتظار يطر المصباح السيرة للهيومي (١/٢٢٨)
مادة: رصد]

أَمَّا الْأَوَّلُ فَمَنْ خَوَّضَ الصَّفْعَ إِلَى الشَّيْبِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَأَمَّا
الثَّانِي فَلِأَنَّهُ يَأْتِيهِ دَدٌ وَالْقَسْحُ بِحُكْمِ الْقَسَادِ حَتَّى يَنْقُصَ الْبَيْعَ كَانَ لَمْ يَكُنْ ، وَلِأَن
حَقَّ التَّسْلِيمَ لَمْ يَنْقُصْ بِهِ الشُّرَاءُ ، نَكُوزُهُ مُسْتَحَقُّ الرَّدِّ

وَأَمَّا كَاتِبُ الْمُسْلِمِ دَارَ حِطَّةٍ فَحَمَلُهَا بُسْتَانًا ، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ ، مَعْنَاهُ : إِذَا سَقَاهُ
بِمَاءِ الْعُشْرِ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ تُسْقَى بِمَاءٍ خَرَّاجٍ فَبِهَا الْخَرَّاجُ ، لِأَنَّ الْمُؤْتَةَ فِي مِثْلِ هَذَا
تَمُورُ مَعَ الْمَاءِ

عنه

الْخَرَّاجُ نَوْ التَّضْعِيفُ

لَمَّا هِيَ صُورَةُ الْأَخْذِ بِالشُّعْفَةِ لِأَنَّ الصَّفْعَةَ تَحَوَّلَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي - وَهِيَ
الْمُشْتَرِيَّةُ - إِلَى الشَّيْبِ - وَهِيَ الْمُسْلِمُ - فَصَارَ كَأَنَّ الْمُسْلِمَ اشْتَرَاهَا اِتْدَاءً .

وَأَمَّا فِي صُورَةِ الرَّدِّ بِالْقَسَادِ فَلِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا انْقَسَحَ صَارَ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ، وَلِأَنَّ
حَقَّ الْمُسْلِمِ - وَهِيَ الْبَائِعَةُ - لَمْ يَنْقُصْ بِهِ الشُّرَاءُ ، لِأَنَّ رَدَّهُ كَانَ مُسْتَحَقًّا ، لِوُقُوعِهِ
فَسَادًا ، فَلَا خَرَّاجَ وَلَا تَضْعِيفَ بِهِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَتْ لِمُسْلِمٍ دَارَ حِطَّةٍ فَحَمَلُهَا بُسْتَانًا ، فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ) ، قَالُوا : هَذَا
إِذَا سُقِيَ بِمَاءِ الْعُشْرِ ، كَثِيرٍ وَغَيْرِ سَمَاءٍ وَبَحْرِ ، فَأَمَّا إِذَا سُقِيَ بِمَاءِ الْخَرَّاجِ ، كَأَنَّهُارِ
الْأَقَاجِمِ ، فَهُوَ خَرَّاجِيٌّ ، وَإِنْ سُقِيَ بِسَيْحُونَ^(١) وَجَيْحُونَ^(٢) وَدَجَلَةَ وَالْفُرَاتِ ، فَعِدَّةُ
أَبِي يُوسُفَ : خَرَّاجِيٌّ^(٣)

(١) سَيْحُونَ بِمَنْعِ أَوَّلِهِ وَسَكُونِ ثَانِيهِ ، وَهَاءُ مَهْمَلَةٌ ، وَآخِرُهُ نُونٌ ، نَهْرٌ مَشْهُورٌ كَثِيرٌ بِمَاءٍ وَرَاءَ النَّهْرِ ، وَهِيَ
فِي حُدُودِ بِلَادِ التُّرْكِ يَنْظُرُ فِي مَعْجَمِ الْبِدَائِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢٩١]

(٢) جَيْحُونَ بِالْفَتْحِ ، ثُمَّ السَّكُونِ ، وَهَاءٌ ، وَوَاوٌ وَنُونٌ ، نَهْرٌ عَظِيمٌ مَخْرُجُهُ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ ، مِنْ عِيُونِ
تُغْرَفُ بِعِيُونِ جِهَانَ يَنْظُرُ فِي الرُّوسِ الْمُعْطَارِ فِي حَبْرِ الْأَعْيَانِ الْحَمِيرِيِّ [ص ١٨٥]

(٣) يَنْظُرُ فِي مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمْعَانِيِّ [٦٠٥ ، ٢] ، أَيْ شَرَحَ قَاضِييُحَاكِمُ عَلَى الْجَامِعِ

وليس على المخوسني في داره شيء، لأن محمد ﷺ جعل المساكن عقراً

﴿مكة: ٢٤﴾

وهذا محمد بن عثري، لأن له عليه السلام مع ماء ٢٢٩٠، لأن له ماء
يخضل به

قال الإمام [الزاهد] العثري: وهذا نكاح، لأن هذا يباح بحرج عيسى
المسلم ابتداءً.

ودكر شمس الأنفة شرحي في كتاب الجامع الصغير: أن عنه لغز
بكر حل، وهو الأظهر، فإن سبعة مرة من ماء لغز ١٠ مرة من ماء حراج، معه
العشر؛ لأنه أحق بالعشر من الحراج

والجواب عن إشكال [الزاهد] العثري من أن وضع حراج عيسى
المسلم ابتداءً بطريق الحذر لا يحوز، أما إذا احتاره القسم؛ فيحوز ذلك، وقد
احتاره؛ حيث سقاه بماء الحراج؛ ألا يرى أن القسم إذا حب أرض مئة يرد
الإمام، وسقاه بماء الحراج؛ يجب عليه الحراج؛ كما هذا.
قوله: (وليس على المخوسني في داره شيء).

قال فخر الإسلام^(١) أصل ذلك أن التور قد وقع فيها التليم على أن لا
مؤنة فيها، باتفاق الأئمة وإجماع المسلمين؛ ألا ترى أن هذا الحق إنما وجب في
الشرع بأرض سامية، وهذه أرض غير سامية، فإذا جعلها شتناً؛ صارت سامية، كما
إذا جعل العلوقة شائمة

١ - الصغير [١/٦٠]، فتح البدير [٢/٢٥٧]، البحر الرائق [٥/١١٣]، رد المحتار [٢/٣٣٠]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (م)، و(هـ)، و(و)، و(ب)؛

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (م)، و(هـ)، و(و)، و(ب)؛

(٣) ينظر، شرح الجامع الصغير للبردوي [١/٦١].

وَأَنْ جَعَلَهَا بُسْتَانًا فَعَلَيْهِ الْخَرَجُ ، وَإِنْ سَقَاهَا بِمَاءِ الْعُشْرِ ، لَتَعْدَرِ إِيحَابِ الْعُشْرِ ، إِذْ فِيهِ مَقْتَى نَقْرَةٍ فَتَعَيَّنَ الْخَرَجُ ، وَهُوَ عُقُوبَةٌ يَلِيقُ بِحَالِهِ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا يَحِبُّ الْعُشْرُ فِي الْمَاءِ الْعُشْرِيِّ ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَشْرًا وَاحِدًا ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَشْرَانِ ، وَقَدْ مَرَّ التَّوْحَةُ .

ثُمَّ الْمَاءُ الْعُشْرِيُّ مَاءُ السَّمَاءِ ، وَالْآبَارِ ، وَالْعُيُوبِ ، وَالْبَحَارِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ وَلايَةِ أَحَدٍ ، وَالْمَاءُ الْحَرَاجِيُّ مَاءُ الْأَنْهَارِ الَّتِي شَقَّهَا الْأَعَاجِمُ .

— عبد الله —

ثُمَّ عَلَيْهِ الْخَرَجُ سِوَاءَ سَقَاهُ بِمَاءِ الْعُشْرِ ، أَوْ بِمَاءِ الْخَرَجِ ، لِأَنَّ الْكَفَرَ يُنَاقِضُ الْعِبَادَةَ ، بِجَلَابِ النُّسْبَةِ إِذَا جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا ، يُعْتَبَرُ الْمَاءُ ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُبَاقِي الْعُفْرَةَ ، فَاسْتَقَامَ تَوْظِيفُ الْخَرَجِ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ (وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا يَحِبُّ الْعُشْرُ ١٧٨١ | فِي الْمَاءِ الْعُشْرِيِّ) .

يَبَاهُ أَنَّ إِيحَابَ الْعُشْرِ عَلَى الْكَافِرِ فِي الْأَرْضِ الْعُشْرِيِّ : يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى النَّمِيَّ أَرْضًا عُشْرِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِ ، فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَجِبُ أَنْ (١٧٨٠ |) يُؤْخَذَ الْعُشْرُ مِنَ الْمَجْرُوسِيِّ الَّذِي جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا وَسَقَاهُ بِمَاءِ الْعُشْرِ .

لَكِنْ هَذَا أَبِي يُوسُفَ : يُصَافُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ .

وَهَذَا مُحَمَّدٌ : عُشْرٌ وَاحِدٌ ، ثُمَّ فِي رِوَايَةٍ يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْخَرَجِ . وَهِيَ رِوَايَةٌ يُضْرَفُ إِلَى مَصَارِفِ الْعُشْرِ ، كَمَا فِي النَّمِيَّ إِذَا اشْتَرَى أَرْضًا عُشْرِيَّةً .

قَوْلُهُ (ثُمَّ الْمَاءُ الْعُشْرِيُّ مَاءُ السَّمَاءِ وَالْآبَارِ وَالْعُيُوبِ وَالْبَحَارِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ وَلايَةِ أَحَدٍ ، وَالْمَاءُ الْحَرَاجِيُّ مَاءُ الْأَنْهَارِ الَّتِي شَقَّهَا الْأَعَاجِمُ) ، وَهِيَ هَذِهِ الْأَنْهَارُ الصَّغَارُ الَّتِي فِي بِلَادِ الْعَجَمِ ، وَقَدْ صَارَتْ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى سَبِيلِ الْغَنِيمَةِ ، أَمَّا الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ مِثْلُ جَنْحُونَ وَسَيْحُونَ وَدِجْلَةُ وَالْعُرَاتِ ، فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ

وَمَاءٌ حَيْثُ حُونَ، وَسَيْحُونَ، وَدِجَلَةٌ، وَلَهْرَاتٍ عَشْرِيٌّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْمِيهَا أَحَدٌ كَالْبَحْرِ وَخَرَّاجِيٌّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ يَتَّخِذُ عَلَيْهَا الْقَطَاطِرُ مِنَ السُّقْرِ وَهَذَا يَدُّ عَلَيْهَا

﴿ غاربه سبيلاً ﴾

قوله (وهذا يدُّ عليها). أي. اتَّخَذَ الْقَطَاطِرُ مِنَ السُّقْرِ يَدُّ عَلَى هَذِهِ الْحَيَاةِ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْخَرَجَ عَنِ مَوْعِينِ خَرْجٍ مُقَاطَعَةٍ، وَيُسَمَّى خَرَجٌ وَطِيقَةٌ وَالثَامِي خَرَجٌ مُقَاطَعَةٍ

أَمَّا الْأَوَّلُ. فَهُوَ مَا تَبَيَّنَ تَوْطِيفُ غُرِّ بِأَحْمَاقِ الصَّخَابَةِ فِي كُلِّ جَرِيْبٍ ^(١) أَرْضٍ يَبْصَاءُ تَصْلُحُ لِلرُّرَاعَةِ. فَصِيرٌ مِمَّا يُزْرَعُ فِيهَا وَدَرَاهِمٌ وَالْقَصِيرُ. هُوَ الْمَاعُ.

وَالدَّرَاهِمُ هُوَ الْبَيْضَةُ الْحَالِصَةُ، وَرُتُهُ وَرُتٌ سَبْعَةٌ.

وَالْجَرِيْبُ: أَرْضٌ طَوْنُهَا يَسْتَوِي دِرَاعًا، وَعَرْضُهَا يَسْتَوِي بَذْرَاعِ الْمَلِكِ كَبْرِيًّا، وَهِيَ سَعٌ قَصَاصٍ يَرِيدُ عَلَى ذَرَعِ الْعَامَةِ بِقَبْصَةٍ، وَهِيَ جَرِيْبُ الرُّطْبَةِ: حَمْنَةُ دَرَاهِمٍ، وَهِيَ جَرِيْبُ الْكَزْمِ: عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ.

وَأَمَّا الْجَرِيْبُ الَّذِي فِيهِ أَشْجَارٌ مُثْمِرَةٌ وَلَا تَصْلُحُ لِلرُّرَاعَةِ؛ لَمْ يُدَكَّرْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ

وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ: إِذَا كَانَتِ النَّجِيلُ مُثْمَنَةً جَعَلَتْ عَلَيْهَا الْخَرَجَ بِقَدْرِ مَا تُطَيَّقُ، وَلَا أَرِيدُ عَلَى جَرِيْبِ الْكَزْمِ، وَفِي جَرِيْبِ الرُّعْقَرَانِ بِقَدْرِ مَا تُطَيَّقُ، وَيُنْظَرُ إِلَى عَمَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ عِلَّةَ الْأَرْضِ الْمَرْزُوعَةِ؛ يُؤْخَذُ مِنْهَا قَدْرُ خَرَجِ الزَّرْعِ، وَإِنْ

(١) الْجَرِيْبُ مِنَ الْأَرْضِ وَالطَّعَامِ بِقَدَرٍ مَثْلُومِ الدَّرْعِ وَالْمَاخَةِ، وَهُوَ عَشْرَةُ أَفْعَرَةٍ وَيُقَالُ الْجَرِيْبُ يَكْبَالُ قَدْرَ أَرْبَعَةِ أَفْعَرَةٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ يَخْلُفُ بِاخْتِلَافِ الشُّدَايِ، كَالرُّطْبِ وَالْعُدِّ وَالذَّرْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَنْظُرُ قِتَاجُ الْمَرْوَسِ الْمُرِيدِي [١٤٧/٢ مادة جرب]

وفي أرض الصبي والمرأة الثعلبتين ما في أرض الرّحل ، يعني العشر لمصاعف في العشرية ، وخراج أنوخذ في الحراحيّة ؛ لأن الصلح جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المخصصة ، ثم على الصبي والمرأة إذا كان من

❦ نهاية الباب ❦

كَانَ يَلْعُ عِلَّةَ الرُّهْنَةِ ؛ يُؤْخَذُ حُمْسَةٌ

وَأَمَّا خَرَاجُ الْمُقَاسَمَةِ ، فهو أن الإمام إذا من على أهل بدنة صحها ، جعل على أراضيهم الخراج مقدار خمس [١٧٩١] الخارج ، أو غيره من الربع والثث والنصف ، وهذا جائز ، كما فعله رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بأهل حير ، ويكون حكمه حكم العشر ، ويتعلق بالخراج ، إلا أنه يوضع في موضع الخراج ، لأنه في الحقيقة خراج ، كما ذكر صاحب «التحفة» وغيره .

قوله : (لأن الصلح جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المخصصة) .

أراد بالمؤنة المخصصة : الخراج ؛ لأنه مؤنة ليس فيه معنى العداة ، يعني : أن صلح عمر وقع مع بني تغلب في تضعيف الصدقة دون الخراج ، فلهذا يؤخذ من صبياتهم وبناتهم [١٧٩١] صدقة مصاعفة وخراج واحد .

فإن قلت : لصبي الثعلبي والمرأة الثعلبية إذا مرّ على العاشر يأخذ من المرأة دون الصبي ، فكيف يؤخذ ما من الصبي الثعلبي في أرضه صدقة مصاعفة ؟

قلت : لا تعتبر الأهلية ولا المالك في العشر والخراج ، حتى يجرى في الأراضي الموقوفة وأرض الصبيان والمجانين ، بإطلاق الركاوة ، حيث تعتبر فيها الأهلية ، والمالك والعاشر يأخذ الركاوة ، ولا زكاة على الصبي

(١) زاد بعد في (ط) «الصبي»

(٢) بغير «تحمه المعناه» بعلاء الدين السمرقندي [٣٢٥/١]

المُسْلِمِينَ الْعُسْرُ، يُصَعَّفُ ذَلِكَ إِذَا كَانَا مِنْهُمْ

قَالَ وَلَيْسَ فِي غَيْرِ الْقَبْرِ وَالْقَطْرِ فِي أَرْضِ الْعُسْرِ شَيْءٌ ۖ

قوله: (يُصَعَّفُ ذَلِكَ إِذَا كَانَا مِنْهُمْ)، أي: يُصَعَّفُ الْعُسْرُ إِذَا كَانَ الصَّيِّ
وَأَسْرَهُ مِنْ سَبِي تَغْيَبَ

قوله (وليس في غير القبر والقطر في أرض العسر شيء)، يعني: لا يجب
فيه عُسْرٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَقْوَرٍ كَثِيرٍ الْمَاءِ، وَلَا عُثْرٌ فِي الْمَاءِ، فَكَذَا فِي الْقَبْرِ وَالْقَطْرِ،
أَمَّا إِذَا كُنْتُ فِي أَرْضِ الْحَرَاخِ ۖ [٢١٠/١] يَجِبُ الْحَرَاخُ إِذَا كَانَ وَرَاءَ مَوْصِعِ الْقَبْرِ،
وَالْقَطْرِ: أَرْضٌ وَرِيعَةٌ صَالِحَةٌ لِلزَّرَاعَةِ؛ لِأَنَّ سَبْتَ وَجُوبَ الْحَرَاخِ: الْأَرْضُ
ثَابِتَةٌ؛ بِاعْتِبَارِ التَّمَكُّنِ مِنْ حَبِّ الثَّمَرِ وَالزَّرَاعَةِ، ثُمَّ الْعُسْرُ وَالْحَرَاخُ لَا يَجْتَمِعَانِ
فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ؛ حَلَالٌ بِشَيْعِيٍّ ١.

لما ما ذكر أبو حيفة في «مسنده» عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة،
عن أبي مسعود عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ عَلَى مُسْلِمٍ عُثْرٌ وَحَرَاخٌ فِي أَرْضٍ
وَاحِدَةٍ» ٢.

(١) ينظر نهاية المطالب في دراية المذهب، لأبي المعالي الحويضي [٢٠٥/٨] و«النجم الوهاج» في
شرح المنهاج للقمي [٤٣٦/٥]

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦٥٨/١٠]، طبعة السرمساوي، ومن طريقه البيهقي في «السنن
الكبرى» [رقم ٧٢٩٠]، وابن حبان في «المجروحين» [١٢٤/٣]، والمحطوب (بعددي
في «تاريخ بغداد» [١٦١/١٤]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٣٩/٢]، وأبو نعيم
في «مستدرك أبي حنيفة» [٨١/٨]، من طريق يحيى بن عبد الله عن حماد عن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ۞ ٣.

قال ابن عدي: لهذا الحديث لا يرويه غير يحيى بن عبد الله بهذا الإسناد عن أبي حنيفة، وإنما يروى
هذا من قول إبراهيم، ويتخذه أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم في قوله، وهو مذهب أبي حنيفة،
وجاء يحيى بن عبد الله عن أبي حنيفة، فأوصله إلى النبي ﷺ وأبطل فيه ٤

لأنه ليس من أموال الأرض، وإنما هو عين فؤادة كعين الماء.
وعليه في أرض الحراج حراج، وهذا إذا كان حريضة صالحا للزراعة،
لأن الحراج يتعلق بالشئ من الزراعة

ولأن السواد فتح، ولم يُفعل عن أحد من شئمة نعت، ولأن حور شئمة
جمعا بينهما، فمن جمع بينهما فقد حذف الإجماع
قوله، (لأنه ليس من أموال الأرض)، هي جمع شئمة، ونحو الأرض شئمة،
وهو ما يحصل منها، وعنى بها، الأرق، كالحنطة وسحرة

واقعة أعلم.

وقال ابن حيوان: «ليس هذا من كلام الشئمة»
وقال النووي: «حديثه باطل صحيح عن صحبه». بظرة «المجموع شرح المهدب» للنووي
[٥٥١/٥]، ونصب الرتبة للزراعة [٤٤٢/٣].

بَابُ

مَنْ يَحْجُوزُ دَفْعَ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَحْجُوزُ

الْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا تُصَدَّقُ لِلفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ ﴾ [النور: ٦٠] الْآيَةُ،

﴿ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴾

بَابُ

مَنْ يَحْجُوزُ دَفْعَ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَحْجُوزُ^(١)

لَمَّا ذَكَرَ الزَّكَاةَ وَمَا يُلْحِقُهَا مِنْ حُكْمِ الْمَعَادِينِ وَالْعُسْرِ: احتاجَ إِلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ؛ فشرَعَ فِي بَيَانِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ وَالتَّعْمِيلِ عَلَيْهِمْ وَتُؤْتَوْنَ لَهُمْ فِي رِقَابِ الْعَالَمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ السَّبِيلُ قَرِيبَةً مِنْ اللَّهِ وَنَسَى عَالِمُ الْخَيْبِ ﴾ [النور: ٦٠].

قَالَ عُلَمَاءُ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ: «إِنَّمَا» لِحَضَرِ الشَّيْءِ فِي الْحُكْمِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، أَوْ لِحَضَرِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «إِنَّ» لِلْإِثْبَاتِ وَ«مَا» لِلنَّهْيِ فَيَقْتَضِي إِثْبَاتَ الْمَذْكُورِ، وَنَهْيَ مَا عَدَاهُ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ - وَاللَّهُ [٢٠٦، ٢٠٧] أَعْلَمُ -: الصَّدَقَاتُ لِلْأَصَابِ الْمَذْكُورَةِ لَا لِغَيْرِهِمْ؛ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الْحَلَالَةُ لِقُرْبَتِي. أَيْ لَهُمْ لَا لِغَيْرِهِمْ، وَالْعُدُولُ فِي الْآيَةِ عَنِ «الْإِلَامِ»، إِلَى «فِي» فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَحْمَرَةِ؛ لِإِلْيَادِ بَأْتِهِمْ أَرْسَحُ فِي [اسْتِخْقَاقِ]^(٢) التَّصَدَّقِ عَلَيْهِمْ مَعْنَى سَبَقَ ذِكْرُهُ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٣).

(١) وَلَفِعَ بِالْأَصْلِ فِي بَابِ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَالْمَعْنَى مِنْ «م»، وَفَعِلَ، وَفَاعِلٌ، وَفَاعِلَةٌ، وَفَاعِلَةٌ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ رِبَاةٌ مِنْ: «م»، وَفَعِلَ، وَفَاعِلٌ، وَفَاعِلَةٌ، وَفَاعِلَةٌ.

(٣) يَنْظُرُ «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٨٣/٢]

 هذه البير

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسِيْجَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي»^(١) : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِمْ لِيُؤْلَمَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَمَّا قُصِرَ الرَّسُولُ ﷺ حَامُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَاسْتَبَدُّوا بِهِ خَطًّا لِسَهَامِيهِمْ ، فَبَدَّلَ لَهُمُ الْخَطَّ .

ثُمَّ جَاءُوا إِلَى عُمَرَ ، فَأَحْبَرُوهُ بِذَلِكَ ، فَأَخَذَ الْخَطَّ مِنْ يَدَيْهِمْ وَمَرَّقَهُ ، وَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِيكُمْ لِيُؤْلَمَكُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَمَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَزَّ اللَّهُ دِينَهُ ، فَلَيْسَ بَيْنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا السَّبْفُ أَوْ الْإِسْلَامُ .

فَانْصَرَفُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالُوا : أَتَيْتَ الْحَقِيقَةَ أَمْ هُوَ ؟ قَالَ : هُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَمْ يُتَكَبَّرْ عَلَيْهِ ؛ فَبَطَلَ حَقُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَبَقِيَ سَبْعَةٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : ذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٢) «الرُّوَايَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ : أَنَّ الصَّدَقَاتِ تَمَرَّقُ عَلَى الْأَصَابِ الثَّمَانِيَةِ . وَكَذَا عَنْ الرَّهْرِيِّ»^(٣) ، فَكَيْفَ انْتَسَحَتِ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ؟ وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ ، عَلَى مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ^(٤) .

قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ النَّسْخِ ؛ بَلْ مِنْ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِانْتِهَاءِ الْعِلَّةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ كَانُوا يَعْرِفُونَ الدَّائِمِيَّ إِلَى الْحُكْمِ ، فَلَمَّا رَأَى الدَّاعِيَّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ .

فَإِنْ قُلْتُ : كَيْفَ كَانَ يُعْطِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُؤْلَمَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ؛ خَوْفًا مِنْهُمْ وَالْأَنْبِيَاءَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَا يَخَافُونَ أَحَدًا سِوَى اللَّهِ ﷻ ؟

قُلْتُ : مَا كَانَ يُعْطِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَوْفًا مِنْهُمْ ؛ بَلْ كَانَ يُعْطِيهِمْ تَخَشُّعًا أَنْ

(١) ينظر «شرح محاصر الطحاوي» للإسيجابي [١٢٤/١]

(٢) ينظر : «الكَشَافُ» لِلرَّمْضَرِيِّ [٢٨٣/٢]

(٣) أي لا يجوز أن يكون الإجماع ناسخاً للحكم كما جاء في حاشية ص ٨٥

وَالْفَقِيرُ مَنْ لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا أَمْرٌ مَرْوِيٌّ
عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ،

عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

قَوْلُهُ (وَالْفَقِيرُ مَنْ لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا أَمْرٌ
مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ)، يَعْنِي أَنَّ الْمُسْكِينِ مَنْ لَهُ أَذَى
شَيْءٍ، وَالْفَقِيرُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «فُقَرَاءُ الدِّينِ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ
الْصَّدَقَاتِ هُمْ فِي لِمَنكَنَةٍ أَكْثَرُ مِنْ الْمَسَاكِينِ الَّذِينَ لَيْسُوا فُقَرَاءً»^(١)

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢):
«رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْفَقِيرَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ،
وَالْمُسْكِينُ الَّذِي يَسْأَلُ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْكِينُ أَوْعَفَ حَالًا [٢/١٣٣ ط م]
مِنَ الْفَقِيرِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَكَانَ شَيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ يَقُولُ: الْمُسْكِينُ: هُوَ الَّذِي لَا
شَيْءَ لَهُ، وَالْفَقِيرُ: الَّذِي لَهُ أَذَى شَيْءٍ، وَيَخْفِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَغْلَبٍ»
ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: حُكِيَ عَنْ عَصِيهِمْ أَنَّهُ قَالَ: قُنْتُ لِأَعْرَابِيٍّ: أَفْقِيرُ
أَنْتَ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مُسْكِينٌ. وَأَشَدُّ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ»^(٣)

(١) فِي الْمَطْبُوعِ «أَكْبَرُ» بِأَلِفٍ مُوَحَّدَةٍ وَهُوَ مُعْرِيفٌ وَمَا هُوَ الْمَوْقِعُ لِمَا وَقَعَ فِي عِدَّةِ نُسَخِ خَطِيئَةٍ
مِنْ «مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»، مِنْهَا [ق ١٥ أ] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ حَرَّاجِي أَوْعَلِي - تَرْكِي (رَقْمُ الْحَفَظِ:
١٦٤) وَ[ق ١٨ ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكِي (رَقْمُ الْحَفَظِ: ٩٤٩)

(٢) يَنْظُرُ «مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص ٥٢]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَصَّاصِ [٣٧٠ - ٣٧١]

(٤) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي الشَّيْرِيِّ، وَهُوَ مِنْ عَصِيدَةٍ لَهُ طَوِيلُهُ رَمْلَانَهُ مَطْمَحُهُ

بِأَنَّ الْأَحْبَةَ بِالْمَعْدِ الَّذِي هَبْتُوا ۞ فَلَا تَعَالَتْ عَنْ أَرْضِهَا عَمْدُوهَا

﴿ غاية البيان ﴾

أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حُلُوتُهُ * وَفَقَ الْعِيَالُ فَلَمْ يَشْرِكْ لَهُ سُدَّ
سَمَاءَهُ فَقِيرًا مَعَ وَجُودِ الْحُلُوتِ، وَهِيَ الثَّاقَةُ أَنِّي تُخَلَّتْ يُقَالُ، مَا نَهَ شَبَدٌ وَلَا
لُتْدٌ، أَيُ: شَيْءٌ^(١)

ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ: «وَحَكَّى مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يُونُسَ الشَّخَوِيِّ^(٢)»
قَالَ: الْفَقِيرُ الَّذِي يَكُونُ لَهُ بَعْضُ مَا يُعْيِيهِ، وَلِمَشْكِينٍ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ^(٣)

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَشْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ [سجدة ١٦]، وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِهِ:
أَنَّ الَّذِي قَدْ لَرِقَ [١٨٠] بِالثَّرَابِ وَهُوَ خَائِعٌ غَارٍ لَا يُوَارِيهِ عَنِ الثَّرَابِ شَيْءٌ، فَدَلَّ
ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَشْكِينَ فِي عَايَةِ الْحَاجَةِ وَالْعُدْمِ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السُّقِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَشْكِينٍ﴾ [نجم ٧٩]، سَمَاءَهُمْ
مَسَاكِينٌ مَعَ وَجُودِ السُّقِيَّةِ لَهُمْ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لِلْمَشْكِينِ شَيْءٌ؟

قُلْتُ: قَدْ دَلَّ تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْمَتَّعَةِ وَقَوْلُ أَمَةِ الْمَلْعَةِ: كَأَنِّي الْعَبَّاسُ وَيُونُسُ:
أَنَّ الْمَشْكِينَ لَا شَيْءَ لَهُ، أَمَّا إِضَافَةُ السُّقِيَّةِ إِلَيْهِمْ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهَا
بَسِيلُ الْحَقِيقَةِ، بَأَنَّ كَانَتْ مِلْكًا لَهُمْ، فَلِمَ لَا يَحُورُ أَنْ تُصَافَ إِلَيْهِمْ سَبِيلُ الْمَحَارِبِ؟

« ينظر «ديوان الرازي الشعري» [ص/٦١].

ومراد المؤلف من الشاهد هو كون الفقير لا يزال يسمى فقيرًا وإن كان يمتلك شيئًا من مباح الفسق،
كالملحونة الواردة في البيت

(١) ينظر «المعرب في ترتيب المعرب» للمطهرري [ص/٣٦٤].

(٢) هو يونس بن حبيب النضري أبو عبد الرحمن بدع في الشعر، من أصحاب أبي عمرو بن
العتلاء، سمع من العرب، وروى عنه سيرته فأكثر، وله قياس في الشعر، ومدح يعمد بها (توفي
سنة ١٨٢ هـ) ينظر «تاريخ الإسلام» لمذهبي [١٠١٤: ٤]، و«معجم الوعاظ» للسيوطي [٣٦٥/٢]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٧١: ٢]

وَلِكُلِّ وَجْهٍ، ثُمَّ هُمَا صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ مَسْذُكْرُهُ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [١٠٤]

وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِنْ عَمِلَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، فَيُعْطِيهِ مَا يَنْبَغُ وَأَعْوَانَهُ غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالشَّمَنِ، خِلَافًا لِلشَّامِيِّ عليه السلام؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ، وَلِهَذَا

لَكُوبِهَا فِي أَيْدِيهِمْ عَارِيَّةٌ، أَوْ إِحَارَةٌ، كَمَا وَرَدَ فِي التَّصْصِيرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا مَرَّةً فَلَايَ، [١٠٥، ١٠٦] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَلَكًا لَهُ، إِذَا كَانَ الْمَرْزُوقُ مُسْتَعَارًا أَوْ مُسْتَأْجَرًا، وَكَذَا يُقَالُ: مَسْجِدٌ فَلَايَ، وَلَا يُرَادُ بِهِ الْمِلْكُ.

قَوْلُهُ: (وَلِكُلِّ وَجْهٍ)، أَيُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوُجْهِينِ وَجْهٌ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُمَا صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ)، أَيُّ: الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير»^(١): وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، حَتَّى قَالَ فَيَمُنْ أَرْضِي يَثْبُتَ مَالُهُ لِعُلَانٍ وَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ: أَنَّ لِعُلَانٍ نِصْفَ الثُّلُثِ، وَلِلْفَرِيقَيْنِ^(٢) جَمِيعًا نِصْفَ الثُّلُثِ، كَأَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لِعُلَانٍ ثُلُثُ الثُّلُثِ، فَيَجْعَلُهُمَا صِنْفَيْنِ.

فَأَقُولُ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ لِلْمُعَايَرَةِ، وَقَدْ عُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِنْ عَمِلَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، فَيُعْطِيهِ مَا يَنْبَغُ وَأَعْوَانَهُ صَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالشَّمَنِ، خِلَافًا لِلشَّامِيِّ).

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبردوي [ق/٧٦].

(٢) وقع بالأصل «والفرقيين» والمثبت من «م»، «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

يَأْخُذُ وَإِنْ كَانَ عَيَّيًّا، إِلَّا أَنْ فِيهِ شُبُهَةٌ الصَّدَقَةِ، فَلَا يَأْخُذُهَا الْعَامِلُ الْهَاشِمِيُّ؛

عبد الجبار

اعلم: أنَّ العاملين على الصَّدَقَاتِ هم الذين بَعَثَهُمُ الْإِمَامُ؛ لِيَتَخَفَعُوا الصَّدَقَاتِ، وَهِيَ الرُّكُوتُ وَالْعُشُورُ، وَيُعْطِيَهُمُ الْإِمَامُ مِنَ الصَّدَقَاتِ مَا يَكْفِيهِمْ وَيُكْفِي أَعْوَانَهُمْ مُدَّةَ ذِمَّتِهِمْ وَمَجِيئِهِمْ. وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَدَّمَ شَيْءًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَحِقُّ عَلَى قِيَامِهِ رِزْقًا، كَالْقَصَاةِ وَالْمُقَاتِلَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ لِإِجَارَةٍ، لِأَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، أَوْ مُدَّةٍ مَعْنُومَةٍ، أَوْ أُخْرٍ مَعْنُومٍ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَعَاءُ بَعْدَهُ يَبْعَثُونَ عُمَّالًا عَلَى الصَّدَقَاتِ وَغَيْرِهَا، فَلَمْ يَزُوَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ الْعُمَّالَ عَلَيْهَا، ثُمَّ الْعَامِلُ إِذَا [٥٦٤/٧] كَانَ عَيَّيًّا تَحِلُّ لَهُ الْعُمَالَةُ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا كَانَ هَاشِمِيًّا لَا يَجُوزُ لَهُ عِنْدَنَا؛ حَلَقًا لِشَيْعِيٍّ^(١).

لَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلَيْهِمَا إِلَى الْيَمَنِ مُصَدِّقًا وَقَرْضَ لَهُ^(٢)، فَالظاهر أَنَّهُ قَرْضٌ

(١) ينظر «الأم» للشافعي [١٨٩/٣] و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الموردي [٥٢٢/٨] و«مهاية المطلب في دراية الملحق» لأبي المعالي الجويني [٥٢٨/١١]

(٢) قال العمري «بَعَثَهُ ﷺ عَلَيْهِمَا إِلَى الْيَمَنِ صَحِيحًا، وَأَنْ قَرْضُهُ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَهْلِ الْفِرْ» وَقَالَ قَالَ الرِّبْلِيُّ «عَرِيبٌ» وَقَالَ ابْنُ خَبَرٍ «لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ» ثُمَّ قَالَ «وَلَمَّا عَلِيَ قَضَاهُ فِي الْقَصَا» وَبَيَّنَّ بِهِ أَنَّهُ قَرْضٌ لَهُ.

قُلْنَا وَالْأَمْرُ كَمَا قَالُوا، وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْيَمَنِ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحِ» لَكِنْ يَسْهَى أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَرْضَ لَهُ شَيْئًا وَأَعْرَبَ ابْنُ التَّرْكَمَنِيِّ وَعَبْدُ الْفَائِدِ الْقُرَشِيُّ فِي تَحْرِيجِهِمَا لِأَحَادِيثِ «الْهِدَايَةِ»، مَرَعَمُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّسَائِيَّ أَحْرَجَهُ وَحْشَهُ، وَرَعَمُ الثَّانِي أَنَّ أَبَا دَاوُدَ أَحْرَجَهُ وَبَيَّنَّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ قَصَبَهُ الْقَرْضُ الْمَذْكُورُ فِي «الْهِدَايَةِ» يَنْظُرُ «الْتِيهِ عَلَى أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ وَالْحَلَاصَةِ» لِابْنِ التَّرْكَمَنِيِّ [١٠٦/أ - ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم المحفوظ ٩٢٤)]، و«العلاية» فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِعَبْدِ الْفَائِدِ الْقُرَشِيِّ [١٧٦/أ/ مخطوط مكتبة بعض الله أصدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٢٨٨)]، وَدَعَبَ الرَّابِعُ لِلرِّبْلِيِّ [٢٨٦/٤]، وَالدَّرَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٢/٢]، وَالْبَيَاةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ لِلْقَيْنِيِّ [٢٧٤/٩٢]

تربيتها لقراءة الرسول ﷺ عن شئنة الوسخ، والعبي لا يؤايبه في استحقاق الكرامة فلم يُعتبر الشئنة في حقّه.

عبد الباق

له ممّا يأخذ، ولأنّه يأخذ بمقاتلة عمليّه، والمقابل بالعمل آخر، والآخر يجعل للمهاشمي كما يجعل للعبيّ

ولنا ما زوّى صاحب «السّ» مُسنّداً إلى أبي رافع^(١) وهو مولى رسول الله ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة من بني مخروم، فقال لأبي رافع: اضحني فبكك نصبت منها، قد، حتى أتني الشّيء ﷺ فأسأله. فأثاه فسأله، فقال: «مولى القوم من أنفسهم، وإنّا لا نجعل لنا الصدقة»^(٢)، ولأنّ العايل في جمع الصدقات يعمل لله تعالى؛ لأنّ الصدقة عبادة، ومشجق العبادة هو الله تعالى، فصار العايل في الصدقات عاملاً لله تعالى، واشتعل به ذلك من أسباب الحاجة، فصار مضرباً للصدقة، ومُستحقاً بسهم إدّ عمل؛ لكنه يعمل للمُعزّاء من وجه؛ لأنّ يده يقرّلة أيديهم، فلما صار عاملاً لهم من وجه، استوجبت أجراً عليهم.

فلما صار ما استحقّه صدقة من وجه، وأجرة من وجه؛ حلّ للعايل العبيّ دون الهاشمي، (تربيتها لقراءة الرسول عن شئنة الوسخ)، ولم تُعتبر هذه الشئنة في حقّ العبيّ؛ لأنّ تحريم الصدقة على العبيّ لا لكرامته، ولهذا تحرّم الصدقة

(١) أبو رافع أسلم، ويقال همر مولى النبي ﷺ كما ذكره مسلم في «الكشي» ويظهر «الكشي» والأسماء لمسلم [٣٢٠/١]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب الصدقة على بني هاشم [رقم ١٦٥٠]، والترمذي في كتاب الزكاة، باب ما جاء في كراهية الصدقة لسبي ﷺ وأهل بيته ومواليه [رقم ٦٥٧]، وابن سني في كتاب الزكاة [رقم ٢٦١٢]، وأحمد في «مسند» [١٠٦]، من حديث أبي رافع رضي الله عنه قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح، «سنن أبي شريك» ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٣٨٨/٧]، والدرية في تخرج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٦٨/١]

.....
 فيمنه الذين

على مولى الهاشمي، دون مولى النبي.

والجواب عن حديث [١٨٠، ١] عليّ فنقول [١٢٠، ١] ليس فيه بيان أنه

قرص له من الصدقات، وقد كان رسول الله ﷺ يوصي إليه أمر الحرب، فظهر
 أنه قرص له من الفيء، لا من الصدقات.

ثم لا يقدر عماله بالثمن.

وقال الشافعي يغطي له الثمن، لأنه ثامن الأصحاب الثمانية

ولما أن ما يأخذه العامل صدقة من وجه، وأجرة من وجه كذا، فالصدقة
 لا توجب التقدير، والأجرة توجب التقدير بالكفاية، فأوجبنا رزقه على حسب
 الكفاية، سواء كان أقل من الثمن، أو أكثر.

ألا ترى أن عمر: «بعث عمارة أميراً على العراق، وبعث عبد الله بن مسعود
 حارباً، وبعث حذيفة بن اليمان وثمان بن حبيب؛ ليقتلوا سواد العراق، وقرص
 لهم كل يوم شاة وجزاراً من دقيق يصفه لعمار وأعوابه، ويصفه لسايرهم، ثم قال:
 إن قرية يؤخذ منها كل يوم شاة وجزار من دقيق؛ لتريح خرابها»، وكان يومئذ
 بالكوفة أربعون ألف مسجد.

ثم في الكفاية: يقتصر الوسط لا الشهوة؛ لأنها حرام؛ لكونها إشرافاً مخصصاً،
 وعلى الإمام أن يبعث من يرصن بالوسط من غير إشراف، ولا تقير.

(١) بظر «منه» المطلب في دراهم الذهب، لأبي المصالي الجوسي [٥٤٨/١١] والندرة في الفقه
 الشافعي لابن الملق [ص/ ٥٠]

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [رم/ ١٠١٢٨]، وأبو عبيد في «الأموال» [ص/ ١٧٢]، وعنه
 ابن رجب في «الأموال» [٢٥٦/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رم/ ١٢٧٩١]، عن أبي
 مجلز لا حتى يبرأ حميد، أن عمر بن الخطاب رحمه الله

وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمُكَاتَّبُونَ مِنْهَا فِي فَتْ رِقَابِهِمْ، هُوَ الْمَنْقُولُ.

﴿عنه عليه السلام﴾

وَذَكَرَ فِي «الْأَجْنَاسِ» أَنَّ لِعَامِلٍ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَصَاعَتْ فِي يَدِهِ، بَطَلَتْ عَمَلَتُهُ، وَلَا يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ. وَنَقَلَهُ عَنْ «الريادات»^(١).

قَوْلُهُ: (وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمُكَاتَّبُونَ مِنْهَا فِي فَتْ رِقَابِهِمْ، هُوَ الْمَنْقُولُ)، أَيُّ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَثْمَةِ التَّعْسِيرِ، وَالصَّمِيرِ فِي (مِنْهَا) رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقَاتِ.

أَعْلَمُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الرِّقَابِ هُمُ الْمُكَاتَّبُونَ يُعَاتُونَ مِنْهَا، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِدَلِيلِ أَثْمَةِ التَّعْسِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُبْتَاعُ الرِّقَابُ فَتَقْتُلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، فَيَكُونُ وَلَاؤُهُمْ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ - لِحِجَاةِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ الْمُتَغَيِّبِينَ، كَذَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ مِنْهَا الْأَسَارِيُّ

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي عَاسِمٍ: «أَنْ يُعْتَقَ مِنْ رَكَاةٍ مَالِهِ»^(٢). وَذَكَرَ أَيْضًا فِي الْحَسَنِ الْبَصَرِيِّ «إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الرِّكَاةِ جَارَةً»^(٣).

(١) ينظر: «الأجناس» للطائفي [١٤٥/١]

(٢) علقه البخاري في «الصحيح» في كتاب الرقابة باب مول الله تعالى ﴿وَلِلرِّقَابِ﴾ وفي سبيل آقو [٥٣٣/٢]، ووصفه أبو حنيفة في «الأموال» [ص ٦٧٧، ٦٧٧]، وأبو حنيفة في «أحكام القرآن» [٣٦٥/١]، عن أبي عيسى عليه السلام قال: «أعتق من ركاة مالك» وفي رواية لأبي حنيفة عن أبي عيسى عليه السلام: «كأن لا يرى أباً أن يعطي الرخل من ركاة ماله في الحج، وأن يعتيق منه الرقبة»

(٣) علقه البخاري في «الصحيح» في كتاب الرقابة/ باب مول الله تعالى ﴿وَلِلرِّقَابِ﴾ وفي سبيل آقو [٥٣٣/٢]، ووصفه ابن أبي شيبة [رقم ١٠٤٢٣]، وابن رجب في «الأموال» [١١٧٠/٣]، عن أحمد بن حنبل، قال: شبل الحسن عليه السلام عن زكريا اشترى أباه من الركاة فاعتقه قال: «اشترى حبر الرقاب»

باب من يجوز دفع الصدقة اليه

والصحيح: ما ذهب إليه أصحابنا؛ لما روي عن البراء بن عازب أن رجلاً قال: يا رسول الله، علمني عملاً يَدْخِلُنِي الجنة قال: «أَعْتَقَ الرِّقَّةَ وَفَكَ الرِّقَّةَ»، قال: أَوْلَيْتَا سَوَاءً؟ قال: «لَا، عِتْقُ الرِّقَّةِ هُوَ أَنْ تُعْتَقَهَا، وَفَكُّ الرِّقَّةِ هُوَ أَنْ تُعَيِّنَ^(١) فِي تَعْيِنِهَا^(٢)». كذا ذكر أبو بكر الجصاص الرازي في «شرح مختصر الطحاوي»^(٣).

فَجَعَلَ عِتْقَ الرِّقَّةِ غَيْرَ فَكِّ الرِّقَّةِ؛ فدل ذلك على أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ [سورة ١٠٠]، هو المَعْوَةُ في فَكِّ الرِّقَّةِ بآدٍ نَسَبٍ لِكِتَابَةِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ: ضَعِيفٌ؛ لما روي عن عائشة عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»^(٤)، فَيَكُونُ الْوَلَاءُ عَلَى مَذْهَبِ الْمُغْتَقِ، وَهُوَ قَاسِدٌ.

وَلِأَنَّ شَرْطَ الزَّكَاةِ: التَّمْلِيكُ؛ لقوله تعالى: ﴿[١٦٠] وَتَقُولُ زَكَاةً﴾ [البقرة: ١٦٠]، وَالْإِعْتَاقُ: إِثْلَافُ الْمِلْكِ لَا تَمْلِيكُ؛ وَلِأَنَّ الرِّقَّةَ إِذَا أَنْكَوَتْ مَصْرُفَةً

(١) وقع بالأصل: «يعتقها». والمثبت من (م)، و«فك»، و«فك»، و«فك»، و«فك».

(٢) وقع بالأصل «يعين» والمثبت من (م)، و«فك»، و«فك»، و«فك»، و«فك» وهو الموافق لما وقع في: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٩]، وأحمد في «المسند» [٢٩٩٤]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٣٧٤]، والدارقطني في «سننه» [١٣٥٢]، والحاكم في «المستدرک» [٢٣٦/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٢١١٠٢]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه نحوه قال الحاكم «هذا حديث صحيح لإسناد ربه يخرجه» وقال الصدر السامري «سند جيد» بغير «كشف المسامح والتأنيح» في «تخریج أخبار التضايع» للصدر السامري [١٣٦/٣].

(٤) بغير «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٧٤/٢].

(٥) أخرجه البخاري في «أبواب المساجد» باب ذكر البيع والشراء على المبر في المسجد [رقم ٤٤٤]، ومسلم في «كتاب الميراث» باب إسنه الولاء لمن أعتق [رقم ١٥٠٤]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالْعَارِمُ مِنْ لِرْمَةِ دِينٍ وَلَا يَمْلِكُ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ

«النهاية النجاشي»

إِلَى الْمَوْلَى، أَوْ إِلَى الْعَنْدِ.

فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ: لِأَنَّ مَا بَاحِدَهُ الْمَوْلَى عِوَضًا عَنْ مَلِكِهِ، وَالرَّكَاةُ لَا تُعْطَى عِوَضًا عَنْ شَيْءٍ.

وَلَا يَجُوزُ الثَّانِي أَيْضًا: لِأَنَّ الرَّكَاةَ تَمْلِكُ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَنْدُ شَيْئًا أَصْلًا، لَا الْمَالَ وَلَا الرُّقَّ، أَمَّا الْمَالُ: فَقَدْ مَلَكَهُ الْمَوْلَى، وَأَمَّا الرُّقُّ: فَإِنَّهُ يَتَلَفُ عَلَى مِلْكِ الْمَوْلَى، وَيُغْتَبَرُ فِي الرَّكَاةِ: التَّمْلِكُ لَا الْإِتْلَافُ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَارِمُ مِنْ لِرْمَةِ دِينٍ وَلَا يَمْلِكُ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ).

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ: «الْعَارِمُ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَلَا يَجِدُ قِصَاصًا، وَأَصْلُ الْعُرْمِ: الْخُسْرَانُ، وَمِنْهُ قِيلَ فِي الرَّهْرِ: لَهُ عُرْمُهُ وَعَنْبِيْ عُرْمُهُ، أَيُّ: رَيْنَحُهُ لَهُ، وَخُسْرَانُهُ عَلَيْهِ»^(١)، فَكَانَ الْعَارِمُ هُوَ الَّذِي خَسِرَ مَالَهُ، وَالْخُسْرَانُ: التَّقْصِيرُ^(٢).

ثُمَّ الْعَارِمُ تَجُوزُ دَفْعُ الرَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ بَصَابًا فَاصِلًا عَنْ دِينِهِ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ مُسْتَحَقٌّ بِاللَّيْنِ؛ فَصَارَ وَحْوُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَلَكَ بَصَابًا فَاصِلًا [٢٨١/١] عَنْ قَبْلِهِ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الرَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ، وَمُضَرِفُ الرَّكَاةِ الْفَقِيرُ لَا الْعَيْبُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خُذْهَا مِنْ أَغْيَاتِهِمْ

(١) الْقُتَيْبِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمٍ بْنِ قُتَيْبَةَ الدُّيُورِيُّ الْحَمَوِيُّ نَحْوِيُّ نِكَاتٍ وَهُوَ مَصْنُوعٌ تَرْجُمَتُهُ

وَقَدْ صَبَّغَ النَّوَوِيُّ بِصَمِّ الْفَلَاكِ وَقَتَحَ نَاءً بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً، وَقَدْ يَرِيدُونَ فِيهِ يَاءً مُشَافَةً مِنْ لَحَبٍ يَسِي

النَّاءِ وَالْيَاءِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَصْبُوحُ الْمَشْهُورُ الْجَارِي عَنْ الْقَوَاعِدِ يَنْظُرُ «بِهَيْبِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَمَاتِ»

لِلنَّوَوِيِّ [٢٨٠/٢]

(٢) يَنْظُرُ «الْهَيْبَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥،

وقال الشافعي^(١) من تحمل عرامة في إصلاح ذات النبل وإطعام النائرة بين القبيلتين.

وفي سبيل الله منقطع المرأة عند أبي يوسف عليه السلام، لأنه هو المنفاهم عند الإطلاق.

عنه البيان

ورُدّها على فقرائهم^(٢).

قوله: (وقال الشافعي^(٣) من تحمل عرامة في إصلاح ذات النبل وإطعام النائرة)، أي: العارم من تحمل عرامة.

يقال: بينهم نائرة، أي: عداوة وشقاق كما ذكره أبو إبراهيم إسحاق^(٤) المازني^(٥).

قوله: (وفي [٢١٦ م] سبيل الله منقطع المرأة).

اعلم: أن فيه خلافا بين أبي يوسف ومحمد. قال أبو يوسف: هم أهل الجهاد من الفقراء وقال محمد: الحجيج المنقطع بهم^(٦)

(١) سطر الأم للشافعي [١٨٥/٣] والبيان للعمري [٤٢١/٣]، والله في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي [ص/٦٣].

(٢) معنى تحريره من حديث ابن عباس عليه السلام وهو في الصحيحين.

(٣) سطر الأم للشافعي [١٨٥/٣] والبيان للعمري [٤٢١/٣]، والله في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي [ص/٦٣].

(٤) وقع بالأصل ابن إسحاق والمثبت من م، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي.

(٥) في كتابه: «ديوان الأدب» [٣٦٥/٣].

(٦) وأخبار مول أبي يوسف صاحب الكفر [ص ٣٠]، والتنوير [٦١/٢]، وفي «غاية البيان» هو الأظهر، وصححه الأسبغاني، وصاحب «مجمع الأنهر» [٢٢١/١]، «مفيد البرهاني»

[٢١١/٣]، «الماوى النادر خانية» [٢٠٣/٢]، «الموهبة البرية» [١٦٥/١]

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْقَطِعُ الْحَاجِّ، لَمَّا رَوَى أَنَّ رَحُلًا جَعَلَ بَعِيرًا لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاجُّ، وَلَا يُضْرَفَ إِلَى أَغْيَاءِ الْغُرَاءِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْمَضْرِفَ هُوَ الْغُرَاءُ

عامة البيان

وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» ^(١) عَنْ أَبِي لَاسٍ ^(٢)، أَنَّهُ قَالَ: «حَمَلَنَا الشَّيْءُ ﷺ عَلَى زَيْلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ» ^(٣).

فَعَلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ مُنْقَطِعُ الْحَاجِّ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ صَرَفَ الصَّدَقَةَ إِلَيْهِ. وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ وَعِثْرُهُ: أَنَّ رَحُلًا جَعَلَ بَعِيرًا لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَمَرَهُ الشَّيْءَ ﷺ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاجُّ ^(٤).

(١) هو عنه معلو كما سأتي، وقد خلاف عادة المؤلف عند إطلاق ما يرويه البخاري في كتابه
(٢) هو أبو لاسٍ الخزازي ذكره سنن شافعي بكتبته، ولم تذكر سماء وقال مسلم في «الكبرى» أبو لاسٍ الخزازي له صحبة. ولم يذكر اسمًا أيضًا. كذا جاء في حاشية: «م» و«و» ويظهر «الكبرى» والأسماء: مسلم [٧١٦/٢]

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» كتاب الركا، باب قول الله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلرَّكَّابِ﴾ وفي سبيل الله ^(١) [٢١، ٣]، ورواه أحمد في «السنن» [٢٢١/٤]، وابن حريمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٣٧٧]، والحاكم في «المستدرک» [١١٢ ١]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٠٠٩٩]، من حديث أبي لاسٍ الخزازي ﷺ به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»
وقال البيهقي: «رواه أحمد، والطبراني بإسناد، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالساع في «حداده» بنظر «مجمع الرواة» للبيهقي [١٨٤/١٠]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المسامك باب العمرة [رقم ١٩٨٩]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب الحج/ فصل العمرة في رمضان [رقم ٤٢٢٨]، وأحمد في «السنن» [٣٧٥/٦]، ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» [٦٥٦/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٢٣٨٣]، من حديث أم مفضل ﷺ قالت: «لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْظِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَتْ مَرْعَى وَهَلَكَ أَبُو مَعْظِلٍ، وَخَرَجَ الشَّيْءُ ﷺ فَتَمَّ مَرْعَى مِنْ حَجَّةِ جَنَّتُهُ، فَقَالَ: يَا أُمَّ مَعْظِلَ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْرِجِي مَرْعَى؟ قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْتُ فَهَلَكَ أَبُو مَعْظِلٍ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الْيَدِي =

﴿ مقابلة أبي يوسف ﴾

وَوَجَّهَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ أَذْرَعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الذَّرْعَ لِلْحَرْبِ لَا لِلْحَجِّ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ الْجِهَادَ لَا الْحَجَّ، وَإِلَّا سَبِيلَ اللَّهِ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الْقُرْبِ، لَكِنْ عَدَّ الْإِطْلَاقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْجِهَادِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النمر، ١٩٥].

وَمَا قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ هُوَ الْأَظْهَرُ، وَعِندِي بِجُورِ أَنْ تُصْرَفَ الصَّدَقَةُ إِلَى الْقَرِيقَتَيْنِ جَمِيعًا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ سَبِيلُ اللَّهِ، وَقَدْ ذُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِرَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَمَا بَيَّنَّا.

ثُمَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَى أَغْيَاءِ الْعَرَاةِ^(١)، وَدَاكْ ضَعِيفٌ، لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُؤَخَّدُ»^(٢) مِنْ أَغْيَائِهِمْ، وَتُرَدُّ فِيهِمْ فُقَرَائِهِمْ»^(٣).

= تَحُجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْحَى بِهِ أَبُو ثَعْلَبٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلَّا حَرَحْتُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

لَقَطَ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ عَدُّ السَّانِي وَاحِدَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَقْلٍ

قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَمْجِده»

وَقَالَ الْمُعْظِمُ أَبَادِي «بِحَدِيثِ أُمِّ مَقْلٍ طُرُقٌ وَأَسْبَدٌ، وَلَا يَخُونُ مِنَ الْأَضْطِرَابِ فِي الْقَتْلِ وَالْإِسَادِ»

يَنْظُرُ الْمَصْبُورِيَّةَ لِلزَّيْلَعِيِّ [٣٩٥/٢ - ٣٩٧]، وَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمُعْظِمُ أَبَادِي [٤٦٥. ٥]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ كَرِهْتَ﴾ وَقِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿رَمَمَ /

١٣٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابُ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمِنْهَا [٩٨٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَعَطَ «وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ خَالِدًا، هُوَ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَخَذَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

(٢) يَنْظُرُ «الْإِلْعَاقُ فِي الْعَقْدِ الشَّافِعِيِّ» لِلْمَعْبُودِيِّ [ص/ ٧١] وَهُوَ الْبَيْتُ شَرَحَ رِبْدَ ابْنِ رَسَلَانَ

بِرَمْلِي [ص/ ١٥٠].

(٣) أَيِ الصَّدَقَةِ

(٤) مَضَى بِمَحْرِجِهِ

وَأَنْزِلُ السَّبِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ،
قَالَ فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ

﴿وَعَلَيْهِ تَبَيَّنَ﴾

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْعُرَاةِ [٢١٧ م] لَا عَيْزَ

فَإِنْ قُلْتُ: رُوِيَ فِي «السُّنَنِ» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا
تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لِقَبِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ
فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ»

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْعَارِيَّ يَحُورُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عَيْزًا

قُلْتُ: فَمَاءُ النَّعِيِّ يَكْسِبُ، أَيْ: الْمُسْتَعْنِي بِكَسْبِهِ عَنِ السُّؤَالِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْمُسْتَعْنِي بِالْكَسْبِ لَا يَجِلُّ لَهُ طَلْتُ الصَّدَقَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَارِيًا،
فَيَجِلُّ لَهُ، لَا شَتَاعِلَهُ بِالْجِهَادِ عَنِ الْكَسْبِ

قَوْلُهُ: (وَأَنْزِلُ السَّبِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ، وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ).

أَعْلَمَ أَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ عَيْزٌ بِالطَّرِيقِ حَيْثُ مَالُهُ، وَفَقِيرٌ بِالطَّرِيقِ حَيْثُ هُوَ،
فَجَارٌ لَهُ أَحَدُ الزَّكَاةِ؛ لَكُونِهِ فَقِيرًا فِي الْحَالِ، لَعَدَمِ انْتَعَاظِهِ بِمَالِهِ.

وُسَمِيَ الْمُنَافِرُ ابْنَ السَّبِيلِ لِكَثْرَةِ مَلَازِمَتِهِ السَّبِيلَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَصَلَ مِنْهُ كَثْرَةُ
الْمُلَازِمَةِ، صَارَ كَأَنَّهُ وَلَدٌ لَطَرِيقٍ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ: الصَّوْفِيُّ ابْنُ الْوَقْتِ.

قَوْلُهُ (فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ)، أَيْ: الْأَصْنَافُ السَّبْعَةُ الْمَذْكُورَةُ - غَيْرَ الْمُؤَلَّفَةِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة/ باب من يجوز له أحد بصدقة وهو غني [رقم/ ١٦٣٧]، وأحمد

في «المسند» [٤٥٣ ١٧/ طبعة الرسالة]، وأبو يعنى في «مسنده» [رقم ١٣٢٣]، وابن رجب في

في «الأموال» [١١١٠/٣]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم ٢٣٦٨]، والبيهقي في «السنن

الكبرى» [رقم ١٢٩٧٨]، من طريق عطاء بن ربيعة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

قال العظيم آبادي «قال المدرسي وعنه هو ابن سعد أبو الحسن العوفي الكوفي، ولا يخرج

بخديشه» ينظر «معجم المعبود» للعظيم آبادي [٣٣/٥].

على صنف واحد.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْرَبَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ؛ لِأَنَّ
الْإِصَافَةَ بِحَرْفِ اللَّامِ لِلِاسْتِحْقَاقِ. وَلِأَنَّ الْإِصَافَةَ لِبَدَنِ أَهْلِهَا مَصَارِفُ لَا
لِاثْبَاتِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَهَذَا لِمَا عُرِفَ أَنَّ الرِّكَاعَةَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَعْدَ الْفَقْرِ هُمْ
صَارُوا مَصَارِفَ، فَلَا يُتَالِي بِاخْتِلَافِ جِهَتِهِ.

في غلبه البدن

قُلُوبُهُمْ - جِهَاتُ الرِّكَاعَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ صَاحِبُ الْمَالِ رِكَاعَتَهُ إِلَى أَيِّ صِنْفٍ شَاءَ
مِنْهُمْ ^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا بُدَّ أَنْ يُقْسَمَ الرَّجُلُ صَدَقَتَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَصْنَافٍ ^(٢)، مِنْ كُلِّ
صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ، فَبِذَلِكَ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ. كَذَا قَالَ مَحْرُ الإِسْلَامِ، وَلَصَدْرُ الشَّهِيدِ،
وَالشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ.

وَقَالَ صَاحِبُ «التُّخْفَةِ»: «قَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ الصَّرْفُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ،
إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ [٢/٥٦٧ م]، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي
سَهْمِ الْمُؤَلَّمَةِ قُلُوبُهُمْ» ^(٣)، هَلْ هُوَ سَائِطٌ أَمْ لَا؟

وَبِحُجَّةِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَضَافَ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ، بِحَرْفِ «اللام».

(١) ينظر «المبسوط» [١٠/٣]، «المحيط البرهاني» [٣/٢١١] - «نصوى النقاد» حاشية [٢/٢٠٣]، «السبحة» [٣/٥٣٤]، «فتح القدير» [٢/٢٦٤]

(٢) هذا شرطه أن يكون عامل الرِّكَاعَةِ هو حامل المال نفسه، أو الإمام، أو سبط سَهْمِ الْعَامِلِ، فَيُقَسَّمُ
الْمَالُ عَلَى سَبْعَةِ أَصْنَافٍ، وَلَا فَا لَأَصْلُ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ هَكَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ
وَعِبَارَةُ النَّوَوِيِّ «مَنْ أَتَى الشَّافِعِي وَالْأَصْحَابَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بَنَ كَانَ مُتَرَقِّ الرِّكَاعَةِ هُوَ الْمَالِكُ أَوْ
وَكِيلُهُ، سَقَطَ مَصِيبُ الْعَامِلِ وَوَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ بَاقِي بَن وَحْدِهِ، وَلَا فَا لِمَوْجُودِ
مِنْهُمْ» ينظر «الحاوي الكبير» لأبي العباس الماوردي [٨/٤٨١] و«التهذيب في فقه الإمام
الشافعي» لبيروني [٥/١٩٨] و«المجموع شرح المهذب» للنووي [٦/١٨٥]

(٣) ينظر «تحفة الفقهاء» لملا، الدين سمرقندي [١/٣٠٠]

﴿عبد الله بن عمر﴾

واللَّامُ تَقْتَضِي الْمِلْكَ إِذَا أُصِيفَ بِهِ إِلَى مَنْ يَصْحُ لَهُ الْمِلْكُ ، كَقَوْلِهِمْ : الْمَالُ لِرَبِّدِ .

وَوَجْهُ قَوْلِهِ : مَا رَوَى الْخَارِجِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ ،
[١٨١ هـ] عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْبَصْرِ ، فَقَالَ : «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَدَيْكَ ، فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ
عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْيَانِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ» (١)

وهذا حَرْزٌ مشهورٌ تلقَّته العلماءُ بالقبول ، ولم يُذكر فيه سِوَى الْفَقِيرِ ، فَعَلِمَ أَنَّ
سَبَبَ الْإِسْتِخْقَاقِ هُوَ الْفَقِيرُ وَالْحَاجَةُ ، فَجَارَ الصَّرْفُ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ بِإِغْتِبَارِ
الْحَاجَةِ

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا الْعَامِلُ الْعَبِيُّ ؛ حَيْثُ يَجُورُ الصَّرْفُ إِلَيْهِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّ مَا
يَأْخُذُهُ مِنَ الْعُقَاةِ أُخْرَجَ مِنْ وَجْهِ ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ ؛ فَجَارَ أَخْذَهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا .

وَيَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿إِنْ سَأَلْتُمُوهُ لَلصَّدَقَاتِ فَيَنْبَغِي
مِنْهُ أَنْ يُخْلُوهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

بَيَانُهُ : أَنَّ الصَّمِيرَ الْمَصْرُوفَ فِي «تُؤْتَوْهَا» رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقَاتِ ، وَدَاكْ عَامٌّ
فِي جَمِيعِ الصَّدَقَاتِ ؛ لِكُوبِهَا مُخْلَاةً بِاللَّامِ ، فَصَلَّتِ الْآيَةُ جَوَازَ إِعْطَائِهَا لِلْفُقَرَاءِ ،
وَهُمْ صِنْفٌ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى .

فَعَلِمَ مِنْ هَذَا (١٨٢ هـ) الْمَجْمُوعُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ صَرْفَ الصَّدَقَاتِ إِلَى
الْمُحْتَاجِينَ فِي آيَةٍ ، وَبَيَّنَّ أَسْبَابَ الْحَاجَةِ فِي آيَةٍ أُخْرَى ، فَصَارُوا بِإِغْتِبَارِ الْحَاجَةِ
كَصِنْفٍ وَاحِدٍ .

عليه السلام

ثُمَّ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْ صَنْبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ صَارَ مُشْتَعَارًا لِلْجَنَسِ؛ لِذُحُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَخْلُو إِذَا أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَقَّةً بِالْإِسْمِ، أَوْ بِالْحَاجَةِ، أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَا يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْإِسْمِ لِمُعَيَّنٍ أَحَدُهُمَا؛ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَاسْتَحَقَّهَا كُلُّ عَرِيمٍ، وَكُلُّ ابْنِ سَبِيلٍ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِحْقَاقُ سَهْمَيْهِ عَلَى ذَلِكَ الصَّغِيرِ؛ إِنْ كَانَ الشَّخْصُ فَقِيرًا وَابْنِ السَّبِيلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَمَّا بَطَلَ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْإِسْمِ؛ تَعَيَّنَ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْحَاجَةِ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ حَلَّةٍ^(١) الْمُخْتِاجِ، وَدَاكُ حَاصِلٌ فِي صَنْبٍ وَاحِدٍ، وَصَارَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ بِإِعْتِبَارِ الْحَاجَةِ، وَهُمْ يَحْمِلُونَهَا لِلرَّكَاعَةِ؛ مِثْلُ لَكْفَتِهِ لِلصَّلَاةِ، وَكُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْكَفْتِ قِتْلَةٌ لِلصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ كُلُّ صَنْبٍ مِنَ الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ مَضْرُوفٌ لِلرَّكَاعَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ اللَّامَ فِي السَّعَةِ لِلْإِحْتِصَاصِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [سج ٦٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الص ١٠].

وَنَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِ ذَلِكَ؛ حَيْثُ يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَى الْأَصْنَافِ السَّبْعَةِ، وَلَا يَجُوزُ التَّمَدُّدُ عَنْهُمْ^(٢) إِلَى غَيْرِهِمْ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ جَوَازَ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ؛ يَفْتَضِي الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَالْقِسْمَةَ عَلَيْهِمْ حَقًّا.

أَوْ نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْآيَةَ يُبَيِّنُ أَنَّهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِلصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا

(١) الغلَّة بفتح الحاء وتشديد اللام المفتوحة الحاحة والغنر بظفر الصحاح هي البعثة للجوهري (٤/١٦٨٧ مادة: حلل)

(٢) وقع بالأصل «عليهم» والمثبت من «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

وَالَّذِي دَهَنًا إِلَيْهِ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (عليهما السلام)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا [١٨٧ ظ م] اللَّهُ تَعَالَى، بَلْ لِيَتَيَّنَ تَهُمُ مَصَارِفُ لِلصَّدَقَةِ بِاعْتِبَارِ الْمُقَرِّ وَالْحَاجَةِ، فَصَارَ الْمُقْصُودُ دَفْعُ الْحَاجَةِ، فَلَا يُبَالَى بِاِحْتِلَافِ الْأَسَابِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُقْصُودِ؛ فَجَرَّ وَضَعَ الصَّدَقَةَ فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي دَهَنًا إِلَيْهِ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ)، أَيِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ فِي دَفْعِ الصَّدَقَاتِ؛ مَرْوِيٌّ عَنْهُمَا

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «رُويَ ذَلِكَ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَحَدِيثُهُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ^(١)، وَلَا يُرَوَّى عَنْ أَحَدٍ مِنَ النُّصَحَاءِ خِلَافَ ذَلِكَ^(٢)؛ فَصَارَ إِجْمَاعًا لَا يُسَمَّعُ خِلَافُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ الْعُرُوصَ فِي الرِّكَاءِ^(٣)، وَيَجْعَلُهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ^(٤)»

قَالَ الْإِمَامُ الْأَنْبِيجَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٥): «ثُمَّ جُمِلَتْ مَا يُجْبَى وَيُجْتَمَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الْأَمْوَالِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

نَوْعٌ مِنْهَا: الصَّدَقَاتُ، وَهِيَ رِكَاءُ السَّوَابِمِ وَالْعُشُورِ، وَمَا أَحْذَ الْعَاثِرُ مِنْ

(١) أَبُو الْعَالِيَةِ هُوَ رُقَيْعُ بْنُ مَهْرَانَ الرِّبَاحِيُّ مَاتَ سِتَّةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ كَدَّ جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٢) قُلْتُ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَا يَنْبَغُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِهِ فِي ذَلِكَ مُحَالَفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ (عليهم السلام)

كَدَّ جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «ت»

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٠٤٤٠]، خَلَّفَ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ: «أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يَأْخُذُ الْعُرُوصَ فِي الصَّدَقَةِ»

(٤) يَنْظُرُ «اشرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٧٧/٢ - ٣٧٨].

(٥) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيجاني [١٢٣/ق].

بسم الله الرحمن الرحيم

المُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَمُرُّونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ.

ونوع آخر: وهو ما أُجِدَّ مِنْ [١٨٢/١] خُمْسِ الْعَنَاتِ، وَالْمَقْدَرِ، وَالزَّكَاةِ

ونوع آخر ما أُجِدَّ مِنْ أَخْرِجَةِ^(١) الْأَرْضِ وَحِزَّةِ الثُّغُوسِ، وَمَا صُوِّلَ عَلَيْهِ
مَعَ بَنِي نَجْرَانَ مِنَ الْحُلَلِ، وَمَعَ بَنِي تَغْلِبَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمُصَدَّعَةِ، وَمَا أُجِدَّ الْعَاشِرُ
مِنَ الْمُسْتَأْمِنِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَمَا أُجِدَّ مِنْ تِجَارِ أَهْلِ السُّعَةِ

[١٨٩/٢] ونوع آخر: ما أُجِدَّ مِنْ تَرَكَةِ الْعَبْدِ لَبِي مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَارِثًا، أَوْ
تَرَكَ رَوْحًا أَوْ رَوْجَةً فَهِيَهِ جَمْعَةُ بَيْتِ الْمَالِ

فَمَحَلُّ النُّوعِ الْأَوَّلِ - وَهِيَ الصَّدَقَاتُ - : مَا ذَكَرْنَا.

وَمَحَلُّ النُّوعِ الْآخِرِ. وَهُوَ الْخُمْسُ الْأَصْفُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ؛
وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَبَيْنَ الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَنْتَ السَّبِيلُ﴾ [الأنفال ١١]، فَسَهْمُ اللَّهِ وَسَهْمُ رَسُولِهِ وَاجِدٌ،
وَأَيُّمَا ذِكْرٍ تَبَرُّكًا وَافْتِتَاحًا لِلْكَلامِ، وَلِإِظْهَارِ تَصِلَةِ هَذَا الْمَالِ، وَسَهْمِ الرِّسُولِ سَقَطَ
بِمَوْتِهِ ﷺ.

وَسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى سَقَطَ عِنْدًا، وَهُمْ قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُصْرَفُ الْيَوْمَ
إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: الْيَتَامَى، وَالْمَسْكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ.
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى ثَابِتٌ^(٢).

(١) الْأَخْرِجَةُ جَمْعُ خَرَجٍ. وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى جِزْأِهِ وَ«مَجِ الْعُرُوسِ» لِلرَّبِيدِيِّ [٥١٣/١٥] مَادَّةُ
حَرْجٍ

(٢) يَنْظُرُ «الْأَم» لِلشَّافِعِيِّ [٣٤٠/٥] وَ«مَجَاوِي الْكَبِيرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْلُودِيِّ [٤٣١/٨]

عبد الله

وَقَالَ مَعْضُهُمْ يُضَرَّفُ إِلَى الْأَضَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، فَسَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَسَهُمُ الرَّسُولِ يُضَرَّفُ إِلَى الْخَلِيفَةِ ، لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ ، وَسَهُمُ ذَوِي الْقُرْبَى يُضَرَّفُ إِلَى قَرَابَتِهِ ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ .

النوع الثالث: وهو الحَرَاحُ وَالْحَرِيَّةُ وسُحُومُهُمَا يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الرَّبَّاطَاتِ ، وَالْقَاطِرِ ، وَالْحُسُورِ ، وَسَدِّ الثُّغُورِ ، وَكَرْبِ الْأَنْهَارِ الْعِطَامِ الَّتِي لَا مِثْلَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، كَجَنَحُونَ وَالْمَرَاتِ وَدِخْلَةٍ ، وَيُضَرَّفُ إِلَى أَرْزَاقِ الْقُصَاةِ ، وَأَرْزَاقِ الْوَلَاةِ وَالْمُخْتَصِمِينَ ، وَالْمُقْتَنِينَ وَالْمُعْتَمِرِينَ ، وَأَرْزَاقِ الْمُقَاتِلَةِ ، وَيُضَرَّفُ إِلَى رَضْدِ الطَّرِيقِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْمُضْوَصِ وَقُطْعِ الطَّرِيقِ .

[٢٦٩، ٢٧٠] وَحَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْعَالِ يُضَرَّفُ إِلَى عِمَارَةِ الدِّينِ ، وَصَلَاحِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ

والنوع الرابع: يُضَرَّفُ إِلَى نَفَقَةِ الْفَرَضِ فِي أَذْوِيَتِهِمْ وَعِلَاجِهِمْ وَهُمْ فَقَرَاءُ ، وَالَّذِينَ كَفَرَ الْحَوْتِ الدِّينَ لَا مَالَ لَهُمْ ، وَالَّذِينَ نَفَقَةُ اللَّقِيطِ وَعَقْلٍ ^(١) جَمَاعِيَّتِهِ ، وَالَّذِينَ نَفَقَةُ مَنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْكَسْبِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَقْضِي عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْأَنْثَى وَالْوَلَاةِ وَالسَّلَاطِينِ: إِيصَالُ الْحَقُوقِ إِلَى أَزْهَابِهَا ، وَأَنْ لَا يَحْبِسُوهَا عَنْهُمْ ، عَلَى مَا يَرَوْنَ مِنْ تَغْضِيلٍ وَتَسْوِئَةٍ ، مِنْ غَيْرِ مِثْلٍ فِي ذَلِكَ إِلَى

(١) الْعَقْلُ هُوَ نَفَقَةٌ بِقَالَ هَذِهِ الْقَبْلُ هَذَا ، أَثْبَتَ دِينَهُ عَالِ الْأَضْمَعِي شُجِبَتِ الدَّيَّةُ عَقْلًا ، نَسَبَةً بِالْمُضْطَرِّ ، لِأَنَّ الْإِبِلَ كَانَتْ تُعْقَلُ بِمَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ الْعَقْلُ ، ثُمَّ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ حَتَّى أُطْلِيَ الْعَقْلُ عَلَى الدَّيَّةِ يَلَا كَانَتْ أَوْ نَفَقَةً وَهَذَا هُوَ غَرَبٌ هَذَا مَا لَرَبِّهِ مِنْ دِينٍ وَجَانِبٍ يَطْرُقُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُسِيرُ» لِلْمَعْنَى

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى دُمِّي، يَقُولُهُ لِمُعَادٍ لَهُ أَخْلَعَهَا مِنْ
أَغْيَانِهِمْ وَرَدَّهَا فِي قُرَّانِهِمْ.

وَيَدْفَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الصَّدَقَةِ

هَوَى، وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ مِنْهَا إِلَّا مَقْدَارُ مَا يَكْفِيهِمْ وَيَكْفِي أَغْوَانَهُمْ، وَمَا لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ.
وَيُثْبِتِي لَهُمْ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَالُ هُنَا: أَنْ يُوصِلَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا وَيَضَرُّقُهَا إِلَيْهِمْ
وَلَا يَخْلَعُهَا كُتُورًا، وَإِنْ فَصَلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ بَعْدَ إِصْلَاحِ الْخُطُوفِ إِلَى أَرْبَابِهَا؛
فَسَمُّوْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ قَصَّرُوا فِي ذَلِكَ؛ قَوْلًا عَلَيْهِمْ، وَسَحَقُوا اسْمَ الظُّلْمِ.
قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى دُمِّي) .. إِلَى أَجْرِهِ.

أَهْلَهُ: أَنْ دَفَعَ جَمِيعَ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمُسْلِمِ تَحَوُّرُ اتِّفَاقٍ، وَإِلَى الْخَوَاصِّ لَا
يَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةٍ مَا اتَّفَقَا أَمَّا الدُّمِّيُّ فَيَجُوزُ دَفْعُ التَّطَوُّعِ إِلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ
الْفَرِيضَةِ إِلَيْهِ، كَالزَّكَاةِ وَالْعُشْرِ اتِّفَاقًا.

أَمَّا سَائِرُ الصَّدَقَاتِ الرَّاجِبَةِ كَصَدَقَةِ الْبَطْنِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالصَّدَقَةِ الْمُنَوَّرَةِ؛
فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ جَائِزٌ وَلَكِنْ الصَّرْفُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْلَى.

قَوْلِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ. كَذَا ذَكَرَهُ [٢٧٠/٢] فَحَرُّ
الْإِسْلَامِ، وَأَحَدُهُ الشَّافِعِيُّ^(١).

وَوَجْهُهُ^(٢). الْاِعْتِبَارُ بِالزَّكَاةِ بِأَنْ يَقَالَ: هَذِهِ صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا

(١) ينظر: «العتابه» [٢٠٨/٢]، «الهباء» [٤٦٣/٢]، «فتح القدير» [٢٦٧/٢]، «تبيين الحقائق»
[٢٦٧/٢]، «البحر الرائق» [٢٦١/٢]

(٢) ينظر: «المعادي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٤٧٠/٨] و«البيان» للسمعاني [٤٤٧/٣].
ولا كفاية الشبهة شرح الشبهة لجمع الذين ابن الرضا [٢٠٩/٦]

(٣) وقع في الأصل «وجه»، والمثبت من «أ» و«م» و«أ» و«و» و«ه» و«أ»

وَقَالَ الشَّامِيُّ رحمته الله: لَا يَدْفَعُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله، اِغْتِبَارًا بِالرُّكَّةِ

وَلَمْ يَقُلْ رحمته الله: «تَصَدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الْأَذْيَابِ كُلِّهَا» وَلَوْلَا حَدِيثُ مُعَاذٍ رحمته الله لَقُلْتُ بِالنَّجَازِ فِي الرُّكَّةِ.

عبد الله

بلى الدُّمِّيُّ كَانَرُكَّةً.

وَلَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَمَكَّرُ فِيهِ دِينَ رَبِّكَ﴾ لَمْ يَقْتِنُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَلَمْ تَرَؤُهُمْ [١٨٢: ١] وَتَقْسِطُوا فِيهِ؟ [الممتنع ٨].

قَالَ الْوَاحِدِيُّ ^(١) فِي سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ الْآيَةُ ^(٢): «قَدِمْتُ قُتَيْبَةَ بِنْتُ عَتِيدِ الْعُرَيِّ عَلَى ابْنَتَيْهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي تَكْرِ بْنِ هَدَايَا، وَصِنَابَ ^(٣)، وَسَمِي، وَأَقِطَ ^(٤)، فَلَمْ تَقْبَلْ هَدَايَاهَا وَلَمْ تُدْخِلْنِيَا مَرَلَهَا، فَالَّتِ لَهَا عَائِشَةُ النَّبِيِّ رحمته الله عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿لَا يَتَمَكَّرُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يَقْتِنُوكُمْ﴾ الْآيَةُ، فَادْخَلْنِيَا مَرَلَهَا وَقَبِلْتُ مِنْهَا هَدَايَاهَا ^(٥)» ^(٦).

(١) هو علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن نو حدي، الشيبوري، الإمام المفسر، السجوي، السجوي من كتبه «البيضة» و«الوسيط» و«الوحي» كتبها في التصير (توفي سنة ٤٦٨ هـ) ينظر «تاريخ الإسلام» للسجوي [٢٦٤: ١٠] و«بسمه» في «راحم أئمة البحر والسنة» للفيروزيهدي [ص/٢٠٠]

(٢) ينظر «أسباب برون القرآن» لرواحدي [ص/٤٢٤]

(٣) القصاب جمع صَبَّ، ويُجمع أَيْضًا مِنْ صَبَّاءَ وَمَعْنَى يَنْظُرُ «القاموس المحيط» [ص/١٠٧] مادة صَبَّ

(٤) الْأَقِطُ هُوَ لَبَنٌ مُخَفَّفٌ يَابَسَ مُتَمَجِّجٌ، يُطْبَعُ بِهِ يَنْظُرُ «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥٧١/ مادة أَيْطَ]

(٥) رَوَى بَشَّامُ بْنُ عَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي تَكْرِ رحمته الله، عَنْ «مَدَنِيٍّ عَلِيِّ أُمِّيٍّ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَمُتَنَبِّهَةٌ الَّتِي عَادُوا النَّبِيَّ رحمته الله فَاسَادَتْ رَسُولَ اللَّهِ رحمته الله فَقُلْتُ أُمِّي قَدِمْتُ عَلَيْ وَهِيَ زَاغَةٌ لِقَائِهَا» قَالَ بَعَثَ فِي أُمَّتِكَ مِنْ كِتَابٍ «لَأَمَانِي فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» [٤/ ٤]، وأبو يعلى في «مسند الكبير» كما في «المطالب العلية» =

بسم الله الرحمن الرحيم

وعموماً: يُجيز دفع الصدقات إلى الفقير؛ إلا أن الرِّكة والعشر حصاً بحديث معاذ، وهو قوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقراتهم» وهو مشهور؛ فثبت الآية فيما وراء الرِّكة، والعشر على عمومها.

وروى الواحدي أيضاً في كتاب «أسباب نزول القرآن» - باب ما ينسب إلى سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصدقوا إلا على أهل دينكم» وروى الله تعالى «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ» (نور: ٢٧٢)، قال رسول الله ﷺ: «تصدقوا على أهل الأديان»^(١).

وفيه أيضاً^(٢) عن ابن الحنفية قال: «كان الضلعون يكرهون أن يتصدقوا على فقراء المشركين حتى قرئت هذه الآية، فأمرُوا أن يتصدقوا عليهم»^(٣) وقال الكلبي^(٤): «اعتَمَرَ [٧٠١ هـ] رسول الله ﷺ عُمرَةَ القَصَاءِ وَكَانَتْ مَعَهُ

= [٣٤٧/١٥]، ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» [ص ١٢٣ - ١٢٤]. - الحاكم في «المستدرک» [٥٢٧/٢]، من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: «كنتُ فبتهُ سُبُّ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بِهِ قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُحَرِّحْهُ» وقال الهيثمي «رواه أحمد، والطبراني في الكبير» وفيه ضعف بن ثابت، صحفه أحمد وغيره، ووثقه ابن حبان - ينظر «مجمع الروائد» للهيثمي [١٥٢٤]

(١) مضمي تحريجه

(٢) ينظر «أسباب نزول القرآن» للواحدى [ص ٨٩]

(٣) أخرجه ابن راهويه في «تفسير» كما في «العجائب في بيان الأسباب» لابن حجر [١٦٣٠]، وابن أبي شيبة [رقم ١٠٣٩٨]، والواحدى في «أسباب النزول» [ص ٨٩]، عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أنه مرسل

(٤) ينظر «أسباب نزول القرآن» للواحدى [ص ٨٩]

(٥) أخرجه أبو حنيفة في «أسباب النزول» [ص ٨٩]، وفي «التفسير الوسيط» [٣٨٦، ١]، عن سلمان بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به

(٦) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو الصر الكوفي، الشبه المعسر، وبكاهه منهم بالكذب، =

تحية البيان

فِي تِلْكَ الْعُمَرَاءِ بَنْتُ أَبِي بَكْرٍ، فَخَدَّتْهَا أُمُّهَا قَتِيلَةً^(١) وَخَدَّتْهَا يَسْأَلَايَهَا - وَهِيَ مُشْرِكَتَانِ - فَقَالَتْ: لَا أُعْطِيكُمَا شَيْئًا حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنِّي كَمَا لَسْتُمْ عَلَى دِينِي فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَتَرَلَهُ هَدِيهِ الْآيَةَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَرْوِيلِ هَدِيهِ الْآيَةَ أَنْ تَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا، فَأَعْطَتْهُمَا وَوَصَّيْنَهُمَا^(٢).

وَمِنْ الْحَقِّ لِأَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة ٢١٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [السجدة ٤١]

بَيَانُهُ: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمِسْكِينِ يَسْأَلُ الْمُسْلِمَ وَالْدِّمِيَّ، فَيَجُوزُ إِعْطَاءُ الْكَفَّارَةِ لِهَاجِمَا جَمِيعًا، وَيَسُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُطْلَعُونَ أَنْطَعَامَ عَلَى حَيْثُ مِسْكِينًا وَبَنِيًّا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان ٨]، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَسِيرَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى أَهْلِ الْمَنَةِ قُرْبَةٌ.

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَالْكَفَّارَاتِ، لَمْ تَلَمْ يَكُنْ أَخْذُهَا مُفَوَّضًا إِلَى الْإِمَامِ، جَارَ دَفْعُهَا إِلَى أَهْلِ الدِّمَةِ، كَالنَّطْوَعِ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرِيدُ عَلَيْكُمْ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِلَةِ، لِأَنَّ^(٣) أَخْذَهَا لَيْسَ بِمُقَوَّضٍ إِلَى الْإِمَامِ، فَكَانَ يَسْبِي أَنْ يَجُوزَ دَفْعُهَا إِلَى الدِّمِيِّ، كَالنَّطْوَعِ.

قُلْتُ: لَا سُدُّمُ أَنْ أَخْذَهَا لَيْسَ بِمُقَوَّضٍ إِلَى الْإِمَامِ، بَلْ حَقُّ الْإِمَامِ مُتَعَلِّقٌ بِهَا

= وَقَدْ رُفِعَ بِالرَّضَى مِنْ أَقَارِهِ تَعْسِيرُ الْقُرْآنِ (نَوْحِي سَنَةِ ١٤٤٦ هـ) يَنْظُرُ «سِيرَ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ [٢٤٨/٦].

(١) قِيلَ تَأَخَّرَ إِسْلَامُ قَتِيلَةٍ، وَازْدَمَجَ بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«و».

(٢) يَنْظُرُ «تَعْسِيرُ التَّعْلِيلِ» [٢٧٤/٢]، وَأَسْبَابُ بَرُولِ الْقُرْآنِ لِلْوَحْدِيِّ [ص ٩٠].

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «لَأَنَّهَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «م»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

وَلَا يُبْنَىٰ بِهَا مَسْجِدٌ ، وَلَا يُكْفَرُ بِهَا مَيْتٌ ، لِإِنْعَادَامِ التَّمْلِيكِ وَهُوَ الرُّكْنُ .
وَلَا يُقْصَىٰ بِهَا ذَيْنُ مَيْتٍ ، لِأَنَّهُ قِصَاءُ ذَيْنِ الْغَيْرِ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنْهُ
سَيِّمًا مِنَ الْمَيْتِ

مخبر السند

فِي الْأَحَدِ ، وَلَمْ يَنْقُطْ عَنْهَا ، كَالْمَالِ الطَّاهِرِ ؛ لَكُنْ لَمَّا رَأَى عَتَمَانُ أَنَّ الْأَمْوَالَ
كَثُرَتْ ، وَأَنَّ تَشْعُهَا يَشُقُّ عَلَى الْأَنْعَمَةِ ، قَرَضَ ذَلِكَ إِلَى أَرْبَابِهَا ، [١٠٧١] فَصَارُوا
بِمَثْرُةِ الْوُكَلَاءِ عَنِ الْإِمَامِ فِي أَدَانِهَا

قَوْلُهُ: (وَلَا يُبْنَىٰ بِهَا مَسْجِدٌ) ... إِلَى آخِرِهِ .

وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ رَاجِعٌ إِلَى الزَّكَاةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الرُّكْنَ فِي الزَّكَاةِ هُوَ
التَّمْلِيكُ مِنَ الْفَقِيرِ ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِي بَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ فِي تَكْمِيلِ
لَمَيْتٍ ، وَكَذَا فِي قِصَاءِ ذَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ قِصَاءَ ذَيْنِ الْغَيْرِ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنْ ذَلِكَ
الْغَيْرِ ؛ فَلِأَنَّ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنَ الْمَيْتِ أَوْلَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِصَى ذَيْنُ الْغَيْرِ
ثُمَّ تَصَادَقَ الدَّائِنُ وَالْمَذْيُونُ أَنْ لَا ذَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ يَرْجِعُ الْمُسْتَرْعُ عَلَى الدَّائِنِ لَا عَلَى
الْمَذْيُونِ ، فَلَوْ كَانَ قِصَاءُ الذَّيْنِ تَمْلِيكًا مِنَ الذَّيْنِ ؛ لَرَجَعَ عَلَى الْمَذْيُونِ لَا عَلَى
الدَّائِنِ .

قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «إِنْ قِصَى ذَيْنَ حَيٍّ: إِنْ قِصَاءُ بَعِيرٍ أَمْرُهُ يَكُونُ
مُسْتَرْعًا ، وَلَا يُجْرِيهِ عَنْ زَكَاةٍ مَالِهِ ، وَإِنْ قِصَى بِأَمْرِهِ جَارٌ ، وَيَكُونُ الْقَابِضُ كَالْوَكِيلِ
لَهُ فِي قَبْضِ الصَّدَقَةِ» (١) .

قَوْلُهُ: (سَيِّمًا مِنَ الْمَيْتِ) ، وَهَذَا عَلَى حُلَاكِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ
كَلَامِهِمْ أَنْ يُقَالَ: «لَا سَيِّمًا» ، وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الْاسْتِنَاءِ ، وَالسَّيِّمُ الْمِثْلُ فِي أَصْلِهِ

(١) وَفِيهِ بِالْأَصْلِ «وَهُوَ» وَالْمَيْتُ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَهُوَ ، وَهُوَ ، وَهُوَ ، وَهُوَ .

(٢) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» لِلإِسْلَامِيِّ [١٢٤/٥]

في حبيب

اللغة. قَالَ صَاحِبُ «الْمُقْتَصِدِ» وَأَمَّا «لَا سِيَّيَا» فَهِيَ وَجْهَانِ.

[١٨٣] أَحَدُهُمَا أَنْ تَقُولَ حَامِي الْيَوْمَ لَا سِيَّيَا رَيْدٌ، فَتَحُورُ وَتَجْعَلَ «مَا» رَائِدَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا سِيَّيَا رَيْدٌ بِمَثَرَةٍ لَا مَثَلُ رَيْدٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: لَا سِيَّيَا رَيْدٌ، فَتَجْعَلَ «مَا» بِمَعْنَى: الْيَدِي، وَ(رَيْدٌ): حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُودٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَا سِيَّيَا الْيَدِي هُوَ رَيْدٌ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا اللَّهُ لَا يَسْتَجِيبُ أَنْ يُصْرَبَ مَثَلًا مَوْصَةً﴾ [نحو: ٢٦] بِالرَّفْعِ^(١)؛ لِأَنَّ [٧١٢ ط م] التَّقْدِيرَ مَا هُوَ بِمَوْصَةٍ، أَيْ أَنْ يُصْرَبَ الْيَدِي هُوَ بِمَوْصَةٍ عَمَّا مَوْفَقُهَا مَثَلًا.

وَقِيلَ: الْحَرْجُ بَعْدَ «لَا سِيَّيَا» كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ قَلِيلٌ، وَقَدْ يَحُورُ النَّصْبُ وَهُوَ الْأَقْلُ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَجْعَلُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بِجُفْلَتِهَا بِمَثَرَةٍ: «إِلَّا»، وَقَدْ رُوِيَ ثَلَاثُهَا فِي بَيْتِ ابْنِ أَبِي الْقَيْسِ^(٢).

وَلَا سِيَّيَا يَوْمَ يَذَارَةُ جُلْجُلٍ^(٣)

وَكَانَ قِيَاسُ التَّرْكِيبِ عَلَى هَذَا فِي «الْهِدَايَةِ» أَنْ يُقَالَ لَا سِيَّيَا الْغَيْبِ، أَوْ يُقَالَ لَا سِيَّيَا التَّخَيُّلِ مِنَ الْغَيْبِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ قِصَاصَ الدِّينِ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَفْتَقِصِي

(١) رَوَاهُ قِرَارٌ فِي هَذَا الصَّخَّاحِ وَغَيْرِهِ

قَالَ الْحَافِظُ «أَوَّلُهُ» بِمَعْنَى تَمِيمٍ، فَجُعِلَ «مَا» بِمَعْنَى الْيَدِي، وَرَفْعُ بِمَوْصَةٍ عَلَى إِضْمَارِ ابْتِدَاءِهَا يُنْظَرُ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ» [٤٠/١]

(٢) وَهُوَ عَجْرٌ بَيَّنَّ مِنْ مُعَلِّمَةِ الشَّهْرِ الَّتِي يَعُولُ فِي مَظَلَمِهَا

فَقَالَ بَيْتٌ مِنْ ذِكْرِ خَبِيبٍ وَمَثَلُ ﴿بَسَطَ اللّٰهُ يَدَيْهِ لِلدَّخُولِ﴾ لِمَعْنُومٍ

يُنْظَرُ «إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْقَيْسِ» [ص ٢٦]

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ جَوَارِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ (الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَبْ) فِيمَا يَأْتِي بَعْدَ «لَا سِيَّيَا»

مَثَلُ «يَوْمَ» الْوَاقِعِ فِي عَجْرٍ هَذَا الْبَيْتِ

(٣) دَرَّةٌ جُنْدَبَرٌ اسْمُ مَوْضِعٍ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ، حَلَالًا لِمَالِكٍ (١) «إِلَّا دَعَا إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ (٢) وَلَمْ أَنْ لَإِعْتِاقِ بِشَطَطِ الْمَلِكِ، وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ.

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ» . وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْعُرَاةِ وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ رَوَاتِهِ.

غاية البيان

التَّمْلِيكَ مِنَ الْغَيْرِ لَا مَبْيَءَ الْمَيْتِ، أَوْ لَا مَبْيَءَ التَّمْلِيكِ مِنَ الْمَيْتِ، لِأَنَّهُ عَدَمُ قِتْصَاءِ التَّمْلِيكِ فِي الْمَيْتِ أَكْثَرُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَى بِهَا رَقَبَةٌ تُعْتَقُ، حَلَالًا لِمَالِكٍ). وَقَدْ ذَكَرَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَى الرِّقَابَ﴾ (الرَبِّ ٦٠) فِي هَذَا الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ» . وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الْعُرَاةِ)، ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ صَاحِبُ «السُّنَنِ» مُسْتَدًّا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمَنْ»، وَلَا لِيْ مِرَّةٍ سِوَى (٣).

وَذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ». بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ مُنْكَرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (٢)، وَكَذَا حَدِيثُ مُعَاذٍ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ رَوَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنِ

(١) يَأْتِي تَحْرِيجُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الرِّكَاتِ، بَابُ مَنْ يَعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَحَدَّثَ عَنْ [رَمَ ١٦٣٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الرِّكَاتِ / بَابُ مَنْ جَاءَ مِنْ لَا تَحُلْ لَهُ الصَّدَقَةُ [رَمَ ٦٥٢]، وَأَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [١٦٤/٢]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السُّنَنِ» [رَمَ ١٦٣٩]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَوَاهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ «سَدَّ حَسَنٌ» يَنْظُرُ «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلتِّرْمِذِيِّ [٢٩٩/٢]، وَ«تَنْصِبُ الْحَبِيرَةِ» لِابْنِ حَبَرٍ [٢١٢٦/٥]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ [١٥، ١٤، ٢]

«الصحيح البخاري»^(١)

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي «السُّنَنِ» أَيْضًا، مُسْتَدًّا [٧٢٧ م] إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُلُ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ»^(٢)، وَدَلَّ عَلَى جَوَابِ دَفْعِ الصَّدَقَةِ إِلَى الْعَارِي، وَإِنْ كَانَ عَيْبًا.

قُلْتُ: قَدْ مَرَّ جَوَابُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠].

ثُمَّ أَعْلَمْتُ: أَنَّ صَدَقَةَ التَّضَوُّعِ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْغَنِيِّ وَتَحِلُّ لَهُ، فَأَمَّا صَدَقَةُ الْأَوْقَافِ: فَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْأَعْيَاءِ إِنْ سَمَّاهُمُ الْوَاقِفُ، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِمْ؛ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ كَذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»^(٣).

ثُمَّ الْغَنَى ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: الْغَنَى الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الرِّكَازِ، وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا مِنَ الْمَالِ النَّامِي الْفَاضِلِ عَنْ حَاجَتِهِ.

وَالثَّانِي: الْغَنَى الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ الصَّدَقَةُ، وَتَحِلُّ الْفِطْرَةُ^(٤) وَالْأَصْحَبِيُّ، وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ مَا يُسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ؛ فَاضِلًا عَنْ ثِيَابِهِ، وَأَثَافِ بَيْتِهِ، وَخَادِمِهِ، وَمَسْكَنِهِ، وَقَرَسِهِ، وَسِلَاحِهِ، وَكُتُبِ الْعِلْمِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَضَلٌ عَنْ ذَلِكَ.

(١) هَذَا الْأَسْلُوبُ مَثْنٍ عَلَيْهِ الْمَوْلَفُ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى كَوْنِ «الْبُخَارِيِّ» بَدَلًا لِمَا فِي «الصَّحِيحِ» أَوْ ضَعْفَ بَيَانٍ.

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ.

(٣) يَنْظُرُ «تَحْفَةُ الْأَفْقَهَاءِ» لِعَلَاءِ السَّيِّدِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [٣٠١/١].

(٤) يَعْنِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَالَ الصَّاهِبِيُّ وَغَيْرُهُ: «وَقَوْلُهُمْ الْفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، فَتَحْنُ الْفِطْرَةَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ». يَنْظُرُ: «تَجَاعُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [١٣/٣٦٨/٣٥٥: فِطْرُ].

والثالث: العيى الذي يحرم به السؤال لا لأخذ، وهو أن يخلت قوت يومه، وما يشتر به عزوته، أما القوي المكتسب: يحل له الأخذ، ولا يحل له السؤال، وعليه العامة.

وقال بعضهم: إذا ملك خمسين درهما لا يحل له السؤال وعند الشافعي لا يحل للقوي المكتسب أخذ الصدقة، وقد روي في الباب أخبار مختلفة.

روى الشيخ [٥٧٢/٢] أبو جعفر الطحاوي في «شرح الآثار» بإساده إلى [أبي] (٧) كَبْشَةَ السُّلُويِّ (٣) عن سهل بن أبي الحنظلية قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى؛ فَإِنَّمَا يَسْتَكْرِ مِنْ جَنَرِ جَهَنَّمَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ظَهْرُ غَنَى؟ قَالَ: «أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِهِ مَا يُغْنِيهِمْ، وَمَا يُغْنِيهِمْ» (٤).

(١) ينظر «الأم» للشافعي [١٨٦، ١] و«البيان» للعمري [٤١١، ٣]، و«المجموع شرح المهذب» للنووي [١٨٩/٦].

(٢) ما بين المعطوفتين زيادة من «و» و«وات»، و«و» وهو الموافق لما وقع في «شرح معاني الآثار». (٣) أبو كَبْشَةَ السُّلُويِّ ذكره مسلم بالكنية ولم يذكر [له] اسم في «الكنى»، كما جاء في حاشية، ص ٤٥، وينظر «الكنى والأسماء» لمسلم [٧٠٧/٢].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب من يعطى من الصدقة وحد النبي [رقم ١٦٢٩]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٥٤٥]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، و[٣٧١/٤]، والطبري في «تهذيب الآثار» مسد عمر [٢٤/١]، من حديث أبي كَبْشَةَ السُّلُويِّ عن سهل بن أبي الحنظلية رضي الله عنه، ونقط أبي داود «من سأل شيئا وعنده ما يغنيه فأئنا يستكبر من جحر جهنم» فأئنا يا رَسُولَ اللَّهِ، وما يغنيه؟ قال ما يغنيه، أو يغنيه.

قال الصدر المصاوي «رواه أبو داود ولم يصححه ولا المصيري» ينظر «كشف الصالحين والتفاسير» في تخريج أحاديث الفصاوي للصدر المصاوي [١١٦/٢].

بسم الله الرحمن الرحيم

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ [١٨٣/١] وَلَهُ قِيَمَةُ أُوقِيَّةٍ، فَهُوَ مُلْحِفٌ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا، فَإِنَّمَا هُوَ جَمْرٌ، فَلْيَسْتَقِلَّ مِنْهُ، أَوْ لِيُكْتَنِزْ»^(٢).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَعِنْدَهُ أُوقِيَّةٌ، أَوْ عِدْلُهَا»^(٣)؛ فَقَدْ سَأَلَهَا الْخَافَا»^(٤).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَالْأُوقِيَّةُ، أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب من يعطى من الصدقة وحده النبي [رقم ١٦٢٨]، والسنن في كتاب الزكاة من المصحف [رقم ٢٥٩٥]، وأحمد في المسند [٧/٣]، وابن خزيمة في صحيحه [رقم ٢٤٤٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وعنه الجميع - سوى ابن خزيمة - «فَقَدْ أَلْحِفَ» يدل «هُوَ مُلْحِفٌ» قال العيني «إسناده صحيح» ينظر «معجم الأفكار» للعيني [٥١/٨].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب كراهه المسألة للناس [رقم ١٠٤١]، وابن أبي شيبة [رقم ١٠٦٧٣]، وعنه ابن ماجه في كتاب الزكاة باب من سأل عن ظهر غنى [رقم ١٨٣٨]، وأحمد في المسند [٢٣٦/٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٠/٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي مثلها هي القيمة. كذا جاء في حاشية: ٤٨.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ١٨١٦]، ومن طريقه أبو داود في كتاب الزكاة / باب من يعطى من الصدقة وحده النبي [رقم ١٦٢٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٢٩٨٨]، وكذا السنن في كتاب الزكاة / باب إذا لم يكن له درهم ولا عديل [رقم ٢٥٩٦]، وأحمد في المسند [٣٦/٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١/٢]، من طريق رثيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد رضي الله عنه.

قال العيني «إسناده صحيح، ورجاله كلهم رجال الصحيح». ينظر «معجم الأفكار» للعيني [٥٣/٨].

(٥) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٢١/٢]،

قَالَ: قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَكِّي رِكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى

غَايَةِ الْمِيَاثِ

فَأَقُولُ: أَكْثَرُ مَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كَرَاهَةُ السُّؤَالِ، وَحَسُّ نَكَرَتِهِ، فَلَمْ يَدْرُمْ مِنْ كَرَاهِيَةِ السُّؤَالِ كَرَاهِيَةُ الْأَخِي، وَلَا نُكْرَهُ الْأَخِي، إِذَا لَمْ يَمْلِكْ مَا يَسَاوِي نَصَبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي حَدِيثٍ مَعَ النَّاسِ صِنْفَيْنِ أَعْيَاءَ وَفُقَرَاءَ، وَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ يَصَابًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرِّكَاتُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِغَنِيٍّ، فَيَكُونُ مِنْ حُمَلَةِ الْفُقَرَاءِ؛ فَتَحُورُ لَهُ اخْتِذُ الصَّدَقَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ (٢٠٧٣ م) أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ «وَقَدْ كَانَتْ الصَّدَقَاتُ تُحْمَلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُعْطِيهَا أَهْلَ الصُّفَّةِ^(١)، وَهُمْ أَقْرَبَاءُ يَحْضُرُونَ الْمُرَاتِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَيُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ عَصْرُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا يَصْدُقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْأَصْحَاءِ، وَيُعْطَوْنَهُمْ رَكَاتٍ أَمْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْ لِسَلَفٍ وَالْحَقُّ عَلَى دَعْبِهِ؛ فَصَارَ إِجْمَاعًا»^(٢).

وَالْحَاصِلُ فِي حِلِّ الرِّكَاتِ: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عَدَاءٌ وَعِشَاءٌ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لَا تَحِلُّ لِلصَّاحِبِ الْبَدَنِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لَا تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: لَا تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَعَدِيدًا. تَحِلُّ لِمَنْ مَلَكَ مَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ الْمُزَكِّي^(٣) رِكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَى

(١) المشاهير من أصحاب الصُّفَّةِ أبو ذر الغفاري، عمار بن ياسر، سلمان الفارسي، صهيب، بلال، حباب بن الارت، حذيفة بن اليمان، أبو سعيد الخدري، بشير بن الحصاصية، أبو مؤنبة مولى رسول الله ﷺ كذا في «لابصاح» للمطهرى كذا جاء في حاشية (م).

(٢) ينظر «شرح مختصر الصحاح» للجصاص [٣٩٣، ٢ - ٣٩٤]

(٣) وقع بالأصل «المزكي» ونسب من (م)، و«د»، و«و»، و«ار»، و«ات»، وهو الموافق لما في «الهداية» للمزغنياني [١١١/١]

وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ، لِأَنَّ مَنَافِعَ الْأَمْلاكِ بَيْنَهُمْ مُتَّصِلَةٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا إِلَى أَمْرَائِهِ؛ لِإِلْتِمَازِكِ فِي الْمَنَافِعِ عَادَةً.

وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَبْدُ اللَّهِ

وَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ، أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ: «وَلَا يَدْفَعُ الْمَرْكَبُ رِكَائَهُ إِلَى هَؤُلَاءِ»^(١)

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ^(٢): «وَيُعْطَى رِكَائُهُ مِنْ سَوَاهِمِ مِنَ الْقَرَابَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الرَّجُلَ عَلَيْهِ هُوَ الْإِحْرَاقُ الصَّحِيحُ عَنْ مَلِكِهِ، وَفِي الدَّفْعِ إِلَى هَؤُلَاءِ لَمْ يُوجَدِ الْإِحْرَاقُ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مَلِكَ هَؤُلَاءِ أُجْرِيَ مَخْرَجُ مَلِكِ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُمْ، فَصَارَ وَضْعُ رِكَائِهِ بِهِمْ كَوَضْعِهَا فِي نَفْسِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبْنِكَ»^(٣).

قَوْلُهُ: «وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ»

[٥٧٣ م] اعلم: أَنَّ دَفْعَ الرُّوحِ رِكَائَهُ مَالَهُ إِلَى الْمَرْأَةِ لَا يَحُوزُ إِجْمَاعًا، أَمَّا دَفْعُ الْمَرْأَةِ إِلَى زَوْجِهَا، فَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لَا يَجُوزُ أَيْضًا^(٤).

(١) ينظر «محضر القدوري» [٥٩/٥]

(٢) ينظر «الكافي» للحاكم الشهيد [٢٣/٢]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الإجارة باب في الرجل يأكل من مال ولده [٣٥٣٠ / رقم]، وابن ماجه في كتاب التجارات / باب ما للرجل من مال ولده [٢٢٩٢ / رقم]، وأحمد في «المسند» [١٧٩/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [١٥٥٢٦ / رقم]، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال المصنف «رجال ثقاة» ينظر: «مذهب الأفكار» للمصنف [٥٠٩/١٤].

(٤) قال في «التصحيح» ورجع صاحب «الهداية» وعمره من الإمام، واعتمد النسخي وبرهان الشريعة ينظر «الأصل» [١٤٩/٢]، «الجامع الصغير» [١٢٣/١]، «المبسوط» [١١/٣]، «بدائع الصنائع» [٤٠/٢]، «التصحيح والترجيح» [٢٠١/٢]، «الاختصار» [١٢٠/١]، «تيسير الحقائق» =

عبد النبي

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَجُوزُ، وَهَذَا أَحَدُ الشَّافِعِيِّ^(١)

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: مَا زَوَى الْبَحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُسْتَدًا إِلَى رَيْبِ امْرَأَةٍ عِنْدَ اللَّهِ
بِنِ مَسْعُودٍ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ الشَّيْءَ ﷺ قَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ
حُلِيِّكُنَّ»، وَكَانَتْ رَيْبُ تُثِيقُ عَلَى عِنْدِ اللَّهِ، وَأَتَانِي فِي جَوْهَرٍ، فَقَالَتْ لِعِنْدِ اللَّهِ
سَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْخَرِي عَنِّي أَنْ أُثِيقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَثَمٍ فِي جَوْهَرِي؟ فَقَالَ:
سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى الشَّيْءِ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى
الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عِيسَى بِلَالٍ، فَقُلْتُ: سَلِ الشَّيْءَ ﷺ أَيْخَرِي عَنِّي
أَنْ أُثِيقَ عَلَى زَوْجِي، وَأَتَانِي لِي فِي جَوْهَرِي؟ فَقُلْنَا لَا تُخْبِرِي، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ،
فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: زَيْبُ، قَالَ: «أَيُّ الرِّبَايِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةٌ عِنْدَ اللَّهِ بِنِ
مَسْعُودٍ. فَقَالَ: «نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^(٢) وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ
أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ».

وَوَجْهٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمَسَائِعَ بَيْنَ الرُّوحَيْنِ مُتَصِفَةٌ، أَلَّا تَرَى أَنَّ دَفْعَ
لِرُوحٍ إِلَيْهَا لَا يَجُوزُ بِإِلْتِقَاقٍ؟ فَكَيْدَا لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ لِهَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ
الْإِخْرَاجُ الصَّحِيحُ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ

[٢/٧٤م] فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَجَزْ دَفْعُ الرُّوحِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَفْقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ،

١ - [٣٠١/١]، «الباب في شرح الكتاب» [١٥٦، ١]، «رد المحتار» [٣٤٦/٢]

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٥٣٧/٨] وانتهيب في هذه الإمام الشافعي للبحوي [٢١٠/٥].

(٢) أخرجه البحاري في كتاب الزكاة / باب الزكاة على الروح والأبدان في البحر [رقم / ١٣٩٧]،
ومسلم في كتاب الزكاة / باب فصل بشفقة الصدقة على الأعراس والزوج والأولاد والوالدين ولو
كانوا مشركين [رقم / ١٠٠٠]، و«طحاوي في شرح معاني الآثار» [٢٢/٢]، من حديث ربيب
امرأة عبد الله بن مسعود ؓ.

.....

ولا نجب^١ | ١٨٤ | نفقة الروح على المرأة، فيسبى أن يتحور دفعها إليه.

قلت: لا نسلم أن عنة منع الجوار: وحبس النفقة؛ ألا ترى أن نفقة الأخت
تجب على الأخ، ومع هذا يتحور دفع الركة منه إليها؟

والجواب عن الحديث: أن ريت كانت صاع البدن^(١)، ولم تكن لها مال
يجب عليها فيه الركة، فكانت صدقتها على عبد الله بائنة لا فريضة؛ ألا ترى أنها
سألت عما كانت تنفق على عبد الله وأبنام لها في حجرها؟ ومعلوم أن صدقة
الشخص إذا كانت فريضة لا تجوز وضعها في ولده؛ فعلم بذلك أنها كانت بائنة

وقد دل على هذا ما روى الطحاوي في «شرح الآثار»، بإساده إلى ربيعة^(٢)
امرأة عبد الله بن مسعود، وكانت امرأة صاعاً^(٣)، وليس لعبد الله بن مسعود مال،
فكانت تنفق عليه وعلى ولده منها فقالت لقد شعلتني والله أنت وولدك عن
الصدقة فما أستطيع أن أتصدق معكم بشيء، فقال: ما أحب إن لم يكن لك في
ذلك أجر أن تقضي. فسألت رسول الله ﷺ هي ومرو، فقالت يا رسول الله: إني
امرأة ذات صنعة أبيع منها وليس يولدي ولا يزوجي^(٤) شي^(٥) | ٧٤٠ م | فشعلوني

(١) صاع البدن أي حادثة ماهرة بعمل البدن، يقال: امرأتان صاعقان، ونشوة صنغ، ككتب
ينظر «القاموس المحيط» [ص ٧٣٩ مادة صنغ]

وحاء في حاشية ٢٨٥ د أ ب ١ رجل صنغ وامرأة صناع.

(٢) وقع عند الطحاوي «ربطة»، وهكذا هو عند جماعة ممن أخرجوا هذا الخبر، وكلاهما مشهور
وارد، أصح «ربطة»، «ربطة»، ينظر «الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمه» للمحيط البغدادي
[٥٢٦، ٥٢٥/٨]

(٣) يقال رجل صنغ وامرأة صناع، إذا كان لهما صنعة يعملانها بأيديهما ويكسبان بها، ينظر «النهاية»
في غريب الحديث لابن الأثير [٥٦/٣ مادة: صنغ].

(٤) وقع بالأصل «زوجي» والفتي من أ ب، وفرا، واوا، و هـ، و ٢٨٥

لِمَا ذَكَّرْنَا. وَقَالَا: تَدْفَعُ، لِقَوْلِهِ ﷺ «لَكَ أَخْرَانِ أُخْرُ الصَّدَقَةِ وَأُخْرُ الصَّنَةِ»
قَالَهُ لِامْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ سَأَلَتْهُ عَنِ التَّصَدُّقِ عَلَيْهِ. قُلْنَا هُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى السَّاعَةِ.

قَالَ: وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُكَاتِبِهِ، وَمُدَبِّرِهِ، وَأُمِّ وَلَدِهِ، لِفَقْدَانِ التَّمْيِيزِ، إِذْ
كُنْتُ الْمَمْلُوكُ لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ حَقٌّ فِي كَسْبِ مُكَاتِبِهِ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْيِيزُ.

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَلَا أَتَصَدَّقُ فَهَلْ لِي بِهِمْ أُخْرٌ؟ فَقَالَ: «لَكَ فِي ذَلِكَ أُخْرٌ مَا أَتَقَبَّ عَلَيْهِمْ فَأَتَقَبِّي
عَلَيْهِمْ»^(١)

ففي هذا الحديث أن تلك الصدقة مما لم تكن فيه ركة.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: «وَرِثَايَةُ»^(٢) هِيَ رِثَةُ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَّرْنَا)، إشارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (لِلْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَصَافِعِ)، يَعْنِي: أَنَّ
الْمَصَافِعَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الرَّوْحَنِ عَادَةً، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْمَرْأَةِ رِثَتِهَا إِلَيْهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ
دَفْعُهُ إِلَيْهَا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مُكَاتِبِهِ وَمُدَبِّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ)، وَإِنَّمَا لَا يَدْفَعُ إِلَى هَؤُلَاءِ؛
لِعَدَمِ الْإِحْرَاجِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ كَسْبَ الْمَمْلُوكِ لِسَيِّدِهِ؛ فَضَرَّكَ كَأَنَّهُ دَفَعَ إِلَى نَفْسِهِ؛

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٥٠٣/٣]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم ٤٢٤٧]، والطبراني
في «المعجم الكبير» [٢٤ رقم ٦٦٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٣، ٢]، والبيهقي
في «السنن الكبرى» [رقم ٧٥٤٩]، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَةَ
بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأن المكي «إسناد حديث عبيد الله بن عبد الله صحيح، ورجاله كلهم رجال الصحيح»
ينظر «معجم الأفكار شرح لمعاني والآثار» للمكي [٧٠، ٨]

(٢) عبد الطحاوي «ورثاة»، وقد مضى أن كليهما لبيت ينظر «شرح معاني الآثار» [٢٣، ٢]

وَلَا إِلَى عَبْدٍ قَدْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ بِمِثْلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ.

وَقَالَا: يَدْفَعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَذْبُورٌ عِنْدَهُمَا.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى مَمْلُوكٍ غَيْبٍ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ وَاقِعٌ لِمَوْلَاهُ.

وَلَا إِلَى وَلَدٍ غَيْبٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، لِأَنَّهُ يُعَدُّ غَيْبًا يَتَسَارِ أَبِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ كَبِيرًا فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ غَيْبًا يَتَسَارِ أَبِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَقَفُّهُ عَلَيْهِ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَام﴾

عَلَّمَ يَجُوزُ، وَكُنْتُ الْمُكَاتَبِ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ، عَلَّمَ يُؤَخِّدُ الْإِخْرَاجُ الصَّحِيحُ، أَمَّا إِذَا دَفَعَ إِلَى مُكَاتَبٍ غَيْرِهِ؛ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ غَيْبًا؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الزَّكَاةِ إِلَى الْغَنِيِّ يَجُوزُ فِي الْجُمُعَةِ، كَالْعَامِلِ الْعَبْدِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَنِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَى عَبْدٍ قَدْ أُعْتِقَ بَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ)، إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا - وَهُوَ مُفْعِلٌ - نَصِيحَتُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ لِلشَّرِيكِ الْآخَرِ دَفْعُ رَكَاتِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَى لَهُ، فَصَارَ كَالْمُكَاتَبِ.

وَعِنْدَهُمَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَذْبُورٌ عِنْدَهُمَا^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَى وَلَدٍ غَيْبٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢): وَيَجُوزُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إِلَى وَلَدِ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا وَهُوَ فَقِيرٌ، [١/٣٧٤/٧] وَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَيْهِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا؛ لِأَنَّهُ تَحْتَ وَلَايَةِ الْآبِ وَمُؤْتَتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِبْنُ كَبِيرًا وَهُوَ زَمِينٌ^(٣)، أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً وَأَبُوهَا غَيْبًا؛

(١) ينظر «المبسوط» [١٢/٣]، «الاجتهاد» [١٢٢/١]، «مجمع الأنهر» [٢٢٥/١]، «رد المحتار» [٣٥٣/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٢٤/ق]

(٣) يقال زَمِنَ الشَّخْصُ رَمًا وَزَمَانَهُ فَهُوَ زَمِينٌ، مِنْ تَابَ نَعَبَ، وَهُوَ مَرَضٌ يَدُومُ دَمَانًا طَوِيلًا، وَالْقَوْمُ =

وَبِخِلَافِ امْرَأَةِ الْعَبِيِّ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً لَا تُعَدُّ عِيَّةً يَتَسَارِ الرُّوحُ،
وَيَقْدَرُ التَّفَقُّعُ لَا نَصِيرُ مُوسِرَةً.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَا بَنِي هَاشِمٍ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ
عَلَيْكُمْ غُسَالَةَ النَّاسِ وَأَوْسَاحَهُمْ وَعَوَصَكُمُ مِنْهَا بِحُمُسِ الْحُمْسِ»

عبد الله

فَإِنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ بِفَقْتِهَا وَاحِدَةً عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي «التُّحْفَةِ»: «يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى امْرَأَةِ الْعَبِيِّ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً، وَكَذَلِكَ
إِلَى الْبَيْتِ الْكَبِيرَةِ الْفَقِيرَةِ لِعَبِيٍّ، وَهُوَ إِخْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ
لَا يَدْفَعُ جَمِيعَ حَوَانِحِ الرُّوَجَةِ وَالْبَيْتِ الْكَبِيرَةِ»^(١)

قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ).

وَالدَّلِيلُ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ: مَا رَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى
أَبِي زَافِعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي
زَافِعٍ: «أَضْحَيْتَنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا». قَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلَهُ، فَأَنَّهُ
فَسَّأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَا نَجِلُ لَكَ الصَّدَقَةُ»^(٢).

وَرَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ [١/٨٨١هـ]
تَمْرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(٣).

رَمْنِي مِثْلُ مَرَصِي، وَأَزَتْ أَلَهُ فَهُوَ مُرْمَنٌ يَهْرُ «المصباح المبرور» لمصنوع [١/٢٥٦هـ/مادة رمي]

(١) ينظر «نحوه الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١/٣٠٠هـ]

(٢) مضمون تحريجه -

(٣) أخرجه البحاري في كتاب اللقطة / باب إذا وجد تمره في الطريق [رقم / ٢٢٩٩]، ومسلم في

كتاب الزكاة / باب بحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آلِهِ وهم بنو هاشم وبني المطلب دون

غيرهم [رقم / ١٠٧١]، وأبو داود في كتاب الزكاة / باب الصدقة على بني هاشم [رقم / ١٦٥٢]،

من حديث أنس رضي الله عنه.

بِحِلَافِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ هَهُنَا كَالْمَاءِ، يَتَدَسُّ بِإِسْقَاطِ الْقُرْصِ، أَمَّا
التَّطَوُّعُ فَيَمْتَرِلَةُ التَّرْدُ بِالْمَاءِ.

عنه المدار

وَرَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي عَتَّاسٍ قَالَ:
اسْتَعْمِلَ أَرْقَمُ بْنُ أَرْقَمٍ الرَّهْرِيُّ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَاسْتَشَعَ أَبَا رَافِعٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ
فَقَالَ: «يَا أَبَا رَافِعٍ، إِنَّ الصَّدَقَةَ حَرَامٌ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ» (١).

وَفِي «شرح الآثار» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
ﷺ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ (١٠ ص ٢١) فَأَذِنَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْفَ كُنْخَ
أَلَيْهَا أَلَيْهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» (٢).

وَفِي «شرح الآثار» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى تَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ
قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالشَّيْءِ سَأَلَ أَهْلِيَّةً هُوَ أَمَّ صَدَقَةً؟ فَإِنْ قَالُوا: هَدِيَّةٌ،
بَسَطَ يَدَهُ، وَإِنْ قَالُوا: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا» (٣).

(١) أخرجه أبو يعلى في «مسند» [رم ٢٧٢٨]، والطبراني في «المعجم الكبير» [١١/رقم ١٢٠٥٩]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٧/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٣٠٢٣]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
قال البوصيري «رواه أبو يعلى الموصلي بسبب ضعيف» ينظر «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري [٥٥/٣]

(٢) أخرجه المحاربي في كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ [رم ١٤٢٠]، ومسلم في
كتاب الزكاة/ باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله وهم بنو هاشم وهو المطلوب دون
غيرهم [رم ١٠٦٩]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٩/٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة/ باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي ﷺ وأهل بيته ومواليه
[رقم ٦٥٦]، والسنني في كتاب الزكاة/ الصدقة لا تحل للنبي ﷺ [رم ٢٦١٣]، وأحمد
في «المسند» [٥/٥]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٩/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» =

قال: **وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَمَّاسٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ.**

أَمَّا هَؤُلَاءِ: فَلِأَنَّهُمْ يُنْسَبُونَ إِلَى هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَبِسَبَةِ الْقَبِيلَةِ إِلَيْهِ.

باب من يجوز دفع الصدقة اليه

وفي «شرح الآثار» أيضاً بإساده إلى سنان قال: **أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَةٍ قَرَدَتْهَا وَأَتَيْتُهُ بِهَدِيَّةٍ قَبْلَهَا^(١)**

فَدَلَّتْ هَذِهِ الْأَحْبَارُ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ.

قوله: **(وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَمَّاسٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ^(٢)).**

اعلم أن العباس والحارث^(٣) عمّان للشيء، وجعفر وعقيل أخوان لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم، وكلهم ينسبون إلى هاشم بن عبد مناف؛ لأن رسولنا ﷺ

= [رقم / ١٣٠٢٩]، من طريق بهر بن حكيم، عن أبيه، عن جده ﷺ به.

قال الترمذي: «حسن بهر بن حكيم حديث حسن عريث» وقال العيني: «إساده حسن»
ينظر: «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للمصنف [٥٢٣/٧]

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [٦/رقم ٦٠٧١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٧٣٥/٢]، وابن عبد البر في «المجهول» [٩٩/٣]، والبيهقي في «دلائل النبوة» [٩٨/٣]، من حديث سلمان المارسي رحمه الله به.

قال العيني: «إساده صحيح» ينظر: «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للمصنف [٥١٣/٧]
(٢) ولد أبو طالب بن عبد المطلب طاب ولا عقب له، وحمراء الجاهلي قتل يوم مؤتة، وعقيلاً وعبيد، وأشهم فاطمة بنت أسد من هاشم بن عبد مناف، فكان من عاتك وعين عشر سين، وبين جعفر وعلي بن عشر سين كذا ذكر الكلبي في «جمهرة النساب» كذا جاء في حاشية «ت»، و«م»، و«و»، وينظر: «جمهرة النساب» للكلبي [١٨/١].

(٣) كان الحارث أكبر أولاد عبد المطلب، وبه كان يكنى كذا قال الكلبي كذا جاء في حاشية «ت»، و«م»، و«و»، وينظر: «جمهرة النساب» للكلبي [١٧/١]

وَأَمَّا مَوَالِيَهُمْ؛ فَلَمَّا رُوِيَ أَنَّ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ: أَتَجِلُّ لِي الصَّدَقَةُ؟ فَقَالَ: «لَا؛ أَنْتَ مَوْلَانَا».

عنه الميراث

هوَ (١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. وَأَبُو طَالِبٍ: عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا.

وَقَبِيلُ لَزِيدٍ بْنِ أَرْقَمَ. «مَنْ أَلَّ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: أَلَّ عَلِيٌّ، وَأَلَّ جَعْفَرٌ، وَأَلَّ عَسَى، وَأَلَّ عَقِيلٌ» (٢).

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: «وَتَجِلُّ لَهُمْ صَدَقَةُ الْأَوْقَافِ إِذَا سَعَاهُمْ» (٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ: كُلُّ صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ صَدَقَةُ التَّقْلِ ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا: تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَبِيِّ الْمُطَّلِبِ، وَلَيْسُوا كَتَبَنِي هَاشِمٍ؛ بَلْ هُمْ كَسَائِرِ قُرَيْشٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تَحْرُمُ عَلَى بَنِي الْمُطَّلِبِ أَيْضًا (٤)، [٧٦/٢] وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا جِلَافَ أَنَّ نَبِيَّ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ تَجِلُّ لَهُمْ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ بَنُو الْمُطَّلِبِ؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعًا فِي الْقُرْبِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ مَنَافٍ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ بَنِينَ: هَاشِمٌ، وَالْمُطَّلِبُ، وَتَوْفَلٌ، وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَيُقَالُ قُرَيْشٌ أَوْلَادُ النَّصْرِ بْنِ كِنَانَةَ، أُحْدِثَ مِنَ التَّقْرِشِ، وَهُوَ التَّكْسُثُ.

(١) وقع بالأصل فهو «والميت من «ف»، «ر»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم / باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ [رقم / ٢٤٠٨]، والثنائي في «السالكين» [رقم / ٨١٧٥]، وأحمد في «المسند» [٣٦٦/٤]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٦٩٤٣]، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» [٥ / رقم / ٥٠٢٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٤٦/٨]، من حديث يزيد بن أرقم رضى الله عنه به.

(٣) ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٦/٢].

(٤) ينظر «الأم» للشافعي [٢٠١/٢] و«التهذيب في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص / ٦٤].

بمخلاف ما إذا أغتق القرشي عندا نصرانياً، حيث يؤخذ منه الجزية،
ويُعتبر حال المفتق، [٥٧١] لأنه القياس والإلحاق بالمؤلى بالنص وقد حص
الصدقة.

عنه

فإن قلت: إن النبي ﷺ أدخل بني المطلب في سهم ذوي القربى كسبي
هاشم، ولم يدخل سائر بطون قرشي.

قلت: نعم، لكن لا للسب بل للنصرة؛ ألا ترى أن عثمان بن عفان رضي الله
تعالى عنه وهو من بني عبد شمس^(١) - جاء مع جبير بن مطعم^(٢) - وهو من بني
مؤمل - إلى النبي ﷺ وقال للنبي ﷺ: هؤلاء بنو هاشم يصلهم الله تعالى بك،
فما بالنا وبنو المطلب؟ وإنما نحن وهم في السب شيء واحد، فقال: «إنهم لم
يفارقونا في جاهلية، ولا إسلام»^(٣).

فدل على أنه ﷺ أعطاهم للنصرة؛ بخلاف تحريم الصدقة؛ فإنه يحتصر
بالقربة من هاشم لا بالنصرة؛ ألا ترى أن من كان مفارقاً لرسول الله ﷺ في
الجاهلية والإسلام من بني هاشم - وهم: أبو لهب وولده في زمن النبي ﷺ - قد
دخل من أسلم منهم في حرمة الصدقة؛ لكونه هاشمياً.

قوله: (بمخلاف ما إذا أغتق القرشي عندا نصرانياً، حيث يؤخذ منه الجزية،
ويُعتبر حال المفتق)، [٥٧١ م] وهذا جواب سؤال مقدر: بأن يقال: كيف الحق

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أبيه بن عبد شمس بن عبد مناف كما جاء في حاشية ٥٨،
و ٥٩ م.

(٢) هو جبير بن مطعم بن عدي بن عبد مناف كما جاء في حاشية ٥٩ م.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الحراج والعمى والإمارة/ باب في بيان مواضع قسم الحسن وسهم ذي
القربى [رقم: ٢٩٨٠]، والسنائي في كتاب قسم العمى [رقم: ٤١٣٧]، وأحمد في المسند
[٨١/٤]، وابن أبي شيبة [رقم: ٣٦٨٧٥]، من حديث جبير بن مطعم رضي الله به
قال ابن الملقن «هذا الحديث صحيح» ينظر «البدع المنيرة» لابن الملقن [٣١٧/٧].

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمُحَمَّدٌ إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ، أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ قَبَانَ أَنَّهُ أَبَوُهُ أَوْ ابْنُهُ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ

مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ بِهِمْ فِي حُرْمَةِ الصَّدَقَةِ، وَلَمْ يُلْحَقْ مَوْلَى الْقُرَشِيِّ بِهِ فِي مَنَعِ أَحَدِ الْجَزِيَةِ، إِذْ لَا يَجُوزُ وَضْعُ الْجَزِيَةِ عَلَى الْقُرَشِيِّ، وَيَجُوزُ وَضْعُهَا عَلَى عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَعْتَقَهُ.

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: اعْتَارَ (١) حَالِ الْمُتَقَرِّبِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنَّمَا تَرَكَ الْقِيَاسُ فِي مَوْلَى الْهَاشِمِيِّ؛ حَيْثُ أُلْحِقَ بِالْهَاشِمِيِّ بِالنَّصْرِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصْرُ حَاصًّا فِي الصَّدَقَةِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَوْرِدِ النَّصْرِ؛ لَوُرُودِهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْقُرَشِيَّ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَكَذَا لِمَوْلَاهُ، وَلَا يَجُوزُ وَضْعُ الْجَزِيَةِ عَلَيْهِ، فَكَانَ يَسْعَى أَنْ لَا تُوَضَعَ عَلَى عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَعْتَقَهُ؛ لِأَنَّ الْقُرَشِيَّ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَكَذَا لِمَوْلَاهُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَبَنِي مُؤَدِلٍ تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ بِالْإِتْدَاقِ.

وَمِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ خِلَافٌ دَكْرَبَاهُ؛ فَعِنْدَمَا تَحِلُّ، وَهُمْ قُرَيْشٌ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ مَعْنَى كَلَامِهِ مَا بَيَّنَّاهُ؛ فَافْهَمْ.

وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا أُعْتِقَ الْهَاشِمِيُّ مَكَانَ الْقُرَشِيِّ؛ لَكَانَ أَوْلَى، وَلَمْ يَبْقَ الْحَيَالُ فِي قُلُوبِ الْمُحَافِلِينَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ)، إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى رَجُلٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ، أَوْ هَاشِمِيٌّ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ دَفَعَ فِي لَيْلَةٍ مُطْلِمَةٍ؛ قَبَانَ أَنَّهُ أَبَوُهُ أَوْ ابْنُهُ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(١).

(١) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ»: قَالَ فِي «النُّعْمَةِ» وَالْأَوَّلُ جَوَابُ ظُلْمِ الرِّوَايَةِ، وَمَعْنَى حَالِهِ الْمَحْبُوبِ.

بابه البيان

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ لِعَادَةُ، وَاحِدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ، وَالْآخَرُ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَذَا قَالَ [١٠٧٧] الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْكَافِرِ الدُّمِيِّ، وَهُوَ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ» «وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ خَرِيْبٌ، أَوْ خَرِيْبٌ مُسْتَأْمَرٌ، لَا يَجُوزُ»^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ «رَوَى أَصْحَابُ «الْأَمَالِي»: عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ لَا يُجْرِي فِي الْكَافِرِ وَالْأَسِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ الْأَوَّلُ»^(٤)، أَيِ: الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ هُوَ عِزُّ الْإِعَادَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، أَيِ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءُ الرِّكَاتِ ثَلَاثًا، وَلَا يَقَعُ الْأَوَّلُ عَنِ الرِّكَاتِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِرْدَادُ مَا أَدَّى، لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ بِالِإِنْفَاقِ؛

= وَالنَّاسِي وَغَيْرَهُمَا. يَنْظُرُ «لِمَبْرُوط» [١٢/٣]، «الْأَحْيَاء» [١٢٣/١]، «الصَّحِيحُ وَالْمُتَّجِع» [ص ٢٠١]، «تَحْفَةُ الْمُفَقَّهَاء» [٣٠٥/١]، «الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٥٧/١]، «رَدُّ الْمَخْطُوءِ» [٣٥٣/٣].

(١) يَنْظُرُ «الْبَحَاوِيُّ الْكَبِيرُ» لِلسَّارُودِيِّ [٣٠٥/١٥] وَاحْتِجَاجُ الْعَمَاءِ فِي مَعْرِفَةِ مَنَاصِبِ الْمُفَقَّهَاءِ بِالْمَعَالِ الشَّائِسِي [١٤١/٣].

(٢) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْمَدِينِيِّ» لِلْإِطْلَعِ [١٤٨/١].

(٣) هُوَ بِمَعْنَاهُ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَهْمَانِيِّ [٢٨٤/٢].

(٤) يَنْظُرُ «تَحْفَةُ الْمُفَقَّهَاءِ» لِغُلَامِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٣٠٥/١].

(٥) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَهْمَانِيِّ [٣٩٦-٣٩٧].

.....
 غايه البيان

لأن فساد جهة الركاة، لا ينقص الأداء.

وجه قول أبي يوسف أن من لا يحجور الدفع إليه مع العلم بحاله لا يحجور الدفع إليه إذا جهل حاله، كالعمد والمكاتب.

وجه قولهما ما روى البخاري رحمه الله تعالى في «الصحيح»: بإسناده إلى معمر بن يزيد قال: سألت رسول الله ﷺ أن وأبي وجدي، وخطب علي فأناخني، وكان أبي^(١) يريد أخرج دأبير يصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فحشنت فأحدثها، فأتيته بها، فقال: والله ما بينك أزدت، فحاصمته إلى رسول الله ﷺ، فقال: «لَكَ مَا مَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَحَدْتُ يَا مَعْرُ»^(٢).

والدليل على صحة مذهبهما، أن الصدقة على هؤلاء تقع صحيحة بحال من الأحوال من غير ضرورة، كما في التطوع، فجاز أن تقع صحيحة إذا أداها باجتهاد، كالصلاة إلى غير [م. ٥٧٧. ٢] جهة الكعبة لما وقعت صحيحة بحال من الأحوال من غير ضرورة، جازت إذا أداها باجتهاد وإن تبين أنها كانت إلى غير جهة الكعبة.

فإن قلت: الصلاة في الثوب النجس حال عدم الماء تجوز، ولو صلى باجتهاد على أنه طاهر، ثم تبين أنه نجس يلزمه الإعادة، فيسعي أن تتركه الإعادة في الصدقة على هؤلاء؛ إذا تبين حالهم.

قلت: هذا لا يرد على تعليلنا، لأننا قلنا: الصدقة على هؤلاء تقع صحيحة

(١) وقع بالأصل «مكاتب» وفي «ف» «مكاتب» و«مكاتب» من «م» و«م»، وهو الموافق لما عند البخاري

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الركاة، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر [رقم / ١٣٥٦]، وأحمد في «المسند» [٤٧٠/٢]، والدارمي في «سننه» [رقم / ١٦٣٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ١٣٠٣٢]، من حديث معمر بن يزيد السلمي رحمه الله به

لِيُظْهِرَ خَطْبَهُ بَيِّنِينَ وَإِنْ كَانَ الْوُقُوفُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَصَارَ كَالْأَوَانِي
وَالثِّيَابِ، وَلَهُمَا حَدِيثٌ مَعْنَى مَنْ يُرِيدُ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِيهِ: أَيَا يُرِيدُ لَكَ مَا
تَوَيْتَ، وَيَا مَعْنَى لَكَ مَا أَحَدْتُ، وَقَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ وَكَيْلُ أَبِيهِ صَدَقَتَهُ، وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ
عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ دُونَ الْقَطْعِ، فَيَسَى الْأَمْرُ فِيهَا عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ،
كَمَا إِذَا اشْتَكَيْتَ عَلَيْهِ الْقِتْلَةَ.

وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَيْرِ النَّبِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْرِبُهُ، وَلِظَاهِرِهِ هُوَ الْأَوَّلُ

فصل في بيان ما لا يجوز

مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ النَّجِسِ لَا تَجُوزُ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ صَرُورَةً غَدَمُ
الْمَاءِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ نَجِسٌ، لَا يُجْزِيهِ لِعَدَمِ الصَّرُورَةِ، بِحِلَالِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، لِأَنَّهَا
تَجُوزُ إِذَا دُفِعَتْ^(١) إِلَى هَؤُلَاءِ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ، كَمَا إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ تَطَوُّعًا إِلَى
غَيْرِ جِهَةِ الْكَعْبَةِ، يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَصَارَ كَالْأَوَانِي وَالثِّيَابِ)، أَي: صَارَ الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْحُكْمِ
فِي الْأَوَانِي وَالثِّيَابِ، يَعْنِي: إِذَا تَوَضَّأَ مِنْ إِسَاءَةٍ نَجِسٍ عَلَى اجْتِهَادٍ أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَصَلَّى
فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ عَلَى اجْتِهَادٍ أَنَّهُ طَاهِرٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ نَجِسٌ، بَلَرَتْهُ الْإِعَادَةُ.

قَوْلُهُ: (فِيهَا)، أَي: فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (عِنْدَهُ)، أَي: عِنْدَ الدَّفْعِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِي غَيْرِ النَّبِيِّ أَنَّهُ لَا يَخْرِبُهُ)، أَي:
فِيمَا إِذَا بَانَ أَنَّهُ هَاشِمِيٌّ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ أَنَّهُ أَبَوٌّ، أَوْ أَبٌ.

قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ)، أَي: ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
هُوَ الْإِجْرَاءُ فِي الْكُلِّ.

(١) وقع بالأصل «وقعت» والمثبت من «فعل»، «وقرأ»، «وقوع»، «وقعت»، «وقم».

وهذه إذا تحرى مدفع ، وفي أكثر رأيه أنه مضرف ، أما إذا شك فلم يتحرر
أو تحرى ودفع وفي أكثر رأيه أنه ليس بمضرف ؛ لا يُحرثه إلا إذا علم أنه
فقير ، هو الصحيح .

ولو دفع إلى شخص ثم علم أنه عبده أو مكاتبه ؛ لا يجزيه ؛ لإعدام

عنه سائر

قوله : (وهذه إذا تحرى مدفع وفي أكثر رأيه أنه مضرف) ، أي : هذا الحكم
— وهو عدم لزوم الإعادة على المدفع — فيما إذا اجتهد ، وغلب رأيه على أن المدفع
[٢٧٨٠] إليه مضرف ؛ لأنه قال : دفع الركا إلى رجل بطئه فقيرا ، والظن عبارة عن
غلبة الرأي ، أما إذا وقع الشك ولم يجهز أنه عبي أم فقير ، فدفع ؛ لا يُحرثه ؛ إلا
إذا ظهر صوابه يقينا ، أو باكر رأيه ؛ فحينئذ يحوز ، وبه صرح في « شرح
الطحاوي » (١) .

وكذا إذا تحرى ووقع أكثر رأيه أنه ليس بمضرف ، فدفع مع ذلك ؛ لا يُحرثه ؛
إلا إذا ظهر أنه فقير ، أو أجني يقيم ، أو بدليل غالب ، وذلك لأن الواجب عليه
الصرف إلى فقير يقع عليه تحريره ، فإذا ترك التحري ، أو وقع أكثر رأيه أنه ليس
بمضرف ؛ فقد دفع ؛ لترك العامر به طاهرا ؛ إلا إذا تبين صوابه ؛ فحينئذ يحوز ؛
لإبطال الظاهر بالحقيقة .

قوله : (ولو دفع إلى شخص ثم علم أنه عبده أو مكاتبه ؛ لا يجزيه) ، وكذا
إذا ظهر أنه مُنبره ، أو أم ولديه . وبه صرح في « شرح الطحاوي » . وهذا لأنه لم
يوجد الإخراج عن ملكه ، فصار كانه غرله عن سائر أمواله ولم يدفع ؛ لأن العبد
وما في يده لمولاه ، والمكاتب عند ما بقي عليه درهم ، بخلاف المسألة الأولى ؛
حيث وجد الإخراج عن ملكه .

(١) ينظر شرح مختصر الطحاوي للإمام جلي [١٢٥/١]

التخليل، لعدم اهلية الملك وهو تركن على ما مر

ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك مضافاً من أي مال كان، لأن لغير

شعبة الدين

وهذا هو الجواب عن قياس أبي يوسف - رحمه الله تعالى - في المسألة الأولى بقوله: كالعبد والمكاتب.

قوله: (على ما مر)، إشارة إلى قوله، (يفقدان التخليل)، إذ كنت المملوك لسيده، وله حق في كسب مكائبه، فلم يتم التخليل).

قوله: (ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك مضافاً من أي مال كان)، يعني سواء كان من التقيين أو من العروص، أو من السوائيم، وهذا لأن [١٧٨٢] تصرف الزكاة هو الفقير، ومالك النصاب فاصلاً عن حاجته الأصلية: غنى، فلا يكون مضافاً.

ولا يشترط كون المال تامياً لجزم ما الصدقة؛ لأن الجزمان بالعاء، وهو ينصل بالتاميم وغير التاميم، ولهذا يجب صدقة البطر والأصحية، وإنما النماء شرط لوجوب الزكاة، وليس كلاً منها فيه، وإنما اشترطاً كون النصاب فاصلاً عن حاجته الأصلية؛ لما روى الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي»: عن الحسن البصري قال: «إن الصدقة تجعل للرجل، وهو صاحب عشرة آلاف درهم! [قيل] (٣): وكيف ذلك؟ قال يكون له الدار، والحاديم، والكراع، والسلاح».

(١) وقع بالأصل «يفقدان» والمثبت من «اف»، «دار»، «دار»، «دار»، «دار»، «دار» وهو الموهوم لما

في «الهداية» للمزحني [١١١/١]

(٢) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [٢٢/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «اف»، «دار»، «دار»، «دار»، «دار»، «دار» وقد ضرب عليه الدسح في الأصل

(٤) الكراع اسم لجميع الحنظل ينظر «النهاية» في غريب الحديث لابن الأثير [١٦٥/٤ مادة كراع]

الشَّرْعِيُّ مُقَدَّرٌ بِهِ، وَلَشَرْطُ أَنْ يَكُونَ قَاصِلًا عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا السَّمَاءُ شَرْطُ الْوُجُوبِ.

وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ، وَالْمَقْرَأَةُ هُمُ الْمُضَارِفُ، وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ الْحَاجَةِ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا، فَأُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ

وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَضَاعِدًا، وَإِنْ دَفَعَ جَارًا. وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَيْسَى قَارَنَ الْأَدَاءَ فَحَصَلَ الْأَدَاءُ إِلَى

عليه السلام

وَكَاوَا يَنْهَوْنَ عَنِ بَيْعِ ذَلِكَ، [مَدْلٌ ذَلِكَ] ^(١) عَلَى اعْتِبَارِ النَّصَابِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، فَصَارَ وَجُودُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَعَدَمُهَا سَوَاءً، وَبَاقِي التَّفْصِيلِ مَشْرُوعٌ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَلَا يَدْفَعُ إِلَى غَيْرِ)

قَوْلُهُ: (مُقَدَّرٌ بِهِ)، أَي: بِالنَّصَابِ مِنْ ذَلِكَ، أَي: مِنَ النَّصَابِ عَلَى دَلِيلِهَا، أَي: عَلَى دَلِيلِ الْحَاجَةِ، وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ، أَي: دَلِيلُ الْحَاجَةِ فَقْدُ النَّصَابِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَحِلُّ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَى الصَّحِيحِ الْمُكْتَسِبِ ^(٢)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَضَاعِدًا، وَإِنْ دَفَعَ جَارًا. وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَجُوزُ)

قَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ» ^(٣) وَاشْرَحَ الطَّحَاوِيُّ ^(٤): الْكَرَاهَةُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ

(١) مابين المخطوطين ريفاف من (ف)، و(د)، و(ر)، و(ت)، و(م) وقد ضرب عليه الناسخ في الأصل

(٢) ينظر «الحنوي الكبير» للداردي [٤٩٣/٨] والمذهب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي [٣٦٠/١]

(٣) ينظر: «المبسوط» للشيخيني [١٣/٣].

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإمام أبي حامد [١٢٥/ق].

الْعَنِي، وَلَمَّا أَنَّ الْعَنِي حَكَمَ الْأَدَاءَ يَتَعَقَّبُهُ، لِكَيْ يَكْرَهُ لِقُرْبِ الْعَنِي مِنْهُ، كَمَنْ صَلَّى وَيَقْرِيهِ نَجَاسَةً.

قَالَ: وَأَنْ يُغْنِيَ بِهِ إِنْسَانًا أَحَبَّ إِلَيْهِ مَعْنَاهُ الْإِعْتَاءُ عَنِ السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاءَ مُطْلَقًا مَكْرُوهًا.

غاية البعد

دَيْنٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ عِيَالٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَذْبُوتًا، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطَى قَرْضَ دَيْنِهِ وَزِيَادَةً عَنْ دَيْنِهِ دُونَ الْمِثْلَيْنِ، وَكَذَا [٢٧٩/٢] إِذَا كَانَ صَاحِبَ [٢٨٦/١] عِيَالٍ يَحْتَاجُ إِلَى مَقْتَبَتِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ.

وَجَهْ قَوْلِ زُقَرٍّ: أَنَّ الرِّكَاعَةَ وَصِفَتْ فِي الْعَنِيِّ، فَلَا يَجُوزُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كَمَا يَخْصُلُ الْأَدَاءُ يَخْصُلُ الْعَنَاءُ.

وَلَمَّا: أَنَّ الْأَدَاءَ لَاقَى^(٢) كَفَّ فَقِيرٌ، فَجَارَ؛ لِأَنَّهُ وَقَّتَ الْأَدَاءَ قَبِيرًا، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْعَنَاءُ بَعْدَ الْأَدَاءِ حُكْمًا لَهُ، فَلَا يَكُونُ الْعَنَاءُ اللَّاحِقُ مَايَعًا مِنْ جَوَارِ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ يَكُونُ مَايَعًا سَابِقًا لَا لَاحِقًا، وَإِنَّمَا كُرِيَ لِقُرْبِ الْعَنَاءِ مِنَ الْأَدَاءِ، كَمَا إِذَا صَلَّى بِقُرْبِ النَّجَاسَةِ، تَجُوزُ صَلَاتُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

قَوْلُهُ: (فَيَتَعَقَّبُهُ)، الصَّغِيرُ الْمُسْتَبِيرُ - وَهُوَ صَغِيرُ الْعَاعِلِ - رَاجِعٌ إِلَى الْعَنَاءِ، وَالْبَارِزُ إِلَى الْأَدَاءِ، أَيِ: يَتَعَقَّبُ الْعَنَاءُ الْأَدَاءَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَأَنْ يُغْنِيَ بِهِ إِنْسَانًا أَحَبَّ إِلَيْهِ)، أَيِ: قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣): وَإِعْنَاؤُكَ وَاجِدًا بِالْأَدَاءِ أَحَبُّ إِلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ بِهِ: الْإِعْتَاءُ عَنِ السُّؤَالِ بِأَدَاءِ قُوتِ يَوْمِهِ، لَا أَنْ يَجْعَلَهُ غَنِيًّا مَالِكًا

(١) زَادَ فِي (هـ). «يَوْمَهُ ذَلِكَ».

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «لَا يَهِي» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «هـ»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ»، «وَارَ».

(٣) يَنْظُرُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» / مَعَ شَرْحِهِ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/١٢٤]

قَالَ وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ^(١)؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ رِعَايَةُ حَقِّ الْحَوَازِ.

لِلنَّصَابِ، لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ؛ لِمَا مَرَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ، لِأَنَّ أَدَاءَ الزَّكَاةِ لِلإِعْغَاءِ عَنِ الشُّوَالِ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَعُوهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ»^(٢).

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ، مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى بِهِ قُلُوسًا فَصَرَّقَهَا، فَقَدْ قَصَرَ فِي أَمْرِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ كَانَ أَوْلَى مِنَ التَّصْرِيقِ^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ). إِلَى آخِرِهِ، أَنَّى: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُّورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ^(٤)، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَرَاتِهِ [ص ٢٧٩ م] أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، أَمَّا إِذَا نَقَلَ إِلَيْهِمْ، جَارٍ بِلَا كَرَاهَةٍ.

أَمَّا الْحَوَازُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلَأَنَّ الْمَصْرَفَ مُطْلَقُ الْقَرَاءِ.

وَأَمَّا الْكَرَاهَةُ: فَلِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ

(١) فِي الْأَصْلِ: فِيهِمْ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الثَّلَاثِيُّ فِي «الْأَصْلِ الْمَعْرُوفِ بِالْمَبْطُوءِ» [٢٤٦/٢ - ٢٤٧]، وَالْحَاطِبُ الْبِمَعَادِيِّ فِي «الْمَعْنَى وَالْمَعْرِفَةِ» [١٠١٨/٢]، وَابْنُ أَبِي الْجَنِّ الْحَسِينِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُتَحَبَّةِ الصَّحَاحِ وَالْعَرَاتِ» تَحْرِيقَ الْحَاطِبِ الْبِمَعَادِيِّ [ص ١٤٨ م] / مَحْطُوطٌ ظَاهِرِيَّةٌ دِمَشْقُ - مَجَالِيعُ الْمَدْرَسَةِ الْعَمْرِيَّةِ (الْمَجْمُوعُ رَحِمَهُ ٣٧٧٧ م)، وَابْنُ صَبَّاحٍ فِي «تَحْرِيقِ أَحَادِيثِ الْمُتَهَذِّبِ» كَمَا فِي «الْبَيِّنَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ» لِابْنِ الْمَلِكِ [٦٢١/٥]، غَيْرَ أَنَّهُ مَعْتَرِضٌ بِأَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّ كَانَ يَأْتُرُهُمْ أَنْ يَزِدُوا صَدَقَةَ الْفَطْرِ بَلْ أَنْ يَحْرِجُوا بِسِ الْمَصْنُوعِ، وَهَذَا «أَعُوهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ» لَفْظُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الثَّلَاثِيِّ وَلَيْسَ عِنْدَ الْبَاقِينَ «فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ»

قَالَ ابْنُ صَبَّاحٍ «حَدِيثٌ عَرَبِيٌّ جَدُّ مِنْ هَذَا الزَّجْعِ بِهَذَا الِغْلَطِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِأَقْوَى» يَنْظُرُ «الْبَيِّنَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ» لِابْنِ الْمَلِكِ [٦٢١/٥].

(٣) يَنْظُرُ «تَرْجُومَةُ الصَّغِيرَةِ لِلْبِرْدِيِّ» [٧٣/ق].

(٤) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُّورِيِّ» [ص/٦٠].

إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَاتِهِ، أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخَوُحُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ،
لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ، أَوْ زِيَادَةِ دَفْعِ الْحَاحَةِ
وَلَوْ [٥٧/٥] نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِمْ أَخْرَافًا، وَبُنَ كُنْ مَكْرُوهًا؛ لِأَنَّ الْمَضْرِفَ مُعْطًى
الْمُقَرَّاءِ بِالنَّصِّ.

ﷺ قَالَ: «تُؤْخَذُ مِنْ أَصْيَانِهِمْ وَتُرَدُّ فِي قَرَاتِهِمْ»، وَلَئِنْ فِي الثَّقَلِ تَرَكَ
رِعَايَةَ حَقِّ الْجَوَازِ.

وَأَمَّا عَدَمُ الْكَرَاهَةِ فِيمَا إِذَا نُقِلَ إِلَى قَرَاتِهِ: لِمَا فِيهِ مِنْ أُخْرٍ لَصَلَةٍ وَأُخْرٍ الصَّلَةِ
وَأَمَّا فِيمَا إِذَا نُقِلَ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخَوُحُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: فَلِأَنَّ لِمَقْصُودَ سَدِّ خَلَّةِ
الْفَقِيرِ، فَمَنْ كَانَ أَحْوَحَ كَانَ أَوْلَى، وَقَدْ صَحَّ عَنْ مُعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ بِالْبَيْسِ: «اأْتُونِي بِخَمِيْسٍ أَوْ لَيْسَ»^(١) أَحَدُهُ مِنْكُمْ فِي الصَّلَةِ؛ فَإِنَّهُ أَبْسَرُ
عَلَيْكُمْ، وَأَنْصَحُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْعَدِيَّةِ^(٢).

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا إِنْ كَانَ نُقِلَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ
- رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، فَإِنْ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فإِقْرَازُهُ عَلَيْهِ حُجَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي
زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ؛ فَذَلِكَ إِجْمَاعٌ؛ لِسُكُونِهِمْ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو حَبِيبٍ: «قَالَ الْأَضَمِيُّ: الْخَمِيْسُ الثَّوْبُ الَّذِي طَوْلُهُ خَمْسُ أَذْرُعٍ.
كَأَنَّهُ يَعْني الصَّعِيرَ مِنَ الْغِيَابِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ نُقْلُ الرِّكَاتِ)

(١) مضمون تحريجه

(٢) اللبیس هو المعلن من الثياب كذا جاء في حاشية (ب)، و(م).

(٣) مضمون تحريجه

(١) يطر «عريب الحديث» لأبي عبيد [١٣٥/٤ - ١٣٦]

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

قَالَ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمَقْدَارِ النَّصَابِ، فَاصِلًا عَنْ مَنَكِهِ وَتَبَايِهِ وَأَنَاثِهِ وَقَرَبِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ.

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

اعْلَمْ: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ لَهَا مُسَابِقَةٌ بِالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ جَمِيعًا، وَلِهَذَا أُوْرِدَ الْقُدُورِيُّ هَذَا الْبَابَ بَيْنَهُمَا؛ اتِّسَاعًا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزْجِيِّ.

أَمَّا وَجْهُ مُسَابِقَتِهَا بِالزَّكَاةِ؛ فَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ كَالزَّكَاةِ.

وَأَمَّا وَجْهُ مُسَابِقَتِهَا بِالصَّوْمِ؛ فَلِأَنَّ شَرْطَهَا الْفِطْرُ، وَالْفِطْرُ [٢/٨٠١م] بَعْدَ الصَّوْمِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ بَعْدَهُ أَيْضًا، كَمَا هُوَ وَضِعُ «الْمَبْسُوطِ».

وَالْأَقْبَسُ حِنْدِي مَا وَضَعَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَظِيمٍ الطُّخَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَقَدْ وَضَعَ هَذَا الْبَابَ قَبْلَ بَابِ مَصَارِفِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الصَّدَقَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَصْرِفِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يُخْرِجُ الصَّدَقَاتِ [١/١٨٦هـ] أَوَّلًا، ثُمَّ يَصْعُهَا فِي الْمَصْرِفِ، وَالصَّدَقَةُ هِيَ الْعَطِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْمَثُوبَةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَسُمِّيَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُظَهِّرُ صِدْقَ الرَّجُلِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمَقْدَارِ النَّصَابِ، فَاصِلًا عَنْ مَنَكِهِ وَتَبَايِهِ وَأَنَاثِهِ وَقَرَبِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ)، أَيُّ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ^(١): صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [٦١/م]

عليه السلام

وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ

وَنَقَلَ فِي «شرح الطحاوي»: عَنِ «الْعَبِيدِ»^(١) أَنَّ كَانَ لَهُ مَتَاعٌ بَيْتٍ - وَهُوَ غَنَةٌ مُسْتَقَرٌّ - وَفِيهِ مِائَتُ دِرْهَمٍ، وَحَبَّ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْمِطْرِ، وَلَمْ تَجِبْ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ دُورٌ وَخَوَابِثُ [لِلْعَلَّةِ]^(٢)، وَهِيَ لَا تَكْفِي عِيَالَهُ، فَهُوَ مِنَ الْفُقَرَاءِ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَتَجِبُ لَهُ الصَّدَقَةُ؛ جَلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَعَلَى هَذَا الْكَرْمُ وَالْأَرْضُ إِذَا كَانَتْ عَنْهَا لَا تَكْفِي.

وَإِذَا كَانَتْ لَهُ كُتُبُ الْعِلْمِ وَقَسَمْتُهَا تُسَاوِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَهُوَ مُخْتَارٌ إِلَيْهَا بِالْحِفْظِ وَالدِّرَاسَةِ وَالتَّصْحِيحِ^(٣).

ذَكَرَ فِي «حِلَاصَةِ الْعَتَاوِي»^(٤) أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَصَابًا، وَحَلَّ لَهُ أَخَذُ الصَّدَقَةِ؛ فَقَدْ كَانَ أَوْ حَدِيثًا أَوْ أَدَبًا، كِتَابُ الْبَدَلَةِ وَالْمِهْنَةِ، وَالْمُصْحَفُ عَلَى هَذَا، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ؛ لَا يَحِلُّ لَهُ أَخَذُ الصَّدَقَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ سُخْتَانِ مِنْ كِتَابِ السَّكَّاحِ أَوْ الطَّلَاقِ، فَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا مِنْ تَصْيِيفِ مُصَنَّفٍ وَاحِدٍ، فَأَخَذَهُمَا يَكُونُ بَصَابًا هُوَ الْمُخْتَارُ، يَغْنِي بِهِ؛ بِصَافِ حُرْمَانِ الصَّدَقَةِ وَوَجُوبِ الْمِطْرَةِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ تَصْيِيفِ مُصَنَّفٍ؛ لَا زَكَاةَ فِيهِمَا.

وَأَمَّا الثَّانِي فَنَقُولُ: إِنَّ وَقْتَهُ طُلُوعُ الْعَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الْمِطْرِ عِنْدَنَا.

(١) يظر «مَبْنُوتُ السَّائِلِينَ» لِأَمْرِ اللَّيْثِ السَّمَرْمَدِيِّ [ص ٥٦]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ ٥٠، ١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠، ٤٠٠، ٥٠٠، ٦٠٠، ٧٠٠، ٨٠٠، ٩٠٠، ١٠٠٠، وَهِيَ حُرْمٌ عَلَيْهِ السَّحُفُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) يَنْظُرُ «الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ» [٢١٨/٣]، «الْمَتَلَوِيُّ النَّاتِقُ حَاجِيهِ» [٢١٩/٢]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٧٨/٢]، «الْبَحْرُ الرَّائِدُ» [٢٦٣/٢]، «حَدِيثُ ابْنِ عَدِينٍ» [٣٦٩/٢]

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْعَتَاوِي» لِلْيَحْيَاوِيِّ [٧٤/ق].

وعند الشافعي: [١٠، ١١، ١٢] وقته ليلة العطر، حتى إذا أسمع بعد الطلوع، أو
أبصر، أو ولد له ولد بعده، لا يحث العطرة عند

وعند الشافعي: إذا وجد هذه الأشياء قبل غروب شمس من ليلة العطر،
تجب، وإلا فلا^(٢).

وأما الثالث فنقول: إن وقت الأداء يوم العطر من أوله إلى آخره، فعند بسقط
الأداء ويجب القضاء عند بعض أصحابنا

وعند بعضهم: يجب وجوباً موشعاً، ولكن المصحح أن تؤتى قبل الخروج
إلى المصلى.

وأما الرابع فنقول: إن العطرة تجب من الجنطة والشعير والشرير والرييب،
وتجوز القيحة عدناً؛ خلافاً للشافعي^(٣).

وأما الخامس فنقول: إن العطرة من هذه لأشياء صاع بالانفاق، سوى
الجنطة والرييب، أما الجنطة: فهيما يصف صاع عدناً
وعند الشافعي: صاع^(٤).

وأما الرييب: فهي يصف صاع عدناً أبي حنيفة على رواية أبي يوسف عنه،
وروى أسد بن عمرو والحسن بن زياد، عن أبي حنيفة أن الرييب هي ذلك

(١) يعني صدقة العطر ومدى قول الصاعين أو من هم العطرة صاع من بر صاعين لعطره صدقة
العطر.

(٢) ينظر «المذهب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٣٠٣/١] وهو التعرير شرح الوحي للرافعي
[١٤٤/٣]

(٣) ينظر «لحاوي الكبير» لمصنوعي [٣٨٣/٣] وهو البيهقي للعمراني [٣٩٣/١٠]

(٤) ينظر «الأم» للشافعي [١٧٠/٣] وهو التعرير شرح الوحي للرافعي [١٦٢/٣]

أَمَّا وَجُوهُهَا، فَلَقَوْلِهِ ع فِي حُطْبِهِ، «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَنْدِ صَغِيرٍ أَوْ
كَبِيرٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» رَوَاهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ
صُغَيْرٍ الْعُدَوِيُّ،

عَنْهُ تَبَارَكَ

كَالشَّعِيرِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا^(١).

وَأَمَّا السَّادِسُ: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: رَكَاةُ الْمَالِ حَيْثُ الْمَالُ، وَصَدَقَةُ
الْمِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ عَمِيهِ (٨٧) حَيْثُ هُوَ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ حَيْثُ هُوَ، وَعَنْ عَمِيهِ حَيْثُ هُمُ^(٢).
ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمْ يَقْبِذْ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ
بَشَرْطٍ لِلْوُحُوبِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ
إِذَا كَانَ لِهَمَا يَصَاتُ وَلَيْسَ لَأَيُّهُمَا مَالٌ، فَإِذَا أَذَى الْأُتُ أَوْ الْوَصِيِّ فِي مَالِهِمَا
عَنْهُمَا، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا.

[٢٨١/٢] وَهَذَا مُحَمَّدٌ وَرُقْرُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ بِإِعْتِبَارِ مَعْنَى الْمُؤَنَةِ فِي
الْفِطْرَةِ، وَهِيَ أَهْلٌ لِلْمُؤَنَةِ.

قَوْلُهُ: (صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ)، هُمَا صِفَتَانِ لِلْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْمِطْرِ
عَنْ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ: (رَوَاهُ ثَعْلَبَةُ بْنُ صُغَيْرٍ الْعُدَوِيُّ، أَوْ صُغَيْرِ الْعُدَوِيِّ).

(١) أي قول أبي يوسف ومحمد كما جاء في حاشية «م»

(٢) ينظر «هداي الصانع» [٢٠٠/٢]، «فتاوى قاضي خان» [٢٢٩/١]، «الجمهرة» لبردة

[١٧١/١]، «فتح القدير» [٢٨٨/٢]، «الفتاوى الهندية» [٢١٢/١]

أَوْ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ، وَبِمَثْلِهِ يَثْبُتُ الْوُجُوبُ، لِعَدَمِ الْقَطْعِ

وَشَرَطِ الْحُرِّيَّةِ، لِيَتَحَقَّقَ التَّمْلِيكُ وَالْإِسْلَامُ، لِبَقْعِ قُرْبَةٍ، وَالْبَسَارُ؛

﴿عبد الله﴾

قَالَ الْإِمَامُ حُمَيْدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ الْعُدْرِيُّ أَصَحُّ، مَسُوبٌ إِلَى بَنِي عُدْرَةَ، أَسْمُ قَبِيلَةٍ، وَالْعُدْوِيُّ: مَسُوبٌ إِلَى عَدِيٍّ، وَهُوَ حَدُّ

فَأَقُولُ. الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ مِثْلُ «السَّنِ» وَ«الْأَنْزِ» الْآثَارُ ثَلَاثَةٌ لِبْنِ أَبِي صَغِيرٍ، بِالْكُتَيْبَةِ^(١). وَفِي كُتُبِ الْفَقْهِ لَمْ يَذْكُرُوا صَغِيرًا بِالْكُتَيْبَةِ، كَمَا فِي «مَعْمَرِ ابْنِ شَاهِينَ» وَابْنِ شَاهِينَ لَمْ يَنْسُبْهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَالَ: ثَلَاثَةٌ لِبْنِ صَغِيرٍ^(٢)

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَائِيُّ الْجَنَابِيُّ فِي كِتَابِ «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» «الْعُدْرِيُّ»^(٣) - بِقِسْمِ الْعَيْنِ وَالْدَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَالرَّاءِ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ خَلِيفُ بَنِي رُمَرَةَ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَالْعُدْوِيُّ تَصْغِيفُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ^(٤) (٥).

قَوْلُهُ: (وَبِمَثْلِهِ يَثْبُتُ الْوُجُوبُ، لِعَدَمِ الْقَطْعِ)، أَيُ: يَمَثُلُ هَذَا الْحَدِيثُ - وَهُوَ خَيْرُ الْوَاحِدِ - يَثْبُتُ الْوُجُوبُ لَا الْمَرْصُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ الْحُرِّيَّةِ، لِيَتَحَقَّقَ التَّمْلِيكُ)، أَيُ: شَرَطُ الْإِمَامِ لِقُضُورِ الْحُرِّيَّةِ

(١) يَرُدُّ عَلَى الْمُؤَلَّفِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي جَمْعَةٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْأُخْرَى هَكَذَا «ثَلَاثَةٌ لِبْنِ صَغِيرٍ» فَكَلَامُهُمَا وَارِدٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ.

(٢) قَدْ اخْتَلَفَ فِي نُسْبِهِ عَلَى أَقْوَالٍ، فَقِيلَ ثَعْلَبَةُ بْنُ صَغِيرٍ، وَقِيلَ ثَعْلَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَغِيرٍ، وَقِيلَ ابْنُ أَبِي صَغِيرٍ، وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صَغِيرِ الْعُدْرِيِّ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَةِ يَزِيدَ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَعْرِيِّ [٣٩١/١]، وَ«الْإِسْلَامُ» لِأَبِي حَنِظَلٍ [١٠٤/١].

(٣) صَبَّطَهُ فِي الْأَصْلِ بِقِسْمِ الدَّالِ وَهُوَ خَطَأً مَكْشُوفٌ وَالْعُدْرِيُّ يَنْسُبُهُ إِلَى بَنِي عُدْرَةَ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ حَضَرِيَّةٌ ائْتَمَرَتْ بِالنُّحْبِ الْعُدْرِيِّ الضَّعِيفِ يَهْزُ «سُجَّحُ الْمَرْوَسِ» نَزِيدِي [٥٥١/١٢] «مَادَّةُ حَرِّ»

(٤) لَفْظُ الْعَسَائِيِّ «وَقَدْ نَسَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَاهُ عَنْهُ هَذَا «الْعُدْوِيُّ» مَصْحُوفٌ».

(٥) يَهْزُ «تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ وَتَعْيِيرُ الْمُشْكَلِ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْعَسَائِيِّ [٣٨٦/٢]

لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ طَهْرٍ عَنِّي»، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: تَجِبُ عَنْ مَنْ يَمْلِكُ رِيَادَةً عَنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ﴾

فِي قَوْلِهِ: (صَدَقَةُ الْمَطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ)؛ لِمَسْحَقِ الشَّمْلِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ الْمَالَ، فَكَيْفَ يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ؟ وَكَذَا شَرْطُ ٢١ ٨٢ م | الْإِسْلَامَ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ قُرْبَةٌ، وَفِعْلُ الْكَافِرِ لَا يَقَعُ قُرْبَةً

وَشَرْطُ الْبَسْرِ بِقَوْلِهِ (إِذَا كَانَ مَالُكَ لِمُقْدَارِ النَّصَابِ)؛ لِمَا رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ». بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ عَنِّي»، وَانْدَأَبَ مَنْ تَعُولُ

وَرَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ». بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَبْتَاعُ بَيْضَةً مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصْنَعْتُ هَذِهِ مِنْ مَغْدِبٍ، فَخَذْتُ مِنْهَا صَدَقَةً، مَا أَفْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ قَرْنٍ رُكْبَةٍ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ رُكْبَةِ الْأَيْسَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَذَهَا بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَرْجَعْتُهُ، أَوْ نَعَفَرْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي أَخَذَكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَتَكَفَّفُ النَّاسُ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا

(١) ينظر «مختصر النور» [ص ١٦]

(٢) أي ما كان عفواً فله فضل عن عني ومن أراد من فضل عني ليعال ولطهر فله يراؤه مثل هذا إشباعاً بالكلام وبنيكياً، كأن صدقة نفسه بل طهر قوياً من المال، من «نهاية ابن الأثير رحمته». كذا يحط بعض مشايخي، كذا جاء في حاشية ٤٨٤، وينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١٦٥/٣ مادة: طهر].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العقاب، باب وجوب البعثة على الأهل والعيال [رقم: ٥٠٤١]. ومسلم في كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العيب حير من اليد السليمة وأن اليد العيب هي المصقة وأن السليمة هي الأحده [رقم: ١٠٣٤]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه به

كَانَ عَنْ ظَهَرٍ عَنِ^(١)

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْحَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شرح مختصر الطحاوي»^(٢) بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «وَأَيُّمَا الصَّدَقَةَ عَنْ ظَهَرٍ عَنِ^(٣)»، قَدْ حَدَّثَ الْحَدِيثُ عَلَى اتِّفَادٍ وَجُوبِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْفَقِيرِ، لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ مُعَرَّفَةً بِالنَّامِ، وَهِيَ مُقْتَصِيَةٌ لِلْجَنَسِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّ الْعِلَّةَ فِي عَدَمِ قَوْلِهِ، وَهِيَ كَوْنُ مُنْصَدِّقٍ بَعْدَ الصَّدَقَةِ مُتَحَاتِحًا إِلَى النَّاسِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُؤْجُودٌ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ^(٤)، فَاسْتَعْمِلَ وَحُوتُهَا عَلَى الْفَقِيرِ.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ صَعْفُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي إِجْبَائِهِ عَلَى مَنْ مَنَعَ قُوَّةَ يَوْمِهِ بِغَيْرِهِ وَعِيَالِهِ وَزِيَادَةَ صَاعٍ.

وَالظَّهَرُ فِي الْحَدِيثِ^(١) مُفْخَمٌ، أَيْ رَائِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْتَقِيزُ بِدُونِهِ، وَهُوَ كَالَاثَمِ فِي قَوْلِهِ^(٥):

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الرِّكَاءِ، بِأَبْلِ الرَّحْلِ بِحَرْحٍ مِنْ طَلْهِ [رَقْم ١٦٧٣]، وَمِنْ صَرِيحِهِ إِلَيْهِ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٧٤٣٢]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «مَعَانِي» [رَقْم ١٦٥٩]، وَتَوْطَيْبِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم ٢٠٨٤]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٥٧٣ ١]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَمِمَّنْ يُعْرَضُ لَهُ»، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْكَثَرِ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَوْ لَا صَعْبَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ» يَنْظُرُ «الْبَيْهَقِيُّ» لِابْنِ الْمُنْكَثَرِ [١١٦ ٧]

(٢) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» لِلْحَصَّاصِ [٣٥١ ٢]

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَصَّاصُ فِي «شرح مختصر الطحاوي» [٣٥١ ١]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: قَدْ مَضَى تَحْرِيجُهُ مِنْ هَذَا الرَّوْجِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ

(٤) بِمَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «عَنْ ظَهَرٍ عَنِ»

(٥) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ تَصْيِيدَةِ خَاطِبٍ فِيهِ ابْتِهَاجٌ لَهَا حَصْرُهُ الْوَفَاءَ، وَبَدَأَ بَيْتًا =

وَقَدَّرَ النِّسَارَ بِالنَّصَابِ لِتَقْدِيرِ الْعَبِي فِي الشَّرْعِ بِهِ فَاصِلًا عَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَاءُ^(١).

❦ منه جيد ❦

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

قوله: (وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَاءُ)، أَي فِي مِقْدَارِ النَّصَابِ

يَعْنِي: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ [٥١٨٧] تَامِيًا لِوُجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْقُدْرَةِ الْمُشْكِكَةِ^(٢) لَا الْعَيْسَرَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ مَلَكَ مِنْ ثِيَابِ الْبِدَلَةِ مَا يُسَوِّي مِائَتِي دِرْهَمٍ فَاصِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَلَا يَتَحَقَّقُ الْمَاءُ بِثِيَابِ الْبِدَلَةِ، وَلِهَذَا لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْبِطْرَةُ إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ الْوُجُوبِ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّ وَجوبَهَا بِالْقُدْرَةِ الْمَيْسَرَةِ^(٣)، فَيُشْتَرَطُ فِي النَّصَابِ الْمَاءُ؛ لِتَحَقُّقِ الْبِطْرِ، وَلِهَذَا إِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ الْوُجُوبِ؛ يَنْقُطُ عَنْهُ

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا ❦ وَمَنْ يَتَكَبَّرُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اخْتَلَفَ
أَمَّا مَطْنُ الْقَصِيدَةِ فَهَذَا

نَحْنُ ابْنَيْكَ إِذَا يَعْشُرُ نَوْحًا ❦ وَهَلْ آتَا إِلَّا مِنْ رَيْبَةٍ أَوْ مَغْشَرٍ
يَنْظُرُ. «ابن أبي ربيعة الغنوي» [ص/٥١].

وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ أَنْ لَفْظَ «اسْمُ» فِي الْبَيْتِ مُقْتَضٍ رَائِدٌ، بِسْتَعْمَالِ الْمَعْنَى بِدَوْنِهِ، وَهُوَ اخْتِبَارُ
جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ يَنْظُرُ «حِرَانَةُ الْأَدَبِ» لِمَدِّ الْعَادَةِ الْبَعْدَادِيِّ [٣١١/٤]

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «حِ الْمَو»

(٢) الْقُدْرَةُ الْمُشْكِكَةُ أَيِ الْمَطْنَةِ، وَهِيَ أَمْنٌ مَا يُمْكِنُ بِهِ الْعَامِلُ مِنْ آدَاءِ مَا لَزِمَهُ. يَنْظُرُ. «التَّعْرِيفَاتُ
الْمُفِيدَةُ» لِلْبَرْكَاتِيِّ [ص/١٧١]

(٣) الْقُدْرَةُ الْمَيْسَرَةُ: أَيِ الْكَامِلَةُ، وَهِيَ مَا يُوجِبُ الْبِطْرَ عَلَى الْآدَاءِ، وَرَائِدَةُ عَلَى الْقُدْرَةِ الْمُشْكِكَةِ بِدَرَجَةِ
وَاحِدَةٍ فِي الْقُوَّةِ، إِذْ بَهَا يَكُنِ الْإِمْكَانُ، لَمْ يَكُنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ؛ إِذْ لَا يَكُنِي بَهَا إِلَّا الْإِمْكَانُ
يَنْظُرُ. «التَّعْرِيفَاتُ الْمُفِيدَةُ» لِلْبَرْكَاتِيِّ [ص/١٧١].

ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة، ووجوب الأصحية والفطرة

قال: يُخرج ذلك عن نفسه؛ لحديث ابن عمر قال: «قرض رسول الله

ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى» الحديث

غاية البيان

الزكاة، وقد مر بيانه في «شرح الأصول»^(١).

قوله: (ويتعلق بهذا النصاب، حرمان الصدقة ووجوب الأصحية والفطرة)،

أي: يتعلق بالنصاب الفاصل عن الحاجة الأصلية، بدو شرط الشيء فيه هذه الأشياء الثلاثة، يعني: أنها تثبت به، ويتعلق به أيضاً وجوب نفقة المخدوم عليه

قوله: (قال: يُخرج ذلك عن نفسه؛ لحديث ابن عمر قال «قرض رسول الله

ﷺ زكاة الفطر على الذكر والأنثى»^(٢) الحديث)، أي قال الشيخ أبو

الحسين القدوري^(٣). وذكر الحديث في «الصحيح» البخاري: عن نافع عن ابن

عمر قال: «قرض النبي ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك:

صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، فعَدَلَ النَّاسُ بِهِ يَضَعُ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ»^(٤)

ثم الأصل هنا أن كلَّ مَنْ^(٥) يستحقُّ الولاية على غيره بنفسه؛ يقرضه أن يؤدِّي

عنه؛ إذا لم يكن للمولى عليه مال، كالولد الصغير، والعبد للخدمة، ولهذا لا يلزم

على الحد أن يؤدِّي عن ابن أبيه؛ لأنه لا يستحقُّ الولاية عليه بنفسه؛ بل من جهة

(١) ينظر: «لتبيين شرح الأخسيكي» للمؤلف [١٧٢/١ - ١٧٤]

(٢) يأتي ترجمته.

(٣) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٦١]

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة الفطر باب صدقة الفطر على الحر والمملوك [رقم/١٤٤٠].

ومسلم في كتاب الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من الثمر والشعير [رقم/٩٨٤]، من

حديث ابن عمر رضي الله به

(٥) وقع بالأصل «ما» والمثبت من «ف»، «وارة»، «وارة»، «وارة»، «وارة»

وهي أمانة الستة والإصافة إلى العطر بأغصان آتة وقتة، ولهذا تتعدّد بتعدّد الرأس مع اتحاد اليوم، والأصل في الوُحُوب رأسه وهو يموت، ويبى عليه فيلحق به ما هو في مفعلة كأولاده الصغار، لأنه يموتهم ويبى عندهم.

قوله: (وهي أمانة الستة).

الأمارة بفتح الهمزة: العلامة. قال الشاعر

إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ بِإِنْهَا هـ أمانة تنسلي عليك فسلمي

أي: الإصافة علامة السببية، وهذا لأن الإصافة لاحتصاص، وقوى وجوه الاحتصاص: إصافة المسبب إلى سببه؛ كقولك: كسب فلان، وعمل فلان، وقيل فلان، إلى غير ذلك

قوله: (والإصافة إلى العطر باعتبار آتة وقتة)، هذا جواب سؤال مقدير. بأن يُقال: كيف قلتم إن الإصافة دليل السببية وقد يُصاف إلى العطر، ويقال: صدقة العطر، وهو ليس بسبب عندهم؟

فقال في جوابه: الإصافة إلى العطر محاراً؛ باعتبار آتة وقتة الوجوب، ولهذا يتكرّر وجوب صدقة العطر؛ إذا تكرّر الرأس، وإن لم يتكرّر العطر كما في الأداء عن الأطفال؛ لأنهم لا صوم عليهم، فلا عطر.

فإن قلت: يتكرّر الوُحُوب في الرأس الواحد في السنين؛ لتكرّر العطر، وإن لم يوجد تكرّر الرأس؛ فيسبى أن يكون العطر هو السبب، لا الرأس.

(١) البيت بلا ينسب في «معجم ديوان الأدب» للفراسي [١٨٢: ٤]، و«لسان العرب» لابن منظور [٣٢/٤]، أمراً

ومراد المؤلف من الشاهد إطلاق لفظ الأمارة بمعنى العلامة

وماليك، لِقِيَامِ الْوَلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ، وَهَذَا إِذَا كُنُوا لِلْخِدْمَةِ، وَلَا مَالٌ
لِلصَّغَارِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ، يُؤَدِّي مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ^(١)،
خِلَافَ لِمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَخْرَاهُ مَجْرَى الْمُؤَنَةِ فَأَشْنَى النَّقَّةَ.

مادة تبيان

[١٨٨/١] قُلْتُ: دَاكْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى؛ وَهُوَ أَنَّ الرَّأْسَ إِسْمًا جُعِلَ سَبَبًا بِوَضْفِ
الْمُؤَنَةِ، وَتَكَرَّرَ الْمُؤَنَةُ بِمُصَيِّ الرَّمَادِ؛ قَصَارَ الرَّأْسِ بِتَكَرُّرِ [١٨٤/٢] وَضْفِهِ،
كَالْمَكَرَّرِ بِنَفْسِهِ حُكْمًا، وَنَحْقِيقُ ذَلِكَ مَرَّ عِي كِتَابِ الْمَوْسُومِ بِ: «التَّيْبِينَ فِي شَرْحِ
أَصُولِ الْأَخْبِيكِيِّ» ^(١) ^(٢).

قوله: (وماليك) بالجر، عطفا على قوله (عَنْ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ).

قوله: (إِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ يُؤَدِّي مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ)، أي:
إِنْ كَانَ لِلأَوْلَادِ الصَّغَارِ مَالٌ، يُؤَدِّي الْأَبُ عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ؛ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، وَقَوْلُ رُفْرُ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ ^(٣).

لِمُحَمَّدٍ: أَنَّ الصَّدَقَةَ عِنَادَةٌ فَلَا نَجِثُ عَلَى الصَّغِيرِ.

(١) الْأَخْبِيكِيُّ: يَفْتَحُ الْأَلِفَ وَتُكُونُ الْحَاءُ الْمُشْعَمَةُ وَكُنِيَ السَّيِّدُ الْمُتَهَمَةُ وَتُكُونُ الْيَاءُ الْمَفْقُوتَةُ مِنْ
تَحْتِهَا وَخِجَ الْكَافِ وَهِيَ آخِرُهَا ثُمَّ الْمُثَنَّةُ (قَالَ بَاقُوتٌ وَيَعْصِمُهُمْ بِقَوْلِهِ بِالنَّاءِ الْمَشَاءُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى؛
لِأَنَّ الْمُثَنَّةَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَجَمِ)؛ بِشَبِّهِ إِلَى أَخْبِيكْتِ، وَهِيَ مِنْ بِلَادِ قَرَعَانَةَ وَإِلَيْهَا يَنْسَبُ
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الْأَخْبِيكِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَاحِبُ «الْمُخْتَصَرِّ فِي أَصُولِ الْعَمَلِ» (تُوفِيَ سَنَةَ
٦٤٤هـ) يَنْظُرُ «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» بِأَقْرَبِ الْحَمَوِيِّ [١٢١/١]، وَ«الْحَوَارِ الْمَعْنِيَّةُ» لَعَبْدِ الْقَادِرِ
الْقُرَشِيِّ [١٢٠/٢]

نبيه. صلبه في الأصل بالناء بعد الكاف، وهو صلبٌ صحيح وقد سبق أنه يقال بالناء والناء
جميعاً.

(٢) يَنْظُرُ «التَّيْبِينَ فِي شَرْحِ الْأَخْبِيكِيِّ» لِلْمَوْلَانِ [٤٣٨/١ - ٤٧٨].

(٣) يَنْظُرُ «مَدَائِعِ الصَّنَاعِ» [٢٠٠/٢]، «تَارِيخِ قَاضِي حَانَ» [٢٢٩/١]، «الْجَوْهَرَةُ الْمُبْرَرَةُ»
[١٧١/١]، «ضَحِ الْقَدِيرِ» [٢٨٨/٢]، «الْمَتَاوِي الْهَنْدِيَّةُ» [٢١٢/١]

وَلَا يُؤَدِّي عَنْ رَوْحِهِ ؛ لِقُصُورِ لَوْلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَلِيهَا

﴿ حاشية الشافعي ﴾

وَلَهُمَا : أَنَّ الشَّرْعَ أُخْرِيَّ صَدَقَةِ الْمَطَرِ مَعْرَى الْمُؤَنَةِ ، بِقَوْلِهِ «أَدُّوا عَنْكُمْ تَمُونُونَ»^(١) . فَيَحْتَمِلُهَا الْأُتُّ عَنْ أَبِيهِ تَصْغِيرُ إِذَا كَانَ فَظِيرًا ، وَإِذَا كَانَ غَيْبًا يَلِزُهُ فِي مَالِهِ كَالْمَقْفِي ؛ وَلِأَنَّهَا طُهْرَةٌ تَلَزُمُ الْأُتَّ عَنْهُ إِذَا كَانَ فَظِيرًا ، وَنَحَبٌ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ غَيْبًا ؛ كَمَقْفَةِ الْخِتَابِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ : وَلَا يُؤَدِّي عَنْ رَوْحِهِ) ، أَيِ قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٢) وَلَا يُؤَدِّي صَدَقَةَ الْمَطَرِ عَنْ رَوْحَتِهِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا^(٣) .

لَمَّا : مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ ، «قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْمَطَرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى»^(١) ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ صَدَقَةِ الْمَطَرِ عَلَيْهَا ، لَا عَلَى رَوْحِهَا ؛ وَلِأَنَّ مَنْ تَلَزَمَتْ فِطْرَةُ مَمَالِيكِهِ ، تَلَزَمَتْ فِطْرَةُ نَفْسِهِ ، كَأَنِّي لَا رَوْحَ لَهَا ، وَإِذَا تَبَتَّ الْوُجُوبُ عَلَيْهَا ؛ لَمْ يَتَحَمَّلْهَا الرُّوحُ ، كَرِيَّةِ الْمَالِ ؛ وَلِأَنَّ مَنْ نَحَبَ عَلَيْهِ فِطْرَةُ عِيْرِهِ ؛ لَمْ تَجِبْ [٢٠٨١/٧] فِطْرَتُهُ عَلَى عِيْرِهِ ، كَمَا فِي الرَّجُلِ .

فَإِنْ قُلْتُ : رَوَى الشَّافِعِيُّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْمَطَرِ فِي رَمَضَانَ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١٤١/٢] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَفْعُ

٧٤٧٤] ، وَكَذَا أَبُو الْقُدُورِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٤٨/٢] ، عَنْ أَبِي عُمَرَ ﷺ قَالَ «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بِصَدَقَةِ الْمَطَرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِنْ تَمُونُونَ» .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : «إِسْنَادُهُ خَيْرٌ مِنْ رَوِيِّ» يَطْرُقُ أَنْصَابُ الرَّاهِبَةِ لَمَرْيَمَ [١١٣/٢] ، وَهُوَ الْبَدْرُ الصَّغِيرُ لِأَبِي

الْمَلْفَنَ [٦٢١/٥] .

(٢) يَطْرُقُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٦١]

(٣) يَطْرُقُ «الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِشَيْخِ الرَّيِّ [٣٠٢/١] وَهُوَ التَّوَسُّطُ فِي الْمَدِينَةِ لِلْعَرَالِيِّ

[٥٠٠/٢]

(٤) مَضَى تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا .

هي غير حقوق النكاح، ولا يموتها في غير الروايت كالمداواة

ولا عن أولاده النكار وإن كانوا في عباله . لانعدام الولاية ،

منه

الصغير والكبير، والحر والعبد، والتذكر والأشئ ممن يموتون^(١)

قلت: معنى الحر - إن صح - يموتون بالولاية ؛ بدليل أن المطرة لا تلممه
عن أحيه ودوي قرابته والأحب ؛ إذا ما هم^٢ ، وكذا العبد والمكاثت يلممهما
نفقة يساتهما ، ولا تدرمهما المطرة عنهن

وكذا الإمام يجب عليه نفقة المقيم من بيت المال ، ولا يتحمل عنه المطرة ،
فعلیم أن المعتز هو الولاية ، ولا ولاية للروح عن الروح (في غير حقوق النكاح
ولا يموتها - ايضاً - في غير الزوان) ، من النفقة والكنسوة والشكنى ؛ ألا ترى
أنه لا يدرمه مداواتها إذا مرضت .

والروايت: جفع راتبه أي ثابتة ؛ من رتب ؛ إذا شئت .

قوله: (ولا عن أولاده النكار وإن كانوا في عباله) ، بأن كانوا فقراء رمتي ،
وهذا لأنه لا يستحق عليهم ولاية ، عصاروا كالأجيب ، وكذلك الأب الفقير لا
تجب فطرته على الابن ، أم الأب الفقير إذا كان معسوراً ؛ يجب على الابن فطرته ؛

(١) أخرجه الشافعي في «مسند» بريب السدي [رقم ٦٧٦] ، ومن طريقه لعماد في «مختصر
اختلاف العلماء» [٤٧٣/١] ، وكذا البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٦٨٢] ، وفي «معركة
السنن والآثار» [١٨٦/٦] . أخرجه يتراميم بن محمد ، عن جعفر ، عن أبيه «أن رسول الله
ﷺ مرض ركا ، فطمر على الحر والعبد ، والتذكر والأشئ ممن يموتون»
قال ابن عبد الهادي «هذا الإسناد مرسل» ينظر «مقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٩١/٣] ،
والتلخيص الحبير لابن حجر [١٣٨٦/٣]

(٢) يقال مان الرجل مومه ؛ إذا احتمل مؤنتهم ، أي فؤنتهم ينظر «ماج العروس» للزبيدي [١٣٩/٣٦]
مادة: مان

وَلَوْ أَدَّى عَنْهُمْ أَوْ عَنْ رُوحَتِهِمْ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ، أَخْرَأَهُمْ [٥٨] اسْتِخْصَانًا لِثُبُوتِ
الْإِذْنِ عَادَةً.

— عَنِ النَّبِيِّ —

لوجودِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ جَمِيعًا، وَلَا يَجُزُّ عَنْ الْأَبْ طَرَفِ الْحَبِيبِ، لَعَدَمِ الْوِلَايَةِ
الْكَامِلَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ حَيَاتُهُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ -: يَدْرُمُهُ مَطْرَةٌ وَنَبَهُ الْكَبِيرُ كَمَا قَالَ فِي
«شرح الأقطع».

وَالْعِبَالُ: جَمْعُ عَيْلٍ، كَجَيْدٍ وَجَيْادٍ، وَعَالُ لَوْحُلٍ عَيْلَةٌ، إِذَا فَاتَهُمْ^(١)
[٢/٨٥/٢] - كَذَا فِي «الْمُخْتَلِ»^(٢)

وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: «هُوَ مِنْ عَالٍ يَعُولُ، إِذَا احتاج»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدَّى عَنْهُمْ أَوْ عَنْ رُوحَتِهِمْ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ، أَخْرَأَهُمْ اسْتِخْصَانًا)
وَالصَّمِيرُ فِي (عَنْهُمْ) يَرْجِعُ إِلَى أَوْلَادِهِ الْكَبَرِ.

ثُمَّ الْاسْتِخْصَانُ أَرْبَعَةُ أَمْوَاعٍ:

مَا ثَبَتَ بِالْأَثَرِ: كَالسَّلَمِ.

وَبِالْإِجْمَاعِ: كَالِاسْتِخْصَانِ.

وَبِالْفَرُورَةِ: كَتَطْهِيرِ الْحِيَاصِ، وَالْأَبَارِ وَالْأَوَانِي.

وَبِالْقِيَاسِ الْخَفِيِّ: وَهُوَ كَثِيرُ التَّطْيِيرِ فِي الْمَقَةِ، كَمَا إِذَا احْتَلَمَا فِي الشَّيْءِ قَبْلَ

(١) معتمد المذهب لروم [إخراجها عن الولد الكبير شريطة أن يكون به ردمه أو عاخر عن الكسب

ينظر «نحوه المحتاج» لاس حجر [٣/٣١٩] و«حاشية الجيرمي عن شرح المهج» [٢/٤٨١]

(٢) مَا نُهُمْ يَمَالُ بِالْهَمَزِ وَدُونَهَا، وَفَدَ مَضَى بِهَا أَصْلُهَا

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لابن فارس [ص/٦٣٨].

(٤) ينظر «لغات في غريب الحديث والأثر» للمصنف [٣/٣٦]

وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَكَانِهِ، لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ، وَلَا الْمُكَائِبِ عَنْ نَفْسِهِ، لِقَفَرِهِ.
وَفِي الْمُدْتَرِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَلَايَةُ الْمَوْلَى ثَابِتَةٌ فَيُخْرَجُ عَنْهُمَا.

وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَمَالِيكَ التَّجَارَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته، فَإِنَّ عِنْدَهُ وَجُوبَهَا
عَلَى الْعَبْدِ وَوُجُوبَ الرِّكَاءِ عَلَى الْمَوْلَى فَلَا تَنَافِي. وَعِنْدَنَا وَجُوبَهَا عَلَى الْمَوْلَى
بِسَبَبِهِ كَالرِّكَاءِ فَيُؤَدِّي إِلَى الشَّيْءِ.

﴿فيه تبيان﴾

قَصْرُ التَّيْبِ؛ لَا يَجِبُ التَّيْبُ عَلَى الْبَائِعِ قِيَاسًا، لِأَنَّهُ الْمَدْعَى لَا الْمُتَكِرُّ، وَيَجِبُ
اسْتِخْصَانًا؛ لِأَنَّهُ يُتَكَرَّرُ وَجُوبُ التَّسْلِيمِ بِمَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ قَبْلَ قَصْرِ
التَّيْبِ.

[٥١٨٨١] وَهَذَا الْمُرَادُ: السُّوْمُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَكَانِهِ، لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ)

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «الْمُكَائِبُ وَالْمُكَائِبَةُ وَالْمُسْتَسْقَى: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ
صَدَقَةُ الْفِطْرِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِفَقْرِهِمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ
لَهُمْ، وَالْمُدْتَرِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ، يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْهُمَا؛ لَوْجُودِ الْمُؤْتَةِ
وَالْوِلَايَةِ جَمِيعًا»^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يُخْرَجُ عَنْ مَمَالِيكَ التَّجَارَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(٢)).

لَا: أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَالرِّكَاءَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ،
كَرِّكَاءِ السُّوْمِ وَالتَّجَارَةِ، فَلَوْ اجْتَمَعَا، يَلْزَمُ الشَّيْءُ^(٣) فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ

(١) ينظر «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٣٧/١].

(٢) ينظر «الوسيط في المنهج» للعرابي [٤٨٧/٢] و«روضة العاديين» للسووي [٢٧٧/٢].

(٣) الشَّيْءُ - بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ - أَنْ يُفْعَلَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «لَا يَتَيْنِ فِي الصَّدَقَةِ أَيْ لَا
تُؤْخَذُ الرِّكَاءُ مَرَّتَيْنِ فِي الشَّيْءِ» ينظر «الهداية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢٢٤/١ مادة: لَا].

وَالْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَتَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ

بِالْحَدِيثِ^(١).

بِالْحَدِيثِ^(١).

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ سَيِّئَهُمَا مُخْتَلَفٌ؛ فَلَا مُسَافَاةَ فِي وَجُوبِهِمَا.

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ اخْتِلَافَ [٢٨٥/٢] السَّبَبِ؛ لِأَنَّ مَسَّ الْوُجُوبِ هُوَ لَعَبْدٌ فِي الرِّكَائَةِ وَالْفِطْرَةِ جَمِيعًا.

وَلَا يُقَالُ: وَجُوبُ الْفِطْرَةِ عَلَى الْعَبْدِ، ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمَوْلَى، وَوُجُوبُ الرِّكَائَةِ عَلَى الْمَوْلَى.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ وَجُوبَهَا عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ قَائِدَ الْوُجُوبِ الْأَدَاءُ، وَالْعَبْدُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَدَاءِ؛ لِعَدَمِ الْمِلْثِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ، عَلَمٌ يَتَّقِ لِلتَّحَمُّلِ مَعْنَى يَعْدَ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي^(٢) - مَكْسَرُ النَّاءِ قَلَّ التَّوْنُ - بِمَعْنَى الشَّيْبَةِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ لَا مَمْدُودٌ. قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَتَيْنِ لَا فِطْرَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَجِبُ بِقَدْرِ تَحْيِيهِ^(٣).

لَنَا: أَنَّ الْوِلَايَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَمُلَتْ، وَكَذَا الْمُؤْنَةُ؛ فَلَمْ تَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ، فَأَشْبَهَ الْمُكَاتَّاتِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَلْزَمْ جَمِيعُ الْفِطْرَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، لَمْ يَلْزَمْ

(١) يشير إلى ما أخرجه ابنُ معينٍ في «تاريخه» / رواه الدوري [١٦٩/٣]، وأبو عبيدٍ في «الأموال» [٤٦٥/١]، عن طريق سُفيانِ ثوريٍّ عُمَيْتِ، عن الزُّبَيْدِ بنِ كُبَيْجٍ، عن خُصْرِ بنِ حُصَيٍّ، عن أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُنَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسِي فِي الصَّدَقَةِ».

(٢) يشير إلى قول صاحب «الهداية» «فَيُؤْتَى إِلَى الثَّنِ» ينظر «الهداية» للمزحرجاني [١١٣/١].

(٣) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٣٦٣/٣] و«الوسيط في الملعب» للعرالي [٥٠١/٢].

فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَذَا الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ رضي الله عنه . وَقَالَا:
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَن يَحُصُّهُ مِنَ الرُّؤُوسِ دُونَ الْأَشْقَاصِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى
قِسْمَةَ الرَّقِيقِ، وَهُمَا يَرَيَايَا.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

بعضها ، كالوصي

فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ رضي الله عنه: «أَدَّوْا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ» (١) عَامٌّ يَشْمَلُ الْعَبْدَ الْحَاصَّ،
وَالْمُشْتَرَكَّ جَمِيعًا

قُلْتُ: الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الْأَدَاءُ عَنْ عَبْدٍ كَامِلٍ، لَا عَنْ بَعْضِ عَبْدٍ،
إِذَا وَجَبَ عَلَى الشَّرِيكََيْنِ؛ يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ بَعْضِ عَبْدٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْحَدِيثِ.
فَإِنْ قِيلَ: حَقٌّ يُلْزَمُ لِأَجْلِ لِمَا؛ قَتَرَمَ فِي الْحَاصِّ وَالْمُشْتَرَكِّ، كَالْفَقَّةِ.

قِيلَ: النَّقْضُ إِذَا وَجِبَتْ لِأَجْلِ الْقَرَابَةِ؛ حَارٌّ أَنْ تَبْعَضَ (٢)؛ كَذَا إِذَا وَجِبَتْ
لِأَجْلِ الْجَلْتِ، وَالْمِطْرَةُ بِحَلَاةٍ

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ) [٢٠٨٦ م]، أَيِ. لَا فِطْرَةَ فِي
الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ، كَمَا لَا فِطْرَةَ فِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ بَيْنَهُمَا بِالِاتِّفَاقِ،
ثُمَّ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي بَعْضِ كُتُبِ أَصْحَابِهِ، كـ«مَخْتَصَرِ الْكَافِي»،
و«الْهِدَايَةِ»، وَ«الشَّامِلِ»، وَ«الْمَنْظُومَةِ»، وَ«الْمُخْتَلَفِ»، وَ«شرح الطَّحَاوِيِّ»، وَمِنْ
بَعْضِهَا مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَبِيفَةَ؛ كـ«مَخْتَصَرِ الْكَزْجِيِّ»، وَ«الْأَجْنَاسِ»، وَ«شرح أَبِي
نَضْرٍ»، وَ«النَّخْعَةِ» وَهُوَ الْأَصَحُّ (٣).

(١) مضمون تخريجه.

(٢) وقع في الأصل «يتبعض»، والمثبت من «ل» و«ر» و«ت»، و«م».

(٣) ينظر «المبسوط» [١٠٦/٣، ١٠٧]، «تنقيح الفقهاء» [٣٣٧/١]، «هدايت الصائغ» [٢٠١/٢]،

«نواوي قاضي حاد» [٢٣٠/١]، «البدية» [٥٧٧/٣]، «حاشية ابن عابدين» [٢٨٥/٢]

وقيل: هو بالإجماع، لأنه لا يجمع نصيب قتل لقسمة، فلم تيمم الرقبة لكل واحد منهما.

وعند محمد: إن كان العبد بحال لو اتسما، أصاب كل واحد منهما عدد كامل؛ يجب على كل واحد منهما عطرته، والأصل: هي ثلاثة يجب لأهل العبدتين. وفي الخمسة: يجب لأهل الأربعة، وهذا معنى قوله (على كل واحد ما يخصه من الرؤوس دون الأشخاص^(١)).

وهذا بناء على أن أبا حنيفة لا يرى فسخة الرفيق لتدويع الفسخي، فلا يحصل لواحد من الشريكتين ولاية كمنه في كل عيد، فلا يجب العطرة وهما يرتابها قياساً على العتم والتقر والإمل؛ لكن أبا يوسف ثم يوجب العطرة؛ لعدم الولاية الكاملة قتل القسمة.

وقال محمد: كل واحد من الشريكتين يثلث في المعنى عند تأنيده؛ يجب العطرة.

قوله: (وقيل: هو بالإجماع)، أي عدم وجوب العطرة في العبد بين اثنين بإجماع من علمائنا الثلاثة؛ لأنه لا يجمع نصيب كل واحد من الشريكتين قتل القسمة، فلا تيمم الرقبة لكل واحد منهما؛ فلا يجب العطرة.

بيانه أن العبدتين (١٢٨١) إذا قُسم وأحد كل واحد من الشريكتين واحداً منهما (١٢٨٩)؛ يكون كل واحد آجداً عبداً بحصته من العبد لأحود، ويحصته من العبد الذي أحده شريكه، فيجتمع نصيبه في العبد الواحد، أما قتل القسمة فلا.

(١) الأشخاص جنح شقص، وهو العانة من شيء أي البصر ويجمع أشخاص وأصله الجرد والنصب واسمهم وأشعيص مثله، كاسف وانصيف ومنه الشخص، وهو التجزئة كذلك يأتي الشخص لغة بمعنى الشريك، وبمعنى القليل من كل شيء. ينظر (طلب الطلبة) للسمي [ص ٢٦] و«معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء» لربيع حماد [ص ٢٧١]

وَيُؤَدِّي الْمُسْلِمُ الْمِطْرَةَ عَنْ عِنْدِهِ الْكَافِرُ، لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ» الْحَدِيثُ،

غاية البيان

قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: لَوْ كَانَتْ جَارِيَةٌ بَيْنَهُمَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَيْتَاهُمَا، فَتَكُونُ الْوَلَدُ وَلَدَهُمَا، وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ بَطْنِ الْحَارِيَّةِ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ بَطْنِ الْوَلَدِ؛ إِلَّا أَنْ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِهْمَا صَدَقَةٌ كَامِلَةٌ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: عَلَيْهِمَا صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى فِي «الأجناس» لِأَبِي يُوسُفَ مِنْ قَتْلٍ. أَنَّهُ ابْنُ نَدَمٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ، يُخَرَّرُ مِيرَاثُهُ.

وَيَقُلُّ صَاحِبُ «الأجناس» قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ عَنْ كِتَابِ «الكهف» إِمْلَاءُ رَوَاةٍ بِشَرِّ بْنِ الْوَلَدِ، وَيَقُلُّ فِيهِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ عَنْ «نَوَادِرِ هِشَامٍ»، وَ«نَوَادِرِ ابْنِ سَمَاعَةَ»، وَقَالَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ زَنْعٌ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا: فَعَلَى الْآخَرِ كُلَّهُ، وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَيُؤَدِّي الْمِطْرَةَ عَنْ عِنْدِهِ الْكَافِرُ، لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا).

أَرَادَ بِهِ: مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثٍ ثَلَاثَةً فِي أَوَّلِ الْبَابِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ» ^(٢)، الْحَدِيثُ.

وَالْمِطْرَةُ: صَدَقَةُ الْمِطْرِ. كَذَا عَنْ صَاحِبِ «المغرب» ^(٣)، وَهَذِهِ الْحَسَالَةُ مَشْرُوحَةٌ قَبْلَ هَذَا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (يُخْرِجُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ).

(١) ينظر «الأجناس» للناظمي [١٤٦/١].

(٢) مضمون تحريجه

(٣) ينظر «المغرب» في ترتيب المغرب، للمطري [٣٦٣/ص].

مَعْنَاهُ. أَنَّهُ إِذَا مَرَّ يَوْمَ الْبَطْرِ وَالْجِيَارِ بَاقٍ، وَقَالَ رُقْرُ رُقْرُ، عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ، لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رُقْرُ، عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ، لِأَنَّهُ مِنْ وَطَائِعِهِ كَالصَّفَقَةِ. وَلَمَّا أَنَّ الْمِلْكَ مَوْقُوفٌ، فَإِنَّهُ لَوْ رُدَّ يَعُودُ إِلَى قَدِيمِ مِلْكَ الْبَائِعِ، وَلَوْ أَحْيَزَ بَشَتْ الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُشْتَقَى عَلَيْهِ،

وَجَاءَ بِهَذَا تَعْلِيلٌ

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ فِي «شَرْحِهِ». هَذَا مِنْ قِبَلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ التَّغْضِي، لِأَنَّ مُصَيَّ كُرَّ يَوْمَ الْبَطْرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(١).

أَقُولُ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ)، أَنَّ صَدَقَةَ الْبَطْرِ مَوْقُوفَةٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ، فعَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ فُسِّخَ، فعَلَى الْبَائِعِ

وَعَدَ رُقْرُ: الْبَطْرَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ، إِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ فَعَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فعَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ ٢/ ٨٧ ط، لهما جميعاً، أَوْ شَرَطَ الْبَائِعُ لغيرِهِ، فعَلَى الْبَائِعِ أَيْضاً؛ سِوَاهُ تَمَّ الْبَيْعُ أَوْ انْقَضَ وَعَدَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ^(٢).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَ رُقْرُ، كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالُوا: وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَكُونَ الْبَطْرَةُ عَلَى مَنْ يَكُونُ لَهُ الْمِلْكُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالُوا: وَهُوَ قَوْلُ رُقْرُ.

وَوَجْهُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْبَطْرَةَ مِنْ وَطَائِعِ الْمِلْكِ كَالصَّفَقَةِ، وَهِيَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ يَوْمَئِذٍ، فَكَذَا الْبَطْرَةُ.

وَوَجْهُ قَوْلِ رُقْرُ: أَنَّ الْوِلَايَةَ لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ، وَلِهَذَا إِذَا حَازَ الْبَيْعُ تَمَّ، وَإِنْ انْقَضَ، انْقَضَ، وَالْبَطْرَةُ نَجِثٌ بِالْوِلَايَةِ وَالْمُؤْتَةِ، فَوُجِبَتْ الْبَطْرَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ.

(١) ينظر «الموائد الفقهية شرح الهداية» لعميد الدين [ق، ٥٩]

(٢) ينظر «الأم» للشافعي [١٦٣/٣]، و«روضة الطالبين» للسوي [٣٠٥/٢]

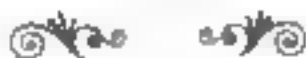
ملحة لبيبي

المِلْكُ، أو على مَنْ له الحِيارُ، أو على مَنْ له المِلْكُ يومئذٍ؟ لِأَنَّ العُرُوضَ بَدَلُ العَبْدِ، وَحَوْلَانُ الحَوْلِ عَلَى التَّدْرِ، كَحَوْلَانِهِ عَلَى الْمُتَدَلِّ (١).

قَالَ فِي «شرح الطحاوي» (٢): «إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَقْدِ بَاتٍ، فَحَرَّ يَوْمُ الْفِطْرِ قَتَلَ الْقَنْصِرَ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي الْفِطْرَةُ إِنْ قَبِضَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَمْ يَحِبَّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

أَمَّا النَّائِعُ، فَقَدْ حَرَّحَ عَنْ مَلِكِهِ بِالسَّيِّعِ، وَلَا يَحِبُّ عَلَى الْمُشْتَرِي أَيْضًا، لِأَنَّ السَّيِّعَ انْقَسَحَ قَبْلَ تَمَامِهِ، وَلَوْ رَدَّه الْمُشْتَرِي بِخِيَارِ رُؤْيَةٍ، أَوْ عَيْبٍ، إِنْ رَدَّه قَبْلَ الْقَبْضِ، يَحِبُّ عَلَى النَّائِعِ، وَإِنْ رَدَّه بَعْدَ الْقَبْضِ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي.

وَإِذَا اشْتَرَاهُ بِشَرَاءٍ مُبَادٍ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَقْتُ طُلُوعِ الْقَجْرِ، فَالْفِطْرَةُ عَلَى الْبَائِعِ، لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ رَدَّه عَلَى الْبَائِعِ، فَعَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِإِعْتَاقٍ [٢٨٨: ٢] أَوْ بَيْعٍ، فَعَلَى الْمُشْتَرِي.



(١) أي على بدن مال التجارة كذا جاء في حاشية م.

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبيعي [١٢٨/ق]

فصل

في مقدار الواجب ووقته

المِطْرَةُ بَصْفٌ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ سَوِيْقٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عليه السلام: الرِّبِيبُ بِمَنْزِلَةِ الشَّعِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، وَالْأَوَّلُ رِوَايَةٌ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

عَلِيَّةُ الْبَيْهَقِيُّ

فصل

في مقدار الواجب ووقته

لَمَّا ذَكَرَ وَجُوبَ الْفِطْرَةِ وَشَرْطُهَا وَسَبَبُهَا: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْوَاجِبُ، وَفِي بَيَانِ وَقْتِهِ.

قَوْلُهُ (الْمِطْرَةُ بَصْفٌ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ سَوِيْقٍ^(١)، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، الرِّبِيبُ بِمَنْزِلَةِ الشَّعِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ)، رَوَاهَا أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ^(٢).

وَفِي رِوَايَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: الرِّبِيبُ مِثْلُ الْبُرِّ عَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: دَقِيقُ الْحِنْطَةِ وَسَوِيْقُهَا سَوَاءٌ، أَيْ: بِالْحِنْطَةِ. وَكَذَا دَقِيقُ الشَّعِيرِ وَسَوِيْقُهُ سَوَاءٌ بِالشَّعِيرِ^(٤).

(١) السَّوِيْقُ مَا يُغْتَلُّ مِنْ لَحْنَةِ الشَّعِيرِ يَنْظُرُ «المصباح المنير» للفيومي [٢٩٦/١] / مادة سويق

(٢) يَنْظُرُ «مختصر الطحاوي» (ص ٥١)، «التجريد» (١٤١٧/٣)، «المبسوط» (١١٢/٣)، (١١٣)، «نحة

الغناء» (٣٣٧/١)، «شرح مجمع البحرين» (١٢٠٧/٢)، «الباية» (٥٨٢، ٣ - ٥٨٥)

(٣) يَنْظُرُ «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص/١٣٦].

(٤) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي للإسبيعي» [ق/١١٩].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ صَاعٌ؛ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رحمه الله
قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِيَّاهُ - أَيْ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مِنْ كُلِّ مَوْجِ صَاعٌ ^(١).

له: مَا رَوَى الْخُدْرِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْمَطَرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ
تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ^(٢)، [أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ] ^(٣)» ^(٤)

وَلَا مَا رَوَى صَاحِبُ «السُّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ابْنِ أَبِي
صُعَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَظِيًّا، فَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْمَطَرِ: صَاعٌ تَمْرٍ
أَوْ صَاعٌ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ، أَوْ صَاعٌ بُرٍّ أَوْ قَنْعَجٍ نَيْنٍ أَيْسَى، عَنْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ،
وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ» ^(٥).

(١) ينظر «الحنوفي الكبير» للملوكي [٣٧٩، ٣] والمهدب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٣٠٣، ١]

(٢) الْأَقِطُ هُوَ لَبَنٌ مُجَفَّفٌ يَسْتَفْتَحُ بِسُحُجٍ يُطْنَعُ بِهِ ينظر «الهدية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥٧/٧، مادة: أَقِط]

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَتَيْنِ رِيَادَةُ مِنْ أَوْ، وَارِ، وَادَو، وَادَب، وَادَم

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة المطر باب صدقة مطر صاع من طعام [رقم / ١٤٣٥]، وحسب
في كتاب الزكاة باب زكاة المطر عن مسلمين من تمر و لشعير [رقم / ٩٨٥]، من حديث أبي
سعيد الخدري رحمه الله.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب من روى نصف صاع من صاع [رقم / ١٦٢٠]، ومن طريقه
البيهقي في «الس الكبير» [رقم ٧٤٩٩]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٢ / رقم / ١٣٨٩]،
والحاكم في «المستدرک» [٥٢١٤ / ١]، والدارقطني في «سننه» [١٤٨ / ٢]، من طريق بكر بن وائل
عن زكريا عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ رحمه الله به

قال ابن عبد الهادي «هذا حديث مضطرب لإسناد والتمر، قال مُهَنَّا دَكْرُثُ لِأَحْمَدَ (يعني ابن
حسن) حديث ثعلبة بن أبي صُعَيْرٍ فِي صَدَقَةِ الْمَطَرِ «نُصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ»، هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، إِنَّمَا
هُوَ مُرْسَلٌ وَصَحَّفَ حَبِثُ بْنُ أَبِي صُعَيْرٍ ينظر «فتح التحقيق» لابن عبد الهادي [٩٤ / ٣ - ٩٧]

عن عبد الله بن مسعود

وفي «السنن» أيضاً: بإساده إلى الحسن بن حطاب أن عثمان بن عفان في آخر رَمَضَانَ على منبر البصرة، فقال: «أخرجوا» [١٩٠/١]، صدقة صومكم، وكان الناس لم يعلموا، فقال: من هذا من أهل المدينة، فوموا بي إخوانكم ومثوهم، فإنيهم لا يعلمون، قرص رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغير أو كبير»

وأخبر محمد بن الحسن في «الأصل» عن أبي يوسف، عن يحيى بن عمار، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العبدي قال: خطب رسول الله ﷺ وقال: «أدوا عن كل حر أو مملوك» [١٩٠/١]، صغير أو كبير نصف صاع من بُر، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير» [١٩٠/١]، إلى ما نفد «الأصل»

وروي: ثعلبة بن أبي صغير بالكوفة، وثعلبة بن صغير بلا كنية أيضاً [١٩٠/١].

وروي الشيخ أبو جعفر الطحاوي في «شرح الآثار» بإساده إلى الزهري عن ثعلبة بن أبي صغير، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ «صاع من تمر أو قمح

(١) أخرجه أبو داود في [رقم/١٦٢٢]، والشيخ في كتاب صلاة يعقوب باب حدث الإمام عن الصدقة في الحطة [رقم/١٥٨٠]، وأحمد في «المسند» [٣٥١/١]، ودارقطني في «سننه» [١٥٢/٢]، وسبهي في «السالكين» [رقم/٧٥٠١]، من طريق حميد الطويل عن الحسن البصري عن ابن عباس رضيهما الله به.

قال السائي: «الحسن لم يسمع من ابن عباس» وقال ابن عبد الهادي «رواه ثقات مشهورون، لكن فيه إرسال، فإن الحسن لم يسمع من ابن عباس فيما قيل» ينظر «نصب الرتبة» للبرقي [١١٨/٢]، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [١٢٤/٣]

(٢) مضمون تخريجه أولاً

(٣) ينظر «الأصل»، المعروف بالمبسوط، لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٤٦/٢]

(٤) ينظر «أسد الغابة» لابن الأثير [٤٦٩/١]، «الاستيعاب» في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر [١٦٩٢/٤]، «معركة الصحابة» لابن منته [ص ٩٢٩].

❦ نهاية البيهقي ❦

عَنْ كُلِّ [اثنَيْنِ] ^(١) حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، أَمَّا حَبِيبُكُمْ فَيَرْكَبُهُ اللَّهُ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ
فَيَبْرُدُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ ^(٢)

وفي «شرح الآثار» أيضاً بإساده إلى أسماء بنت أبي بكرٍ قالت: «كُنَّا نُؤَدِّي
رُكْعَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدْبِينَ مِنْ قَمَحٍ» ^(٣).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسَادِهِ إِلَى نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَضَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضِدْقَةَ لِبَاسٍ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ؛ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ،
أَوْ [١٠٠م ٢٠م] صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَقَدَلَ النَّاسُ بِهِ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ» ^(٤).

(١) ما بين الموطئين زياده من «ف»، «وار»، «وار»، «وار»، «وار»، «وار»، «وار» وقد ضرب عليه الناسخ في
الأصل

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب ركة باب من روى نصف صاع من قمح [رقم/ ١٦١٩]، والطحاوي
في «شرح معاني الآثار» [٤٥٢]، والدارقطني في «المعتمد» [١٤٨/٢]، والبيهقي في «السنن
الكبرى» [رقم/ ٧٤٩٨]، عن طريق الثعلبي عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة
ﷺ به

قال ابن عبد البر «نسب كون لفرقي في هذا الحديث من تقوم به حجة، واختلف عليه في أئمتنا»
وهذا الحديث في إساده الثعلبي عن راشد ولا يخرج به حديثه سطر «التمهيد» لابن عبد البر
[٣٢٩ - ٣٣٠]، و«عون المعبود» لمعظم أبيادي [١٤٥]

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» [٣٤٦، ٦]، ومن طريقه ابن ماجه في «المنهاج» [٥٢/٢]، وابن
رجويه في «الأموال» [١٢٤٥ ٣]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤٣/٢]، وفي «بيان
مشكل الآثار» [٢٨١ ٩]، من طريق ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن بن زهري، عن قاطنة
بنت الفزير، عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ به

قال البيهقي «ابن لهيعة لا يخرج به، والصحيح عن أسماء بمر هذا اللفظ سطر «مختصر
علامات البيهقي» لابن قزح لانسلي [٤٩٦/٢]، ولدراية في تحريج أحاديث الهداية» لابن
حجر [٢٧١/١]

(٤) مخرجه

عنه السلام

وفيه أيضاً، مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ أَمَاءَ سَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ مَمْلُوكٌ فَهَلْ فِي مَالِي رَكْعَةٌ؟ فَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّمَا رَكَاتُهُ» ^(١) عَلَى سَيِّدِكَ، أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ كُلَّ فِطْرٍ ضَاعَ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَغِيرٍ أَوْ بَصْفٍ ضَاعَ ثَرٌّ» ^(٢).

وفيه أيضاً، مُسْنَدًا إِلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ قَالَ: خَطَبَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه، فَقَالَ فِي حُطْبِهِ «أَذُو رَكْعَةِ الْفِطْرِ مُدَّتَيْنِ مِنْ جَنْطَةٍ» ^(٣).

وفيه أيضاً: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرْتُ أَهْلَ الْبَيْتِ - إِذْ [٢٠٩٠] كُنْتُ فِيهِمْ - أَنْ يُعْطُوا غَنِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ مُدَّتَيْنِ مِنْ جَنْطَةٍ» ^(٤).

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُجَاهِدٍ بِمِثْلِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «كُلُّ مَا رَوَيْتُ فِي هَذَا النَّبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَتَابِعِيهِ مِنْ بَعْدِهِمْ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنَ الْجَنْطَةِ بِصَفِّ صَاعٍ. وَلَا أَعْلَمُ رُويَ

= من طريق أبي عروبة عن عاصم الأحول عن أبي قلابَةَ رضي الله عنه به

قال العيني «إسناده مجهول» بنظر «محب الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٢٢٤/٨]

(١) في بيان شكل الآثار [٣٨٩] بنظر «الكاتب» يعود الصغير إليه

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٤٦٢]، وفي «بيان شكل الآثار» [٣٨٩]، من طريق يزيد بن أبي رباح عن أبيه عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه به.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٤٧٢] - وفي «بيان شكل الآثار» [٣٩٩]، من طريق خُثَّادُ بْنُ رِيْدٍ عَنْ حَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ قَالَ خَطَبَنَا عُثْمَانُ رضي الله عنه به. قال العيني «هذا إسناد صحيح قوي» بنظر «محب الأفكار شرح المعاني والآثار» للمعيني [٢٢٦/٨]

(٤) أخرجه ابن رجب في «الأموال» [١٢٤٥/٣]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤٧/٢]، وفي «بيان شكل الآثار» [٤٠٩]، من طريق أبي أيوب الليثي، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه به.

عن أحمد منهم خلاف هذا، ولا يسمى لأحد أن يحالف، إذا^(١) صار إجماعاً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، إلى رمي من ذكرنا من التابعين^(٢)

والجواب عما تمسك به الشافعي رحمه الله من قول لا نسلم أن خبر أبي سعيد حجة علينا؛ لأنه أخرج بفعل فيه؛ حيث فن «كنا نخرج» وفعل الشيء ليس بموجب، على ما عرفت في الأصول؛ فعل الصحابي أولى وأخبر بأن لا يكون موجباً.

أو نقول؛ إن حظه متعارض في نفسه، لأنه روى تحري في الصحيح أصاباً بإساده إلى أبي سعيد قال: «كنا نخرج في عهد النبي يوم لمطر ضاعاً من طعام، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط»^(٣). ولم يذكر فيه الحنطة.

والعجيب من الشافعي أنه لا يرى عقيد الصحابي واجباً، فكيف قلد أبو سعيد في هذه المسألة، ولم يزو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

ولئن صح خبر أبي سعيد في صاع من حنطة؛ فبمحل بضعه على الوجوب، وبضعه على التطوع؛ بدليل ما روي^(٤) [١٩٠ هـ] عن خبر أسماء وغيرها؛ توفيقاً بين

(١) وقع في الأصل «إذا»، والمثبت من «أ» و«إ» و«أب» و«أ» و«أ»

(٢) ينظر شرح معاني الآثار للطحاوي [١٧/٢]

(٣) سبق التعريف بها

(٤) أخرجه البخاري في أبواب صدقة الفطر باب الصدقة من العهد [رقم ١٤٣٩]، ومسلم في كتاب البركة باب دكاة الفطر على المسلمين من الشعير [رقم ٩٨٥]، من طريق زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي مروح أنه سمع أبا سعيد الخدري رحمه الله يقول: «كنا نخرج دكاة الفطر صدعاً من طعام، أو صدعاً من شعير، أو صدعاً من بقر، أو صدعاً من أقط، أو صدعاً من زبيب»

وَلِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَحَ الدَّقِيقَ فَقَدْ عَجَلَ مِصْفَاةَ الْغَبِيرِ وَأَسْقَطَ عَنْهُ الْمِزْنَةَ.
وَأَمَّا الرَّبِيبُ فَإِنَّمَا وَحِبْ يَصْفُ صَاعٍ مِنْهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْ أَبِي خَبِيمَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْفُ صَاعٍ لَمَّا وَجَتْ مِنَ الثَّرِّ، فَمِنْ الرَّبِيبِ أَوْئِنَ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَى قِيَمَةً مِنْهُ.
وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ^(١)؛ وَجَتْ صَاعٌ مِنْهُ، كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا؛ لَمَّا رُوِيَ فِي
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا. لَا يَجُوزُ الْأَقِطُ فِي الْمِزْنَةِ؛ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْقِيَمَةِ^(٢).
وَقَالَ مَالِكٌ. يَجُوزُ لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ^(٣)، وَهُوَ أَحَدُ هَوْنِي لِشُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤)، وَإِنْ
أَدَّى مِنْ غَيْرِ الْأَشْيَاءِ الْمَصْصُومِ عَلَيْهَا؛ يُوَدِّي عَلَى اعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ عِنْدَنَا
لَنَا؛ أَنَّ الْأَقِطَ مَتَوَلَّدٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْقِيَمَةِ، كَالنَّخْلِ،
أَوْ يَتَّخِذُ مِنَ اللَّبَنِ؛ فَأَشْنَةُ الْجُبْنِ.

فَأَجَابَ أَصْحَابُنَا عَمَّا وَرَدَ مِنْ صَاعٍ مِنْ أَقِطٍ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُذْنِبٍ مِنْ قَنْحٍ،
وَمَعْنَى أَيْضًا مَرْسَلُ سَعِيدِ بْنِ الشَّيْبِ وَغُنْدِ الْهَوْنِيِّ عِنْدَ الْهَوْنِيِّ عَنْهُ وَالْقَاسِمِ وَمُسَيْمٍ، قَالَ: «أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ مُذْنِبٍ مِنْ قَنْحٍ»
(١) وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ رِيَادٍ، وَأَسَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ وَوَحَّاهُ أَنَّ الرَّبِيبَ يَظْهَرُ الثَّمَرُ لَامَهُمَا يَتَّخِذُ بِلَالٍ فِي
الْمَقْصُودِ وَالْقِيَمَةُ مَكْمَا يَتَّقَدَّرُ مِنَ الثَّمَرِ بِصَاعٍ فَكَذَلِكَ مِنَ الرَّبِيبِ يَظْهَرُ شَرْحُ مَحْتَصِرِ الطَّحَاوِيِّ
لِلرَّازِيِّ [٣٤٥/٢]، الْمَبْسُوطُ [١١٤/٣]

(٢) يَنْظُرُ الْمَبْسُوطُ [١١٤/٣]، نَحْوُهُ الْمَقْصُودُ [٣٣٨/١]، فَتَاوِيُّ قَاصِبِ بْنِ [١١٣/١]

(٣) يَظْهَرُ «شَرْحُ الرِّسَالَةِ» لِلدَّهْلَوِيِّ عِنْدَ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيِّ [٥٤/٢]

(٤) قَالَ الْوَدِيُّ «وَفِي الْأَقِطِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا الْمَقْعُ بِجَوَارِهِ، وَالثَّانِي عَنِ قَوْلِهِ، أَظْهَرُهُمَا جَوَارِهِ،
وَيَجِبُ أَنْ يُقْطَعَ بِجَوَارِهِ لِصَحَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُقَارَضَةٍ» يَظْهَرُ «الْتِمِيزُ فِي الْقَوْلِ الشَّامِيِّ»
لِلشَّيْخِ رِي [ص ٦١] وَارَوْضَةُ الطَّالِبِينَ لِلنَّوَوِيِّ [٣٠٦/٢]

ولما ما زوينا، وهو مذقت جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين، فيهم الحلفاء الراشدون، وما رواه مخمولا على الريادة تطوعا.
ولهما في الربيب أنه والتمر يتقاربان في المفضود، وله أنه والثر يتقاربان في
المفتى؛ لأنه يؤكل كل واحد، ويلقى من الثمر النواة ومن الشعير النخالة.
وبهذا ظهر التفاوت بين الثمر والثر

ومراة من الدقيق والسويق ما يتخذ من الثر، أما دقيق الشعير كالشعير،

ففي البحر

بقولهم يُحتمل أن يكون (١) ذلك أصلا، ويُحتمل أن يكون قيمة، والمُحتمل
لا يكون حجة.

فأقول، هذا الجواب ليس بشاف؛ لأن مجرد الاحتمال لا اعتبار له.

والجواب صدي: أن تقليد الصحابي لا يحور فيما يُذكر بالقياس، وهو
اختيار الشيخ أبي الحسب الكرخي^(٢)، وهذا الحكم مما يُذكر بالقياس؛ لأن قياس
الأقط على اللحم واللب؛ لا يحور أداء عنه.

قوله: (ولما ما زوينا)، أراد به: حديث ثعلبة الذي رواه في أول الباب (وما
رواه)، أي الشامي.

(وبهذا ظهر التفاوت بين الثمر والثر)، أي: يكون الثر مأكولا كله، ويكون
التمر ملقى منه نواته؛ ظهر التفاوت بينهما، فوجبت العطفة من الثمر صاعا، ومن
الثر نصف صاع، (والأولى أن يراض بينهما القدر والقيمة احتياطا)، أي: في
الدقيق والسويق.

(١) راد بعده في (ط). أمهما بجميع أجزائه بخلاف الشعير والتمر لأن كل واحد منهما يؤكل.

(٢) ينظر «كر الوصول» لبردوي [ص ٢٣٤]، «تقويم الأدلة» للنهوسي [ص ٢٥٦]، «كشف

الأسرار» لعلاء الدين البخاري [٢١٧/٣]

وَالأُولَى أَنْ يُرَاعَى فِيهِمَا الْقَدْرُ وَالْقِيَمَةُ اخْتِطَاطًا، وَنَظَرٌ عَلَى الدَّقِيقِ فِي
بَعْضِ الْأَخْبَارِ، وَلَمْ يُسَيَّنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ؛ اِغْتِبَارًا لِلْعَدَلِ
وَالْحُسْبَانِ تُعْتَمَرُ بِهِ الْقِيَمَةُ، هُوَ الصَّحِيحُ

ثُمَّ يُعْتَبَرُ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ نَرُورٍ بِمَا يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ ع
وَعَنْ مُحَمَّدٍ ع أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَيْلًا، وَالذَّقِيقُ أَوَّلَى مِنَ النَّرِّ، وَالنَّارَاهُ أَوَّلَى
مِنَ الذَّقِيقِ فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ع.

عبد الله

قوله: (وَالْحُسْبَانُ تُعْتَمَرُ بِهِ الْقِيَمَةُ هُوَ الصَّحِيحُ)، يعني: إذا أدى صَوْنٌ^(١) مِنْ
حُسْبَانِ الْجَنَاطَةِ بِلَا اِغْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ لَا يَجُوزُ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ، وَعَلَى قَوْلِ
بَعْضِهِمْ: يَجُوزُ^(٢).

قوله: (ثُمَّ يُعْتَبَرُ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ نَرُورٍ بِمَا يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ).
وهذا لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْوَرُّ، وَلِهَذَا قَدَّرَ الْمُخْتَلِفُونَ فِي الصَّاعِ بِالْوَرِّ^(٣).
وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَيْلًا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَّ بِالصَّاعِ، وَهُوَ مَكِيلٌ؛ فَكَانَ
الْمُعْتَبَرُ الْكَيْلَ.

(١) الصَوْنُ: مَنَسَّ الْمَرْءُ (وهي لغة مميم بالشديد) وَالْمَسَّ (على وزن صاع)، وهو كَيْلٌ معروفٌ يُكَالُ بِهِ
الشُّرُوعُ وَغَيْرُهُ، أَوْ مِيرَانٌ مَقْدَارُهُ رَطَلَانٌ، وَيَتَشَقَّى عَنْ مَوْنٍ وَمَيْكَنٍ وَمَكَنٍ، وَالْحَمْعُ أَصْنَاءٌ وَأَمْسَانٌ
وَأَمْسِيٌّ وَمَيْسِيٌّ يَنْظُرُ أَتَاخَ الْمَرْوَسِ؛ بِالزُّبَيْدِيِّ [٥٧٢: ٣٩] ص ٥٧٢

(٢) وحاصله أن فيما هو مخصوص عليه لا تعتبر القيمة، حتى لو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته
نصف صاع من بر أو أكثر لا يجوز؛ لأن في اعتبار القيمة هنا يصلح التعديل المخصوص عليه في
الخبر، ينظر: الجوهرة النيرة للحمداني [١٣٤/١]

(٣) لما اختلفوا في مقدار الصاع أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث رطل فقد اتفقوا على التقدير
بما يعدل بالور، وذلك دليل على اعتبار الورن قيد ينظر: البنية شرح الهداية؛ للعبسي

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ؛ لِأَنَّهُ أَذْفَعُ لِلْحَاحَةِ وَأَعْجَلُ بِهِ .

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَعْمَشِ رضي الله عنه : تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ أُنْعَدُ مِنَ الْحِلَافِ ، إِذْ هِيَ الدَّقِيقُ وَالْقِيَمَةُ جِلَافُ الشَّامِيِّ عليه السلام .

عنه السيد

وَقَالَ الطُّحَاوِيُّ . الصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْصَالٍ مِمَّا يَسْتَوِي كَيْلُهُ وَوَزْنُهُ ، كَالْعَدَسِ وَالْمَاشِي^(١) وَالرَّيْبِ ، هُوَ كَانَ بِهِدِ الصَّعَةِ ؛ مَهْرُ الصَّاعِ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْتَمَرُ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام) ، أَيِ كَوْنِ الدَّقِيقِ أَوَّلَى مِنَ التَّمْرِ ، وَكَوْنِ الدَّرَاهِمِ أَوَّلَى مِنَ الدَّقِيقِ ، كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يَوْسَفَ : هُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الْهُدَايَةِ» ، جِلَافٌ مَا ذَكَرَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «النَّوْزِلَةِ» ؛ حَيْثُ قَالَ : «وَكَانَ الْعَفِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ : دَفْعُ الْحِنْطَةِ أَفْضَلُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا » [١٠٩١] ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُوَافَقَةَ الشَّيْءِ وَإِطْهَارَ الشَّرِيعَةِ^(٢) .

وَقَالَ أَيْضًا فِي «النَّوْزِلَةِ» : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : فِي أَيَّامِ السَّعَةِ دَفْعُ الْقِيَمَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَفِي أَيَّامِ الشَّدَةِ دَفْعُ الْحِنْطَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَشُ : تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ أُنْعَدُ مِنَ الْحِلَافِ) ، أَيِ : رُوِيَ عَنْهُ تَفْصِيلُ الْحِنْطَةِ عَلَى فَيْحَتِهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَعَلَى الدَّقِيقِ ؛ لِأَنَّ الْحِنْطَةَ تَجُورُ بِالِاتِّفَاقِ .

(١) الْمَاشِي هُوَ حَبٌّ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ مَعْرُوبٌ أَوْ مُؤَلَّدٌ وَقِيلَ هُوَ جَنْسٌ بَيِّنَاتٌ مِنَ الْقَرْيَاتِ الْمَرَاتِيَةِ لَهُ حَبٌّ أَخْيَصَرُ مِنْدُورٌ أَصْفَرٌ مِنَ الْجَنْصِ يَكُونُ بِالشَّامِ وَبِالْهِنْدِ يَنْظُرُ «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنُّوَيْ

[ص/١٠٩] وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٨٩١/٢] .

(٢) يَنْظُرُ : «النَّوْزِلَةُ» لِأَمِي اللَّيْثِ [١٩٥/ق]

(٣) يَنْظُرُ : «النَّوْزِلَةُ» لِأَمِي اللَّيْثِ [١٩٥/ق] .

قال: والصَّاعُ عند أبي حنيفة ومحمد عليهما السلام ثمانية أَرْطالٍ بالعراقي.
وقال أبو يوسف عليه السلام، خمسة أَرْطالٍ وثُلُث رطلٍ وهو قول الشافعي عليه السلام؛
لقوله عليه السلام: «صَاعًا أَصْغَرُ الصِّيغَانِ».

عمدة اليعاقبة

ولا يَجُوزُ الدَّقِيقُ وَالْقَيْعَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عليه السلام، وقد بيَّنه على وجهه فيه مَنَعُ
لأولي الألباب، في فضل الحُمَلَانِ وَالْفُضْلَانِ، عند قوله: (وَيُخَوِّزُ نَقْعَ الْقَيْمِ فِي
الرَّكَاءَةِ حِنْدًا).

قوله: (قَالَ وَالصَّاعُ^(١) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام وَمُحَمَّدٍ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عليه السلام خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ)
وقول زُفَرٍ مِثْلُ قَوْلِهِمَا، كَذَا قَالَ أَبُو تَكْرِ الْعَصَّاصُ الرَّازِيُّ عليه السلام، وقول
الشَّافِعِيِّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ^(٢)
قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ: كَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ يَثْلَمًا قَالًا، ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ: هُوَ
خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ^(٣).
وجه قول أبي يوسف عليه السلام: قوله عليه السلام: «صَاعًا أَصْغَرُ الصِّيغَانِ»^(٤)، ولا

(١) الصَّاعُ وحدة من وحدات المكييل، ومقداره عند الحنفية أربعة أمداد، ويسوي ثمانية أَرْطالٍ،
ويسوي بالدرهم ٦٠٢٨,٥٧ درهمًا، ويسوي بالتر ٣,٣٦٢ لترًا، ويسوي بالعمام ٣٢٥٠ غرامًا
ينظر «المكييل والمواريث الشرعية» لعلي جمعة [ص ٩٦]

(٢) ينظر «المحاوي الكبير» لهماوردي [٣٨٢ ٢] والمهذب في فقه الإمام الشافعي «للشيرازي
[٣٠٣/١].

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣٥٩، ٢]

(٤) قال الربيعي: «غريب»، وقال عبد القادر القرشي «لَمْ أَرَهُ»، وقال ابن حجر «لَمْ أَجِدْ هَكَذَا»، وفي
بُنْ خُرَيْمَةَ وَبُنْ حَبَابٍ (في «صحيحه» [رقم ٢٢٨٤]) مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَاعُ أَصْغَرُ الصِّيغَانِ، وَمُدُّكَ أَصْغَرُ الْأَمْثَادِ فَقَالَ اللَّهُمَّ»

في باب البيوت

١٠٩٠ | شك أن الصاع الذي هو خمسة أظال وثلاث رطل؛ أصغر من الصاع
تبي هو ثمانية أظال

وقد روى الطحاوي عن ابن أبي عمير أن حدثنا علي بن صالح ويثرب
بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف قال: «قَدِمْتُ النَّدِيَةَ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مَنْ أَتَى بِهِ
صَاعًا، فَقَالَ لِي هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَرْتُهُ فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَظَالٍ وَثَلَاثَ
رِطْلٍ».

ووجه قولهما: ما روى أبو جعفر الطحاوي رحمه الله عن ابن أبي عمير بإساده
إلى مجاهد قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَنْقَيْتُ بَعْضًا، فَأَتَنِي بِعُصٍّ (١)، فَقُلْتُ
عَائِشَةُ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ مُجَاهِدٌ: فَحَرَرْتُهُ ثَمَانِيَةَ أَظَالٍ، تِسْعَةَ
أَظَالٍ عَشْرَةَ أَظَالٍ» (٢)، ثُمَّ يَشْكُ مُجَاهِدٌ فِي الثَّمَانِيَةِ؛ وَإِنَّمَا شَكَّ فِيهَا هَوَاقِفُهَا

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَدْفَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

= ماركس لافي صاحب «الحديث» يظر «نصب الراية» للردعي [٤٢٨/٢]، و«العناية في
تحرير أحاديث الهداية» لعبد العادر القرشي [٧٤ ق/١] مطبوع مكتبة رياض الله أدي - تركيا
(رقم الحفظ ٢٨٨)، و«النوابة في تحرير أحاديث الهداية» لابن حجر [٢٧٣/١]

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥١٢]، حدثنا ابن أبي عمير قال: أنا علي بن صالح
ويثرب بن الوليد جميعاً عن أبي يوسف رحمه الله به

(٢) «العص الفدح العظيم كذا جاء في حاشية م» و«در» و«نظر» بمصباح السير [٤٠٩/٢] مادة/عص

(٣) أخرجه السامي في كتاب الطهارة، باب ذكر ثوب الذي يكتب به الرجل من الماء لتعسل [رقم

[٢٢٦]، وأحمد في «المسند» [٤٠ ٢٩٢، طبعه لرسالة]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»

[٢١٨، ٢]، وابن السكيت في «الأوسط» [١١٧/٢]، من طريق موسى بن عبد الله النخعي، عن

محمد بن علي بن الحسين قال: قال أبي محمد بعدد حررته ثمانية أظال

هذا، حدثني عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا

قال الصفي بعد الإسهاد صحيح يظر «نصب الأفكار شرح المعاني والآثار» للحمي [٢٣٤/٨]

وَلَمَّا مَا رَوَى أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ رَطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةَ
أَرْطَالٍ، وَهَكَذَا كَانَ صَاعُ عُمَرَ ، وَهُوَ أَضْعَفُ مِنَ الْهَاشِمِيِّ وَكَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ
الْهَاشِمِيَّ.

تحفة البيان

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(١)

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ زَيْعِ الْمُؤَذِّنِ بِإِسَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(٢)

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، بِإِسَادِهِ إِلَى
جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ»^(٣)

وَفِي «السُّنَنِ» أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِثْنَاءِ
يَسَعِ رَطْلَيْنِ (٩٢/٢ م)، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ»^(٤).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٤٩، ٢]، من طريق أبي الأحوص، عن شبيب بن
كيسان المُلَانِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَمِي، عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ غَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَ الْعَبْسِيُّ «هَذَا مَعْلُومٌ بِمُسْلِمٍ مِنْ كَيْسَانَ» لَا ضَعِيفٌ يَنْظُرُ «تَحْتَ الْأَفْكَارِ» شرح المعاني
والآثار للعبسي [٢٤٢/٨]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة / باب ما يجري من الماء في الوضوء [رقم ٩٣]، وابن ماجه
في كتاب الطهارة وسبيلها / باب في مقدار الماء للوضوء والنس من الجاهلية [رقم ٢٦٩]،
والطحاوي في «مسنده» [رقم ١٧٣٢]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٩٠]،
والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٠/٢]، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ
قَالَ ابْنُ لُمْلُمٍ «صَحَّحَهُ ابْنُ لُقْطَانَ» يَنْظُرُ «الْبِدْرُ الْمُبَرَّرَ» لابن المنص [٥٩٥/٢]، و«التلخيص
لحبيب» لابن حجر [٣٨٨/١].

(٣) مضمون تحريجه في الذي قبله.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة / باب ما يجري من الماء في الوضوء [رقم ٩٥]، وأحمد
في «المسند» [١٧٩، ٣]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٠/٢]، من طريق شريك، عن
عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن حنبل، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ثُمَّ وَجَّهَ الاستدلالَ بهذه الآثارِ [على] ' ' أن الصَّاعَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ أَنْ يَقُولَ
قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْبَيْتَ كَانَ يَعْتَمِلُ بِصَّاعٍ ، وَلَكِنْ كَانَ مَقْدَارُهُ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ ، فَعَلِمَ
دَلِيلٌ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حَيْثُ قَدَّرَهُ بِثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ ، وَلِأَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَصَّأُ بِالْمُدِّ .

فَعَلِمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَقْدَارَ الْمُدِّ رِطْلَانِ ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُدَّ رِطْلَانِ ،
يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، لِأَنَّ الْمُدَّ رُبْعُ
الصَّاعِ بِالِاتِّفَاقِ .

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ أَبُو عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . « كَمَا نُخْرِجُ صَدَقَةَ الْبَطْرِ بِالصَّاعِ
الْأَوَّلِ » (١) .

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الصَّاعُ الْأَوَّلُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ ، وَهُوَ مَحْتَوَمُ
الْحَجَّاجِيِّ (٢) ، وَهُوَ رُبْعُ الْهَاشِمِيِّ (٣) وَهُوَ صَاعُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤) .

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : صَاعُ الْعِرَاقِ صَاعُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَ قَبْدَ وَطَلْتِهِ الْحَجَّاجُ
حَتَّى وَجَدَ ، وَكَانَ يُعْرَفُ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ ، يَقُولُ فِي حُطَّتِهِ « يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ ،

١ - قَالَ الْعَلَمِيُّ « طَرِيقٌ صَحِيحٌ » يَنْظُرُ « سَبْعُ الْأَمْكَارِ شَرْحُ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ » لِلْعَلَمِيِّ [٢٤٧/٨]

(١) مَا بَيْنَ الْمَطْرُوفَيْنِ رِيَاءَهُ مِنْ « ب » ، وَ « ر » ، وَ « و » ، وَ « ت » ، وَ « م » .

(٢) يَنْظُرُ « شَرْحُ مَحْضَرِ الْحَاكِمِيِّ » لِلْجَسَّاسِ [٣٦٠/٢]

(٣) الصَّاعُ الْحَجَّاجِيُّ مَشْتَبِهٌ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَسَافٍ النَّظِيرِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ وَأَطْلَقَهُ ، وَكَانَ
يُسَمَّى بِهِ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ أَلَمْ أَخْرِجْ لَكُمْ صَاعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ يَنْظُرُ : « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » لِأَبِي حَفْصٍ
السَّمْعِيِّ [٢٥/ص]

(٤) الْهَاشِمِيُّ : هُوَ صَاعٌ مَشْتَبِهٌ إِلَى قَاسِمٍ ، بِسَبْعِ سِتَّةٍ عَشْرًا يَنْظُرُ « طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ » لِأَبِي حَفْصٍ السَّمْعِيِّ
[٢٥/ص] .

(٥) يَنْظُرُ « الْأَصْلُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٢٩٠/٢] .

 باب صدقة الفطر

وبما أهل الثماني والستين ومساوي [١٩١] الأخلاق، ألم أخرج لكم صاع عمر^١،
وصاع عمر. صاع رسول الله ﷺ؛ لأنه كان يُقدَّر به الكفارة بخضرة
الصحابه من غير تكبير من أحد منهم؛ فصَحَّ أنه كان صاع رسول الله ﷺ؛ لأنَّ من
الريادة والمقصاب إبطال [١٩٣] تقدير النبي ﷺ؛ فلا يجوز.

فإن قلت: أحضر مالك بن أنس رضي الله عنه إلى أبي يوسف أولاد المهاجرين
والأنصار، مع كل واحد منهم صاع، يقول: أحترني أبي عن أبيه أنه كان يؤذي
إلى رسول الله ﷺ صدقة الفطر بهذا، فقدره أبو يوسف فوجدته خمسة أرطال وثلاث
رطل^(١).

قلت: قال الطحاوي رحمه الله: سمعت أبا حاتم^(٢) يذكر أن مالكا سئل عن ذلك
فقال: هو تحري^(٣) عبد الملك بصاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فلو كان عند أهل المدينة صاع رسول الله ﷺ بالنقل المستقيم؛ لكان احتاج
عبد الملك إلى التحري.

قلت أنا نقول: البتار أولى من التحري؛ لأن التحري لا حقيقة معه

(١) النقل من «التجريد» للقدوري [١٤٣٣/٣].

(٢) وقع في الأصل «أحرم» بالحاء المهملة وهو تصحيف، والمثبت من «ف» و«هـ» و«ت» و«م».

(٣) وقع بالأصل: «هي تجري» والمثبت من «هـ»، و«هـ»، و«و»، و«س»، و«م».

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٥١٢]، سمعت أبا حاتم يذكر أن مالكا سئل عن
ذلك به.

قال العمري: «أبو حاتم» بالحاء والري المعجمتين - واسمه عبد الحميد بن عبد العزيز البصري،
أحد أصحاب أبي حنيفة، وحكيته عن مالك منقطعة؛ لأنه لم يذكره، وأراد بعبد الملك هو ابن
مروان بن الحنظل أمير المؤمنين - ينظر «الحب» لا مكر شرح المعاني والآثار للعمري [٢٥٣، ٨].

قال: **وَوُجُوبُ الْمَطَرَةِ بِتَعَلُّقِ بَطْلُوعِ الْمَخْرِ مِنْ يَوْمِ الْمَطَرِ**

﴿قوله عامه الميار﴾

بِحِلَافِ الْعِبَارِ^(١).

وقد ذكر الطحاوي بإساده إلى موسى بن طلحة^(٢) وإبراهيم قالاً «عَبَّرْنَا الصَّاعَ؛ فَوَحَّدْنَاهُ حَاجِجًا»^(٣)، وَالْحَاجِجِيُّ، ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالتَّبَعْدَادِيِّ^(٤).

والجواب عمار رواه أبو يوسف: فَقُولُ: إِنَّ صَحَّ ذَلِكَ؛ فَحَسْبُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجِجِيَّ أَصْعَرُ مِنَ الْهَاشِمِيِّ^(٥)؛ لِأَنَّ الْحَاجِجِيَّ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ، وَذَلِكَ اثْنَيْ وَثَلَاثُونَ رِطْلًا، وَقَالُوا كُلُّ رِطْلٍ عِشْرُونَ إِسْتَرًا^(٦).

ثُمَّ التَّقْدِيرُ بِالْأَرْطَالِ دُونَ الْأَنْصَاءِ^(٧)؛ لِعِمْرَةِ الطَّعَامِ عِنْدَهُمْ.

قال أبو عبيدة^(٨): «وَزَنُّهُ»^(٩) مِثَّةٌ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَةُ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَزَنُّ سَبْعَةِ

كِدَا فِي الْمَغْرِبِ^(١٠).

قوله: (قال) **وَوُجُوبُ الْمَطَرَةِ بِتَعَلُّقِ بَطْلُوعِ الْمَخْرِ مِنْ يَوْمِ الْمَطَرِ**، أي: قال

(١) الجواز التخياري الذي يقتضيه هيئة بظر المغرب في ترتيب المغرب، للمطهرى [ص ٣٣٤]

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥١/٢]، من طريق عبيد بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة قال «الحجاجي صاع عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «مسند» [١٤٠٤/١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٢/٢]، عن إبراهيم الحنفي قال «عَبَّرْنَا صَاعَ عُمَرَ فَوَحَّدْنَاهُ حَاجِجًا»

(٤) هذا تفسير الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٥٢/٢]

(٥) بمثاقيل، كذا جاء في حاشية [م]

(٦) الاستنارة: هو وزن أربعة مثاقيل ونصف بظر «لسان العرب» لابن منظور [٣٤٥/٤/مادة متر]

(٧) الأنصاء: جمع المن (وهي لغة نعيم بالتشديد) والأنث (على وزن عصا)، وهو كيل معروف يُكَالُ بِهِ الشُّرُوحُ وَهِيَ: وقد مضى التعريف به

(٨) في المغرب «أبو عبيدة»

(٩) يعني الرطل

(١٠) بظر «المغرب في ربيب المغرب» للمطهرى [ص ١٩٠]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله : غُرُوبُ الشَّمْسِ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى
إِنْ مِنْ أَسْلَمَ .

الشيخ أبو الحسين رحمته الله [٥٩٣/٢] القنوري رحمته الله : وَجُوبُ الْفِطْرِ تَعَلُّقٌ بِطُلُوعِ نَجْمٍ
مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ^(١)

يَعْنِي : أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ يَكُونُ بِطُلُوعِ النَجْمِ لثَمَانِي مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَهُوَ أَحَدُ
الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ .

وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : وَقْتُهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ اجْرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ
لَهُ : أَنَّ هَذِهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، فَكَمَا يَدْخُلُ الْبَيْلُ مِنَ شَوَالٍ ، يَخْضُلُ وَقْتُ الْفِطْرِ ،
لِانْتِهَاءِ وَجُوبِ الصَّوْمِ جَبْنًا

وَلَنَا : مَا رَوَى عَنِ أَبِي عُمَرَ رحمته الله فِي «الْشَّرْحِ» قَالَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ رَكْعَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» ^(٢)

وَالْفِطْرَةُ مِنْ رَمَضَانَ : بِطُلُوعِ النَجْمِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، لِأَنَّ لَصَوْمَ وَالْفِطْرَ
مُنْتَصِدَانِ ، فَتَحُلُّ الصَّوْمَ الْيَوْمَ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْفِطْرِ الْيَوْمَ أَيْضًا ، لِأَنَّ شَرْطَ
لِتَصَادُ اتِّحَادُ الْمَحَلِّ ، وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ يُصَافُ إِلَى الْفِطْرِ بِالشَّرْعِ ، فَيَقَالُ : يَوْمُ الْفِطْرِ ، كَمَا
يُصَافُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَالْأَصْحَى ، فَيَقَالُ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَيَوْمُ الْأَصْحَى . ثُمَّ الْجُمُعَةُ
وَالْأَصْحَى فِي الْيَوْمِ ، فَيَسْمَى أَنْ يَكُونَ الْفِطْرُ فِي الْيَوْمِ أَيْضًا ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ رحمته الله :

(١) ينظر : «مختصر القنوري» [ص/٦١] .

(٢) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٣٦١/٣] ، والمهدب في فقه الإمام الشافعي «للمشيراني»
[٣٠٣/١] .

(٣) أخرجه البحاري في أبواب صدقة الفطر ، باب فرض صدقة الفطر [رقم / ١٤٣٧] ، ومسلم في
كتاب الزكاة باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير [رقم / ٩٨٤] ، وأبو داود في
[رقم / ١٦١١] ، من أبي عمر رحمته الله .

أَوْ وُلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ يَجِبُ فِطْرُهُ عِنْدَنَا ، وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ ، وَعَلَى عَكْسِهِ مَنْ مَاتَ فِيهَا مِنْ مَمَالِيكِهِ أَوْ وَلَدِهِ لَهُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفِطْرِ وَهَذَا وَقْتُهُ . وَلَكِنَّا أُنْزِلَ الْإِصَافَةُ لِلْإِحْتِصَاصِ ، وَاجْتِصَاصُ الْفِطْرِ بِالنَّيِّمِ دُونَ اللَّيْلِ .

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ النَّاسُ الْفِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى ،

غاية البيان

«فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ»^(١)، أي وقت فطركم يوم تفطرون . وهذا لأنه ﷺ أضاف اليوم إلى الفطر ، فعلم بهذا أن الفطر^(٢) المعتبر في اليوم لا في الليل

أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ يُوجَدُ الْفِطْرُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، ثُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ الْوُجُوبُ بِهِ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ وَقْتَ الْوُجُوبِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الصَّحْرِ ، فَمَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ سَقَطَتْ فِطْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ [١٠٩/٢] لَمْ يَذْكُرْ وَقْتَ الْوُجُوبِ ، وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ لَهُ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّحْرِ ؛ لَمْ تَجِبْ فِطْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الْوُجُوبِ مِنْ أَهْلِ الْفِطْرَةِ .

قوله: (وَعَلَى عَكْسِهِ) ، أي: على عكس الحكم المذكور . يعني: لا يجب علينا ، خلافاً للشايعي

(فيها) ، أي في ليلة الفطر .

قوله: (وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ النَّاسُ الْفِطْرَةَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى) .

(١) رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَكَرَهُ فِي «السَّ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ إِذَا أَحْطَأَ الْقَوْمُ الْهَلَالَ [رقم / ٢٣٢٤] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّ الْكَبِيرِ» [رقم / ٦٠٧٩] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ الصَّوْمُ يَوْمَ نَصْرَمُونَ وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطِرُونَ وَالْأَصْحَمِيُّ يَوْمَ تَضْحَكُونَ [رقم / ٦٩٧] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي شَهْرِ الْعِيدِ [رقم / ١٦٦٠] ، وَابْنُ دَرَقَطَانٍ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٦٣/٢] ، مِنْ حَبِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وَقَالَ النَّوَوِيُّ «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ» يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٧/٥] .

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «فِي الْفِطْرِ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «ف»، «ر»، «و»، «ت»، «م» .

لأنه ﷺ كان (١٠٩) يخرج قتل أن يخرج للمصلين، ولأن الأمر بالإغناء كئيلة

عنه نس

وهذا لما روي في «الشعر» عن تابع، عن ابن عمر ﷺ (١٩٧) [١] قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بركة الفطر أن تؤدي قتل خروج الناس إلى الصلاة، وكان ابن عمر ﷺ يؤذيها قتل ذلك باليوم واليومين»

وقد روي: «أن النبي ﷺ كان يخرج البقرة قتل الحروج إلى المصلين» (٢).

وحدث محمد بن الحسن في «الأصل» عن أبي معشر (٣) عن تابع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يأمرهم أن يؤثوا صدقة لغير قتل أن يخرجوا إلى المصلين، وقال: «أغوثهم عن المسألة في هذا اليوم» (٤)

(١) أخرجه البحاري في أبواب صدقة الفطر / باب الصدقة قبل العيد [رقم ١٤٣٨]، ومسلم في كتاب الركاة / باب الأمر بإخراج ركاة الفطر قبل الصلاة [رقم ٩٨٦]، وأبو داود في كتاب الركاة / باب من تؤذي [رقم ١٦١٠]، من طريق موسى بن عتبة عن تابع عن ابن عمر ﷺ به وليس عند البحاري ومسلم بمثل ابن عمر في آخره.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، والمشهور بحقه ما أخرجه الحاكم في معجمه علوم الحديث [ص ١٣١]، من طريق أبي معشر عن تابع، عن ابن عمر ﷺ قال «كان رسول الله ﷺ يقسمها قبل أن تصرف من المصلين».

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن وهب في «الموطأ» [ص ٧٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٥٢٨]، عن عبد الله بن عمر، أنه قال «إذا تصرف رسول الله ﷺ من الصلاة قسمته بينهم» لفظ ابن وهب ولفظ البيهقي «كما يؤمر أن يخرج قتل أن يخرج إلى الصلاة، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يقسموها بينهم».

قال البيهقي «أبو معشر هذا صحيح السند المديني، حمزة أوثق منه» وقال ابن عبد الهادي «راوي هذا الحديث، أبو معشر، ولا يخرج بحديثه» بظر «تصحيح النحوي» لابن عبد الهادي [٣٧٢/٢]، و«الدراية» في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٧٤/١]

(٣) أبو معشر صحيح السند، روى عن محمد بن كعب، وتابع ذكره مسلم في «الكنى» كذا جاء في حاشية «م» وبظر «الكنى والأسماء» لمسلم بن الحجاج [٨١٢/٢]

(٤) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في «الأصل» المعروف بالمبسوط [٢٤٦/٢ - ٢٤٧]، =

يَتَشَاعَلُ الْفَقِيرُ بِالْمُسَانَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ

فَإِنْ قَدَّمُوهَا عَلَى يَوْمِ الْمِطْرِ جَرًّا، لِأَنَّهُ أَذَى بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّنْبِ فَاشْتِ
التَّعْجِيلِ فِي الرُّكَّةِ

وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، هُوَ الصَّحِيحُ.

باب في الصلاة

إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْأَصْل».

وَيَأْتِي أَمْرٌ بِالْإِعْغَامِ: لِئَلَّا يَتَشَاعَلَ الْفَقِيرُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ
الْإِعْغَامُ بِتَقْدِيمِ الْمِطْرِ؛ فَيُسْتَحَبُّ التَّقْدِيمُ

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ)، أَيِ الْإِعْغَامِ عَنِ السُّؤَالِ، أَوْ عَدَمِ التَّشَاعُلِ عَنِ
الصَّلَاةِ بِتَقْدِيمِ الْمِطْرِ

قَوْلُهُ: (وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيِ: لَا تَفْصِيلَ فِي حَوَارِ
تَقْدِيمِ الْمِطْرِ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ، بَلْ يَحُورُ التَّقْدِيمُ مطلقًا، هُوَ الصَّحِيحُ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ: «إِنْ عَجَّلَ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ،
يَحُورُ».

وَقَدْ رَوَى [٢٠٩١ هـ] إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتَمٍ فِي «الْوَادِعِ»: «عَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله قَالَ:

* عَنْ أَبِي مَعْرُوفٍ عَنْ يَاقُوتَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ: حَدَّثَنِي قُرَيْبٌ جَدًّا مِنْ قُلَّةِ الْوُجْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَتَبَيَّنَ إِشْتَاؤُهُ بِالتَّقْوِيِّ، يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ
الصَّغِيرُ» لَا بِنِ الْمَطَرِ [٦٢١/٥]

(١) رَادٌّ بَعْدَهُ فِي (ط) «وَقَبْلَ يَحُورُ» مَجْهِدٌ فِي نِصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَقَبْلَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ

(٢) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْسُوطِ: لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّبَاطِيِّ [٢٤٦/٢]

(٣) قَالَ فِي «نَسَبِ الْمُحَافِظِ» [٣١١/١] وَلَا تَفْصِيلَ بَيْنَ مَدَّةٍ وَمُدَّةٍ فِي الصَّحِيحِ، وَفِي «إِنْدَرِ الْمُحَافِظِ»

[٧٨١] وَغَامَةُ الْمُتَوَاتِرِ وَالشُّرُوحِ عَلَى صِحَّةِ تَقْدِيمِ مَطْلُوعٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ لَكِنْ صَحَّحَ

صَاحِبُ «النُّوَيْرِ» [٧٨/١] التَّقْدِيمَ بِشَرْطِ دُخُولِ رَمَضَانَ، وَفِي «الْجَوْهَرِ الْبَرِّ» [١٣٥/١] هُوَ

الصَّحِيحُ، وَفِيهِ التَّقْوِيُّ، وَهُوَ مُحَافِظُ صَاحِبِ «الْبَحْرِ» [٢٧٥/٢]

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

لو أعطى صدقة الفطر قبل الوقت لستين جاز، وهو رواية الحسن عن أبي خزيمة.
 قَالَ فِي «الخلاصة»: «وذكر الشَّه والسَّنِى وقع اتفاق، بل يجوز مطلقاً لو
 أدى عن عشر مِئين أو أكثر»^(١).

قَالَ فِي «النوازل»: «وقال الحسن بن زياد لو قدم صدقة فطر على يوم
 الفطر، أو آخرها عنه؛ لا يجوز، فإنه حقٌ مُتَعَقِّقٌ بيوم بعد كالأصحية».

وقَالَ فِي «النوازل» أيضاً: «قال حلف بن أبوت - إن غطى في شهر رمضان
 أرحو أن يجوز، ويع قَالَ أَبُو القاسم الصَّغَارُ^(٢)، وسعيد بن خلف^(٣)».

قَالَ فِي «الخلاصة»: «وهكذا ذكر الإمام مُحَدِّثُ بن المصنِّ وقال بعضهم
 لا يجوز التَّعْجِيلُ إلَّا في العشر الأخير من رمضان».

والصحيح رواية الحسن عن أبي خزيمة: لأنَّ الشَّه رأسُ يَمُونَةٍ يُولَايَةِ عليه

(١) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [٩٠/١].

(٢) ينظر «النوازل» لأبي الليث [٩٦].

(٣) هو: خلف بن أيوب المصري النخعي، كان من أصحاب محمد وقر، وله منقول، وتنفقه على أبي
 يوسف أيضاً، وأخذ الزُّهْدَ عن إبراهيم بن أدهم وصحبه سنة (توفي سنة ٢١٥ هـ). ينظر: «تاريخ
 الإسلام» للذهبي [٦٩/٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر الفرشي [٢٣١/١].

(٤) هو أحمد بن محمد بن عيسى أبو القاسم الصَّغَارُ النخعي القمي المحدث كان إماماً كبيراً له رحمة بفتح
 نفقه على أبي جعفر بغداديين، وسبق له الحديث وكان يُلقَّب بـ «أخيه»، وصوب بعضهم
 أنها «أخيه» بالحاء المعجمة (توفي سنة ٣٢٦ هـ) وهو من سبغ وثمانين سنة ينظر «الجواهر
 المضية» لعبد القادر الفرشي [٧٨/١]، و«الطبقات السنية» لمصطفى [٣٩٣/١] و«كتاب أعلام
 الأعيان» من قديمها مذهب الصَّغَارِ المحدث لشيخه [١١٣] / مسطور راجع ما في تركي (رقم
 المحفوظ: ١٠٤١).

(٥) ينظر «النوازل» لأبي الليث [٩٦] قال ابن حجر وهو الصحيح وعليه يفتوى ينظر «البحر
 الرائق» [٢٧٥/٢].

وَأَنْ أَحْرَوْهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، لَمْ تَنْقُطْ وَكَانَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا، لِأَنَّ وَجْهَ الْقُرْبَةِ فِيهَا مَعْقُولٌ، فَلَا يَتَقَدَّرُ وَقْتُ الْأَدَاءِ فِيهَا بِحِلَافِ الْأُصْحِيَّةِ.

غاية البيان

بِنَفْسِهِ: فَجَارَ التَّعْجِيلُ مَطْلَقًا، لَوْجُودِ آدَاءِ الْمُسَبِّ بَعْدَ وَجُودِ السَّبَبِ، كالتَّعْجِيلِ فِي الزَّكَاةِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَحْرَوْهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، لَمْ تَنْقُطْ).

وَقَالَ الْحَسَنُ مِنْ زِيَادٍ تَنْقُطُ قِيَاسًا عَلَى الْأُصْحِيَّةِ.

وَلَنَا: أَنَّ وَجْهَ الْقُرْبَةِ فِي الْفِطْرِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، وَلَا تَنْقُطُ بِقَوَاتٍ وَفِيهَا، فَيَقْصِبُهَا بَعْدَ وَفِيهَا، لِقُدْرَتِهِ عَلَى مِثْلِهَا مِنْ عَمَلِهِ قُرْبَةً؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُذْفَعُ إِلَى الْفَقِيرِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، بِحِلَافِ الْأُصْحِيَّةِ إِذَا فَاتَتْ عَنْ وَفِيهَا، حَيْثُ تَنْقُطُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ وَلَا مِثْلَ لَهُ مِنْ عَمَلِ الْمُكَلَّفِ؛ يَنْقُطُ، كَشَرِبِ [٩٥/٢] الْوَقْتِ، وَزَمِيِّ الْجَمَارِ، وَالْأُصْحِيَّةِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَحْصُلُ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ النَّجِسِ. وَالتَّقَرُّبُ بِالدَّمِ النَّجِسِ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ الْمَعْنَى؛ فَتَنْقُطُ بَعْدَ قَوَاتٍ وَفِيهَا؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ، فَلَمَّا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ؛ تَبَتَّ الْعَجْزُ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهَا، فَتَنْقُطُ.

والله أعلم.

[هذا آجرُ كتابِ الزَّكَاةِ^(١)، ويليه في الثاني^(٢) كتابُ الصَّوْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى،

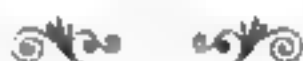
(١) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [٩٠/١].

(٢) جاء في حاشية «الفتح» ما يدلُّ على أن الأجرَ بالأسر وسدًّا عن مُصَنِّفِهِ، وفيه الحمد والمُنة بتاريخ سابع جمادى الأولى سنة ست وخمسين وسبع مئة.

(٣) أي دفتر الثاني من كتاب «غاية البيان» كذا جاء في حاشية «م».

عامة البيان

ووقع المراعُ منه بأَرَان^(١) نصف الليلة الحادية عشرة من المحرم سنة ست وعشرين
وسبع مائة، بخط مؤلفه الفقير إلى الله تعالى ابن العميد المدعو بقوام الأتقاني
الفارابي^(٢).



(١) أَرَان: بفتح الهمزة، وتشديد الراء المهملة، وبعد الألف نون، وهو إقليم بأذربيجان شمس على
بلاد كثير، منها: حبرة وبردغة وشمكوز وبنقان، وبته وتون أذربيجان تهر يقال له الراس، وكل ما
جاوزه من ناحية المغرب والشمال فهو من ناحية أَرَان، وما كان من جهة الشرق فهو من أذربيجان
بسطر. «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٣٦، ١] ولاديل لب اللباب في تحرير الأساب
للشهاب المعجمي [٢٢٢/٣] وفتح العروس للزبيدي [١٧٤/٣٤] مادة أَرَان

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من «م»

كُتَابُ الصَّوْمِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

كُتَابُ الصَّوْمِ

— — —

اعْلَمْ أَنَّ الْغِيَّاسَ أَنْ يَكُونَ وَضْعُ كِتَابِ صَوْمٍ مِنْ بَحَابِ الرُّكَاةِ؛ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ مِثْلُ صَلَاةٍ، بِجَلَاةِ الرُّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِثْلُهَا، إِلَّا أَنَّ الرُّكَاةَ ثَمًا كَثَرَتْ رُبَّةٌ صَلَاةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [آء: ١٣] فَثَمَّهَا عَلَى نَحْوِهِ

ثُمَّ ذَكَرَ الصَّوْمَ قَبْلَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ مُرْتَبَةٌ بِالسَّعْيِ، ١٠٠-١٠١ وَالْمَالِي، وَالصَّوْمُ عِبَادَةٌ بَدِيئَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِأَنْدَابُ أَصْلًا، وَلِئِنْ قَبْلَ الْمُزَكَّاتِ، وَهَذَا مَا عِنْدِي مِنَ الْوَجْهِ فِي مُنَاسِبَةِ الْوَضْعِ

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الصَّوْمَ فِي اللَّغَةِ هُوَ الْإِمْسَاكُ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنِّي نَزَّيْتُ بِرَحْمَتِي صَوْمًا﴾ [إبراهيم: ١٨]، أَي: صُمْتُ، كَمَا قَالَ الْقُتَيْبِيُّ

وَفِي اصْطِلَاحِ الشَّرْعِ، عِبَادَةٌ عَنْ إِمْسَاكِ مَخْصُوصٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، ١٠٢-١٠٣ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ بِسَبَبٍ

وَنَقِي بِالْإِمْسَاكِ الْمَخْصُوصِ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُفْرَقَتَيْنِ رِبْعَةٌ مِنْ ١٠٢

(٢) بَطْنُ «عَرَبِ الْمَرَاة» لَا يَسْتَحِبُّ [ص: ٢٧٤]

وَالْقُتَيْبِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ قَيْسٍ الْبُشَيْرِيُّ الْحَوَازِيُّ يَلْعَنُ الْكُتَّابَ وَهُوَ مَعْتَبَرٌ نَزَّهَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

وتنفي بالوقت المخصوص: النهار، وهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس.

وتنفي بالشخص المخصوص: المسلم الطاهر عن الحيض والنقاس.

ثم الأصل في وجوب الصوم: الكتاب والشئ والإجماع.

أما الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]

وأما الشئ: فما روى البخاري في «المصحيح»: بإسناده إلى أبي عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُحِبُّ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالْحَجُّ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^(١).

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون منذ عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا على ذلك.

وذكر في «الكافي» للحاكم الشهيد: عن محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو عن مجاهد: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: جَاءَ رَمَضَانُ، وَذَهَبَ رَمَضَانُ. وَقَالَ: لَا أَذْرِي لَعْلَ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

(١) مضمون تحريجه.

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأصل» [١٤٤ ٦] من طريق طلحة بن عمرو الموصلي عن مجاهد وأخرجه الطبري في «تفسيره» [٤٤٤ - ٤٤٥]، وابن حبان في «مناقب دمشق» [٢٦ / ٢٤٠]، من طريقين عن مجاهد «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَقَالَ رَمَضَانُ، وَيَقُولَ لَعْلَهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، لَكِنْ يَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ» نطق الطبري.

قال البيهقي: «رُويَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالتَّوْبَةُ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ» بغير «السنن الكبرى» للبيهقي [٣٣٩/٤].

فَأَقُولُ: مَا قَالَ مُعَاذُ مِهْرٍ صَحِيفٌ، لَأَنَّ الْبَحَارِيَّ رَوَى فِي «الصَّحِيحِ»
مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَلُ أَبْوَابُ
الْجَنَّةِ»^(١).

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ لِسَيِّدِنَا ﷺ «إِذَا دَخَلَ
رَمَضَانُ فَتُحْتَفَلُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَعُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَكُفِلَتِ الشَّيَاطِينُ»^(٢).

وَفِي «[١٦٢ ر.م.] الصَّحِيحِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ
رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٣).

وَلِأَنَّ رَمَضَانَ لَا يَخْلُو، إِنَّمَا إِنْ كَانَ اسْمًا حَاضِرًا لِلشَّهْرِ، أَوْ مُشْتَرَكًا بِخَوَرٍ
إِطْلَاقُهُ عَلَى الشَّهْرِ، وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَلَا شَكَّ فِي جَوَابِ قَوْلِهِمْ: جَاءَ رَمَضَانُ، وَدَعَتْ رَمَضَانُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمِنْ رَأْيِ كَلْبٍ وَاسِعًا
[رَقْم / ١٧٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ [رَقْم / ١٠٧٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ يُقَالُ رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمِنْ رَأْيِ كَلْبٍ وَاسِعًا
[رَقْم / ١٨٠١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ هَلْ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ [رَقْم / ١٠٧٩]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي
شَهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَبِي أَسْبَرَ، مَوْلَى الثَّوْمِينِ أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ أَنَّ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَعَدَّ مُسْلِمٌ «فُتِحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ»

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَبِهِ [رَقْم / ١٨٠٢]،
وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَاعِيرِ وَصَلَاتِهَا / بَابُ التَّوَعُّبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ وَهُوَ التَّرَاوِيحُ [رَقْم /
٧٦٠]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن كان الثاني مكذبت؛ لأنَّ المُشترِك لا غموم به في موضع الإثبات، وقد أُريد به الشهر في قولهم: جاء رمضان، ولا يُريدُ عزه بقياً لغموم، وهذا كالحبية والخمد؛ يَجُورُ إطلاقهما على المحلوق، وإن كان بجورٍ؛ إطلاقهما على الله تعالى

ثم لصوم رمضان سبب، وشرط، وركن، وحكم

أما السبب فاشهر؛ بدليل الإصاحه؛ بأن يُعد الصوم رمضان، وقد تكرر الصوم بتكرار الشهر دليل على السببية، لا أن الليل حرج عن أن يكون محلاً للصوم؛ بقوله تعالى ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوا هُنَّ﴾ الآية. فهي كل يوم من الصوم

وأما الشرط؛ فأنواع

شرط نفس الوجوب وهو الإسلام، والبلوغ، ولا يُشرط العقل لا لموجوب، ولا للأداء؛ ولهذا إذا جُنَّ في بعض لشهر ثم أدق يلزمه الفصاء؛ بخلاف المشاعية

بخلاف استيعاب الشهر؛ حيث لا يلزمه القضاء؛ للحرج

وشرط وجوب الأداء، وهو الصحة، والإقامة

وشرط (١٥١١) صحة الأداء وهو النهار، واللبث، والعهارة عن الحيض والنقاس.

والعَهَارَةُ عَمَّا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِلْوُجُوبِ؛ ولهذا يجبُ عن الحائض والنقاس القضاء؛ ولكن لا يصحُّ أدائهما في رمضان.

قَالَ الصَّوْمُ ضَرَيَانُ: وَاجِبٌ، وَفُلٌّ، وَالْوَاجِبُ ضَرَيَانُ مِنْهُ مَا يَنْتَعِقُ
بِرَمَانٍ بَعِيْهِ: كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالتَّذْرِ الْمُعَيَّنِ فَيُحَوَّرُ صَوْمُهُ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَإِنْ
لَمْ يَتَوْحَّشْ أَصْبَحَ أَجْرَاتُهُ الْبَيْتُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّوَالِ

عنه يسن

وَأَمَّا الرُّكْنُ: فَهُوَ الْإِنْسَانُ عَنِ الْمُعْطَرَاتِ الثَّلَاثِ: أَعْيَ لَاكُلَ، وَلَشْرَبَ،
وَالْجَمَاعِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ: فَهُوَ سُقُوطُ الْوَاجِبِ عَنِ لُفَّةٍ

قَوْلُهُ: (قَالَ: الصَّوْمُ ضَرَيَانُ: وَاجِبٌ، وَفُلٌّ).

أَيِ قَابِ الشَّيْخِ (١٩٣١) أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ (١)، وَارْدٌ بِالْوَاجِبِ الْفَرْضُ؛
لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي رَمَضَانَ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَلَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الَّذِي يَثْبُتُ
بِدَلِيلٍ فِيهِ شُبْهَةٌ، كَحَرِّ الْوَاجِدِ؛ لَكِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَرْضَ مَجَارًا

قَوْلُهُ (وَالْوَاجِبُ ضَرَيَانُ مِنْهُ مَا يَنْتَعِقُ بِرَمَانٍ بَعِيْهِ: كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالتَّذْرِ
الْمُعَيَّنِ)، وَالصَّمِيرُ فِي (مِنْهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْوَاجِبِ.

وَالتَّذْرِ الْمُعَيَّنُ، مِثْلُ أَنْ يَنْذُرَ يَوْمًا بَعِيْهِ: بِأَنْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ غَدًا»،
أَوْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ يَوْمَ الْحَمِيْسِ هَذَا»، أَوْ «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ هَذَا الْيَوْمَ»،
أَوْ هَذَا الشَّهْرَ.

قَوْلُهُ: (فَيُحَوَّرُ صَوْمُهُ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ)، أَيِ: يَحَوَّرُ صَوْمَ الْوَاجِبِ الْمَتَعَلِّقِ
بِرَمَانٍ بَعِيْهِ بَيْتَهُ مِنَ اللَّيْلِ (٢)

(١) ينظر «محضر القُتُوبِيِّ» [ص/٦٢]

(٢) أَيِ: مِنْ بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَلِمَةُ «مِنْ» لَا بُدَّاءَ الْعَايَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا غَيْرُ أَنْ بَاقِيَةَ مَعْنَاهُ لَا
تَحُلُو عَنْهَا، وَلَا تَصَحُّ قِيلَ الْعُرُوبِ وَلَا عَنْهُ. ينظر «الْبَيِّنَاتُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٤/٤]

منه نسخ

أهلم أن الصوم يحتاج إلى النية، ولا يصح بدونها.

وقال زفر^(١) لا حاجة إليها، إذا كان صحيحاً مقيماً

قال القُدوري في كتاب «التقريب» قال أبو الحسن الكرخي من حكن هذا
قد غلط، وإنما قال زفر^(٢) إنه يخور بيته واحدة

وجه ما روي عن زفر^(٣) أن النية لتبشير [١٠٩٧] العادة عن العادة، فلا حاجة
إلى التبشير، لأن يوم رمضان متعين للصوم، فيحصل بمجرد الإمساك

ولما قوله **«الأعمال بالنيات»**، ولأنه فرض مقصود لعينه. فصار
النية من شرط كالصلاة والزكاة والجمع، بخلاف الصوم والغسل؛ حيث لا
يُشترط لهما النية، لأنهما ليسا بفرضين مقصودين

ثم أهلم أن النية يحتاج إليها لصوم كل يوم

وقال مالك: يصح بيته واحدة في أول ليلة من الشهر دون سائر الأيام .
لأن صوم رمضان عبادة واحدة، يكفيها نية واحدة كالصلاة.

ولما: أن صوم كل يوم مقصود بنفسه، ألا ترى أن العادة في صوم يوم لا
يؤثر في صوم يوم آخر، فاختيج إلى النية في صوم كل يوم.

وقياسه على الصلاة صعب، لأن الصلاة لا يتحللها شيء يساهلها، وكانت
النية الواحدة كافية، بخلاف الصوم، فإن أيام رمضان تتحللها الليالي، وهي ليست

(١) مصر: تحريجه.

(٢) بظر: منع الجليل، نقلته [١٢٨/١]، وشرح محضر حيل، لبحرشي [٢٤٦/٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: لَا يُخْرِئُهُ

غاية البيان

بِمَحَلٍّ لِيَصُومَ، فَإِذَا تَمَّ صَوْمُ يَوْمٍ سَجَّيَ اللَّيْلُ، اخْتَبَعَ إِلَى النَّبَةِ فِي صَوْمِ يَوْمٍ آخَرَ
حَتَّى يَصِيرَ شَارِعًا فِيهِ، كَصَوْمِ الظُّهَارِ.

ثُمَّ احْتَلَمَ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ وَصَوْمَ النَّدْرِ الثَّمَنِيُّ يَصِيحُ بَيِّنَةً قَبْلَ الرَّوَالِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِيحُ إِلَّا بَيِّنَةٌ مِنَ اللَّيْلِ^(١)

وَلَنَا مَا رَوَى مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الاستحسان» أَنَّ أَغْرَابًا شَهِدَ بِهَلَالِ رَمَضَانَ
بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَتَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّوْمِ^(٢).

وَرَوَى [٢٠٤٧ هـ] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَوَزَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ بَيِّنَةً مِنَ النَّهَارِ^(٣)، وَذَلِكَ

(١) ينظر «التهذيب في فضله لإمام الشافعي» للشمري [١٣٨/٣]، و«المهذب في فقه الإمام الشافعي»
للشيرازي [٣٣١/١].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في شهادة الواحد عن رؤية هلال رمضان [رقم ٢٣٤٠]،
والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم ٦٩١]،
والنسائي في كتاب الصيام / باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم ٢١١٢]،
وابن ماجة في كتاب الصيام / باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال [رقم ١٦٥٢]، والحاكم
في «المستدرک» [٥٨٦/١]، عن طريق عكرمة، عن أنس بن عُبَّاسٍ قَالَ «جاء أغرابي إلى النبي ﷺ،
فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ - بِفِي رَمَضَانَ - فَقَالَ أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قُلْ نَعَمْ قَالَ أَتَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قُلْ نَعَمْ قَالَ يَا بَلَاءُ، أَفَدَّ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا هَذَا» لفظ أبي داود
قال الحاكم «هذا الحديث صحيح، ولم يُخرَّجوا» وقال ابن المنذر «هذا الحديث صحيح»
ينظر «البر المنير» لابن المنذر [٦٤٦ هـ]، و«الدراية في تحريج أحاديث الهداية» لابن حجر
[٢٧٥ ١]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب صوم الصيام [رقم ١٨٥٩]، ومسلم في كتاب الصيام /
باب من أكل في عاشوراء فيكف بقية يومه [رقم ١١٣٦]، عن الرُّبَيْعِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، قَالَ
أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ «مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، فَلَيْسَ بِبَيِّنَةٍ يَوْمَهُ وَمَنْ أَصْبَحَ
صَائِمًا، فَلَيْسَ بِمُفْطِرٍ»

❦ عابه فيه ❦

كان فرضاً يومئذ متعدياً بوقت بعينه

ثم لما حار صوم عاشوراء بنية من النهار ، حار صوم رمضان قياساً عليه ،
لأنه كان مستحق العيب كصوم رمضان ، ولأن النية لما حارث في الليل - وهو ليس
بوقت للصوم - ولأن يجوز في النهار - وهو وقت للصوم - أولي وأخرى كالنفل
بحلاب ما يثبت في لذة كفصة رمضان ؛ لأن ذلك اليوم لا يتعين لنقصاء إلا
تقديم نية ، لكون الفعل مشروعاً فيه

فإن قلت : قل ❦ « من لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ❦ فهذا
يدل على اشتراط النية من الليل

قلت : هذا الحديث في سنده ضطراب ، لا يصح الاحتجاج به ، وقد طعن
فيه أبو جعفر الطحاوي^(١) ؛ لأن راوي الحديث هو الزهري ، والمعتشرون من

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب البه في الصيام [رقم ٢٤٥٤] ، وإسماعيل في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لا صيام لمن لم يعرف من نيل [رقم ٧٣٠] ، والسنائي
في كتاب الصيام ذكر خلاف ما قبله من خبر حفصة في ذلك [رقم ٢٣٣١ ، ٢٣٣٣] ، وأبو داود
في [رقم ١٧٠٠] ، وأحمد في المسند [٢٨٧ ٦] ، من حديث حفصة زوج نبي ﷺ « من
لم يجمع الصيام قبل الفجر ، فلا صيام له » وفي رواه سنائي « من لم يثبت الصيام قبل الفجر ،
فلا صيام له » ونظير بن ماجة « لا صيام لمن لم يفرضه من الليل »

قال ابن الملقن « صححه نذاري في الحديث والسنائي واسمعي في « حلالته » رواه ثعلب ، وقال
الترمذي « وقته أصبح » وقال ابن حجر « إسناده صحيح ، لا أنه احتج به برفعه وقضه ، وصوت
السنائي وقته ، ومنهم من لم يذكر فيه حفصة » ينظر نسخة المحتاج إلى أدلة لمصالح « لاس الملقن
[٨٠/٢] ، والدرية في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٢٧٥ ١]

(٢) عبارة الطحاوي « هذا الحديث لا يرقعه الحافظ البيهقي برفعه » في شهاب ويخبرون عنه به
اختلافاً يوجب اضطراب الحديث بما هو فونه ولكن مع ذلك نية وسخفه على خاص من الصوم =

اعْلَمُ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾
 | ٨٣ | وَعَلَى فَرِيضَتِهِ انْعَقِدَ الْإِخْمَاعُ، ولهذا يُكْتَمَرُ جاحِذَةٌ وَالْمُنْدُورُ

أصحابه: مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ قَد رَوَوْا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَقَفُوهُ عَلَى حِمَاصَةٍ،
 وَلَمْ يَرْفَعُوهُ إِلَى الشَّيْءِ بِحَسَبِ

وَلَنْ صَحَّ قَوْلُ إِبْنِ عَامٍ خَصَّ مِنَ الْعَصْرِ، وَهُوَ الثَّقَلُ، فَيُحْصَى الْمُتَارِعُ
 بِمَا دُكِّرَ.

أَوْ يَقُولُ بَنُ الْمُرَادِ مِنْهُ فِي الْمَصِيبَةِ وَالْكَمَالِ، كَقَوْلِهِ **عَلَيْهِ** لَا صَلَاةَ لِعَارِ
 الْمُسْجِدِ؛ إِلَّا فِي الْمُسْجِدِ^(١)، أَي: لَا صِيَامَ تَمَّ كَامِلٌ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ صَوْمَ النَّفْلِ
 | ٨٤ | يَحْزُرُ سِتْرُ مِنَ الشَّهْرِ بِالْإِخْمَاعِ. وَإِنْ كَانَ تَشْمُلُهُ عُمُومُ النَّفْلِ، فَعَلِمَ أَنَّ
 الْمُرَادَ مِنْهُ لَيْسَ فِي دَاخِلِ الصَّوْمِ | ٨٥ |، وَهُوَ الْحَوْتُ عَنْ قَوْلِهِ «لَا صِيَامَ لِمَنْ
 لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(٢).

وَقَالُوا مَغَاةً: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ أَنْ صِيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ، بَلْ نَوَى أَنْ صِيَامَهُ
 مِنْ وَقْتِ وَحُودِ اللَّيْلِ فِي الشَّهْرِ؛ فَافْهَمُ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا يُكْتَمَرُ جاحِذَةٌ)، يُصَاحُّ لَكُونُ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ قَرِيبَةٌ، وَهُوَ
 بِصَمِّ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ. يَعْنِي: يُحْكَمُ بِكُفْرِ جاحِذِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ»: «يُقَالُ: لَا تُكْفِرُ أَهْلَ قَبْلِكَ، أَي: لَا تَدْعُهُمْ
 كُفْرًا»^(٣).

* وَهُوَ الصَّوْمُ تَمَرُّصٌ أَنْدَى نَسِيٍّ فِي أَيَّامِ بَيْتِهِ مِثْلَ الصَّوْمِ فِي تَكْفُرَاتٍ وَصَدْرٍ وَمَصَالٍ وَنَ أَشْهُ
 دَلَّتْ بِهَذَا تَرْجُوحَةً مَعْنَى الْأَذَى لِلطَّحْرِيِّ [٥١: ٢]

(١) مَضَى تَحْرِيجُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ صَعِيبٌ لَا يَكُنْ، وَهُوَ تَصَانُفُ كِمَاتِ النَّقَادِ وَشُعْبَاتِ عَنِ تَرْجُوحِهِ

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا

(٣) يَنْظُرُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ» لِلْفَارَابِيِّ [٢٠٠/٢]

واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْتُوا ذُرِّيَّهُمْ﴾ [الص: ١٧] **وسب الأول الشهر**

ولهذا يضاف إليه ويتكرر تكرره، وكل يوم **سب وخوب صومه**

﴿ عبد الله ﴾

قوله: **(وسب الأول الشهر)**، أراد بالأول صوم رمضان

قوله: **(وكل يوم سب وخوب صومه)**.

هذا الذي قاله: مذهب القاضي أبي^(١) ريد الدنوسي^(٢)، وعبر الإسلام

الردوي^(٣)

وقال شمس الأئمة الرخسي^(٤) «هذا عبط عدي، بل هي السببة للوخب»

الديالي والأيام سواء، فإن الشهر اسم لجزء من الزمان، يشمل على الأيام

والليالي، وإنما جعله الشرع سب لإظهار قصيدة هذا الوقت

وهذه الفصيحة: ثابتة ليالي والأيام جميعاً، والراوية مخفوعة في أن من كان

مُعيّناً في أول ليلة من الشهر ثم حُرَّ قبل أن يُضح، ومضى الشهر وهو محبور، ثم

أفاق، يلزمه القضاء، ولو لم يتقرر السبب في حقه بما شهد من الشهر في حال

الإفاقة؛ لم يلزمه القضاء^(٥)

(١) وقع بالأصل «أبو» والكتب من «هـ»، و«ر»، و«و»، و«ب»، و«م»

(٢) هو عبد الله (أو عبد الله) بن عمر بن عيسى الدنوسي أبو ريد صاحب كتاب «الأشعار» و«تقويم

الأدلة» وأول من وضع علم الخلاف كان من كبار الحنابلة القضاة مشر يضر به المثل (توفي

سنة: ٤٣٢هـ)، وهو ابن ثلاث وستين سنة

والدنوسي: بفتح الدال المهملة وضم الهمزة المقطوعة بنقطة واحدة، وهي آخرها حين مهمة بعد

الواو، هذه الهمزة من الدنوسية، وهي مبدية بين بحاري وسمرقند بطن «الأب» بسماوي

[٣٠٥، ٣٠٦]، والجواهر المعينة، بعد العادر القرشي [٣٣٨ - ٣٣٩]

(٣) بطن «تقويم الأدلة» لدنوسي [ص ٦٣]، ذكر أصول الردوي [ص ١٢٧]

(٤) بطن «أصول الرخسي» [١٠٤/١]، «الكافي شرح أصول الردوي» [١٢٢٥ - ٣]، «كتاب»

عبد الله بن عبد الله

والحق عهدي. ما قال القاضي أبو زيد: لأن الله تعالى لما أباح الجماع والأكل والشرب في ليالي رمضان بقوله تعالى ﴿فَأَنْشُرُوا صَوْتَكُمْ وَأَنْشُرُوا مَا كُتِبَ اللَّهُ لَكُمْ وَأَكْلُوا وَشَرِبُوا حَتَّى يَسْبِرَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]؛ خرجت الليالي عن محلبة الصوم، فمحله أن يكون ستاً لوجوب الصوم ما ليس بمنخل لأداء الصوم.

ألا ترى أن الصوم لا يصح في الليالي أضلاً، لا أداء، ولا قضاء، ولا نفلاً؛ ولهذا يجب الصوم على الصبي إذا بلغ لأوّل الصبح، مع أنه لم يشهد الليل^(١) بالعبادة. فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: فليصم الشهر، وهو اسم شامل للأيام والليالي جميعاً، فدلّ على أن الشهر هو السبب، لا الأيام وحدها.

قلت: لا نسبم أنه دليل على ما قلتم؛ لأن تقدير قوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ فليصم به، أي: في الشهر؛ لأنه مفعول فيه، أخري مجزئ المفعول به اتساعاً، كما هي قولك: الذي سبّته يوم الجمعة، أي: سبّته فيه، وكما هي قول الشاعر:

وَيَوْمًا شَهِدَانَا سُلَيْمًا وَقَامَرًا^(٢)

الأسرار: للبخاري [٥٠٥/٢]، وكشف الأسرار: لمصطفى [٢٧٦/١]، جامع الأسرار: لسكاكي [٦١٥/٢]

(١) وقع في الأصل «الصوم»، والمثبت من قولنا: «فاد»، «فاد»، «فاد»، «فاد».

(٢) هذا صدر بيت لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سبويه في الكتاب [١٧٨/١] وتعامه

ويومًا شَهِدَانَا سُلَيْمًا وَقَامَرًا ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾

ومراد المؤلف من الشاهد الاستدلال به على جواز أن يجري المفعول فيه مجرى المفعول به ١ من

باب الاتساع والمجاز. ينظر فمعني اللبيب لابن هشام [٦٥٤]

وسب الثاني النذر، والية من شرطه، ونية وتفسيره

عبد الجبار

أي: شهدنا فيه.

ثم بما كان الشهر ظرفاً بصوم، ثم نقص الساعات المطروقة، فلم يبدل على أن مجموع شهر سنة، بل الأيام أسبات لوجوب صومها، لا الليالي؛ لما تنون. ثم كل يوم مغدّر لصومه؛ بحيث يظن بطوله، ويفضّر بقصره.

والحوادث عن الرواية التي رواها شمس الأئمة فأقول: إن ذلك مفوض بما ثبت من أصول أصحابنا أن الحول إذا امتد فصار ميسوعاً لشهر في الصوم، وزائداً على اليوم واليلة في الضلّاء؛ لا يلزمه المصاء؛ لأن يوم الحرح

وقد [١/٩٧٢] قال شمس الأئمة بفسه أيضاً في آخر أصوله في باب «أهلية الأديمي» (١) بعدم لزوم المصاء على المخنّون؛ إذا استوعب حوثة الشهر، والمعنى فيه لزوم الحرح بالمصاء، وذلك حاصل؛ سواء أفاق أول الليل من الشهر، أو لم يمتد قوله: (وسب الثاني النذر)، أراد بالثاني: صوم النذر المعتبر.

قوله: (والية من شرطه)، أي من شرط الصوم.

قوله: (وسببته ونفسه)، أي سبب شرط الصوم وهو الية، وسبب تفسير ذلك الشرط.

وأراد ببيان الية: ما ذكره بعد هذا عند قوله: (ولأنه يوم صوم فيتوقف الإنساك في أوله على الية المتأخرة) [١/٩٧٢] المقتضية بأكثريته.

وأراد ببيان التفسير: ما ذكره بقوله: (والية لتعبيه لله تعالى)؛ لأن الية

(١) ينظر أصول السرخسي [٣٣٨، ٧]، أصول البردوي [ص ٣٣٠].

وَخَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَلَاةِ قَوْلُهُ **﴿١﴾** . «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَفْسُدِ الْخُرُءُ الْأَوَّلُ لِغَيْبِ اللَّيَّةِ فَهَذَا الَّذِي صُرِّحَ أَنَّهُ لَا يَنْحَرُّ ، بِخِلَافِ الثَّقَلِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْحَرُّ عَنْهُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

عِدَارَةٌ عَنْ تَغْيِيبِ بَعْضِ الْمُخْتِمَاتِ ، فَكَانَ مَا ذَكَرَهُ تَفْسِيرًا لِلَّيَّةِ

قَوْلُهُ: (فِي الْحَلَاةِ) ، أَيِ . فِي الْمَسْأَلَةِ الْحَلَاةِ ، وَهِيَ أَنَّ آتَةَ بَعْدَ نَضْحِ قَبْلِ الرِّوَالِ يُخْرُئُهُ عَدَاً ^(١) ؛ حَلَاةً لِلشَّامِعِيِّ

قَوْلُهُ . (لِأَنَّهُ يَنْحَرُّ عَنْهُ) ، أَيِ لِأَنَّ صَوْمَ الثَّقَلِ يَنْحَرُّ عَنْ الشَّامِعِيِّ ، فَلَمَّا كَانَ مُنْحَرِّقًا لَا يَفْسُدُ بِغَيْبِ اللَّيَّةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَيَكُونُ لَهُ تَوَثُّ مِنْ وَقْتِ وُجُودِ اللَّيَّةِ ، لَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا لَمْ يَأْكُلْ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ

وَصَحَّحَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ اللَّيَّةَ بَعْدَ الرِّوَالِ فِي الثَّقَلِ عَنِ الشَّامِعِيِّ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «وَحْيِزِهِمْ» . «وَنَحْوُ بَيْتِهِ النُّطُوعُ قَبْلَ الرِّوَالِ» وَبَعْدَهُ [٢/٥٩٩/٢] قَوْلَانِ ^(٢) ^(٣)

لَكَرَّ الْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ السَّمَرَقَنْدِيُّ قَالَ فِي «طَرِيقَةِ الْحَلَاةِ» : «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ صَوْمًا لَا يَنَادِي بَيْتَهُ بَعْدَ الرِّوَالِ» ^(٤) ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

(١) يَطْرُقُ «الْحَوْر» الْبَرْدُ [١/١٣٦] . «الْعَايَةُ» [٢/٣٠٨] . «سَبَّحَ شَرَحَ الْهَدَايَةَ» [٤/٤]

(٢) يَطْرُقُ «لِحَادِي الْكَبِيرِ» [٣/٤٠٢] . «مَحْصُوعٌ» [١/٤٧٩] . «رَوْحَةُ الطَّالِبِينَ» [٣/٣٠٦]

(٣) فِي «لَحِيرِ» «نَحْوُ بَيْتِهِ النُّطُوعُ قَبْلَ الرِّوَالِ» (م) ، وَبَعْدَهُ قَوْلَانِ «وَيْسِي» (م) «الرَّمَرِي» إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ «وَيْسِي» (ر) «الرَّمَرِي» إِلَى شَرَفِي . كَمَا نُقِيَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ يَنْظُرُ «الْوَحِير» فِي فَتَا الشَّامِعِيِّ لِلْفَرَائِي [١/١٠٦]

(٤) وَمَحَارَرُ الْمُصَنِّفِ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ» عَنْ هَذَا ابْنُ شَرِيحٍ يَطْرُقُ «الْوَحِير» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرَحَ الْوَحِيرَ لِلْفَرَائِي [٣/١٨٤] .

(٥) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْحَلَاةِ» لِعَلَاءِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [ص ٣١]

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ بَعْدَ مَا شَهِدَ الْأَغْرَابِيُّ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُنَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ» وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَفِي الْقَصِيلَةِ وَالْكَمَالِ أَوْ مَعْنَاهُ - أي - لَمْ يَنْوِ أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ، وَلِأَنَّهُ يَوْمٌ صَوْمٍ فَيَتَوَقَّفُ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى النَّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِأَكْثَرِهِ كَالثَّقَلِ.

وهذا، لِأَنَّ الصَّوْمَ رُكْنٌ وَاحِدٌ مُنْتَدٍ، وَالنَّيَّةُ لِتَغْيِينِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَتَرَجَّعُ

❦ عِدَّةُ الْبَيِّنَاتِ ❦

قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى نَفِي الْقَصِيلَةِ)، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مَعْنَاهُ - أي - لَمْ يَنْوِ أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ)، أي: مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا صِيَامٌ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١)، لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ أَنْ صِيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ، أي: بَلْ نَوَى أَنْ صِيَامَهُ مِنْ وَقْتِ النَّيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا لِأَنَّ الصَّوْمَ رُكْنٌ وَاحِدٌ مُنْتَدٍ -)، إِلَى أَجْرِهِ.

وهذا إشارة إلى تَوَقُّفِ الْإِنْسَانِ التَّوَجُّودِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى النَّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِأَكْثَرِ الْيَوْمِ.

بَيَّنَّا: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ عَنِ الْإِنْسَانِ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ الثَّلَاثِ فِي النَّهَارِ، وَإِنَّمَا شَرِطَتِ النَّيَّةُ، لِتَعْيِينِ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ تَعَالَى مُتَنَارًا عَنِ الْجَنَمَةِ^(٢) وَالْعَادَةِ، فَلَمَّا وَجَدَتْ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، صَارَتْ كَأَنَّهَا وَجَدَتْ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ؛ لِرُجْحَانِ جَانِبِ الْوُجُودِ بِالْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ مِنْ بَابِ الْوُجُودِ كَمَا فِي الثَّقَلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِبَادَةٌ لِنَفْسِكَ، تَقْتَضِي إِلَى النَّيَّةِ، فَلَمَّا جَازَ فِي الثَّقَلِ بِالْإِجْتِمَاعِ - لِمَا قُلْنَا مِنَ الرُّجْحَانِ

(١) مضمّن تعريضه

(٢) الْجَنَمَةُ الْإِفْلَاقُ مِنَ الطَّعَامِ وَتَنَحُّهُ، يَمَّا يَبْصُرُ يَنْظُرُ «فَنَاحِ الْعُرُوسِ» لِتَرْبِيدِي [٤٧٧/٣٧] مَادَّةُ

وفي «الجامع الصغير» [٥٩١] «قُلْ بَصْفَ النَّهَارِ وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ النَّبَةِ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ، وَبَصْفُهُ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الضُّحَى الْكُبْرَى»

شاهد البيان

وبين الروال^(١)، والمذكور في «مختصر الكرخي»^(٢)، و«مختصر الطحاوي»^(٣)، وفي الشرحين لـ «مختصر الطحاوي» لأبي بكر الرازي^(٤)، والإمام الأسيحاوي^(٥)، كما في «القدوري»^(٦).

(و) شرط (في «الجامع الصغير»^(١)) أن تقع النبّة (قبل نصف النهار وهو الأصح)؛ لأنّ النبّة إما تصحّ إذا وقعت في الليل أو في أكثر النهار، والنبّة الواقعة قبل نصف النهار تكون واقعة في أكثر النهار، بخلاف ما قال صاحب «المختصر»، حيث لا تقع النبّة في أكثر نهار لا محالة؛ لأنّ نهار عبارة عن زمان مُتَمَتِّدٍ مِنْ طُلُوعِ [٥١٠٠] الْفَجْرِ بِضَاقٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْعَقْدِ وَاللُّغَةِ.

ولهذا [٥١٩] قَالَ صَاحِبُ «دِيْوَانِ الْأَدَبِ»: «النَّهَارُ: صِدْدُ اللَّيْلِ»^(٧) وَيَنْتَهِي اللَّيْلُ بِطُلُوعِ الصُّبْحِ الصَّادِقِ.

(وَبَصْفُهُ) مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى (الضُّحَى الْكُبْرَى)، فَلَا بُدَّ مِنْ وَقْعِ النَّبَةِ

(١) زاد بعده في (ط)، «لا إلى وقت الزوال».

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٦٢].

(٣) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/٥٣].

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» لتبصاير [٤٠١/٢].

(٥) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيحاوي [١٢٤].

(٦) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه لنافع الكبير [ص/١٣٧].

(٧) ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [٣٧٩/١].

فَتَشَرَطُ النِّيَّةَ قَنَدَهَا، لِيَسَحَقَّ فِي الْأَكْثَرِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، خِلَافًا لِرُفْرٍ عليه السلام، لِأَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ بَيْنَا
ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ.

﴿عَايَةُ الْبَيَانِ﴾

قَبْلَ الصَّخْوَةِ لِكُنْزِي، لِيَكُونَ فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ.

قَوْلُهُ، (قَنَدَهَا)، أَيِ قَبْلَ الصَّخْوَةِ نَكْزِي

قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، خِلَافًا لِرُفْرٍ)، أَيِ: لَا فَرْقَ فِي خَوَازِ
النِّيَّةِ مِنَ الْيَوْمِ حَتَّى يَضُمَّ النَّهَارَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ عِنْدَنَا

وَقَالَ رُفْرٌ: لَا يَحْتَاجُ الْمُقِيمُ الصَّحِيحُ فِي رَمَضَانَ إِلَى النِّيَّةِ، وَالْمُسَافِرُ يَحْتَاجُ
إِلَيْهَا، لَكِنَّهُ يَتَوَيَّرُ مِنَ اللَّيْلِ، إِذَا تَوَيَّرَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلَا تَجَوُّزَ، وَهَذَا لِأَنَّ النِّيَّةَ
لِلنَّعِيصِ^(١) وَالصَّوْمُ مُتَعَيِّرٌ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى النِّيَّةِ

أَمَّا الْمُسَافِرُ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِمُتَعَيِّرٍ فِي حَقِّهِ، لِعَدَمِ رُجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الْحَالِ.

وَلَمَّا: قَوْلُهُ عليه السلام: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢) وَحَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي شَهِدَ بِرُفُوتِهِ
الْهَلَالَ بَعْدَ الصُّبْحِ^(٣)، وَالْقِيَاسُ عَلَى الثَّقَلِ، وَإِنْكَارُ الْكَرْجِيِّ عَمَّا مَا حُكِيَ عَنْ رُفْرٍ
مِنْ قَبْلِ هَذَا.

قَوْلُهُ: (لَا تَفْصِيلَ - وَهُوَ بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ - بَيْنَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ).

أَرَادَ بِهِ: مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ يَنْوُمُ صَوْمٌ قَبْتَوْقُفَ الْإِمْسَاكِ فِي أَوَّلِهِ) ..

(١) وَلَفَّحَ بِالْأَصْلِ الْبَلْعُ مِنَ الْمَجْبُورِ، وَفَرَّ، وَارْتَدَّ، وَارْتَدَّ، وَارْتَدَّ، وَارْتَدَّ.

(٢) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ

(٣) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا.

وهذا الصرث من الصوم يتأدى بمطلق النية، ونية الثقل، ونية واجب آخر، وقال الشافعي رحمه الله في نية الثقل غيب.

وبي مطلبها له قولان، لأنه نية الثقل معرض عن المرض فلا يكون له المرض.

وَلَمْ أَنْ الْمَرَضَ مُتَعَيِّرٌ فِيهِ، فَيَصَابُ بِأَصْلِ النِّيَّةِ كَالْمُتَوَحِّدِ فِي الدَّارِ يُصَابُ بِاسْمِ جَنَسِهِ، فَإِذَا نَوَى الثَّقَلَ أَوْ وَاجِبًا آخَرَ فَقَدْ نَوَى أَصْلَ الصَّوْمِ وَرِيَادَةً جِهَةً، وَقَدْ لَعَتْ الْجِهَةُ فَتَقْبِي الْأَصْلَ وَهُوَ كَامِلٌ.

شافية البيان

إِلَى أَنْ قَالَ: (وَيَرْجِعُ بِالْكَثْرَةِ جَنَّةُ الْوُجُودِ). وقد حققه قبل هذا.

قوله: (وهذا الصرث من الصوم يتأدى بمطلق النية، ونية الثقل، ونية واجب آخر).

أراد بهذا الصرث [١٢] من الصوم. ما كان متعلقاً برمان بعينه؛ مثل صوم رَمَضَانَ، والتَّذْرِ الْمُعَيَّنِ، إلا أنه إذا نوى واجباً آخر في التَّذْرِ الْمُعَيَّنِ يَقَعُ عَمَّا نَوَى، وهذا مذهبنا^(١).

وعند الشافعي: لا يصح حتى يشوي أن يصوم غداً عن رَمَضَانَ فريضةً، وإن نوى الثقل أو نوى واجباً آخر، يصبر لأعياناً عایشاً، وإن نوى مطلقاً فله فيه قولان^(٢).

ولنا: أن الصوم المفروض متعين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾ [البقرة ١٨٧]، والمتعين في الرمان كالمعين في المكان، يُصَابُ بِاسْمِ جَنَسِهِ وَنَوْعِهِ، وَمَعَ الْحَقْلِ فِي الْوَصْفِ، كَمَا إِذَا مَادَبَّتْ زَيْدًا وَهُوَ مُتَوَحِّدٌ فِي الدَّارِ، وَقُلْتُ: «ي

(١) ينظر «التجريد» لنسوري [١٤٤٧/٣]، و«النهاية» لنعيمي [١٢/٤].

(٢) ينظر «الحلوي الكبير» للماوردي [٤٢٢/٣]، و«روضة الطالبين» للذوري [٣٥٣/٢].

.....

شعبة البيان

إِسَاءٌ، أَوْ يَأْزِجُلُ، أَوْ يَأْسُودُ، وَهُوَ أَحْمَرٌ، فَكِدَاهَا يُضَابُ الصَّوْمُ الْمَعْرُوضُ بِمُطْلَقِ النَّيَّةِ، بَأَنَّ قَالَ: «أَصُومُ غَدًا أَوْ أَصُومُ الْيَوْمَ»، إِنَّ نَوَى بَعْدَ الصُّحْرِ، وَيُضَابُ أَيْضًا مَعَ الْحَطِّ فِي الْوَضْبِ، بَأَنَّ قَالَ: «أَصُومُ بَعْدَ أَوْ وَاجِبَ آخَرَ»، لِعَدَمِ مُرَاحِمَةِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْمَرْقُ بَيْنَ الصَّوْمِ الْمَسْنُونِ الْمُعَيَّنِّ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْ وَاجِبِ آخَرَ إِذَا مَوَاهُ، وَبَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ وَإِنْ نَوَى وَاجِبًا آخَرَ، وَيَكِلَاهُمَا مُتَعَمِّقُ بَرَمَانٍ بَعِيْنِهِ، وَالرَّوَايَةُ فِي أَصُولِ أَصْحَابِ مَسْنُونَةٍ؟

قُلْتُ: الْمَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ يَوْمَ رَمَضَانَ مُتَعَيَّنٌ لِصَوْمِ رَمَضَانَ بِتَعْيِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ تَغْيِيرُ ذَلِكَ بِنَيَّْةٍ وَاجِبِ آخَرَ، أَمَّا يَوْمُ النَّذْرِ، فَمَا يَتَعَيَّنُ لِصَوْمِ النَّذْرِ (١/٢١٠، ٢١١) بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ، وَوِلَايَةُ الْعَبْدِ تُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي يَذَرُ فِيهِ صَالِحًا لِأَدَاءِ صَوْمِ الْقَصْدِ وَالْكَفَّارَةِ فَلِ النَّذْرِ.

وَتِلْكَ (١) الصَّلَاحَةُ لَمْ تَعْدِمَ بَعْدَ النَّذْرِ، لِأَنَّ وِلَايَةَ الْعَبْدِ لَا تَتَحَاوَرُ حَقَّهُ، فَوَقَعَ صَوْمُهُ عَنْ وَاجِبِ آخَرَ، بِحِلَالٍ مَا إِذَا نَوَى الْقَلَّ فِي يَوْمِ النَّذْرِ، حَيْثُ يَقَعُ عَنِ الْمَسْنُونِ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الْعَبْدِ ذَلِكَ الْيَوْمَ لِصَوْمِ النَّذْرِ، اعْتَبَرَ فِي حَقِّهِ وَهُوَ التَّقَلُّ، ثُمَّ النَّيَّةُ: مَعْرِفَتُهُ بِقَلْبِهِ أَنَّ بِصَوْمِهِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٢).

وَالَّذِكْرُ بِاللِّسَانِ أَخْوَفُ.

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «وَأَنَّ»، وَالْمَثَبُ مِنْ «وَأَنَّ» وَ«أَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ»

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَأَنَّ» وَالْمَثَبُ مِنْ «وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ» وَ«وَأَنَّ»

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ مَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْإِسْمِ جَانِبِي [١٢٥]

ولا فرق بين المسافر، والمقيم، والصحيح، والمقيم عند أبي يوسف
ومحمد عليه السلام؛ لأن الرخصة كيلا يدرم المغدور مشقة، فإذا تحمّلها التحق بغير
المغدور.

وعند أبي حنيفة عليه السلام، إذا صام المريض والمسافر سنة واجب
آخر، يقع عنه، لأنه شغل يؤقت بالأهم، لتحتمله لتحل وتحيثه في صوم

قوله: (ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والمقيم عند أبي يوسف
ومحمد).

يعني: يقع صوم هؤلاء عن رمضان على كل حال، سواء أطلعوها إليه، أو
أحطوا في الوصف، وهذا لأن المريض والمقيم إما رخص لهما، لنلا يدرمهما
مشقة، فلما صاما وتحملا المشقة صار كغير المغدور.

قوله: (وعند أبي حنيفة إذا صام المريض والمسافر سنة واجب
آخر، يقع عنه)، أي، عن واجب آخر.

أختم أن المريض إذا صام رمضان بيته الفصاء، أو الكفارة، أو التذرية حار
عما نواه في قول أبي حنيفة عليه السلام، نقله الإمام الشافعي عن «الهاروني»، وهو احتياط
صاحب الهداية.

والصحيح: أنه يقع عن رمضان، لا عما نوى من واجب آخر، وهو احتياط
أهل الأصول من أصحابنا؛ لأن رخصة الإفطار للمريض تتعلق (١٠٢٠ و ١٠٢١)
بحقيقة العجز، فلما صام عليم أنه ليس بعاجز عن الصوم، فصار كالصحيح،

(١) وافقت الروايات في ذلك قاله الشافعي بغير ترتيب كتاب الأجل للشافعي لأبي الحسن
الجزائري [٢/٣٩٤/ مطبوع مكية بمصر في سنة ١٢٤٦ - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٤٦)].

رَمَضَانَ إِلَى إِذْرَاكِ الْعِدَّةِ، وَغَنَّهُ فِي بَيْتِ النَّطْوُعِ رَوَاتَانِ،

عَنْ أَبِي حَبِيبٍ

فَوْقَ صَوْمِهِ عَنْ رَمَضَانَ

بِحِلَافِ الْمُسَافِرِ، فَإِنَّ الرُّخْصَةَ فِي حَمِّهِ تَعَلَّغَتْ بَغْضٍ مَعْدَرٍ، خُجِّلَ الشَّقَرُ قَانِعًا مَقَامَهُ، فَالصَّوْمُ لَمْ يَتَّعِبِ الشَّرَّ؛ فَصَحَّ صَوْمُهُ عَنْ وَاجِبِ احْرَ رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَالْتَحَمَ^(١): الْوُجُوهُ.

قَوْلُهُ: (وَعَنَّهُ فِي بَيْتِ النَّطْوُعِ رَوَاتَانِ)، أَيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَوَاتَانِ، هَذَا إِذَا تَوَيَّ الْمُسَافِرُ النَّطْوُعَ.

فِي رِوَايَةٍ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مَا شَعَلَ الْوَقْتُ بِالْأَهَمِّ؛ لِعَدَمِ الْمُوَاحِدَةِ بِالشَّغْلِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّرَكُّ، بِحِلَافِ بَيْتِ الْوَاجِبِ، حَيْثُ يَقَعُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ الْوَقْتَ إِلَى الْأَهَمِّ؛ لِأَنَّ شُعَلَ الْوَقْتِ بِالْوَاجِبِ الْآخِرِ هُوَ الْأَهَمُّ؛ لِأَنَّهُ مَنَحَمٌ فِي الْحَالِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ مُؤَخَّرٌ إِلَى عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ^(٣)؛ يَقَعُ عَنِ النَّقْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ صَرْفٌ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى حَاجَتِهِ الشَّيْئَةِ؛ كَانَ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى حَاجَتِهِ الشَّيْئَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ. أَمَّا الْمَرِيضُ إِذَا تَوَيَّ عَنِ النَّطْوُعِ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَقَعُ عَنِ الْقُرْصِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(١) يشير إلى قوله صاحب «الهداية» «لأنه شغل الوقت بالأهم لنحوه» بظن «الهداية» للفرعبياني [١١٧، ١]

(٢) هي رواية محمد بن سماعه عن أبي حبيبة - رضى الله عنه - وهي الأصح بظن «فتح القدير» [٣١٠/٢]، «النهاية» [١٤/٤]، «الفتاوى الهندية» [١٩٦/١]

(٣) هي رواية الحسن بن زياد عن أبي حبيبة - رضى الله عنه -

وَالْفَرْقُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ مَا صُرِفَ الْوَقْتُ إِلَى الْأَقَمِّ.

قال، وَالصَّرْفُ الثَّانِي مَا يَنْشُئُ فِي الدَّمَةِ، كَقَصَاءِ رَمْصَانٍ، وَصَوْمِ الْكَفَّارَةِ؛
فَلَا يَجُوزُ إِلَّا سِتَّةَ مِنَ اللَّيْلِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالنَّقْلِ كُلُّهُ بِجُوزِ سِتَّةٍ قَبْلَ الرُّوَالِ، جَلَا فَا لِمَالِكٍ رحمته الله قُوَّةٌ يَتَمَسَّكُ

❦ دَابِهُ سَدَاقُ ❦

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: قِيَاسُهُ لِنُشُوءِ بَيْنِ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ - عَلَى رِوَايَةٍ «نَوَادِرِ
أَبِي يُوسُفَ» -: يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَرِيضِ حَائِزًا عَنِ التَّهَوُّعِ^(١).

قوله، (وَالْفَرْقُ عَلَى إِحْدَاهُمَا)، أَيِ: الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْنِهِ الْوَاجِبِ وَالنَّقْلِ؛ حَيْثُ
يَصِحُّ بَيْنُهُ وَاجِبٌ آخَرٌ مِنَ ١٠، ١١، ١٢، الْمُسَافِرِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَلَا تَصِحُّ بَيْنُهُ النَّقْلُ
عَلَى إِحْدَى الرَّوَيْتَيْنِ عَنْهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْفَرْقُ؛ فَلَا يُعِيدُهُ

قوله، (قال وَالصَّرْفُ الثَّانِي مَا يَنْشُئُ فِي الدَّمَةِ؛ كَقَصَاءِ رَمْصَانٍ، وَصَوْمِ
الْكَفَّارَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا سِتَّةَ مِنَ اللَّيْلِ)، أَيِ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ^(٢).

وَأَرَادَ بِشُؤْنِهِ فِي الدَّمَةِ كَوْنَهُ مُسْتَحَقًّا فِي الدَّمَةِ؛ بِحَيْثُ لَا اتِّصَالَ لَهُ بِالْوَقْتِ
قَبْلَ الْعَزْمِ عَلَى صَرْفِهِ مَا لَهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا سِتَّةَ مِنَ
اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ لَا يَتَعَيَّرُ لِلصَّوْمِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ
مِنْ ابْتِدَاءِ الْإِمْسَاكِ حَتَّى يَصِيرَ صَوْمُ الْقَصَاءِ مُعَيَّنًا، وَكَذَا صَوْمُ الْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ الَّذِي
لَيْسَ بِمُعَيَّنٍ

قوله، (وَالنَّقْلُ كُلُّهُ بِجُوزِ سِتَّةٍ قَبْلَ الرُّوَالِ)، وَهَذَا عِنْدَنَا^(٣).

(١) ينظر «ترتيب كتاب الأحكام للشافعي» لأبي الحسن الجرجاني [١/٣٩٩] مطبوع مكتبة مومنين بالله

أفندي - تركيا/ (رقم المخطوط: ٦٤٦)

(٢) ينظر: «محضر القدوري» [ص/٦٢]

(٣) ينظر «المعيط» [٦٣٦، ٢]، «نبيس الحقائق» [٣١٤/١]

بِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا.

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ تَعَذُّ مَا كَانَ يُضْعَعُ غَيْرَ صَائِمٍ «إِنِّي إِذَا لَصَانِمٌ»، وَلِأَنَّ
الْمَشْرُوعَ خَارِجَ رَمَضَانَ هُوَ التَّعَلُّ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ عَلَى صِيُورَتِهِ
صَوْمًا بِالنِّيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بَيِّنَةٌ مِنَ اللَّيْلِ^(١)، لقوله ﷺ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ
الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(٢).

ولما ما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْعَعُ غَيْرَ صَائِمٍ فَيَصُومُ^(٣)

وقد روى الشيخ أبو حمزة الطحاوي في «شرح الآثار»^(٤) مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجِبُّ طَعَامًا فَجَاءَ يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ هُنَاكَ مِنْ ذَلِكَ
الطَّعَامِ»^(٥) فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ»^(٦).

وقد روى أيضًا حواره عن عليٍّ وأبي مسعودٍ وأبي عُبَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٧).

(١) بطر «لكامي في هذه أمم» لابن عبد البر [٣٣٦: ١]، والرواية في شرح المحصر
لنصر عي لابن الحاجب «تحليل بن إسحاق [٣٩٨/٢ - ٣٩٩]

(٢) مضمّن تخريجه.

(٣) يأتي تخريجه في الذي بعده.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب حوار صوم النافذة به من شهر ربيع الأول وحوار بطر
نصائمه بملا من غير عدد [رقم ١١٥٤]، وأبو داود في كتاب الصيام باب في لائحة في ذلك
[رقم ٢٤٥٥]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ «باب صيام المتطوع بمير تيب
[رقم ٧٣٣]، والنسائي في كتاب الصيام باب في الصيام [رقم ٢٣٢٢]، وابن ماجه في كتاب
الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، والبخاري في الصوم [رقم ١٧٠١]، والطحاوي
في «شرح معاني الآثار» [٥٦: ٢]، من حديث عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به نحوه

(٥) بطر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٥٦: ٢]

ولو نوى بعد الزوال . لا يحوز . وقال الشافعي رحمه الله : حار ويصير صائماً من حين نوى ، إذ هو متحرر جندة ؛ لكونه منياً على النشاط ، ولعله ينشط بعد الزوال ، لا أن من شرطه الإمساك في أول النهار . وعند بصير صائماً من

— ❦ —

وروي أيضاً بإسناده [٢٠١/١] . إلى فتادة عن أسس من مالك رحمه الله : «أن أبا طنحة كان يأتي أهله من الصحن فيقول هل عندكم عداة ؟» فإن قالوا : لا ، ضم ذلك اليوم» (١)

ولأن المشروع حارح رمضان هو الثقل [فيه] (٢) ، فتوقف الإمساك الموجود في أول النهار على اليقظة المقررة بأكثره ، كما ذكرنا في صوم رمضان

أما الحديث الذي رواه مالك : فالمراد منه نفي الفسيلة [١٠٩٥/١] ، وقد مر بيانه .

قوله (ولو نوى بعد الزوال لا يحوز) ، يعني : في صوم الثقل .

(وقال الشافعي - في أحد قوله - يحوز (٣)) إلا أن من شرط (٤) الجوار الإمساك في أول النهار .

ولما أن ما لا يكون محلاً لنية صوم الفرض ، لا يكون محلاً لنية صوم الثقل ، كما عند القروبي .

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٥٧/٢] . من حديث أسس من مالك رحمه الله .

قال المصنف : هذا إسناد صحيح . ينظر في محب الأفكار شرح المعاني والآثار للمصنف [٢٨٧/٨]

(٢) ما بين المعطوفتين زيادة من الفاء ، والراء ، والواو ، والهمزة ، والياء .

(٣) وأظهر المصنف والمصنف عنه في منظم كتاب الشافعي أنه لا يصح ينظر روضة الطالبين للنووي [٣٥٦/٣] . والكتابة اليقظة شرح التبيين لاس الرعدة [٢٧٥/٦ - ٢٧٦] .

(٤) وقع بالأصل : إلا من أن شرطه . والمثبت من الفاء ، والراء ، والواو ، والياء .

أَوَّلِ الشَّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ عِدَّةُ مَهْرِ النَّفْسِ ، وَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِإِمْسَاكِ مُقَدَّرٍ فَيُعْتَرُ قِرَانُ
النِّبَةِ بِأَكْثَرِهِ

عبد الله

لَا يُقَالُ : هَلَهُ نَبَةٌ قَارَبَتْ الْإِمْسَاكَ ، فَتَصِحُّ كَمَا فِي بَرُوزِ

لِأَنَّا نَقُولُ : الْمَارِقُ بَيْنَ الْمَقْبِيسِ وَالْمَقْبِيسِ عَلَيْهِ مَوْحُودٌ ، وَهُوَ مُنْطَلِقٌ يَلْقِيسُ ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي الْمَقْبِيسِ عَلَيْهِ وَجَدَتْ النِّبَةُ فِي أَكْثَرِ الشَّهْرِ ، بِحِلَافِ الْمَقْبِيسِ ، وَالْأَكْثَرُ
يَقُومُ مَقَامَ الْخَمِيعِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ
قَوْلُهُ : (بِمِمْسَاكِ مُقَدَّرٍ) ، أَيِ يَوْمٍ .



فصل في رؤية الهلال

قال ويسمي للناس أن يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فإن رأوه صاموا، وإن غم عنهم عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا.

«باب الهلال»

قوله: (قال ويسمي للناس أن يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان، فإن رأوه صاموا، وإن غم عنهم عليهم الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا)، أي: قال الشيخ أبو الحسين القُدوري.

وهذا بما رَوَى البحري في «الصحيح» بإسناد [١٠٣٢] إلى جامع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا، فإن غم عليكم فاقذروا له»^(١).

قوله: «غم عليكم»، أي: ستر دونكم بسحاب ونحوه، من قولك: «عممت الشيء» إذا غطيته، فهو مغموم.

وقوله: «فاقذروا له»، أي: قذروا عدته باستيلاء عدد الثلاثين. يقال: قد قذرت الشيء، وقدرته - بالتخفيف والتثقيب - بمعنى واحد^(٢).

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/٦٢].

(٢) أخرجه البحري في كتاب الصوم/ باب قول النبي ﷺ (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا) [رقم/١٨٠٧]، ومسلم في كتاب الصيام/ باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والتعذر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً [رقم/١٠٨٠]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) ينظر «تهذيب النعم» للأزهري [٤٠/٩]، «غريب الحديث» لابن قتيبة [٢٥٥/١]، «مشرق»

وَرَوَى صَاحِبُ «الر» عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبٍ يَسْتَدِيرُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ غَاثَةَ نَعْلُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْنَانِ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ لِزُفْيَةِ رَمَضَانَ، فَإِنْ عَمَّ عَلَيْهِ عَدُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ» (١)

وَفِيهِ أَيْضًا. مُشَدَّدًا إِلَى حَذِيقَةٍ ۖ قَانَ: قَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «لَا نَصُومُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» (١).

وفيه أيضاً. مُسْتَدَاً إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا

• الأنوار على صحن الأثر للدهلي عياض [١٧٢/٢]

(١) أخرجه أحمد في المسند [١٤٩، ٦]، عنه أبو داود في كتاب الصيام باب إذا أصعب الشهر [رقم ٢٣٢٥]، وابن حريم في صحيحه [رقم ١٩١٠]، والدارقطني في مسنده [١٥٦، ٢]، ولحاكم في المستدرک [٥٨٥/١]، عنه أبيه في السالكين [رقم ٧٧٢٨]، من طريق معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي فیس قال سمعت عائشة رضی اللہ عنہا تقول

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» وقال الدارقطني «هذا إسناده حسن صحيح» وقال ابن عبد الهادي «هو حديث صحيح، ورواه ثقات معتمد بهم في الصحيح» وقال ابن حجر «إسناده صحيح» يظر «تنقيح التحقيق» لاس عبد الهادي [٢٠٦/٣]، «التلخيص الخبير» لابن حجر [١٢٣١/٣]

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب إذا أصعب الشهر [رقم/ ٢٣٢٦]، ومن طريقه البيهقي في «المسالك الكبرى» [رقم/ ٧٧٣٩]، والسلي في كتاب الصيام إكمال شعبان ثلاثين إذا كان عيم [رقم/ ٢١٢٦]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٢٤٥٨]، من حديث حذيفة رضي الله عنه به ولنظّمهم جميعاً في أوله «لا تصوموا الشهر حتى تروا الهلال»

قال ابن عبد الهادي «هو متصل بشا عن حليفة، وإشا عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وجهالة الصحابة غير قادحة في صحة الحديث - كما ظنه بعضهم» ينظر «فتح التحقيق» لابن عبد الهادي [٢٠٦/٣]

الشَّهْرُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ بِصَوْمَتِهِ أَحَدُكُمْ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ عَمَامَةٌ، فَأَنْشُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطَرُوا، وَالشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ^١

ثُمَّ الْمُغْتَسِرُ فِي كُلِّ قَوْمٍ مَطْلَعُ بِلَادِهِمْ، لَا بِلَادَ غَيْرِهِمْ، مِنْ الْبِلَادِ تَحْتَلِفُ أَقَالِيمُهَا فِي ١٠، ١١، ١٢، الْأَرْبَعِ وَالْأَحْصَا، فَرُبَّمَا رُفِيَ فِي بَعْضِهَا وَلَمْ يُرَ فِي بَعْضٍ.

وَقِيلَ: لَا اعْتِنَارَ بِاخْتِلَافِ الْمَطْلَعِ، حَتَّى لَوْ رَأَى أَهْلُ الْمَغْرِبِ هِلَالَ رَمَضَانَ، يَحِثُّ بِرُؤْيَيْهِمْ عَنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى الْعَمَّةُ أَبِي النَّثَّ^٢

وَلَا مَأْخُذَ؛ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «حَامِيهِ» وَقَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَزْمَةَ، قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، أَنَّ أُمَّ لُقْصَلِ بِنْتَ الْحَارِثِ، نَعَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلُ عِنْدَ هِلَالِ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْنَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ آخِرَ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ، فَقَالَ:

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من دار من دار عم عبيكم صوموا ثلاثين [رقم ٢٣٢٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٧٣٧]، عن طريق زائدة، عن سفيان، عن جكرمة، عن ابنه عثاسي رحمه الله.

قال ابن عبد الهادي «هو حديث صحيح» ينظر «سبع النصوص» لابن عبد الهادي [٢٠٤، ٣] (٢) قال في «البحر الرائق» وهو ظاهر الرواية، وهو الأحدث كذا في «فتح القدير»، وهو ظاهر المذهب، وعليه الفتوى كذا في «الحلاصة» أطلقه مشعل ما إذا كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطلق أولاً. ينظر «فتح القدير» [٣٢٠، ٢]، «البحر الرائق» [٢٩٠، ٢]، «تبيين المعامل والوسائل» [ص ٢٢٥، ٢٣١]، «المول المشهور في هلال حير الشهور» للذكوي [ص ١١]

لِقَوْلِهِ **﴿صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ الْهِلَالُ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا﴾**، وَلَأنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الشَّهْرِ فَلَا يُتَقَلُّ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَلَمْ يُؤَخَّذْ.

غاية البيان

مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ. رَأَيْتُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَرَى صُومٌ حَتَّى تُكْمَلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، أَوْ تَرَاهُ. فَقُلْتُ أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِنَةَ وَصِيَّامِهِ؟ قَالَ لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** ^(١)

قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدَّثْتُ أَبِي عَثَامَ حَسْرَ صَاحِبِ عَرَبٍ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنْ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ» ^(٢)

قَوْلُهُ [١٠١٠ ر]: (لِقَوْلِهِ **﴿صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ﴾**) ^(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ**

قَوْلُهُ: (وَلَا نَ الْأَصْلَ بَقَاءُ الشَّهْرِ) [١٠١٠ ر]، بِعَنْ: أَنْ الْأَصْلَ بَقَاءُ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ بَقَاؤُهُ، فَلَا يُتَقَلُّ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالْدَّلِيلُ، إِمَّا الرُّؤْيَا، أَوْ إِكْمَالُ الْعِدَّةِ، وَلَمْ تُؤَخَّذِ الرُّؤْيَا فِيمَا إِدْعَاؤُ عُمِّ الْهِلَالِ؛ فَتَحِينَ إِكْمَالُ الْعِدَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابُ بَيَانِ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ، وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ يَبْدُو لَا يَشْتَرِكُهُ لَمَّا يَبْعُدُ عَنْهُمْ [رَقْمُ / ١٠٨٧]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ إِذَا رُؤِيَ الْهِلَالُ فِي بَلَدٍ قِيلَ لِأَحْرَسٍ بَيْتُهُ [رَقْمُ ٢٣٣٢]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ [رَقْمُ ١٦٩٣]، وَنِسَائِيُّ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، اخْتِلَافُ أَهْلِ الْأَقَاقِ فِي رُؤْيَا [رَقْمُ / ٢١١١]، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَةَ، قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ بِهِ

(٢) يَنْظُرُ: «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» [٧٦/٣]

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ **ﷺ** (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَنْطَرُوا) [رَقْمُ ١٨١٠]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابُ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ رُؤْيَا الْهِلَالِ وَالْعَمَلُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا عُمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أَكْمِلْتَ عِدَّةَ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا [رَقْمُ ١٠٨١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ **رضي الله عنه**، بِهِ

وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الشُّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا بُصَامُ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُّ فِيهِ
أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا تَطَوُّعًا».

❦ فيه تيسار ❦

ثُمَّ اخْلُصْ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ قَوْلُ الْمُشْعَمِيِّ، وَمَنْ قَالَ: يُرْخَعُ فِيهِ
إِلَى قَوْلِهِمْ: فَقَدْ حَالَفَ الشُّرْعَ، لِأَنَّهُ زَوَى عَنِ الشَّيْءِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا
أَوْ مُجَنَّبًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا قَالَ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَمَرَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصُومُونَ يَوْمَ الشُّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا)

وَهَذَا لِمَا زَوَى صَاحِبُ «السُّس» بِإِسْنَادِهِ إِلَى صِلَةِ^(١) قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَارٍ فِي
الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُّ فِيهِ، فَأَتَانِي بِشَاةٍ فَتَحَنَّنَ بَعْضُ الْمُؤْمِ، فَقَالَ عُمَارٌ: «مَنْ صَامَ هَذَا
الْيَوْمَ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٤٢٩/٢]، وابن راهويه في «مسنده» [رم ٥٠٣]، والحاكم
في «المستدرک» [٤٩/١]، وعنه البيهقي في «السُّس لکبری» [رم ١٦٢٧٣]، من حديث أبي
مُرَازَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الشَّيْءِ ﷺ قَالَ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْ عُرَافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَمَرَ عَلَى
مُحَمَّدٍ».

قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطَيْهِمَا جَمِيعًا، وَلَمْ يُحَرِّجْهُ».

(٢) هو أبو العلاء صِلَةُ بْنُ زُهْرٍ الْمَسِي الْكُوفِي، رَوَى عَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَحَدَّثَهُ وَابْنُ مَعْبُودٍ، وَرَوَى
عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَمَاقِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ الْحَافِي: كَانَ ثِقَةً، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ
فِي الصِّمَاتِ، وَفَالِ شُعْبَةَ «عَلَبَ صِدْقًا مِنْ دَهَبٍ» بِعَمِي أَنَّهُ صَوَّرَ كَالدَّهَبِ، مَاتَ فِي وَلايَةِ مَصْرَبَ
بِالنَّيْبِ سِتَّةَ ثَمَانِينَ لِلْمُهَجَّرَةِ يَهْدِي «الْحَرْجَ وَالنَّعْمِيلَ» لِلزَّارِي [٤٤٦/٤]، «مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ
الْأَمْصَارِ» لِابْنِ حِبَانَ [١٦٩/١]، «نَهْدِيبُ النَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٤٣٧/٤].

(٣) حَقَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» [٦٧٤/٢]، وَوَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» مَاتَ كِرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ
الشُّكِّ [رقم ٢٣٣٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «كِتَابِ الصُّومِ» عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاتَ مَا حَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ صَوْمِ
يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ٦٨٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» صِيَامُ يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ٢١٨٨]، وَابْنُ مَاجَةَ
فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» مَاتَ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ [رقم ١٦٤٥]، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»
[١٥٧/٢] «مَنْ حَدَّثَ عُمَارَ بْنَ رُقْرُقَةَ، عَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَ عُمَارُ حَدِيثًا حَسَنًا صَحِيحًا» وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

بسم الله الرحمن الرحيم

يعني: أتيت بشاة فتشيت تغصن القوم عن الأكل، وإنما لم يكره التطوع؛ لأن
 روي في «السنن» مسنداً إلى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْدُمُوا صَوْمَ
 رَمَضَانَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمٌ بِصَوْمِهِ رَحُلٌ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمُ»^(١).
 فعلم بهذا الحديث: أن المراد من كراهة الصوم يوم اشئت في حديث عمارة،
 هو الصوم على أنه من رمضان.

فإن قلت: كيف يكون اليوم الثلاثون من شعبان يوم الشك، وكونه من شعبان
 راجح، وهذا لأن التصديق العاري عن الجزم إن كان راجحاً فهو الظن، وإن
 كان مزخوعاً فهو الوهم، وإن كان مساوياً فهو الشك، ولا مساواة هنا؛
 لأن الأصل في كل ثبت بقاءه؟

قلت: لا نسلم أنه لا مساواة هنا؛ لأننا لا نسمي اليوم الثلاثين يوم الشك؛
 إلا إذا عم الهلال، فعلى ذلك التفسير: كلا الطرفين مساوي؛ إذ لا يحكم أن ذلك
 اليوم يكون من شعبان حرماً، ولا يحكم أيضاً أنه من رمضان جزماً

بل يُحتمل أن يكون من رمضان، كما يُحتمل أن يكون من شعبان؛ لأن الشهر
 قد يكمل ثلاثين، وقد ينقص عن ثلاثين، بجلاب ما إذا كانت السماء مُضحية،
 ولم يكن في منظر الهلال ما يفتح الرؤية؛ لأنه حينئذ لا ينفق الشك ولا الظن

= ورواه كُتُبُهُمْ بِقَاتٍ وقال من الملقب «أحد الطبقات صحيح» ينظر «الدر المنبر» لأبي المنصور
 [١٩٩١/٥]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب لا تقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين [رقم / ١٨١٥]،
 ومسلم في كتاب الصيام / باب لا تقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين [رقم / ١٠٨٢]، وأبو داود
 في كتاب الصيام / باب فيمن يعمل شعبان برمضان متطوعاً [رقم / ٢٣٣٥]، من حديث أبي سعدة
 بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

هذه المسألة على وخو

أحدهما أن ينوي صوم رمضان، وهو مكروه، لما روينا، ولأنه تشبه
بأهل الكتب لأنهم رادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان
يُجرئه، لأنه شهد الشهر وصومه.

وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يفصه، لأنه في معنى
المطوب.

❦ ❦ ❦

أصلاً، لوجود التصديق العام المطابق للواقع، وهو العلم

قوله (وهذه المسألة على وخو)، أي مسألة صوم يوم الشك

قوله: (وهو مكروه لما روينا).

أراد به قوله **❦❦❦** «لا تصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان، إلا تطوعاً»^(١)

وقد روينا قبل هذا حديثاً يدل على الكراهة من كتاب «السنن» من جهة
أبي هريرة عن النبي **❦❦❦** قَالَ «لَا تَقْدُمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ»^(٢).

قوله: (وإن أفطر لم يفصه)، يعني: إذا نوى [يوماً]^(٣) الشك من رمضان، ثم

(١) قال عبد القادر الفرشي «لم أره» ونقله عن الريمي «عرب جداً» وقال ابن الهمام «لم نعرف
بين ولا أصل له، والله أعلم» وقال ابن حجر «لم أجده بهذا اللفظ» وقال الحلي «هذا عرب
جداً، وأشراح كلهم نقلوه عن أنه حديث، ولم يثبت أحد منهم ما حاله» ينظر «مصباح الراه»
لدريلمي [٤٤٠/٢]، والعمامة في تحريج أحاديث الهداية لحد لحد الفرشي [١/٧٥] محطوط
مكتبة بعض الله أمدي - تركيا (رقم المحط ٢٨٨)، والدرية في تحريج أحاديث الهداية لابن
حجر [٢٧٦/١]، وفتح القدير لابن الهمام [٢/٣١٦]، والباية شرح الهداية للصفي
[١٧/٤].

(٢) مضمي تحريجه.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «ف»، «و»، «أو»، «أو»، «أو».

وَالثَّانِي أَنَّهُ يَتَوَيَّ عَنْ وَاجِبٍ أَحَرَّ وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْضًا، لِمَا زُوِيَ إِلَّا أَنَّ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكِرَاهَةِ

ثُمَّ إِنَّ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ يَخْرِبُهُ، لَوْ حُودِ أَصْلِ السَّيَّةِ، وَدَنَ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
شُعْبَانٍ، فَقَدْ قَبْلَ يَكُونُ تَطَوُّعًا، لِأَنَّهُ مَنَّهُ عَنْهُ فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ التَّوَابِعُ

ظَهَرَ مِنْ شُعْبَانَ فَأُفْطِرَ ، لَا قِصَاءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَطْبُورِ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ [يَه] ١
مُسَقَطٌ لَا مُلْزَمًا .

قوله: (والثاني أن ينوي عن واجب ١٠٠٠ طهر آخر)، أي الوجه الثاني أن ينوي عن واجب آخر، مثل: الفقء والكفارة والندور.

قوله، (وهو مكروهٌ أيضاً، لما روينا)، أي: لقوله ﷺ «لَا يُصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ أُمَّةٌ مِنْ رَمَضَانَ، إِلَّا تَطَوُّعًا»^(٢٧)

قوله (إِلَّا أَنْ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكِرَاهَةِ)، يعني: أَنَّ زِيَّةً وَاجِبٌ آخَرُ فِي يَوْمِ الشَّكِّ أَذْنَى مِنَ الْكِرَاهَةِ مِنْ زِيَّةِ صَوْمِ رَمَضَانَ، لَكُونِ الشَّكِّ صَرِيحًا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، بقوله ﴿لَا تَقْدُمُوا صَوْمَكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ﴾^(٣)

قوله. (ثُمَّ إِنَّ طَهْرَ آتَهُ مِنْ رَمَضَانَ ١١٤١ هـ) : يُخْرِجُهُ : (لِوُجُودِ أَضَلِّ الْبَيْتِ) . هَذَا فِي الْمُقِيمِ بِالْإِتِّفَاقِ .

وَفِي الْمُسَافِرِ. يَسْعَى أَنْ يَقَعَ عَرَضًا وَاحِدًا آخَرَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، كَمَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانِ، فَقَدْ قِيلَ يَكُونُ نَطْوَعًا، لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ).

(١) ما بين الموقوفين بينهم ٣٥٠، و٣٠٠، و٢٠٠، و١٠٠، و٥٠، و٢٥، وقد ضرب عليه الناصح في الأصل

(٢) مضمون الكلام عليه آتيا

(۳) مقبلی تحریریں

وقيل: أخراة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الأصح؛ لأن المنهي عنه وهو التقديم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيد؛ لأن المنهي عنه وهو ترك الإجابة بلارم كل صوم والكراهية هنا لصورة النهي

والثالث أن ينوي التطوع، وهو غير مكروه، لما روينا، وهو حجة على

﴿ غاية البيان ﴾

يعني: إذا نوى عن واجب آخر يوم الشك، ثم طهر ذلك اليوم من شعبان؛ احتلف مشايخنا فيه^(١)

قال بعضهم: يكون تطوعاً، وإن أفطر فلا قضاء عليه؛ اعتدراً بصوم يوم العيد؛ لأن الصوم الواجب منه يوم الشك ويوم العيد جميعاً، ثم إذا صام يوم العيد عن واجب آخر لا يجزئ، فكذلك إذا صام يوم الشك

وقال بعضهم: بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لما تبين أن ذلك اليوم من شعبان، لم يبق ذلك اليوم يوم الشك، وحصل أداء الواجب من شعبان؛ فصح، والمنهي عنه^(٢) هو التقديم على رمضان بصوم [٢٠١، ٢٠٢] رمضان، لا بكل صوم، بخلاف صوم يوم العيد؛ لأن المنهي، ثم مطلق الصوم فلم يحر أداء واجب آخر فيه؛ لأن ترك إجابة الدعوة تحصل بكل صوم، ثم إذا لم يظهر حال ذلك اليوم؛ لم يجز عن الواجب؛ لاحتمال أن يقع من رمضان، فإن أفطر لم يقص شيئاً، والواجب عليه كما كان

قوله: (والكراهية هنا لصورة النهي)، أي الكراهية فيما إذا نوى واجباً آخر يوم الشك؛ لصورة النهي، لا لحيقة النهي؛ لأن النهي ورد في التقديم بصوم رمضان

قوله: (والثالث أن ينوي التطوع، وهو غير مكروه، لما روينا)، أي: الوجه

(١) نقل الخلاف في المحيط البرهاني [٢٩٥/٢]، البداية شرح الهداية [١٨، ٤]

(٢) عابدين المعرفين زيادة من الف، والار، والرو، والوت، والهم

الشافعي رحمته الله في قوله: يُكْرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يُرَادْ بِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا بِصَوْمِ يَوْمَيْنِ» الْحَدِيثُ، التَّقَدُّمُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّيهِ قَبْلَ أَوَائِهِ.

ثُمَّ إِنْ وَاقَعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ بِالْإِخْتِصَاعِ، وَكَذَا إِذَا صَامَ

عَبْدُ اللَّهِ

الثَّالِثُ بَيِّنَةُ التَّطَوُّعِ يَوْمَ الشُّكِّ، وَدَلِيلٌ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ، لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا يُصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، إِلَّا تَطَوُّعًا».

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهِيَةِ التَّطَوُّعِ أَيْضًا، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ بُكْرَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ يَوْمَ الشُّكِّ^(١).

وَعَدَمًا لَا يُكْرَهُ سِوَاهُ وَاقِعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، أَوْ صَامَهُ ابْتِدَاءً، لِأَنَّ السَّهْيَ فِي قَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ»^(٢) الْحَدِيثُ. مَعْلُولٌ بِعَلَّةٍ؛ وَهِيَ^(٣) «أَدَاءُ الصَّوْمِ قَبْلَ أَوَائِهِ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي التَّطَوُّعِ؛ فَلَا يُكْرَهُ».

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ وَاقَعَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ، فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ بِالْإِخْتِصَاعِ).

وَتَفْسِيرُهُ: أَنْ يَغْتَدَّ صَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ الْخَمِيسِ أَوْ الْأَثْنَيْنِ، فَيُؤَدِّيهِ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ، وَكَذَا إِذَا صَامَ [١٠٦٤] شَعَانَ كُلَّهُ، أَوْ بَعْضَهُ الْأَحْبَرِ، أَوْ عَشْرَةً مِنْ أَجْرِهِ، أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ أَجْرِهِ، وَهَذَا لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا بِيَوْمَيْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمُ يَوْمِهِ رَجُلٌ فَلْيُصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمُ»^(٤).

(١) مضمّن الكلام عليه قريباً

(٢) ينظر «لحاوي الكبير» لهماوردى [٤٠٩٣]، و«المهذب» في طه للإمام الشافعي «لشهر ربي [٣٤٦/١]

(٣) مضمّن تخريجه.

(٤) وقع بالأصل «ومره» والفتحة من «ف»، و«ف»، و«ف»، و«ف»، و«ف».

(٥) مضمّن تخريجه.

ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعدًا وإن أفرد، وقد قيل **القطر أفصل**؛ اختصارًا عن ظاهر التهي.

وقيل الصوم أفصل؛ أفداءً عليّ وعائشة عليهما السلام فبثمتا كأننا يصومانه.

—

قوله (وإن أفرد فقد قل **القطر أفصل**)، أي وإن أفرد صوم التطوع يوم الشك، ولم يوافق صومًا كان يصومه في ذلك اليوم؛ اختلف مشايخنا فيه:

قال محمد بن سلمة **القطر أفصل**؛ لعدم الوعد في قول عمر عليه السلام، «من صام يوم الشك، فقد عصى إنا القاسم»^(١).

وقال نصير بن يحيى: **الصوم أفصل**؛ لأن التطوع ليس بمنهي عنه؛ بدليل الاستثناء في حديث أبي هريرة: «كان عليّ^(٢) وعائشة عليهما السلام يصومان يوم الشك تطوعًا ورؤي عن عائشة أنها قالت: «لأن أصوم يومًا من شعبان؛ خير من أن أفطر في رمضان»^(٣).

وقال ابن مسعود: «لأن أفطر من رمضان، وأفصي يومًا مكانه؛ أحث إلي من أن يتوهم زيادة رمضان، فقلت أتعاصي وقد قال عليه السلام «خذوا ثلثي دينكم من هذه الخميرة»؟ فقال ابن مسعود: هذا الحكم في الثلث لا في الثلثين»^(٤).

(١) مضي شرحه.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده [ص ١٠٣]، ومن طريقه الدارقطني في مسنده [رقم ٢٢٠٥] عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أخيه داود بن عثمان.

(٣) أخرجه أحمد في المسند [١٢٥/٦]، وأبيه في المسند الكرى [رقم ٧٧٦٠]، عن عائشة عليها السلام.

(٤) قال الهيثمي: «رواه أحمد ورجال رجال الصحيح» بظر «مجمع الروائد» للهيتمي [٣٥٥ ٣] (١) ثم أحذ بهد السيوطي جميعًا أن المروي عنه هذا قال ابن حجر العسقلاني: «لا أعرف له إسناده، ولا رأيت في شيء من كتب الحديث إلا في «نهايته» لأبي الأثير، ولم يذكر من حرجه، وذكره»

والمختار أن يصوم المقيمي نفسه، أخذًا بالاخياط، ويفتي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال، ثم بالإفطار، نفيًا للثهمة

﴿إلا عليه نهيان﴾

قوله: (والمختار أن يصوم المقيمي نفسه، أخذًا بالاخياط، ويفتي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال، ثم بالإفطار، نفيًا للثهمة)

وإسما فرق (١) بين المقيمي والعامة، لأن المقيمي يغتم أن الريادة على رمضان لا تحوز، فلاجل هذا يصوم احتياطًا، اختيارًا عن وقوع المفطر في رمضان، بخلاف العامة فإنه قد (٢) يقع في وهمهم الريادة على رمضان، فلاجل هذا كان يفطرهم أفضل بعد الانتظار إلى وقت الزوال.

وقد روي عن أسد بن عمرو، أنه قال: «أثبتت ناس الرشيدي، فأقبل أبو يوسف المصبي عليه عمامة سوداء، ومذرعة»^(١) سوداء، وحف أسود، وهو راكب قرمًا أسود، عليه شرج»^(٢) أسود، ولبد»^(٣) أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم الشك، فدخل على هارون ثم خرج، وأمر أن ينادى بالمفطر،

= انتهى عهد النبي ابن كثير أنه سأل المزي والدعبل فلم يعرفاه، وذكره في «المردومي» بغير إسناد وبغير حد انقطاع، ولقطه «خلوا ثلث ديككم من بيت العميراء»، ويحسن له صاحب «مستند المرذومي» ومن يخرجه له «سداة» يطر «موافقه العير الحمر في سريح أحاديث المحتصر» لابن حجر (١/١٤٩) و«كشف المحاء» للمجلدي (١/١٤١)، و«الأسرار المرفوعة» لقبه القاري (ص/١٩٠-١٩١)

(١) المِفْرَعَة - كينكسه - نوث لا يكون إلا من صوب حاشه بصر «تاج العروس» بتردي (٢٠/٥٣٨/مادة: شرج)

(٢) الشرج: رخل يوضع على ظهر الدابة يفرد عنه الراكب، وعلب استعماله لتجمل والجمع شروج والشرج مانع الشروج وصانعه، وحرقة الشراجه يطر «لسان العرب» لابن منظور (٧/١٤٣ مادة: شرج)، و«معجم اللغة العربية» (٢/١٠٥٣/مادة: شرج).

(٣) اللبد ما يتخذ من شعر أو صوف يطر «المصباح المير» للمرومي (٢/٥٤٨/مادة: لبد).

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ بَأَنْ يَتَوَيَّ أَنْ يَصُومَ عَدَاً إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يَصُومُ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصِيرُ ضَائِعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ عَرِيْمَتَهُ، ١٠١ | فَصَارَ كَمَا إِذَا تَوَيَّ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ عَدَاً يَفْطِرُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ

وَالْحَامِسُ: أَنْ يَصْجَعَ فِي وَضْعِ النَّبِيِّ بَأَنْ يَتَوَيَّ إِنْ كَانَ عَدَاً مِنْ رَمَضَانَ

«باب الهداية»

فَأَقْبَلَ النَّاسَ بِفِطْرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَفْطِرُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَذُنُ إِيَّيْ، فَدَسْتُ مِثْلَهُ، فَقَالَ فِي أُذُنِي: أَوْ ضَائِعًا^(١)

وَالْتَّلَوُ: الْإِنْتِظَارُ^(٢)، وَالتَّهْمَةُ: يَجُورُ فَتُخْ هُنَا وَإِسْكَانُهَا

قَوْلُهُ (وَالرَّابِعُ أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ)، أَيِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ أَنْ يَصْجَعَ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ، يُقَالُ صَجَعَ فِي الْأَمْرِ: دَا قَصَرَ^(٣)

وَالْمُرَادُ مِنْهُ: لَتُرِيدُ فِي أَضْلِ النَّبِيِّ، بَأَنْ يَتَوَيَّ الصَّوْمَ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِلَّا فَلَ، وَ(فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصِيرُ ضَائِعًا)، لِعَدَمِ الْقَطْعِ فِي النَّبِيِّ، كَمَا إِذَا تَوَيَّ أَنَّهُ ضَائِعٌ إِنْ وَجَدَ سَحُورًا، وَإِلَّا فَلَ، وَ(كَمَا إِذَا تَوَيَّ إِذَا وَجَدَ عَدَاً)، أَفْطَرَ، وَإِلَّا صَامَ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَامِسُ أَنْ يَصْجَعَ فِي وَضْعِ النَّبِيِّ).

هَذَا رَدُّهُ فِي وَضْعِ الصَّوْمِ وَقَالَ: «أَصُومُ عَنِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ، وَأَصُومُ

(١) ذَكَرَهُ هَرُؤُ لَاسْلَامُ الْبَرْقَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» يَنْظُرُ «إِسْبَاهِ شَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِلْعَلْبِيِّ [٢٢ ٤]

(٢) يُقَالُ أَصْبَحْتُ مُتَلَوِّمًا، أَيُّ مُتَطَيِّرًا يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرِي [ص/٤٣١]

(٣) التَّصْجِيعُ فِي النَّبِيِّ هُوَ التَّرَدُّدُ فِيهَا وَأَنْ لَا يُتَيَّهَا مِنْ حَصَجٍ فِي الْأَمْرِ: إِذَا وَهَنَ بِهِ وَقَصُرَ يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرِي [ص/٢٨١]

يَصُومُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ فَعَنْ وَاجِبٍ آخَرَ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْمَكْرُوهَيْنِ.

ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ؛ لِغَدَمِ التَّرَدُّدِ فِي أَصْلِ الْبَيِّنَةِ.

وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ لَمْ تُثَبِّتْ لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا، وَأَصْلُ الْبَيِّنَةِ لَا يَكْفِيهِ، لَكِنَّهُ يَكُونُ تَعَوُّعًا غَيْرَ مُضْمُونٍ بِإِقْصَاءِ؛ لِشُرُوعِهِ فِيهِ مُسْقِطًا.

وَإِنْ نَوَى عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ عَدَا مِنْهُ، وَعَنِ التَّطَوُّعِ إِنْ [كَانَ مِنْ شَعْبَانَ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ مَاوٍ لِلْمَرْصِ مِنْ وَجْهِ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ عَنْهُ لِعَامَرٍ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ جَارَ عَنْ نَفْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَدَّى بِأَصْلِ الْبَيِّنَةِ، وَلَوْ أَفْسَدَهُ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، عَدَاكَ (مَكْرُوهٌ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْمَكْرُوهَيْنِ)؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ وَصَوْمَ وَاجِبٍ (١٠٧ هـ) آخَرَ يُكْرَهُانِ يَوْمَ الشُّكِّ

(ثُمَّ إِذَا ظَهَرَ مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَدُّدَ فِي أَصْلِ الْبَيِّنَةِ). وَهُوَ كَيْفَ لَصِحَّةِ صَوْمِ رَمَضَانَ، (وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ شَعْبَانَ) لَا يَقَعُ (عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ)؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْوُجُوبِ (لَمْ تُثَبِّتْ لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا، وَأَصْلُ الْبَيِّنَةِ) لَيْسَ بِكَافٍ؛ (لَكِنَّهُ يَكُونُ تَعَوُّعًا)، إِذَا أَفْطَرَ لَا فَصْدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَطْلُوبِ؛ (لِشُرُوعِهِ فِيهِ مُسْقِطًا) لَا مُرْمًا.

(وَإِنْ نَوَى) أَنْ يَصُومَ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ، وَعَنِ التَّطَوُّعِ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ يُكْرَهُ)؛ لِبَيِّنَةِ الْقَرَضِ (مِنْ وَجْهِ)، إِذَا ظَهَرَ (مِنْ رَمَضَانَ أَخْرَاهُ)؛ لَوْحُودِ أَصْلِ الْبَيِّنَةِ، وَإِذَا ظَهَرَ (مِنْ شَعْبَانَ جَارَ عَنْ النَّفْلِ)، لِأَنَّ أَصْلَ الْبَيِّنَةِ يَكْفِيهِ؛ لَكِنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ لَا يَقْصِيهِ؛ لَغَدَمِ الْإِتِرَامِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ (الْإِسْقَاطَ فِي) يَمِينِهِ (مِنْ وَجْهِ).

وَلَمَّا أَنَّ لِقَاصِي رَدِّ شَهَادَتِهِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَهُوَ تَهْمَةُ الْعَلَطِ فَأُورِثَ
شُبْهَةً^(١) وَهَذِهِ الْكُفَّارَةُ تُدْرِي بِالشُّبْهَاتِ.

وَلَوْ أَفْطَرَ قَتْلَ أَنْ يَرُدَّ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ، اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ
وَلَوْ أَكْمَلَ هَذَا الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ، لِأَنَّ لَوْجُوتَ

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

صَوْمِهِ، لِأَنَّ الْحَسَنَ النَّصْرِيَّ وَابْنَ سِيرِينَ وَعَطَاءَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَصُومُ إِلَّا مَعَ
الْإِمَامِ، وَأَذْنَى دَرَجَةِ الْاِخْتِلَافِ الْمُعْصِرُ: يَرِثُ الشُّبْهَةَ، وَبِهَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ
فَإِنْ قِيلَ: يَوْمٌ يَلْزَمُهُ صَوْمُهُ عَنِ رَمَضَانَ، فَيَلْزَمُهُ يَهْلِكُ حُرْمَتُهُ الْكُفَّارَةُ، كَمَا إِذَا
حَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، لَوْجُودِ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ رَأَتْ فِي
الْعَقْدِ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْكَمْ لِحَاكِمٍ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ بَاقِيَةٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ تَهْمَةُ الْعَلَطِ)، أَيِ: الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ تَهْمَةُ الْعَلَطِ.

قَوْلُهُ: (فَأُورِثَ شُبْهَةً)، أَيِ: أُوْرِثَ رَدُّ الشَّهَادَةِ [١٩٧ ص] شُبْهَةً

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَفْطَرَ قَتْلَ أَنْ يَرُدَّ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ، اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ).

يَعْنِي: لَوْ أَفْطَرَ الْمُتَقَرِّدُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ قَتْلَ رَدِّ الْإِمَامِ شَهَادَتَهُ؛ لَا رِوَايَةَ فِيهِ عَنْ
أَصْحَابِهَا الْمُتَقَدِّمِينَ؛ لَكِنَّ الْمَشَائِخَ اخْتَلَفُوا فِي رُجُوبِ الْكُفَّارَةِ

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحِيطِ»: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا نَجِبُ الْكُفَّارَةُ»^(٢). وَقَوْلُ صَاحِبِ
«الْمَحِيطِ»: هُوَ الصَّوَابُ؛ لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ ثُبُوتِ الشُّبْهَةِ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَكْمَلَ هَذَا الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ)، أَيِ: لَوْ

(١) مطبوس بالأصل.

(٢) ينظر «المحيط أبرهاني» لمصدر الشهيد [٢٧٥/٢]

فصل في بطلان

رُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ: رَجُلٌ وَاحِدٌ مُسْلِمٌ، وَامْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ مُسْلِمَةٌ، عَذْلًا كَانَ الشَّاهِدُ
بِذَلِكَ أَوْ غَيْرَ عَذْلٍ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا أَنَّهُ رَأَى حَارِجَ الْمِضَرِّ، أَوْ أَنَّهُ رَأَى فِي الْمِضَرِّ
وَمِنَ السَّمَاءِ عَلَةً تَنْصَعُ الْعَامَّةُ مِنَ التَّسَاوِي فِي رُؤْيَاهُ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَضَّاصُ الرَّائِي فِي شَرْحِهِ لِمَحْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ: «قَوْلُهُ: فِي
الشَّاهِدِ أَنَّهُ يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ، عَذْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَذْلٍ؛ لَيْسَ بِسَدِيدٍ،
لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَهَادَةُ عَذْلٍ فِي بَعْضِهِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا: «وَقَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ: «بَعْدَ أَنْ يَكُونَ رَأَى حَارِجَ الْمِضَرِّ»؛ لَا مَعْنَى
لَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ حَبْرَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عَلَةً، سِوَاءَ كَانَ فِي
مِضَرٍّ أَوْ حَارِجَ الْمِضَرِّ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ حَبْرُهُ [١٠٠، ١٠١، ١٠٢] إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَةً، سِوَاءَ كَانَ
فِي مِضَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ»^(٣).

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى قَبُولِ حَبْرِ الْوَاحِدِ فِيهِ مَا رَوَى صَاحِبُ «السنن» بِإِسْنَادِهِ إِلَى
عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي عَتَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ
الْهِلَالَ - يَعْنِي هِلَالَ رَمَضَانَ - فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤)، قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(٥)، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «يَا بَلَّالُ، أَدْنِ فِي النَّاسِ
لِيَصُومُوا هَذَا»^(٦).

(١) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/ ٥٥ - ٥٦].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لمجاص [٢٥٣/٢].

(٣) ينظر: «المصنوع السابق».

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب في شهادة الواحد عن رؤيته هلال رمضان [رقم/ ٢٣٤٠].

والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم/ ٦٩١].

والإمام في كتاب الصيام باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم/ ٢١١٢]، ٢٠.

وَيُشْرَطُ الْعَدَالَةُ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْعَاسِقِ فِي الشَّيْءِ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَتَأْوِيلُ قَوْلِ
الطَّحَاوِيِّ **عَدْلًا أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ ، أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا**

بَابُ الْبَيِّنَاتِ

وَهَذَا الْغَيْرُ ذَلَّ عَلَى مُغَيَّبٍ :

أَحَدُهُمَا قَوْلُ حَبِيبِ الْوَاحِدِ فِي رُؤْيَا ' الْهَلَالِ ، إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَدَّةً

وَالثَّامِي أَنَّ طَاهِرَ الْإِسْلَامِ يُوَحِّثُ لِعَدَالَةِ وَقَوْلِ الشَّهَادَةِ ، مَا لَمْ يَطْهَرْ مَعَهُ
يُسَمِّطُهَا ، وَلِأَنَّهُ أَمْرٌ دِينِي ، فَصَرَّ كَالْإِحْبَارِ فِي الْأَحْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يُشْرَطْ
عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَلَا الدُّكُورَةِ ، وَلَا الْغُرَيْثَةِ ، بِخِلَافِ الْإِرْلَامَاتِ ، حَيْثُ يُشْرَطُ ذَلِكَ ،
وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِي رُؤْيَا انْهَالٍ لَفْعَةً اشْهَادَةً

وَالشَّامِيُّ يُشْرَطُ الْإِنْتِيبَ فِي أَخْبَرِ قَوْلِهِ " وَهُوَ مَخْخُوحٌ بِحَدِيثِ أَبِي
عَسَاكِ .

قَوْلُهُ : (غَيْرُ مَقْبُولٍ) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ ، مُرَدُّهُ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْعَاسِقِ مُوقُوفٌ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ ﴾ [الاحزاب ٦]

قَوْلُهُ (وَتَأْوِيلُ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ عَدْلًا أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ ، أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا) .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الطَّحَاوِيُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا

وَبِهِ مَاجَهٌ فِي كِتَابِ الصَّامِ بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ عَنِ رُؤْيَا لِهَلَالٍ [رَجَع ١٦٥٢] ، وَالْحَاكِمُ
فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٥٨٦ ، ١ ، مِنْ طَرَفِ عَنَّا ، عَنْ أَبِي عَسَاكِ بِه
قَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَنَحْنُ يُخَرِّجُهُ ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ
يَنْظُرُ أَبُو الْمَعِينِ لَا بِنِ الْبَلَّحِ [٦٤٦ ، ٥] ، وَالدَّرَايِمِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدْيَةِ لَا بِنِ حَبِيبِ
[٢٧٥ / ١]

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : قُرُونِيَّةٌ ، وَالْمَطْبَعُ مِنْ (هـ) ، وَفَرَّ ، وَفَرَّ ، وَفَرَّ ، وَفَرَّ ، وَفَرَّ .

(٢) وَالْمَطْلَبُ : هُوَ الْاِكْتِهَاءُ بِوَاحِدٍ . يَنْظُرُ (الطَّحَاوِيُّ الْكَبِيرُ) لِلْمَوْرِدِ [٢١٢ ٣] وَهُوَ الْمَهْدُ فِي هَذِهِ
الْإِمَامِ الشَّامِيِّ لِلشَّيْخِ [٣٢٩ / ١]

وَالْعِلَّةُ: غَيْبٌ، أَوْ غُبَارٌ، أَوْ سَخَوَةٌ وَفِي إِطْلَاقِ حَوَابِ «الْكِتَابِ» يَدْخُلُ
الْمَخْذُودُ فِي الْقَذْفِ بَعْدَمَا نَابَ، وَهُوَ طَاهِرُ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ

عَنِ سَبَرِهِ

فِي الْبَاطِنِ^(١).

ثُمَّ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَلَامَةً لَأَرْدِي ١٠٩٢ هـ،
بْنُ طَخَا، وَهِيَ مِنْ قُرَى بَصْرَ [١٩٨]، كَانَ إِمَامًا فِي النِّقَةِ وَالْأَحَارِ، وَلَدَ سَعْدَ
ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَبَنِيهِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ

قَوْلُهُ، (أَوْ سَخَوَةٌ)، أَرَادَ بِهِ الدُّحَانَ

قَوْلُهُ (وَفِي إِطْلَاقِ حَوَابِ «الْكِتَابِ» يَدْخُلُ الْمَخْذُودُ فِي الْقَذْفِ بَعْدَمَا
نَابَ)، أَيِ، وَفِي إِطْلَاقِ حَوَابِ «كِتَابِ الْقُدُورِيِّ»، وَهُوَ قَوْلُهُ، «قِيلَ لِلْإِمَامِ شَهَادَةٌ
الْوَاحِدِ الْعَدْلِ»^(٢). يَدْخُلُ فِيهِ الْمَخْذُودُ فِي الْقَذْفِ، بِمَعْنَى، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي رُؤْيَا
الْهَلَالِ إِذَا كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِ، وَهَذَا طَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا^(٣)

وَعَنْ أَبِي خَيْفَةَ: أَيْهَا لَا تُقْبَلُ^(٤)؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْ وَجْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
الْحُضُورُ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا
لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [سُورَةُ ٤]

وَجْهُ الظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَنْعِ شَهَادَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَهَذَا خَيْرٌ لَا شَهَادَةَ،
وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ الدُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ، فَيُقْبَلُ حِرُّهُ بَعْدَمَا نَابَ.

(١) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأطلس [١/١٥٦]

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص ٦٢]

(٣) ينظر «الأصل» لمحمد بن الحسن [٢/٢١٣]

(٤) فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنْ حَسِبْتَ نَوَيْتَ، لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِكُتْبِهِ شَرْعًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً قُلُوبِهِمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النُّور ١٣] «إِذَا كَانَ الْمُنْهَمُ بِالْكَذِبِ، وَهُوَ
بَعَاسِقٌ غَيْرُ مَعْبُولٍ الشَّهَادَةُ هِيَ الْمَحْكُومُ بِكُتْبِهِ كَمَا تَرَى» ينظر «المبسوط» للسرْحَنِيِّ [٣/١٤٠]

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّهَا لَا تُقْلُ ؛ لِأَنَّهَا ١٠١ ، بِشَهَادَةٍ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَانَ الشَّامِيُّ فِي أَخَذِ قَوْلِهِ بِشَرْطِ الْمُشْنِ ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَسِيَّ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ تَوَاحِدٍ فِي رُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ .

ثُمَّ إِذَا قَبْلَ الْإِمَامِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَصَامُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لَا يُفْطِرُونَ فِيهَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ؛ لِلْإِخْتِيَاظِ ، وَلِأَنَّ الْفَطْرَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله أَنَّهُمْ يُفْطِرُونَ ، وَيَثْبُتُ الْفَطْرُ بِنَاءٍ عَلَى ثُبُوتِ الرَّمْضَانِ بِشَهَادَةِ التَّوَّاحِدِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ بِهَذَا بَدْءُ كَاشِحْخَاقِ الْإِزْتِ بِنَاءٍ عَلَى السَّبَبِ الثَّابِتِ بِشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ

حاشية لبيب

قَوْلُهُ : (يَشْتَرُطُ الْمُشْنِ) وَهُوَ بِصَمِّ الْمِيمِ ، وَفَتْحِ الثَّاءِ ، أَرَادَ بِهِ : الْإِثْنَيْنِ قَوْلُهُ : (وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ) ، أَيِ : الْحُجَّةُ عَلَى الشَّامِيِّ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ دِيْنِي ، فَاشْتَبَهَ رِوَايَةَ الْأَحْبَارِ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ إِذَا قَبْلَ الْإِمَامِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَصَامُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، لَا يُفْطِرُونَ) يَعْنِي : إِذَا لَمْ يَزَوْا هِلَالَ شَوَّالٍ ، وَقَدْ جَعَلَ الْقُدُورِيُّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ : رِوَايَةَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمْ يُفْطِرُونَ ، رَوَاهُ ابْنُ سَمَاعَةَ ^(١) .

(١) قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ : فَكُلْتُ لِمُحَمَّدٍ كَيْفَ يَفْطِرُونَ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ : لَا يَفْطِرُونَ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، بَلْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ بِدَحْوَلِ رَمَضَانَ وَأَمْرِ النَّاسِ بِالصَّوْمِ ، فَفِي ضَرُورَتِهِ الْحُكْمُ بِإِسْلَاحِ رَمَضَانَ بَعْدَ عَصِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا يَنْظُرُ «الْمَبْسُوطُ» لِلشَّرْحِيِّ [١٤٠/٣] ، «الْفَقْهُ النَّافِعُ» [٣٨٠/١] ، «بَدَائِعُ الصَّانِعِ» [٢٢٢/٢] ، «الْهُدَايَةُ» [٣٢٦/٢] ، «شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٢٤٦/٢] ، «الْمَجْمَعُ الْبِرْهَانِي» [٣٣٨/٣] ، «الْبَدِيعَةُ» [٦٢٤/٣ - ٦٢٧]

وإذا لم تكن بالسماء علة، لم تُقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم؛ لأن التمرّد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهّم العلط،

﴿شهادة الواحد﴾

وجه رواية الحسن: أنهم لو أفطروا، برّم الإفطار بشهادة الواحد، وهو لا يجوز.

[١١٠، ١] وجه قول محمد - وهو الأصح - أن العطر ما يثبت بقول الواحد ابتداءً، بل بقاءً وتبعاً، فكيف من شيء يثبت صمّاً ولا يثبت قسطاً

ببائه. أن قول الواحد لَمَّا قُبِلَ في هلالٍ رَمَضانَ، قُبِلَ أيضاً في العطر؛ بقاءً على ذلك، وإن كان لا يُقبل قوله ابتداءً في العطر كالإثبات؛ لا يثبت شهادة الواحد ابتداءً، ويثبت بها؛ بقاءً على ثبوت السبب بشهادة القابلة

وسئل محمد عن ثبوت العطر بقول الواحد، فقال: يثبت العطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني: لَمَّا حَكَمَ في هلالٍ رَمَضانَ بقول الواحد؛ يثبت العطر بقاءً على ذلك بعد تمام الثلاثين.

قال شمس الأئمة في «شرح الكافي»: «وهو بطريق شهادة القابلة على السبب، فإنها تكون مقبولة، ثم يقضي ذلك إلى استحقاق الميراث، والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداءً»^(١).

قوله (وإذا لم تكن بالسماء علة، لم تُقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم). يعني: في هلالٍ رَمَضانَ، وأراد بالعلم علم غالب الظن.

قال الإمام الأسيجاني في «شرح مختصر الطحاوي»: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: تُقبل على رؤية هلالٍ رَمَضانَ شهادة الواحد العدل؛ سواء

(١) يظر «المبسوط» للمرحوم [١٤٠، ٣]

﴿عنه بيان﴾

كَانَ بِاسْمَاءَ عِلَّةٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةٌ، وَفِي الْفَطْرِ يُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، سِوَاةٍ كَانَ بِاسْمَاءَ عِلَّةٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ: " قَالَ الشَّافِعِيُّ: ثَقُلَ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِالْإِسْمَاءِ عِلَّةٌ فِي أَحَدٍ مِنْهُ، وَفِي الْإِسْمَاءِ قَوْلُ آخَرَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ "

وَجَهَ الطَّاهِرُ. أَنَّ أَعْرَصَ الْمُسْلِمِينَ فِي طَلَبِ الْهَلَالِ مُتَّفَقٌ، وَالصَّابِغُ مِنْ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ مُتَّفَقٌ، لِأَنَّهُ لَا حِلَّ فِي الْأَبْصَارِ، وَلَا عِلَّةٌ بِالْإِسْمَاءِ، فَوَإِذَا اجْتَمَعُوا فِي طَلَبِ الْهَلَالِ وَاجْتَمَعَ اسْمُهُمْ بِالرُّؤْيَةِ دُونَ السَّقْفِ، لَا يُنْتَهَى إِلَيْهِ، لِأَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ غَلَطَ، إِلَّا إِذَا أَحْبَرَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ بِخَصْلٍ عَنْهُمْ عَدَبَ الْبَطْنِ بِحَرَمِهِ.

وَهَذَا لِأَنَّ أَحْبَارَ أَحَدٍ شَرَطُوا قَبُولَهَا، حُسْنُ الْبَطْنِ بِمُخْبِرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ فِي حَبْرٍ دِي الْيَدَيْنِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: وَأَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ قَالَا: نَعَمْ. "

وَعَتَبَ إِحْبَارَهُمَا مَعَهُ، لِأَنَّهُ [١٩٨، ١] أَحْبَرَهُ عَمَّا شَاهَدَهُ الْجَمَاعَةُ

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ شَهَادَةٍ جَارَتْ، إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ عِزْرَ مُصَحِّحَةٍ، جَارَتْ إِذَا كَانَتْ مُصَحِّحَةً، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّهَادَاتِ.

(١) ينظر شرح مختصر الطحاوي [١٣١، ١] محطوط فيص الله

(٢) ينظر شرح مختصر القنوري للأقطع [١٥٧، ١] محطوط فيص الله

(٣) مضمي أن المعتمد في مدعي الشافعي هو الاكتفاء برؤيه واحد خط

(٤) أخرجه البحاري في أبواب المساجد، باب شريك الأصابع في المسجد وغيره [رقم / ٤٦٨]،

ومسلم في كتاب المساجد وموضع الصلاة / باب السهو في الصلاة والحدود له [رقم / ٥٧٣]، من

حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ جَمْعًا كَثِيرًا

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشُقُّ الْعَيْنُ عَنْ مَوْضِعِ الْقَمَرِ
فَيَتِمُّ لِلْبَعْضِ السَّطَرُ.

عنه نيل

قُلْنَا: سَائِرُ الشَّهَادَاتِ إِذَا وُجِدَ فِيهَا مَا يُوجِبُ التَّهْمَةَ لَا تُقْبَلُ، وَقَدْ وَجِدَ هَذَا
دَلِيلًا؛ لِأَنَّ التَّمَرُّدَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مَعَ اتِّفَاقِ الْأَعْرَاضِ، وَاتِّعَاءِ الْفَاعِ؛ يُوجِبُ تَهْمَةَ
الْعَطِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ وَمَا قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ بِمَقْعِ الْعَيْنِ بِخَبَرِهِمْ

ثُمَّ لَمْ يُرَوْ فِي ظَهْرِ الرِّوَايَةِ التَّقْدِيرُ فِي الْجَمْعِ الْكَثِيرِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ قَدَّرَ فِيهِ خَمْسِينَ رَجُلًا، مِثْلَ عِنْدِ رِجَالِ الْقِسَاعَةِ

وَعَنْ خَلْفِ بْنِ أَثُوتَ: أَنَّهُ قَالَ خَمْسُ مِئَةٍ يَتَلَحَّ قَبِيلٌ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْعَى أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ

١٠٠٠٢١ | وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُوَكَّلٌ بِرَأْيِ الْقَاصِي، فَإِنْ سَكَرَ قُلُّهُ إِلَى

ذَلِكَ، قِيلَ: وَالْأَوَّلُ لَا يَقْتُلُ كَذَا، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْأَشْجَهَائِيُّ فِي «[شرح]» (١) مُخْتَصَرِ
الطَّحَاوِيِّ (٢).

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ اعْتَبَرَ تَوَاتُرَ الْخَبَرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَذَا فِي «حُلَاصَةِ الْفَتَاوَى» (٣).

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ)، أَيُّ فِي التَّمَرُّدِ بِالرُّؤْيَا.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً)

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ: رِيَادَةُ مِنْ: «ف»، «وَار»، «وَار»، «وَات»، «وَام»

(٢) يَنْظُرُ: «شرح مختصر الطحاوي» [١٣١ق] مَحْطُوط.

(٣) وَمِنْ «فتح البدير» وَالْحَقُّ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُونُسَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْرَةَ لِتَوَاتُرِ الْخَبَرِ وَمُجِيبَتِهِ مِنْ
كُلِّ جَانِبٍ يَنْظُرُ «حُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» [٨١ق] مَحْطُوط، فَتَحِ الْقَبِيرِ [٣٢٤/٢]، «البحر الرائق»

ثم قيل في حدّ الكثير: أهل المَجْلَة وعن أبي يوسف رحمته الله تخفّشون
 رَحْلًا؛ اغتبارًا بالفسامة، ولا فَرْق بين أهل المضِر ومن وزد من خارج المضِر.
 وذكر الطحاوي رحمته الله: أنه تُقْبَلُ شهادَةُ الواحد إذا جاء من خارج المضِر؛
 لقنّة المَوايع وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان، وكذا إذا كان على مكانٍ
 مُرتفعٍ في المضِر.

ومن رأى هلالَ الفطر وخذَهُ لم يُفْطِر، احتياطًا وفي الصَّوْمِ الإحتياطُ في
 الإيجاب.

❦ غاية البيان ❦

يعني أن التمرّد بالرؤية حيث لا يؤهّم العلط؛ لأنّه قد يحصل الرؤية للمعص
 حال انشقاق العيّم.

قوله: (وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان)، أي: إلى ما قال الطحاوي من
 قبولِ شهادَةِ الواحد إذا جاء من خارج المضِر؛ إشارة في كتاب «الاستحسان».
 من «الأصل» لمحمد بن الحسن؛ لأنّه قال: «إذا جاء من مكانٍ آخر رجلٌ فاحتَرَّ
 بذلك وهو ثقة، فيسبي للمُسلِّمين أن يصوموا بشهادته».

قوله: (وكذا إذا كان على مكانٍ مُرتفعٍ في المضِر).

يعني: تُقْبَلُ شهادَةُ الواحد في المضِر؛ إذا كان على موضعٍ عالٍ، ولكن هذا
 على ما ذكره الطحاوي؛ إذ لا فَرْق على ظاهر الرواية عن أصحابنا بين المكانِ
 المرتفع وغير المرتفع، حيث لا تُقْبَلُ الشَّهادَةُ إلا أن يراه حَمَقٌ كثيرٌ يقع العلمُ
 بحجّتهم.

قوله: (ومن رأى هلالَ الفطر وخذَهُ لم يُفْطِر، احتياطًا).

وإذا كان السماء علة لم يقس في هلال المطر إلا شهادة رجلين،

— ۱۳۰ —

وهذا لما روي في «السر» مُنْذًا إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُكَبَّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَطْرُقُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَأَصْحَاكُمْ يَوْمَ تُصْحَوْنَ».

بيانه - أنَّ هذا اليومَ لما كانَ مُحْكومًا عند الناسِ بأنَّه من رمضان ؛ لا (١٠٠) [

تَجُورُ لِلْمُتَمَرِّدِ بِالرُّؤْيَا الْإِفْطَارُ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَفْطَرَ عَيْرُهُ ، وَبِهَا أَحَارَ لَهُ الشَّرْعُ الْإِفْطَارُ

يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ .

فَإِنْ قُلْتُمْ: قَدْ جَاءَ بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»^(١). وَقَدْ أَوْخَضْتُمْ الصَّوْمَ عَنِ الْمُتَمَرِّدِ بِرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ بِدَلَالِ الْحَدِيثِ، وَكَيْفَ لَا تُحَوِّرُونَ^(٢) الْمَطْرُ بِدَلَالِ الْحَدِيثِ؟

قُلْتُ: كَانَ الْقِيَاسُ دَلِيلًا، لَكِنْ حُصِّنَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ بِدَلَالَةٍ مَا دَعَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ
 «يُطْرَقُكُمْ يَوْمَ تُفْطَرُونَ»^(١)، فَتَرِكَ الْقِيَاسَ، وَلِأَنَّ الْاِحْتِيَاطَ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ
 فِي إِيْجَابِ الصَّوْمِ عَلَى الْمُتَفَرِّدِ بِالرُّؤْيَا، وَهِيَ الْاِحْتِيَاطُ فِي عَدَمِ الْإِفْطَارِ

قوله: (وَإِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَةً لَمْ يُقْتَلْ فِي هِلَالِ الْعَطْرِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب إذا أخطأ القوم الهلال [رقم / ٢٣٢٤] ، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٦٠٧٩] ، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ بآب ما جاء الصوم يوم تصومون والمطر يوم تعطرون والأفصح يوم تصحون [رقم / ٦٩٧] ، وابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في شهري العيد [رقم / ١٦٦٠] ، والدارقطني في «سننه» [٢ / ١٦٣] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

يقول الترمذي: «هذا حديث حسن عريب» وقال النووي: «رواه أبو داود والترمذي بإسناد حسنة»
 ينظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي [٢٧/٥].

(۴) انطیسون، تحفہ ریاضیہ

(٣) ولم في الأصل: «يخبر»، والنب من (أ)، والـ (ب) و(د)، وقت، و(هـ) و(و) و(ز).

(1) **المجلس** يتكون من خمسة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

أو رجلٍ وامرأتين، لأنَّه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقه.
والأصحى كالفطر في هذا، في ظاهر الرواية وهو الأصح؛ جلقاً لما

في غايه السداد

أو رجلٍ وامرأتين

قال الإمام الأنسجاني في «شرح مختصر الطحاوي»: «وإنما في هلال الفطر والأصحى، فإنه لا يُقبل فيه إلا شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين، عُذُولٍ أحرارٍ غير مخدودين، كما في سائر الأحكام، وهذا لأنَّ في هلال الفطر والأصحى مفعلة العبد من الإفطر، والوُشع يلغوم الأصاحي، والإخلال من الحق. فأشبهت الشهادة على حقوق الناس، بحلاف هلال شهر رمضان؛ فإنه لا يتعلق به حقوقهم، بل يدرمهم فيه فرض، فقبلت شهادة الواحد^(١)».

وذوي عن أبي خبيبة: أن هلال الأصحى كهلال رمضان ذكره في
[١١٢٠] «الحلاصة» عن «الوارد»^(٢)

ووجهه: أنه جمعه من باب العتر؛ حيث [١١٩٠] ينزله وُحوث الأصحى.
ثم يتعدى عنه إلى غيره.

قوله: (وهو الفطر)، الصمير راجع إلى نفع العبد

قوله: (فأشبهه سائر حقوقه)، أي فأشبهه الفطر سائر حقوق العبد.

قوله: (والأصحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية)، أي: هلال الأصحى كهلال الفطر في قبول الشهادة بمعنى: يُشترط في كلٍّ منهما شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين كما ذكره الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي»^(٣)

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» [١٣٢]

(٢) ينظر: «حلاصة الفتاوى» [٨١٥]

(٣) ينظر «شرح الكافي المبوط» [١٨٦ ١٠]، «مجموعه علماء» [٣٤٦ ١]، «فتاوى قاضي حلي» =

يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كِهْلَالِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ نَفْعُ الْعِبَادِ وَهُوَ التَّوَسُّعُ بِالْحُومِ الْأَصَاحِي.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ، لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِحَضْرِهِمْ، كَمَا ذَكَرْنَا

قَالَ: وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ جِبْرِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [ابن، ١٨٧] وَالْخَيْطَانُ، بَيَاضُ النَّهَارِ، وَسَوَادُ اللَّيْلِ.

﴿عامة ببيان﴾

قَوْلُهُ (يُزَوَّى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ كِهْلَالِ رَمَضَانَ).

يعني: أَنَّ هَلَالَ الْأَصْحَى كِهْلَالِ رَمَضَانَ فِي رِوَايَةِ «الوادر»، تُقْتَلُ بِهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ؛ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ نَفْعُ الْعِبَادِ)، دَلِيلُ قَوْلِهِ (وَهُوَ الْأَصْحَى).

قَوْلُهُ: (وَأِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ، لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِحَضْرِهِمْ، كَمَا ذَكَرْنَا)، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ التَّحَرُّدَ بِالرُّؤْيَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ يُؤْهِمُ الْعَلَطَ)

قَوْلُهُ: (قَالَ وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ جِبْرِ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)، أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ: وَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(١).

= [١٩٧/١]، «شرح مجمع البحرين» [١٢٤٥/٢]، «الاعبار» [١٦٩/١]، «اللب» [١٣٨/١]

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [٦٢/١]

اعْلَمْ أَنَّ الْمَخْرَجَ مَخْرَجٌ، فَخَرَّ كَادَتْ يَتَدَوَّى كَدْبُ الشَّرْحَانِ^(١)، ثُمَّ يَعْقِبُهُ
الْإِطْلَامُ، فَلَدَيْتُ سُعْيِي كَادِبًا، لَا يَخْرُجُ بِهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ
أَحْكَامِ النَّهَارِ.

وَفَجَّرَ صَادِقٌ: وَهُوَ الْبَيَاضُ [٢٠١٢ هـ] الَّذِي يَنْسَطِرُ، وَبِعْتَرَضَ فِي الْأَفْقِ،
لَا يَرَالُ يَرْدَادُ حَتَّى يَنْتَشِرَ، فَلَدَيْتُ سُعْيِي صَادِقًا وَمَنْسَطِيرًا، وَيَثْبُتُ بِهِ أَحْكَامُ النَّهَارِ،
مِنْ حُرْمَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجَمْعِ لِلصَّائِمِ، وَحَوَارِ أَدَاءِ الْعَمَلِ^(٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ وَقْتُ الصَّوْمِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ مَطْلَعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ نَسِوْهُنَّ وَأَنْتُمْ مَا حَكَّتْ بِهِنَّ أَلْسِنُهُنَّ وَكَرِهْنَ أَنْ يَقُولْنَ لَهُنَّ مَا قَالْنَ لَنْ نَبْذُرَهُنَّ فِي النَّارِ﴾^(٣)
الْحَقِيقَةُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ انْتَهَوْا لَصِيَامَ إِلَى اللَّيْلِ [١٨٧ هـ].

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ خَاتِمٍ
قَالَ: لَمَّا تَرَكْتُ: ﴿حَقٌّ يَتَّبِعُ لَعْنَهُمُ الْحَقِيقَةُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَقِيقَةِ الْأَسْوَدِ﴾ [١٨٧ هـ]
فَمَدَدْتُ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِقَالِ أَيْمَنَ، فَخَعَمْتُهُمَا تَحْتِ وَسَادَتِي، فَجَعَلْتُ
أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَمَدَدْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ،
فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»^(٤).

(١) الشَّرْحَانُ هُوَ الدُّنْتُ، وَبَيْنَ الْأَمْدِ، وَحَتْمَةُ بَرَاخٍ وَسَرَاخٍ، وَيُقَالُ لِلنَّجْمِ الْكَادِبِ حَتُّ الشَّرْحَانِ؛
عَنِ التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ «الْهَيْأَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَسِ الْأَثِيرِ [٢/٣٥٨ مادة: سرح]
وَحَادٍ فِي حَاشِيَةِ «١٨٧» الشَّرْحَانِ الدُّنْتُ، وَيُقَالُ لِلنَّجْمِ الْكَادِبِ دَنْبُ الشَّرْحَانِ عَلَى التَّشْبِيهِ.
(٢) اِجْتَلَبَ الْمُشَافِعُ هَلِ الْمَرَادُ أَوَّلُ رَمَازِ الطُّلُوعِ أَوْ انْتِشَارِ الصَّوْمِ؟ لِاسْتِطَارَتِهِ وَانْتِشَارِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ
الْعَبْرَةُ الْأُولَى، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْعَبْرَةُ لِاسْتِطَارَتِهِ، قَالَ النُّجَاجِيُّ لِإِمَامِ شَمْسِ الْأَنْعُمَةِ الْحَلَوَانِيِّ ﷺ الْعَبْرَةُ
الْأُولَى أَحْوَطُ، وَالثَّانِي أَوْسَعُ يَنْظُرُ «الْمَحِيطُ الرَّحْمَنِيُّ» [٢/٣٧٣]، «مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ»
[١/٢٣٠]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢/٣٧١].

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ مَوْلَى اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَسَكُّوْا وَأَشْرَوْا حَتَّى يَتَّبِعَ لَعْنَهُمُ الْحَقِيقَةُ

عمدة البيان

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: «أُتِرْتُ
 ﴿وَسَكُّوْا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ وَلَمْ يَتَرَنَّ
 ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، وَكَانَ رَجُلٌ إِذَا أَرَادُوا الصُّوْمَ رَطَّ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ
 الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَهُ رُؤُسُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ
 ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فَعَلِمُوا أَنَّمَا يُعْنِي النَّيْلَ وَالنَّهَارَ»^(١)

وَرَوَى فِي «السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ [١٠١٣ ر. ٢] رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْتَمُّ مِنْ سُحُورِكُمْ أَدَانُ يَلَالٍ، وَلَا بَيَاضُ الْأَفْقَى الَّذِي هَكَذَا حَتَّى
 يَسْتَطِيرَ»^(٢)

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= «الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَدِ» [رقم / ١٨١٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
 الصِّيَامِ، بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ
 الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩٠] عَنْ الشَّيْخِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ خَالِمٍ رضي الله عنه بِهِ

(١) أَحْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابُ عَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَسَكُّوْا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْتَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ
 الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَدِ﴾ [رقم / ١٨١٨]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
 الصِّيَامِ، بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ
 الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩١]، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه بِهِ

(٢) أَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابُ بَيَانِ أَمْرِ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ بِحَصْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنْ لَهُ
 الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَبَيَانِ صَعَةِ الْفَجْرِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ
 وَدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [رقم / ١٠٩٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابُ وَقْتِ
 السُّجُودِ [رقم / ٢٣٤٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ
 [رقم / ٧٠٦]، وَالسَّائِغِيُّ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / كَيْفَ الْمَجْرُ [رقم / ٢١٧١]، مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ
 جُنْدَبٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَالصَّوْمُ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ [١١٠١] نَهَارًا مَعَ النَّبَةِ،

«إِذَا زَانِمُ اللَّيْلِ قَدْ أَتَبَلَ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَنْظَرَ الصَّائِمَ»، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ^(١)

فَعَلِمَ مَا تَلَوْنَا وَمَا رَوَيْنَا أَوَّلَ وَقْتِ الصَّوْمِ وَآخِرَهُ، وَأَرِيدَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مِنَ الْحَيْطِطِيِّ فِي الْآيَةِ؛ تَشْبِيهًُا لَا سَبْعَاءَةً، وَقَدْ عُرِفَ فِي «الْكَشَافِ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ الْفَجْرِ»، بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: (مِنْ الْحَيْطِطِ الْأَتَيْصِرِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مِنْ) لِلتَّعْيِيرِ، لِأَنَّهُ يَغْصُرُ الْفَجْرُ^(٣) وَأَوَّلُهُ.

قَوْلُهُ (وَلِصَّوْمٍ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ نَهَارًا مَعَ النَّبَةِ). قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»: هَذَا إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ^(٤).

قُلْتُ: فِيهِ مَظَرٌ، لِأَنَّ رُقْرَ لَا يَشْتَرِطُ النَّبَةَ لِلصَّحِيحِ الْمُقِيمِ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ، عَلَى مَا رَوَوْا عَنْهُ

وَقَالَ الْإِمَامُ بِدْرُ الدِّينِ^(٥): يَرِدُ عَبْدُ أَكُلِ النَّبِيِّ؛ فَإِنَّ صَوْمَهُ بَاقٍ مَعَ أَنَّ الْإِمْسَاكَ فَائِتٌ. وَيَرِدُ أَيْضًا الْأَكْلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ [١١٠١/١] قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ فَإِنَّ صَوْمَهُ فَائِتٌ مَعَ أَنَّ الْإِمْسَاكَ فِي النَّهَارِ بَاقٍ؛ فَإِنَّ النَّهَارَ مِنْ طُلُوعِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ بَابَ يَغْصُرُ بِمَا يَسُرُّ عَلَيْهِ بِالنَّهَارِ وَغَيْرِهِ [رَمَد / ١٨٥٥]، وَمِمَّنْ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابَ يَدُلُّ وَقْتُ لَمَعَةِ الصَّوْمِ وَخُرُوجِ النَّهَارِ [رَمَد / ١١٠١]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ بَابَ وَقْتُ طَرِ الصَّائِمِ [رَمَد / ٢٣٥٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٣١/١].

(٣) وَلَعِنَ بِالْأَصْلِ «الْمَجْرُ» وَالْمَنْبَسُ مِنْ «ف»، «وَر»، «وَو»، «وَدَت»، «وَدَم»

(٤) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْأَقْطَعِ» [ق / ١٤٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكَزْزَبِيُّ الْمَعْرُوفُ بِخُوَاهِرِ رَأْيِهِ وَقَدْ مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ.

لأنه في حقيقة اللغة هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، لورود الاشتغال فيه، إلا أنه ورد على لسان الشرع، ليمتد بها العبادة من عادة

عبد الله

الشمس إلى غروبها ويرد أيضا الحائض والنفساء، وإن صومها لا يصح، وإن وجد منهما الإمساك.

والجواب: لا نسلم أن أكل الشئ ورد، لأن الشرع جعل كنهه كلاً شئياً، وللشرع هذه (١١٣٠) الولاية، فإذا كان كذلك، حكى الإمساك شرعياً موجوداً، وكلاماً فيه لا في الإمساك الجسدي

ولا نسلم أن النهار من طلوع الشمس إلى شروقها شرعياً من منقطع الصبح الصادق إلى مغرب الشمس، بدليل أن الله تعالى أوحى لمطربات الثلاث في النبي إلى الحيط الأبيض، وهو الصبح الصادق، ثم أمر بالصوم إلى الليل

ولا نسلم ورود الحائض والنفساء، لأن كلاماً في الإمساك الشرعي لا الجسدي، والشرع^(١) لم يجعل إمساكهما صوماً.

ويقال في تعريفه الصوم: هو الإمساك لله تعالى بوقته في وقته بالصحة.

قوله: (لأنه في حقيقة اللغة هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «عرب المصنف»^(٢) الصائم من الخيل القائم الساكت الذي لا يطعم شيئاً، ومنه قوله

غَبِلَ صَبَامٌ وَغَبِلَ غَيْرُ صَائِمَةٍ * نَحَتَ الْعَجَاجُ وَأُخْرِى تَعْلُكُ اللَّحْمَا^(٣)

(١) وقع في الأصل واد، والشرعي، والمثبت من ف، و، ودم.

(٢) ينظر «عرب المصنف» لأبي عبد [٢٨٩/١]

(٣) أي قول النابغة - كما جاء في حاشية: ٤٨٥.

والبيت للناطقة الديك في «ديوانه» [١٦١/١]

فَاخْتَصَرَ بِالنَّهَارِ، لِمَا نَلُونَا، وَلِأَنَّهُ لَمْ تَعْدَرَ الرِّصَالُ كَانَ تَغْيِيسُ النَّهَارِ
أَوَّلَى؛ لِيَكُونَ عَلَى جِلَافِ الْعَادَةِ وَعَلَيْهِ مَتْنُ الْعِبَادَةِ
وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ فِي حَقِّ النَّسَاءِ.

خاتمة البيان

وَالْعَجَاجُ: الْغَارُ.

قَوْلُهُ: (فَاخْتَصَرَ بِالنَّهَارِ لِمَا نَلُونَا)، أَي: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا النَّبِيَّمَ إِلَى
الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ مَتْنُ الْعِبَادَةِ)، أَي: عَلَى جِلَافِ الْعَادَةِ: مَتْنُ الْعِبَادَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ).

وَأَرَادَ بِالنَّهَارِ: بَقِيعُ الدَّمِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ طَهَارَتُهُمَا قَبْلَ انْقِطَاعِ الدَّمِ.

وَأَمَّا قِيْدُ بَقَوْلِهِ: (شَرْطٌ لِتَحْقُوقِ الْأَدَاءِ)، لِأَنَّ نَفْسَ الْوُجُوبِ ثَابِتٌ حَالَةً

الْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، وَأَمَّا الْعَائِدُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ [٢٠١، ١١٤، ١١٥]، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ
الْوُجُوبَ أَيْضًا سَاقِطٌ، دَفْعًا لِلْحَرَجِ.

وَقِيْدُ بِالْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، لِأَنَّ لِحَبَابَةَ لَا تُنَافِي أَدَاءَ الصَّوْمِ، وَلَمْ يُلْحَقِ الْحَبَابَةُ

بِالْحَيْضِ وَالنَّعَاسِ، لِأَنَّهُ دُونُهُمَا، لِأَنَّ الْعَبْدَ يَقْدِرُ عَلَى إِرَالَةِ الْحَبَابَةِ دُونَ الْحَيْضِ
وَالنَّعَاسِ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ قَضَاءِ الصَّوْمِ. مَا رَوَتْ مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ عَنْ عَائِشَةَ

= وَمَرَأَةُ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّ الصَّوْمَ يَأْتِي فِي بَنَاتِ الْعَرَبِ بِمُطْلَقِ الْإِمْسَاكِ، وَالْحَبْلُ الصَّيَامُ هِيَ

لِقِيَامُ النَّبِيِّ يَسْتُ فِي قِتَالٍ، وَأَمَّا الْأُخْرَى الَّتِي تَعْنِي اللَّجْنَةُ هِيَ الَّتِي قَدْ مَبْنَتْ بِقِتَالِ

يُظَرُّ «الْمَعْنَى لِكَبِيرِ فِي أَبْهَاتِ الْمَعْنَى» لَا فِيهِ [٩١٥/٢]

(١) يُظَرُّ «الْمَصْحَاحُ فِي اللَّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٣٢٧/١] مَادَّةُ حَجَجٍ.

قَالَتْ: «كُنَّا نَجِيهْنَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُؤْمِرُ بِمَعَاذِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقِصَاصِ الصَّلَاةِ»^(١).



(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض / باب لا تقضي العائض الصلاة [رمم / ٢١٥]، ومسلم في كتاب الحيض / باب وجوب قضاء الصوم على العائض دون الصلاة [رمم / ٢٣٥]، عن مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَفِطُ الْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاذَةَ أَلْأَمْرَاءِ قَالَتْ لِعَائِشَةَ أَتَجْعَلِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟ فَقَالَتْ أَخْزَوِيَّةٌ أَنْتِ؟ «كُنَّا نَجِيهْنَ نَحْيُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَا يَأْتُرُنَا بِهِ» أَوْ قَالَتْ «فَلَا نَقْعُدُهُ»

بَاب

فَيُوجِبُ الْقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ

قَالَ: وَإِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، لَمْ يُفْطَرْ.

﴿فَيُوجِبُ الْقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ﴾

بَاب

فَيُوجِبُ لِقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ

﴿فَيُوجِبُ لِقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ﴾

لَمْ يَرِغْ عَنْ بَيَانِ أَنْوَاعِ الصَّوْمِ وَتَفْسِيرِهِ لَعَلَّهُ وَشَرْعًا: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُوجِبُ الْقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ، لِأَنَّ وَحَوْتَهُمَا أَمْرٌ عَارِضٌ عَلَى الصَّوْمِ، وَمَنْسَبٌ أَنْ يُذَكَّرَ الْأَصْلُ سَابِقًا، وَالْعَارِضُ لَا جُفَاً.

قَوْلُهُ (قَالَ) وَإِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا: لَمْ يُفْطَرْ، أَي: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُّورِيُّ^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (نَاسِيًا)، أَي: قَاصِبًا لَصَوْمِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَاسٍ لِلْأَكْلِ اخْتَلَمَ أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جِلَافًا، فَالَّذِي ذَكَرَهُ مَذْهَبُ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَقَالَ مَالِكٌ يُفْطَرُ فِي الْفَرْصِ، وَلَا يُفْطَرُ فِي الثَّقَلِ^(٢).

(١) بَطْنُ «مَحْصَرِ الْقُدُّورِيِّ» [ص/١٢].

[نَبِيهِ مَهْم] رَدِّي الْأَصْلُ فِي شَرْحِ مَحْصَرِ الْكَرْحِيِّ^١ وَأَرَادَ سَهْوًا مِنَ النَّاسِجِ، وَكَلَامُ الْقُدُّورِيِّ ثَابِتٌ فِي «مَحْصَرِهِ». كَمَا أَنَّ هَذَا صَاحِبُ «الْهَدَايَةِ» يَقُولُهُ «قَالَ»، وَفَدَّ جَرَتْ عَادَةُ الْمُؤَلِّفِ - فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ - فِي شَرْحِهِ بِتَجْيِيزِ الْقَائِلِ فِي الْمَقْصِدِ بِكُونِهِ الْقُدُّورِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَوْضِعِ، فَلَا مَقْنَنَ يَهْدِي الرِّيَادَةَ هَاهُنَا «فِي شَرْحِ مَحْصَرِ الْكَرْحِيِّ»^٢ وَهِيَ سَائِقَةٌ مِنَ لِسَانِي: قَوْلًا، وَقَفًّا، وَارًا، وَفَاتًا، وَهَامًّا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) مِثْلَانِي بِحَرْبٍ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي كَلَامِ ابْنِ الْجَلَّابِ الْمَالِكِيِّ.

• نهاية البيان •

وقال ربيعة^(١): ينقص بكل حار. كذا ذكر الشيخ أبو الحسين القُدوري في «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

ولم يُمرَف صاحب «الهداية» بين المرض وسفل على ملهه مالك، ويجوز أن يكونَ عنه روايتان، والصحيح [١١٤ ط ٢] هو الأول؛ لأنَّ ابن الجلاب قال في كتاب «التفريع»: «ومن تطَوَّع بالصَّبْمِ؛ لِرَمَةِ الإِتِمَادِ، فإنْ أَطْعَرَ مُتَعَمِّدًا وَآكَلَ؛ كَدَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءُ، وَإِنْ أَطْعَرَ بِغَيْرِ مَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ، أَوْ شَيْءٍ، فَسَى عَلَيْهِ قَصَاءٌ».

ثم قال^(٣): «وَمَنْ أَطْعَرَ فِي رَمَضَانَ نَسِيًّا أَوْ مَنَاقِلًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ، وَإِنْ أَطْعَرَ مُتَعَمِّدًا بِأَكْلِ أَوْ شَرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ؛ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ مَعَ الْقَصَاءِ، وَإِذَا جُمِعَ نَاسِيًّا فِيهَا رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءَ وَالْكَفَّارَةَ، وَالْأُخْرَى، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَصَاءَ بِلَا كُفَّارَةٍ»^(٤) إلى هنا لَفْظُ كِتَابِ «التفريع».

ولنا: ما رَوَى الْبُخَارِيُّ في [٢٠٠ ١] «الصحيح»: مُنْسَلً إلى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَامَهُ»^(٥).

وقد رَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَيْدٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَأَبِي سِيرِينَ، وَجَابِرِ بْنِ رَيْدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالتَّحَفِيِّ مِثْلَ قَوْلِنَا^(٦).

(١) ربيعة عند الإطلاق هو ربيعة بن مَرْوَح المعروف بـ «ربيعه الرأي» لإمام المشهور

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [٧٢ د] محفوظ مكتبة دامت إبراهيم داما

(٣) أي: ابن الجلاب

(٤) ينظر «التفريع» في طه لإمام مالك بن أنس؛ لابن الجلاب [١٧٢/١]

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا [رم/ ١٨٣١]، ومسلم في

كتاب الصيام / باب أكل النسي وشربه وجمعه لا يفطر [رم/ ١١٥٥]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) ينظر «شرح مختصر نكرحي» للقدوري [٧٢ د]

وَلِقِيَاسُ أَنْ يُفْطِرَ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَكَ ﷺ ؛ لَوْحُودٍ مَا يُضَادُّ الصَّوْمَ فَصَارَ
كَتْلَامٍ نَاسِيًا فِي الصَّلَاةِ .

وَجَهْ إِسْتِحْسَانِ قَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِي أَكَلَ وَشَرِبَ نَاسِيًا : نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ
فَلَيْتَمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ .

غاية البيان

وَذَكَرَ فِي «مَبْسُوطِ خَوَاهِرِ زَادِهِ» عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ : «لَوْلَا قَوْلُ النَّاسِ
وَالْأَلْفُ لَقُلْتُ : يَقْصِي» يعني : لَوْلَا رِوَايَةُ النَّاسِ الْأَجَارَ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ ؛ وَالْأَلْفُ لَقُلْتُ :
يَقْصِي .

فَإِنْ قِيلَ : الْحَدِيثُ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَرَدَّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَلِمَ قِيسَ عَلَيْهِ
الْجَمَاعُ ؟

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْجَمَاعِ بِالْقِيَاسِ ؛ بَلِ الْحُكْمُ فِيهِ ثَابِتٌ دَلَالَةً ؛
لِأَنَّ تَرْكَ الْكَفِّ عَنْ كُلِّ مِمَّا يُوجِبُ الْفَسَادَ ؛ فَصَارَ النَّصُّ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
[١٥٠٧ م] كَالنَّصِّ فِي الْجَمَاعِ .

قَوْلُهُ : (لَوْحُودٍ مَا يُضَادُّ الصَّوْمَ) ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْكَفُّ عَنِ الْمُقَطَّرَاتِ
الثَّلَاثِ جَمِيعًا ، فَإِذَا وَجَدَ تَرْكَ الْكَفِّ عَنْ وَاحِدٍ مِمَّا ؛ يُوجَدُ صِدْقُ الصَّوْمِ لَا مَحَالَةَ ،
وَلَا بَقَاءَ لِلشَّيْءِ مَعَ مَا يُضَادُّهُ ، سِوَاةِ وَجَدَ الصَّدُّ عَنْ قَضِيٍّ ، أَوْ عَنْ غَيْرِ قَضِيٍّ ، كَمَا
فِي الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لَكِنَّا تَرَكْنَا الْقِيَاسَ اسْتِحْسَانًا بِالسُّنَّةِ .
قَوْلُهُ : (نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ) .

يُقَالُ : نِمَّ عَلَى أَمْرٍ ؛ أَنْصَاهُ وَأَتَمَّهُ ، وَمِنْهُ : نِمَّ عَلَى صَوْمِكَ . كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ» (٢) .

(١) ينظر «المبسوط» للسرخسي [٦٥١٣] ، تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي [٣٥٢/١]

(٢) ينظر «المغرب» في ترتيب المغرب لمطهرري [ص/٦١]

وإذا ثبت هذا في الأكل والشرب، ثبت في الوقوع، لاشتواء في الركنية،
بجلاف الصلاة؛ لأن هيئة الصلاة مذكّرة فلا يغلب الشيان، ولا مذكّر
في الصوم فيغلب.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ لَمْ يَفْصَلْ
وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا، أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ

عَلَيْهِ السَّبِيلُ

قَوْلُهُ: (وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ ثَبَتَ فِي الْوُقُوعِ، لَاشْتِوَاءٍ فِي
الرُّكْنِيَّةِ)، أي: إذا ثبت هذا الحكم - وهو عدم إحدٍ للصوم في الأكل والشرب
نَاسِيًا - ثَبَتَ فِي الْوُقُوعِ نَاسِيًا دَلَالَةً؛ لِأَنَّ الْكَفَّ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ رُكْنُ الصَّوْمِ،
فَصَارَ تَرْكُ الْكَفِّ عَنْ وَاحِدٍ مِثْلِ التَّرَكُّ عَنِ الْآخَرِ سَوَاءً.

قَوْلُهُ: (بِجَلَاغِ الصَّلَاةِ)، هَذَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَكْلِ النَّاسِي فِي الصَّوْمِ؛ حَيْثُ لَا
يُفْسِدُ الصَّوْمَ عِنْدَنَا، وَبَيْنَ كَلَامِ النَّاسِي فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَفْسُدُ.

وَجْهُ الْفَرْقِ: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ عَالِيًا عَالِيًا لِلطَّاعَةِ، وَإِلَّا
فَلَا، وَأَكْلُ الصَّائِمِ نَاسِيًا غَالِبُ الْوُجُودِ؛ حَيْثُ لَا مُدَكَّرٌ فِي هَيْئَةِ الصَّائِمِ، بِجَلَاغِ
حَالَةِ الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ، فَإِنَّ هَيْئَةَ الْمُصَلِّيِ وَالْمُحْرِمِ مُدَكَّرَةٌ، فَلَا يَحْصُلُ التَّنِيدُ عَالِيًا.
قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(١)).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ [١١٥/٢ ط م] صُورَةِ الْخَطَا وَالشَّيْءِ: أَنَّ الْخَاطِيَّ دَاكِرٌ لِلصَّوْمِ؛ لَكِنَّهُ
عَبْرٌ قَاصِدٌ لِلشُّرْبِ، وَالنَّاسِي قَاصِدٌ لِلشُّرْبِ؛ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِدَاكِرٍ لِلصَّوْمِ، وَهَذَا
[عَلَى] ^(٢) طَرَفَيْ تَقْيِصٍ

(١) ينظر «التهديب في فقه الإمام الشافعي» للبحري [١٦٢/٣]، والعرب شرح الوجيز للرامزي [٢٠٣/٣]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من الف، والراء، والواو، والهمزة، والفاء

بِالنَّاسِي . وَلَكِنَّهُ لَا يَغْلُبُ وَجُودُهُ وَعُدُّ الشَّيْءِ غَالِبٌ ،

﴿ مِنْ مَعْنَى نَسَاهُ ﴾

اعلم، أنَّ الصَّائِمَ إِذَا تَمَضَّضَ مَوْقِعَ الْمَاءِ فِي حَقِّهِ خَطَأً، يَفْسُدُ صَوْمُهُ عِدَّةً، خِلَافَ النَّاسِيِّ ، وكذا الجَلَّافُ بِمَا دَاخَلَ الْمَاءُ فِي حَقِّهِ، وَهُوَ نَائِمٌ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الشَّرْبِ فَشَرِبَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: إِنْ كَانَ الْوُصُوءُ فَرْضًا، لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ، وَإِنْ كَانَ بَقْلًا يَفْسُدُ.

وَجْهٌ قَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ الْقَدَّ تَوَلَّدَ مِنْ عَمَلٍ مَقْمُورٍ بِهِ، فَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ لَا يَكُونُ مَضْمُونًا، كَالْإِمَامِ إِذَا أَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ، كَأَجِيرِ الْوَحْدِ^(١) إِذَا دَقَّ الثَّوبَ فَتَحَرَّقَ؛ حَتَّى لَا يَصْمَانَ عَلَيْهِ.

وَفِي الثَّانِي أَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ عَمَلٍ مَسَاحٍ، فَيَكُونُ مَضْمُونًا، كَمَا إِذَا رَمَى إِلَى صَيْدٍ فَاصَابَ إِنْسَانًا.

وَوَجْهٌ قَوْلِ النَّاسِيِّ ﷺ قَوْلُهُ ﷺ: «رُقِعَ عَنْ أَمْنِيِ الْخَطَأُ، وَالسَّيِّئَاتُ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

بَيَانُهُ: أَنَّ خُصِيَّةَ الْخَطَأِ وَالْإِكْرَاهِ لَيْسَتْ مَفْرُوعَةً؛ لِوُجُودِهِمَا جِسًّا، فَيَكُونُ الْمَرَادُ الْحُكْمَ، فَلَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِهِمَا؛ وَلِأَنَّ النَّاسِيَّ قَاصِدٌ إِلَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، غَيْرُ قَاصِدٍ إِلَى الْبَطْرِ، وَالْحَاطِئُ لَيْسَ بِقَاصِدٍ أَصْلًا، لَا إِلَى الشَّرْبِ، وَلَا إِلَى الْبَطْرِ، وَإِنَّمَا قَصْدُهُ إِقَامَةُ الشَّيْءِ، فَإِذَا كَانَ النَّاسِيُّ مَعْدُورًا مَعَ وَجُودِ الْقَصْدِ؛

(١) لِأَنَّ الصَّوْمَ عِنْدَهُ لَا يَفْسُدُ إِذَا كَانَ مَحْطًا لَوْ مَكْرَهًا وَلَا عَصًا عَلَيْهِ يَنْظُرُ «الْأَمَّ» لِلنَّاسِيِّ [٩٧/٢]

(٢) وَفَعِيَ فِي الْأَصْلِ «نَفَصَرًا»، وَبَيَّنَّتُ مِنْهُ «وَأَبَا»، «وَأَبَا»، «وَأَبَا»، «وَأَبَا»، «وَأَبَا»

وَأَجِيرُ الْوَحْدِ خِلَافَ الْأَجِيرِ الْمُشْرِكِ بِهِ، مِنَ الْوَحْدِ، بِحَقْنِ الْوَجْدِ، وَمَعْنَاهُ: أَجِيرُ الْمُشْتَاكِجِ الْوَاحِدِ، وَفِي مَعْنَاهُ الْأَجِيرُ الْعَلَمُ يَنْظُرُ «الْمَرْبُ فِي تَرْبِيَةِ الْمَرْبِ» لِلْمُطَرِّدِ [ص/٤٧٩]

(٣) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

❦ غلبة السبب ❦

فالحاطي أولي، لعدم لقصد، وكذا سُكْرُهُ، ولأنه مغنوث في وصول الماء إلى الجوف، فصار مغدوراً، كما إذا دخل الدُّبَابُ في حلقه، أو دخل [١٦٠، ١٦١] العُذْرُ وَوَجْهُ قَوْلِ عُلَمَائِنَا: مَا رُوِيَ فِي «السَّ» مُسْتَدًّا إِلَى لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغِ بِالِاسْتِشْقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ [١٧٠، ١٧١] صَائِئًا»^(٢).

بَيَانُهُ: أَنَّ السَّبِيَّ ﷺ نَهَى الصَّائِمَ عَنِ الْمُبَالِغَةِ بِالِاسْتِشْقِ، فَلَوْ كَانَ الْوُضُوءُ إِلَى جَوْفِ الرَّأْسِ، أَوْ إِلَى جَوْفِ الْبَطْنِ فِي ضَرْبِ إِقْدَامِ السُّتَةِ، مِمَّا لَا يُوْجِبُ الْقَسَادَ، لَمْ يَكُنْ لِلنَّهْيِ فَائِدَةٌ؛ وَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَبْقَاءُ لَهُ مَعَ ضِلَّةِهِ، سَوَاءٌ وَجَدَ عَنْ قَصْدٍ، أَوْ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَكَلَامِ الْمُصَلِّي نَاسِيًا، أَوْ أَكَلِهِ نَاسِيًا، وَكَجَمَاعِ الْمُحْرَمِ نَاسِيًا.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ عَنِ الْفَرْصِ إِنَّمَا لَا يَكُونُ مَضْمُونًا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْإِخْتِرَارُ، كَمَا فِي السَّرِقَةِ، هُوَ لَيْسَ يَقْدِرُ الْإِمَامُ عَلَى قَطْعِ لَا يَشْرِي، وَهِيَ الْإِخْتِرَارُ مُمَكِّنٌ، أَلَا تَرَى، بِنِ اسْتِشَاءِ الرَّسُولِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا أَنْ

(١) يفتح لصاد وكسر الباء كد ذكر المطرزي كذا جاء في حاشية [٢١] ويظهر «المحرب» في ترتيب المحرب» للمطرزي [٤٦٦/١].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب في الاستنار [رقم ١٤٢]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق لمصاتم [رقم ٧٨٨]، والشافعي في كتاب الطهارة/ باب المبالغة في الاستنشاق [رقم ٨٧]، وفي باب الأمر بتحليل الأصابع [رقم ١١٤]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسهوا، المبالغة في الاستنشاق والاستنار [رقم ٤٠٧]، وفي باب تحليل الأصابع [رقم ٤٤٨]، من حديث لقيط بن صبره ربه قال الترمذي «حد حديث حسن صحيح» وقال ابن المنذر «صحة الأئمة» يظهر «معص ابراية» للربيعي [١٦/١]، و«البدل المميز» لابن المنذر [١٢٧/٢]

تَكُونُ صَائِمًا^(١).

والجواب عن الحديث الذي نعلق به الشافعي فنقول: إن إرادة حكم الخطأ والإكراه في الحديث ثبت اقتضاء ضرورة صحة الكلام، لأن عين الخطأ والإكراه ليس بمرفوع، فأثبت مقتضى، والثبت بالاقتضاء ضروري، يتقدر بقدر الضرورة، والضرورة ترتفع بأن يراد حكم الآخرة، فلا حاجة إلى إرادة حكم الدنيا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [الباء ١٢]، كيف^(٢) أوجب الكفارة والدية.

[١١٦٠٢ م] فعلم بذلك أن حكم الدنيا ليس بمترفع عن الخطأ.

وقياسه على النسي ضعيف، لأن كل ما ثبت بحلاف القياس، فغيره عليه لا يقاس.

وقياسه على الباب والعبار ضعيف أيضاً؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأن في المقيس عليه لا يمكن الاختيار، بحلاف المقيس؛ حيث يمكن الاختيار.

وأما وقع الماء في جوف الخطي؛ لحرقه وعدم احترازه.

وأيضاً، أن صيد الصوم الأكل صورة ومعنى، أو أحدهما، ولم يوجد واحد منهما في المقيس عليه، أما الأول؛ فلعدم الابتلاع، وأما الثاني؛ فلعدم وصول المعذي إلى الجوف، فلم يفسد الصوم، بحلاف المقيس؛ حيث وجد المعنى، وإن لم توجد الصورة؛ فبطل القياس لفارق.

(١) مضي تحريجه أنما

(٢) وقع في الأصل: «كيف»، والمثبت من «و»، «وا»، «وار»، «وات»، «وام»

وَلَا النَّسِيَّانِ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاءُ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ، فَفُتْرَقَانِ كَالْمُقْتَدِرِ
وَالْمَرِيضِ فِي قَصَاءِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ نَامَ فَاخْتَلَمَ لَمْ يَنْطَرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ «ثَلَاثٌ لَا يَطْرُقُ الصِّيَامُ: الْقِيَةُ،
وَالْجَحَامَةُ، وَالْإِخْتِلَامُ» وَلِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ صُورَةُ الْجَمَاعِ وَلَا مَعَاةٌ وَهُوَ الْإِتْرَالُ
عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

قَوْلِهِ. (وَلَا النَّسِيَّانِ - جَاءَ - مَنْ قَبْلَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاءُ مِنْ قَبْلِ غَيْرِهِ،
فُتْرَقَانِ).

هذا جوابٌ بطريق التَّسْلِيمِ: يَأْتِي بِقَالَ. لَا يُسَلِّمُ أَنْ يَبْسُ الْخَاطِي وَالْمُكَرَّ
عَلَى النَّاسِي صَحِيحٌ، لثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي النَّاسِي، بِجَلَابِ الْقِيَاسِ، وَمَا تَبَسَّ
بِجَلَابِ الْقِيَاسِ، فَغَيْرُهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ، وَلَئِنْ سَلَفَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى
وَقَاقِ الْقِيَاسِ، لَكِنْ لَا يُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، وَأَيْضًا لَوْ حُودِ لِدَرْجِي بَيْنَ الْقِيَاسِ
وَالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعُدْرَ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ - وَهُوَ التَّنَادُّ - حَاءٌ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ،
وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْمَقْيَسِ - وَهُوَ الْخَطَأُ وَالْإِكْرَاءُ - حَاءٌ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَيْسَ لَهُ
الْحَقُّ، وَلِصَاحِبِ [١٧٧/١] الْحَقِّ إِسْقَاطُ الْحَقِّ، دُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ، فَافْتَرَقَا
- أَصِي: الْمَقْيَسُ وَالْمَقْيَسُ عَلَيْهِ - فَلَمْ يَصِحَّ الْقِيَاسُ، وَهَذَا كَالْمُقْتَدِرِ وَالْمَرِيضِ إِذَا صَلَّيَا
قَاعَدَتِي لِعُدْرِ الْقَيْدِ وَالْمَرَضِ، يَفْصِي الْمُقْتَدِرُ وَلَا يَفْصِي الْمَرِيضُ، لِهَذَا الْمَعْنَى.
قَوْلُهُ. (فَإِنْ نَامَ فَاخْتَلَمَ، لَمْ يَنْطَرِ).

وَهَذَا لِمَا رَوَى صَاحِبُ «السَّنَنِ»^(١): مَرْمُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ. «لَا

(١) رَوَاهُ صَاحِبُ «السَّنَنِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَبِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمَاءَ، عَنْ زُحْلِ بْنِ أَصْحَابِهِ،
عَنْ زُحْلِ بْنِ أَصْحَابِ الشَّيْخِ ﷺ كَذَا، جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م».

وَكَدَا إِذَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنَّى، لِمَا بَيَّنَّا، فَصَارَ كَالْمُتَفَكِّرِ إِذَا أَتَى
وَكَالْمُسْتَمْنِي بِالنَّكَفِ عَلَى مَا قَالُوا

يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ احْتَلَمَ، وَلَا مَنْ احْتَنَمَ

وَلَا أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذَ لِجَمَاعٍ، لَا صَوْرَةٌ وَلَا مَعْنَى، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَقَدْ دُمِ إِيْلَاحُ الْفَرْحِ فِي
الْمَرْحِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَقْدُمُ الْإِنْرَالُ عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُشْرِفَةِ، أَعْيَى بَعْضُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ.
وَكَدَا إِذَا نَظَرَ إِلَى وَخْدِ امْرَأَةٍ، أَوْ فَرْجِهَا فَأَتَرَلْ، لَا يُفْطِرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذِ
الْجَمَاعُ، لَا صَوْرَةٌ وَلَا مَعْنَى.
قَوْلُهُ: (كَالْمُتَفَكِّرِ إِذَا أَتَى).

يعني: إِذَا تَفَكَّرَ فِي امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ، فَأَتَرَلْ الْغِيَّ؛ لَا يُفْطِرُ
قَوْلُهُ (وَكَالْمُسْتَمْنِي بِالنَّكَفِ عَلَى مَا قَالُوا).

يعني: أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا عَانَجَ ذَكَرَهُ فَأَتَى؛ فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ رحمهم الله.

قَالَ بَعْضُهُمْ: يَفْسُدُ وَعَيْهِ النَّصَاءُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَمَةَ، وَهُوَ احْتِيَارُ
الْعَقِيهِ أَبِي الثَّبَّتِ فِي «النَّوَازِلِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَفْسُدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْكَافِيِّ، وَقِيلَ لَهُ: أَيْحِلُّ لِلرَّجُلِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب في الصائم يحلم بهاراً في شهر رمضان [رقم ٢٣٧٦]،
ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٨٢٣]، وعبد الرزاق في «مصنعه» [رقم ٧٥٣٨]،
وابن حريمة في «صحيحه» [رقم ١٩٧٣]، من طريق شفيان الثوري عن زيد بن أسلم
عن صاحب له عن رجل من أصحاب النبي ﷺ به

قال العنبري: «هذا لا يثبت» وقال السوي «حديث ضعيف لا يحتج به» ينظر «المجموع شرح
المهذب» للسوي [٣٢٣، ٦]، وابن المعبر «للمعجم أبيادي» [٣٧]

(٢) قال أبو المعالي وعامة مشايخنا استحسنوا، وأفتوا بالصلاة بعد «المصليط البرهاني» [٢٨٥/٢]

(٣) ينظر «النوازل» للآبي الليث [٦٥٥] مطبوع مكتبة عيسى الله

في البيه

أَنْ [٢٠١/١] يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ، إِنَّ لَمْ يُرْذَ بِهِ الشَّهْوَةُ، وَأَرَادَ بِهِ تَشْكِيْلَ مَا بِهِ مِنَ الشَّهْوَةِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مَأْجُوزٌ فِيهِ.

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ أَبُو اللَّيْثِ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ «أَمَّا يَكْنِيهِ أَنْ يَنْخَوِرَ رَأْسُ بَرَأْسٍ!»^(١).

وَالْأَصَحُّ عِنْدِي: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، لِأَنَّ الْجَمَاعَ لَمْ يُؤْخَذْ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى؛ لِعَدَمِ الْإِبْلَاحِ وَالْإِنْرَاقِ بِالْمَعْنَى، إِلَّا أَنَا [٢٠١/٢] نَكْرَهُهُ اخْتِيَاظًا.

وَقَوْلُ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» فِي «التَّجْنِيسِ» - إِنَّهُ وَجَدَ الْجَمَاعَ مَعْنَى؛ فِيهِ نَظَرٌ^(٢).

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ - بِمَعْنَى بِهِ الْإِشْكَافُ - عَنْ رَجُلٍ أَتَى نَهِيحَةً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمْسَى، قَالَ: لَا قِصَاةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِمَرَلَةِ الْخُضْخُضَةِ^(٣).

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ أَبُو اللَّيْثِ: هَذَا لِقَوْلِ مَنْ رَوَى، وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ الْقِصَاةُ وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَفِي قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: يَجِبُ الْقِصَاةُ وَالْكَفَّارَةُ^(٤).

(١) ينظر «النور» للأبي الليث [٦٥ق] مخطوط مكتبة قصر الله

(٢) قال ابن حجر: وهو مردود، لأن المباشرة المأخوذة في معنى الجماع أعم من كونها مباشرة العير أو لا بأن يراد مباشرة هي سبب الإنزال سواء كان ما يوشع ما يشتهي عادة أو لا ولهذا أطر بالإنزال في مرجع البهيمه والمينه وليس ما يشتهي عادة ينظر «البحر الرائق» [٢٩٣ ٢]

(٣) قال العيني: وأجيب بأن معناه وجد، وهو المقصود من جماع وهو قضاء الشهوة وهل يحل له أن يفعل ذلك إن أراد الشهوة لا يحل لقوله - رحمه الله - «فما كان اليد ملصقة» وإن أراد به تشكيك ما به من شهوة أرجو أن لا يكون عليه وبطل ينظر، «المنهاج شرح الهداية» [٣٩، ١]

(٤) الخضخضة الاستثناء، وهو سبب الإنزال المبيح في غير الفرج وأصل الخضخضة التثريب ينظر «نهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢٩٢ مادة خضخض]

وجاء في حاشية ٢٤، و٢٤، و٢٤، و٢٤، الخضخضة باليد، وهو الاستمساك كذا في «الديوان»

(٥) ينظر «النور» للأبي الليث [٦٥ق] مخطوط مكتبة قصر الله

ورواه أبو الأشعث الصنعائي عن مُسَدِّ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه أيضاً عن النبي ﷺ ^(١)
ولنا: ما رَوَى صاحبُ «السنن» مُسَدُّ بْنُ أَبِي عَثَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اخْتَجَمَ صَائِمًا مُخْرَمًا» ^(٢) ^(٣).

وَرَوَى أَيْضًا فِي [«السنن»] ^(٤): مَرْوَعَةُ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا
يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ، وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ» ^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في الصائم يحتجم [رقم ٢٣٦٩]، وابن ماجه في كتاب
الصيام / باب ما جاء في الحجامة للصائم [رقم ١٦٨١]، والسنن في «اللس الكبرى» في كتاب
الصيام، وذكر الاختلاف عن أبي غلابة عبد الله بن زيد الجرمي [رقم ٣١٣٨]، وأحمد
في «المسند» [١٢٢/٤]، والناسخ في «مسند توتب السدي» [رقم ٦٨٥]، من طريق أبي
الأشعث الصنعائي عن مُسَدِّ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه به.

قال ابن عبد الهادي «صَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُبَرِّكِ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ
ابْنُ حُرَيْمَةَ: «ثَبَتَ لَأَخْبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَفْطِرُ الْمُحْرِمُ وَالْمُخْرَجُ» يَنْظُرُ التَّنْبِيحُ
لِلتَّحْقِيقِ» لابن عبد الهادي [٣٦٩/١]، والبيهقي «المير» لابن المنذر [٦٧١ ٥]

(٢) وقع في الأصل «اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ» ثم أشد في الحاشية إلى كونه وقع في
بعض النسخ «اخْتَجَمَ صَائِمًا مُخْرَمًا»، وهذا هو الثالث في «وه» و«هـ»، وهو الأشبه بالصواب؛
لكون اللفظ الأول سيأتي مكرراً من رواية ابن عباس أيضاً.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في الصائم يحتجم [رقم ٢٣٧٣]، الترمذي في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء من الرحمة في ذلك [رقم ٧٧٧]، وابن ماجه في كتاب
الصيام / باب ما جاء في الحجامة للصائم [رقم ١٦٨٢]، والسنن في «اللس الكبرى» في كتاب
الصيام / ذكر اختلاف ابن قليب لحمير عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم [رقم
٣٢٢٧]، وأحمد في «المسند» [١١٥، ٦]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه به.

قال الترمذي «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح» وقال ابن عبد الهادي «صَحَّحَهُ يَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ أَنْطَاسٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ، وَصَحَّحَهُ الْبَغَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا»
ينظر «تنبيه التحقيق» لابن عبد الهادي [٣٧٢ - ٢٧٥]، و«المنهاج» للريدي [٤٧٨، ٢].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ»، «هـ»، «هـ»، «هـ»، «هـ».

(٥) ماضي تخريجه.

عنه لغيره

وَرَوَى التَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «اَحْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَرْقَمَ وَأُمَّ سَلَمَةَ اَحْتَجَمُوا صِيَامًا^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَائِيِّ، وَهُوَ أَخَذَ مِنْ زَوْيِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ الْأَوْزَاعِيِّ^(٣) - أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ»^(٤)، لِأَنَّهُمَا كَانَا يَحْتَجِمَانِ»^(٥). يَعْْنِي: أَنَّ أَجْرَهُمَا حَبَطَ بِالْعِيَةِ، فَصَارَ كَالْمُفْطَرِّينِ مِنْ حَيْثُ جِزْمَانِ الشَّوَابِ»^(٦).

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا فِي «اشرح الآثار» - بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَتْ الْجِهَانَةُ لِنَصَائِمٍ مِنْ أَجْلِ لَصْفِ»^(٧).

(١) أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب الحجامة والقيء لنصائيم [رقم / ١٨٣٦]، حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله به.

(٢) عنه البحاري في «صحيحه» [٣٣٠٣ طبعه حقوق الحياة] قال «وَيَذْكُرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ اَحْتَجَمُوا صِيَامًا» ويظر «فتح الباري» لابن حجر [١٧٦٠: ٤]

(٣) حديث الأوزاعي بقصد الحديث الذي استند به الأوزاعي

(٤) مصى تحريره قريباً

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٩٩/٢]، والبيهقي في «معركة السن والآثار» [٣٢٢/٦]، من طريق يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث الصنعائي، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ» لِأَنَّهُمَا كَانَا يَحْتَجِمَانِ»

قال ابن حجر «وروى بن ربيعة مزرك، وحكم علي بن النخعي بأنه حديث باطل» يظر «فتح الباري» لابن حجر [١٧٨: ٤]

(٦) ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٩٩/٢].

(٧) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ١٩٧٠]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠٠/٢]، والعتبي في «الصفحة» [٢٠٦/٣ طبعه السرساوي]، والبيهقي في «السن الكبرى» [رقم / ٨٠٥٦]، عن أبي المثنى الساجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله به

ولو اُكْتَحِلَ لَمْ يُفْطَرَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّمَّاعِ مَقْعَدٌ،

عنه اسبيل

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ دَعَا الثَّوَابِ بِالْعَيْنَةِ، لَا الْإِفْطَارَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْقَصَاءُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو يَكْرِىءُ مَعْرُوفٌ بِخَوَافِرِ رَأْدَةٍ فِي «مَبْسُوطِهِ»: رَوَى أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ السَّيِّدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ [٥٢٠، ١] وَالْمَخْجُومُ»^(١). اِمْتَنَعَ السُّنُّ مِنَ الْحِجَامَةِ، ثُمَّ شَكَاهُ النَّاسُ لِلدَّمِّ، مَرَّخَصٌ لِلصَّائِمِ أَنْ يَخْتَجِمَ، فَهَذَا كَانَ ثُمَّ نُسِحَ

ثُمَّ عِنْدَنَا تَكْرُهُ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إِذَا كَانَ يَخَافُ الصَّغْفَ؛ لِأَنَّهُ تَغْرِيصٌ لِلصَّوْمِ^(٢) عَلَى النَّسَائِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَخَافُ، فَلَا بَأْسَ بِهَا، بِمَا رَوَيْنَا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ اُكْتَحِلَ لَمْ يُفْطَرَ) وَهَذَا مَذْهَبُ

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ وَجَدَ طَعْمَ الْكُحْلِ فِي خَلْفِهِ، يَفْسُدُ صَوْمُهُ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَفْسُدُ صَوْمُهُ فِي الْحَالَتَيْنِ. وَهُوَ أَحَدُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَافِرِ رَأْدَةٍ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ ذَكَرَ فِي «اِخْتِلَافِ أَبِي حَبِيبَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى»: قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكْتَحِلَ الصَّائِمُ، وَكَرِهَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى^(٤).

وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: «كَرِهَهُ سَفِيَّانٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ»^(٥).

(١) مضمون تخريج

(٢) وقع بالأصل «الصوم» والمثبت من: «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٣) ينظر «الناسخ والإكمل لمختصر خليل» للمراق [٣/٤٨١]، و«مواهب الحليل في شرح مختصر خليل» للخطاب [٢/١٢٦]

(٤) ينظر «شرح الكافي / المبسوط» للرحبي [٣/٦٧]

(٥) ينظر «جامع الترمذي» [١/١٣٧].

شأن الصائم

وَجْهٌ قَوْلٍ مَنْ قَالَ بِالْمَسَادِ فِي الْعَالَيْنِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْتَحِلْ بِالْإِثْمِ، وَلْيَتَقِهِ الصَّائِمُ»

بَيَانُهُ. أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ الصَّائِمَ بِالِاتِّقَاءِ عَنِ الْإِكْتِحَالِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِكْتِحَالُ مُفْسِدًا لِلصَّوْمِ، لَمْ يَكُنْ لِلأَمْرِ مَعْنَى، وَلِأَنَّ الْمُضْلَحَ لَسَدٌ قَدْ وَصَلَ إِلَى الْخَوْبِ، فَيُفْسِدُ صَوْمَهُ، كَمَا فِي الْأَسْتِقَاطِ^(١).

وَلَمَّا: مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمَحْتَصِرِ الطَّحَاوِيِّ^(٢):
عَنْ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ قَاسِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَبَّانَ بْنِ عَلِيٍّ^(٣)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٤) بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَدِجَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ بَابِ فِي الْكَمَلِ عِدَّةُ لَوْنِ الصَّائِمِ [رَقْم ٢٣٧٧]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْمَجَرِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٢/ ٩٠]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المعجم الكبير» [٢٠/ رَقْم ٨٠٢]، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُعْبَانَ بْنِ مُعَيْدٍ بْنِ هُوْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِثْمِ لِمُرُوحٍ عَنِ النَّوْمِ، وَقَالَ لِيَتَقِهِ الصَّائِمُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ تَجِيٍّ هُوَ حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ يَحْيَى حَدِيثٌ تَكْثُرُ» وَقَالَ ابْنُ هِبْدٍ الْهَادِي: «هَذَا الْحَدِيثُ ائْتَرَدَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ، وَمَعَهُ وَابْنُ التُّمَيْنِ كَالْمَجْهُولِ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ لَهَا إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ» يَنْظُرُ «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٢٤٦، ٣].

(٢) الْأَسْتِقَاطُ إِذْ حَالَ النَّوْمُ فِي الْأَمْرِ يَنْظُرُ «النَّظْمُ الْمُتَعَدِّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْأَقَاوِصِ الْمُقَدَّبِ» لِلرَّمْثِيِّ [١٩٣/١].

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْتَصِرِ الطَّحَاوِيِّ» لِجَصَّاصٍ [٤٥٩/٢].

(٤) جَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ أَخُو مُنْذَرٍ بْنِ غَبِيٍّ - بِكسر الحاء - دَقَّرَهُ عَبْدِ الْعَمِيِّ، كَذَا حَاءُ فِي حَاشِيَةِ «٥».

(٥) وَقَعَ فِي السَّخْرِ «عَبْدُ اللَّهِ» مُتَكَرِّرًا وَهُوَ تَخْرِيفٌ مَكْشُوفٌ، وَالصُّوْبُ مَا أَتَشَاءُ.

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» [٤١٦/١]، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الكامل» [٣٥١/٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» [رَقْم ٨٠٤٧]، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «المجروحين» [٢٥٠، ٢]، وَطَبْرَانِيُّ فِي «معجم الكبير» [١/ رَقْم ٩٣٩]، مِنْ طَرِيقِ حَبَّانَ بْنِ غَبِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَزْبَةَ اللَّهِ -

في غايه بيان

وقال الشيخ أبو الحسين القُدوري في «شرح مختصر الكرخي»^(١)، قال ابنُ مشغود: «حزَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في رَمَضانَ، وَغِيَاهُ مِنْهُ مِنْ الكُحْلِ، كَحَفَّتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ»^(٢).

وَلِأَنَّ مَسادَ الصَّوْمِ إِنَّمَا يَكُونُ بِانْتِصَالٍ إِلَى الْجَوْبِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْجَوْبِ مَقَدٌّ، فَلَا يَصِلُ عَيْنُ الكُحْلِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْجَوْبِ، وَإِنَّمَا وَصَلَ إِلَيْهِ أَثَرُ الكُحْلِ وَهُوَ الطَّعْمُ، وَقَدْ وَصَلَ مِنَ الْمَسَامِ، فَلَا يُغْتَدُّ بِهِ، كَمَا لَوْ اعْتَسَلَ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، فَوَحَّدَ بِرُؤُوسِهِ فِي لِبَاطِلِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الْحَضَمِ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لِلشَّقَةِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّوْمَ مُؤَيَّسٌ^(٣)، وَالْإِتِّحَادُ طَعْنُهُ بِإِسْنٍ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَا أَصْرًا بِالصَّائِمِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأُمَّةَ اجْتَمَعَتْ عَلَى الْإِتِّخَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، مَعَ أَنَّ صَوْمَهُ مَدُوثٌ، فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْإِتِّخَالَ لَا يَأْسُ بِهِ.

ومسألة الكحل من خواص «الجامع الصغير»^(٤)

= بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده ﷺ به

قال ابن الملقن «إسناده ضعيف» وقال ابن حجر «أخرجه أبيه في سنده مقال» ينظر «البدر المير» لأبى الملقن [٦٦٨، ٥]، وفتح الباري» لأبى حجر [١٥٧، ١٠]

(١) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقُدوري [٧٣]

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [٣٢٠، ١]، وأبو طاهر بن عَبدِ اللَّهِ في «خزنته» [ص/١٧٠]، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن رافع، عن أبيه، عن جده ﷺ به

قال العيني «ليس بصحيح» ينظر «بدر المير» لأبى الملقن [٦٦٨، ٥]، و«البداية شرح الهداية» للعبسي [٤٣، ١]

(٣) مؤيَّسٌ: اسمٌ فاعلٌ من أَيْسَسَ يُؤَيِّسُ إِيْساناً، فهو مؤيَّسٌ، والمفعول مؤيَّسٌ ينظر «معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢٥٠٧/٣].

(٤) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الساجع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص/١٤١]

صُورَةٌ وَمَعْنَى،

﴿ عهد البهار ﴾

صُورَةٌ وَمَعْنَى).

وهذا لأنَّ الصَّائِمَ لِلصَّوْمِ فِي بَابِ الْجَمَاعِ، هُوَ إِبْلَاحُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالصُّورَةِ، أَوْ الْإِثْرَالُ بِالنَّسْرِ عَنْ شَهْوَةٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْمَعْنَى، فَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَلَا يُقْدُ الصَّوْمُ.

وَقَدْ صَحَّ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١) وَ«السَّنَنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُتُّ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُشَاقِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِإِزِيهِ»^(٢)،^(٣).

وَرَوَى صَاحِبُ «النَّسَائِيِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَشْتُ [١٠٠٠]، فَتَبْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، فَنُتُّ، وَأَنَا صَائِمٌ. قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَضَمَضْتُ مِنَ الْمَاءِ، وَأَنْتَ صَائِمٌ» [١٢٠٠]، قُلْتُ: لَا تَأْسَ بِهِ. قَالَ: «فَقِيمْ؟»^(٤).

(١) هذا الأسنود سار عليه المؤلف كثيرًا في كتابه، وهو محمول على كون «البخاري» بدلًا لـ: «الصحيح» أو عطف به. وقد مضى التبيه عليه.

(٢) أي: لحاجته. كما جاء في حاشية: ٤٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب المباشرة للصائم [رقم/ ١٨٢٦]، ومسلم في كتاب الصيام/ باب يدين أن القبة في الصوم بيت محرمة على من لم تحرك شهوته [رقم/ ١١٠٦]، من حديث عائشة ؓ به نحوه.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب القبة للصائم [رقم/ ٢٣٨٥]، والسناني في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام المصطنعة للصائم [رقم/ ٣٠٣٦/ طبعة الرسالة]، وأحمد في «المسند» [٢١/١]، والحاكم في «المستدرک» [١٥٧٢/١]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٧٨٠٨] ١٦٠٦، من حديث جابر بن عبد الله ؓ عن عمر بن الخطاب ؓ به.

قال السناني: «هذا حديثٌ مُكْرَرٌ»، وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين»، ولم يُعَرِّجْ جَاهُهُ. وقال ابن عبد الهادي: «وقد ضعف الإمام أحمد بن حنبل هذا الحديث»، وقال هذا:

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: مُسْتَدًّا إِلَى مَيِّمُونَ بِسَبِّ سَعْدٍ
قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُقْبَلَةٍ لِلصَّائِمِ قَالَ: «أَفْطَرَا جَمِيعًا» قَبِيحٌ أَنْ لَا
نَجُورَ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ أَصْلًا.

قُلْتُ: المرادُ منه: الذي أُنزلَ بِتُفْهِلَةٍ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ [أَيْضًا] "يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَمَامِ، قَرَأْتُهُ لَا يَنْتَظِرُنِي» صَدَقَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنِي؟ قَالَ: «أَلَسْتَ الَّذِي تُقْبَلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟» قُلْتُ: وَاللَّيْلِ بِحَقِّكَ بِالْحَقِّ لَا أَكُلُ بَعْدَهَا وَأَنْ صَائِمٌ» (٣).

فهذا أيضا يدلُّ على عدم جواز القُبلة لِصَائِمٍ.

ریخ، لیس میں ہما شیء، بظہر «فتح التحقيق» لابن عبد الہادی [۳۳۶، ۳]

(١) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاء في القيلة للصائم [رم ١٦٨٦]، وأحمد في المسند [٤٦٣/٦]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [٨٨/٢]، والدارقطني في المستدرج [١٥٢/٣/طبعة الرسالة]، ومن طريقه ابن الجوزي في العمل المتناهية [٥٣، ٢]، من حديث ميمونة بنت سعد رضي الله عنها به.

قال الدارقطني: «لَا يَكُنْ هَذَا» وقال البخاري: «هَذَا حَبِثٌ مُكْرَرٌ لَا أُحِثُّ بِهِ». وقال
السوي: «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَعِيبٍ» ينظر «العلل الكبير» للترمذي
[ص ١١٦]، و«المجموع شرح المذهب» بسوي [٣٥٥/٦]

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من: الفاء، والراء، والواو، والهمزة، والهاء

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٩٤٢٣]، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» [٤٥/١]، وابن رعيه في «مسند» كما في «إتحاف الحيرة المهرة» للبوصيري [١٠٦٣]، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٨٨/٢]، وابن عدي في «الكامل» [١٩/٥]، واليهقي في «المسنن الكبير» [رقم ٧٨٨١]، من طريق عُمر بن حفرة، قال أخبرني سالم، عن أبي حفرة رضي الله عنه به قال البوصيري «رواه إسماعيل وأبو بكر بن أبي شيبة وأثرأثر بسند صحيح» ليضعف عُمر بن حفرة بن عبد الله بن حفرة.

بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَالِكَ أُدِيرَ عَلَى السَّبَبِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي مَوْصِعِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

عَبْدُ اللَّهِ

قُلْتُ الْأَحْكَامُ الدِّيَّةُ حَالُ حَبَاةِ الرَّسُولِ ﷺ لَا تَقْبَلُ الشَّعْخُ ، وَرَوَايَةُ عُمَرَ فِي الْيَقِطَةِ حَالُ حَبَاةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْسَى مِنْ رَوَايَتِهِ فِي الصَّامِ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ .
فَإِنْ قُلْتُ أَصَائِمُ مِنْهُ عَنِ الْجَمَاعِ ، فَيَسْجِي أَنْ يُنْتَفَعَ عَنِ الْقِتْلَةِ أَيْضًا ، وَهِيَ مِنْ دَوَائِعِهِ كَالْمُخْرَمِ .

قُلْتُ . هَذَا الشُّوَابُ سَاقِطٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخْرَمَ مَمْنُوعٌ عَنِ الطَّيِّبِ ، وَالصَّائِمُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عَنْهُ ، وَالطَّيِّبُ مِنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الصَّائِمَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عَنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ .

قَوْلُهُ (بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَالِكَ أُدِيرَ عَلَى السَّبَبِ) .
يَعْنِي : أَنَّ الصُّوْمَ لَا يَفْسُدُ بِثَقَلَةٍ ، وَالْمَسُّ عَنْ شَهْوَةٍ ؛ إِذَا (٢٠١ ١٢٠ ط م) لَمْ يُثْرَلْ ، بِجَلَّافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ ، يَثْبُتُ بِالْقِسْطِ وَالْمَسُّ عَنْ شَهْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يُثْرَلْ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ كَمَا يَثْبُتُ بِالْجَمَاعِ ؛ يَثْبُتُ بِسَبَبِ الْجَمَاعِ ، وَلِهَذَا يَتَعَلَّقُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِحْيَاظِ .

أَمَّا فَسَادُ الصُّوْمِ . فَوَيْتُهُ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ ، إِمَّا صَوْرَةً أَوْ مَعْنَى ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِسَبَبِ الْجَمَاعِ ، وَلِهَذَا لَا يَفْسُدُ الصُّوْمُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ ، وَفِيمَا سَحَرُ فِيهِ لَمْ يُوجَدْ الْجَمَاعُ ، لَا صَوْرَةً وَلَا مَعْنَى ، فَلَمْ يَفْسُدِ الصُّوْمُ ، بِجَلَّافِ الْمَسِّ وَالنَّظَرِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ؛ حَيْثُ لَا تَثْبُتُ الرَّجْعَةُ وَالْمُصَاهَرَةُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُلُّ بِلَدُونِ النِّكَاحِ ، كَمَا فِي الْقَابِلَةِ وَالطَّيِّبِ وَالْقَاصِي وَالشُّهُودِ .

قَوْلُهُ . (فِي مَوْصِعِهِ) ، أَيِ : فِي بَابِ الرَّجْعَةِ .

وإن أترل بقسلة أو لمس، فعليه لقضاء ذوق الكفارة، (١٠٠) [وَوُحِدَ مَعْنَى الْجَمَاعَ، وَوُحِدَ الْمَاهِي صُورَةُ أَوْ مَعْنَى يَكْمِي لِإِبْدَاءِ الْقَضَاءِ اخْتِطَاطًا، أَمَّا الْكُفَّارَةُ فَتَقْتَضِي إِلَى كَمَالِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهَا تَدْرِي بِالشُّبُهَاتِ كَالْمَحْدُودِ

وَلَا يَأْسُ بِالْقِسْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أترل بقسلة أو لمس، فعليه القضاء ذوق الكفارة)

وَأَمَّا وَجَبَ الْقَضَاءُ وَلَمْ تَجِبِ الْكُفَّارَةُ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ جَبَّ بِمَحْدُودِ الْإِنْسَانِ، وَدَاكْ كَمَا يَخْصُلُ بِالنَّمَا فِي صُورَةٍ، يَخْصُلُ بِالنَّمَا فِي مَعْنَى، أَمَّا الْكُفَّارَةُ فَلَا تَجِبُ إِلَّا بِكَمَالِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ، لَكُونِهَا دَائِرَةً مَعَ لِحَافَةِ الْعُقُوبَةِ، وَعَدَمُ صُورَةِ الْجَمَاعِ صَارَ شُبُهَةً، فَلَمْ تَجِبِ الْكُفَّارَةُ

فَإِنْ قُلْتَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ كَمَالِ الْحَيَاةِ شَرْطُ إِجْزَابِ الْكُفَّارَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ بِنَفْسِ الْإِبْلَاحِ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الْإِترَالُ، وَلَا كَمَالُ الْإِبْلَاحِ

قُلْتُ: الْكَمَالُ يَخْصُلُ بِنَفْسِ الْإِبْلَاحِ، وَلِهَذَا يَجِبُ لَعْلُ، أترل أَوْ لَمْ يُترَلْ، أَمَّا الْإِترَالُ: هَامِزٌ دَائِدٌ عَلَى الْجَمَاعِ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ [١٠٠، ١٠١] الْإِترَالُ فِي تَخْلِيلِ الرُّوحِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ شَتَعٌ وَمَبَالَعَةٌ بِهِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَأْسُ بِالْقِسْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ)، أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ (١٠٢)، وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ.

صَحَّحَ الرَّوَايَةَ عَنْ مَشَايِجِهَا بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ بِكَلِمَةٍ: «أَوْ».

(١) وَلَقِيَ فِي الْأَصْلِ «الْوُجُودَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «أَوْ» وَ«فَ» وَ«وَرَأَى» وَ«وَدَعَى» وَ«وَدَعَى».

(٢) قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ (أَيْ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِترَالِ) إِنَّمَا ذَكَرَ هَكَذَا، لِأَنَّ الْمَشَايِخَ اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ أَرَادَ بِالْأَمْنِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْوُقُوعِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَرَادَ بِهِ الْأَمْنُ مِنَ حُرُوجِ نَفْسِهِ بِنَظَرِ «الْبَيَانَةِ شَرْحُ الْهَدْيَةِ» لِلْعَلَمِيِّ [١٦، ١٧]

وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ لَيْسَ بِمُقْطِرٍ، وَرُشْمًا يَصِيرُ بِطَرَا بِعَاقِبَتِهِ فَإِنْ
آمِنَ يُعْتَبَرُ عَيْنُهُ وَأُبِيحَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ يُعْتَبَرُ عَاقِبَتُهُ وَكُرِّهَ لَهُ.

— مع سيد —

والوجه حدي: أن يُذكر بالواو؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَيْسَ بِكَافٍ؛ لِعَدَمِ
الكَرَاهَةِ، بَلِ الْأَمَانُ عَنْهُمَا جَمِيعًا شَرْطٌ؛ لِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ، حَتَّى إِذَا آمِنَ الْجَمَاعَ وَلَمْ
يَأْمَنِ الْإِثْرَالُ؛ يُكْرَهُ لَهُ الْفَنَاءُ؛ لِتَعْرِيصِ الصَّوْمِ عَلَى ^(١) الْفَسَادِ.

وَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ بِكَلِمَةِ «أَوْ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: (وَيُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ)، سَحَرُ
قَوْلِكَ: «أَيُّ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِثْرَالُ»؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَافٍ لِلْكَرَاهَةِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا آمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، وَبَيْنَ مَا إِذَا لَمْ يَأْمَنْ؛ حَصَلَ بِمَا رَوَى
صَاحِبُ «السَّنَنِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٢) [٢٠٧/١] ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^{(٩٩}

وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَطْلَقَ لَهُ فِي الْحَالِيِّ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ رَوَيْنَا أَيْضًا قُبِيلَ هَذَا عَنِ «الصَّحِيحِ»، وَ«السَّنَنِ» «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْتُلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْنُكَ لِإِزْنِهِ»^(١)

فَعُلِمَ: أَنَّ الْقُبْنَ وَالْمُبَاشَرَةَ لَا يَأْمَنُ بِهِمَا إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مَا جَوَى ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الْقُبْنَ [٢١٠ ط ٢] لَيْسَتْ بِمُفْطِرَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مُفْطِرَةً بِاعتبارِ الْحَالِ، بِوُجُودِ الْجَمَاعِ أَوْ الْإِتْرَالِ، فَإِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، يُقَرَّرُ نَفْسُ الْقُبْنِ، فَلَا يُكْرَهُ، وَإِذَا لَمْ يَأْمَنَ يُعْتَبَرُ جِهَةُ الْحَالِ، فَتُكْرَهُ.

قَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»: رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ كَرِهَ الْمُعَانَقَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ وَالْمُصَافَحَةَ، لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ الْبَطَرُ عَنْهَا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالشَّافِعِيُّ أَطْلَقَ لَهُ فِي الْحَالِيِّ)، أَيُّ: حَوْرَ الْقُبْنِ فِيمَا إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ لَمْ يَأْمَنَ، وَفِيهِ بَطَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «وَجِيزِهِمْ»: «وَتُكْرَهُ الْقُبْنُ لِلشَّاتِّ الَّذِي لَا يَمْلِكُ إِزْنُهُ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا^(٤) ذَكَرْنَاهُ) أَرَادَ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ حَبْثَ لَيْسَ بِمُفْطِرٍ). إِلَى آخِرِهِ.

(١) مضمون تحريجه من حديث عائشة

(٢) وهي رواية الحسن عن أبي حبيبة، وليس بين الروايين تناهي، مروية الحسن محمولة على البشارة المباحشة، بأن يعانقها، وهما متجردان، وليس مرجح مرجعها، وهذا مكروه بلا حلائل، ولأن المباشرة إذا بدعت هذا المبلغ يقضي إلى الجماع عاباً، وما ذكر في ظاهر الجواب محمول على ما إذا لم تكن المباشرة مباحشة، وهي المباشرة إذا لم تكن مباحشة، إذا كان يحلف على نفسه بكره أيضاً ينظر «المحيط البرهاني» لأبي المعالي [٢٩٠/٢]

(٣) ينظر «الوجيز» مع التحرير شرح الوجيز» لأبي حامد العراقي [١٩٧/٣].

(٤) وقع بالأصل «هنا» والمثبت من «ه»، «و»، «و»، «و»، «و»، وهو الموافق لما في «الهداية» للمزحنياني [١٢١/١].

وَجْهَ الاستِحْسانِ: أَنَّهُ لَا يَسْتَطَاعُ الْاِسْتِنَاعُ عَنْهُ فَأَنَسَهُ الْعِبَارُ وَالذُّحَانُ

﴿عبد الله بن عباس﴾

وَجْهَ الاستِحْسانِ [١٠٠٠٠] أَنَّهُ لَمْ يُوْحَدْ [مغفلة: لعدم] صورته لِعَطْرِ، لِعَدَمِ الْإِتِّلَاعِ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِمَّا إِذَا دَخَلَ الدُّبَابُ بِنَفْسِهِ، وَكَمًا لَمْ يُوْحَدْ مَغْفَلَةً، لِعَدَمِ وُصُولِ الْمُعْذِي وَالْمُرَوِّي، بِجَلَابِ الْعَطْرِ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَقِّقِ، حَيْثُ يُفْسَدُ الصَّوْمُ؛ لِوُجُودِ الْمُرَوِّي؛ وَلِأَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي وَصْفِ الدُّبَابِ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ، فَلَا يُفْسَدُ صَوْمُهُ، كَمَا فِي الْعِبَارِ وَالذُّحَانِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّهُ مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَدَلِيلُ لَا يَخْصُلُ إِلَّا بِأَنْ يَفْتَحَ قَاهُ، وَإِذَا فَتَحَ قَاهُ لِلْكَلَامِ؛ يَدْخُلُ الدُّبَابُ حَقِيقَةً فِي حَيْثُ لَا يَغْنَمُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى التَّحَرُّرِ، وَهُوَ لَا يَجِدُ مَوْضِعًا لَا يَكُونُ فِيهِ حَيَاتٌ، بِجَلَابِ الْعَطْرِ وَالتَّلَاحِ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ التَّحَرُّرَ عَنْهُ؛ بِأَنْ يَدْخُلَ خِيَمَةً أَوْ بَيْتًا؛ فَلَا يَقَعُ فِي حَقِيقَةِ الْعَطْرِ وَالتَّلَاحِ

وَقِيَاسُهُ عَلَى الْخَصَاءِ وَالنَّوَاهِ صَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِي الْقَيْسِ لَمْ تُوجَدْ صُورَةُ الْعَطْرِ، وَقَدْ وَجِدَتْ فِي الْقَيْسِ عَلَيْهِ؛ لِوُجُودِ الْإِتِّلَاعِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: يُمَكِّنُ التَّحَرُّرَ عَنْهُ بِطَرَفِهِ وَقَتِ الْكَلَامِ؛ فَصَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِلرُّومِ الْحَرَجِ بِطَرَفِهِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَالْحَرَجُ مَذْهَبٌ شَرَعِيٌّ.

قَوْلُهُ (فَأَنَسَهُ الْعِبَارُ وَالذُّحَانُ)، أَيُّ أَشْءِ الدُّبَابِ الْعِبَارُ وَالذُّحَانُ. قُلْنَا فِي «شرح مختصر الكرخي»^(١) و«الإيضاح»^(٢). أَمَّا الْعِبَارُ وَالذُّحَانُ وَطَعْمُ الْأَدْوِيَةِ إِذَا وَجَدَهُ فِي حَلِيقِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْطَرُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَخْلُو الصَّائِمُ عَنْهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الْإِخْتِرَازُ.

(١) ما بين المعقوفين زياده من «عب»، و«در»، و«هو»، و«دست»

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» نقله دوري [٧١٥]

(٣) ينظر «الإيضاح» في شرح التجرید، لكرمانی [٩٣٥] مخطوط بدار الكتب المصرية ميكروفيلم

وَاحْتَفُوا فِي الْمَطَرِ وَالتَّلَحُّجِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقِيدُ، لِإِمْتِنَانِ الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ إِذَا
أَوَاهُ خَيْمَةً أَوْ سَقْفًا.

وَلَوْ أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَشْيَاءِهِ لَمْ يُفْطَرْ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفْطَرُ.
وَقَالَ زُفَرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُفْطَرُ فِي الْوُجْهِينِ؛ لِأَنَّ الْقَمَّ لَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا
يُقِيدَ صَوْمُهُ بِالتَّصْمَعِ.

﴿ عَمَّا سَمِعَ ﴾

قَوْلُهُ: (وَاحْتَفُوا فِي الْمَطَرِ وَالتَّلَحُّجِ)، [أَي] ^(١): اِحْتَلَفَ الْمَشَايِخُ.
قَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَطَرُ يُقِيدُ، وَالتَّلَحُّجُ لَا يُقِيدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْعَكْسِ.
وَقَالَ [٢٠٢: ٥١٢] هَانُكُم بِإِسَادِهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِحَصُولِ الْفِطْرِ. يَعْنِي:
وَلِإِمْتِنَانِ الْإِخْتِيَارِ كَمَا بَيَّنَّا، وَقَدْ ذَكَرَ اخْتِلَافَهُمْ فِي «بَصَابِ» [٢٠٣: ١] الْفَتَاوَى ^(٢).
قَوْلُهُ: (أَوَاهُ خَيْمَةً)، أَي: صُمَّ خَيْمَةً.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَشْيَاءِهِ لَمْ يُفْطَرْ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفْطَرُ).
وَقَالَ زُفَرٌ يُفْطَرُ فِي الْوُجْهِينِ، أَي: فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.
قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَإِسْمَاعِيلُ - أَي: مَعْنَى مَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» -:
أَنَّهُ ابْتَدَعَهُ، فَأَمَّا إِذَا اسْتَحْرَجَهُ فَأَحَدَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ ابْتَلَعَهُ، يَجِبُ أَنْ يُقِيدَ صَوْمَهُ ^(٣).
وَقَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ» وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ ^(٤): وَإِنْ كَانَ بَيْنَ أَشْيَاءِهِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُطَوِّفِينَ رِيَادَةً مِنَ الْفَدَا، وَالْهَرَا، وَالْهَوَا، وَالْهَاتَا، وَالْهَمَا.

(٢) «بَصَابُ الْفَتَاوَى» لِلْإِمَامِ بَرْهَانَ الدِّينِ، أَبُو الْمَعَالِي، مُحَمَّدُ بْنُ الصَّدْرِ السَّعِيدِ تَاجِ الدِّينِ أَحْمَدُ
بْنِ بَرْهَانَ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ هَمَرَ الْبَحَارِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ مَارَةَ، وَلَدَ سَنَةِ (٥٥١هـ)،
وَتُوفِيَ سَنَةَ (٦١٦) صَاحِبُ «الْمَحِيطِ»، هُوَ ابْنُ أُخِي الصَّدْرِ الشَّهِيدِ حَسَامُ الدِّينِ.

(٣) يُنْظَرُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلرِّفْعِيِّ [٧١٩].

(٤) يُنْظَرُ «الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [١٩٤/٢] مِكْرُومِيلَمْ رَقْم ٤٠٠ مَخْطُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ.

شيء، فدخل خوفه وهو كاره؛ لم يُفطره. فعلى هذه الرواية إذا قصد إدخاله في الخوف يُفسد صومه، وإما لا يُفسد إذا دخل خوفه مع التيقن من غير قصد كذا ذكره خواهر زادة.

ومهم من قال: لا يُفسد صومه، سواء قصد ابتلاعه، وإن لم يُفسد؛ لا ترى إلى ما قال في «الجامع الصغير» مُحمَّد عن يعقوب عن أبي حنيفة - في لُصائِم يَكُونُ في أَسْأَرِهِ النَّخْمُ فَيَأْكُلُ مُتَعَمِّدًا - قال: «ليس عليه قضاء ولا كفارة»

وجه الفرق بين الحالتين: أنَّ الباقي بين الأسباب شيء متعير ليس يُفسد، ولهذا إذا تحلَّل يَرْمِيهِ^(١)؛ هَاضَرٌ كَالدُّيَابِ؛ حَيْثُ لَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، إذا دخل من غير قصد، وإذا ابتلعه يُفسد.

وجه قول رُقَر: أَنَّ الْمُعْدِي وَصَلَ إِلَى الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ طَعَمَ مُتَعِيرًا؛ فَصَدَّ صَوْمُهُ كَمَا فِي الْكَثِيرِ.

وجه قول عَلَمَانَا الثَّلَاثَةُ: مَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْبُيُوتِ» يَقُولُهُ^(٢) [١٣٣٠، ١٣٤٠] لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ، وَلِأَنَّهُ مُتَعِيرٌ بِهِ^(٣)

ومعنى قوله: «ليس بطعام»، أي: ليس بطعام يُقصد به الأكل عادة، هَاضَرٌ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَتَعَدَّى، فإذا دَخَلَ الْخَوْفُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ؛ لَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَبِ الْأَكْلُ لَا صُورَةً وَلَا مَعْنَى، كَمَا فِي الدُّيَابِ وَالْعُبَارِ؛ لَكِنْ هَذَا التَّعْلِيلُ إِنَّمَا يَصِحُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِتِّلَاعَ، إِذَا قَصَدَ الْإِتِّلَاعَ؛ فَالْمَقُولُ عَلَيْهِ: التَّعْلِيلُ الْآخَرُ

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [١٤٠/ص]

(٢) وقع في الأصل «وَدَفَّ» بضم دال، والمثبت من «وَدَفَّ»، «وَدَفَّتْ»، «وَدَفَّتْ»، «وَدَفَّتْ».

(٣) ينظر «الأصل» المعروف بـ«مبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٣٩/٢].

لأنه طعام متغير، ولأبي يوسف رحمه الله يعافه الطنغ.

فإن درعه القيء لم يقطر؛ لقوله رحمه الله: «من قاء فلا قضاء عليه.....»

منه البيان

ووجه قول أبي يوسف أنه لما بقي بين الأسباب؛ دخل في معنى العذاء نقصان، ولهد إذا تحلل بزمنه، وربما يكون له رائحة كريهة يكرهها الطنغ، فلما دخل في معنى العذاء نقصان؛ قصرت الجناية، [ومع قصور الجناية لا تجب الكفارة، كما لو درعه القيء] وكان ميله الغم، ثم أعاده؛ يفسد الصوم، ولا تجب الكفارة.

قوله: (يعافه الطنغ)، أي يكرهه.

قوله: (درعه القيء) سببه إلى فيه وعكته فخرح منه. ذكره صاحب «المغرب»^(١).

واسما لا يفسد القيء الصوم؛ لما روى صاحب «السنن»: بإسناد إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من درعه القيء وهو صائم، فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقض»^(٢).

(١) ما بين المحققين: سقطت من م.

(٢) ينظر «المغرب في ترتيب المغرب» للقطري [ص ١٧٤]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب الصائم يسهى القيء عامداً [رقم / ٢٣٨٠ طبعه الترمذي]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيما استقاء حمداً [رقم / ٧٢٠]، وابن ماجه في كتاب الصيام / باب ما جاء في الصائم يسهى [رقم / ١٦٧٦]، والسنن في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام ذكر الاختلاف على عدم الدستواني في هذا الحديث [رقم / ٣١٣٠]، وأحمد في «المسند» [٤٩٨، ٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، وقال محمد (يعني البخاري) لا أراه متفقاً» وقال أبو داود: «يحتاج أن لا يكون محفوظاً، سمعت أحمد يقول ليس من دا شيء» وقال ابن المنذر «هذا الحديث حسن» ينظر «بدر المير» لابن العلقم [٦٥٩/٥]

ومن استنقاء عندًا فعلبه القصاص» وينسوي ملة القم وما ذونه، فلو عاد وكن
ملة القم، فسد عند أبي يوسف رحمه الله، لأنه خارج حتى تنقص به الطهارة وقد
دخل.

عنه سيد

ولأن سائر ما يخرج من البدن لا يفسد شوم، كاللؤلؤ ولعنه وغيرهما،
فكذا القية، وكان هذا هو القياس في الاستنقاء، لأن تركها لقياس بالحديث
فإن قلت، قد أورد صاحب «السر»، وشيخ أبو جعفر الطحاوي في شرح
الآثار: «مسنداً إلى أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ قد فطره» فينبغي أن
يكون القية مفطراً، كما ذكر في «شرح الآثار» عن مدعي البعض
قلت: معناه قاء قصف فاطر، توفيقاً بين الحديثين، لأن الأصل في
التعارض: الجمع.

قوله: (ومن استنقاء عندًا فعلبه القصاص) من تمام الحديث الذي رواه.

قوله: (وينسوي ملة القم وما ذونه).

يعني: إذا ذرعه القية لا يطره، سواء قاء ملة القم، أو أقل به، لأن
الحديث لم يفصل بين القليل والكثير.

قوله: (فلو عاد وكان ملة القم، فسد عند أبي يوسف)، أي لو عاد القية

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب الصائم يستقي - القية عامداً [رقم ٢٣٨٩]، والترمذي
في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الوضوء من القية - والرعاف [رقم ٨٧]،
وابن أبي عمير في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام، في الصائم يمسحاً [رقم ٣١٢٠]، وأحمد
في «المسند» [١٩٥/٥]، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال أبو عبد الله ابن منده «إسناده متصل صحيح على رسم أبي داود والنسائي»، وتركه الشيخان
لاحتلامهما في إسناده، ينظر «البدع الصيرة» لأبي الملق [٦٦٣/٥]

(٢) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٩٦/٢].

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ صُورَةُ الْفِطْرِ وَهِيَ الْإِنْتِلَاعُ وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِهِ [١] عَادَةً

عنه سيد

نفسه فيما إذا ذرعه القئ بملة الفم؛ فقد الصوم عند أبي يوسف، لتحقيق الخروج؛ بدليل [٢] أنه يتقصر به الطهارة، وقد دخل الخارج؛ فيفسد الصوم.

فَإِنْ قُلْتُ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَنْتَقِصُ بِهِ الطَّهَارَةُ إِذَا قَاءَ مِرَّةً ^(١) أَوْ مَاءً أَوْ طَعَامًا، أَمَّا إِذَا قَاءَ بِلُغْمًا مِلَّةً الْفَمِ؛ فَلَيْسَ بِبَعْضٍ عَنْهُمَا؛ جَلَاءً لِأَبِي يُوسُفَ، فَكَيْفَ يَحْتَجُّ أَبُو يُوسُفَ عَلَى مُحَمَّدٍ فِي تَحْقِيقِ الْخُرُوجِ بِانْتِقَاصِ الطَّهَارَةِ؟

قُلْتُ: قَالَ صَاحِبُ «الْمُخْتَلَفِ»: يَلِ جَوَائِهِ فِي الْمُرْتَقِي مِنَ الْخَوْفِ، وَهِيَ لَا يُخَالِفُهَا فِيهِ، وَحَوَائِهُمَا فِي الْمُسْحَبِ مِنَ الرَّأْسِ، وَهُوَ لَا يُحَالِفُهُمَا فِيهِ، وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَكُونُ قِيُّ الْبَلْعِ بَإِضَافَةٍ لِلرُّضْوَةِ بِالِاتِّفَاقِ ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَفْسُدُ).

وَأَمَّا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِذَا عَادَ إِلَى الْجَوْفِ، فِيمَا إِذَا ذَرَعَهُ مِلَّةً الْفَمِ؛ لِعَدَمِ الْفِطْرِ صُورَةً أَوْ مَعْنَى؛ أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِعَدَمِ الْإِنْتِلَاعِ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِعَدَمِ وَصُولِ الْمُعَذِّي أَوْ الْمُرَوِّي إِلَى الْجَوْفِ. وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ هُوَ الصَّحِيحُ. كَذَا قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ ^(٣).

فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يَخْضَلِ الْفِطْرُ مَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ بِالْقَيْءِ يَسَدُّ

(١) المِرَّةُ - بالكسر - مَرَجٌ مِنْ أَحْلَاطٍ وَأَمْرَجَ الْبَدَنَ، وَهِيَ بَعْضُ الطَّائِعِ الْأَرْبَعَةِ الرِّيحِ وَالْذَّمِّ وَالْمَرَّةِ وَالْبَلْعِ يَنْظُرُ «اللسان العرب» لابن منظور [١٦٨/٥/مادة: مر]

(٢) يَنْظُرُ «مختلَف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [١٦٢/١].

(٣) يَنْظُرُ «شرح الجامع الصغير» للبرقوقي [٧١٩].

وإن أعاده فسد بالإجماع ، لو جُود الإذْحَالُ بعد الخُرُوجِ فَتَحَقَّقَ صُورَةُ الْفِطْرِ .

وإن كان أقل من مِلءِ القَمِّ فعاد ؛ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ وَلَا صُنْعٌ لَهُ فِي الْإِذْحَالِ .

وإن أعادَ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْسُدُ ؛ لَوْ جُودَ الصَّنْعُ مِنْهُ فِي الْإِذْحَالِ .

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الصفراء والتلغم ، وفيه صلاح البدن .

قُلْتُ : صلاح البدن إذا كان بالحارج : لا يؤثر في قصر الصوم ، ولهذا لا يفسد الصوم بالقصد ، وفيه صلاح البدن أيضاً ، وهذا تسمية الأطباء : الاستخراج الكلبي ، لتقصير شيء من كل خلط بسببه ، إلا أنه ترك لقياس في الاستيفاء بالحديث .

قوله . (وإن ١١ | ٢٠١ | أعاده ، فسد بالإجماع) ، أي إن أعاد القىء فيما إذا دَرَعَهُ مِلءُ القَمِّ ، فَسَدَ صَوْمُهُ [١٢٥ | ٢ |] بلا حِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ؛ لِتَحَقُّقِ صُورَةِ الْفِطْرِ بِدُخُولِ الْخَارِجِ فِي الْحَوْمِ بِصُنْعِهِ .

قوله : (وإن كان أقل من مِلءِ القَمِّ فعاد ؛ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ) بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ الدُّحُولَ تَرْتَبُ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَلَمْ يُوَجَدْ الْخُرُوجُ ، فَلَا يُوَجَدُ الدُّحُولُ ، أَمَّا إِذَا أَعَادَهُ فَلَا يَفْسُدُ أَيْضًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِهَذَا الْمَعْنَى

وعند مُحَمَّدٍ : يَفْسُدُ لَوْ جُودَ الْعَمَلُ ، وَهُوَ الْإِذْحَالُ ، وَالنَّهْضُ اعْتَبَرَ الْعَمَلُ .

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ الْعَمَلِ الَّذِي اعْتَبَرَهُ النَّهْضُ ^(١) .

فَإِنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا مِلَّةً فِيهِ ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ ؛ لِمَا رَوَيْتَ ، وَالْقِيَاسُ مَثْرُوكٌ بِهِ
وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الصُّورَةِ .

﴿ غايه البيان ﴾

قوله : (فَإِنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا مِلَّةً فِيهِ ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ) .

وَدُكِّرَ الْعَمْدُ تَأْكِيدًا ؛ لِأَنَّ الْاسْتِقَاءَةَ اسْتِغْفَالٌ مِنَ الْقِيَمِ ، وَهُوَ التَّكْلُفُ فِيهِ ، وَلَا
يَكُونُ التَّكْلُفُ إِلَّا بِالْعَمْدِ .

ثُمَّ وَجُبَ الْقَصَاءُ إِذَا اسْتَقَاءَ مِلَّةً الْقَمِّ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِهِ
يَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ ؛ أَنْ لَا يُفْسِدَ لَصَوْمِهِ ؛ إِلَّا أَنَّ الْقِيَاسَ تُرِكَ بِالْحَدِيثِ .

أَمَّا إِذَا اسْتَقَاءَ أَقَلَّ مِنْ مِلَّةِ الْقَمِّ ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ أَيْضًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ
لَمْ يَمُضِلْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ؛ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ حُكْمًا ؛ حَيْثُ لَا يَسْتَقْصِرُ
بِهِ الطَّهَارَةُ^(١) .

وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ؛ ضَعِيفٌ عِنْدِي ؛ لَكُوَيْهِ تَعْيِيلًا فِي مَعَارِضِ الْمَضَرِّ .

ثُمَّ إِذَا عَادَ إِلَى الْجَوْفِ بِنَفْسِهِ فِيمَا إِذَا اسْتَقَاءَ أَقَلَّ مِنْ مِلَّةِ الْقَمِّ ؛ لَا يَفْسُدُ
صَوْمُهُ أَيْضًا [٢٥٠/٢ ط] عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمًا ، وَالْدُخُولُ
مُتَرَتِّبٌ عَلَيْهِ ، فَلَا يَوْجَدُ أَيْضًا ، أَمَّا إِذَا أَعَادَهُ . فَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رِوَايَتَانِ^(٢) .

فِي رِوَايَةٍ ؛ لَا يَفْسُدُ ؛ لِعَدَمِ سَبْقِ الْخُرُوجِ .

وَفِي رِوَايَةٍ ؛ يَفْسُدُ ؛ لَكَثْرَةِ الصَّنْعِ ، وَهِيَ الْاسْتِقَاءَةُ وَالْإِعَادَةُ ، فَصَارَ مِثْلَ مِلَّةِ
الْقَمِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ينظر هذه المسائل في «مُحَرَّرِ الْمَسَائِلِ» لأبي البيث [ص ٥٤] ، المحيط لبرهاني لأبي المعالي

[٣٨٢/٢] ، «بدائع الصنائع» للنكاسي [٩٢/٢] ، «رد المحتار» لابن عابدين [٤١٤/٢]

(٢) ينظر المراجع السابقة .

وإن كان أقل من ملء النعم فكذلك عند محمد ﷺ ، لإطلاق الحديث وعند أبي يوسف لا يفسد ، لعدم الخروج حكماً ، ثم إن عاد لم يفسد عنه لعدم سبق الخروج ، وإن أعاد فعنه أنه لا يفسد لما ذكرنا ، وعنه أنه يفسد قاله حقه بمنء النعم لكثرة الصنع .

ومن ابتلع الحصة أو الحديد أفطر ، لو خوذ صورة لمطر ، ولا كفارة عنه لعدم المعنى .

ومن جامع عامداً في أحد السبيلين ، فعليه القضاء ، استندراكاً للمصلحة الفائتة .

•••••

قوله : (ومن ابتلع الحصة أو الحديد أفطر ، لو خوذ صورة المطر)

أراد بصورة المطر : الإبتلاع ، وهذا لأن الصوم عبارة عن الإمساك ، وابتلاع الحصة وبحوها يبيح الإمساك ، فيفطر ضرورة ، لكن لا كفارة عنه ، لعدم معنى الإفطر ، وهو وصول المعتدي أو المروى إلى اليد .

وإنما لم يقل : أكل الحصة ، لأن الأكل عبارة عن التصنع والإبتلاع جميعاً ، والتصنع لا يحصل في الحصة وبحوها ، بخلاف الإبتلاع ، فإنه يحصل ، لأنه عبارة عن إدخال شيء في المخلوق .

قوله : (ومن جامع عامداً في أحد السبيلين ، فعليه القضاء استندراكاً للمصلحة الفائتة) .

إنما قيد بالعمد ، لأن في السبيلين لا يجب القضاء أيضاً ، وإنما وجبت القضاء في العمد ، لأن الحكيم إذا أمر بشيء أمر لحكمة ومصلحة اقتضته ، وذلك المصلحة قهر النفس الأتارة بالشر ، وبالجماع يعوت قهر النفس ، لتأني بينهما ،

﴿ عليه السلام ﴾

فَيَجِبُ الْقَصَاءُ اسْتِدْرَاكَ لثَلَاثَ لِمَصْلُوحِ الْعَائِتَةِ

وَلَأَنَّ لِقَصَاءَ لَمَّا وَجِبَ عَلَى الْمَعْدُورِ - وَهُوَ الْغَرِيصُ أَوْ الْمُسَافِرُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ قَمَرٌ حَكَاتٍ مَحْكَمٌ مَرِيصًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فَعَنَى عِبْرَ الْمَعْدُورِ أَوَّلِي [٢١٦١، ٢١٦٢]، وَكَدَ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ لِكَمَالِ الْجِنَايَةِ بِإِبْلَاحِ الْفَرْحِ فِي الْفَرْحِ، وَلِهَذَا يَجِبُ الْعُسْلُ بِمُحَرِّدِ الْإِبْلَاحِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَيَجِبُ الْحَدُّ أَيْضًا بِدَوْرِ الْإِنْرِي، فَلَوْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ قَاصِرَةً، لَمَّا وَحَبَّ الْحَدُّ، لِمَا أَنَّهُ يَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ - أَعْيَى: فِي الدُّبْرِ -؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ قَاصِرٌ فِي مَعْنَى قِتْصَاءِ الشُّهُوةِ، فَصَارَ كَالْمَيْتَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجِبُ لِحَدِّ عَدُوِّهِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - وَهُوَ قَوْلُهُمَا -: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِتَقْوِيَةِ الْقَهْرِ، وَقَدْ وَجَدَ هَاهُنَا عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا [٢٠٤١، ٢٠٤٢] يَرَى إِيْجَابَ الْكَفَّارَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ رَأَتْ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عُثَيْمٍ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣).

(١) وَصَحَّحَهَا الْعَلَامَةُ الْأَكْمَلُ، بِظَرْفِ «الْجَرِيدَةِ» بِنُصْرَةِ [١٤٨٥/٣]، «لِمَسْوَطَةٍ» لِلْمَرْحُومِ [٧٩/٣]، «بِدَانِعِ لَهْصَانٍ» لِلْكَاسَانِيِّ [٩٨/٢]، «الْعَابِدَةِ شَرْحَ الْهُدَايَةِ» لِأَكْمَرِ الدِّينِ الْبَابِرِيِّ [٣٣٨/٢].

(٢) هُوَ يِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسَمِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ ابْنِ عُثَيْمٍ كَانَ أَحَدَ الْمُسْتَكْمِلِينَ، وَكَانَ جَهْدًا، يَمُوتُ بِخُسْفَانِ الْقُرْآنِ قَلِيلَ ابْنِ عَمِّهِ ابْنِ تَهْ شَدُودَ كَثِيرًا، وَعَدَايَهُ عِدَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَهْجُورَةً جَزَتْ لَهُ مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَاطِرَاتٌ وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ فِي الْعَقْدِ شَبِيهَةٌ بِالْجَدَلِ (تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٨ هـ) بِنَظَرِ «تَارِيخِ بَعْدَادَةِ» لِلْمُطِيبِ الْبَهْدَادِيِّ [٥١٢/٦]، «وَاللِّسَانِ الْمِيرَانِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٣/١].

(٣) بِظَرْفِ «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّلْحَاوِيِّ» لِلْمُجَاصِّصِ [٤١٨/٢].

وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِتَكَامُلِ الْحَتَاةِ

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِثْرَالُ فِي مُحْبِضِ اغْتِدَارٍ بِالْأَغْتِسَالِ وَهَذَا ؛ لِأَنَّ قَصَاءَ

﴿ غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُحَارِيُّ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَابْنُ حُسَيْنٍ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَقَتَادَةُ، وَحَمَّادُ: «يُفْصِي يَوْمًا مَكَّةَ» .

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ إِسْمَاعِيلُ لَوْ رُودَهُ مِنْ جِهَةِ أَحْبَرِ الْأَحْدَادِ، وَنَيسَ مِنْ أَصْلِهِمْ قَتْلُهَا، وَيَذْفَعُونَ وَجُوبَهَا أَيْضًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّيْءَ لَمْ يَكُنْ قَدْ انْقَطَعَ - حَتَّى يُعْطَى طَعَامُ الْكَفَّارَةِ فَشَكَ الْحَاجَّةَ، فَقَالَ - «كُلُّهُ أَتَى وَجِئْتُكَ» . فَبَلَوَ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةً ؛ مَا جَارَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا^(١) .

قَالَ فِي «السَّنَنِ»: قَالَ الرَّهْرِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا رُحْصَةً لَهُ خَاصَّةً، فَطَوَّأَنَّ رَحُلًا فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ التَّكْفِيرِ»^(٢) .

وَمَنْعُ الْإِسْلَامِ ادَّعَى الْإِحْمَاعَ فِي وَجُوبِ [١٨٢/٢] ، وَفَضَحَ الْبَارِي لَأَسِ حَبِير [١٦١/٤] الْكَفَّارَةَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣) . وَلَنَا فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْإِحْمَاعَ كَيْفَ يَكُونُ مَعَ وَجُودِ الْجَلَالِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ؛ كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ وَغَيْرِهِ^(٤) لَا تَهْمُ لَمْ يَتَيَّنُوا الْكَفَّارَةَ فِي الْجَمَاعِ .
قَوْلُهُ . (وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِثْرَالُ فِي مَحَلِّينَ) .

(١) يَنْظُرُ «صَحِيحُ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ» [١٨٢/٢] ، وَفَضَحَ الْبَارِي لَأَسِ حَبِير [١٦١/٤]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ بَابُ فِي الظَّهَرِ [رَقْمُ ٢٢١٣] ، وَمِنْ طَرَفِهِ لِلْجَمَاعِ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» [٣١٣، ٥] ، وَكَذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فِي «الْمَعْرِفَةِ السَّرِّيَّةِ لِلْأَنْبِيَاءِ» [١٢١، ١١] ، وَالْدَارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [رَقْمُ ٢٢٧٣] ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَلَّغَ .
قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ» يَنْظُرُ «مَعْرِفَةُ الطَّالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَدِيثِ مُحَبَّرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِأَمْرِ كَثِيرٍ [ص/ ٢٢٤]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مُحَبَّرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَمَاعِ [٤١٨، ٢]

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ بَابُ كَفَّارَةُ مَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ [رَقْمُ ٢٣٩١] ، مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) يَنْظُرُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْبَرْهَوِيِّ [ق/ ٧١] .

الشَّهْوَةُ يَتَحَقَّقُ دُونَهُ إِنَّمَا ذَلِكَ يَنْبَغُ

وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه لَا يَجِبُ نِكَاحُهَا بِإِجْمَاعٍ فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ،
اِغْتِيَارًا بِأَلْحَدٍ عَنْهُ.

وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ مُتَكَامِلَةً لِقِصَاءِ الشَّهْوَةِ

وَلَوْ جَامَعَ مَيْتَةً أَوْ نَهَيْتَهُ؛ فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلَ

خِلَافًا لِلشَّائِعِي رضي الله عنه؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تَكَامُلُهَا بِقِصَاءِ الشَّهْوَةِ فِي مَحَلٍّ مُشْتَهَى
وَلَمْ يُؤْخَذْ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

يعني: تجب الكفارة على الرجل بدون شرط الإنزال، سواء أُولِجَ فِي قُبُلِ
الْمَرْأَةِ أَوْ دُبُرِهَا.

(دُونَهُ)، أي: دون الإنزال.

(ذَلِكَ يَنْبَغُ)، أي: الإنزال يَنْبَغُ وَمُبَالَعَةٌ، وَلِهَذَا يَجِبُ الْعَتْلُ، وَيَخْصُلُ
تَحْلِيلُ الرُّوحِ الشَّيْءِ بِمُجَرَّدِ الْإِبْلَاحِ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ جَامَعَ مَيْتَةً أَوْ نَهَيْتَهُ؛ فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلَ). يعني:
امْرَأَةً مَيْتَةً.

إِنَّمَا نَمَى الْكِفَارَةُ احْتِرَارًا فِي الْقِصَاءِ؛ حَيْثُ يَجِبُ إِذَا أَنْزَلَ. كَذَا فِي
«الْإِبْصَاحِ»^(١)، وَهَذَا لِأَنَّ صُورَةَ الْكُفِّ قَدْ فَاتَتْ، فَصَارَ كَالْجَمَاعِ فِيمَا دُونَ الْقَرْحِ،
وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ الْكِفَارَةُ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَدْعِي كَمَالَ الْجَنَابَةِ وَقَدْ عَدِمَ، لِيَكُونَ الْمَحَلُّ غَيْرَ
مُشْتَهَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّبَاعَ السَّالِمَةَ تَتَغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ.

(١) ينظر: «الإبصاح» للكرماشي [٩٤].

ثُمَّ عِنْدَنَا كَمَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةَ بِالْوَقَاعِ عَلَى الرَّحْلِ تَحِبُّ عَلَى الْمَرْأَةِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله فِي قَوْلِهِ لَا تَحِبُّ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجَمَاعِ وَهِيَ
وَعَلَّه، وَإِنَّمَا هِيَ مَحَلُّ الْمَعْلُولِ، وَفِي قَوْلِهِ تَحِبُّ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهَا الرَّحْلُ، اغْتِنَاءًا
بِمَاءِ الْإِغْتِسَالِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عِنْدَنَا كَمَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةَ بِالْوَقَاعِ عَلَى الرَّحْلِ تَحِبُّ عَلَى الْمَرْأَةِ)
هَذَا إِذَا كَانَتْ مُطَاوِعَةً، أَمَّا إِذَا عَلَّتْهَا عَلَى نَفْسِهَا، فَعِنْدَ الْمَاءِ دُونَ الْكَفَّارَةِ. كَذَا
قَالَ الْحَاكِمُ الْجَدِيلُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِهِ الْغُصُونُ بِإِسْنَادٍ كَافٍ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا أَصْلًا^(١)، وَهُوَ قَوْلُ رُفْعٍ وَفِي قَوْلِهِ يَلْتَمِسُهَا
وَيَتَحَمَّلُهَا الرُّوحُ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ آخَرَ مَثَلٌ مُنْعَبًا.

وَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَحِبُّ بِسَبَبِ فِعْلِ الْجَمَاعِ، وَالْمَعْلُولُ وَاحِدٌ مِنَ الرَّحْلِ
دُونَ الْمَرْأَةِ [١٢٧/٢]، وَإِنَّمَا هِيَ مَحَلُّ الْمَعْلُولِ، فَلَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا.

وَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْكَفَّارَةَ مُؤَنَّةٌ الْوَطْءُ يَحِبُّ عَلَيْهَا، فَيَتَحَمَّلُهَا الرُّوحُ؛ لِأَنَّهُ
أَوْقَعَهَا فِي هَذِهِ الْمُؤَنَّةِ، فَكَانَتْ كَثَمِ مَاءِ الْإِغْتِسَالِ

وَلَمَّا: مَا رَوَى أَصْحَابُنَا رحمهم الله فِي كُتُبِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «مَنْ أَقْطَرَ فِي رَمَضَانَ
مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ»^(٢)

(١) ينظر «الكافي» للحاكم [١٩٤/١]

(٢) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٤٢٩/٣] و«معجم الزهراج» في شرح المهاج» للشمسيري
[٣٤٧/٣]

(٣) قال ابن تيمية: «لَا يُقَرَّبُ لَهُ إِسْنَادٌ وَلَا أَصْلٌ» وقال الشَّارِحِيُّ: «لَا أَصْلَ لَهُ». وقال الزَّيْلَعِيُّ:
«حَدِيثٌ عَرَبِيٌّ يَهْدِي اللَّفْظَ» وقال ابن حجر: «لَمْ أَجِدْهُ هَكَذَا» وقال ابن الهمام: «لَا أَغْلَمُ بِهِ»،
وَهُوَ عَيْزٌ مَحْطُوطٌ. ينظر «شرح العمدة» كتاب الصَّيَامِ لابن تيمية [٣٧٦/١]، و«نصب الرابح»
للزيلعي [٤٤٩/٢]، و«العيان» في تخرُّج أحاديث الهدية» لعبد القادر القرشي [٧٧/ب] مطبوع =

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَطْرَفَ فِي رَمَضَانَ فَعَنَيْتُهُ مَا عَلَى الْمُطَاهِرِ» وَكَلِمَةُ (مَنْ) تَنْتَظِمُ الْإِمَاتَ، وَلِأَنَّ السَّبَّ جَنَائَةُ الْإِفْسَادِ لَا تَمَسُّ الْوِقَاعَ وَقَدْ شَارَكَتُهُ فِيهَا، وَلَا تَحْمَلُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ أَوْ عُقُوبَةٌ وَلَا يَخْرِي فِيهَا التَّحْمُلُ.

— — — — —

وكلمة «مَنْ» يعمومها تساوي لإمات أيضاً؛ ولِأَنَّ الْكُفَّارَةَ إِذَا وَجَبَتْ عَلَى الرَّحْلِ يَسْتَبِإِ إِسَادِ الصَّوْمِ، لَا يَسْتَبِإِ مَسِّ الْوِقَاعِ، وَلِهَذَا إِذَا حَصَلَ الْوِقَاعُ وَلَمْ يُوْجِدِ الْإِفْسَادُ؛ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ، كَمَا فِي الْوِقَاعِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ قُلْتُ: إِنَّ امْرَأَةً شَارَكَتِ الرَّحْلَ فِي إِسَادِ الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْكُفَّارَةِ، فَتَشَارَكَتْ فِي رُجُوبِ الْكُفَّارَةِ وَمَسِّ مَاءِ الْإِعْتِسَالِ^(١).

هَن نَصِيرُ مِنْ يَحِينُ. أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الرُّوحِ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ غَنِيَّةً، وَإِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً يُقَالُ لِلرُّوحِ: إِمَّا أَنْ تَدْعَهَا إِلَى أَنْ تَنْقِلَ إِلَى الْمَاءِ، أَوْ تَنْقِلَ الْمَاءَ إِلَيْهَا وَقَالَ أَبُو الثَّيِّبِ: يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الرُّوحِ، كَمَا فِي الشَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ^(٢). كَذَا فِي أَوْتَلِ «شرح الطحاوي».

قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْمَلُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ أَوْ عُقُوبَةٌ). جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ

بَيَانُهُ: أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَحِلُّ إِذَا أُنْ تَكُونُ عِبَادَةً أَوْ عُقُوبَةً، فَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ، فَلَوْ جَارَ التَّحْمُلُ؛ لَحَصَلَ الْجَبْرُ، وَاللَّازِمُ مُتَتَبِعٌ، فَيَسْتَبِي الْمَلْرُومُ.

= مكه من الله أمدي - تركي / (رقم المحظ ٢٨٨)، وفتح العسير لابن لهزم [٣٣٨/٢].
و«السراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٢٧٩ ١]

(١) فَوْنٌ حَصَلَ بِذَلِكَ مَاءُ الشَّهْوَةِ؛ فَذَلِكَ لَعَلَّه الشَّبُّ أَوْ لَمَرَطُ السَّهْوَةِ، فَهُوَ كَمَنْ يَكْلِفُ لِقَاءَ شَهْوَتِهِ

بِيَدِهِ، وَلَا تَتِمُّ النِّجَابَةُ فِي إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ فَكَذَا هَذَا. يَنْظُرُ «نُحْتَةُ الْمُطَهَّر» [٣٨٠/٣]، «الْمَبْسُوطُ لِلرُّسُخِيِّ» [٥٩/٣]، «الْمُنَاقِبَةُ» [٢٩٥/٢].

(٢) يَنْظُرُ «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَنِيِّ [٣٨/٢].

ولَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ مَا يَنْتَعَى بِهِ ، أَوْ يَنْدَاوِي بِهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا شَرَعَتْ فِي الْوَقَاعِ ، بِخِلَافِ
الْقِيَاسِ لِإِزْتِمَاعِ الدَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ [١٠٠٢]

وهذا لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِذَا وَحِثَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ تَحَمَّلَ عَنْهَا لِرُفُوحِ ١٠٠٢٧ وَأَذَاهَا
بِدُونِ أَنْ يُؤَخَّذَ بِهَا بِفَعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ ١٠٠٢٨ ، بِخِطْلِ الْحِزْرِ لَا مُحَالَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ
التَّحَمُّلُ فِي الْعُقُوبَةِ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ شَرَعَتْ خِرَاءَ عَمَلِ الْحَاسِي ، لَا عَمَلِ غَيْرِهِ .
قَوْلُهُ . (وَلَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ مَا يَنْتَعَى بِهِ ، أَوْ يَنْدَاوِي بِهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ) .
أَمَّا الْقَضَاءُ : فَلِلْحِزْرِ وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ : فَلِلرَّخْرِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ^(١)
لَهُ . أَنَّ الْكَفَّارَةَ شَرَعَتْ فِي الْوَقَاعِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَمَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ
فَغَيْرُهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْكَفَّارَةِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالْقِيَاسِ .
بَيَانُهُ : أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَائِبًا بِأَيْمَانٍ ^(٢) ، وَالتَّوْبَةُ رَابِعَةٌ ^(٣)
لِلدَّنْبِ بِالنَّصِّ ^(٤) ، وَمَعَ هَذَا أَوْحَبَ الشَّيْءُ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، فَعَلِمَ أَنَّهَا تَبَيَّنَتْ غَيْرَ
مَعْقُولٍ الْمَعْنَى

(١) ينظر «الأم» للشافعي [٢٥٢/٣] و«الحاوي الكبير» لصوري [٤٣٠/٣]

(٢) مضمون تخريجه .

(٣) وقع بالأصل «داعية» والمثبت من «أما»، «وفا»، «وقت»، «وفا»

(٤) أخرجه ابن ماجه، باب ذكر التوبة (رقم ٤٢٥٠)، والطبراني (١٠٠١٥٠، رقم ١٠٢٨١)، وقال

لهيثمي (٢٠٠/١٠) رجاله رجال الصحيح، إلا أن لها عيباً لم يسمع من أبيه، والبيهقي

(١٥٤/١٠، رقم ٢٠٣٤٨) وأخرجه أيضاً الفصاحي (٩٧١١، رقم ١٠٨) قال المصري

(٤٨٠٤) رواه ابن ماجه والطبراني كلاهما من رواية أبي عبيد ابن مسعود عن أبيه، ولم يسمع

عنه، ورواة الطبراني رواه الصحيح وقال المصري (٢٧٦/٣) قال ابن حجر حسن

وَلَمَّا أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِجِنَايَةِ الْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ،

﴿فِيهِ الْبَيِّنَاتُ﴾

لَمَّا: أَنَّ وَجُوبَ الْكُفَّارَةِ فِي الْوِقَاعِ تَعَلَّقَ بِجِنَايَةِ إِفْسَادِ الصَّوْمِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ لَا بِنَفْسِ الْوِقَاعِ، وَقَدْ حَظُلَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْكُفَّارَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ وَرُودَهَا بِطَرِيقِ الرَّجْرِ، وَالزَّاجِرِ إِذَا يَكُونُ فِي اثْنَيْنِ حَرَامٍ تَدْعُو إِلَيْهِ النَّفْسُ.

ولهذا لم يرد الزَّاجِرُ فِي شُرْبِ الْوَلِّ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا؛ لِعَدَمِ دَاعِيَةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَمْتَنِعُ عَنْ بَلَا رَاجِرٍ، بِخِلَافِ شُرْبِ الْحَمْرِ، فَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا قُلْنَا: إِنَّ دَاعِيَةَ النَّفْسِ فِي الصَّوْمِ إِلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، أَكْثَرُ مِنْهَا إِلَى الْجِمَاعِ، وَهَذَا [١٢٨، ٢] طاهرٌ، فَلَمَّا وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ فِي الْجِمَاعِ لِلرَّجْرِ؛ فَلِأَنَّ تَجِبَ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَوْلَى وَأَخْرَى

فَإِنْ قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ مَا تَعَلَّقَتْ بِنَفْسِ الْوِقَاعِ، وَهَذَا لِأَنَّ نَفْسَ الْوِقَاعِ حَرَامٌ فِي الصَّوْمِ.

قُلْتُ: وَقَاعُ الْجَبِينَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَيْسَ بِحَرَامٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْروجهنَّ حَنُوطُونَ﴾ [١٢٨، ٢] لَا عَلَى أَرْوَجِهِنَّ [الموسى ١٦٥]، فَعَلِمَ أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ، وَالْإِفْسَادُ حَاصِلٌ فِي الْإِفْطَارِ بِالْحَصَاةِ وَالنَّوَاةِ، وَالْإِفْطَارُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ.

قُلْتُ: بَعْدَ، إِنَّ الْإِفْسَادَ حَاصِلٌ فِي الْإِفْطَارِ بِالْحَصَاةِ وَالنَّوَاةِ؛ لَكِنْ لَا عَيْنَ وَجْهِ الْكَمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُوتُ بِهِ مَعْنَى الصَّوْمِ، وَهُوَ فَهْرُ النَّفْسِ بِالتَّخْوِيعِ، وَالْإِفْطَارُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ لَيْسَ بِجِنَايَةٍ أَصْلًا؛ لِثَوْتِهِ رُخْصَةً؛ فَلَا يَرُدُّ عَنِ

وقد تحققت. وبإيجاب الإغراق تكفيراً عرف أن التوبة غير مكفرة لهذه الجنائية.

• هذه نية •

والجواب عن قوله: لا يجوز إثبات الكفارة في الأكل والشرب بالقياس قلنا: نحن لا نثبتها بالقياس، بل بالدلالة، وببهما فرق عرف في أصول العقبة.

والجواب عن قوله: إن الكفارة تثبت غير مفعول المعنى قلنا: لا نسلم، وهذا لأن التوبة كما نضج راحة للنسب، كذلك الإعتاق يضلح أن يكون رافعاً للنسب، فالشرع متى عيّر الإعتاق في هذه الجنائية، علم أنه هو المتعين في رفع هذه الجنائية، لا التوبة وحدها فإن [١٢٨١ ط ٢] قلت: الأكل والشرب إفساد لصوم واحد، والوقاع إفساد لصومين: صوم الرجل، وصوم المرأة، فكيف يثبت الحكم في الأكل والشرب بطريق الدلالة؟

قلت: هذا يتطلّب بوطء الصبيّة والمجنونة والمجانن والمسيّرة والنسبية، على أنا نقول الكفارة تجب عن الرجل بإفساد صومه، لا بفقد صومه، لأن إفساد صومه باقتضاء الشهوة، وذلك حاصلٌ بغيره، وبفقد الرجل شره، ولحكم لا يُضاف إلى صاحب الشرط، مع وجود صاحب العينة.

قوله: (وقد تحققت)، أي: تحققت جباية الإنفاق في الأكل والشرب.

قوله: (وبإيجاب الإغراق تكفيراً عرف أن التوبة غير مكفرة لهذه الجنائية)

هذا جواب عن قول الشافعي إن الكفارة شرعت في الوقاع، بجلاّب القاس، لا لزجاج الدّنب بالتوبة.

ثُمَّ قَالَ: وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ؛ لِمَا رَوَيْنَا، وَلِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ. فَقَالَ: «مَادَا صَنَعْتَ؟» فَقَالَ: «وَأَقَعْتُ امْرَأَتِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا» فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً» فَقَالَ: لَا أُمِيتُ إِلَّا رَقَبَتِي هَذِهِ فَقَالَ: «صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» فَقَالَ: وَهَلْ خَافَتِي مَا خَافَتِي إِلَّا مِنَ الصَّوْمِ؟ فَقَالَ ﷺ: «أَطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِيًّا» فَقَالَ: لَا أَجِدُ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْتَى بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، وَيُرْوَى بِعَرَقٍ فِيهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا

في غايه البيان

بَيَانُهُ: أَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا أَوْجَبَ الْإِعْتَاقَ كَفَّارَةَ لِحْيَةِ إِسَاءَةِ الصَّوْمِ، عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ بِمَجَرَّدِهَا لَيْسَتْ بِرَابِعَةٍ لِهَذِهِ الْحَيَاةِ، كَجَايَةِ السَّرِقَةِ وَالزَّوْنِ؛ حَيْثُ لَا يَرْتَفَعَانِ بِمَجَرَّدِ التَّوْبَةِ، بَلْ يَرْتَفَعَانِ بِالْحَدِّ.

قَوْلُهُ (١) (٥٢٠٥): (وَالْكَفَّارَةُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ؛ لِمَا رَوَيْنَا).

أَرَادَ بِهِ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُطَاهِرِ» (١).

بَيَانُهُ: أَنَّهُ يُعْتَقُ رَقَبَةٌ يُخْرَى بِهَا الْمُؤْمِنَةُ وَغَيْرُ الْمُؤْمِنَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؛ يُطْعِمُ سِتِّينَ [٢٩٢ م.] مِسْكِيًّا، كُلُّ مِسْكِينٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢)، وَ«السُّنَنِ» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ

(١) مضمي الكلام عليه

(٢) هذا الأسلوب مشرق عليه المؤلف كثيرا في كتابه، وهو مضمون علي بن كوث «ابن حاري» بدلا

بـ «الصحيح» أو غطف بيان

وَقَالَ: «فَرَّقَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ» قَالَ، وَاللَّهِ، مَا بَيْنَ لَابَنِي الْمَدِينَةِ أَحَدُ أَخُوخٍ مِنِّي وَمِنْ عِيَالِي، فَقَالَ ﷺ: «كُلْ أَنْتَ وَعِيَالُكَ يُخْرِثُكَ وَلَا يُخْرِثُ أَحَدًا بَعْدَكَ»

— رحمه الله —

شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ، قَبِيلًا تَحْرُ كَذَلِكَ، أُنْبِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَفٍ فِيهَا نَعْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمِكَتَلُ^(١) - . قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلِ؟» قَالَ: أَنَا. قَالَ: «أَخَذَ هَذَا قَصْدُكَ بِهِ». قَالَ الرَّجُلُ: أَفَعَلَى أَفْطَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاقَهُ مَا بَيْنَ لَابَنِيهِ - يُرِيدُ الْحَرَثِيَّ - أَفْطَرُ مِنْ أَهْلِ بَنِيهِ، فَصَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ آيَاتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطِيعُوا أَهْلَكُمْ»

قَالَ فِي «السنن»: قَالَ الرَّهْزِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا رُحْصَةً حَاصَّةً، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ التَّكْثِيرِ»^(٢).

وَفِي «السر»: أَيْضًا يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَ رَجُلٌ بَنِي النَّبِيِّ ﷺ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: فَأُنْبِيَ بِعَرَفٍ فِيهِ نَعْرٌ قَدَّرَ خَمْسَةَ عَشَرَ ضَاعًا، وَقَالَ فِيهِ: «كُلُّهُ أَنْتَ وَأَهْلُ بَيْتِكَ، وَصُمْ يَوْمًا، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ»^(٣)

(١) المِكَتَلُ بكسر الميم والكاف ناقة، والهاء نعلونه سقطت من قوله، وبعبارة أخرى، هكذا صرحه بالمِكَتَلِ المصحح أحدُ رواة الحديث كذا جاء في حاشية الفهرست.

(٢) أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، فتصدق عليه فليكثر [رقم: ١٨٣٤]، وسمي في كتاب النسياء باب حديث بحريه بجمع في شهر رمضان على النسياء ووجوب الكفارة الكبرى فيه [رقم: ١١١١]، ورواه داود في كتاب النسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رقم: ٢٣٩٠] - من طريق الزهري عن حماد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة - رحمه الله -

(٣) أخرجه عبد البر في «مستدرقه» [رقم: ٢٤٥٢] ومن طريقه أبو داود في كتاب النسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رقم: ٢٣٩١] - حرم معمر عن الزهري - رحمه الله -

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب النسياء باب كفارة من أتى أهله في شهر رمضان [رقم: ٢٣٩٣]، ومن طريقه في «صحيحه» [رقم: ١٩٥٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٨٣]، والدارقطني في «سننه» [١٩٠٦]، وبيهقي في «سنة الكبرى» [رقم: ٧٨٥٠]، من طريق هشام بن سعيد عن أبي شهاب عن أبي سعيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة - رحمه الله -

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي قَوْلِهِ: يُخَيَّرُ؛ لِأَنَّ مُفْتَصِّاهُ التَّرْتِيبُ، وَعَلَى مَا لَيْتَ رحمته فِي نَفْيِ التَّابِعِ لِلصَّوْمِ عَلَيْهِ

❦ هــ ❦

قَالَ صَاحِبُ «الْمَعْرِفَةِ» [ديوان الأدب]: «الْعَرَقُ الرَّبِيلُ» ^(١) بِمُتَحَتِّينِ مُهْمَلَةٍ انْقِصَابٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا لَفْرُقُ الدِّي أَوْزَدَهُ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: بِالْعَاءِ، فَهُوَ مِكْيَالٌ يَسَعُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا ^(٢).

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ اللَّابَةُ: الْحَرَّةُ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي قَدْ أَلْبَسَتْهَا جِجَارَةٌ سَوْدٌ، وَحَفَعُهَا، لَا بَتَّ وَلَوْثٌ» ^(٣).

وَبِمَا وَجَبَ الْإِطْعَامُ بِصَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَعْمِرٍ؛ اعْتِبَارًا بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الطَّعَامِ؛ وَلِأَنَّ الْمُتَعَمِّرَ دَفَعَ حَاجَةَ الْيَوْمِ عَنْ كُلِّ مَسْكِينٍ، فَاعْتَبَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي قَوْلِهِ: يُخَيَّرُ).

بَيَانُهُ: أَنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجِبُ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْإِعْتَاقِ وَالصَّوْمِ مُطْلَقًا، فَخَيَّرَ الْمُكْتَفَّ، فَأَيُّهَا أَذَى حَرَجٍ عَنِ الْعَهْدِ ^(٤).

❦ قال ابن عبيد البر «وَجَاءَ مِنْ سَعْدٍ لَا يُخَيَّرُ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ» قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ «عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ صَفَحَ هَذَا مِنْ مَعْنَاهُ يَنْظُرُ «السَّهْدُ» لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١٦٨/٧]، وَ«بَيَانَ التَّوَهُمِ وَالْإِبْهَامِ» لَابْنِ الْقَطَّانِ [١٣٥/٣]

(١) يَنْظُرُ «دِيَوَانُ الْأَدَبِ» لِلْعُلَاقِي [٢٢٤/١]

(٢) يَنْظُرُ «الْمَصْبَاحُ الْمُسَوِّمُ» لِلْفُصُولِيِّ [١٧٠/٢] وَ«مَوْزُونٌ»

(٣) يَنْظُرُ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي حَبِيدٍ [٣١٤/١].

(٤) مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ هُوَ عَدَمُ التَّخَيُّرِ، وَوُجُوبُ الْكَفَّارَةِ عِنْدَهُ عَلَى سَرِيحٍ، وَهِيَ عَنْ رَفْعِ مَوْسَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَاجِعًا سَبْعَ مَسَكِينٍ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ لَطْفِهِ وَصَحَّحَ سُورِي يَنْبَغِي عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّهُ يَنْظُرُ «لِمَذْهَبِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»

وَمَنْ جَامَعَ لِمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِوُجُودِ الْجَمَاعِ مَعْنَى
وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِإِعْدَامِهِ صُورَةً.

وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَاطَارَ فِي رَمَضَانَ
أَبْلَغُ فِي الْجِنَايَةِ، فَلَا يُلْحَقُ غَيْرُهُ بِهِ.

عنه السيد

وَعَدْنَاهُ بِجِبِّ عَلَى التَّرْتِيبِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ،
أَعْتَقَ وَإِلَّا صَامَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَطْعَمَ

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ أَبْصَرَ عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُجَوِّزُ الصَّوْمَ مُطْلَقًا، نَتَبَعَ أَوْ مَرَّقًا،
وَالْحَدِيثُ شَرْطٌ فِيهِ النَّتَاجُ.

قوله: (وَمَنْ جَامَعَ لِمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ)

أَرَادَ بِهِ: الْإِسْتِعْمَالَ فِي قَعْدِ الْمَرْأَةِ، أَوْ فِي بَطْنِهَا، لَا اللَّوَاظَةَ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَجِبُ
لِلْكَفَّارَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ. وَإِسْمَاوَجَتِ الْقَضَاءُ؛ لِوُجُودِ مَقْنَى الْجَمَاعِ بِالْإِسْرَافِ عَنِ الْمَقْنَى
بَشَهْوَةٍ، وَلَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْجَمَاعِ، وَهُوَ إِيْلَاحُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ.

قوله: (لِأَنَّ الْإِنْفَاطَارَ فِي رَمَضَانَ أَتْلَغُ فِي [١٠٣ ١] الْجِنَايَةِ)، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَلْتَزِمُ
هَهُنَا حُرْمَةَ الشَّهْرِ، (فَلَا يُلْحَقُ غَيْرُهُ بِهِ)، أَيُّ: غَيْرِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ فِي
إِجْبَابِ الْكَفَّارَةِ، وَهَذَا بِجَلَالِ الْكَفَّارَةِ فِي لَحِجٍّ، حَيْثُ يَشْتَوِي فِيهِ الْفَرْصُ
وَالْقُلُّ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا لِحُرْمَةِ الْعِبَادَةِ، وَفِي رَمَضَانَ لِحُرْمَةِ الرَّمَاكِ، لَا لِمَقْنَى
الْعِبَادَةِ، فَامْتَرَقَ صَوْمُ رَمَضَانَ وَغَيْرُهُ

= للبيهقي [١٦٧ ٣] والنجم بوجه في شرح المساجد بنصيري [٣٥١ ٣]

(١) مذهب مالك هو وجوب سبع في صوم الشهرين، فإن أضر في يوم عمدًا بطل جميع ما صامه
واسأله بطر في دفع الإمام مالك لاس تحلل [١٨٤ ١] حاشية الصاوي عن
لشرح الصغير [٧١٣ ١] وحاشية القدي على شرح كفاية الطالب الرباني [٣١٤ ٢]

وَلَوْ أَقْطَرَ فِي أَذْنِهِ الْمَاءَ، أَوْ دَخَلَهُمَا لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ؛ لِانْعِدَامِ الْمَعْنَى
وَالصُّورَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدَخِلَهُ الدَّهْنُ.
وَإِنْ دَاوَى جَانِمَةً، أَوْ أَمَةً بِدَوَاءٍ يَصِلُ إِلَى حَوْصِهِ، أَوْ دِمَاعِهِ، أَقْطَرَ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله.

قوله: (بإحدى العينين)

هذا المعنى، وَإِنْ كَانَ اللَّئْسُ بِعَيْنِهِ جُعِلَ حَقْمَةً

ثُمَّ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: لَوْصُولُ مَا فِيهِ صَلَاحُ الدَّبِّ إِلَى خَوْفِ
الرَّأْسِ، أَوْ إِلَى [١٣٠/٢] الْبَطْرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَعْنَى الْعِطْرِ؛ لَكِنْ لَمْ تَحِبَّ
الْكَفَّارَةُ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْعِطْرِ، وَهُوَ الْأَكْلُ وَالشَّرَبُ مِنَ الْمُقَدَّرِ الْمُعْهُودِ. وَهُوَ الْقَمُّ.
قَوْلُهُ: (لِانْعِدَامِ الْمَعْنَى وَالصُّورَةِ).

وَأَرَادَ بِالْمَعْنَى: صَلَاحَ الدَّبِّ، وَهُوَ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّ الْعَاءَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأَذْنِ
يَصُرُّ وَلَا يَنْتَقِعُ.

وَأَرَادَ بِالصُّورَةِ: الْوُصُولُ إِلَى لَحْوٍ مِنَ الْمُقَدَّرِ الْمُعْهُودِ. وَهُوَ الْقَمُّ

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدَخِلَهُ الدَّهْنُ)

يعني: يَفْسُدُ صَوْمُهُ حَيْثُ؛ لَوْجُودِ صَلَاحِ الدَّبِّ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ دَاوَى جَانِمَةً أَوْ أَمَةً بِدَوَاءٍ يَصِلُ إِلَى حَوْصِهِ، أَوْ دِمَاعِهِ، أَقْطَرَ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ).

وَالْجَانِمَةُ: هِيَ الطَّعْمَةُ الَّتِي تَشُعُّ أَنْجُوفُ^(١)، وَالْأَمَةُ الشَّعَّةُ الَّتِي تَشُعُّ أَمُّ
الرَّأْسِ^(٢).

(١) يَطْرُقُ فِي عَرَبِ الْمَعْرَبِ الْمَطْرُزِي [ص ٩٦]

(٢) يَطْرُقُ فِي عَرَبِ بَحْدِيثَ لَاسِ الْأَنْبَرِ [١/ ٦٨٠ مَادِدُ أَمِّ]

وَالَّذِي يَصِلُ هُوَ الرُّطْبُ. وَقَالَا. لَا يُعْطَرُ، لِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِالْوُصُولِ
لِانْصِمَامِ الْعَقْدِ مَرَّةً وَاتِّسَاعِهِ أُخْرَى، كَمَا فِي الْبَاسِ مِنَ الدَّوَاءِ. وَلَهُ أَنْ رُطُوبَةُ
الدَّوَاءِ تُلَاقِي رُطُوبَةَ الْحِرَاحَةِ فَيَزْدَادُ مَيْلًا إِلَى الْأَسْفَلِ فَيَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ،
بِخِلَافِ الْبَاسِ لِأَنَّهُ يَنْشَفُ رُطُوبَةُ الْحِرَاحَةِ فَيَنْسَدُ فَمُهَا.

عنه السيد

اعْلَمْ: أَنَّ الدَّوَاءَ إِذَا كَانَ رَطْبًا، فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ. وَإِذَا
كَانَ يَابِسًا، لَا يَقْضَى صَوْمُهُ بِالْإِجْمَاعِ. كَذَا فِي «الْمَبْسُوطِ» وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ
الشَّهِيدِ وَ«شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَ«نَحْوَةِ الْفُقَهَاءِ»^(١) وَغَيْرِهَا، هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ

قَالَ شُعْرُ الْأَثَمَةِ الشَّرْحِيُّ: فَرَّقَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْبَاسِ،
وَأَكْثَرُ مَشَايِخِنَا عَلَى أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْوُصُولِ، حَتَّى إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْبَاسَ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ،
فَسَدَ الصَّوْمُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الرُّطْبَ لَمْ يَصِلْ، لَا يَقْضَى^(٢)

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّائِبِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَجَاسِ»: لَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ
وَالْبَاسِ إِذَا وَصَلَا إِلَى الْجَوْفِ بَطَرًا، وَإِذَا لَمْ يَصِلَا إِلَى الْجَوْفِ، لَمْ يُعْطَرَا.

ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا فَشَرَّ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَايٍ فِي «تَفْسِيرِ [٢/١٣١ م] الْمُحَرَّرِ»، وَمِ
دَكَرَهُ فِي «الْأَصْلِ»^(٣) مُطْلَقًا فِي الرُّطْبِ أَنَّهُ يُعْطَرُ، فَهُوَ بَيِّنٌ عَلَى الْعَالِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ
إِلَى الْجَوْفِ غَالِبًا.

ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فِي «تَفْسِيرِ الْمُحَرَّرِ»، وَقَالَ: رَوَى ابْنُ أَبِي
مَالٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ الرُّطْبُ يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ فَطَرَهُ.

(١) ينظر «نحوة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٥٦ ١]

(٢) ينظر «المبسوط» للسرخسي [٦٨/٣]

(٣) ينظر «الأصل» لمحمد بن الحسن [١٧٢/٢].

● فصول البين ●

وَلَمْ يُعَرَّفِ الْقُدُورِيُّ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَاسِ فِي كِتَابِ «التَّغْرِيْبِ»، بَلْ حَقَّقَ
الْخِلَافَ فِيهِمَا جَمِيعًا بَيْنَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُصَاحِبَيْهِ.

لَهُمَا: أَنَّ الْوُصُولَ مَا تَحَقَّقَ؛ لَا بِإِسْخَامِ الْمَعْدِ مَرَّةً وَاتِّسَاعِهِ أُخْرَى، وَتَنَزُّلُ
سَلْمًا أَنَّ الْوُصُولَ تَحَقَّقَ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنَ الْمَعْدِ الْأَصْلِيِّ، وَالْمَدَامِي بِالْهُؤُومِ هُوَ
الْوَاصِلُ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الْمَحَارِقِ الْمُعْتَادَةِ الَّتِي حَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَدَنِ،
وَالْجِرَاحَةُ لَيْسَتْ بِمَنْقَلَةٍ مُعْتَادَةٍ، فَلَمْ يَقْضَ بِهِ الصَّوْمُ، كَمَا إِذَا طَعِنَ بِرُمَحٍ وَوَصَلَ إِلَى
الْجَوْفِ سِنَانُهُ.

وَلَهُ: أَنَّ الْمُضْلِحَ لِلْبَدَنِ قَدْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ فِي حَالِ الذِّكْرِ؛ فَيَجِبُ
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لَكِنْ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ صُورَةِ الْبَطْنِ.

وَمَسَانَةُ الطَّعْنِ بِالرُّمَحِ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ «الْأَجَلَسِ» نَقَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُقَاتِلٍ: لَوْ طَعِنَ الصَّائِمُ بِالرُّمَحِ وَعَلَيْهِ سِنَانُهُ، فَأَخْرَجَهُ وَبَقِيَ الرُّحُ ' فِي جَوْفِهِ؛
فَطَرَهُ، وَإِنْ جَدَّ بِهِ مَعَ [٢٠٦ ط] الرُّمَحِ، أَوْ أَخْرَجَهُ مَعَ الرُّمَحِ؛ لَا يَقْطُرُهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ «النَّحْمَةِ»: إِمَّا لَمْ يَقْضَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِرْ فِي مَحَلِّ
الطَّعَامِ، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنْ مَرَّ ابْتَدَعَ لَحْمًا مَرْبُوطًا عَلَى حَبِطٍ، ثُمَّ اسْتَرَعَهُ مِنْ سَاعَتِهِ؛
لَا يَقْضَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِرْ فِي مَحَلِّهِ، حَتَّى يَقْضَى [٢٠٧ ط] عَمَلُهُ فِي دَفْعِ
الْجُوعِ^(١).

وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَا أَنَّ الْوُصُولَ مَا تَحَقَّقَ، مَقُولُ لَا نُسَمُّ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ هُوَ

(١) الرُّحُ - بِهَؤُومٍ - السَّيْفُ الَّذِي فِي أَسْفَلِ الرُّمَحِ، وَحَمَلُهُ رِجَاحٌ، مَثَلُ رُمَحٍ وَرِجَاحٍ بَطَرٌ
«المصباح المنير» للمصنف [٢٥١ ط] مادة رِجَحَ.

(٢) بَطَرٌ «نَحْمَةُ الْعَمَلِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّرَفُودِيِّ [٢٥٥ ط]

وَوَقَعَ جِندُ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ الْمَثَانَةَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ، وَالنُّؤْلُ بِنَرْشُخٍ مَنَّهُ
مِنَهُ وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْغَفَةِ.



وَصَلَ إِلَى الْمَثَانَةِ، أَمَّا مَا دَامَ فِي قِصَّةِ الذِّكْرِ، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِالْإِتْمَاعِ

وَنَكَلَّمَ الْمَشَابِيحُ فِي الْإِفْطَارِ فِي قُبُلِ النِّسَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَلَى الْجِلَابِ
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَفْسُدُ بِهَا حِلَابٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١).

وَجَهْ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ وَصَلَ الْمُعْدِي إِلَى الْجَوْرِ مِنْ مَنَعِدِ أَصْلِي^(٢)
فَيَفْسُدُ الصَّوْمُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَنَعِدُ لَمْ يَخْرُجِ النَّؤْلُ [١٠٠٠]، أَوْ لِمَثَانَةِ جَوْرِ فِي
نَفْسِهَا، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَصِلَ مَعَهَا إِلَى الْجَوْرِ كَالْمَنَعِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ - عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ -: أَنَّ الْمَثَانَةَ لَا مَنَعِدَ مَعَهَا إِلَى
الْجَوْرِ، فَلَوْ كَانَ الْمَنَعِدُ لَخَصِلَ الْوُصُولُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، فَصَارَتِ الْمَثَانَةُ كظَاهِرِ
الْبَدَنِ، وَوُصُولُ النَّؤْلِ مِنَ الْمَعِدَةِ إِلَى الْمَثَانَةِ بِطَرِيقِ التَّرْشُخِ، كَمَا أَنَّ تَمَعَّ الْعَيْنِ
يَخْرُجُ مِنَ الْعَيْنِ بِطَرِيقِ التَّرْشُخِ، ثُمَّ الْإِفْطَارُ فِي الْعَيْنِ لَا يَفْسُدُ الصَّوْمَ، فَكَذَا
الْإِفْطَارُ فِي الْمَثَانَةِ.

وَأَمَّا تَوَقُّفُ مُحَمَّدٍ عَلَى رَوَايَةِ أَبِي سَعَادَةَ: لِأَنَّهُ شَكَّ^(٣) فِي أَنَّ الْمَنَعِدَ مِنَ
الْمَثَانَةِ إِلَى الْمَعِدَةِ قَائِمٌ أَمْ لَا.

قَوْلُهُ: (الْمَثَانَةُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ)، أَيِ بَيْنِ الْإِخْبَرِ وَالْجَوْرِ فَاصِلٌ.

قَوْلُهُ: (وَالنُّؤْلُ بِنَرْشُخٍ مَنَّهُ) حَوَاتُ لَفْظُهُ (يَخْرُجُ النَّؤْلُ)^(٤).

قَوْلُهُ (وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْغَفَةِ)

(١) ينظر «خلاصة المناوي» للبخاري [٥٠/١]

(٢) وقع بالأصل: «أصل»، والمثبت من «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»

(٣) وقع في الأصل: «لأنه لا شك»، ونسب من «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»، «أصل»

(٤) في «الهداية» «يخرج من سؤله» ينظر «الهداية» للعزيميني [١٢٣/١]

وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِقَمِهِ ، لَمْ يُفْطَرْ ؛ لِعَدَمِ الْفُطْرِ صُورَةً وَمَعْنَى ، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْرِيصِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ .

وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْضَعَ لِحْيَتَهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا مَتَهُ بُدٌّ ،

عنه بشر

بمعنى : أن معرفة المنع من المثانة إلى الخوف ، هل هو حاصل أم لا ؟ يتعلق بالطب لا بالغة ؟ ولهذا اضطرت قول محمد فيه

قوله : (وَمَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِقَمِهِ ، لَمْ يُفْطَرْ) .

الدُّوقُ : معرفة الشيء بقيمه من غير إدخال عينه في حلقه . وإنما لا يُفْطَرُ الدُّوقُ بِالْقَمِ ، لابتعاد الفطر صورة ومعنى .

أما الأول : فإنه لم يصل إلى الخوف شيء من المنع المعهود .

وأما الثاني : فإنه لم يصل إلى البدن ما يضره ؛ لكنه يكره ؛ لأنه لا يأمن [من] ^(١) أن يصل إلى جوفه ؛ ولأنه عزم الصوم على الفساد بسبيل التشيب .

وقد صحت الرواية في « الصحيح البخاري » : عن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١٣٢٠ هـ] يَقُولُ : « الْحَلَالُ بَيْنَ ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شَكَّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ ، كَانَ لِمَا اسْتَكَانَ أَثَرُكَ ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَكَانَ ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ ، مَنْ يَزْنِغْ حَتَّى يُوَاقِعَ حَتَّى يُوَاقِعَهُ » ^(٢) .

قوله : (مَتَهُ بُدٌّ) ، أي : من النضج .

(١) ما بين المفلوطين زيادة من : ف ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، ي ، و ، د ، ذ ، ر ، ز ، د ، م .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات [رقم ١٩٤٦] ،

ومسلم في كتاب المساقاة باب أحد الحلال وبرز الشبهات [رقم ١٥٩٩] ، من حديث الثَّعْمَانِ

بن بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالْفَتْحُ لِلْبُخَارِيِّ

لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا بَأْسَ إِذَا لَمْ تَحِذْ مِنْهُ بَدْءًا، صِيَانَةً لِلْوَلَدِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ لَهَا أَنْ تَفْطُرَ إِذَا خَافَتْ عَلَى الْوَلَدِ.

وَمَضَعُ الْعِلْكَ لَا يَفْطُرُ الصَّائِمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى جَوْهِهِ. وَقِيلَ.

قَوْلُهُ: (لِمَا بَيَّنَّا) إشارة إلى قوله: (لِمَا يَجِبُ مِنَ تَعْرِيفِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ).

قَوْلُهُ: (وَمَضَعُ الْعِلْكَ^(١)) لَا يَفْطُرُ الصَّائِمَ.

وَأَمَّا لَمْ يُفْطَرْ لِعَدَمِ وُصُولِهِ إِلَى [١٠٧/١] الْخَوْفِ، كُنْ يُكْرَهُ، لِعَرَضِ الصَّوْمِ عَلَى الْفَسَادِ، أَوْ لثَهْمَةِ الْفَطْرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَصِلَ بِهِ إِلَى الْخَوْفِ شَيْءٌ، وَلَا فَرْقَ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ عِلْكَ وَجِلْكَ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: قَدْ قِيلَ: بِهِ أَرَادَ بِهِ مُحَمَّدٌ إِذَا عَلِكَ مَرَّةً، فَإِنَّ إِذَا كَانَ لَمْ يُعْلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِيَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدْخُلَ فِي جَوْهِهِ مَرَّةً، وَإِنْ كَانَ أَسْوَدَ^(٢) قَالُوا: يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِيَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُوكًا؛ لِأَنَّهُ قَتَعَتْ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ فِي الْجَوِّهِ شَيْءٌ^(٣).

ثُمَّ قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: وَعَمُومٌ هَذَا - أَيُّ عَمُومٌ مَا قَالَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْعِلْكَ لِعَبْرِ الصَّائِمِ؛ وَلَكِنْ يُنْتَحَتُ لِلرَّحَالِ تَرْكُهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي قَبْضِهِ بَحَرٌ^(٤).

(١) الْعِلْكَ صُرْتُ مِنْ صَنَعَ الشَّجَرِ. كَأَنَّ بَصْعًا مَلَابُوبًا، وَالْوَضْعُ عُلُوكٌ وَأَغْلَاكَ يَطْرُقُ. «الْعِلْكَ» الْعَرَبُ لَا يَرَى مَطْوَرًا [١٠٧/١٠] مَعَهُ عِلْكَ]

(٢) لِأَنَّ الْأَسْوَدَ بَدُونٌ وَيَصِلُ إِلَى جَوْهِهِ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانَ أَيْمَنَ مُقْتَدًا لَا يَصْعَدُ يَطْرُقُ «بَابُهُ» شَرْحُ الْهِدَايَةِ لِلْمُصْبِي [١٠٨/٤]

(٣) يَطْرُقُ «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِمَرْدَوِيِّ [١٠٧/١٠] مَحْضُوطٌ مَكْتَبَةٌ حَرَّاهُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ٦٦٦

(٤) يَقَالُ بَحَرٌ أَيْمَنُ بَحَرًا، إِذَا آتَتْ رِيحُهُ، فَانْدَكُرَ أَيْمَرُهُ وَلَاشَى مَحَرُّهُ. يَطْرُقُ «الْمَصْبَاحُ الصَّغِيرُ»

إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْتَمِعًا يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ بَعْضُ أَجْرَانِهِ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ أَسْوَدَ يُفْسِدُ وَإِنْ كَانَ مُلْتَمِعًا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَتُّ.

إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْرِيصِ عَلَى الْفَسَادِ، وَلِأَنَّهُ يَتَّهَمُ بِالْإِفْطَارِ

وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ صَائِمَةً؛ لِقِيَامِهِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّهِنَّ.

وَيُكْرَهُ لِلرَّجَالِ عَنِ مَا قِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَّةٍ. وَقِيلَ: لَا يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ.

وَلَا بَأْسٌ بِالْكُخْلِ وَذَهْنِ الشَّارِبِ؛ لِأَنَّهُ تَوْعُّ اِزْتِمَاقٍ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الصَّوْمِ، وَقَدْ نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْإِكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَإِلَى الصَّوْمِ فِيهِ.

هَذِهِ الْبَيَانُ

قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْتَمِعًا).

أَرَادَ بِهِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مُصْلِحًا بِالْمَضْغِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَضَغَ مَرَّةً يَكُونُ مُصْلِحًا لَا يَتَحَتُّ مِنْ شَيْءٍ.

قوله: (لِقِيَامِهِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّهِنَّ)، أَي: لِقِيَامِ الْعِلْكِ فِي حَقِّ النِّسَاءِ مَقَامِ السَّوَالِكِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ؛ لِضَعْفِ أَسَائِهِنَّ

قوله: (وَلَا بَأْسٌ بِالْكُخْلِ وَذَهْنِ الشَّارِبِ).

الرُّوَايَةُ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَالذَّالِ^(١)، وَهِيَ مُصْدَرَايَ، وَإِذَا أُريدَ الْأَسْمُ: يَنْصَمُّ.

وَمَسْأَلَةُ الْإِكْتِحَالِ وَالْأَذْهَانِ مَرَّتْ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ مَشْرُوحَةً.

= للعبودي [٣٧/١ مادة: بهر].

(١) يعني كلف الكخل، وodal السخر.

وَلَا بِأَسْ بِالْاِكْتِحَالِ لِلرُّجَالِ إِذَا قَصَدَ بِهِ ، ذُنُوبَ الرِّيَّةِ .

وَيُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ الشَّارِبِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ الرِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ عَمَلُ
الْخِصَابِ وَلَا يُفْعَلُ لِتَطْوِيلِ اللَّحْيَةِ ؛ إِذَا كَانَتْ بِقَنْدَرِ الْمُسُونِ ، وَهُوَ الْقَبْصَةُ

﴿ مَعْبُودٌ ﴾

قَوْلُهُ : (وَلَا بِأَسْ بِالْاِكْتِحَالِ لِلرُّجَالِ إِذَا قَصَدَ بِهِ ^(١) ، ذُنُوبَ الرِّيَّةِ)

يعني ، أَنَّ اِكْتِحَالَ الرَّجُلِ بِالْكُخْلِ الْأَسْوَدِ مَسَاحٌ ، إِذَا كَانَ قَصْدُهُ التَّشَاوِي ، فَأَمَّا
الرِّيَّةُ فَلَا .

قَوْلُهُ : (وَيُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ الشَّارِبِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ الرِّيَّةُ) .

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ : أَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّوْمَ كَفٌّ عَنِ الشَّهَوَاتِ ، وَلَيْسَ فِي ذَهْرِ
الشَّارِبِ شَهْوَةٌ لَا صُورَةٌ وَلَا مَعْنَى ، فَلَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا بِالصَّوْمِ ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ بِالصَّوْمِ
الْاِرْتِصَاقُ ، وَلَا يَجِبُ بِهِ الشَّعْثُ ^(٢) ، بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بِهِ ذَهْرُ الشَّارِبِ .
وَقَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحْسَنُ ذَهْرُ شَعْرِ الْوَجْهِ ، وَبَدَنُكَ حَاضِرُ الشَّعْثِ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٣) ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ عَمَلُ الْخِصَابِ ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَلَا يُفْعَلُ لِتَطْوِيلِ اللَّحْيَةِ ؛ إِذَا كَانَتْ بِقَنْدَرِ الْمُسُونِ ، وَهُوَ الْقَبْصَةُ) .

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَه» يَشَادُهُ إِلَى مَرْوَانَ قَالَ : «رَأَيْتُ

(١) فِي «الْهَدَايَةِ» : «إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّشَاوِي» . يَنْظُرُ : «الْهَدَايَةُ لِلْمَرْجِيئِي» [١٢٣/١]

(٢) الشَّعْثُ : انْتِشَارُ الشَّعْرِ وَتَمَيُّزُهُ لِقَبْلِهِ الشَّعْرُ . يَنْظُرُ : «الْمَعْرَبُ فِي تَرْبِيعِ الْمَعْرَبِ» بِمُطَوَّرِي [ص ٢٥١]

(٣) السِّتَةُ : نَبِي حَاضِرٌ بِاسْمِهَا ذَهْرُ شَعْرِ الْوَجْهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : «كُلُّ الرِّيبِ وَادِّهْوُ بِهِ» . فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبْرُوكَةٍ أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ بَابَ مَا حَاءَ فِي أَكْلِ الرِّيبِ

[رَقْم ١٨٥١]

(٤) يَنْظُرُ : «شَرْحُ الْحَاضِرِ الصَّغِيرِ» لِتِرْمِذِي [٥٩] مَحْظُورٌ مَكْنَاهُ جَارُ اللَّهِ مَرْعَمٌ ٦٦٢

وَلَا تَأْسُ بِالسَّوَالِكِ الرَّطْبِ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ

عبد النبي

ابن عمر يَقْصُرُ عَلَى لَحْيِهِ، فَيَقْطَعُ مَا رَأَى عَلَى الْكَفِّ^(١). ذكره في كتاب الصوم في باب: القول عند الإفطار

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي آخِرِ كِتَابِ «الْأَثَارِ» أَحْبَبَنَا أَبُو حَنِيمَةَ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ عَلَى لَحْيِهِ، ثُمَّ يَقْصُرُ مَا تَحْتَ الْقُصَّةِ»^(٢)

قوله: (وَلَا تَأْسُ بِالسَّوَالِكِ الرَّطْبِ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ)

اعْلَمْ: أَنَّ اسْتِعْمَالَ السَّوَالِكِ لِلصَّائِمِ رَطْبًا كَانَ [١٣٣/٢ م] أَوْ يَابِسًا، مَبْلُولًا بِالنَّعَاءِ أَوْ غَيْرَ مَبْلُولٍ، أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ آخِرَهُ، يَجُوزُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ آخِرَ النَّهَارِ^(٣).

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُكْرَهُ إِذَا كَانَ مَبْلُولًا بِالنَّعَاءِ كَذَا فِي «الشَّحْفَةِ»^(٤)، وَ«الْإِيضَاحِ»^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب القول عند الإفطار [رقم / ٢٣٥٧] ، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام ما يقول إذا أضر [رقم / ٣٢٢٩] ، والدارقطني في «سننه» [١٨٥/٢] ، والحاكم في «المستدرک» [٥٨٤/١] ، من طريق الحسين بن واقد، حَدَّثَنَا غَزْوَانُ بْنُ سَالِمٍ الْمُقَفَّعُ، قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

قال الدارقطني «تَمَرَّدَ بِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ وَإِسْنَادُهُ خَسِرٌ»، وقال لحاكم «هذا حديث صحيح غنى شَرِّهُ الشُّيْخَانِ»

(٢) أخرجه أبو يوسف في «الْأَثَارِ» [ص ٢٣٤] ، ومحمد بن الحسن في «الْأَثَارِ» [٧٦٦/٢] ، من طريق أبي حنيفة، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) ينظر «الحاوي الكبير» لسماوردي [٤٦٧، ٣] ، والنسائي في «المعجم الشافعي» للشيرازي [ص ١٤] ، والوسيط في المنهاج للبرالي [٥٣٧/٢]

(٤) ينظر «محفة الفقهاء» بملاء الدين السمرقندي [٣٦٧ ١]

(٥) ينظر «الإيضاح في شرح التجريد» للكرمانى [٩٣]

غاية التمام

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَلَّوْا فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ مِنْ دَمِ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْبَنَتِ»^(١)

فَمِنْ تَحْوِيزِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَحْزَرَ النَّهَارَ بِلُزْمِ (إِذَالَةِ الْأَثَرِ الْمَحْذُورِ)، فَتَكْرَرُ، فَاشْه إِذَالَةُ دَمِ الشَّهَادَةِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى فِي «السنن» مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أَعُدُّ، وَلَا أَخْصِي»^(٢). وَرَوَاهُ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

وَرَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٥).

(١) أخرج البخاري في كتاب الناس باب ما يذكر في المنك [رقم ٥٥٨٣]. وحسنه في كتاب الصيام / باب فضل الصيام [رقم ١١٥١]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) علقه البخاري [٦٨٢/٢]، ووصفه أبو داود في كتاب الصيام باب السواك خاتم [رقم ٢٣٦٤]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في السواك خاتم [رقم ٧٢٥]، وأحمد في المسند [٤٤٥٣]، وعبد البر في مصنفه [رقم ٧٤٢٩]، والدارقطني في سننه [٢٠٢/٢]، من حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: «حديث عامر بن ربيعة حديث حسن» وقال بن حجر: «رواه أبو داود وغيره، وإسناده حسن» يطرأ مصاب الزيادة لغيره [رقم ٤٥٩٢]، وهذا الحديث بحسب لسان حجر [١٥٢١].

(٣) لم يروه البخاري في «صحيحه»، وإنما علقه كما مضى، وبرويته عند إعلانه معنى الاتصال، بخلاف النخيل، والمزق لا يباح في حد، وهو خلاف صحيح الشافعيين.

(٤) بل لم يروه (لا معلقاً، فيما يتعلق).

(٥) علقه البخاري [٦٨٢/٢]، ووصفه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارة باب السواك [رقم ٥]، وأحمد في مسنده [٤٧٦]، وابن أبي شيبة [رقم ١٧٩٢]، والدارقطني في سننه [رقم ٦٨٤]، وابن حريز في «صحيحه» [رقم ١٣٥]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عنه سبيل

وفيه أيضاً^(١): عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»^(٢).

فقد إطلق الحديث على جوار الاستيناك مطلقاً، لأنه [٢٠٧/١] لم يخص الصائمين من غيره، ولا العذاة من العشي، ولا غير المبلول من المبلول.

وروى الشيخ أبو بكر الجصاص الرارقي في «شرح مختصر الطحاوي»^(٣):
عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ»^(٤).

ولأنه طهارة، فحارث كالمضمضة؛ ولأن السواك من سنن الإسلام، فلا يجوز تفهه بالرأي، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَىٰ بُرْجُمَرْدَهُ يُكَلِّمُهُ يَكُونُ [١٣٤/٢] فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وهي عشر خصال.

= قال النووي «حديث حسن» وقال ابن الملق «هو حديث صحيح من غير شك ولا مزية»

ينظر «حلاصة الأحكام» للنووي [٨٥/١]، و«بدر المير» لابن الملق [٦٨٧/١].

(١) يعني: مطلقاً، ويسمي التقييد.

(٢) حلقه البخاري [٦٨٢/٢]، ورواه الباقون في «النس الكبري» في كتاب الصيام/ السواك للصائمين بالعدة [رقم ٣٠٣٤]، وأحمد في «المسند» [٤٦٠/٢]، وعبد الرزاق في «مسنده» [رقم ٢١٠٧]، وابن أبي شيبة [رقم ١٧٨٧]، وابن حزم في «مصحفه» [رقم ١٤١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ابن الملق «هذا الحديث صحيح» ينظر «بدر المير» لابن الملق [٧١٦/١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للمصنف [٤٥٩/٢]

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في سواك وانكسر للصائم [رقم ١٦٧٧]، و«درستي» في «مسند» [٢٠٣/٢]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٨/رقم ٨٤٢٠]، والبيهقي في «النس الكبري» [رقم ٨١١٠]، من حديث عائشة رضي الله عنها

قال ابن حجر «هو صحيح»، وقال البوصيري «هذا إسناده صحيح» ينظر «مصحح الرخاوي»

رواه ابن ماجه «لبوصيري» [٦٦/٢]، و«المعجم الكبير» لابن حجر [١٧٠/١]

لِقَوْلِهِ **﴿﴾**: «حَبِيزٌ حَلَالُ الصَّائِمِ السَّوَاكِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ» وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
يُكْرَهُ بِالْعَبَسِيِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ وَهُوَ الْخُلُوفُ فَتَنَابَذَ دَمَ الشَّهِيدِ
قُلْنَا: هُوَ أَثَرُ الْعِبَادَةِ وَاللَّائِقُ بِهِ الْإِحْقَاءُ، بِحِلَابِ دَمِ الشَّهِيدِ لِأَنَّهُ أَثَرُ الْعُتْمِ

﴿﴾

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: «حَمَسٌ فِي الرَّأْسِ الْفَرْقُ (١)، وَفُشٌّ الشَّرِبُ،
وَالسَّوَاكُ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالْإِمْتِشَاقُ، وَحَمَسٌ فِي الدِّدِ لِحَدِّهِ، وَالِاسْتِجْدَادُ،
وَالِاسْتِجَاءُ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْعَامِ، وَتَقْصُ الْإِبْطَةِ (٢)»

أَمَّا قَوْلُهُ: (فِيهِ إِزَالَةُ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ).

مَحْرُجٌ لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُلُوفَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْحَرَجِ، وَالِاسْتِشْكَاءُ يَرِيدُ
فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَقِيَّاسُهُ عَلَى دَمِ الشَّهِيدِ صَعِيفٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَثَرُ الْعُتْمِ، فَاللَّائِقُ بِهِ الْجَهْدُ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْدَ بِالسُّوءِ مِنْ تَقْوَى إِلَّا مَنْ ظَهَرَ» (٣) [١٤٨] وَهَذَا
أَثَرُ الْعِبَادَةِ، فَاللَّائِقُ بِهِ الْإِحْقَاءُ.

قَوْلُهُ: «حَبِيزٌ حَلَالُ الصَّائِمِ السَّوَاكِ»

الْجَلَالُ: جَمْعُ الْحَلَةِ وَهِيَ الْحَصْلَةُ (٤)

قَوْلُهُ (مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ). يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ مُصَنَّفٌ، ثُمَّ يَفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ حَالِهِ
وَحَالِهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُلُوفُ)، أَيِ الْأَثَرِ الْمَحْمُودِ هُوَ الْخُلُوفُ، وَهُوَ مَصْنَعُ الْحَاءِ

(١) الْفَرْقُ هُوَ الطَّرِيقُ فِي شَرِّ الرَّأْسِ بِعَرَبِ: ح. العروس، بئر بني [٢٦ ٢٨٠ مادة فرو]

(٢) يَنْظُرُ «الْكَشَافُ» لِلزَّمَحْشَرِيِّ [١٨٤/١]

(٣) يَنْظُرُ «الْمَصْبَاحُ الْمَبِينُ» لِلْيَوْمِيِّ [١٨٠/١]

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ الْأَخْضَرِ، وَبَيْنَ الْمَبْلُورِ، لِمَا رَوَيْنَا.

— فَيَدُ أَبِي —

لا غير.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَطَّائِيُّ فِي «شرح غريب الحديث»: «إِنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: يَفْتَحُ الْحَاءُ. وَإِنَّمَا هُوَ حُلُوفٌ مَصْمُومٌ الْحَاءُ، مَصْدَرٌ خَلَفَ فَمُّهُ يَحْلُفُ حُلُوفًا؛ إِذَا تَعَبَّرَ. فَأَمَّا الْحُلُوفُ يَفْتَحُ الْحَاءُ؛ فَهُوَ الَّذِي يَعِدُّ ثُمَّ يُحْلِفُ» (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ الْأَخْضَرِ وَبَيْنَ الْمَبْلُورِ)، وَهُوَ نَقْيٌ لِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

وَأَرَادَ بِالرُّطْبِ: الْحَبَّ الْأَخْضَرَ.

قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا)، أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: «خَيْرٌ خِلَالِ الصَّائِمِ السَّوَالِكُ» (٢).



(١) ينظر «غريب الحديث» للمحطبي [٢٣٩/٣ - ٢٤٠]

(٢) مضمي تحريجه.

فصل

وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ، فَجَافَ إِنْ صَامَ أَرَادَ مَرَضُهُ، أَفْطَرَ وَقَصَى
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُفْطَرُ، هُوَ يُعْتَرِ خَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ قَوَاتُ الْغَضْرِ . .

❦ طيبة البدر ❦

فصل

قوله: (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ، فَجَافَ إِنْ صَامَ أَرَادَ مَرَضُهُ، أَفْطَرَ وَقَصَى).

اعلم: أَنَّ الْمَرَضَ مَعْنَى يَرُودُ بِخُلُوقِهِ فِي بَدَنِ الْخَلْقِ اعْتِدَالُ الطَّائِعِ الْأَرْبَعِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْمَرَضَ الْمُبِينُ لِلْإِفْطَارِ اخْتَلَمُوا فِيهِ، فَقَالَ عُلَمَاؤُنَا **رحمهم الله**: هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ، أَوْ رِيَادَةُ الْعِلَّةِ، مِثْلُ أَنْ يَرْدَادَ عَنْهُ وَحَمًا، أَوْ يَرْدَادَ حُمَاهُ شِدَّةً^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): لَا يُفْطَرُ إِلَّا إِذَا حَافَ الْهَلَاكُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى عُضْوِهِ^(٣).
وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الرَّمْدُ لَشَدِيدِهِ، وَالصَّدَاعُ الْمُصِيرُ، وَلَيْسَ بِهِ
مَرَضٌ يُضْجِعُهُ، فَقَالَ: إِنْ هُوَ فِي سَعَةِ مِنَ الْإِفْطَارِ^(٤).

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص ٥٥]، «تنوير التورث» [ص ٩٦]، «مجموع الفتاوى» [٣٥٨/١]،
«هدايح الصانع» [٢٤٥/٢]، «المحيط البرهاني» [٣٥٩/٣]، «شرح مجمع البحرين» [١٣١٤/٢]،
«المنهاج» [٣٥٠/٢]، «فتح القدير» [٣٥١/٢]

(٢) ينظر «روضة الطالبين» لنووي [٣٦٩/٢] و«النعم الوالح» في شرح المسحاح للشيبوري [٣٢٨/٣]

(٣) وقع بالأصل: «عضوه»، والمثبت من: «اليد»، «الرأس»، «الرجل»، «الذراع»، «اليد»، «الرجل».

(٤) ينظر «التواتر» و«ريادة» على ما في «بدر» من غيرها من الألفاظ لا من أي ريد القيدوسي

كَمَا يَغْتَبِرُ فِي التَّيَمُّمِ

وَنَحْنُ نَقُولُ، إِنَّ رِيَادَةَ الْمَرَضِيِّ وَامْتِدَادَهُ قَدْ يُغْصِي إِلَى الْهَلَاكِ فَيَجِبُ
الِاخْتِرَارُ عَنْهُ

وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَنْظِرُ بِالصَّوْمِ، فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ وَإِنْ أَفْطَرَ جَازًا،

❦ مَعَهُ سِرٌّ ❦

لَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ مَكَاتٍ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ
أُخْرَى﴾ [بقره، ١٨٥]. دَلَالَةُ بَيِّنَاتِهَا يُبَيِّحُ الْإِفْطَارَ لِكُلِّ مَرِيضٍ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخُصَّ
مَرِيضًا دُونَ مَرِيضٍ.

«وَقَدْ دَخَلُوا عَلَى ابْنِ سِيرِينَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يَأْكُلُ، فَاعْتَلَّ بِوَجَعِ أَضْبُعِهِ؛
إِلَّا أَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ لَمَّا جَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرَضَانَ الَّذِي لَا يَصُومُ مَعَهُ الصَّوْمُ، لَا يُبَيِّحُ
الْإِفْطَارَ؛ خُصَّ (١) ذَلِكَ مِنَ الظَّاهِرِ، فَبَقِيَ حُكْمُ الْآيَةِ فِيمَا عَدَاهُ عَلَى حَالِهِ؛ وَلِأَنَّ
الْحَامِلَ وَالْمَرَضَ يُبَحُّ لِهَمَا الْإِفْطَارُ إِذَا حَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُمَا،
وَصَرَرُ النَّفْسِ أَوْلَى بِإِبَاحَةِ الْإِفْطَارِ.

قَوْلُهُ (كَمَا يَغْتَبِرُ فِي التَّيَمُّمِ).

بَعْنِي: عِنْدَ الشَّائِعِ لَا يَجُوزُ تَرْكُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِلْمَرِيضِ، إِلَّا إِذَا حَافَ عَلَى
نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَضْرِ مَهْ؛ فَحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ (٢)

وَهَذَا، يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ بِمَجَرَّدِ رِيَادَةِ الْمَرَضِ.

قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ)، أَيَّ عَنِ الْإِفْصَاءِ إِلَى الْهَلَاكِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَنْظِرُ بِالصَّوْمِ، فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ).

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الْحَصَى» وَالْمَبْنَى مِنْ «هَفَ»، «هَرَفَ»، «وَدَفَ»، «وَدَفَدَ»، وَ«مَفَ».

(٢) يَنْظُرُ «مَعَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَعَاوِدِيِّ [٢٧٠: ١]، وَ«الْحَجْمُ الْوَهَّاجُ» فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ «لِلدَّسِيرِيِّ».

لأنَّ الشَّرَّ لَا يُغَرِّى عَنِ الْمُشَقَّةِ

عبد الله

اعْلَمُ، أَنَّ الْمُسَافِرَ يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ كَيْفَ مَا كَانَ؛ لَكِنْ إِذَا لَحِقَتْهُ الْمُشَقَّةُ مِنَ الصَّوْمِ، فَإِلْفَاطُ أَفْضَلُ بِالْإِتِّعَاقِ [١٠، ١٣٥، ٢]، وَإِذَا لَمْ تَلْحَقْهُ الْمُشَقَّةُ، فَيَذَن الصَّوْمُ أَفْضَلُ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: الْإِفْطَارُ أَفْضَلُ^(١).

أَمَّا جَوَازُ الْإِفْطَارِ: فَلَمَّا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْحَارِثِيُّ مُنْذًا إِلَى [٢٠، ١٨٠] أَنَسٍ قَالَ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ»^(٢).

لَهُ: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا: مُنْذًا إِلَى حَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رِجَالًا وَرَجُلًا قَدْ طَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». فَقَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي الشَّرِّ»^(٣).

وَلَنَا: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ»، وَالدَّسَنُ: مُنْذًا إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِذَا أَحَدُنَا لَبِصَعُ

(١) ينظر «المهذب في هذه الإمام الشافعي» لشيرازي [٣٤٤، ١] و«التوسيع في المسند» شعراوي [٦٥٧/٢]

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب ثم بعد أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضًا في الصوم والإفطار [رقم / ١٨٢٥]، ومسلم في كتاب الصيام باب حوار الصوم والضرر في شهر رمضان للمسلم في غير معصية إذا كان سفره مرحس فأكبر، وأن الأفضل من أحدهما لا ضرر أن يصوم، ولعن يشق عليه أن يفطر [رقم / ١١١٨]، من حديث من يجهل به

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب فرب سبي ﷺ من طفل عبده واشتد الحر (ليس من البير الصوم في سفر) [رقم / ١٨٢٤]، ومسلم في كتاب الصيام باب حوار الصوم والضرر في شهر رمضان للمسلم في غير معصية إذا كان سفره مرحس فأكبر، وأن الأفضل من أحدهما لا ضرر أن يصوم، ولمن يشق عليه أن يفطر [رقم / ١١١٥]، من حديث حارث بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

[١١] فَيُجْعَلُ نَفْسُهُ غُدْرًا بِخِلَافِ الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحِفُّ بِالصَّوْمِ فَتَشْرُطُ كَوْنُهُ مُفْصِيًا إِلَى الْحَرَجِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْمَطْرُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ» .

بسم الله الرحمن الرحيم

يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، مَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَ اللَّهِ بَنٌ رَوَاحَةٌ .

فَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْمَ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عَمَلٌ بِالتَّعَزُّيَةِ ، وَالْإِفْطَارُ رُخْصَةٌ ، فَالْعَمَلُ بِالْعَرِيقَةِ أَوْلَى مَعَ اعْتِقَادِ الرُّخْصَةِ ، كَمَا فِي غَسْلِ الرَّحْلِ مَعَ الْمَسْحِ ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقَصْرُ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِكْمَالِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رُخْصَةٌ بِمَقَاطِئِ ، وَهَذَا رُخْصَةٌ تَرْيِيهِ ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي «شَرْحِ الْأَصُولِ» (١) .

وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَيْنَا أَصْلًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بِمُوجِبِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ لَحِقَهُ الْمَشَقَّةُ .

قَوْلُهُ : (فَيُجْعَلُ نَفْسُهُ غُدْرًا) ، أَيِ : نَفْسُ السَّفَرِ

بَيَانُهُ : أَنَّ الرُّخْصَةَ فِي السَّفَرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِعَجْزٍ مُقَدَّرٍ ، أُقِيمَ السَّفَرُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ [١٣٥/٢] الْمَشَقَّةُ أَمْرٌ بَاطِلٌ ، كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ ، فَتَمَّا كَانَ كَذَلِكَ ؛ جَارَ لَهُ الْإِفْطَارُ بِمَجْرُودِ السَّفَرِ ؛ لِحَقِّقَةِ الْمَشَقَّةِ أَمْ لَا ، بِخِلَافِ الْمَرَضِ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ ثَمَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِخَفِيفَةِ الْعَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ الَّذِي يَنْقَعُهُ الْإِحْتِمَاءُ (٢) ، لَا يُبِيحُ الْإِفْطَارَ ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب إذا صام أيام من رمضان ثم سافر [رقم ١٨٤٣] ، ومسلم في كتاب الصيام باب التحجير في الصوم والمطر في السفر [رقم ١١٢٢] ، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) ينظر «التبيين شرح الأخيكتي» للمؤلف [٥٤٨/١ - ٥٧٢] .

(٣) يقال احتمى المريض أحماءً ؛ إذا لم يمتنع عن الطعام ينظر «مخار الصحاح» لأبي بكر الرازي .

وَلَمَّا أَنَّ رَمَضَانَ أَفْضَلُ الْوَقْتَيْنِ فَكَانَ الْأَدَاءُ فِيهِ أَوْلَى، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْجَهْدِ.

وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا؛ لَمْ يَلْزِمَهُمَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُذَرِكَا عِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

وَلَوْ صَحَّ الْمَرِيضُ وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مَاتَا؛ لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِ الصُّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ؛ لِوُجُودِ الْإِذْرَاكِ بِهَذَا الْمِقْدَارِ.

عبد الله

فلهذا لم يحز الإفتار بمجرد المرض؛ ما لم يكن صومه مضى إلى الخرج

قوله: (أفضل الوقتين)، أراد بهما: خارج رمضان، ودخل رمضان.

قوله: (وما رواه محمول على حالة الجهد)، أي: الذي رواه الشافعي محمول على حالة المشقة.

والجهد - بفتح الجيم -: المشقة.

قوله: (وإن مات المريض والمسافر وهما على حالهما، لم يلزمهما القضاء)،

أي: مات المريض في حال المرض، والمسافر في [حال] السفر، وإنما لم يلزمهما القضاء؛ لأن شرط وجوب الأداء إدراك عدة من أيام أخر بالصحة، فلم يحصل الإدراك؛ فلم يلزم القضاء.

قوله: (ولو صح المريض وأقام المسافر ثم ماتا؛ لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة)

- [ص/ ٨٢/ مادة: حم]

(١) ما بين المعطوفين زيادة من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) وقع بالأصل «أو أقيم» والنسب من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و» - وهو المواضع لها

في «الهداية» للفرغيني [١/ ١٢٤].

.....
 نعمة السيد

نَصَاءٌ مَا أَدْرَكَ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْإِحْتِلَافِ»، ثُمَّ قَالَ^(٢): «وَهَذَا غَلَطٌ»^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِيهِ جَلَاظًا) ثُمَّ قُلَ (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِبْصَاحِ»^(٤): «وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَا إِحْلَافَ هَاهُنَا، وَإِنَّمَا الْإِحْلَافُ فِي النَّذْرِ، فَإِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا قَالَ «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ شَهْرًا»، فَصَدَّ قَبْلَ أَنْ يَصُحَّ، لَمْ يَلْزَمْهُ، وَإِنْ صَحَّ يَوْمًا وَاحِدًا، لَزِمَهُ أَنْ يُؤْصِيَ بِجَمِيعِ الشَّهْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَلْزَمُهُ بِقَدْرِ مَا صَحَّ، لِأَنَّ إِحْلَافَ الْعَدِ مُقْبَرٌ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَارَ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ^(٥).

وَأَبُو حَبِيبَةَ وَأَبُو يُوسُفَ يَقُولَانِ: بَأَنَّ وَحُوتَ الْأَقَاءِ ١٣٦٠ هـ مُصَافٍ إِلَى وَقْتِ الصَّحَّةِ، فَصَارَ كَالصَّحِيحِ إِذَا قَالَ «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ»، يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤْصِيَ بِهِ، لِأَنَّ الْكُلَّ وَجَبَ فِي دِمَّتِهِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ تَغْرِيعُ دِمَّتِهِ بِالْإِحْلَافِ، وَهُوَ الْمِدَّةُ إِذَا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» لـ جصاص [٤٤٥ ٧]

(٢) أي صاحب «التحفة»

(٣) ينظر «فتح لعمياء» لعلاء الدين السمرقندي [٣٦٠ ١]

(٤) أي: صاحب «الهداية»

(٥) ينظر «الإبصاح» للكرمانلي [٩٧ ١]

(٦) وقع بالأصل «العبد» والمثبت من «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٧) والراجح أنه يلزمه الإبقاء بكل يد ثم يدرك منه من أيام آخر كما هو من محمد علي روايه

الإمام طحاوي ينظر «الإبصاح» [٩٧ ١]، «فتح القدير» [٣٨٣ ٤]

وَقَائِدَتُهُ: «جُوبُ الوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ». وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِيهِ: «خِلَافًا بَيْنَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ رحمته الله، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ».

فَهَاهُ الْبَيَانُ

عَجَرَ عَنِ التَّعْرِيعِ بِالْأَضَلِّ، فَأَمَّا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، فَالْوُجُوبُ مُؤَجَّلٌ إِلَى حِينَ الْقُدْرَةِ^(١)، فَيَقْدَرُ مَا يَقْدِرُ يَطْهَرُ الْوُجُوبُ.

فَأَقُولُ: لَا مَقَرَّ لِمَكَارِهِمْ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَنْهَمُ فِي عَرَارَةِ عِلْمِهِ، وَاجْتِهَادِهِ، وَوَزَعِهِ، وَتَقْدِيرِهِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذَاهِبِ، وَقَدْ وُلِدَ سَنَةُ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَتُوفِيَ سَنَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ. كَذَا قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي كِتَابِ: «الْإِنْصَارِ»^(٢).

وَأَنَّهُ لَا شَكَّ قَدْ ذَكَرَ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ، بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَ الْخِلَافِ أَيْضًا، ثُمَّ إِذَا أُنْكَرَ الْخِلَافَ جَمَاعَةٌ نَشُّوا بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ بِكَثِيرٍ مِنَ الزَّمَانِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَلُغْهُمْ؛ فَذَاكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَهُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَهْلَ الْإِنْسَانِ لَا يُعْتَبَرُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ شَكَّكَتْ فِي أَقْرِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ؛ فَانْظُرْ فِي كِتَابِ: «شَرْحُ الْأَثَارِ»، هَلْ تَرَى لَهُ نَظِيرًا فِي سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، فَصَلَا عَنْ مَنْهَبٍ؟ فَمَا أَضَدَّقَ مَنْ قَالَ: «قَدْ بَيَّنَّ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَقَائِدَتُهُ: «جُوبُ الوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ»)، أَيُّ: قَائِدَةُ لِرُومِ الْقَصَائِدِ بِقَدْرِ صِحَّةِ التَّرِيضِ، وَاقَامَةِ الصَّافِرِ.

(١) لقوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَشْهُرٍ مُعْتَمَرَةٍ» كذا جاء في حاشية «م».

(٢) الظاهر أنه يعني كتاب «الانصار» لإمام أئمة الأمصار السيد ابن الجوزي، وما علقناه مطبوعاً، وتوحد عنه نسخة خطية في المكتبة الأصمية بحيدر أباد بالهند (رقم ٣١٦٠)، ومنها نسخة مضمرة في معهد المخطوطات العربية بمصر (رقم ٩١٤).

وله أيضاً «الانصار والترجيح للمذهب الصحيح» وقد طبع فديهما في رسالته منوسطة، وقد طالعناه كله فلم نجد فيه ما يعده المؤلف هاهنا، والأغرب أنه نقله من كتابه الأول.

(٣) هذا مثقال شهير يُقَرَّبُ لِلشَّيْءِ بِظَهَرٍ بَعْدَ انْشَارِهِ بِظَهَرِ «حَمِيرَةِ الْأَمْثَالِ» لِأَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ [٢٧/١]

إِنَّمَا الْجِلَافُ فِي الذَّرِّ، وَالْعُرْقُ لَهُمَا أَنَّ الذَّرَّ سَبْتُ قِطْعَةٍ الرُّحُوتِ فِي حَقِّ الْحَلْفِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ السَّبْتُ إِذْرَاكُ الْعِدَّةِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ مَا أَتَرَكَ.

وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ قَرَقَةً، وَإِنْ شَاءَ تَامَةً، لِإِطْلَاقِ النَّصْرِ، لَكِبْرُ الْمُسْتَحْتَبِّ الْمُتَابِعَةِ مُسَارَعَةً إِلَى إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ

غاية البيان

وُجُوبُ الْوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ: يَغْنِي بِهَا أَضْحَى يُؤْذِي الْوَصِيَّ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ، لِكُلِّ يَوْمٍ مُسْكِنًا، بِقَدْرِ مَا يَجِبُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ وَتَبِعَ الْوَرَثَةُ جَارًا، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعُوا لَمْ يَلْزَمَهُمْ [٢٠١٣٧] الْأَقْدَاءُ، بَلْ يَسْقُطُ فِي حُكْمِ السَّبِّ، وَهَذَا عَدَمًا، حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، كَمَا سَيَجِيءُ بَعْدَ هَذَا.

قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ الْحَلْفِ)، وَهُوَ الْعِدَّةُ بِالْإِطْعَامِ.

قَوْلُهُ: (وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ قَرَقَةً، وَإِنْ شَاءَ تَامَةً، لِإِطْلَاقِ النَّصْرِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِدَّةَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقْبِذْ بِالتَّامِ، بَلْ أَطْلَقَ، فَجَارَ التَّامُّ وَلِتَعْرِيقِ بِحُكْمِ الْإِطْلَاقِ، نَكَرَ يُسْتَحْتَبُ التَّامُّ لِلْمُسَارَعَةِ فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ^(١).

وَلَا يُقَالُ: يَسْنِي أَنْ لَا يَجُوزَ التَّعْرِيقُ أَصْلًا، نَقَرًا أَيْ: «مِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَتَابِعَاتٍ»^(٢)، كَمَا لَمْ يَجُزِ التَّعْرِيقُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، نَقَرًا أَيْ: مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى^(٣).

(١) أَيِ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ بَعْدَ مَجْهُولِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ دَلِيلُهُ رَأْسُ الْعِدَّةِ عَنِ الثَّبْتِ لَا حُجَّتُ الرَّاوِدِ لَا مَحَادَرَهُ لَوَرَّثَ يَنْظُرُ «البحر الرائق» [٣٠٦٢]، وَحَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ [٤١٢٢]

(٢) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مَدِينِي مَا يَنْبَغِي مِنَ الْإِبْرَةِ عَلَى حَوَارِ الْعِدَّةِ مَعْرِفَةً مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجَعٍ أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] مَدَّ أَوْجَعٍ مَعْنَى فِي أَيَّامٍ مَذْكُورَةٍ خِلافَ مَعْنَى ذَلِكَ بِفَتْحِ جَوْرِ مَعْنَاهُ مَعْرِفَةً يَنْظُرُ «أحكام القرآن» لِنَجَّاسٍ [٢٥٨١]

(٣) يَنْظُرُ: «الكشاف» لِلرَّمَحَشَرِيِّ [٢٢٦/١]

(٤) أَخْرَجَهُ عِدَدُ الرِّاقِ فِي مَصْنُوعِهِ بِرَقْمِ (١٦١٠٢)

وإن آخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني؛ لأنه في وقته، ونقص الأول بعده؛ لأنه وقت القضاء.

ولا فدية عليه؛ لأن وحب القضاء على التراخي، حتى كان له أن يتطوع

هذه البيارة

لأننا نقول قراءة أبي لما لم نشهر، كما شهرت قراءة أبي مشعور؛ صارت كخير الواحد، فلم يجر الريادة على النص؛ لأنها تسخ، وقد بيناه في شرح الأصول^(١)

وردى الشيخ أبو الحسن الكرخي؛ عن جابر: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن تطيع قضاء رمضان فقال رسول الله ﷺ «ذلك إليك، أرايت لو كان علي أحدكم دين قضاة درهمين والسرفهين^(٢)، ألم يكن قضاة؟» قال: نعم. قال: «فإنه أحق أن يعمو أو يعمر^(٣)»

قوله: (وإن آخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني)، ينبغي أن تكون النون من قوله: (رمضان آخر)؛ لأنه صار منصرفاً؛ بكونه بكراً، ألا ترى أنه وضعه بالكثرة.

ولهذا إذا قلت: «جامي عمر»، ورايت عمراً آخر، يكون الثاني [٢٠٩/١] منصرفاً؛ لأنك تكرته، وقد عرف [١٢٧٠ م] في النحو.

وإنما يشتعل بصوم رمضان الثاني أولاً؛ لقوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» [البقرة، ١٨٥]. فكان الوقت لكسب قيصومه، وإنما يقضي الأول

(١) بطر «الشيخ شرح الأخيكني» لمؤلف [٥٨٧/١ - ٥٩١]

(٢) وقع بالأصل «والدرهم» والمثبت من «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٣) أخرجه الدارقطني في «مسند» [١٩١/٢]، عن جابر بن عبد الله

قال الدارقطني «لا يثبت مُتصلاً» بطر «البدل سمير» لابن الصلح [٧٢٢/٥].

والْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا، أَفْطَرْنَا وَقَضَيْنَا،
دَفْعًا لِلْخُرْجِ ..

فصل في القصاص

بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ فِي دِمَّتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِسْقَاطِ بِالنَّقْصَاءِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ،
وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا عَدَمًا^(١) .

وعبد الشافعي : عليه الفدية^(٢) .

لَنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ صِدَّةٌ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أُخْرِجُوا ﴾ ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ
الْقَصَاءَ حَاصَّةً لَا الْعِدْيَةَ ، فَلَا يَجُوزُ رِيَادَةُ الْعِدْيَةِ ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَزِمَهُ الْقَصَاءُ ، لَا
يَلْزِمُهُ الْفِدْيَةُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْقَصَاءِ .

أَصْلُهُ : إِذَا قَصَى فِي الشَّيْءِ الْأَوَّلَى ، بِجَلَالِ الشَّيْخِ الْفَلْجِيِّ ، حَيْثُ تَجِبُ عَلَيْهِ
الْعِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْقَصَاءِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْقَصَاءَ مُطْلَقًا عَلَى
الْوَقْتِ ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يُوجِبُ الْقَوَرَ ، بَلْ يُوجِبُ التَّرَاجِي عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ
مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا ؛ جَلَالًا لِلشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكُرْجِيِّ^(٣) ، مَكْلُ وَقْتٍ قَصَى بِهِ
يُخْرِجُ عَنِ الْعُهُودَةِ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَنْطَوِّعَ ، فَلَوْ كَانَ مُوجِبُهُ الْقَوَرَ ؛
لَمْ يَجْرِ النَّطَوُّوعُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ التَّاجِيرَ جَيْسِدًا .

قَوْلُهُ : (وَالْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ إِذَا خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا ، أَفْطَرْنَا
وَقَضَيْنَا دَفْعًا لِلْخُرْجِ) .

الْحَامِلُ : هِيَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ .

(١) ينظر : الأمل : [٢١٨ / ٢] ، مسبوحة السرخسي [٧٥٣] ، مددع الصانع [٧٦٩] ، مسيب
الحفاظ : [١١٣ / ٣] ، البحر الرائق : [٣٠٧ / ٢]

(٢) ينظر : الحاوي الكبير : [٢٥١٣] ، دروسه الطائفة : [٣٨٤٠]

(٣) ينظر : أصول البردوي : [ص ٤٨] ، أصول السرخسي : [٢٦٩] ، كشف الأسرار شرح أصول
البردوي : [٢٥٤ / ١]

وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِنْطَارٌ بِمُذْنَرٍ.

هذه الآية

وَالْمُرْضِعُ: هِيَ الَّتِي لَهَا لَبَنٌ.

وَلَا يَجُوزُ إِدْحَالُ النَّاءِ فِي أَحْرِهِمَا، كَمَا فِي حَائِضٍ وَطَائِقٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الصُّمَةِ الثَّابِتَةِ لَا الْحَادِثَةِ، وَلِلْبَصْرِيِّينَ فِي مَحْوِ ذَلِكَ مَذْهَبَانِ:

مَذْهَبُ الْخَلِيلِ مَعْنَى النَّسَبِ؛ كَلَّابٍ وَتَامِرٍ^(١)، بِمَعْنَى ذَاتِ حَمْلٍ، وَذَاتِ إِرْضَاعٍ، وَذَاتِ [١٣٨، ١٣٩] حَيْضٍ، وَذَاتِ حَلَاقٍ.

وَمَذْهَبُ سَيَّوِيٍّ: مُؤَوَّلٌ بِإِسَابٍ، أَوْ شَيْءٍ حَامِلٍ، أَوْ حَائِضٍ، وَكَذَا فِي الْبَاقِي، وَإِذَا أُريدَ الْحُثُوثُ: يَجُوزُ إِدْحَالُ النَّاءِ، بَأَنَّ يُقَالَ: حَائِضَةٌ الْآنَ، أَوْ غَدًا، فَافْهَمْ.

وَفِي كِتَابِ «الإِصْلَاحِ» عَنِ الْعَرَّاءِ^(٢): يُقَالُ: هَذِهِ امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ؛ إِذَا كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ، فَمَنْ قَالَ: حَامِلٌ؛ قَالَ: هَذَا نَعْتُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَرْثَةِ، وَمَنْ قَالَ: حَامِلَةٌ؛ بَيَّنَّاهُ عَلَى حَمَلَتِ^(٣).

وَإِذَا جَارَ الْإِنْطَارُ لِهَاجِرٍ، لِدَفْعِ الْحَرَجِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ [النِّسَاءُ ٧٨]، وَإِذَا لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُورَتَانِ فِي الْإِنْطَارِ، وَيُزَجَّجْنَ لِهَاجِرِ الْقَضَاءِ، فَأَنْشَبَتْهُمَا الْمَرِيضَةُ وَالْمُسَافِرَةُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ إِنْطَارٌ بِمُذْنَرٍ).

(١) لَابِسٌ وَتَامِرٌ هَاتَانِ مَعْرُوفَتَانِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ مَا كَانَ عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ

(٢) الْعَرَّاءُ هُوَ يَحْيَى بْنُ رِيَادٍ النِّسَبِيُّ أَبُو رَكْبَاءَ، الْمَعْرُوفُ بِالْعَرَّاءِ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَرْوِ وَاللُّغَةِ وَفُورِ الْأَدَبِ مِنْ كَتَبِ «الْمَقْصُورِ» وَالْمُسْتَوْدِ، وَ«مَعْنَى الْعَرَّاءِ» (تَوْحِيدٌ ص ٢٠٧ هـ)

يُنَظَرُ «تَرْجِيحُ بَعَادَةِ لِنَحْطِيبِ الْبَعْدَادِيِّ» [١٦/٢٢٤]، وَ«بَيِّنَةُ الْوَعَاظَةِ لِلْبُيُوطِيِّ» [٢/٣٣٣]

(٣) يَنْظُرُ: «إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ» لِابْنِ السَّكَيْتِ [ص ١١]

ولا فدية عليهما ؛ خلافاً للشافعي فيما إذا خافت على الولد ، هو يعتبره
بالشيخ الفاي .

وَلَمَّا أَنَّ الْمِدْيَةَ بِحِلَالِ الْقِيَاسِ فِي الشُّبْحِ الْعَلِيِّ ، وَالْبَطَرُ يَنْسَبُ الْوَلَدُ

عنده مسدود

جواب سؤال ؛ بأن يُقَالَ : ينبغي أن يجب على الحمل والمرضع الكفارة ،
على قياس مذهبيكم ؛ لأنكم توجبون الكفارة في الأكل والشرب عمداً
فَقَالَ فِي جَوَابِهِ : نحن لا نوجبها إذا كان الإفطار بطراً ، وهما أطرنا بعذر ؛
فلا تجب الكفارة .

(ولا فدية ؛ خلافاً للشافعي) ، فيما إذا خافت على الولد

يعني : إذا خافت الحامل أو المُرْضِعُ على نفسها ؛ لا تجب الفدية بالاتفاق ،
وإذا خافت على ولدها فأطرت ؛ يجب القضاء والفدية عند الشافعي .

قَالَ فِي «شرح الأقطع»^(١) : قَالَ الشَّافِعِيُّ : عليهما الفدية قولاً واحداً في
المُرْضِعِ . وله قولان في الحَامِلِ^(٢) .

له : أَنَّ مَنَفْعَةَ الْإِفْطَارِ حَصَلَتْ لِلْمُشْحِصِ ، لِلْأُمِّ وَالْوَلَدِ [٥١٤٨ هـ] ، فالتقصاء
لنفع الأم ، وَالْمِدْيَةُ لنفع الولد ، والولد عاجز عن الصوم ؛ صحت المديّة ، كما تجب
على الشيخ الفاي

لما : أَنَّ الْمِدْيَةَ مَا قَامَتْ مَقَامَ الشَّيْءِ ؛ كقوله تعالى ﴿ وَهَرَسَهُ بِدَنَجٍ عَظِيمٍ ﴾

(١) بظر «شرح الأقطع» لأبو نصر الأصبهاني [٥١٤٨ هـ] وهو شرح على من الفدوى مخطوط
بدار الكتب المصرية (رقم ٣٦٨ قه حتى ١٠٤٣٩ هـ)

(٢) تحقيق مذهب الشافعي أن به في ذلك مسألة ثلاثة أقوال في إنبه على المُرْضِعِ دون الحامل إذا
خافت من الصوم على نوبه وأظهر هذه الأقوال أنها يجب ، وأثنى منجب ، والثالث تجب
على المُرْضِعِ دون الحامل بظر «توسيط في منجب» بدراني [٥٥٣ هـ] و«روضة الطائين»
لدبوي [٣٨٣، ٢] و«مجم نوهج في شرح المنهاج» بنميري [٣١٠، ٣]

فيها البيان

قَالَ فِي «الْبَصَاحِ» وَ«اشرح الأَطْعَمُ»^(١) أَخْمَعَ السُّلْفُ عَلَى أَنَّ الْعَرَادَ بِالْأَيَّةِ الشَّيْخُ الْقَانِي.

وَهِيَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ بِظَرْفٍ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ الرِّحْلَ فِي بَنَةِ الْإِسْلَامِ كَلَامٌ مُخَيَّرٌ. إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ [١٢٩١هـ] شَاءَ أَفْطَرَ وَأَطْعَمَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَنَكَبٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ؛ لِعَدَمِ اعْتِيَادِهِمْ بِدَلِّهِ، فَوُضِعَ لَهُمْ لِإِفْطَارِهِمْ وَالْإِطْعَامِ. ثُمَّ سَخَّنَهَا الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا؛ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ تَشَهُّرَ فَلْيَضْحَكُوا﴾ [البقرة: ١٨٥]^(٢).

أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ: عَنْ أَبِي نُعْمَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ قَوْلَهُ رَمَضًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مَنَكَبًا تَرَكَ الصَّوْمَ بِمَعْنَى يَبْقِيهِ، وَرُخِصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَسَخَّنَهَا: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ^(٣).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: عَنْ أَبِي عُمَرَ وَسَمْعَةَ بْنِ لَاحُوتٍ، قَالَا: سَخَّنَهَا ﴿شَهْرُ

(١) بَطْنُ الْبَصَاحِ لِلْكَرْمَاسِ ٩٤ مَحْضُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ رَقْمُ ٤٨٦٤١. اشرح لأطعم ٢٥٦

مَحْضُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ رَقْمُ ٣٦٨ فَهْ حَتَّى

(٢) رَدَّ الْعِصَى بِأَنَّ آيَةَ الْوَدَّ وَرَدَّ فِي الشَّيْخِ نَعَامِي كَمَا يَدْعَى بِهِ بَعْضُ سَلَفِ صَدْرِهِ، وَوَرَدَ فِي التَّحْقِيرِ فَكَذَلِكَ لِأَنَّ السَّخَّ بِمَعْنَى فِي حَقِّ الْعَامِرِ عَنْ نَصْوِهِ، فَهِيَ سَخَّ بِمَعْنَى عَلَى حَالِهِ، كَمَا كَانَ. يَنْظُرُ: الْبَلَايَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ (٨٤/٤)

(٣) حَقَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ نَصْوِهِ بِأَنَّ «وَعَلَّ أَبَا بَرْزَةَ يُوَظَّفُ بِمَدِينَةٍ» [رَقْمُ ١٨٤٧]. وَوَحَّدَهُ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الْبُخَارِيِّ»، وَمِنْ طَرِيقِهِ مَنْ حَبَّرَ فِي «مَعِينِ سَعِيدٍ» [١٨٥ ٣]. وَأَبُو نَعِيمٍ يَحْدِّثُ فِي «جَامِعِ تَصَحِيحِهِ» بِحَدِيثِ «عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ» [٢٣٦ ٣]. وَابْنُ أَبِي بَرَكَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» [رَقْمُ ٧٦٨٣] مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى. حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُعَمَّرٍ ﷺ بِهِ

بسم الله

رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ عَلَى مَا هَدَيْنَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

وكذا رُوِيَ فِي «السنن» مُسْنَدًا إِلَى عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

فَعَلَى هَذَا^(٣). يَكُونُ وَحُوتُ الْعَذِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ الْقَانِي بِالْإِجْمَاعِ.

وَرُوِيَ فِي «السنن» أَيْضًا مُسْنَدًا إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِنْهُمْ ﴾ [البز، ١٨٤]. قَالَ: «كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، وَهَذَا يُطِيقُ الصَّيَامَ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيًّا، وَلِلْحُلَى وَالْمَرْصُوعِ إِذَا حَاقَا - يُغْنِي عَلَى أَوْلَادِهِمَا - أَفْطَرْنَا وَأَطْعَمْنَا»^(١).

وَمَعْنَى الْآيَةِ: عَلَى الْمُطِيقِينَ لِلصَّيَامِ - الَّذِينَ لَا عُذْرَ لَهُمْ - إِنْ أَفْطَرُوا، فِدْيَةُ طَعَامٍ مِسْكِيًّا: نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ غَيْرِهِ^(٥) عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَعِنْدَ

(١) عَنهُ «بُخَارِي فِي «صَحِيحِهِ» [٣٤٣ طبعه طرق السجاء]، عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ، وَسَلَّمَهُ بَنِي الْأَنْخُوعِ بِهِ.
(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ مَنْ حَلَّ حُلَّةَ نِكَاحٍ، «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ» [رَقْمُ/ ٢٣١٦]، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِنْهُمْ» فَكَانَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَدِيَ بِطَعَامٍ مِسْكِيٍّ أَوْ بِفِدْيَةٍ مِنْهُ، قَالَ: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَإِنْ تَصَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»، وَهَذَا «فَمَنْ شَهِدَ بِمَعْسُكُ شَهْرٍ فَلْيُضَمِّهِ وَمَنْ كَانَ مِنْهَا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فِدْيَةً مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ».

(٣) أَيُّ عَنِ مَسْبُوبِ الشَّيْخِ بِحَدِّ الْعَذِيَّةِ عَلَى الشَّيْخِ الْقَانِي بِالْإِجْمَاعِ لَا بِأَيِّهِ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«ت».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ مَنْ حَلَّ حُلَّةَ نِكَاحٍ، «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ» [رَقْمُ ٢٣١٨]، وَابْنُ الْجَرُّودُ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ ٣٨١]، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْمُ ٧٨٦٦]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» بِطَرِّ «الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدِيِّ» لِلْبُخَارِيِّ [٢٦٧ ٦].
(٥) أَيُّ - مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م».

وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ يَنْطُلُ حُكْمُ الْمَدَاءِ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْحَلْفِيَّةِ اسْتِمْرَارُ الْعَجْرِ .

على البيان

قوله : (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ يَنْطُلُ حُكْمُ الْمَدَاءِ) .

يعني : لو قَدَّرَ الشَّيْخُ الْقَائِي عَلَى الصَّوْمِ ، بعدما أَذَى الْفِذْيَةَ ، يَنْطُلُ حُكْمُهَا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاءُ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ كَوْنِ الْفِذْيَةِ حَلْفًا عَنِ الصَّوْمِ فِي حَقِّ الشَّيْخِ الْقَائِي : دَوَامُ الْعَجْرِ ، فَلَمَّا قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ ، انْتَهَى شَرْطُ الْحَلْفِيَّةِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَمْ يُفْعَلْ فِي التَّيْمُمِ ؛ لِأَنَّ [١٠٠] يَدْرُمُ الْخَرْخُ بِتَصَاعُفٍ [١٠١] الصَّلَوَاتِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّيْ صَلَوَاتٍ كَثِيرَةً بِالتَّيْمُمِ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْمَدَاءِ ، فَلَوْ قُلْنَا بِإِعَادَةِ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ ، يَلْرُمُ الْخَرْخُ لَا مَحَالَةَ .

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : يَدْرُمُ الْخَرْخُ فِي مَسَائِلِنَا أَيْضًا ، فَيُسَبِّحُ أَنْ لَا يَنْطُلُ حُكْمُ الْمَدَاءِ ، كَمَا فِي التَّيْمُمِ

بيانه : أَنَّ الشَّيْخَ الْقَائِي إِذَا أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الصَّوْمِ ، فَأَمَرَ بِقِصَاءِ الصَّوْمِ ، وَيُطْلَبُ الْفِذْيَةُ ؛ يَلْرُمُ الْخَرْخُ ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ مَالُهُ بِلَا فَائِدَةٍ ، وَهُوَ خَرْجٌ .

ومما يَلِيْقُ ذِكْرُهُ هَا ، مَا أَوْزَدَ فَعَرُ الْإِسْلَامِ ﷺ فِي « زِيَادَاتِهِ » (١) . أَنَّ وَجُوهَ الْفِذْيَةِ مَعْدُولٌ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يَجِبُ ، لَا فِيمَا وَافَقَ النَّصَّ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، وَإِنَّمَا وَجَتْ بَدَلًا مُخَصَّصًا عِنْدَ كَمَالِ الْعَجْرِ عَنِ صَوْمٍ هُوَ أَصْلٌ ، فَإِذَا عُذِمَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تَجِبْ .

بيانه : أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِمَرَضٍ بِهِ ، أَوْ لِحُمْلٍ ، أَوْ لِوَلَدٍ رَضِيعٍ

= ولعل المؤلف يقصد من أصله « يُعْتَرَفُ فِي اللَّغَةِ » وهو كتاب كبير الحجم ، فمثل لو جرد مد غرض المؤلف نفسه وقد اختصره في « مُعْتَرَفٍ » وهو المطبوع المتداول

(١) يعني : شرح الريادات ، كما مضى التنبيه عليه .

ومن مات وعليه قضاء [١٥١] رمضان، فأوصى به، أطعم غنّة ولبنة

شعبة البين

خيّف عليه؛ ثم تُخْرِجُ الْعِذْيَةَ، لِعَدَمِ الْعَجْرِ الْكَامِلِ، وإذا هجم الوقت على شيخ
فان؛ حلّ له أن يفدي، وكذلك من أفطر بعذر أو غيره، ثم صار عايقاً؛ حلّ له
العِدَاءُ؛ لِمَا قُلْنَا.

وكذلك من مات وعليه صِيَامُ رَمَضَانَ، وقد أفطر بعذر؛ إلّا أنه عرّط في
القَصَاءِ حتى مات، فإنَّ الْعَجْرَ بِالْمَوْتِ فوق الْعَجْرِ بِالْكَثَرِ - فَجُرْئَةُ الْعِدَاءِ؛ إلّا أنه
إذا أوصى جاز إطعامهم إن شاء الله، وعلق بِالْمَشِيئَةِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَوْزِ فِي هَذَا.
وإنْ لَمْ يُوصَ: فَلَهُمْ أَنْ يُطْعِمُوا أَيْضًا كُلَّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ، وَلَا تُدْفَعُ مِنَ التَّقْيِيدِ
بِالْمَشِيئَةِ.

وفي كَهَارَةِ الْبَيْمِ [١٥٠] وَالْقَتْلِ^(١) إذا كَانَ الرَّحْلُ مُغِيرًا، وَكَانَ عَائِقًا
أَيْضًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُطْعِمَ عَنِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ حُلَّ حَقًّا عَنِ غَيْرِهِ.

وكذلك الذي يَخْبِقُ رَأْسَهُ، وَهُوَ مُخْرِمٌ عَنِ أَدَى، فَلَا تَجِدُ نُسْكَاً يَنْتَحُهُ، وَلَا
ثَلَاثَةَ أَصْعٍ حِطَّةً يَفْرُقُهَا عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَهُوَ مَا لَا يَنْتَظِعُ الصَّيَامَ، فَأُطْعِمَ عَنِ
الصَّيَامِ؛ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الصَّيَامَ لَيْسَ بِعَيْنٍ يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ، فَيَكُونُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَا
مَحَالَةً، حَتَّى يُضَارَ بِتَدَلٍّ صَرُورِيٍّ؛ لَكِنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى النُّسْكِ وَالصَّدَقَةِ، وَلَمْ يَخْرُ
فِيَّاسُهُ عَلَى فَرْصٍ غَيْرِ لَارِمٍ وَاجِبٍ بِوُجُودِ لَامَحَالَةٍ

قوله (ومن مات وعليه قضاء رمضان، فأوصى به، أطعم غنّة ولبنة)

وهذا لأن العجر بالموت فوق العجر بالكثرة، وفي العجر بالكثرة تخور العذية،

(١) وفي كَهَارَةِ الْمَلِكِ ٢٠٠ مَعْدَرٌ عَلَى عَدَى رَجُلٍ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرِ مَدْيَنٍ حَتَّى إِذَا تَوَافَرَ يَوْمًا
وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَسْمَالُ، وَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبِيلِ كَدَامِي الْمَرْحُومِ الصَّدُوقِ فِي كِتَابِ الْمَصَاصِ

لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْكِنَا نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ.

لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْأَدَاءِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَصَارَ كَالشَّيْخِ الْقَائِي، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِبْصَاءِ هُنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَعَلَى هَذَا الرُّكَاءُ هُوَ يَغْتَبِرُهُ بِدِيُونِ الْعِبَادِ

شَايَةَ الْبَيَانِ

فَكَذَا فِي الْعَجْزِ بِالنَّمُوتِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَصَارَ كَالشَّيْخِ الْقَائِي)، أَي: صَارَ الَّذِي مَاتَ وَعَلَيْهِ قَصَاءُ رَمَضَانَ، كَالشَّيْخِ الْقَائِي فِي جَوَارِ الْمَذْيَةِ عَنْهُ، بِسَبَبِ الْعَجْزِ الْكَامِلِ.

قَوْلُهُ: (لِكُلِّ مِنْكِنَا نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ)، وَهَذَا عِنْدَنَا^(١)

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ^(٢)، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّعَامِ فِي الْكَفَّارَاتِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِبْصَاءِ^(٣) هُنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ).

يَعْنِي: إِذَا أَوْصَى يَلْزَمُ الْإِطْعَامَ عَلَى الْوَلِيِّ، فَيَجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يُوصِ لَا يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْإِطْعَامُ، وَمَعَ هَذَا لَوْ أُطْعِمَ جَارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِبْصَاءِ، بَلْ يَلْزَمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْإِطْعَامَ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ لَمْ يُوصِ، وَعَلَى هَذَا الْحَلَالِ [١١٠٢ م]: الرُّكَاءُ وَصَدَقَةُ الْمُطْعَرِ.

(١) يَنْظُرُ فِي الْأَصْلِ [٢٣١/٢]، فِي الْمَبْسُوطِ لِسُرْحَنِي، [٨٩، ٣]، فَتَحَةُ الْعَمَّاهِ [٣٦٠/١]، وَهَذَانِ الصَّلَاحُ [١٠٣/٢]

(٢) يَنْظُرُ فِي الْحَاوِي الْكَبِيرِ لِلْمَوْرِدِيِّ [١٣٦، ٣ - ١٣٧] وَهُوَ النَّسَبُ فِي الْقَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِلشَّيْخِ الرَّائِي [ص/٦٦].

(٣) الْإِبْصَاءُ لَفْظٌ مُصَدَّرٌ أَوْصَى، بِقَالَ أَوْصَى فَلَا يَكُنْ يُوصِي إِبْصَاءً، وَالْأَسْمُ الرَّصَادُ (يُصَحُّ الرَّاوُ وَكُسْرُهَا)، وَهُوَ أَنْ يَنْهَدَ إِلَى هَيْدِهِ فِي الْقِيَامِ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، سَوَاءً أَكَانَ الْقِيَامُ بِذَلِكَ الْأَمْرِ فِي حَالِ حَيَاةِ الطَّالِبِ، أَمْ كَانَ بَعْدَ وَفَاتِهِ يَنْظُرُ فِي مُجْمَعِ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ لِقَهْقَرِهِ لِمَحْمُودِ عَبْدِ الْمَسْمُومِ [١/٣٤٢ مَدَّة: الْإِبْصَاءُ]

إِذْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ مَالِيٌّ يَجْرِي فِيهِ السَّيِّئَةُ.

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ﴾

أخبرني: أَنَّ الْمَتَّ بْنَ إِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ، يَلْزِمُ عَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجَ الرُّكَاةِ وَالْمِطْرَةَ عَنْ التَّرِكَةِ، وَالْأَهْلَ، لَكِنْ إِذَا تَرَعَّ الْوَلِيُّ بِإِخْرَاجِ الرُّكَاةِ وَ[صَدَقَةَ] ^(١) الْمِطْرَةِ، جَازَ وَهَذَا الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ الْإِخْرَاجُ، وَإِنْ لَمْ يُوصَ ^(٢)

لَهُ: الْإِعْتِبَارُ بِدُيُونِ الْعِبَادِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْإِطْعَامَ عَنِ الْمَتِّ، وَإِخْرَاجَ الرُّكَاةِ عَنْ تَرْكِه تَتَبَعُ اللَّهُ تَعَالَى، فَدُيُونُ الْعِبَادِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ، فَكَذَا تَتَبَعُ اللَّهُ تَعَالَى، يَلْزِمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْأَدَاءَ بِلَا إِيْصَاءٍ.

وَلَنَا: أَنَّ مَا كَانَ طَرِيقَهُ الْعِبَادَةُ، يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مِثْلَهَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَلَمْ يَتَّقِ الْإِخْتِيَارُ بِالْمَوْتِ، فَاشْتَرَطَ الْإِیْصَاءَ لِتَوْجَدِ الْإِخْتِيَارِ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْمَوْتُ مُسْقِطًا لِلْعِبَادَةِ فِي حَقِّ [٢٤١٠ ١] أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَاشْتَرَطَ الْإِیْصَاءَ، جَازَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ، لِكُوفِهِ تَبَرُّعًا ابْتِدَاءً، بِجَلَابِ دُيُونِ الْعِبَادِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَلَمْ يُنْتَفِ فِيهَا إِلَى الْإِیْصَاءِ وَالثَّلَاثِ.

قَوْلُهُ: (إِذْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ مَالِيٌّ).

يَعْنِي: إِنَّمَا اعْتَبَرَ الشَّافِعِيُّ دَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى بِدُيُونِ الْعِبَادِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّيْنَيْنِ حَقٌّ مَالِيٌّ يُجْرَى فِيهِ السَّيِّئَةُ، لَكِنْ هَذَا مَنْقُوصٌ بِحَالَةِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّ فِيهَا مَا كَانَ يَجُوزُ الْإِطْعَامُ عَنْهُ، وَإِخْرَاجُ الرُّكَاةِ، لَا بِأَمْرِهِ، فَكَذَا فِي حَالَةِ الْمَمَاتِ.

وَالصَّمِيرُ فِي (أَنَّهُ) يَرْجِعُ إِلَى الْإِطْعَامِ الْمَذْلُولِ فِي قَوْلِهِ: (أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَّهُ).

(١) ما بين المصنفين زيادة من (ف)، و(ار)، و(او)، و(ات)، و(هـ).

(٢) يطر ٥ الحاوي ٥ الكبير ٥ للماوردي [٢٤٣ ٨] و(روحه الطالبين ٥ لموري [٢٥/١١])

وَلَنَّا أَنَّهُ عِبَادَةٌ وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِيَارِ ، وَذَلِكَ فِي الْإِيصَاءِ دُونَ الْوَرَاثَةِ ؛
لِأَنَّهَا جَبَرِيَّةٌ ، ثُمَّ هُوَ تَبَرُّعٌ ابْتِدَاءً حَتَّى يُعْتَرَّ مِنَ الثَّلَاثِ
وَالصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ بِاسْتِحْسَانِ الْمَشَايِخِ ، وَكُلُّ صَلَاةٍ تُعْتَبَرُ بِصَوْمِ يَوْمٍ هُوَ
الصَّحِيحُ .

❦ غيبة السيد ❦

وكذا في قوله: (فيه)، وذلك إشارة إلى الاختيار؛ (لأنها [١٤١، ٧ ط ١]) جبريَّة، أي:
لأنَّ الوراثة جبريَّة، تَخْصُلُ لِلشَّخْصِ بِلا اختيارٍ منه .
قوله: (وَالصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ بِاسْتِحْسَانِ الْمَشَايِخِ) .

بمعنى: أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا تَجُوزَ الْفِدْيَةُ عَنِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ فِي الصَّوْمِ فِي
حَقِّ الشَّيْخِ الْقَائِمِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعَاقَلَةَ بَيْنَ الْفِدْيَةِ وَالصَّوْمِ ، كَمَا بَيَّنَّاهُ
فِي شَرْحِنَا الْمَوْصُومِ بِالْثَّانِي^(١) ، وَمَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ فَعَيْزُهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ ؛
لَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا الْفِدْيَةَ عَنِ الصَّلَاةِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ
عِبَادَةٌ بَدِئِيَّةٌ لَا تَعْلُقُ لَوْجُوبِهَا وَلَا لِأَدَانِهَا بِالنَّمَالِ ، وَالْبَاقِي يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ .
قوله: (وَكُلُّ صَلَاةٍ تُعْتَبَرُ بِصَوْمِ يَوْمٍ هُوَ الصَّحِيحُ) .

هذا احترازٌ عن قولِ مُحَمَّدِ بْنِ مِقَاتِلٍ ؛ حَيْثُ يَقُولُ: يَجِبُ لِصَلَوَاتِ يَوْمٍ
بَصْفٌ صَاعٌ ، فَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَبِيبَةَ يَجِبُ اثْنَا^(٢) عَشَرَ مَآ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْوُتْرَ فَرْضٌ
عِنْدَهُ ، فَيُؤَدَّى عَنِ الْوُتْرِ بَصْفٌ صَاعٌ .

(١) ينظر: «الشيخ شرح الأخيكتي» لمؤلف (١/٤٥٧ - ٤٦٠)

(٢) وقع بالأصل «ثني» والمب من «ث» و«ار» و«ار» و«ث» و«م»

(٣) النما (عن وزن صاع) وهو كَيْلٌ معروفٌ يُكَالُ بِهِ السُّنُّ وَغَيْرُهُ ، أَوْ مِيزَانٌ مَقْدَرُهُ رِطْلَانٌ ، وَيُنْشَى
عَلَى شَوَابِ وَمَتَابِ وَمَنَاقِدٍ ، وَالْجَمْعُ اثْنَا عَشَرَ وَمِائَتَانِ وَمِائَتَانِ وَمِائَتَانِ بِطَرِيقِ «نَجِ الْعُرُوسِ» لِلرَّيْبِيِّ

وَلَا يَصُومُ حَتَّى الْوَلِيِّ وَلَا يُصَلِّي، يَقُولُهُ ﷺ. «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ».

❖ نهاية المجلس ❖

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ» رُوِيَ^(١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: لَيُصَدَّقَ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَسْئُومٍ مِنْ جِنَظَةٍ. وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَرْمَرِ^(٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَسَدُ بْنُ عَمْرٍو^(٣).

قوله: (وَلَا يَصُومُ غَتُّ الْوَلِيِّ وَلَا يُصَلِّي)، وهذا من باب

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ؛ مَعْلَى الْإِنِّ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ عَنْهُ⁽¹⁾.

له: مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» الْبُحَارِيُّ [وَالسَّنَنِ] ^(٤٦) عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَانِئَةَ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١/١٤٢/٦] قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» ^(٤٧).

(١) وقع في الأصل «ما روي»، والمثبت من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٢) وقع بالأصل «الأزهري» وُسِّيت من (وا، وافي، واري، وافي، وافي، وافي).

وهو مُحَمَّد بن الأَزهَر أبو عبد الله ، من أَئِمَّة العِلماء الحنِيف الحِمْيَريين ، وصاحب الصَّحف الثَّمانية ، وهو إمام لهُ اختيارات ، (توفي سنة ٢٥١هـ) يَظهر «الجوهر المصنوع» بعد العاشر لعرشي [٣١/٢]

(٣) ينظر الوارث للمعرقدي (٧٣ق)، البية شرح الهدية (٨٦ ١)

(1) معتمد مذهب النافعي ترك الصلاة عنه بيته، وحكوه جصاص، وأما الصوم فله حلال

أحدهما: أن يموت بعد إكمال القضاء

والثاني أن يموت قبل إمكان النعاش، فإن مات قبل إمكان النعاش سقط عنه الصوم ولا كفارة في ماله، وإن مات بعد إمكان النعاش سقط عنه الصوم أيضاً ووجب في ماله تكفاره عن كل يوم مُتَدٍّ من طعام، ولا يجوز لوليّه أن يصوم عنه بعد موته، هذا منقّب لثامني في الحديد وعال في القديم يجوز للولي أن يصوم عنه، بل يُستحب له ذلك بطر ٥ بحاوي الكبير ١ لصاوري [٤٥٢/٣] وقد اُنهضت في هذا الإمام لثامني ١ بشراري [٣٤٣] وقد لجم الوهاج في شرح المنهاج ١ للقمي [٣٣٤/٣ - ٥٤]

(٥) ما بين المخطوئتين: زيادة من «الف»، و«ر»، و«ز»، و«ت»، و«م»

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم [رقم ١٨٥١]، ومسلم في كتاب =

عنه سبار

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: يَأْتِيهِ إِلَى مُسْلِمِ الْبَطْنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(١).

وَلَنَا: مَا رُوِيَ فِي «النَّسَائِ»: يَأْتِيهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ، أُطْعِمَ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَصَاءٌ»^(٢).

وَدَوَّى الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ قَابِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ^(٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُشْتَمَلِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْزَقِيِّ، عَنْ شَرِيكَ، [عَنْ] ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُتْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ، فَلَمْ يَقْضِهِ،

= الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت [رقم / ١١٤٧]، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٥

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب من مات وعليه صوم [رقم / ١٨٥٢]، ومسلم في كتاب

الصيام / باب قضاء الصيام عن الميت [رقم / ١١٤٨]، من طريق مسلم لبطين، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٥ وفي اختصار عبد البخاري

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب من مات وعليه صيام [رقم / ٢٤٠١]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٥

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للخصائص [٤٤٣/٢]

(٤) وقع في الشيخ «بشير» وهو تحريف، والصواب «بشر»، كما وقع عند الخصائص في «شرح

مختصر الطحاوي» [٦٦٤/١].

وهو مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ بْنِ مَطَرٍ أَبُو بَكْرٍ أَحْوَحُ حُطَّابٌ بْنُ بَشَرٍ لَهُ بَرَحْمَةٌ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادٍ» لِلحَظِيبِ

الْبَغْدَادِيِّ [٩٠/٢].

(٥) عابدين المعرفين زيادة من (وا)، و(ف)، و(را)، و(اب)، و(ام)

عبد البدر

فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ يَصِفَ صَاعٍ لِمَنْكَيْنِ^(١).

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٢) عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»^(٣).

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»^(٤): «قُلْتُ: إِنْ صَامَ عَمَّ ابْنُهُ أُيْخِرَتْهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِلْأَثَرِ الَّذِي جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَنَّهُمَا قَالَا: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ». وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَأَشْبَهَ الْإِيمَانَ، فَلَمْ تَجْرِ الْبَيَّاتَةُ [١٤٢/٢] فِيهِ كَمَا فِي الْإِيمَانِ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ؛ حَيْثُ يُقْضَى عَنِ النِّيَّةِ.

قُلْتُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ جَمِيعًا، وَكَلَامُنَا فِي الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ خَاصَّةً.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء من الكفارة [رقم/ ٧١٨]، وابن حبان في كتاب الصيام/ باب من مات وعليه صيام قد فرط فيه [رقم/ ١٧٥٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٠٥٦]، من طريق ابن أبي لئلي (ووضع عنه ابن حبان في «مختار» ابن مسيرين) وهو خطأ كما جزم به القرني وغيره) عن نافع عن ابن عمر رضي الله به
قال الترمذي «حديث ابن عمر، لا تعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وصحيح عن ابن عمر موقوف» وقال البيهقي «لا يصح»، ومحمد بن عبد الرحمن (نسخ ابن أبي لئلي) كثير الزعم، وإسنا زوائد أصحاح نافع، عن نافع، عن ابن عمر بن مونه «يظهر معرفته ليس والآثار للبيهقي [٣١٠/٦]، والمصباح الرخاوي في رواته ابن حبان في «المصباح» [٦٥١٣]

(٢) يظهر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٥٧]

(٣) عنه مالك في «الموطأ» [رقم/ ٦٦٩]، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم/ ١٦٣٤٦]، عن ابن عمر رضي الله به

(٤) يظهر «الأصل» المعروف بالمبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٣٠ ٢]

❦ غايه السؤل ❦

والجواب عما رواه الشافعي: أما حديث ابن عباس في منيه اضطراب؛
لأنه [١١١/١] في رواية عطاء ومجاهد عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: «إن
أختي مائت»^(١). كذا في «الصحيح»^(٢) وفي رواية الحكم عن سعيد [عن]^(٣)
ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: «إن أمتي مائت وعليها صوم نذير»^(٤). كذا
في «الصحيح» أيضاً. فلا يصح الاحتجاج به

على أما نقول: إما ذكر فيه القضاء، وذلك يحصل بالإطعام، فلا يبرأ
الصيام.

وأما حديث عائشة: فالمراد منه الإطعام الذي يقوم مقام الصوم مجزئاً،
بدليل ما رَوَيْنَا.



(١) علقه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم [٦٩٠ ١]، ووصله الترمذي في كتاب

الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الصوم عن الميت [رقم ٧١٦]، وابن ماجه في كتاب

الصيام باب من مات وعليه صيام من نذر [رقم ١٧٥٨]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم

٢٠٥٥]، من رواية سعيد بن جابر وعطاء ومجاهد عن ابن عباس رضي الله به

(٢) يعني «صحيح البخاري» وهو المراد عند إطلاق المؤلف

(٣) ما بين الموقوفين زيادة من: ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطْوِ، أَوْ فِي صَلَاةِ النَّطْوِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ؛
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَهُ أَنَّهُ تَرَعَّ بِالنُّوْدَى فَلَا يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَتَرَعَّ بِهِ.

غاية السبق

فصل

قوله: (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطْوِ، أَوْ فِي صَلَاةِ النَّطْوِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ؛
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(١)).

اعْلَمْ أَنَّ الشَّرُوعَ فِي النَّفْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِتْرَامِ؛ مُلْزِمٌ لِلْمُصِيِّ فِيهِ، وَمُلْزِمٌ
لِلْقَضَاءِ بِالْإِفْسَادِ عِنْدَنَا؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي لُزُومِ الْمُصِيِّ، وَظَاهِرٌ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ^(٢).

ثُمَّ عِنْدَنَا: يُكْرَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ إِلَّا بِعُدْرٍ^(٣).

وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُطَوِّعِ بِالصَّوْمِ: «إِذَا دَخَلَ عَلَى
أَحَدٍ لَهُ فِدْعَاهُ (إِلَى طَعَامِهِ؛ أَفْطَرَ وَقَصَى»، فَجَعَلَ [٣٧، ١٠٤م] هَذَا الْقَلَرُ عُدْرًا.

وَقَدْ رُويَ كِرَاهَةُ الْإِفْطَارِ عَنِ أَبِي عُمَرَ، وَمَنْكُحُولٍ، وَالْحَجِيِّ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ
فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْأَصْلِ»: أَكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ
فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٤).

له: مَا رُويَ فِي «السَّ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ، قَالَتْ: لَمَّا
كَانَ يَوْمُ الْقَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - خَافَتْ فَاطِمَةُ، فَخَلَسَتْ عَنْ بِنَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) يطر «المحاوي الكبير» لسنن ردي [٤١٨، ٣]، و«روضة الطالبين» لسوي [٣٨٦، ٢]

(٢) بل يُسْنَعُ وَحَسْبُ يطر «التبعية في المعنى الشافعي» لشيرازي [ص ٦٧] والتهذيب في فقه
الإمام الشافعي» للبخاري [١٨٧/٣]

(٣) يطر «المبسوط» للرحبي [٦٩، ٣]، «البحر الرائق» [٣٠٩، ٢]، «بدائع الصنائع» [٢٩٣، ٢]

(٤) يطر - شرح مختصر الكرخي للقدوري [١٦٦، ١]

وَلَا أَنْ الْمُؤَدِّي قُرْبَةً وَعَمَلٌ فَتَجِبُ صِيَامُهُ بِالْمُضِيِّ عَنِ الْإِبْطَالِ ، وَإِذَا
وَجِبَ الْمُضِيُّ وَجِبَ الْقَصَاءُ بِتَرْكِهِ .

❦ عليه السلام ❦

وَأُمُّ هَانِ عَنْ يَمِينٍ ، قَالَتْ فَجَاءَتِ الْوَلِيدَةُ بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ ، فَتَوَلَّيْتُ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ،
ثُمَّ تَوَلَّيْتُ أُمَّ هَانِ ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ أَفْطَرْتُ ، وَكُنْتُ صَائِمَةً
فَقَالَ لَهَا : « أَكُنْتَ تَقْضِينَ شَيْئًا ؟ » قَالَتْ : لَا قَالَ : « فَلَا يَضُرُّكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا » (١) .

وَلَمَّا مَا رَوَى فِي «السَّ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَهْدَيْتُ إِلَى
حَفْصَةَ طَعَامًا ، وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا لَهُ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ ، إِنَّا أَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً ، فَشَتَّيْنَاهَا فَأَفْطَرْنَا ، فَقَالَ : « لَا عَلَيْكُمَا ، صُومًا مَكَانَهُ
يَوْمًا آخَرَ » (٢) .

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ : أَصْبَحْتُ أَنَا
وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَتَطَوُّعْتِنِي ، فَأَهْدَيْتُ لَهَا (٣) طَعَامًا ، فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ : « أَقْصَبَا يَوْمًا مَكَانَهُ » (٤) . فَبُهِدَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ مِنْ صَوْمٍ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام / باب في الرحمة في ذلك [رقم / ٢٤٥٦] ، والترمذي في كتاب
الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في إفتار الصائم المتطوع [رقم / ٧٣١] ، والنسائي
في «السَّ الكبري» في كتاب الصيام الرحمة للصائم المتطوع أن يفطر [رقم / ٣٣٠٦] ، والدارمي
في «سننه» [رقم / ١٧٣٦] ، عن أم هانئ رضي الله عنها
قال الترمذي : «حَدَّثْتُ أُمَّ هَانِ فِي بِسْأَدِهِ مَقَالًا»

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من رأى عليه القصد [رقم / ٢٤٥٧] ، والنسائي في «السَّ
الكبري» في كتاب الصيام ، باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر [رقم / ٣٢٩٠] ، والبيهقي
في «السَّ الكبري» [رقم / ٨١٥٤] ، عن عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها
قَالَ الْمُطَهَّرِيُّ : «بُهِدَا صَعِيفًا» يَفْطَرُ «لِلصَّائِمِ لَسَرًا» بِمُطَهَّرِي (٢ / ١٣٥)

(٣) عند الطحاوي . «أَهْدَيْتُ لَهَا»

(٤) أخرجه النسائي في «السَّ الكبري» في كتاب الصيام باب ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر
[رقم / ٣٢٩٢ ، ٣٢٩٤] ، والترمذي في «جامعه» كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء =

التَطَوُّعُ مُوجِبٌ لِلْقَضَاءِ.

وَذَكَرَ فِي «شرح الكرخي»^(١): «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اصْتَبَارَ ٦١، ٤٣، ٥١، ٦٠ الصَّحَابَةَ فَقَالَ: إِي أَنَيْتُ أَمْرًا عَظِيمًا، كُنْتُ ضَائِمًا مَطْوُوعًا، وَوَقَعْتُ عَلَى حَارِيتِي، فَقَالُوا: لَقَدْ أَنَيْتَ عَظِيمًا. فَقَالَ عَلِيٌّ [بُنُ أَبِي طَالِبٍ]^(٢): أَتَيْتُ حَلَالًا، وَيَوْمًا مَكَانَ يَوْمٍ^(٣). فَقَالَ: أَتَيْتُ أَعْجَبَهُمْ قَتَوِي إِلَيَّ^(٤)».

وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ^(٥): «أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَّةَ، فَطَبَخَ عَطْفًا شَدِيدًا، فَسَلَّ غَتَةً بِضَعَةَ عَشَرَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا أَطْبَخَ وَأَقْبَى يَوْمًا مَكْنَةً^(٦)».

في إيجاب القضاء عليه [رقم / ٧٣٥]، وفي «العلل الكبير» [رقم / ١١٩]، ونجد في «المدة» [١٤١/٦، ٢٣٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠٨، ٤]، والبيهقي في «السر الكرى» [رقم / ٨١٤٨]، من طرق عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ «سَأَلْتُ ثُحَيْلًا (يَعْنِي الْبَحَارِي) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ هَلْ لَا يَصِحُّ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا» وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ «هُوَ حَدِيثٌ مَوْثُوقٌ بِطَرِّهِ إِرَادَ السَّامِعِ لَا ابْنَ الْقَيْمِ [٨٠/٢]

(١) ينظر: شرح محضر الكرخي للقمي [١٦٦]

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «أنا»، «أنا»، «أنا»، «أنا»، «أنا»

(٣) أي أقصى يومًا مكان يوم كذا جاء في حاشية أم

(٤) أخرجه الدارقطني في «سننه» [١١٧ ٢]، عن سعيد بن مسروق عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَلَفْظُهُ فِي آخِرِهِ: «قَالَ أَنْتُ حَيْرُهُمْ نَبِيًّا»

(٥) ابن سيرين هذا الإطلاق هو محمد، وليس هذا لأن مرويًا عنه، وقد مر عن أخيه أنس بن سيرين، كما سيأتي، فكان يسمي عن المؤلف تلميذه

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم / ٩٠٩٣]، حدثك سعد بن إبراهيم، عن عثمان التيمي، عن أنس بن سيرين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ «هَذَا سَدُّ عَلَى شَرْطِ شَيْخَيْنِ» يَطْرُقُ «أَجْرُهُ الْمَعْنَى عَلَى سِرِّ الْبَيْهَقِيِّ» لَا ابْنَ التَّرْكَمَانِيِّ [٢٧٧/٤]

— غداية الجوى —

والدليل المقبول: أنه لو لم يلزم القضاء، يلزم إبطال العمل، واللازم مُنتَهِب بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [أنعام: ١٣٣]، فينتهي 'الملزوم'، وهو عدم لزوم القضاء.

بيانه. أَنَّ الْجُرءَ الْمُؤَدَّى فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ مُوجِبٌ لِلثَّوَابِ ؛ لَكُوَيْهِ صَوْمًا عُرْفًا
وَشَرْعًا، بِهِ يُقَالُ. إِنَّهُ صَائِمٌ قَبْلَ الْإِمْتِاعِ عَنِ الْبَقِيَّةِ. وَقَالَ ﷺ: «يَمَّ عَلَى
صَوْمِكَ»^(١). وَقَدْ أَطْلَقَ اسْمُ الصَّوْمِ قَبْلَ الْإِتِمَامِ.

وَالصَّوْمُ مُوجِبٌ لِلثَّوَابِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَقْعَرَةً وَّاجِرًا غُلِيظًا ﴾ . ولقوله : «الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ» (٣) .

وإذا امتنع عن الذي يَكُونُ إبطالاً للعمل ، لِأَنَّ الإِطْطَالَ فِي الْعَرْضِ تَقْوِيَةٌ
الْعَرْضِ الْمُتَمِّمِ بِالْعَمَلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَحْسَرَ إِلَى غَيْرِهِ إِحْسَانًا ثُمَّ أَسَاءَ إِلَيْهِ
إِسَاءَةً ، يُقَالُ : أَبْطَلَ سَعْيَهُ وَإِحْسَانَهُ ! وَلِهَذَا سُمِّيَتِ الرَّدَّةُ إِطْطَالًا وَإِخْطَاً لِلْعَمَلِ ،
لَمَوَاتِ الْعَرْضِ الْمُتَمِّمِ بِالْعِبَادَةِ [١/١٤٤: ٢] ، وَهُوَ الثَّوَابُ .

فَإِنْ قُلْتَ: لَا تُسَلِّمُ أَنْ يُطَالَ الْعَمَلُ مُتَصَوِّرًا، فَضْلًا أَنْ (١) ٥٢١١] يَكُونَ حَرَامًا؛

(١) وقع بالأصل «مبني» والمثبت من (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م).

(٢) قال الربيعي «رواه الأئمة الستة في «كتبهم» من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
ولفظ أبي داود ، قال «جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله ، إني أكلت وشربت ماسياً ،
وإن صائم قال أظمك وسفك» انتهى وهو أقرب إلى لفظ النصف ، ولفظ «أبليس» من
سبي وهو صائم ، فأكبر أو شرب ، فليثم صومه ، ثم أظمعة أظم وسفك»

قلب قد مضى بحريجه ساهلاً ينظر الصبا الزاهية بالرمحي [٤٤٥]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [أروم

٧٠٥٤، ومسلم في كتاب النسيان باب فصل النسيان (رقم ١١٥١)، من حديث أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ١١٥١).

في إبطال العمل

لأنه لا يخلو: إما أن يكون قبل وجود العمل، أو بعد وجوده، أو حال وجوده،
فقبله عدم، وبعده متلاشي، لأنه عرضي، وحال لوجوده غير موجود على الصدم،
فلا يتصور الإبطال.

وأيضاً: إن الإبطال إذا طرأ على الموجود يرفعه، وإذا فارقه ينمعه، ولمنع
من الوجود لا يسمى إبطالا.

قلت لو لم يتصور إبطال العمل، لم يرد به النهي، وقد قلنا [١] تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [سجدة ٣٣]. والنهي يقتضي التصور لا محالة، ومطلوبه
للتحريم على ما عرفت في الأصول، وقد تأيد هذا بالغريب، حيث يقال: سعى في
أمر فلان، ثم أبطل سعيه، وأحسن إلى فلان، ثم أبطل إحسانه، وهذا دليل
التصور.

والترديد المذكور لا يرد عينا، لأن لطلان في السعي هو لسبب وتلاشي،
فإذا أصيب إلى العمل لا يراد به دهاب ذاته وتلاشي، بل يراد به فوت العرضي
المعلق به، وهو الثواب ها.

والجواب عن الحديث فنقول: معنى قوله «فلا يضرُّك» [٢]، أي: إنك لن تنسب
بأثمة في إبطارك، وليس ينفي ذلك قضاء يوم مكنه

فإن قلت: قد ورد في حديث أم هانئ، [في بعض الروايات] [٣] «إن شئت

(١) وقع في (د)، (ب)، (ع)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ق)، (ك)، (ل)، (م)، (ن)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ق)، (ك)، (ل)، (م)، (ن).

(٢) ما بين المصنفين زيادة من (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ق)، (ك)، (ل)، (م)، (ن).

(٣) تقدم تحريجه

(٤) ما بين المصنفين زيادة من (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ق)، (ك)، (ل)، (م)، (ن).

ثُمَّ عِنْدَنَا لَا يُبَاحُ الْإِفْطَارُ فِيهِ بِعَذْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ،
وَيُبَاحُ بِعَذْرِ وَالصَّيْفَةِ عَذْرًا ، لِقَوْلِهِ ﷺ « أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ » .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ ؛ أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

فَأَقْضِيهِ ، وَإِنْ شَتَبَ فَلَا تَقْضِيهِ ^(١) .

قُلْتُ : ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ [١٧٣٥/٢] الْقَضَاءِ عَلَى الْقَوْرِ ؛ بِدَلِيلِ
مَا رَوَيْنَا ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْمُتَعَارِضَيْنِ .

قَوْلُهُ : (فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ) ، أَي . عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَقَدْ بَيَّاهُمَا قُلْتُ هَذَا .

قَوْلُهُ : (لِقَوْلِهِ ﷺ « أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ » ^(٢)) ، وَهَذَا لَيْسَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ
ﷺ ؛ بَلْ هُوَ كَلَامُ الصَّحَابَةِ ^(٣) كَمَا بَيَّنَّا .

قَوْلُهُ (وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ ؛ أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا)

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى» فِي كِتَابِ الصَّيْمِ / الرَّحْمَةُ لِلصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ أَنْ يَعْطُرَ [رَقْمُ /
٣٣٠٥] ، وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ ١٧٣٥] ، وَالدَّرَقُطَنِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٧٤/٢] ، وَالطَّحَاوِيُّ
فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَرِ» [١٠٧٠٢] ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» [رَقْمُ ٨١٤٥] ، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ
هَانِئٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ ، فَأَتَى بِأَنْوَاعٍ فَشَرِبَتْ ثُمَّ نَازَلَتْهَا فَشَرِبَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ « إِنْ كَانَ قَضَاءُ رَمَضَانَ ، فَصُومِي يَوْمًا آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ نَطْوَعًا ، فَإِنْ شَتَبَ فَأَقْضِيهِ ، وَإِنْ شَتَبَ
فَلَا تَقْضِيهِ » لَقَدْ دَارِمِي

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍ «هَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ إِسْنَادُهُ نَحْوُهُ» وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْجَلِيُّ : «هَذَا أَحْسَنُ
أَسَانِيدِ أُمِّ هَانِئٍ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخُجُّ بِهِ » يَنْظُرُ «النَّهْجُ» لِابْنِ عَبْدِ بَرٍ [٩٩٣] ، وَابْنُ الْوَهْمِ
وَالْإِبْرَاهِيمُ لِابْنِ الْقَطَّانِ [٣٦٦/٥]

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ ٢٣١٧ / طَبْعُهُ دَارُ مَجَر] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السنن الكبرى»
[رَقْمُ / ١٤٣١٤] ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ «صَبَّحَ رَجُلٌ طَعَامًا ، وَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ ، فَقَالَ
رَجُلٌ يَا نَبِيَّ صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَخُوكَ صَبَّحَ طَعَامًا وَدَعَاكَ ، أَفْطِرُ وَأَقْصِي يَوْمًا مَكَانَهُ»

(٣) قَالَ الْعَمَرِيُّ «هَذَا وَهُوَ مَحْضَرٌ» فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدَرِيِّ «ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ يَنْظُرُ «الْبَيَانُ» شَرْحُ الْهَدَايَةِ» بِدَلِيلِ [٩١٤]

قضاء لحق الوقت بالتشبه.

﴿عبد الباق﴾

وجُملة هذه المسائل: ما قال الإمام الأسيحاوي في «شرح الطحاوي»: إذا بلغ الصبي، أو أسلم الكافر، أو ظهرت الخائض والقضاء، أو أفاق لمجنون، أو برأ المريض، أو أقام المسافر في يوم من شهر رمضان، مُحْكَم هؤلاء كلهم في الإمساك عن الْمُقَطَّراتِ سواء.

والأصل: أن كلَّ مَنْ صارَ على حالة في آخر النهار، لو كد عليها في أول النهار، يلزمه الصَّومُ ويلزمه الإمساك، كما لو شهد الشهود برؤية الهلال في بعض اليوم.

ولا يجب قضاء اليوم الذي أسلم فيه عبداً^(١).

وقال مالك، يقضي^(٢). كذا قال في «شرح مختصر الكرخي»^(٣)، وهذا لأن الكفر يُنافي الصَّومَ، فصارَ كالصَّغِيرِ.

قوله: (قضاء لحق الوقت بالتشبه).

يعني: إما يُغيبك الصبي الذي بلغ، والكافر الذي أسلم، نقضاء حق الوقت بالتشبه بالصائمين؛ لِأَنَّهُمَا لو كانا عند وجود السبب، وهو الجُرءُ الأوَّلُ على جمعة الأهدية؛ لوجبَ [١٢٥/٢] عليهما الصَّومُ؛ تعميصاً لوقت؛ لكن لما لم يوجد بهما الأهلية عند وجود السبب، ووُجِدَتْ بعده، والصَّومُ غيرُ مُتَحَرٍّ؛ وَحَبَّ عَلَيْهِمَا التَّشْبَهُ بِقَدْرِ الإمكانِ. قَالَ ﷺ «مَنْ نَسِيَ يَقُومُ بِهِوَ مِنْهُمْ»^(٤)

(١) ينظر «بدائع الصائغ» [٨٧/٢]، «نهر رائق» [٣١١/٢]

(٢) هذا على الاستصحاب في مدح مالك ويزيد بوجوب بصر أهيب عدونه؛ نظيرواني [١٣٧/١]، و«مع الجليل» لمؤنس [١٢٠/٢]

(٣) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقمهري [١٥٨ق]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب نكاح باب من نسي الشهر [١٠٣١]، وأحمد في «مسند» =

وَلَوْ أَفْطَرَا فِيهِ لَا قَصَاءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِيهِ.

وَصَامَا مَا بَعْدَهُ، لَنَحَقُّقُ السَّبَّ وَالْأَهْلِيَّةَ

وَلَمْ يَقْصِبَا يَوْمَهُمَا وَلَا مَا مَضَى، لِعَدَمِ الْحَطَّابِ

﴿حاشية البيان﴾

قوله: (ولو أفطرا فيه)، أي: في اليوم الذي أسلم فيه الكافر، وبلغ الصبي،

لا قصاء عليهما؛ لعدم الوجوب، وقد مر فيه خلاف مالك.

قوله: (وصاما ما بعده، لنحقق السب والأهلية)

أما تحقق السب، فبقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

[البقرة: ١٨٥] - وقد مر بيد السب في أول كتاب الصوم.

وأما الأهلية فهي نوعان: أهلية الوجوب، وأهلية الأداء.

أما أهلية الوجوب، فهي بالدمّة الصالحة للوجوب، ولهذا اختص آدمي

به.

وأما أهلية الأداء فهي نوعان: قصيرة، وكيلة.

فالقاصرة: باعتبار قوة البدن، كما في الصبي الصغير قبل البلوغ، وفي المنقور

بعد البلوغ.

والكاملة: باعتدال الحال بالبلوغ عن عقل، وقد عرفت في الأصول.

ومراد المصنف: الأهلية الكاملة، والإسلام شرط الوجوب، وقد مر

قوله: (ولم يقصبا يومهما ولا ما مضى، لعدم الحطاب).

[٥٠/٢]، وإن أبي نبي [رقم ١٩٤٠١]، وعبد بن حميد في نسخة المسند [رقم

٨٤٨]، من حديث ابن عمر رضي الله عنه به.

قال العراقي «أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بسند صحيح» ينظر «معراج أحاديث الأحياء»

للإمام [٣١٨/١]

وهذا بخلاف الصلاة، لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفي صوم الجزء الأول والأهلية معذومة عنده وعن أبي يوسف أنه إذا رآل الكافر أو الصبا قبل الرؤاى فعليه القضاء؛ لأنه أدرك وقت النية.

﴿ عنه يبرر ﴾

أما الكافر الذي أسلم: فلقوله ﴿ ١٠٠ ﴾ «الإسلام يجب ما قلناه»

وأما الصبي الذي بلغ: فلقوله ﴿ ١٠١ ﴾ «رفع القلم عن ثلاث الصبي» [٢١٥: ٢٠] حتى يحتلم»^(١).

فعلم [٢١٢/١] بهذا أن الخطاب غير متوجه إليه قبل البلوغ.

قوله: (وهذا بخلاف الصلاة)، أي: هذا الحكم الذي ذكرناه، وهو عدم وجوب قضاء صوم ذلك اليوم الذي بلغ فيه الصبي، وأسلم الكافر، بخلاف الصلاة؛ حيث يجب قضاؤها إذا بلغ أو أسلم في بعض الوقت؛ لأن سبب وجوب الصلاة: الجزء المتصل بالأداء، وقد وجدت الأهلية عند ذلك الجزء، أما الصوم: فسبب الوجوب فيه: الجزء الأول، وقد اعدمت الأهلية عنه.

وروى ابن سماعه عن أبي يوسف إذا بلغ قبل الرؤاى أو أسلم، أن عليهما القضاء، وإن كان بعده؛ فلا قضاء عليهما، وإن صام ذلك اليوم آخرهم، وذلك لأنهما أدركا وقت النية، فصار كأنهما أدركا النبل، وهذا خلاف المشهور عن أصحابنا؛ لأن عدم التكليف إذا حصل في أول النهار؛ سقط فرض حقيقته؛ لأنه لا يتعصر^(٢).

(١) أخرج أحمد في المسند [١٩٨١: ١]، وابن أبي حنيم في تاريخه [٦٣٠: ٢]، وصحاحي في بيان شكل الأثر [٤٤٢: ١]، والبيهقي في دلائل الكبرى [١٨٠: ٦٩]، وفي دلائل النبوة [٣٤٦: ٤]، من حديث عمرو بن العاص بهذا اللفظ.

(٢) مضمون شرحه.

(٣) يطر المسودة لشرحي [٩٣: ٣]، وهداية الصائغ [٨٨: ٢]، البحر الرقوى [٣١٢: ٢].

وَحَهُ الطَّاهِرِ أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَجَرَّأُ وَجُوبًا، وَأَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ مُتَعَدِّمَةٌ فِي أَوَّلِهِ
إِلَّا أَنْ لِلصَّيِّ أَنْ يَنْوِيَ التَّطَوُّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ، عَلَى مَا قَالُوا، لِأَنَّ
الْكَافِرَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلتَّطَوُّعِ أَيْضًا وَالصَّيِّ أَهْلٌ لَهُ.

وَإِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَضَرَّ قَبْلَ الرِّوَالِ فَنَوَى الصَّوْمَ،
أَخْرَأَهُ، لِأَنَّ السَّعَرَ لَا يَتَأَيَّيْ أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَّةُ الشَّرُوعِ،

فصل في البعد

قوله: (إِلَّا أَنْ لِلصَّيِّ أَنْ يَنْوِيَ التَّطَوُّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ، عَلَى مَا
قَالُوا)

يعني: أَنَّ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ قَبْلَ الرِّوَالِ وَنَوَى التَّطَوُّعَ يَصِحُّ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لَهُ قَبْلَ
الْبُلُوغِ، وَالْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ الرِّوَالِ وَنَوَى التَّطَوُّعَ لَا يَصِحُّ، لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ،
عَلَى مَا عَلَيْهِ هَامَّةٌ مَشَابِهُنَا^(١).

وَيَقُلُّ فَخْرُ الْإِسْلَامِ عَنْ «الْوَادِ». أَنَّ صَوْمَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ
[١٤٦/٢] بَعْضُ مَشَاهِدِنَا. كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢)، وَاسْتَدْلُوا بِمَسْأَلَةِ «الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ»؛ حَيْثُ قَالَ فِي النَّصْرَانِيِّ الَّذِي يُسْلِمُ: هُوَ بِمَثَرَةِ الصَّيِّ يَتَلَعُّ سَوَاءً، فَيَبُتُّ
التَّطَوُّعُ مِنَ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ يَصِحُّ، فَكَذَلِكَ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ.

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ بِمَثَرَتِهِ فِي حَقِّ الْإِفْطَارِ، وَفِي «الْمُنَقَّى»: عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ
سَوَى بَيْنَهُمَا وَقَالَ: يَكُونُ تَطَوُّعًا مِثْلَهُمَا جَمِيعًا.

قوله: (وَإِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَضَرَّ قَبْلَ الرِّوَالِ فَنَوَى الصَّوْمَ،
أَخْرَأَهُ).

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» [٦٤١/٢]، «إبدائع الصالحين» [١٤١/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسحاجي [١٢٥٥]

وَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ قَعْلُهُ أَنْ يَصُومَ، لِزَوَالِ الْمُرْحَصِ فِي [١٦٥] وَقْتُ
النِّيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ ثُمَّ سَافَرَ لَا يُبَاحُ لَهُ الْعِطْرُ، تَرْجِيحًا
لِجَنَابِ الْإِقَامَةِ فَهَذَا أَوَّلُ.....

بسم الله الرحمن الرحيم

وَفِي «الجامع الصغير» لِمَعْرِ الْإِسْلَامِ الرَّقْدِيِّ^(١)، قَبْلَ انْتِصَابِ الشَّهْرِ، وَدَاكُ
أَصَحُّ، لِأَنَّ النِّيَّةَ يَسْبِقِي أَنْ تَكُونَ مُوجُودَةً فِي أَكْثَرِ الشَّهْرِ أَوْ فِي النِّيلِ، فَاهُمْ، وَإِنَّمَا
أَجْرَاهُ صَوْمُهُ، لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي وَجُوبَ الصَّوْمِ، وَلَهُمَا يَصِحُّ آدَاؤُهُ فِي الشَّفَرِ،
وَإِنَّمَا تَرَاحَى وَجُوبُ الْآدَاءِ، فَلَمَّا رَأَى الشَّفَرَ وَوَقْتُ الْعَرِيمَةِ بَقِيَ، تَوْحُّهُ خَطَبُ
الْآدَاءِ، فَصَحَّ آدَاؤُهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا
صِحَّةَ الشَّرُوعِ).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ قَعْلُهُ أَنْ يَصُومَ، لِزَوَالِ الْمُرْحَصِ فِي وَقْتُ
النِّيَّةِ)، أَيُ: إِنْ كَانَ الْمُسَافِرُ الَّذِي نَوَى الْإِفْطَارَ، وَقَدِمَ الْمِضْرَ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي
رَمَضَانَ، وَهَذَا تَكَرَّرَ مِنَ الْمُضْطَبِّ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ أَيْضًا فِي مُسَافِرٍ وَقَدِمَ الْمِضْرَ قَبْلَ
الزَّوَالِ فِي رَمَضَانَ، بِدَلَالَةِ التَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ الشَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ).
وَمِثْلُ [١٦٧/٢] هَذَا الْكَلَامِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الثَّقَلِ.

قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوَّلُ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمُقِيمَ إِذَا سَافَرَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ، لَا يَحِلُّ لَهُ
الْعِطْرُ، مَعَ أَنَّ الْمُرْحَصَ مُوجُودٌ وَهُوَ الشَّفَرُ، وَإِذَا أَقَامَ الْمُسَافِرُ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ،
لَا يَحِلُّ لَهُ الْعِطْرُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ، لِزَوَالِ الْمُرْحَصِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَرَى أَنَّ دُحُولَ
الْمِضْرِ لَا يَتِمُّ لَهُ حَتَّى تَعَيَّتِ الشَّمْسُ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي الشَّفَرِ،
لِأَنَّهُ مُسَافِرٌ فِيهِ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ لَهُ حُكْمُ الْإِقَامَةِ وَالشَّفَرِ، حَتَّى تَعَيَّتِ الْإِقَامَةُ الشَّفَرَ،
وَبِهِ صَرَّحَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢)

(١) بَطَر «شرح الجامع الصغير» للرقدي [٧٠]

(٢) بَطَر «شرح مختصر الكرخي» للبطري [١٦٠]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ ، لِقِيَامِ شُبْهَةِ الْمُبِيحِ .

﴿ حاشية السبيل ﴾

قوله: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ) .

يعني: فيما إذا كان مُقِيمًا ثُمَّ سَفَرَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، أَوْ كَانَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، وَإِنَّمَا لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ ، لِأَنَّ كَفَّارَةَ شَهْرِ رَمَضَانَ يُسْقِطُهَا الشُّبْهَةُ كَالْحُدُودِ ، وَهَذَا لِأَنَّهَا لَا تُشَخِّقُ إِلَّا مَعَ الْمَأْتَمِ كَالْحُدُودِ .

والتَّحْقِيقُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ اسْتَفْرَ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِإِبَاحَةِ الْعِطْرِ فِي الْأَصْلِ ، كَانَ وَجُودُهُ شُبْهَةً فِي إِسْقَاطِ الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِبَاحَةُ الْعِطْرِ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، كَالْمِلْكِ وَالنِّكَاحِ لَمَّا [٢١١٢] كَمَا سَبَقَ لِإِبَاحَةِ الزَّوْطَةِ ، كَانَ وَجُودُهُمَا مُسْقِطًا لِلْحَدِّ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِبَاحَةُ الزَّوْطَةِ ، كَمَا فِي الْخَيْصِ وَالنَّعَاسِ .

قَالَ فِي «شرح الطحاوي» وَلَوْ وَحَبَّتِ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ سَافَرَتْ أَوْ سَافَرَ فِي آخِرِ النَّهَارِ ، لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ عَنْهُ ، وَإِنْ [٢/١٤٧ ٢] مَرِضَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَرَضًا يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ ، سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ ، ثُمَّ حَاصَتْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ بَعَثَتْ ، سَقَطَتْ عَنْهَا الْكَفَّارَةُ^(١) .

وَقَالَ فِي «خلاصة المتناوي» وَلَوْ أَفْطَرَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ مُتَعَمِّدًا ، ثُمَّ أَكْرَهَهُ الشُّطْرَانُ عَلَى السَّفَرِ ، لَا تَسْقُطُ عَنْهُ بَكْفَارَةُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ .

وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ تَسْقُطُ

وَعَنْهُمَا: لَا تَسْقُطُ .

وَقَالَ فِي «شرح الطحاوي» ، وَلَوْ حَزَخَ بِفِيهِ مَرَضٌ مَرَضًا يُبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ ، اِحْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ يَسْقُطُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ وَلَوْ أَفْطَرَ فِي

(١) يَنْظُرُ «شرح مختصر الطحاوي» للإمام جازي [١٢٥٥]

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ؛ لَمْ يَفْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ،
لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِيهِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ بِالسَّيَةِ؛ إِذَا ظَاهَرَ وَخَوَّنَهَا مَتَّ
وَقَضَى مَا بَعْدَهُ؛ لِإِنْعَادَامِ السَّيَةِ.

وَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ مَتَّ؛ قِصَاةُ كُنْهٍ غَيْرِ يَوْمِ نَتِثِ النَّبَةِ، لَمَّا قُلْنَا

عنه السيد

قِصَاةُ رَمَضَانَ أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ؛ لَمْ نَحِثْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ^(١)

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ، لَمْ يَفْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ).

وَهَذَا لِأَنَّ صَوْمَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَحِيحٌ، بِإِثْبَاتِ عَلَى وُجُودِ السَّيَةِ مِنْهُ ظَاهِرًا؛ إِذَا
الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَوَيَّ الصَّوْمَ حَالَةَ الْإِفَاقَةِ، وَقَضَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ
الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ؛ لِعَدَمِ السَّيَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْمَاءَ يَمْتَنِعُ وُجُودُ السَّيَةِ، وَلَا يَصَحُّ
الصَّوْمُ بِدُونِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَلْزَمُهُ قِصَاةُ الْيَوْمِ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْإِعْمَاءَ

مَعْنَى يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ، فَيُبْطَلُ حُلُوتُهُ الصَّوْمَ كَالْحَبِصِ

قُلْنَا: الْحَبِصُ مَعْنَى يَوْجِبُ الْعُسْلَ، مِمَّا فِي الصَّوْمِ كَالْإِنْرَالِ، وَالْإِعْمَاءُ مَعْنَى

يَوْجِبُ الْوُصُوءَ، فَلَا يُبَاقِي الصَّوْمَ، كَسَائِرِ الْأَخْدَاتِ

[١٧٧ ط م] قَوْلُهُ، (وُجُودُهَا مَتَّ)، أَيِ وُجُودِ السَّيَةِ مِنْ اسْتَعْنَى عَلَيْهِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ مَتَّ، قِصَاةُ كُنْهٍ غَيْرِ يَوْمِ نَتِثِ النَّبَةِ،

لَمَّا قُلْنَا). وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِيهِ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ

(١) يَطْرُقُ فِي مَحْضَرِ الْمُصْحَفِيِّ، بِإِسْلَامِيٍّ [١٢٥]

(٢) يَطْرُقُ فِي الْمَحْضَرِ الْكَبِيرِ، لِلْمَأُورِدِيِّ [١٤١ ٣] وَهُوَ فِي الْمَقَامِ الشَّامِيِّ، لِلشَّيْخِ أَبِي [ص ٦٦]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي تَرْجُومَةِ الْمَسْجُودِ، لِلْمَشْهُورِيِّ [٣٣١ ٣]

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْصِي مَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ صَوْمَ رَمَضَانَ عِنْدَهُ يَتَأَدَّى بِنَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ بِمَرَلَةٍ الْإِغْتِكَافِ. وَعِنْدَنَا لَا بُدَّ مِنَ النَّبِيَّةِ لِكُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ مُتَعَرِّقَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بَيْنَ كُلِّ يَوْمَيْنِ مَا لَيْسَ بِرَمَازٍ هَذِهِ الْعِبَادَةُ بِخِلَافِ الْإِغْتِكَافِ.

وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ كُلُّهُ؛ فَصَاءَ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ مَرَضٍ يُضْعِفُ الْقُوَى، وَلَا يُزِيلُ الْجَحَا قَصِيرٌ عُذْرًا فِي التَّاجِيرِ لَا فِي الْإِسْقَاطِ.

❖ حاشية البهاري ❖

بِالنَّبِيَّةِ، وَفَضَى مَا بَعْدَهُ؛ لِانْقِطَاعِ النَّبِيَّةِ، وَإِنَّمَا أُخْرَأَ صَوْمُ يَوْمِ الدَّلِيلَةِ الَّتِي حَدَّثَ فِيهَا الْإِغْمَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَحُلُو عَنْ غَرِيمَةِ الصَّوْمِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْصِي مَا بَعْدَ الْيَوْمِ الَّذِي حَدَّثَ فِي لَيْلَةِ الْإِغْمَاءِ^(١)؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ عَلَيْهِ يَتَأَدَّى بِنَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا فِي الْإِغْتِكَافِ، وَالْمَرْقُ بَيْنَهُمَا طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ يُتَاقَى الصَّوْمُ دُونَ الْإِغْتِكَافِ، فَلِهَذَا اخْتِجَ إِلَى النَّبِيَّةِ فِي صَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ دُونَ الْإِغْتِكَافِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ كُلُّهُ؛ فَصَاءَ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ مَرَضٍ يُضْعِفُ الْقُوَى وَلَا يُزِيلُ الْجَحَا). أَيِ الْقَمَلِ^(٢).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِغْمَاءَ بِمَرَلَةٍ الْمَرَضِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانُوا يُتَلَوْنَ بِالْإِغْمَاءِ، وَالْجُنُودُ مَنَعِي عَنْهُمْ^(٣).

وَحَاصِلُهُ مَا نَقَلَ مَحَرُّ الْإِسْلَامِ التُّرْدَوِيُّ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الثَّلَجِيِّ: أَنَّ الْأَعْدَادَ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

(١) ينظر «التهديب في اختصار سبله» لبرادعي [٣٥٩، ١]، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير [٥٢٠/١]

(٢) وقيل القمل والنقطة ينظر، «لسان العرب» لابن منظور [١٦٥/١٤ مادة: جحا]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإمام أبي [١٦٥].

وَمَنْ جُنَّ رَمَصَانُ كُلَّهُ، لَمْ يَقْضِهِ، حَلَالًا لِمَالِكٍ هُوَ يَتَحَرَّهُ بِالْإِعْمَاءِ.

﴿٣٦٦﴾

نَوْعٌ مِنْهُ: غَيْرُ مُتَمَتِّدٍ لَوْقَتِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَهُوَ النَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ شَهْرًا فِي الْعَادَاتِ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: غَيْرُ مُتَمَتِّدٍ لَوْقَتِ الصَّلَاةِ وَلَا لَوْقَتِ الصَّوْمِ عَابًا، وَهُوَ الْإِعْمَاءُ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: يَمْتَدُّ لَوْقَتِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ جَمِيعًا، وَيَخْتَلِفُ لِاتِّعَازٍ، وَهُوَ الْجُنُونُ.

وَنَوْعٌ مِنْهُ: يَمْتَدُّ لَوْقَتِ الصَّلَاةِ لَا لَوْقَتِ الصَّوْمِ عَابًا، وَهُوَ الْأَعْمَالُ^(١).

وَالنَّوْعُ الرَّابِعُ: يَمْتَدُّ حِلْقَةً فِي كُلِّ بَابٍ [٢١٨١، ٢١٨٢]، وَهُوَ الْعَبَثُ.

فَأَمَّا النَّوْمُ: فَإِنَّهُ لَا يُنْقِطُ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ لِعَدَمِ لُزُومِ الْحَرَجِ، عَلَى عَكْسِ النَّبَا.

وَأَمَّا الْإِعْمَاءُ، فَإِنَّهُ عُدْرٌ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ إِذَا امْتَدَّ بِرِيَادَتِهِ عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَلَيْسَ بِعُدْرٍ فِي الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ امْتِدَادَهُ بَادِرٌ إِلَى لَشْهْرِ، فَلَا يَلْزَمُ الْحَرَجُ، فَلَا يُنْقِطُ.

وَأَمَّا الْجُنُونُ، إِذَا امْتَدَّ بِرِيَادَتِهِ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي صَلَاةٍ، وَاسْتِعْرَافِهِ شَهْرًا فِي الصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ يُنْقِطُهُمَا جَمِيعًا، دَفْعًا لِلْحَرَجِ؛ لِأَنَّ امْتِدَادَهُ لَيْسَ بِبَادِرٍ؛ هِلَزَمُ الْحَرَجِ، وَإِذَا لَمْ [٢١٨٣] يَمْتَدَّ وَقْصَرَ عَنِ اشْتِهَارِهِ، لَمْ تُنْقِطْ كَالْإِعْمَاءِ.

وَأَمَّا الْعَبَثُ: فَهُوَ مُنْقِطٌ، لِامْتِدَادِهِ مِنْ أَوَّلِ الْوُحُودِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ جُنَّ رَمَصَانُ كُلَّهُ، لَمْ يَقْضِهِ، حَلَالًا لِمَالِكٍ^(٢)).

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبردوي [٦٩].

(٢) ينظر: «الإنصاف والإكليل لمختصر حنين» للموازي [٣٤٢/٣]، و«مواهب الجليل» في شرح مختصر =

وَلَكِنَّا أَن الْمُسْقِطُ هُوَ الْخَرْجُ ، وَالْإِعْمَاءُ لَا يَسْتَوْعِبُ الشَّهْرَ عَادَةً فَلَا حَرَجَ ،
وَالْجُنُونُ يَسْتَوْعِبُهُ فَيَتَحَقَّقُ وَإِنْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ ، قَضَى مَا
مَضَى ، خِلَافًا لِلرُّفَرِ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ هُمَا يَقُولَانِ : لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ ، لِإِنْعِدَامِ
الْأَهْلِيَّةِ وَالْقَصَاءِ مُرْتَبِئًا عَلَيْهِ ، فَصَارَ كَالْمُسْتَوْعِبِ .

— فقهية الميراث —

وَجْهٌ قَوْلُهُ: أَنَّ الْحُجُورَ الْمُشْتَوِّعَةَ لَا يَمَامِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ، قِيَاسًا عَلَى
الْإِعْمَاءِ إِذَا اسْتَوَعَتْ، فَلَا يَخْتَلِفُ الْوُجُوبُ كَعَبْرِ الْمُشْتَوِّعِ.

وَوَجْهَهُ قَوْلُنَا. أَنَّ الْمُنْقِطَ لِلزُّجُوبِ لِرُومِ الْحَرَجِ، وَذَلِكَ يَحْتَصِلُ فِي
الْمُنْتَوِعِ دُونَ غَيْرِهِ، بِحِلَالِهِ الْإِعْمَاءُ إِذَا اسْتَوْعَتْ، حَيْثُ يُلْزَمُهُ الْقَصَاءُ؛ لِأَنَّ
اسْتِعَابَهُ شَهْرًا نَادِرًا؛ لِأَنَّ الْمُعْنَى عَلَيْهِ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ، وَحَيَاتُهُ إِلَى شَهْرِ بَلَا
أَكْلٍ وَلَا شُرْبٍ نَادِرًا، فَلَا يُلْزَمُ الْحَرَجُ فِي الْقَصَاءِ.

قوله: (وَإِنْ أَتَاكَ الْمُخَوَّبُ فِي نَعْسٍ رَمَضَانَ، فَصَيَّ مَا مَضَى^(١))، بخلافًا لرُفَرِّ
والشَّافِعِيِّ^(٢). ومذهبنا استبَحْصَانٌ، ومذهبهما قِيَاسٌ. كَذَا دَكَرَ الْإِمَامُ عَلَاءُ الدِّينِ
[١٤٨، ١٤٩، ١٥٠] الْعَالِمُ الشَّرَفِيُّ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الصَّرِيحِ «إِذَا أَفَاقَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ نِصْفِ النَّهْرِ، يَجِبُ كُلُّ الشَّهْرِ، أَمَّا إِذَا أَفَاقَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، لَا يَجِبُ أَصْلًا» (١).

حیاتی و محیطی [۲۷۷/۲]

(١) وقع بالأصل «نص ما نصي»؛ والثبت من «الف»، «ق»، «و»، «ز»، «ح»، «ط»، «ي»
«الهداية» «ي» بضمه «نص ما نصي» ينظر: «الهداية» للمزني (١/١٧٥)

(٢) بظـر «المهذب في فقه الإمام الشافعي»؛ لشبرري [١/٣٢٥]، و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي»
للبيهقي [١٧٦/٣]

(٣) ينظر «طريقه الخلاف» علماء سمرقدي (ص ٣٣ - ٣٤)

(١) ينظر : «الموارد العمومية في شرح الهداية» بحمد الدين [١١٩]

← حماية السيد →

لَهُمَا: أَنَّ الْمَجْبُورَ مَرْفُوعُ الْقَلَمِ؛ لِقَوْلِهِ **﴿رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ﴾** عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَهِيَ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَهِيَ الْمَجْبُورُ حَتَّى يُفِيَّ، **﴿وَلَا أَرَى الْأَدَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَةِ الْأَدَاءِ، فَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ أَيْضًا؛ لِتَرْتِبِهِ عَلَى الْأَدَاءِ، فَصَارَ الْمَجْبُورُ غَيْرَ الْمُسْتَوْعِبِ، كَالْمُسْتَوْعِبِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ﴾**.

ولنا. أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ تَحَقُّقُ فِي حَقِّهِ وَهُوَ الشَّهْرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُوصُوفًا بِصَمَةِ الْإِسْلَامِ؛ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَرَجَ مُسْقِطٌ لِلْوُجُوبِ، فَلَمَّ يَلْزَمُهُ إِذَا امْتَدَّ، وَكَذَا نَقُولُ فِي الصَّيِّ؛ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْوُجُوبُ؛ لِلزُّومِ الْحَرَجُ؛ لِامْتِدَادِهِ.

فَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ أَهْلٌ لِأَصْلِ الْوُجُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَوُجُوبِ
الْأَدَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَدَقَ قَلْبَ يَضْبُ السَّهَارِ، وَلَمْ يَكُنْ مُنْطَبِرًا، وَبَوَى الصُّومُ،
يُحْزَنُ عَنْ الْقَرَصِ.

ولو نوى في الليل وهو مُهَيِّقٌ، ثم جُرَّ، يُغْرِثُهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَهْلِيَّةُ
الْوُجُوبِ بِالذِّمَّةِ، وَدِيَّةُ الْمَجْنُونِ صَالِحَةٌ لِلْإِجَابِ [١٠٢، ١٠٣]، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بِإِعْلَامِ مَا إِذَا رُذِ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، حَتَّى
لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِعَتَابٍ لَحَرَح

ولهذا يجب العُشْرُ والخَرَجُ ونفقة المتخارم ونعمامات كلِّها، وفي الإيجاب فائدة، وهو كونه مطلوباً بالقصد على وجه لا يلزم الخرج، وذلك فيما إذا لم يمتدَّ الجورُ بخلاف ما إذا امتدَّ؛ حيث لا يجب للزَّوم الخرج

وَلَمَّا أَنَّ السَّتَّ قَدْ وُجِدَ وَهُوَ الشَّهْرُ وَالْأَهْلِيَّةُ بِالدَّمَةِ، وَفِي الْوُجُوبِ قَائِدَةٌ
وَهُوَ صَيْرُورَتُهُ مَطْلُوبًا عَلَى وَجْهِ لَا يَخْرُجُ فِي آدَائِهِ، بِخِلَافِ الْمُشْتَوَعِبِ؛ لِأَنَّهُ
يَخْرُجُ فِي الْآدَاءِ فَلَا قَائِدَةٌ وَتَمَامُهُ فِي الْخِلَافِيَّاتِ.

ثُمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ، قِيلَ. هَذَا فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ.

عَبَّاسُ بْنُ

ولهذا قلنا في النَّائِمِ وَالْمُقَنَّنِ عَلَيْهِ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَصَاءُ، وَإِنْ اسْتَوْعَبَ
النُّومُ وَالْإِعْمَاءُ شَهْرًا، لَعَدَمِ الْخَرَجِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ رَفْعُ تَكْلِيفِ الْآدَاءِ لَا تَقْيُ أَصْلِ
الْوُجُوبِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى النَّائِمِ الْقَصَاءُ. وَقَوْلُهُمَا: إِنَّ الْآدَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛
لَانْعِدَامِ الْأَهْلِيَّةِ، فَلَا يَجِبُ الْقَصَاءُ.

قُلْنَا: سَلَّمًا أَنَّ أَهْلِيَّةَ الْآدَاءِ مُتَعِدِمَةٌ وَلَا كَلَامَ لَهَا فِيهِ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ أَهْلِيَّةَ
الْوُجُوبِ مُتَعِدِمَةٌ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ كَمَا بَيَّنَّا.

قَوْلُهُ: (وَالْأَهْلِيَّةُ بِالدَّمَةِ).

الدَّمَةُ فِي الْأَصْلِ: بِمَعْنَى الْعَهْدِ، وَلِهَذَا يُسَمَّى قَابِلُ الْجَرِيَّةِ ذِمِّيًّا؛ لَكَوْنِهِ
مُعَاهَدًا، وَسُمِّيَ مَحَلُّ الْبِرَامِ الْعَهْدِ - وَهُوَ الرِّقَّةُ - بِالدَّمَةِ مَجَازًا؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ
الْحَالِ عَلَى الْمَحَلِّ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ)، أَي: بَيْنَ الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ
وَالْعَارِضِيِّ.

وَالْجُنُونُ الْأَصْلِيُّ: أَنْ يُذْرَكَ مَجْنُونًا

وَالْعَارِضِيُّ: أَنْ يُذْرَكَ مُبِينًا ثُمَّ جُنًّا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ حَيْثُ يَتَلَرَّمُهُ قَصَاءُ مَا

مَضَى عَلَى ظَاهِرِ [٥/١٤٩/٢] الرُّوَايَةِ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَجْنُونًا التَّحَقَّقَ بِالصَّبِيِّ
فَلَا تَعْدَمُ الْخِطَابُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ، وَهَذَا مُخْتَارُ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ.

•••••

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: فَرَّقَ أَصْحَابُنَا بَيْنَ الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ وَالْعَارِضِيِّ،
فَقَالُوا فِي الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ إِذَا أَهَاقَ فِي بَعْضِ الشُّهُرِ يَلْزُمُهُ قَصَاءُ [١٢١٣] مَا أَذْرَكَ،
وَلَا يَلْزُمُهُ قَصَاءُ مَا مَضَى، كَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَالصَّبِيِّ إِذَا أَذْرَكَ.

وَفِي الْجُنُونِ الْعَارِضِيِّ: إِذَا أَذْرَكَ شَيْئًا مِنَ الشُّهُرِ إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ،
أَوْ مِنْ أَوْسَطِهِ، لَزِمَهُ قَصَاءُ جَمِيعِ الشُّهُرِ؛ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ مُعِيقًا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي أَهَلَ
بِهَلَالِ رَمَضَانَ ثُمَّ جُنَّ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا بَعْدُ مُصِيبِ الشُّهُرِ كُلِّهِ، عَلَيْهِ أَنْ يَقْصِيَ جَمِيعَ
الشُّهُرِ إِلَّا ^(١) الْيَوْمَ الْأَوَّلَ إِذَا عَرَمَ عَلَى الصَّوْمِ قَبْلَ جُودِهِ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ
جُنَّ قَبْلَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَهَاقَ فِي آخِرِ يَوْمٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ فِي طَرَفِ الشُّهُرِ عِزَّ أَنَّهُ
أَهَاقَ فِي وَسْطِهِ. وَرَوَيْ عَنْ مُحَمَّدٍ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٢).

قَالَ فِي «الْإِبْطَاحِ»: وَرَوَيْ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ هَكَذَا، إِلَّا أَنِّي
اسْتَحْسِسُ بَأَنَّهُ يَقْصِي ^(٣)، يَعْنِي أَنَّهُ يَقْصِي مَا مَضَى فِي الْحُجُوبِ الْأَصْلِيِّ إِذَا أَهَاقَ فِي
بَعْضِ الشُّهُرِ كَمَا فِي الْجُنُونِ الْعَارِضِيِّ

قَوْلُهُ: (وَهَذَا مُخْتَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ)، [أَيِ الْمُرُقِّ بَيْنَ الْحُجُوبِ الْأَصْلِيِّ
وَالْعَارِضِيِّ: مُخْتَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُشَابِهِنَا] ^(٤).

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: لَا يَلْزُمُهُ، وَاسْتَبَدَّ مِنْ قَوْلِهِ: وَذَلِكَ، وَابْتَدَأَ: وَابْتَدَأَ.

(٢) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْصَرِ طَحَاوِيِّ» لِلْأَسْبَاجِيِّ [١٣٠٥]

(٣) يَنْظُرُ: «الْإِبْطَاحُ» لِلْكَرْمَانِيِّ [١٢٧٥]

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولِينَ رِيَادَةً مِنْ قَوْلِهِ: وَذَلِكَ، وَابْتَدَأَ: وَابْتَدَأَ.

وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا بِطَرًا، فَعَلَيْهِ قَصَاؤُهُ.

﴿عنه الصغير﴾

قوله (وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا بِطَرًا، فَعَلَيْهِ قَصَاؤُهُ).

وهذه المسألة من خواص مسائل «الجامع الصغير»^(١)، وفيه خلاف زُفَرٍ؛ فَإِنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ يَجُوزُ عَنْهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْمُقِيمِ بِلَا يَتَوَقَّعُ كَذَا يَقْلُوا عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: مَنْ حَكَّنَ هَذَا [د ١٠٠٢] فَقَدْ عَلِطَ، وَإِنَّمَا قَالَ زُفَرٌ: إِنَّهُ يَجُوزُ بِئِثَّةً وَاحِدَةً^(٢) كَذَا نقل الْقُدُورِيُّ فِي «تَفْرِيبِهِ»، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُتَخَصِّصَ عَلَيْهِ لَا يَفْصِي النَّوْمَ الَّذِي حَدَّثَ [بِه] الْإِعْمَاءُ فِي لَيْلَتِهِ؛ لِوُجُودِ النَّيَّةِ مِنْهُ ظَاهِرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَأْوِيلُهَا: أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا لَا يَنْوِي شَيْئًا أَوْ مُتَنَهِّكًا اعْتِدَ الْأَكْلَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَكُنْ حَالُهُ دَلِيلًا عَلَى غَرِيمَةِ الصَّوْمِ.

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مُتَنَهِّكًا عَلَيْهِ مُتَعَيِّرٌ بِأَضْلِهِ وَوَضْفِهِ بِتَغْيِينِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، فَمِمَّا لَمْ يَنْزِمَهُ تَغْيِينُ الْوَضْفِ؛ لَمْ يَلْزِمَهُ تَغْيِينُ الْأَصْلِ؛ لِتَغْيِيهِ، كَمَا إِذَا وَهَتْ بِضَاتُ الرُّكَائِةِ مِنَ الْعَقِيرِ.

وَوَجْهٌ قَوْلُهَا: أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [اب د ١]، وَقَوْلُهُ ~~هَذَا~~: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣)، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةً حَالِصَةً لِلَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا حَصَلَتْ بِدُونِ النِّيَّةِ يَنْزِمُ الْحَبْرُ، فَلَا يَجُوزُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ النِّيَّةُ؛ حَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ عَدَدًا عَلَى أَنَّهُ تَغْيِينٌ، ~~إِ~~

= وينظر «المبسوط» [٨٨٣ - ٨٩]، «بدائع الصنائع» [٨٩، ٢]، «مبیین نجاتی» [١، ٣٤٠]، «درر الحکام» [١، ٢١١/١]، «رد المحتار» [٢، ٤٣٣]

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الشافعي الكبير لمحمد بن الحسن [ص ١٣٨ - ١٣٩]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق ١٥٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٤) مضاف تحريجه

وَقَالَ زُفَرٌ، يَتَأَدَّى صَوْمَ رَمَضَانَ بِدُونِ الْيَمَةِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُتَقِيمِ، لِأَنَّ
الْإِنْسَانَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ مَعْلَى أَيْ وَجِبَ يُؤَدِّيهِ بِقَعْنِ عَنْهُ، كَمَا إِذَا وَهَبَ كُلُّ النَّصَابِ
مِنَ الْفَقِيرِ.

وَلَمَّا أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ هُوَ الْإِنْسَانُ بِحِجَةِ الْعِبَادَةِ، وَلَا عِنْدَهُ إِلَّا بِالْيَمَةِ، وَهِيَ
(٦٥ ط) هَبَةُ النَّصَابِ وَجِدَ يَمَةً الْقُرْبَةَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الرُّكَاةِ.

وَمَنْ أَضَحَّ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ
زُفَرٌ: عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، لِأَنَّهُ يَتَأَدَّى بِغَيْرِ الْيَمَةِ عَنْهُ.

﴿ غلبه الجهد ﴾

التَّغْيِينُ مَوْصُوعٌ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ).

فَقَوْلُ: إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ هُوَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا مُسْتَحَقُّ الْإِنْسَانِ، وَدَلَّكَ
يَخْضُلُ بِدُونِ الْيَمَةِ

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرُّكَاةِ: إِنْ نَوَى الصَّدَقَةَ، صَحَّ وَوَقَعَ عَنِ الرُّكَاةِ، فَصَارَ بِحَلَالِهِ
تَقْيِيماً كَمَا فِي مَسَائِلِنَا، وَإِنْ نَوَى الْهَيْئَةَ أَوْ ذَكَرَهَا، وَقَعَ عَنِ الرُّكَاةِ اسْتِحْسَانًا، لِأَنَّ
الْهَيْئَةَ مِنَ الْفَقِيرِ (١٠٥ ط) صَدَقَةٌ مَخَارًا، بِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الْفَقِيرَ مَحَلُّ الصَّدَقَةِ.

وَأَمَّا فِي مَسَائِلِنَا: فَقَدْ انْعَدَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَصِحُّ أَنْ
يَقَعَ الْعَدَمُ مَشْتَعَارًا لِلنُّحُودِ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَضَحَّ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ).

أَعْظَمُ أَنَّهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ نَوَى، ثُمَّ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ
أَوْ حَامَعَ مُتَعَمِّدًا، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّ كَدَّ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الرُّوَالِ يَقْلِبُ الْقَضَاءُ

شبهة البيان

وَالْكَفَّارَةُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الرُّوَالِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِلَا تَكْفَارَةٍ.

وَقَالَ زُفَرٌ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ يَحْتَصِلُ عِنْدَهُ بِمُجَرَّدِ الْإِمْسَاكِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ الْمُفِيدِ بِلَا بَيِّنَةٍ^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَشْهُورُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَإِذَا رَوَى مَا ذَكَرَهُ^(٢) عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَحْدَهُ: هِشَامٌ^(٣)».

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الصَّوْمَ مُرَاعَى قَبْلَ الرُّوَالِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى عَرَضِيَّةٍ أَنْ يَصِيرَ صَوْمًا، فَلَمَّا أَطْلَقَ فَوُتَ إِمْكَانَ تَحْصِيلِ [٢٠١، ١] الصَّوْمِ، وَإِمْكَانَ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ يُجْعَلُ بِمُزِيلَةٍ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، كَمَا فِي غَاصِبِ الْعَاصِبِ، يُصَمِّمُهُ الْمَغْضُوبُ بِهِ ابْتِدَاءً إِنْ شَاءَ، أَوْ يُسْتَقَرُّ الصَّمَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْصِبْ كَانَ يُمْكِنُ لِلْعَاصِبِ أَنْ يَرُدَّ الْمَغْضُوبَ عَلَى الْمَغْضُوبِ بِهِ، وَعَاصِبُ الْعَاصِبِ فَوُتَ ذَلِكَ الْإِمْكَانَ، فَصَارَ ضَامِيًا.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْكَفَّارَةَ إِذَا تَجِبَتْ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ وَلَا صَوْمَ هُنَا؛ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، فَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَلِهَذَا [٢٠١، ٢] إِذَا لَمْ يُطْعَرْ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا يُعْتَبَرُ صَائِمًا؛ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا؛ لِتَرْكِ الصَّوْمِ، وَهَذَا تَارِكٌ لِلصَّوْمِ وَلَيْسَ بِمُقْبِلٍ لَهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ قِيَاسِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ إِمْكَانَ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ إِذَا يُجْعَلُ بِمُزِيلَةٍ

(١) ينظر «الجامع الصغير» [ص ١٤١]، «الأصل لمحمد» [٢٠١، ٢]، «مختصر الطحاوي» [ص ٥٧] «صيود المسائل» [ص ٣٨].

(٢) أي: الطحاوي رحمه الله - كما جاء في حاشية «م».

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجهني [٤٦١/٢].

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ رحمهما الله : إِذَا أَكَلَ قُلُ الرُّوَاحِ يَجِبُ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتْ إِمْكَانَ التَّخْصِيلِ فَصَارَ كَعَصَبِ الْعَاصِبِ ، وَلِأَنَّهُ خَفِيفَةٌ رحمهما الله أَدَّ الْكَفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ وَهَذَا امْتِنَاعٌ إِذَا لَا صَوْمٌ إِلَّا بِالْحَيَّةِ .

وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، أَوْ تَقَّتْ ، أَنْطَرَتْ وَقَصَّتْ بِجَلَابِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُا تَخْرُجُ فِي قَصَائِهَا وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ .

وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ ، أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي نَهْصِ النَّهَارِ ، أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهَا .

فصل في إنباء

ذَلِكَ الشَّيْءُ فِيمَا لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، كَمَا فِي الْعُدْوَانِ ، بِجَلَابِ الْكَفَّارَةِ مِنْهُ تَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَغْيِيبَ إِمْكَانِ الصَّوْمِ بِمَرَلَةٍ تَغْيِيبَ الصَّوْمِ شُبْهَةً .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا امْتِنَاعٌ) ، أَيِ الْأَكْلِ فِيمَا إِذَا أَصَحَّ غَيْرُ نَوِيٍّ لِلصَّوْمِ امْتِنَاعٌ عَنِ الصَّوْمِ ، لَا إِفْسَادٌ لَهُ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ) ، أَيِ : مَرَّ بِيَدِ الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فِي وَجُوبِ قِصَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ فِي بَابِ الْخَيْصِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي نَهْصِ النَّهَارِ ، أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمَيْهَا) .

وَالْأَضْلُ هُما مَا قَالَ الْكَرْخِيُّ : إِنْ كُنْ مِنْ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَعْدَرٍ ، ثُمَّ رَأَى الْعُدْرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَالٍ لَوْ كَانَ بِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَرَمَهُ الصَّوْمُ ، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْإِمْسَاكِ كَمَا يُنْصَحُ الصَّائِمُ ^(١) .

(١) ينظر شرح محضر الكرخي لشمسوري [١٥٧/١] ، المبسوط لشمسري [٩١/٣] ، انجته لمصنفه [٣٥٩/١] ، بدائع الصائغ [١٠٣/٢] ، البحر الرائق [٣٠٥/٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ: كُلُّ مَنْ صَارَ أَهْلًا لِلرُّومِ وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ، هُوَ يَقُولُ: النَّشْءُ خَلَفَ فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَتَحَقَّقُ الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَالْمُفْطِرِ مُتَعَمِّدًا أَوْ مُخْطِئًا.

— هبة التبيان —

وذلك مثل الحائضِ نَهَضَ في بعضِ النَّهارِ، أو يُسَلِّمُ الكافرُ، أو يَنْلُعُ الصَّبِيُّ، أو يُعْبِقُ المَجْنُونُ، أو يَقْدُمُ المُسَافِرُ مِصْرَهُ؛ فإِذَا هُمْ يُؤْمَرُونَ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْهِي عَنْ الصَّائِمِ، وَإِنْ صَارَ إِلَى حَالٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا قَلِيلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لَمْ يَلْزَمَهُ الصَّوْمُ، وَهُوَ لَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ الصَّائِمَةُ إِذَا [٥١٥/٢ م] حَاضَتْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَائِضِ: إِذَا طَهَّرَتْ لَا يَلْزَمُهَا الْإِمْسَاكُ^(١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»^(٢): قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ: لَا يَلْزَمُهُ الْإِمْسَاكُ^(٣).

له: أَنَّ النَّشْءَ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَوَجَبَ فِي الْإِبْدَاءِ، وَاللَّازِمُ مُتَّفَقٌ، فَيَسْتَبْطِئُ الْمَنُورُومُ، وَلِأَنَّ النَّشْءَ خَلَفَ عَنِ الصَّوْمِ، فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، كَالَّذِي تَعَمَّدَ الْفِطْرَ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّشْءُ، وَكَالَّذِي أَحْطَأَ بِأَنْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشَّتِّ، فَبَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ تَحَرَّرَ عَلَى طَرَفٍ أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ أَنَّ الْفَجْرَ طَالَعَ، أَوْ أَفْطَرَ عَلَى طَرَفٍ الْعُرُوبِ إِذَا الشَّمْسُ طَامَعَتْ.

ولما: قَوْلُهُ ﷺ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُنَّ بَقِيَّةَ يَوْمِي»^(٤).

(١) ينظر «الجمع الوهاج في شرح المساج» للشمسيري [٣٣٣ ٣]

(٢) ينظر «شرح مختصر المنذري» للأقطع [١٥٧/١]

(٣) ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٤٢٧ ٣] و«السيب في نفعه الشافعي» للشمسري [ص ٦٦] و«الوسيط في المذهب» للفرالي [٥٤٢/٢، ٥٤٣].

(٤) ثم أزه بهذا اللفظ، والمشهور ما أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب صوم الصبيان [رقم =

وَلَنَا أَنَّهُ وَجِبَتْ قِصَاةٌ لِحَقِّ الْوَقْتِ لَا حَلْفًا، لِأَنَّهُ وَقْتُ تَعْظِيمِ حِلَافِ
الْحَائِضِ وَالْمَسَاءِ وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهِمْ حَالُ قِيَامِ هَذِهِ
الْأَعْدَارِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمَایِعِ عَنِ النَّشْءِ حَسَبِ تَحَقُّقِهِ عَنِ الصَّوْمِ.

قَالَ: وَإِذَا نَسَحَرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَإِذَا هُوَ قَدْ طَلَعَ، أَوْ أَطْرَقَ

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

وَلِأَنَّ تَعْظِيمَ الْوَقْتِ وَاجِبٌ إِمَّا بِالصَّوْمِ، وَإِمَّا بِالنَّشْءِ إِذَا عَجَرَ عَنْهُ، وَهُوَ أَهْلٌ
لَهُ^(١)، كَالْمُفْطِرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، بِحِلَافِ الطَّاهِرَةِ إِذَا حَصَتْ، حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهَا
النَّشْءُ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَهْلًا لِلْأَذَاءِ

وَالْجَوَابُ هَمَّا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَقَوْلُهُ: لَا تُسَلِّمُ الْمَلَارَمَةَ، وَفَوْتُهُ: «النَّشْءُ خَلَفَ
عَنِ الصَّوْمِ»؛ لَا تُسَلِّمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّشْءَ يَجِبُ قِصَاةٌ لِحَقِّ الْوَقْتِ بِسَبِيلِ الْأَصَالَةِ،
لَا بِسَبِيلِ الْخَلْفَةِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ حَلْفًا عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ الْحَائِضِ وَالْمَسَاءِ وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ حَيْثُ لَا يَحْتَاطُ عَلَيْهِمْ)،
أَيُّ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ النَّشْءُ عَمْدًا وَجُودِ هَذِهِ الْأَعْدَارِ [٢٠٥٢ هـ]؛ لِأَنَّ الْمَنِيْعَ مِنَ النَّشْءِ
مُتَحَقِّقٌ، كَمَا أَنَّ الْمَایِعَ مِنَ الصَّوْمِ مُتَحَقِّقٌ، وَهَذَا لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَرَمًا كَانَ مَا يُشْبِهُهُ
حَرَامًا، كَعِبَادَةِ الصَّمِّ فِيهَا حَرَامٌ، وَالصَّلَاةُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَيْضًا مَكْرُوهَةٌ، نُسَبِّحُ بِعِنَادَةٍ
[٢١١ هـ] الصَّمِّ، وَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْقَدَاءِ، فَكذلك لَا يَحْتَاطُ النَّشْءُ،
أَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْأَذَاءُ، وَلَا يَحْتَاطُ النَّشْءُ أَيْضًا

قَوْلُهُ: (وَإِذَا نَسَحَرَ). إِلَى آخِرِهِ أَيْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ^(٢)

١٨٥٩]، وَمَسَمَّ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ نَابَ مَنْ أَكَلَ فِي عَاشُورَ، فَيَكْفَى بِهِ يَوْمَهُ [رَمَحَ ١١٣٦].
عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَرْسَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَشِيرَتَهُ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ «مَنْ أَصْبَحَ
مُفْطِرًا، فَلَيْسَ بِقِيَمَةِ يَوْمِهِ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، فَلَيْسَ بِقِيَمَةِ يَوْمِهِ»

(١) أَيُّ: الصَّوْمُ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (م)

(٢) أَيُّ: عَنِ الصَّوْمِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (م)

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرُ الْقُتُوبِيِّ» [ص ٦٤]

وَهُوَ يُرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَإِذَا هِيَ لَمْ تَغْرُبْ، أَمْسَكَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ قَصَاءً لِحَقِّ التَّوَقُّتِ بِالتَّقْدِيرِ الْمُتَكَبِّرِ، أَوْ تَعْبًا لِلتُّهْمَةِ.

عبد الباق

قوله: (وَهُوَ يُرَى)، بِصَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ بِمَعْنَى: يَطُنُّ^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الظَّنِّ: عِبَةُ الظَّنِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ شَاكًا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ. كَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ، وَحَافِظُ الدِّينِ السَّيِّ فِي «مُسْتَصْفَاه»^(٢).

وَدَلَّكَ لَا يَصُحُّ عَلَى إِحْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِي الْمُتَسَحَّرِ الشَّاكِّ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ أَلَّا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»^(٣): «لَوْ شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ أَنْ لَا يَتَسَحَّرَ، فَإِنْ تَسَحَّرَ مَعَ الشَّكِّ؛ لَمْ يُفِيدَ صَوْمَهُ، وَلَا قِصَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي يَقِينٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَشَكٍّ فِي النَّهْرِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ؛ إِلَّا إِذَا تَسَحَّرَ، وَأَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّ الْفَجَرَ طَالَعَ وَفَتَّ السَّحَرُ؛ فَاحْتَبَّ إِلَيْنَا أَنْ يَقْضِيَ»^(٤). ثُمَّ قَالَ: «كَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِ الصُّومِ»^(٥).

ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْ أَفْطَرَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَزِمَ الْقَصَاءُ»

وَاخْتَلَفَ مُشَابِهُنَّ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقِّنٌ لِلنَّهَارِ وَشَاكٌّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ الْقَصَاءُ [١٥٢: ٥٢٠ م] وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ إِقَامَةَ الشُّعْءِ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلَ الْإِفْطَارِ مِنَ الشُّعْءِ.

(١) وقع في الأصل وقف، انظر، والمشب من (وا، وب، و، و) و (م).

(٢) ينظر: المصنف للشمس [٩٦].

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٣٣].

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للإسبغاني [١٣٣]، وشرح مختصر الكرخي، للنفذوري.

[١٢٧] المبوط للشيخاني ٢، ٢٠٩، المبوط للشيخاني ٣، ١٣٩.

(٥) أي في «شرح الطحاوي» كذا جاء في حاشية ٥.

• عتبة الباب •

وقد ذَكَرَ الحَاكِمُ الجَلِيلُ الشَّهِيدُ في «مختصره» الموسوم بـ«الكافي»،
وصاحب «تحفة الفقهاء»^(١)، وصاحب «خلاصة الفتاوى»، والإمام المُنْذِرِيُّ
في «شرح مختصر الكُرْخِيِّ»^(٢)، مثل ما ذَكَرَ في «شرح الطحاوي».

وقَالَ في «شرح الطحاوي» أيضًا:

هذه المسألة تَضَمَّنَتْ فُصولًا خَمسة:

أحدها: أَنَّهُ يَفُتُّ صَوْمُهُ.

والثاني: أَنَّهُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

والثالث: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

والرابع: أَنَّهُ يُنْسِكُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ؛ تَشْبِيهًُا بِالصَّائِمِينَ، أَوْ نَفْيًا سِتْمَةً، حَتَّى لَا
يَقُولَ النَّاسُ: إِنَّهُ يَأْكُلُ فِي رَمَضَانَ.

والخامس: إِذَا أَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ^(٣)

أَمَّا فُسَادُ الصَّوْمِ: بِمَقَوَّاتِ رُكْبَةٍ.

وَأَمَّا الْقَضَاءُ: فَلِأَنَّهُ حَقٌّ مُضْمُونٌ بِالْجُبْلِ، وَخَطْوُهُ لَا يُجْعَلُ عَفْوًا، لِأَنَّهُ وَقَعَ
فِيهِ بِتَقْصِيرِهِ، بِخِلَافِ السَّيِّئِ.

وَأَمَّا عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ: فَبِمُضْطَرَرِّ الْجَبَايَةِ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ

عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف ٥]

(١) ينظر «تحفة الفقهاء» لملاي الدين السمرقندي [٣٦٣ ١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكُرْخِيِّ» لمُنْذِرِي [١٥٢ ١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيوطي [١٣٣ ٥]

وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مُضْمُونٌ بِالْجُمْلَةِ، كَمَا فِي الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ،
وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَبَايَةَ قَاصِرَةٌ لِعَدَمِ الْقَصْدِ، وَفِيهِ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَعَثْنَاكَ
دَاعِيًا لَا رَاعِيًا مَا تَجَانَفْنَا إِلَيْهِ، قَضَاءُ يَوْمَ عَلَيَّا يَسِيرٌ.

وَأَمَّا الْإِنْسَانُ، فَلِقْصَادِ حَقِّ الْوَقْتِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

قوله: (وبه قال عمر رضي الله عنه)، أي: وفي مثل ما قلنا قال عمر رضي الله عنه: (ما
تجاءفنا) (لإثم)، أي: ما مبنا إليه

واضله: ما رَوَى أَبُو عُيَيْدٍ فِي كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»^(٣) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ،
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ
الشَّمْسَ قَدْ غَرِثَتْ، ثُمَّ بَطَرَ فَرَادَ لَشَمْسٍ طَالِعَةً [١٨٢ ١]، فَقَالَ عُمَرُ: لَا، نَقْضِيهِ
مَا تَجَانَقَا بِهِ لِإِثْمٍ»^(٤)، أَي: مَا يَنْبَغُ إِلَيْهِ، وَلَا تَعَمَّدِيَاهُ وَسَحْنُ مُعَلِّمُهُ، وَكُلُّ مَاثِلٍ
فَهُوَ مُتَحَدِّفٌ وَجَنَفٌ، قَالَ [اللَّهُ] ^(٥) تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَافٍ مِنْ مَوْجِجٍ جَنَفًا﴾ [البقرة،
١٨٢]، أَي: مَيْلًا.

- (١) وقع في الأصل: انجاسها، والتمثيت من (وا)، و(اف)، و(ار)، و(ات)، و(ام).
 (٢) يأتي تحريجه
 (٣) ينظر: «غريب الحديث» لأبي حبيب [٣١٣/٣]
 (٤) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم / ٩١٤٥]، وعبد الرزاق في «مسنده» [رقم / ٧٣٩٥]، ومن طريقه بن حرم في «المحلى» [٣٥٩ ٤]، والنسوي في «معرفته و تاريخه» [٧٦٥ ٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٨٠١٦]، من طريق الأعمش، عن التميمي بن ربيع، عن زيد بن وهب، عن قال ابن كثير «هذا إسناد صحيح» ينظر «لسان المصنف» لابن كثير [٤١٣ ١]، و«مناقب أئمة» للزيلعي [٤٦٩/٢]
 وروى عنه خلاف ذلك أخرجه البيهقي في «معرفته السنن والآثار» [٢٥٩ ٦] و«تذوينا أئمة»، عن عبي بن حنظلة، عن أبيه، عن عمر، وهو أصح من رواه زيد بن وهب، عن عمر في هذه المسألة، والله لا يقصده، وما يحذف لإثم
 (٥) ما في المخطوطين زيادة من (اف)، و(ار)، و(وا)، و(ات)، و(ام).

وَالْمُرَادُ بِالْفَجْرِ: الْفَجْرُ الثَّانِي، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الصَّلَاةِ.

﴿ شعبة البيهقي ﴾

أَمَّا قَوْلُهُ. «لَا، بِقُصْبِهِ». فَأَوَّلُهُ. قَالَ لَهُ قَائِلٌ. كَأَنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً وَقَدْ ابْتَسَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - رَدًّا عَلَيْهِ - لَا، أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَنْتَ، بَقُصْبِهِ. أَي: بَقُصْبِ يَوْمٍ مَكَانَ يَوْمٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ عَيْرُهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى. ﴿لَا تُقِيمُ يَوْمَ تَقِيمَةٍ﴾ [التَّيْمَةُ ١].
و(لَا) رَدٌّ عَلَى مَنْ أَكْثَرَ الْبُعْثَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُودَ﴾ [الْب. ٦٥]

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ عَنْ عُمَرَ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَابِغِ عَنِ الثَّمَنَاتِ، وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْهِدَايَةِ»: «بَعَثْنَاكَ دَاعِيًا لَا رَاعِيًا»^(١) فَبِذَاكَ يَسِّرُ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ أَوْرَدَ بَعْضُهُمْ فِي «شَرْحِ الْهِدَايَةِ»: أَنَّ عُمَرَ حِينَ أَطْلَعَ مَعَ أَصْحَابِهِ يَوْمًا، ضَعِدَ الْمُؤَدُّونَ الْمُنْتَدُونَ وَقَالَ: الشَّمْسُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ عُمَرُ. «بَعَثْنَاكَ دَاعِيًا لَا رَاعِيًا». أَي: دَاعِيًا لِلْأَذَانِ وَالْإِعْلَامِ السَّيِّئِ، لَا حَاطِطًا لِلْأَحْوَالِ ثُمَّ قَالَ. «مَا تَجَانَفْنَا لِإِيْمٍ». فَبِذَاكَ مِنَ الْمُضْطَرَعَاتِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْفَجْرِ: الْفَجْرُ الثَّانِي) [١٥١١]، أَي: الْمُرَادُ مِنَ الْفَجْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (تَسَحَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ)^(٣) هُوَ الْفَجْرُ الثَّانِي، وَهُوَ

(١) وهذا هو الصحيح في نسخة التي بخط المؤلف من «الهدية» ١٦ و ٤٣ ب. معطوف مكتبه فيص الله أودي - تركيا. وفيه شيخ الإسلام بالبيمار التركية سمعي فدي بعنه على حاشية نسخة القاسمي من «الهدية» [ق ٤٢] / معطوف مكتبه كوبريني فاصل أحمد باشا - تركيا. ثم أشار إلى أنه هكذا وقع في بعض نسخ «الهدية»

(٢) بل هذا المعطوف: أخرجه ابن أبي شبة [رقم ٩١٣٩ طبعة دار الفقه]، والقسوي في «المعجم» والتاريخ [٧٦٧/٢]، من طريق علي بن أبي حمزة عن أبيه قال: «كنا عند عمر بن الخطاب في شهر رمضان، فلما غابت الشمس يومًا، أطلع بعضنا ناسي فقال رجل: يا أمير المؤمنين، هبنا الشمس يادينة فقال: أعاذنا الله من شره، يا نساء: دعوا نساءي ثم قال: من أضر منكم يومًا مكتبة». - لفظ القسوي

(٣) وقع في الأصل «الفجر طلع»، ونسب من قوله، والله، والله، والله، والله، وهو الموقوف =

ثُمَّ التَّسْحَرُ مُسْتَحَبٌّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا وَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً»^(١)
وَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ
وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ وَالسَّوَاكُ».

❦ غايه البيان ❦

لَمَجَرُّ الصَّادِقِ، وَهُوَ الْمُتَعَبَّرُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، لَا الْمَجَرُّ الْكَادِبُ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ
قَوْلُهُ. (ثُمَّ التَّسْحَرُ مُسْتَحَبٌّ).

التَّسْحَرُ: أَكْلُ السُّحُورِ - بَفَتْحِ لُحْيٍ - [١٥٢ ط م] وَهُوَ مَا يُؤْكَلُ وَقَبْلَ السَّحْرِ.
وَجْهُ الاسْتِحْبَابِ: مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً»^(١).

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ». مُسْتَدًّا إِلَى عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ فَضَّلَا بَيْنَ حَبَابٍ وَحَبَابٍ أَهْلُ الْكِتَابِ: أَكَلَةُ السَّحْرِ»^(٢).

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي «المَوْطَأِ»: يَسْتَدِيهِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ
بَلَغَ يَتَادِي بَلْبِلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٣).

= بِمَآ فِي «إِهْدَايَةِ الْفَرَجِيَانِي [١٢٦، ١]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صَوْمِ بَابِ بَرَكَةِ سَحُورٍ مِنْ عِبَرِ إِيجَابِ [رَقْم / ١٨٢٣]، وَمُسْلِمٌ فِي
كِتَابِ نَهْيِهِمْ بَابِ فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَسُحُبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ [رَقْم /
١٠٩٥]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ نَهْيِهِمْ بَابِ فَضْلِ السُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ، وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ
الْإِفْطَارِ [رَقْم / ١٠٩٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ نَهْيِهِمْ بَابِ فِي تَوْكِيدِ السُّحُورِ [رَقْم / ٢٣٤٣]، وَاحْمَدُ
فِي «الْمُسْنَدِ» [١٩٧ / ٤]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «المَوْطَأِ» [رَقْم / ١٦١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ بَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَانِ، بَابِ الْأَدَانِ بَعْدَ
السَّحْرِ [رَقْم / ٥٩٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ نَهْيِهِمْ بَابِ بَيَانِ أَنَّ الدَّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْتَسِبُ بِطَرَفِ
السَّحْرِ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَغَيْرِهِ حَتَّى يَطْبَعُ الْعَجَرُ [رَقْم / ١٠٩٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ

وذكر في «السنن» أيضاً: مُسْنَدًا إِلَى الْعَرِيضِ بْنِ حَارِثَةَ قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّحُورِ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «هَلُمُّ إِلَى الْعَدَاءِ الْخَارِكِ»^(١)

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُزْنِسِينَ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ، وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ»^(٢) دَكَرَهُ الْإِمَامُ الْحَدَّادِيُّ^(٣) عَنِ الْحَسَنِ.

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» أَيْضًا: أَنَّهُ سَمِعَ عِنْدَ نَكْرِيمٍ يَقُولُ: «مِنْ عَمَلِ السُّؤَةِ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ، وَالِاسْتِيَاءُ»^(٤) بِالسَّحُورِ^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب من سمي السحور العناء [رقم ٢٣٤٤]، والبيهقي في كتاب الصيام/ دعوة السحور [رقم ٢١٦٣]، وابن أبي شيبة [رقم ١٩٢٢]، وابن حبان في صحيحه [رقم ١٩٣٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٧٩٠٥]، من حديث العريض بن حارث رضي الله عنه قال ابن القطان «هذا الحديث لا يصح» ينظر «ديننا» و«إيماننا» لآلئ القصيد [٢٦٤: ٤]

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» من كلام أبي الفرد، والبيهقي من حديث ابن عمر وصححه، وروى أيضاً من كلام عائشة كذا جاء في حاشية «ات»

(٣) سمى أحده من قول لحسن البصري، ومشهور من قول أبي الفرد «وشعبة وغيرهما موقوف» وهذا ورد مرعوعاً أيضاً ينظر «الدرية» في تجميع أحاديث الهداية لآلئ حبر [٢٨٥]، وبسببه شرح الهداية للقيسي [١٠٤/٤]

(٤) قال في حاشية «هـ» و«م» «الامام الفقيه أبو عبد الله طهر بن محمد المصنف» بحدادي، كان يروي عن أبي جعفر بهذوايي، وعن الشيخ أبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاذي وغيرهما، وجاء في حاشية «ات» «هو من أصحابنا المتقدمين» له تصانيف

قلنا موضح له اسمعاني في «الآداب»، صدر «توضيح» صاحب تصانيف في ترمذ وتذكير بها كتاب «عيون المجتهد» و«مرور» بدمش، من أهل طبرستان، وكان يروي عنه بعض من كان يروي عنه، وذكر يوم السبت سبع عشرة سنة من ذي القعدة (١٠٦ هـ) ينظر «الآداب» للسمعاني [٨١/٤]

(٥) الاستياء يعني التآخير والتأخير ينظر «التحصيل» معنى الكثير «لأمر الصالح» [٢٩٤: ٦]

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٣٧٥]، عن عبد الكريم بن أبي نضار عن البصري رضي الله عنه

.....
 ﴿...﴾

والبركة في النعمة، الريادة والثناء

ثم الزيادة في الشحور على وجوه: زيادة في القوة على أداء الصوم، وزيادة في إباحة الأكل والشرب، وزيادة في الرخص التي يحب الله إتيانها، وزيادة في الحياة، وزيادة في الرقي فيها، وزيادة في كسب الطاعة، وزيادة على الأوقات التي يستجاب فيها الدعاء [١: ١٥٥] كما ذكره الإمام أبو بكر محمد بن أبي إسحاق الكلابدي^(١).

أما الأول: فظاهر، وقد ورد في بعض الروايات عن أنس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اتشكروا، فإن في الشحور بركة وقوة»^(٢).

وأما الثاني: من الصائم إذا كان بحرماً عليه الطعام، ثم أبيح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، لقوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ الآية. فالأكل بعد الصوم - وهو الشحور - زيادة على إباحة الأكل وقت الإفطار.

وأما الثالث: فإنه رخصة من الله ﷻ، لقوله تعالى: ﴿غَلَرِ اللَّهُ أَنْتَ كَسْرَ تَحْتَانُونَ أَمْسَحْ مَقَاتَ عَلَيْكُمْ﴾ الآية.

وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِرُخْصَةٍ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِعَرَائِمِهِ»^(٣).

(١) في كتابه «بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار» [ص ١٧٧]

(٢) أخرجه الكلابدي في «بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار» [ص ١٧٧]، من طريق البخاري من مسلم، عن عبد الحكم، عن أنس بن مالك ﷺ به.

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» [رقم ٢٥٤]، والطبراني في «المعجم الكبير» [١١: ١١٨٨٠]، وعنه أبو نعيم في «حبيه الأولياء» [٢٧٦: ٦]، والبراء في «مسند» كشف الأسرار [٩٩٠/١]، من طريق عكرمة عن ابن عباس ﷺ به.

قال الهيثمي «رواه الطبراني في الكبير والبراء، ورجال البراء ثقات، وكذلك رجال الطبراني»

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى،

غاية البيان

دَاعٍ فَأَسْتَجِبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَعْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَجَنَّبْ سَعْيَ يَوْمِئِذٍ﴾ [يَوْمَئِذٍ مِّنْ عَمَلٍ] [الفر ٣٤-٣٥]. فَيَكُونُ وَقْتُ السُّحُورِ وَقْتُ النَّجَاةِ، وَفِيهِ بَرَكَةُ الْبُكُورِ أَيْضًا قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا»^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ السُّحُورُ مِنْ أَحْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ، وَالْأَكْلُ فِي اللَّيْلِ كَانَ حَرَامًا فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ؟

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَرَامًا فِي الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ إِلَى عَهْدِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ يَرِدُ النَّسْخُ عَلَى الْحُرْمَةِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (السُّحُورُ مُسْتَحَبٌّ). يَعْنِي: أَنَّ السُّحُورَ مُسْتَحَبٌّ، إِلَّا إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرَى، فَحِينَئِذٍ تَزُكُّ السُّحُورُ هُوَ الْمُسْتَحَبُّ، لِإِخْتِرَارِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ. أَهْنِي:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب الدعاء نصف الليل [رقم / ٥٩٦٢]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الترويب في الدعاء وذكر في آخر الليل والإجابة فيه [رقم / ٧٥٨]، عن أبي هريرة رضى الله عنه نحوه.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد / باب في الاستكثار في السفر [رقم / ٢٦١٦]، والترمذي في كتاب النجوم / باب ما جاء في التكبير في النجاة [رقم / ١٢١٢]، وابن ماجه في كتاب التجارات / باب ما يرخى من البركة في البكور [رقم / ٢٢٣٦]، وابن أبي شيبة في كتاب السير / الوقت الذي يستحب فيه بوجبه السيرة [رقم / ٨٨٣٣]، وأحمد في المسند [١١٧/٣]، من حديث صفوان بن وهبة الغامدي رضى الله عنه.

قال الترمذي: حديث صفوان بن وهبة حديث حسن. وقال ابن طاهر: «هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة، ولم يخرج شيء منها في الصحيح»، وأقربها إلى الصحة والشهرة: هذا الحديث. ينظر: التحصيل لحبيب لابن حجر [٢٨٨٧/٦]

وَمَعْنَاهُ: تَسَاوَى الطَّيْنُ، قَالَ أَفْضَلُ أَنْ يَدَعَ الْأَكْلَ تَحَرُّراً عَنِ الْمُحَرَّمِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَلَوْ أَكَلَ فَصَوْمُهُ تَامٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ هُوَ اللَّبْلُ. وَعَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رضي الله عنه إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَسِينُ الْعَجَرُ، أَوْ كَانَتِ اللَّيْلَةُ مَقْمَرَةً أَوْ مَتْعِمَةً، أَوْ كَانَ يَنْصَرِيهِ [١٦١] عِلَّةً، وَهُوَ يَشْكُ، لَا يَأْكُلُ، وَلَوْ أَكَلَ فَقَدْ أَسَاءَ؛ لِقَوْلِهِ رضي الله عنه ادْعُ مَا يُرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيئُكَ.

وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْعَجَرُ طَالَعَ؛ فَعَلَيْهِ فَصَاوَةٌ؛ عَمَلًا بِعَالِي

فصل في البيان

لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ الشُّحُورِ وَإِنْ كَانَ شَاكًا، وَإِنْ أَكَلَ فَصَوْمُهُ تَامٌ؛ لِأَنَّ التَّيَقِينَ لَا [١٥٥/٢] يَزُولُ بِالشَّكِّ.

قَوْلُهُ: (وَمَعْنَاهُ تَسَاوَى الطَّيْنُ)، أَيِ: مَعْنَى الشَّكِّ تَسَاوَى الطَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي خَبِيبَةَ)، إِلَى آخِرِهِ.

بَعْنِي: إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَسِينُ الْعَجَرُ كَمَا فِي الْجِبَالِ، لَوْ لَا يَسْتَسِينُ يَسْتَبِي الْقَمَرِ أَوْ الْعَيْنِ، أَوْ بِعِلَّةِ النَّصْرِ، وَهُوَ شَاكٌ؛ لَا يَسَحَرُ، وَإِنْ أَكَلَ فَقَدْ أَسَاءَ. رَوَاهَا الْحَسَنُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ. كَذَا فِي «شرح معنصر الكرخي»^(١) رَأْيُهُ^(٢): شَكُّكَ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْعَجَرُ طَالَعَ؛ فَعَلَيْهِ فَصَاوَةٌ)، أَيِ: قَصْدُ

(١) ينظر «شرح معنصر الكرخي» صفحتي [١٣٣]

(٢) يُشِيرُ لِمَوْلُفٍ إِلَى مَوْلٍ صَاحِبِ «الهداية» فَقَوْلُهُ رضي الله عنه ادْعُ مَا يُرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيئُكَ ينظر «الهداية» للمزجيهاني [١٢٧/١]

(٣) قَالَ الْمُطَرِّدِيُّ: «رَأْيُهُ رَأْيُ شَكُّكَ وَالرَّيْبُ الشُّكُّ وَالنُّهْمُ» ينظر «المعرب في ترتيب المعرب» للمطردري [ص/٢٠٣]

الرَّأْيِ وَفِيهِ الْإِحْتِيَاظُ، وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الثَّقَيْنِ لَا يُرَالُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَصْلِ

❦ فيه البعد ❦

دَلَّتِ الْيَوْمَ، قَالَ الْحَاكِمُ الْجَلِيلُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ«الْكَافِي»: «وَلِنْ كَانَ أَكْثَرُ زَايِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْمَجْرُ طَالِعٌ، فَاحْتُ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَلَوْ تَسَحَّرَ وَأَكْبَرُ زَايِهِ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، قَالَ مُشَابِهُنَا عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ»^(١).

وَقَالَ فِي «نَحْوَةِ الْفُقَهَاءِ»: «وَلَوْ كَانَ أَكْبَرُ زَايِهِ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ فَأَكَلَ، عَنِ الْخُسْرِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَضَاءٌ».

ثُمَّ قَالَ: رُوِيَ عَنِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ اللَّيْلُ، فَلَا يَسْتَقِيلُ عَنْهُ إِلَّا بِقَبِي.

ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ عَالِيَةَ الرَّأْيِ دَلِيلٌ وَاجِبُ الْعَمَلِ بِهِ»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِبْصَاحِ» وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»^(٣)، وَسَمَّاهُ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ^(٤)، حَيْثُ قَالَ: (وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ) وَالْأَصَحُّ جَدِي: رَوَايَةُ الْخُسْرِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ الصَّخْرَ طَالِعٌ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ)، أَيُّ: لَوْ ظَهَرَ [١٠٦/٤]

(١) ينظر: «خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبَحَارِيِّ [٥٤/١]

(٢) ينظر: «نَحْوَةُ الْفُقَهَاءِ» بِعَلَاءِ السَّمْعَانِيِّ [٣٦٦/١]

(٣) ينظر: «الْإِبْصَاحُ» لِلْكَرْمَلِيِّ [٩٦/١]

(٤) ينظر: «الْمَحِيطُ بِرَهَائِي» [٣٧٤/٢]، «نَعَايَةُ شَرْحِ الْهُدَايَةِ» [٣٧٤/٢]، «أَبَايَةُ شَرْحِ الْهُدَايَةِ»

[١٠٦/٤]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣١٥/٢]

يُشْبِيهِ أَنْ تَجِبَ الْكُفَّارَةُ؛ نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ النَّهَارُ.

وَمَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَطَرَ أَنْ ذَلِكَ يُفْطَرُ؛ فَأَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا؛ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ.

عنه غير

يُشْبِيهِ أَنْ تَجِبَ الْكُفَّارَةُ (إِنَّمَا قَالَ بِلَفْظِ (يُشْبِيهِ)؛ لِأَنَّ فِي وَجوبِ الْكُفَّارَةِ اخْتِلَافَ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِيمَنْ أَصْبَحَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا، ثُمَّ أَكَلَ [٢١٦/١] أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا، فَطَرَ أَنْ ذَلِكَ يُفْطَرُ، فَأَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا؛ قَالَ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ»^(١).

قَالَ فِي «شرح الكُرْحِيِّ»: «قَالَ مُحَمَّدٌ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ [١٥٦/٢] بَلَّغَهُ الْخَبَرُ أَنْ أَكَلَ النَّاسِي لَا يُفْطَرُ»^(٢). يَعْنِي: حِينَئِذٍ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ فُصُولٍ: أَحَدُهَا هَذَا.

وَالثَّانِي إِذَا احْتَجَمَ فَأَفْطَرَ عَلَى ظَنٍّ أَنْ الْحِجَامَةَ تُفْطَرُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا اعْتَنَاتَ ظَنًّا أَنَّهُ يُفْطَرُ، ثُمَّ أَفْطَرَ عَامِدًا، وَالْفَضْلَانُ الْآخَرَانِ تُبَيِّهُمَا عَفِيتَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَمَّا الْفَضْلُ الْأَوَّلُ: لِأَنَّمَا لَمْ تَجِبْ فِيهِ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ تُؤَثِّرُ فِيهَا الشُّبْهَةُ، وَالشُّبْهَةُ إِذَا اسْتَدَتْ إِلَى أَصْلِ تَعَلَّقَ بِهَا الْحُكْمُ؛ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ، وَالْقِيَاسُ

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبزدوي [٢٠٠]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكُرْحِيِّ» للبزدوي [١٦٣]

لأن الاشتباه استند إلى القياس، فتحقق الشبهة وإن بلغة الحديث وعلمه، فكذلك في ظاهر الرواية. وعن أبي حنيفة رحمته الله وعنه أنها نجب، وكذا عنهما؛ لأنه لا اشتباه فلا شبهة.

وجه الأول

في غاية البعد

في أكل التماسي: أن يفسد الصوم، كما قال مالك ^(١) ورؤف، لمصادفة بينه وبين الصوم؛ إلا أنه ترك بحديث أبي هريرة، إذا طرأ أنه أكل، فالشبهة متباعدة إلى أضل، وهو القياس، فلا يجب.

قوله: (وإن بلغة الحديث)، وهو ما روي في «الصحيح» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا نسي فأكل وشرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» ^(٢).

قوله: (فكذلك في رواية عن أبي حنيفة)، أي لا تجب الكفارة.

قوله: (وعنه أنه نجب، وكذا عنهما).

روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال إن بدعه الحديث ترمته الكفارة؛ لأنه لما علم أن القياس متروك بالحديث، لم يشبه عليه الحال. فسقطت الشبهة المؤثرة في إسقاط الكفارة ^(٣).

قوله: (وجه الأول)، أي: وجه المذكور الأول، وهو ما روي عن أبي حنيفة: أنه لا تجب الكفارة، وإن بلغة الحديث وعلمه.

(١) ينظر «المحصر الفقهي» لابن عمره [٨٥/٢] و«مواهب العليل» لمطحات [١٣١/٢]

(٢) مضمون تحريجه

(٣) ينظر «شرح محنصر الكرخي» سعدوي [٦٣/١]، «البرهان» [٦٦/٣]، «مبدع الصانع»

[١٠٠/٢]، «دبين الحقائق» [٣/١].

قيامُ الشَّهَةِ الْحُكْمِيَّةِ بِالطَّرِيقِ إِلَى الْقِيَاسِ ، وَلَا يَنْتَهِي بِالْعِلْمِ كَوَظْمِ الْأَبِ جَارِيَةً
إِلَيْهِ

«شَهَادَةُ الْبَيَانِ»

(١) «قيامُ الشَّهَةِ الْحُكْمِيَّةِ» ، أَيِ «شَرْعِيَّةٍ» ، وَهِيَ شُكْلُ الْمَحَلِّ ، وَهُوَ
الصَّوْمُ بِالطَّرِيقِ إِلَى الْقِيَاسِ .

وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَرَفَرٌ يُفْسِدُ صَوْمَهُ (٢) كَذَا قَالَ الْإِمَامُ الْعُثَيْبِيُّ .

وَهَذَا لِأَنَّ تَقْوِيَتَ الرُّكْنِ مُفْسِدٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّقْوِيَةُ بِالْأَكْلِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفْسِدَ
الصَّوْمَ ، كَمَا إِذَا وَفَّ رُكْنُ الصَّلَاةِ ، فَلَا تَنْتَهِي هَذِهِ الشَّهَةُ بِالْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهَا
شُكْلُ الْمَحَلِّ ، فَيَسْتَوِي فِيهَا الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ ، كَمَا إِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةً ابْنَهُ ؛ حَيْثُ
لَا يُخْذُ وَإِنْ قَالَ «عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ» .

بَيَانُهُ : أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : «أَتَى وَعَالُكَ لِأَيْبِكَ» (٣) ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَالُ الْإِنْسَانِ
مِلْكًا لِلأَبِ ؛ لَكِنْ انْتَهَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ ، فَتَقَيَّتِ الْإِصَافَةُ مُورَثَةً لِلشَّيْئَةِ ، وَهِيَ
شُكْلُ الْمَحَلِّ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ ، فَلَمْ يَجِبِ الْخُدُّ ؛ لِاسْتِثْنَاءِ الشَّيْئَةِ إِلَى
أَصْلِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْتَهِي) ، يَخُورُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ؛ فَالْأَوَّلُ : لِإِسْنَادِهِ إِلَى صَمِيرِ
الْقِيَاسِ ، وَالثَّانِي : لِإِسْنَادِهِ إِلَى صَمِيرِ الشَّيْئَةِ .

(١) يَنْظُرُ «شرحُ مختصرِ الكُرْحِيِّ» لِمَعْدُورِي [١٦٣٥] وَيَنْظُرُ «المختصرُ القَصِيُّ» لِابْنِ عَرَبٍ
[٨٥/٢] . وَ«مَوْعِظُ الْجَلِيلِ» لِلْمَخْطُوبِ [٤٣١/٢]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْإِحْرَارِ بِابٍ فِي بَرَجٍ يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَدَدِهِ [رَقْمُ ٣٥٣٠] . وَابْنُ مَاجَةَ
فِي كِتَابِ التَّحَارَاتِ بِابٍ مَا يَرْجُلُ مِنْ مَالِ وَدَدِهِ [رَقْمُ ٢٢٩٢] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٢٢٧٠٨] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [١٥٨٠٤] . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
فِي «الْبَيْتِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ ١٥٥٢٦] ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ .
قَالَ الْعَصْبِيُّ «رَجَالُهُ ثِقَاتٌ» يَنْظُرُ «سَمْعُ الْأَفْكَارِ» لِمَعْنِيِّ [٥٠٩/١٤]

وَلَوْ اخْتَجِمَ وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُعْطَرُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَدَّ إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ،

❦ لغة البير ❦

قوله: (وَلَوْ اخْتَجِمَ وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُعْطَرُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مُتَعَمِّدًا، عَلَيْهِ الْقَصَاءُ
وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَدَّ إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ)، وهذا لِأَنَّ الْجَحْمَةَ لَيْسَتْ
بِمُتَأَمِّيةٍ لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ مِمَّا يَدْخُلُ، فَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُ تَعَطَّرَهُ مُتَعَمِّدًا، مَا اسْتَدَّ إِلَى
دَلِيلٍ شَرْعِيِّ؛ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ، وَقَدْ صَحَّ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(١): «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اخْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٢)، رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى [٢/١٥٧/٢] صَاحِبُ «السَّنَنِ»: يَأْتِيهِ إِلَى يَفْتَمَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجِمَ صَائِمًا مُحْرِمًا»^(٣).

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو جَنْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: يَأْتِيهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ اخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»^(٤).

وَذَكَرَ فِيهِ أَيْضًا: يَأْتِيهِ إِلَى أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا طَلْبَةَ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ،
فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُعْطَاهُ»^(٥).

(١) هذا لأسلوب مشن عليه المؤلف كثيرا في كتابه، وهو محصور على كونه «البحاري» بدلا
لـ «الصحيح» أو عطف بيان.

(٢) مضمي تحريجه.

(٣) مضمي تحريجه.

(٤) أخرج في الترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ ما رواه من أخرج في ذلك [أحمد
٧٧٧]، وأحمد في «المسند» [٢٢٢ ١]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [أحمد ٧٥٤١]، وابن أبي شيبة
[أحمد ٩٣١٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠١ ٢]، من حديث ابن عباس رضي الله
عنه.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

(٥) أخرج في الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٠١ ٢] من حديث أنس رضي الله عنه.

قال العيني «طريق صحيح» بغير «عجب الأفكار» شرح معاني الآثار «معني» [٣٧٧ ١٦].

إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِالصَّادِ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَيَّ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي حَقِّهِ، وَلَوْ بَلَّغَهُ الْحَدِيثُ
وَاعْتَمَدَهُ فَكَذًا جَنْدُ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ لَا يَتَرُكُ عَنْ قَوْلِ الْمُفْتِي.

بَابُ الْبَيْدِ

فَذَلَّ بِغُلَّةٍ عَلَى أَنَّ الْجَحَامَةَ لَا تُفْطَرُ الصَّائِمَ. وَالْمَعْقُولُ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْجَحَامَةَ لَا تُفْطَرُ الصَّائِمَ؛ لِأَنَّ الدَّمَ أَعْلَطُ أَحْوَالِهِ [١/٢١٦] أَنْ يَكُونَ حَدَثًا يَنْتَقِضُ
بِهِ الطَّهَارَةُ كَالْعَائِطِ وَالْبَوْلِ، ثُمَّ هُمَا لَا يُفْطَرَانِ الصَّوْمَ، فَكَذَا الدَّمُ، وَلِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي
يَخْرُجُ بِالْقَصْدِ لَا يُفْطَرُ، وَهُوَ دَمٌ عِزْقِي، فَكَذَا دَمُ الْجَحَامَةِ، وَهُوَ دَمٌ عِزْقِي.

قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِالصَّادِ).

بِعْنِي: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُخْتَجِمِ^(١) إِذَا أَكَلَ بَعْدَمَا أَفْتَاهُ فَقَبِيَّةً بِفَسَادِ
صَوْمِهِ بِالْجَحَامَةِ؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ يَرْجِعُ إِلَى فَتْوَى الْقَبِيَّةِ، وَقَدْ أَفْتَاهُ بِمَا اخْتَلَفَ
بِهِ الْمُفْتَاهُ، فَصَارَ ذَلِكَ عُذْرًا.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَلَّغَهُ الْحَدِيثُ وَاعْتَمَدَهُ فَكَذًا جَنْدُ مُحَمَّدٍ ﷺ)، أَي: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ
وَأَرَادَ بِالْحَدِيثِ مَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» وَ«الْمُسْنَدِ» وَ«الْمُسْنَدِ» عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «أَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمُخْتَجِمُ»^(٢).

وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيْبَةَ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَتَكُونُ شُبُهَةً مُشْتَبِهَةً [١/٥١٥٧] إِلَى دَلِيلِ^(٣).

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «الْمُخْتَجِمُ»، وَبُعِثَ عَنْ أَوْ، وَفِي «وَأَوْ»، وَفِي «وَأَوْ»، وَفِي «وَأَوْ».

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ، بَابُ فِي الصَّائِمِ بِحُجْمٍ [رَقْم ٢٣٦٧]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ
الصَّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَجْمَةِ لِلصَّائِمِ [رَقْم ١٦٨٠]، وَالسَّائِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي
[رَقْم ٣١٣٦]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥/٢٧٧]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم ١٧٣١]، مِنْ
حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي «صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِ وَالدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُمْ» بِظَرْفِ «تَنْبِيْهِ النَّاسِ»
لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٣/٢٥٤]، وَانْصَبَ الرَّايَةُ لِلرَّيْلِيِّ [٢/٤٧٢]

(٣) يَنْظُرُ «تَرْجُومَةُ لَكَرْعِي» لِلدَّوْرِيِّ [١/١٦٣]، «الْمَبْسُوطُ» [٣/٦٦]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ»

وَإِذَا جُمِعَتِ النَّائِمَةُ أَوِ الْمَخْضُوتَةُ وَهِيَ صَائِمَةٌ، عَلَيْهَا الْقَضَاءُ ذَوْدُ الْكُفَّارَةِ وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ ^(١) لَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا عِذْرٌ بِالنَّاسِي . . .

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي هَذَا الْبَابِ: وَهُوَ قَوْلُهُ ^(٢) «الْعَبِيَّةُ تَعَطَّرَ الصَّائِمُ» (مُؤَوَّلٌ بِالْإِحْتِمَاعِ). يَعْنِي لَا ثَوَاتَ لَصَوْمِهِ بَعْدَ الْعَبِيَّةِ، فَكَوْنُ شَهْتِهِ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا جُمِعَتِ النَّائِمَةُ أَوِ الْمَخْضُوتَةُ وَهِيَ صَائِمَةٌ، عَلَيْهَا الْقَضَاءُ ذَوْدُ الْكُفَّارَةِ. وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا قَضَاءَ ^(٣))، وَكَدَ الْجَلَّافُ بِدَعْوَتِ الْمَاءِ فِي حَقِّهِ النَّائِمِ.

قَالَ مَحَرُّ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير»: قَالَ صَاحِبُ الطُّغْرِي ^(٤): عِذْرُهُمَا هُوَ عِذْرُ النَّاسِي، فَيَعْنِي أَنَّ لَا يَنْزُفُهُمَا شَيْءٌ، وَكَيْفَ يَلْزَمُ الْمَخْضُوتَةُ قَضَاءً ^(٥)؟

وَالْحَوَاتُ: أَنَّ الصَّوْمَ لَمْ يَقْضَ بِمَقْعِلِ النَّاسِي؛ اسْتِخْلَافًا بِالْآخِرِ، وَالنَّائِمُ لَيْسَ فِي مَعْنَى النَّاسِي؛ لِأَنَّ الْمَوَاقِعَةَ ^(٦) فِي حَالَةِ النَّوْمِ - مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْشِئَ النَّائِمَةُ - أَمْرٌ مَهْجُورٌ، فَلَمَّا يُؤْخَذُ، فَلَا يُغْتَبَرُ شَهْتُهُ، وَالنَّيَّاسُ أَمْرٌ وَاقِعٌ عَالِي لَوْحُودٍ

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْجُنُونِ - فَتَأْوِيلُهَا: أَنَّ تَمَيُّقَ الْمَخْضُوتَةِ وَلَا يَسْتَوْعِبُ جُنُونُهَا لَشَهْرًا،

(١) لَمْ يَجِدْهُ فِي هَذَا الْمَقْعَدِ، وَهُوَ وَرَدَ عَنْ حَمَّادٍ مِنْ الصَّحَابَةِ بِمَعْنَى: قَالَ ابْنُ أَبِي بَرْزَةَ: «أُورِدَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ كُنْهَا مَذْخُوتَةً» ثُمَّ سَأَلَهَا بِطَرِيقِ «صَلْبِ ثَرْوَةٍ» بِمَعْنَى: ٢٠ | ١٨٢ | وَهُوَ يَدْرِي فِي مَحَرِّجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَبَرٍ [٢٨٦/١]

(٢) بِطَرِيقِ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» بِمَعْنَى: [٤٣٠/٣] وَارْتِجَافِ «بُزْدَوِي» [٢٧٤/٢]

(٣) يَعْنِي فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ ذَوْدَ كُفَّارَةٍ عَلَى نَائِمَةٍ وَخَاضِعَةٍ

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ «د» بِمَعْنَى: «لِصَاحِبِ الصَّغِيرَةِ» فَيَعْنِي: «مِنْكُمْ»

(٤) بِطَرِيقِ: «شرح الجامع الصغير» لِلْبُزْدَوِيِّ [٧٠/١].

(٥) وَاقِعٌ بِالْأَصْلِ «الْمَوَاقِعَةُ» وَالصِّبْ مِنْ «وَقَعَ» وَ«وَقَعَ» وَ«وَقَعَ» وَ«وَقَعَ» وَ«وَقَعَ»

فصل فيما يوجبُه على نفسه

(١٦/١٦) وَإِذَا قَالَ: «للهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْخَمْرِ، أَطْرَ وَقَصِي هَذَا النَّذْرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِرُقَرِّ وَالشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُمَا يَقُولَانِ إِنَّهُ نَذْرٌ بَعْدَ هُوَ مَعْصِيَةٌ، لِيُزَوِّدَ النَّهْيَ عَنْ صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ.

﴿ عليه السلام ﴾

فصل فيما يوجبُه على نفسه

فَصَلُّ لَمَّا قَرَعَ مِنْ بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الصَّوْمِ، بِإِجَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَدَاءً وَقَصَاءً، وَأَتَمَّعَهُمَا بِبَيَانِ الْعَوَارِضِ مِنَ الْمَرَضِ وَالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِإِجَابِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَالَ «للهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ الْخَمْرِ، أَطْرَ وَقَصِي هَذَا النَّذْرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِرُقَرِّ وَالشَّافِعِيِّ»).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ: أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا - وَلَمْ تَخْتَلِفِ الرُّوَايَةُ عَنْهُمْ - فِي كَرَاهَةِ الصَّوْمِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ: الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ، وَالْيَوْمِ لَدَى يُشْتُ بِهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، أَنْ يُصَامَ تَخْرِيًا مِنْ رَمَضَانَ، وَإِذَا صَامَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، كَانَ ضَائِمًا، وَيُتَكَرَّرُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَتَعَمَّدُ فِيهَا الصَّوْمُ

وَإِذَا نَذَرَ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ: صَحَّ نَذْرُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَكَذَلِكَ

(١) بطر «انتهيت في هذه الامام الشافعي» لمعني [١٤٠/٣]، و«انجم الوجع» في شرح المنهاج «للشافعي» [٣١٥/٣]

وَلَمَّا أَنَّهُ نَذَرَ يَصُومَ مَشْرُوعٌ وَاللَّهِ لِيَعْبُرَهُ وَهُوَ تَزَكُّ إِجَابَةً دَعْوَةَ اللَّهِ ﷻ
فَيَصِيحُ نَذْرَهُ.

— شعبة البهي —

رَوَى يَشْرُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَيَقَالُ لَهُ: صُمَّ عَمْرَاهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْذِّكْرِ شَيْءٌ،
وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ قَوْلُ رُقْرُقَةَ. كَذَا قَالَ الْقُدُورِيُّ
فِي «شَرْحِهِ»^(١).

لُرُقْرُقَةَ: مَا رُوِيَ فِي «الموطأ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَصْحَى»^(٢).

وَرُوِيَ فِي «السنن» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «[١٥٩/٢ م.] نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَصْحَى، وَعَنْ لَيْسَتَيْنِ:
النِّسَاءِ»^(٣)، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي سَاعَتَيْنِ: نَعْدَ
الصُّبْحِ، وَنَعْدَ الْغَضْرِ»^(٤).

(١) ينظر «شرح محاصر الكرخي» للبهري [١٦٠ ق.]، «الموطأ» للشيخ [٨١/٣]، «فتح
القدير» [٣٨٧/٢]، «حاشية ابن عابدين» [٤٢٨/٢]

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٦٦٥]، ومن طريقه مسلم في كتاب الصيام / باب النهي عن
صوم يوم الفطر ويوم الأصحى [رقم ١١٣٨]، عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن أبي
هريرة ﷺ.

(٣) قال أبو حنيفة ذكره ليس نساء، وصنفه أن يجعل ثوب واحد في يوم الأيسر، ويفطره على جانب
حائفة الأيسر «أحسن» كذا جاء في حاشية [م]، [رقم ١٠٠]، [رقم ١٠١]، [رقم ١٠٢].

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم / باب صوم يوم الفطر [رقم ١٨٩٠]، ومسلم في كتاب الصيام
/ باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأصحى [رقم ١١٣٨]، وأبو داود في كتاب الصيام / باب
في صوم الصديقين [رقم ٢٤١٧]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٢٤٦]، من
طريق وهيب بن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ﷺ، وهو عند مسلم «محصر» =

غبة السيد

وَرَوِيَ فِي «السَّيِّ» أَيضًا: مُسْنَدًا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ النَّشْرِ بِهَذَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ»^(١).

فَلَمَّا كَانَ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ مَنِيًّا؛ يَكُونُ النَّذْرُ بِصَوْمِهَا نَذْرًا بِالْمَحْصِيَةِ؛ فَلَا يَصِحُّ؛ وَلِأَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ، وَنَذْرُهَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُحُوتُ، كَنَذْرِ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ، وَنَذْرِ يَوْمِ الْخَيْصِ.

وَلَمَّا: أَنَّ التَّهْمَةَ لَمَغْنَى فِي غَيْرِهِ، فَلَا يَفْتَدِمُ الْمَشْرُوعِيَّةُ، وَهُوَ تَرْكُ إِحْبَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ السَّاسَ أَضْيَافُ اللَّهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ قَبْضُ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ، وَهُوَ قَنْعُ النَّفْسِ عَنْ هَوَاهَا، وَدَلَّتْ حَسْرَةُ عَمْرٍو مَشْرُوعٌ بِوَضْعِهِ، وَهُوَ تَرْكُ الْإِحْبَةِ، فلهذا قُلْنَا: إِنَّهُ يُفْطِرُ؛ احْتِرَازًا عَنْ مُجَاوِزَةِ الْمُحْصِيَةِ؛ وَلَكِنَّهُ يَقْصِي؛ إِسْقَاطًا لِمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ.

أَوْ يَقُولُ: إِنَّهُ نَذَرُ بِالصَّوْمِ أَوْ أَوْقَعَهُ عَلَى وَجْهِ مَنِيٍّ؛ فَيُؤْتَرُ بِصَوْمِهِ، لَا عَلَى وَجْهِ مَنِيٍّ؛ كَمَا قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَحُجَّ وَأُحِمَّ؛ مِنْ صَائِمٍ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ سَقَطَ نَذْرُهُ، لِأَنَّهُ أَدَّاهُ عَلَى وَجْهِ أَوْجَبِهِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَهُ شَيْئًا آخَرَ، وَالسَّاسِيُّ يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ.

بِالْفُرْقَةِ الْأُولَى مِنْهُ فَط

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب صيام يوم سبئ [رم ٢٤١٩]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق [رم ٧٧٣]، والسنن في كتاب صائت الحج، لهما عن صوم يوم عرفة [رم ٣٠٤]، وأحمد في المسند [١٥٢/٤]، من حديث عتبة بن عامر ر.ه

قال الترمذي: «حديث عتبة بن عامر حديث حسن صحيح»

قَالَ فِي «الفتاوى»: يُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ بَعَرَفَاتٍ، وَكَذَا [٥٩/٢١٥٩] صَوْمُ يَوْمِ التَّزْوِيَةِ لِأَنَّهُ يُفْجِرُهُ عَنْ آدَاءِ أَفْعَالِ الْحَجِّ، أَمَا إِذَا كَانَ لَا يَحَافُ الضَّعْفُ، أَوْ كَانَ غَيْرَ حَاجٍّ، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ. كَذَا فِي «التحفة»^(١).

وَصَوْمُ يَوْمِ السَّنَةِ مُفْرَدًا مَكْرُوهٌ؛ لِتَشْبِهِهِ بِالنَّهْيِ، وَكَذَا صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ مُفْرَدًا مَكْرُوهٌ؛ لِتَشْبِهِهِ بِالنَّهْيِ، وَصَوْمُ الصَّنَمِ مَكْرُوهٌ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ يَصُومَ وَيُتَمَسِكَ عَنِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْمُحْرَمِ. كَذَا فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

فَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ التَّيَرُورِ^(٣) وَالْمَهْرَجَانِ^(٤) إِذَا تَعَمَّدَهُ، فَإِنْ وَافَقَ صَوْمُهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ إِفْرَادَ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِالصَّوْمِ تَعْطِيمًا لَهَا، وَقَدْ بُهِتَا عَنْ تَعْطِيمِهَا.

قَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٥): قَالَ أَبُو يُوسُفَ: بَلَغَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ الْوَصَالِ»^(٦). وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا لَا يُفْطِرُ بَيْنَهَا. وَرُويَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوَاصِلُ [١٧/٥١٧] وَيَنْتَهِي عَنِ الْوَصَالِ، وَيَقُولُ: «لَسْتُ

(١) ينظر «فتاوى ماصيحا» [١٨٣/١]، «تحفة العقاب»، «مغلا» النهر «السمريدي» [٣١٣/١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للنفذوري [١٦١/١]

(٣) التَّيَرُورُ - بِالْفَارَسِيَّةِ - الْيَوْمُ تَجَدُّدُ، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ السَّعَةِ الْإِيرَانِيَّةِ، وَيَوْمُ الْيَوْمِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ مَارَسٍ مِنَ السَّعَةِ سِيلَانِيَّةِ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْأَعْيَادِ الْعُومِيَّةِ لِلْفَرَسِ
ينظر: «المعجم الوسيط» [٩٦٦/٢]

(٤) الْمَهْرَجَانُ كَلِمَةٌ فَارَسِيَّةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَمْتَجَرٍ، لِأَوَّلَى مَهْرٍ، وَمِنْ مَعَانِيهَا التَّشْفِيقُ وَالتَّشْبِيهُ حَالًا، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْحَبْلُ، أَوِ الرُّوحُ وَهُوَ حَبْلٌ لِلْفَرَسِ كَالْتَّيَرُورِ وَهُوَ يَوْمُ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ مَهْرٍ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَرُورِ لَحْسٍ أَوْ الْمِيرَانِ وَفِدَائِهِ لَدَيْهِمْ سَهْ أَيْدٍ ينظر «المعجم الوسيط» [٨٩٠/٢]

و«معجم السامي اللغوية» لِبَكْرِي رِيَدَ [٥١٧/ص]

(٥) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للنفذوري [١٦١/١].

(٦) يأتي تخريجها.

لَكِنَّهُ يُفْطِرُ، اخْتِزَارًا عَنِ الْمُغْصَبَةِ الْمُجَاوِزَةِ، ثُمَّ يَفْصِي إِسْقَاطًا لِلْوَاجِبِ
وَإِنْ صَامَ فِيهِ يَخْرُجُ عَنِ الْمُغْصَبَةِ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهُ كَمَا الثَّرَمُ.

— عبد الله —

كَأَخَذَكُمْ، إِنِّي أَطْلُ حِنْدَ رَبِّي قِطْعَيْنِي وَيَنْفِي^(١).

وَقَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»^(٢): لَا بَأْسَ بِصَوْمِ يَوْمِ الْخُمَةِ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٍ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ فِي كَرَاهَتِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ يَوْمًا^(٣).

وَفِي «جَوَامِعِ أَبِي يُونُسَ»: أَنَّهُ قَالَ: [إِنَّهُمْ]^(٤) كُنُوا يَنْتَجِبُونَ صِيَامَ أَيَّامِ
الْبَيْضِ^(٥)، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ بِصَوْمِ يَوْمِ لَأْتِسِ وَالْخَمِيسِ، وَكَرِهَ
بَعْضُهُمْ تَوْقِيتَ الصَّوْمِ فِي يَوْمٍ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا فَحَسْرًا، قِيلَ إِنَّهُ صَوْمُ
دَاوُدَ عليه السلام^(٦).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَامَ فِيهِ)، أَي: فِي يَوْمِ الشَّحْرِ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم/ ٦٦٧]، ومن طريقه مسلم في كتاب الصيام باب الذي هو
الواصل في الصوم [رقم/ ١١٠٢]، وكذا أبو داود في كتاب الصيام باب في الوصل [رقم
٢٣٦٠]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما به.

قلت: وأخرجاه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة أيضًا.

(٢) ينظر: «الإبصاح» للكرماني [٩٤].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب صوم يوم الجمعة [رقم/ ١٨٨٤]، ومسلم في كتاب
الصيام/ باب كراهة صيام يوم الجمعة مرة [رقم/ ١١٤٤]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله ﷺ: لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْخُمَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ، أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ، نَعَمْ مَسَمَ.

(٤) ما بين المعطوفين زيادة من «هـ»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٥) أيام البيض هي الدلت عشر واربعة عشر والخميس عشر من الشهر، وتُسمَّى بهاء لأن لبايها
مُقسمة من أول الليل إلى آخره كد «هـ» في حاشية «هـ» و«و».

(٦) يشير إلى ما أخرجه البخاري في أبواب التهجئة باب من «هـ» عند السحر [رقم/ ١٠٧٩]، ومسلم
في كتاب الصيام بيان تفصيل صوم يوم «هـ» و«و» [رقم/ ١١٥٩]، من حديث عبد الله بن عمرو
رضي الله عنه «أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا».

وَأِنْ نَوَى يَمِينًا، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ يَغْيِي إِذَا أَفْطَرَ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ سِتَّةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، أَوْ نَوَى النَّذْرَ لَا غَيْرَ، أَوْ نَوَى النَّذْرَ وَنَوَى أَلَّا يَكُونَ يَمِينًا بِكَوْنٍ نَذْرًا، لِأَنَّهُ نَذْرٌ بِصِيغَتِهِ كَيْفَ وَقَدْ قَرَّرَهُ بِعَرَبِيَّتِهِ.

وَأِنْ نَوَى الْيَمِينَ وَنَوَى أَلَّا يَكُونَ نَذْرًا بِكَوْنٍ يَمِينًا، لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ وَقَدْ عَيَّنَهُ وَتَقَيَّ غَيْرُهُ.

❦ هُدَى الْبَيْتِ ❦

قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ سِتَّةٌ).

الوجه الأول: عَدَمُ الْيَمِينِ.

والثاني: نِيَّةُ النَّذْرِ (١٦٠ م) فَحَسْبُ.

والثالث: نِيَّةُ النَّذْرِ وَنِيَّةُ أَنْ لَا يَقَعَ يَمِينًا

ففي الوجوه الثلاثة: يَكُونُ نَذْرًا، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ نَذْرٌ بِصِيغَتِهِ، فَتَعَيَّنَ النَّذْرُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بِلَا نِيَّةٍ، لَكُونِهِ حَقِيقَةً كَلَامِيَّةً.

وفي الوجه الثاني: تَعَيَّنَ بِالطَّرِيقِ (١) الْأَوَّلَى، لِأَنَّهُ قَرَّرَ النَّذْرَ بِعَرَبِيَّتِهِ.

وفي الثالث: أَوَّلَى وَآخَرَى بِكَوْنِهِ مُرَادًا، لِأَنَّهُ قَرَّرَ النَّذْرَ بِعَرَبِيَّتِهِ، وَتَقَيَّ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ مُرَادًا.

والوجه الرابع: نِيَّةُ الْيَمِينِ، وَنِيَّةُ أَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا، هِيَ هَذِهِ الصُّورَةُ يَكُونُ يَمِينًا بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ، لِأَنَّ اللَّامَ تَحْيِيَّةً بِمَعْنَى الْيَمِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَسْتَغْفِرُكَ﴾ [١٧١]، أَيْ: بِدُونِهَا تَرَى إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «دَخَلَ آدَمُ

وَإِنْ نَوَاهُمَا يَكُونُ نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ. وَعِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ ﷺ يَكُونُ نَذْرًا.

وَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا. وَعِنْدَهُ يَكُونُ يَمِينًا، لِأَبِي يُوسُفَ ﷺ
أَنَّ النَّذْرَ فِيهِ حَقِيقَةٌ وَالْيَمِينُ مَجَازٌ حَتَّى لَا يَتَوَقَّفَ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي وَيَتَوَقَّفَ
الثَّانِي فَلَا يَنْتَظِمُ هُمَا

﴿ هذه البيوت ﴾

الْجَنَّةُ، فَلِلَّهِ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ حَتَّى خَرَجَ^(١)، أَي: فَاقَ.

وقد عَيَّنَ الْمُحْتَمَلُ بَيِّنَةً، وَنَقَى^(٢) غَيْرَهُ، نَصَارَ الْمُحْتَمَلِ هُوَ الْمَرَادُّ، وَاتَّعَنَ
غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ غَيْرَهُ حَيْثُ نَهَاهُ

وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: بَيِّنَةُ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ، هِيَ هَذِهِ الصُّورَةُ تَكُونُ نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَ
أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَصُغْ بِحِبِّ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ، الْقَضَاءُ بِاعْتِبَارِ النَّذْرِ،
وَالْكَفَّارَةُ بِاعْتِبَارِ الْيَمِينِ.

وعند أبي يوسف، يَكُونُ نَذْرًا^(٣)

وَالْوَجْهُ السَّادِسُ: بَيِّنَةُ الْيَمِينِ فَحَسَبُ، فِيمَا عَمَّا يَكُونُ نَذْرًا وَيَمِينًا

(١) أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في ذكر خلق آدم وحبه ونوحيته [٤٩٥: ١]، المحفوظ
ظاهرية دمشق - مجاميع المدرسة العمريه (المجموع رقم ٣٧٥٦ م)، واس منه
في «التوحيد» [٢٠٩/١]، من طريق الحسن بن مسلم قال سمعت سعيد بن جبهر قال سألت
أبا عيسى أو شبل هبيل أنه ب ابن عيسى، الشاعرة نبي تدكر من يوم خلقه قال نعم عيسى الله
أعلم حتى آدم ﷺ من بعد انقضاء يوم الخلق وحدثه من آدم الأرض صحنوا له، ثم عهد إليه
نفسه فشمي الإنسان، هو الله بن حبيب الشمس حتى خرج منها

(٢) وقع في الأصل «ورعي»، ونسب من «ور»، «ور»، «ور»، «ور»، «ور» و«ور»

(٣) يطرر «المبسوط» لسرخي [٩٥٣: ١٠]، «عيون المسائل» لسرخي [٥٩: ١]، «مدافع مصانع»

ثُمَّ الْمَجَازُ يَتَعَيَّنُ بَيْنَهُ، وَعِنْدَ بَيْنَهُمَا يَرْجِعُ الْحَقِيقَةُ. وَلَهُمَا أَنَّهُ لَا تَنَافِي
بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ إِلَّا أَنْ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لِعَيْنِهِ وَالْيَمِينَ
لِغَيْرِهِ، فَجَمَعَتْ بَيْنَهُمَا عَمَلًا بِالدَّلِيلَيْنِ،

❖ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ❖

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَكُونُ يَمِينًا.

له: أَنَّ قَوْلَهُ: اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ كَذَا، يُرَادُ بِهِ النَّذْرُ حَقِيقَةً؛ لِعَدَمِ تَوْقُفِهِ عَلَى السَّيِّئَةِ،
وَيُرَادُ بِهِ الْيَمِينُ مَجَازًا؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَى السَّيِّئَةِ، فَلَمَّا كَانَ أَحَدُهُمَا مُرَادًا؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرَادَ
الْآخَرُ، وَلَا يَلْتَزِمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بَلْفِظٍ [٢/٥١٦٠/٢] وَاحِدًا؛ وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

ولهما: أَنَّهُ نَذْرٌ يَصِفَعُهُ يَمِينٌ بِمُوجِبِهِ، وَهُوَ الْإِيجَابُ، فَلَا تَجْتَمِعُ الْحَقِيقَةُ
وَالْمَجَازُ بَلْفِظٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا لِأَنَّ إِيْجَابَ الْمُبَاحِ يَمِينٌ كَتَحْرِيمِ الْمُبَاحِ، وَتَحْرِيمُ
الْمُبَاحِ يَمِينٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَيْدِي النَّبِيِّ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ حَرَامٌ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ إِلَى ﴿مِثْلَةَ أَيْمَانِكُمْ﴾
(التَّحْرِيمُ ١-٢). فَكَذَا إِيْجَابُ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ فِي إِيْجَابِ الْمُبَاحِ تَحْرِيمَ الْمُبَاحِ.

بَيَانُهُ أَنَّ مَنْ قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ»، يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ
بَعْدَ أَنْ كَانَ مُبَاحًا، وَفِي تَحْرِيمِ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الصَّوْمِ كَانَ مُبَاحًا قَبْلَ الْإِيْجَابِ،
فَبَعْدَهُ صَارَ حَرَامًا، فَتَبَيَّنَ أَنَّ إِيْجَابَ الْمُبَاحِ يَمِينٌ، فَقُلْنَا لَا تَنَافِي بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ
فَيَجْتَمِعَانِ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ النَّذْرَ يَقْتَضِيهِ لِعَيْنِهِ وَالْيَمِينَ لِغَيْرِهِ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَا تَنَافِي
بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ)

يَعْنِي: لَا تَنَافِي بَيْنَ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ فِي أَمْرٍ يَقْتَضِيَانِ الْوُجُوبَ، وَإِنَّمَا الْمَرْقُ
بَيْنَهُمَا فِي أَنْ أَحَدَهُمَا - وَهُوَ النَّذْرُ - مُوجِبٌ لِعَيْنِهِ، وَلِهَذَا يَقْتَضِيهِ الْقَضَاءُ بِتَرْكِ
الْيَمِينِ وَالْآخَرُ - وَهُوَ الْيَمِينُ - مُوجِبٌ لِغَيْرِهِ، وَلِهَذَا لَا يَقْتَضِيهِ الْقَضَاءُ، وَإِنَّمَا

لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ لَا تَغْرَى عَنْهَا لَكِنْ يَفْصِلُهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَوْصُولَةٌ ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّابِعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ، وَبَيَّنَّا فِي هَذَا خِلَافَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّوْمِ فِيهَا وَهُوَ قَوْلُهُ «إِلَّا لَا تَصُومُوا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ» وَقَدْ بَيَّنَّا التَّوَجُّهَ بِهِ وَالْعُذْرَ عَنْهُ

وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعُ لَمْ يُجْرِهِ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَلْتَزِمُهُ الْكَمَالُ وَالْمُؤَدَّى نَاقِصٌ لِمَكْنِ الْنَّهْيِ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَسَّهَا ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ يَوْضَعُ الْقُصَّاصُ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ بِالْوَضْعِ الْمَلْتَرَمِ .

غاية البيان

قوله: (لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ) ، أي: السَّنة الْمُتَابِعَةُ .

قوله: (لَا تَغْرَى عَنْهَا) ، أي: عن هذه الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ ، وهي: يَوْمُ الْمَطَرِ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

قوله: (وَبَيَّنَّا فِي هَذَا خِلَافَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ) ، أي: يَتَأَنَّى فِي قِصَاءِ صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ خِلَافَهُمَا يَعْنِي: لَا يَقْضِي عَنْهُمَا ؛ لَعَدَمِ صِحَّةِ النَّذْرِ ؛ لِوُرُودِ النَّهْيِ ، وَقَدْ مَرَّ جَوَاهِرُهُمَا .

قوله: (وَقَدْ بَيَّنَّا التَّوَجُّهَ بِهِ وَالْعُذْرَ عَنْهُ) ، أي: عَنِ النَّهْيِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَلَنَا أَنَّهُ نَذْرٌ بِصَوْمٍ مُشْرُوعٍ وَالنَّهْيُ لِبَعِيرِهِ)

قوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا غَسَّهَا) ، متصلٌ بقوله: (لَمْ يُجْرِهِ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ) . يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعُ ؛ بِأَنْ قُلَّ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ مُتَابِعَةٍ» ، بَلْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ» ، فَصَامَ هَذِهِ الْأَيَّامِ ؛ لَمْ يُجْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ [نَمًا] ^(١) لَمْ يُعَيِّنِ السَّنَةَ ؛ وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَوْمُ السَّنَةِ بِسَبِيلِ الْكَمَالِ (١١٢) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْكَمَالُ فِيمَا يَلْتَزِمُهُ ،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «أولاً، وأخيراً، وأخيراً، وأخيراً»

قَالَ: وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ بِمِثْلِ [١٧٧] إِنْ أَرَادَ بِهِ بَعِيًّا، وَقَدْ سَبَقَتْ وَخَوَافُهُ
وَمَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ صَائِمًا ثُمَّ أَطْرَفَ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا أَبِي يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٍ عليه السلام فِي التَّوَادِرِ: أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، لِأَنَّ الشَّرُوعَ مَلْزُومٌ كَالنَّذْرِ، وَصَارَ
كَالشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ

— ❦ —

فَلَا يَتَأَدَّى بِالنَّاقِصِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّنَةَ، حَيْثُ يَجُوزُ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ، لِأَنَّهُ
أَدَاءُ كَمَا التَّرَمُّهُ، وَكَذَا إِذَا شَرَطَ التَّابِعَ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ سَبَقَتْ وَخَوَافُهُ)، أَيِ: وَجُوهٌ مَا بِهَا قُلْتُ: «فَعَلَيْ صَوْمِ هَذِهِ
السَّنَةِ»؛ قَدْ سَبَقَتْ عِنْدَ قَوْلِهِ: (لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ)، وَأَرَادَ بِهَا الْوُجُوهَ السَّنَةُ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَصْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ صَائِمًا ثُمَّ أَطْرَفَ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ)

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ بَيْنَ الشَّلُوعِ، ثُمَّ
أَفْسَدَهُ؛ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا.

وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي «الْمَوَاحِدِ»: أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ
عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى النَّذْرِ بِصَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَقِيَاسًا عَلَى الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فِي
الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ^(١)، أَيِ: عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالزُّوَالِ وَالْعُرُوبِ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْأَسْرَارِ» يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خَاصَّةً، وَهِيَ

(١) هذه المسألة في «الجامع الصغير» ص ١١٣. وهو يذكر في ذلك خلافاً وقال بحاكم «وإن أصبح صائماً يوم المصير
ثم أطره فإن لا قضاء عليه» ولم يذكر في ذلك خلافاً. ومع أن السرخسي فكر الخلاف بين الإمام
أبي حنيفة وصاحبه فمن أن الإمام يقول بعدم وجوب القضاء. ومن أصحابنا يقول بوجوبه،
إلا أن المرعشي بين أن القول بوجوب القضاء مروي عن الصحابي في «التوادر» ينظر «الكافي»

عن عبد الله بن

رواية «الأمالى». كذا في «المختلف»

وجه الظاهر: أن الشروع إنما صار ملزماً لصوم ما أدى، والشارع في هذا الصوم لا يجب عليه صوم ما أدى؛ لأنه بمجرد الشروع في الصوم يصير مباشراً للمنهى عنه، ولهذا يسمى صائماً بالشروع في الجزء الأول؛ ألا ترى أنه يحنث به إذا حلف أن لا يصوم.

فمما لم يجب عليه صوم المؤدى لمباشرة المنهى [عنه] (١)؛ لم يجب عليه القضاء؛ لأن وجوب القضاء مبني على وجوب الأداء، بخلاف التذر؛ حيث لزمه [١٦٢٢ م] القضاء؛ لعدم مباشرة المنهى؛ لأن العيصان يلزم من ضرورات المباشرة؛ لا من إيجاب المباشرة.

فحينئذ التزم الإيجاب؛ التزم قرينة حالصة؛ فصح تذرؤه، فوجب القضاء، وبخلاف الشروع في الصلاة [في الأوقات الثلاثة]؛ حيث يجب القضاء إذا أفسد؛ لأن الشروع في الصلاة (٢) ليس بمجاور للمنعصية؛ لأن التخريم عقد على أداء الصلاة، وليست بأداء الصلاة؛ لأن أدائها لا يكون إلا بالتقييد بالسجدة، ولهذا لا يحنث في يمينه؛ لا بضلي؛ ما لم يقبذ بالسجدة، فلما كان الشروع صحيحاً؛ وجب عليه صوم المؤدى، وكان مضموماً بالقضاء، وهذا هو المشهور عن أصحابنا

وردني عن أبي حنيفة أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الرّوال ثم أفسد؛ لأنه ممنوع عن الدّحول، وما بعده بناء عليه

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «وا»، «واف»، «وار»، «وات»، «وام»

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «اف»، «وار»، «واف»، «وات»، «وام»

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

قَالَ: الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَاطَبٌ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْمُوَاطَبَةُ دَلِيلُ السُّنَّةِ.

— غريب الحديث —

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

—

ذَكَرَ الْإِعْتِكَافَ بَعْدَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُهُ، وَالشَّرْطُ [١٦٢/٢ ط م] مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْرُوطِ طَبْعًا، فَهُدْمٌ وَضَعًا لِمُنَاسَبَةِ كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتِكِفُ الْعَشْرَ الْأَخِيرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَسَاسَبَ ذَكَرَ الْإِعْتِكَافَ آخِرَ الصَّوْمِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ)، أَيُّ: قَالَ الْإِمَامُ الْقُتُوبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْإِعْتِكَافُ مُنْتَحَبٌ»^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (الصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) وَهِيَ الَّتِي فِي قُوَّةِ الْوَاجِبِ، بِحَبْثٍ يَكُونُ أَخْذُهَا هُدًى، وَتَرْكُهَا ضَلَالَةً.

وَالْأَصْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. هَدَلٌ عَلَى كَوْنِهِ مَشْرُوعًا، وَكَوْنِهِ قُرْبَةً.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتِكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ»^(٢).

(١) سطر «مختصر القُتُوبِيِّ» [ص ٦٥] قال البيهقي: «ويحتمل أنه يقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب، وهو المنذور، ومندوب، وهو في عشر الأخير من رمضان، ومباح، وهو في غيره». انظر «تبيين الحقائق» [٣٤٨/١]، «فتح القدير» [٤٦٠/٤].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف في عشر الأخير والاعتكاف في لمباحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَرَوَى فِيهِ أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ شَهَابٍ الرَّهَوِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ،
رُوحِ السَّيِّدِ رحمته الله: «أَنَّ السَّيِّدَ رحمته الله كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ
اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَاحُهُ مِنْ بَعْدِهِ»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنَةِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ رحمته الله «أَنَّ السَّيِّدَ رحمته الله كَانَ يَعْتَكِفُ
الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى يَبْصُرَ اللَّهُ رحمته الله، ثُمَّ عَكَفَ رُوحُهُ مِنْ بَعْدِهِ»^(٢).

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ السَّيِّدُ رحمته الله يَعْتَكِفُ فِي
كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا»^(٣).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٤)، وَ«الْإِبْرَاحِ»، وَ«شَرْحِ الْأَطْلَعِ»: عَنِ
الرَّهَوِيِّ قَالَ: «عَجَبًا لِلنَّاسِ كَيْفَ تَرَكُوا الْإِعْتِكَافَ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُ
الشَّيْءَ وَيَتْرُكُهُ، وَلَمْ يَتْرُكِ الْإِعْتِكَافَ مُنْذُ دَخَلَ [١٠: ١٢٢] الْمَدِينَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ»^(٥).

= كُتِبَ [رَقْمُ / ١٩٢١]، وَمُسَمًى فِي كِتَابِ لِعَتَكَافِ بَابِ لِعَتَكَافِ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْمُ
١١٧١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رحمته الله عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ فِي كِتَابِ لِعَتَكَافِ بَابِ لِعَتَكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَالْإِعْتِكَافِ فِي الْمَعَادِ
كُتِبَ [رَقْمُ / ١٩٢٢]، وَمُسَمًى فِي كِتَابِ لِعَتَكَافِ بَابِ لِعَتَكَافِ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْمُ
١١٧٢]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ لِعَتَكَافِ [رَقْمُ ٢١٦٢]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رحمته الله.

(٢) مَضَى تَفْرِيغُهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ فِي كِتَابِ لِعَتَكَافِ بَابِ لِعَتَكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْمُ
١٩٣٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صِيَامِ بَابِ لِعَتَكَافِ [رَقْمُ ٢١٦٦]، وَسُورَةُ مَعَادِ فِي كِتَابِ
صِيَامِ بَابِ مَعَادِ فِي لِعَتَكَافِ [رَقْمُ ١٧٦٩] وَالْأَوَّلِ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى فِي كِتَابِ لِعَتَكَافِ
لِعَتَكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ [رَقْمُ ٢٣٤٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٤) بَطْنُ «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» لِلْمَقْصُورِيِّ [٧١٩]، «الْإِبْرَاحِ» لِسُورَتِهِ [١٠١]، «شَرْحِ مَخْتَصَرِ
الْمَقْصُورِيِّ» لِلْأَطْلَعِ [١٦٢]

(٥) وَاهِ هُنَّ الْمُتَقَدِّرُونَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بَطْنُ «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» لِلْمَقْصُورِيِّ [٢٨٥]

وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَرَبَّةُ الْإِعْتِكَافِ .

أَمَّا اللَّبَثُ فَرُكْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْنَى عَنْهُ ، فَكَانَ وَجُودُهُ بِهِ ، وَالصَّوْمُ مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِشَافِعِيٍّ رحمه الله وَالْبَثَّةُ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ .

﴿ عبد الله بن مسعود ﴾

وَقَالَ عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ رحمته الله «مَثَلُ الْمُتَعَكِّفِ كَمَثَلِ الَّذِي أَلْقَى نَفْسَهُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ رحمته الله ، وَيَقُولُ : لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتِي» ^(١) .

قَوْلُهُ . (وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَرَبَّةُ الْإِعْتِكَافِ) ، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْإِعْتِكَافِ .

أَمَّا اللَّبَثُ : فَرُكْنُ الْإِعْتِكَافِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْنَى عَنِ اللَّبَثِ ، فَكَانَ وَجُودُ الْإِعْتِكَافِ بِاللَّبَثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجُودَ لِلشَّيْءِ إِلَّا بِرُكْنِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَاخُودٌ مِنْ عَكْفٍ عَلَى الشَّيْءِ عُكُوفًا ؛ إِذَا دَامَ .

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْمَسْجِدِ : فَلِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتَعَكَّفُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ نَطَقَتْ بِهِ الْآيَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا عَمَلَكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» : مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : «السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَعَكِّفِ : أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا ، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً ، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً ، وَلَا يُنَاسِرَهَا ، وَلَا يَخْرُجَ لِمَخَافَةٍ ، إِلَّا لَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَلَا اعْتِكَافٌ إِلَّا بِالصَّوْمِ ، وَلَا اعْتِكَافٌ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ حَامِعٍ» ^(٢) .

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦٩٧] ، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» [١/رقم / ٣٦٨٤] ، عن عطاء الخُرَاساني به نحوه .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب المتعكف يعود مريض [رقم ٢٤٧٣] ، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٣٧٧] ، عن عائشة رضي الله عنها به .

قال ابن حجر «رواه أبو داود ولا بأس بزيادة» ينظر «مجموع المرام» لابن حجر [ص ٢٠٢]

هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عَادَةٌ، وَهُوَ أَضَلُّ نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا لغيره.

❦ غيبة البيان ❦

وفيه أيضاً: مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَيْلَةً، أَوْ يَوْمًا عِنْدَ الْكُتَيْبَةِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اعْتَكِفْ وَصُمْ»^(١)

وَأَمَّا النَّبِيُّ: فَبَلَّغَ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ بِالْخَدِيثِ

قَوْلُهُ: (هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عَادَةٌ، وَهُوَ أَضَلُّ نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا لغيره).

وَالْقِيَاسُ مَعَ الشَّافِعِيِّ^(٢)، لِأَنَّ كَوْنَهُ شَرْطًا يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَبَعًا، وَبَيْنَ الْأَصْلِ وَالتَّبَعِ مُسَافَاةٌ، وَلَكِنَّا [١/١٦٣/٧] تَرَكْنَا الْقِيَاسَ اسْتِخْصَانًا [١/١٦٩/١] بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ»^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُ الْعِتِكَافِ، وَيَصِحُّ الْعِتِكَافُ فِي النَّبِيِّ، وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ فِيهِ.

قُلْتُ: يُوجَدُ الصَّوْمُ فِي الدَّلِيلِ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا، وَإِنْ لَمْ يُوَحَّدْ حَقِيقَةً، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي الدَّلِيلِ لَا يَصِحُّ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِتَقْدِيرِ الصَّوْمِ فِيهِ حُكْمًا، كَمَا إِذَا تَدَّرَّ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً، لِأَنَّ الدَّلِيلَةَ لَا يَسْتَعْلِمُ بِبَارَائِهَا مِنَ الْيَوْمِ، وَإِذَا تَدَّرَّ أَنْ يَعْتَكِفَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، بَابِ الْمُعْتَكِفِ يَوْمَ الْمَرْبِصِ [رَقْم ٢٤٧٤]، وَالسَّائِي فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ الْإِعْتِكَافَ بِغَيْرِ صَوْمٍ [رَقْم ٣٣٥٥]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٦٠٦/١]، وَهُوَ الْبَهْهِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٨٣٥٩]، وَالدَّارَقُطِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢/٢٠٠]، عَنْ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الدَّارَقُطِيُّ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «هَذَا حَدِيثٌ مُكْرَرٌ» يَنْظُرُ فِيهِ رَأْيُهُ لِلرَّبِيعِيِّ [٢/٤٨٧]، وَالدَّرَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ [لِأَبِي حَنِظَلٍ] [١/٢٨٧/١]

(٢) يَنْظُرُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدِيِّ» [١/٤٨٨]، «الْمَهَابَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي رَأْيِ الْمُتَعَلِّمِ» [١/٨٠]، «الْكَلَامُ النَّبِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ» [١/١٣٠].

(٣) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

وَلَنَا قَوْلُهُ **«لَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ»** ، وَالْمِئَاسُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمُنْقُولِ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لَصِحَّةِ الْوَاجِبِ مِنْهُ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَصِحَّةِ التَّطَوُّعِ فِيهَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ **«... ..»** .

عبد الباق

لَيْتَنِي يُلْزِمُهُ اغْتِكَافُهُمَا بَيَوْمَيْهِمَا ، لَأَشْتِمَالَهُمَا يَوْمَيْهِمَا ؛ لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِي اللَّيْلَتَيْنِ حُكْمًا تَبَعًا لَيَوْمَيْهِمَا ، فَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ صِفَتًا ، وَلَا يَثْبُتُ قَصْدًا .

وَقَالَ الْكُرْجِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ : **«لَا عَلَى اغْتِكَافٍ لَيْلَةً»** . قَالَ : إِنْ أَرَادَ لَيَوْمَ لَيْلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، لَمْ يُلْزَمْهُ ^(١) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لَصِحَّةِ الْوَاجِبِ مِنْهُ) ، أَيُّ مِنْ الْإِغْتِكَافِ .

أَهْلَمَ أَنَّ الْإِغْتِكَافَ نَوْعَانِ . وَاجِبٌ وَتَمَلُّ

وَالوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : **«لَا عَلَى أَنْ اغْتِكَافَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا»** ، أَوْ يُغْلَقَهُ بِشَرْطٍ ، فَيَقُولَ : **«إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَرَبِّصِي»** .

وَالْتَمَلُّ أَنْ يَشْرَعَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَاطِهِ بِالذِّكْرِ .

ثُمَّ الصَّوْمُ مُشْرَطٌ لَصِحَّةِ الْإِغْتِكَافِ الْوَاجِبِ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لَصِحَّةِ الْإِغْتِكَافِ التَّمَلُّ عَلَى ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ

وَعَلَى رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ : شَرْطُ لَعُمُومِ **«... ..»** | الْحَدِيثِ ، وَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ لَا يَجُوزُ الْإِغْتِكَافُ التَّمَلُّ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ ، لِأَنَّ الصَّوْمَ مُفَدَّرٌ بِالْيَوْمِ

وَوَجْهُ ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : **«لَيْسَ عَلَى الْمُغْتِكَافِ**

(١) سطر «شرح مختصر لكرمي» بحدوري ، ق ١٦٩]

لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنَا، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ.

وَفِي رِوَايَةِ «الْأَصْلِ». وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَقَلُّ سَاعَةً فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَعَّدُ فِي صَلَاةِ النَّهْلِ مَعَ الْقِدْرَةِ عَلَى الْقِيَمِ.

وَلَوْ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَطَعَهُ لَا يَلِزُهُ الْقَضَاءُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ

عَلَيْهِ

صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَيْ: يَجْعَلَ الْإِعْتِكَافَ بِلِسَرٍ، وَلِأَنَّهُ الْإِعْتِكَافُ لَيْسَ فِي مَكَانٍ فَلَا يُقَدَّرُ بَوَقْتٍ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِذَا لَمْ يُقَدَّرْ بَوَقْتٍ يَكُونُ مُحْتَكَماً بِقَدْرِ مَا أَقَامَ، وَلَهُ ثَوَابُ الْمُتَعَتِّفِينَ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ رِبَّةَ الْإِعْتِكَافِ، فَإِذَا خَرَجَ انْتَهَى اعْتِكَافُهُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ قَدَّرَ أَقَلَّ الْإِعْتِكَافِ النَّهْلَ بِأَكْثَرِ الْيَوْمِ، إِقَامَةً لِلأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ^(١).

قَوْلُهُ: (لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ)، أَيْ: عَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ.

[قَوْلُهُ]^(٣): (وَفِي رِوَايَةِ «الْأَصْلِ» وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَقَلُّ سَاعَةً)، أَيْ: أَقَلُّ

الْإِعْتِكَافِ النَّهْلَ سَاعَةً، وَأَكْثَرُهُ مَا شَاءَ، وَارَادَ بِ«الْأَصْلِ» «الْمَوْطُء»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَرَعَ فِيهِ)، أَيْ: فِي الْإِعْتِكَافِ النَّهْلِ

(١) ينظر «مخلف الرواية» [٦٦٥/٢]، «مسود» [١١٧/٣]، «نسخة النسخ» [٣٧٤/١]، «مدائع لصالح» [٢٨٥/٢]، «مناوى قاضي حاد» [٢٩٣/١]، «المعجم البرهاني» [٣٨٠/٣]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٢٩، ١٣٣٠]، «مناوى مدارج» [٣١٣/٢]

(٢) مضمون التحرير

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ف»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٤) ينظر «الأصل المعروف» «الموطوء» «محمد بن يحيى الشيباني» [٢٧٩/٢]

فَلَمْ يَكُنْ الْقَطْعُ إِنْطِلَالًا.

وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ يَلْرُمُهُ ، لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالنُّيُومِ كَالصَّوْمِ ، ثُمَّ الْإِغْتِكَافُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ ، لِقَوْلِ حَدِيثَةٍ رواه : لَا اغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ . وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رواه أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُصَلِّي [ط. ١٧١] فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحَسَنُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، فَيَخْتَصُّ بِمَكَانٍ تُؤَدَّى فِيهِ .

— رحمه الله —

قَوْلُهُ : (يَلْرُمُهُ) ، أَي : يَلْرُمُ الْقَضَاءَ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ الْإِغْتِكَافُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ) ، وَأَرَادَ بِهِ مَسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ بِالْجَمَاعَةِ ، كِمَسَاجِدِ الْأَسْوَاقِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَدِيثَةٍ بِنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ قَالَ : «لَا اغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ»^(١) .

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِغْتِكَافُ الْوَاجِبُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ لَهُ [ط. ١٦١ م] إِمَامٌ^(٢) وَمُؤَدِّنٌ ، وَيُصَلِّي فِيهِ الصَّلَوَاتُ كُلُّهَا ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِكَافَ عِبَادَةُ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ احْتِصَاصِهِ بِمَسْجِدٍ يُصَلِّي فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحَسَنُ^(٣) .

وَالصَّحِيحُ جَدِيدِي : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ؛ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَسْرُ

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [٩، رقم ٩٥٠٩] ، عن ثعبنة ، عن إبراهيم النخعي ، عن حديثه رواه .

قال ابن حجر «أخرجه الطبراني بإسناد صحيح إلى إبراهيم النخعي بهذا ، وهو منقطع»
ينظر «الدراية في تخرج أحاديث الهدية» لابن حجر [٢٨٨/١]

(٢) وقع بالأصل «أمان» . والمثبت من : «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» ، «قوة» .

(٣) ينظر «مجمع المعاهد» [٣٧٣، ٣٧٤] ، «مناقب الصانع» [٢٨٢، ٢٨٤] ، «الهدية» [٣٩٤/٢] .

٣٩٥] ، «المحيط البرهاني» [٣٧٩/٣] ، «فتح مجمع البحرين» [١٣٣٢/٢] ، «المتن» .

التأخرانية [٣١٣، ٣١٢] ، «فتح القدير» [٣٩٦، ٣٩٥] ، «المتن» [٢٣٣] .

أَمَّا الْمَرْأَةُ: فَتُعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْضِعُ لصلاتها فَيَتَحَقَّقُ
انتظارُهَا فِيهِ^(١).

شعبة الإيمان

عَنْكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿ [البقرة ١٨٧] .

قَالَ فِي «الْمَقَاوِي»: «يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ، وَإِنْ لَمْ يُصَلُّوا فِيهِ بِالْجَمَاعَةِ،
أَمَّا إِذَا كَانَ يُصَلُّونَ فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحُسْنَى بِالْجَمَاعَةِ؛ فَلَا عِتْكَافَ فِيهِ أَصْلًا»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبِجَابِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «أَصْلُ الْإِعْتِكَافِ أَنْ يَكُونَ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - وَهُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ثُمَّ مَسْجِدِ
بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، ثُمَّ فِي الْمَسَاجِدِ الْكِبَارِ الَّتِي كَثُرَ أَهْلُهَا»^(٣).

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْأَةُ: فَتُعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْضِعُ لصلاتها).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ؛ إِلَّا أَنَّهَا تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدِ
بَيْنَهَا، وَلَا تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، هَكَذَا ذَكَرَ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ»^(٤).

وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْ شَاءَتْ اعْتَكَفَتْ فِي مَسْجِدِ بَيْنَهَا،
وَإِنْ شَاءَتْ اعْتَكَفَتْ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، وَمَسْجِدُ بَيْنَهَا أَصْلٌ مِنْ مَسْجِدِ حَيْثَا،
وَمَسْجِدُ حَيْثَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَلَا تَعْتَكِفُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ،
وَلَا تَخْرُجُ مِنْ مَسْجِدِ بَيْنَهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ كَالرَّجُلِ، وَلَا يَأْتِيهِ رُوحُهَا إِنْ [١٠٩/٢] كَانَ
أَدِنَ لَهَا فِي الْإِعْتِكَافِ، وَلَا [١١٥/٢] يَسْمَى لَهَا أَنْ تَعْتَكِفَ إِلَّا بِرُؤْيِهِ»^(٥).

(١) رد بعده في (ط) «ولو لم يكن لها في البيت مسجد يجعل موضعاً فيه تعتكف فيه».

(٢) ينظر: «المقايي لأبي حنيفة» [١٩٧/١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيبجاني [١٣٢].

(٤) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيبجاني [١٣٣].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٦٨].

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ .

أَمَّا الْحَاجَةُ ؛ فَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها . كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . وَلِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَقُوعُهَا وَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ فِي تَقْصِيبِهَا ، فَيَصِيرُ الْخُرُوجُ لَهَا مُسْتَتْسِئًا .

وَلَا يَمَكُثُ بَعْدَ قَرَأَةِ الطُّهُورِ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ بِالصَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدَرِهَا . وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَلِأَنَّهَا مِنْ أَمَمٍ حَوَائِجِهِ وَهِيَ مَعْلُومٌ وَقُوعُهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله : الْخُرُوجُ إِلَيْهَا مُفْسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ .

غاية البيان

وَالْمُرَادُ مِنَ مَسْجِدِ بَيْتِهَا هُوَ الْمَكَانُ الْمُتَعَيَّنُ لِلصَّلَاةِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ الْمُعْتَكِفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا ؛ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَحُضُورِ الْجُمُعَةِ .

وَالْأَضَلُّ فِي ذَلِكَ : مَا رُوِيَ فِي «السَّنَنِ» : عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ ؛ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١) ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ لِتَحْقُوقِ الصَّرُورَةِ ، بِخِلَافِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ فِعْلَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ لَيْلًا لِلْمُعْتَكِفِ ، وَلَا صَرُورَةَ فِي الْخُرُوجِ وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَالْخُرُوجُ إِلَيْهَا لَيْسَ بِمُفْسِدٍ لِلْإِعْتِكَافِ عِنْدَنَا .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة [رم ١٩٢٥] ، ومسلم في كتاب الحيض باب جوار غسل رأس زوجها وتوجيهه ، وعلامة مؤرخها والامكان في حشرها وقرآنه لقرآن فيه [رم ٢٩٧] وأبو داود في كتاب الصيام ، باب أين يكون الاعتكاف ؟ [رم ٢٤٦٧] ، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ ، باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا ؟ [رم ٨٠٤] ،

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْإِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ مَشْرُوعٌ، وَإِذَا صَحَّ الشَّرُوعُ
فَالضَّرُورَةُ مُطْلَقَةٌ فِي الْخُرُوجِ.

وَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، لِأَنَّ الْخَطَاةَ يَتَوَخَّاهُ بَعْدَهُ.

عبد الله

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: إِنْ أَوْجَبَ اعْتِكَافًا مُتَّبِعًا، ثُمَّ حَرَجَ إِلَى الْجُمُعَةِ، نَقَلَ
اعْتِكَافَهُ وَاسْتَأْنَفَ فِي الْجَامِعِ^(١)

لَنَا: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَصِحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، وَالْجُمُعَةُ مَعْلُومَةٌ وَفَوْعِيَّةٌ، وَلَا يَصِحُّ
أَدَاؤها فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا كَحَدَثِ الْإِسْدِ، وَكَلَّا لَا يَخْرُجُ
إِلَى عِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ لِلْخُرُوجِ

وَفِي الْإِعْتِكَافِ الثَّقَلِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمُوتَ الْمَرِيضُ، وَيَشْهَدَ الْجَنَازَةَ عَلَى الرَّوَايَةِ
الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ الْإِعْتِكَافُ بِيَوْمٍ، أَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ فِيهَا يَوْمٌ إِذَا حَرَجَ إِلَى
عِبَادَةِ الْمَرِيضِ؛ فَسَدَّ اعْتِكَافَهُ، كَمَا فِي الشَّرْحِ [٢٠٦٤ م] مُحْتَصِرُ الْكُرَحِيِّ^(٢)،
وَلَا يُمْكِنُ بَعْدَ قَرَأَتِهِ مِنْ قِصَاصِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ يَتَغَيَّرُ بِقُدْرَتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ)، أَيُ: يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَقَدْ
سَمِعَ الْأَذَانَ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ، لِأَنَّ الْخَطَاةَ يَتَوَخَّاهُ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ؛ فَيَكُونُ
فِي الْمَسْجِدِ بِمَقْدَارِ مَا يُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، الْأَرْبَعُ: سِتَّةُ الْجُمُعَةِ، وَالرَّكْعَتَانِ:
تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ.

وَيُصَلِّي بَعْدَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، عَلَى حَسَبِ الْأَحْلَافِ فِي سِتَّةِ الْجُمُعَةِ.

قَالَ أَبُو خَلِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يُصَلِّي أَرْبَعًا

(١) تحقيق مذهب الشافعي أنه إذا سجد اعتكافاً مُتَّبِعاً، وشرط الخروج إن غرس عارصاً، صح شرطه
على المذهب. ينظر «روضة الطالبين» للنووي [١٠٧/٢]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للبغدادي [١٦٨ ج]

وَأِنْ كَانَ مَرِلُهُ بَعِيدًا عَنْ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ يُتِمُّ إِدْرَاكَهَا، وَيُصَلِّي قَبْلَهَا
أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، الْأَرْبَعُ سُنَّةٌ وَالرَّكَعَتَانِ نَجِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا عَلَى
حَسَبِ الْإِخْتِلَافِ فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ، وَسُنَّتُهَا تَوَابِعُ لَهَا فَأَلْحَقْتُ بِهَا.

وَلَوْ أَقَامَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّعُ
الِإِغْتِكَافِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ أَدَاءَهُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فَلَا يُجَمَّهَا^(١) فِي
مَسْجِدَيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

• صلاة العيد •

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُصَلِّي سِتًّا^(٢).

وَقَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٣): قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا كَانَ مَرِلُهُ بَعِيدًا، خَرَجَ
حِينَ يَرَى أَنَّهُ يَلْمَعُ الْمَسْجِدَ عَذَّ النَّدَاءِ، وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ؛
فَوَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الْوَقْتُ الَّذِي يَأْتِي فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَنَوَافِلُهَا تَتَّبِعُ لَهَا، فَصَارَتْ كَأَذْكَارِهَا
الْعُسُوتَةِ، وَذَلِكَ يَحْتَلِفُ بِبُعْدِ الْمَرِلِ وَقُرْبِهِ؛ فَيُقَدَّرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (بَعِيدًا عَنْهُ)، أَيُّ: عَنِ الْجَامِعِ.

قَوْلُهُ: (أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ)، أَيُّ: أَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَسُنَّتِهَا.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ). يَغْنِي: لَا
يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ بِإِقَامَةِ الْمُتَكَبِّرِ فِي الْجَامِعِ أَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَسُنَّتِهَا؛ إِلَّا أَنْ
لَبَّثَهُ فِيهِ بَعْدَ الْفَرَاقِ لَا يُسْتَحَبُّ؛ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ بِغُلِّ الْإِغْتِكَافِ فِي
الْمَسْجِدِ الْمُعَيَّنِ، فَيَلْزِمُهُ رِعَايَةُ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «ح. فَلَا يَجْمَعُ»

(٢) يَنْظُرُ «تَاوِي قَاسِيحَان» [١٩٧١]

(٣) يَنْظُرُ «شرح مختصر الكرخي» لِلْمَدُورِيِّ [١٦٨٥]

وَلَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً بِغَيْرِ عَذْرٍ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 ؑ لَوْ جُودِ الْمُسَافِي وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَقَالَا: لَا يَفْسُدُ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ يَصْفٍ
 يَوْمٍ، وَهُوَ الْإِسْتِحْسَانُ، لِأَنَّ فِي الْقَلِيلِ صُرُوزَةً.

عمدة البير

قوله: (وَلَوْ [٢/١٦٦] خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً بِغَيْرِ عَذْرٍ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ).

وَالْعَذْرُ: الْخُرُوجُ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلِ، أَوْ جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُدْعَى، فَكُلُّهَا إِذَا انْهَدَمَ
 الْمَسْجِدُ فَهُوَ عَذْرٌ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى آخَرٍ، وَكُلُّهَا لَوْ أَحْرَجَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُ سُلْطَانٍ،
 فَدَخَلَ مَسْجِدًا آخَرَ مِنْ سَاعَتِهِ؛ صَحَّ اعْتِكَافُهُ اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ مُعَذَّرٌ فِي الْخُرُوجِ،
 وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ لِرُؤَالِ اللَّبَنِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْبَبَ عَرِيْمٌ مَعْبَهُ سَاعَةً، وَقَدْ خَرَجَ
 لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلِ. ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ الْجَلِيلُ فِي «كَافِيهِ».

ثم الخروج من المسجد لغير عذر يفسد الاعتكاف وإن كان قليلاً، سواء كان
 عامداً أو ناسياً عند أبي حنيفة.

وعند أبي يوسف ومحمد: لا يفسد حتى يخرج أكثر من نصف يوم.

قال محمد: قول أبي حنيفة أثبت، وقول أبي يوسف أوسع^(١)

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْقَلِيلَ عَفْوٌ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَذْرٍ، وَلِهَذَا إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ
 الْإِنْسَانُ، فَتَأْتِي فِي الْمَشْيِ؛ لَا يَفْسُدُ الْإِعْتِكَافُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتِجُ إِلَى الثَّانِي هِيَ
 الْمَشْيِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ التَّسْبِيحِ، وَالْكَثِيرُ لَيْسَ بِعَفْوٍ، وَهُوَ مَا رَأَى عَلَى النُّصَبِ، فَقَدَّرَ

(١) ينظر: لأصل: [٢/٢٣٤، ٢٣٨]، «معجم الطحاوي» [ص ٥٧]، «فتح الباري» [١/٣٧٣،

٣٧٤]، «بدائع الصنائع» [٢/٢٨٢، ٢٨٤]، «المعجم البرهاني» [٣/٣٧٩، ٣٨٠]، «شرح

معجم البحرين» [٢/١٣٣٣]، «الفتاوى الباتارية» [٢/٣١٢، ٣١٣]، «فتح الباري» [٢/٣٩٥،

٣٩٦]، «الفتاوى الهدية» [١/٢٣٣]

قَالَ: وَأَمَّا الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ يَكُونُ فِي مُعْتَكِفِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَأْوَى إِلَّا الْمَسْجِدَ، وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُ قَصَاءَ هَذِهِ الْحَاجَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْخُرُوجِ.

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السَّلْعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ بِأَنْ لَا يَحْدُ مَنْ يَقُومُ بِحَاجَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مُحَرَّرٌ عَنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ ...

————— باب البذر —————

الْخُرُوجُ بِأَكْثَرِ النَّهَارِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ تَرْكَ اللَّثِّ مُسَافٍ [٢٢٠، ١] لِلْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ لَيْتَ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، كَالْأَكْلِ فِي بَابِ الصَّوْمِ، وَلِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَيْتٌ فَمَا يُفْسِدُهُ لَا يَتَقَدَّرُ بِالنَّوْثِ، كَالنَّوْثِ بِمَرْقَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا [١٢١، ١] الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ يَكُونُ فِي مُعْتَكِفِهِ).

[وَالْمُعْتَكِفُ] (١): يَفْتَحُ الْكَافِ مَوْضِعَ الْإِعْتِكَافِ، وَهَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِأَخْلِ الْأَكْلِ؛ وَلِأَنَّ الْأَكْلَ لَيْسَ بِمُسَافٍ لِلَّثِّ فَلَا يُفْسِدُهُ، وَإِذَا حَرَّخَ لِلْأَكْلِ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ، لِخُرُوجِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ (لَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَ).

يَعْنِي: لَا بَأْسَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِلْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ إِخْضَارُ السَّلْعَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَمَعَايِسَكُمْ،

وَلِيهِ شَعْلُهُ بِهِ . وَيُكْرَهُ لِعَبْرِ الْمُعْتَكِفِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «جَسُوا
مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَبَيْعَكُمْ وَشِرَاكُمْ»
وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الصَّئْتِ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ

مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ

وَبَيْعَكُمْ، وَشِرَاءَكُمْ، وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ^(١)، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُدَ الْحَيَاطُ فِي
الْمَسْجِدِ وَيَحِيطَ، أَمَّا لِعَبْرِ الْمُعْتَكِفِ فَيُكْرَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِسَوْنِ إِخْصَارِ السَّلْعَةِ؛
لِعَدَمِ الْحَاجَةِ الْمَاسَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَلِيهِ شَعْلُهُ بِهِ)، أَي: فِي إِخْصَارِ السَّلْعَةِ شَعْلُ الْمَسْجِدِ بِحَقِّ الْعِبَادَةِ.
قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ)، وَهَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِيَعْلَمِ يَقُولُوا لِي هِيَ
أُخْصَنُ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٥٣] . وَالنَّصُّ بِعُمُومِهِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ حَارِجَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِخَيْرٍ،
فَالْمَسْجِدُ أَوَّلَى.

(وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّئْتُ)، أَي: تَرْكُ التَّحْدِثِ مَعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ^(٢). وَقَالُوا: إِنَّ صَوْمَ الصَّئْتِ مِنْ فِعْلِ الْمَجْرُوسِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرُ إِنَّمَا يُكْرَهُ الصَّئْتُ إِذَا اعْتَقَدَهُ قُرْبَةً، أَمَّا إِذَا
لَمْ يَعْتَقِدْهُ قُرْبَةً فَلَا يُكْرَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «[١٦٧ ر.م.] مَنْ صَمَتَ نَجَا»^(٣). رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) أَحْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ مَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ بَابُ مَا يَكْرَهُ فِي الْمَسَاجِدِ [ر.م. ٧٥٠] .
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٢٢ ر.م. ١٣٦] . مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ الْأَسْعَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ ابْنُ الْمَلْفُوفِ، «مُرْ خَبِيثٌ ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الْبَدْرُ الْمُسِيرُ» لَابْنِ الْمَلْفُوفِ [٩ ٥٦٥] . وَ«مَصْبَاحُ
الرَّجَاةِ فِي ذَوَائِدِ ابْنِ مَاجَهَ» لِلْبُوصَيْرِيِّ [٩٥/١]

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْوَصَائِدِ بَابُ مَا جَاءَ مِنْ بَعْضِ الرِّثَمِ [ر.م. ٢٨٧٣] .
وَمِنْ طَرِيقِهِ لِبَهْمِي فِي «بَسْرِ الْكَبِيرِ» [ر.م. ١١٠٩١] . مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَفِظْتُ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَا يُنْمُ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا صُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى النَّاسِ»

قَالَ الْهَوَوِيُّ «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» يَنْظُرُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٦ ٣٧٦]
(٣) أَحْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْعِبَادَةِ وَالرَّفَائِقِ وَالْوَرَعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ر.م. ٢٥٠١] . وَاحْمَدُ =

[١٨٨/د] فِي شَرِيعَتِنَا لَكِنَّهُ يَتَجَانَّبُ مَا يَكُونُ مَأْتِمًا.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوُطْءُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهَا ﴾ [البقرة: ١٨٧].

❖ منه خبر ❖

بن عمرو^(١).

قوله : (لَكِنَّهُ يَتَجَانَّبُ [مَا يَكُونُ] مَأْتِمًا) ، مُتَصِلٌ بِقَوْلِهِ : (وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّغْتُ) .
يعني : يتحذَّرُ بما شاءَ بعدَ أَنْ لَا يَكُونُ مَأْتِمًا فِي كَلَامِهِ ، وَالْمَأْتِمُ : [بِمَعْنَى] (٣) الْإِثْمُ .
قوله . (وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوُطْءُ) .

أَعْلَمُ : أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ ، وَلِذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَوَاعِي الْوُطْءِ . يَعْنِي :
الْمَسَّ وَالْقُبْلَةَ بِخِلَافِ الصَّائِمِ ؛ حَيْثُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَسُّ
وَالْقُبْلَةُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِعْتِكَافِ وَالصَّوْمِ : أَنَّ الْوُطْءَ فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ مَحْظُورٌ بِالنِّهْيِ
عَنْهُ ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهَا ﴾ [البقرة: ١٨٧] .
وَمَحْظُورُ الشَّيْءِ يُوحَدُ بَعْدَ تَعَامُّلِ مَا هِيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، وَهَذَا [عَنِ الْمَسَاجِدِ] (٤)

❖ في المسند [١٥٩، ٢] ، والدارمي في مسنده [٢٧١٣] ، من حديث عبد الله بن عمرو بن
العاصم ❖

قال الترمذي «هذا حديث غريب» وقال العراقي «أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو
بن عبد الله بن خنيس» وقال «غريب» وهو عند الطبراني بسند جيد ينظر «لتحريج أحاديث الأحياء»
للحراني [ص ١٠٥]

(١) ينظر «العوائد الفقهية شرح الهداية» لعبد النبي [١٦٦]
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ» ، «و» ، «ز» ، «ح» ، «ط» ، «ي» ، «م» وهو المراسل لما في «الهداية»
للقرطبي [١/١٣٠] .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ» ، «و» ، «ز» ، «ح» ، «ط» ، «ي» ، «م»

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «هـ» ، «و» ، «ز» ، «ح» ، «ط» ، «ي» ، «م»

وَكَذَا الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِحِهِ

• نهاية البيان •

كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِعْتِكَافِ هُوَ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ السَّيِّئَةِ ، ثُمَّ بَعْدَ وَجُودِهِ صَارَ الْجَمَاعُ حَرَامًا بِصَرِيحِ النَّهْيِ ، فَتَعَدَّتِ الْحُرْمَةُ مِنَ الْوُطْءِ إِلَى دَوَائِحِ الْوُطْءِ ؛ لِأَنَّ الشُّبُهَاتِ فِي بَابِ الْحُرْمَاتِ مُلْحَقَاتٌ بِالْحَقِيقَةِ .

كَمَا قُلْنَا فِي الْإِحْرَامِ : إِنَّ حَقِيقَةَ التَّالِيَةِ بِاللَّسَانِ وَالسَّيِّئَةِ بِالْقَلْبِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ صَارَ الْجَمَاعُ حَرَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَلَا زِفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي تَعْنِجٍ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، فَتَعَدَّتِ الْحُرْمَةُ إِلَى الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ بِجَلَابِ الصُّومِ ، مِنْ الْكَفِّ عَنِ الْوُطْءِ رُكْنُ الصُّومِ ، لَا مَخْطُورُهُ الَّذِي وَجَدَ بَعْدَ وَجُودِ الرُّكْنِ ، وَصَلَّى الْجَمَاعُ حَرَامًا لَا بِصَرِيحِ النَّهْيِ ؛ بَلْ لِحُضُورِهِ أَنْ لَا يَفُوتَ رُكْنُ الصُّومِ [١٦٧ : ١٧٠] ، وَالثَّلَاثُ بِالصُّورَةِ ؛ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ، فَلَمْ تَتَّعِدْ الْحُرْمَةُ إِلَى الدَّوَائِحِ ؛ لِهَذَا الْمَعْنَى

فَإِنْ قُلْتُ : وَرَدَّ بِصَرِيحِ النَّهْيِ فِي بَابِ الْخَيْصِرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرَنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، مِثْلُ مَا وَرَدَ فِي الْإِعْتِكَافِ ، وَكَذَلِكَ يَسْبِي لَنْ تَحْرُمَ الدَّوَائِحُ ثَمَّةً .

قُلْتُ : إِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ فِي بَابِ الْخَيْصِرِ ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ حَرَّمَ الدَّوَائِحُ لَرِمَ الْحَرَجُ وَهُوَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا ، بِجَلَابِ الْإِعْتِكَافِ ؛ فَإِنَّ قَلِيلَ الْوُقُوعِ يُوجَدُ أَحْيَانًا .

أَوْ نَقُولُ : فِي النَّصِّ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ حُرْمَةِ الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ مَعْلُومٌ بِعِلَّةِ الْأَدَى ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ [البقرة : ٢٢٢] ، وَدَلِيلٌ لَا يُؤْخَذُ فِيهِمَا ؛ فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ (وَكَذَا الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ) ، أَيِ : يَحْرُمُ الْمَسُّ وَالْقُبْلَةُ كَمَا يَحْرُمُ الْوُطْءُ .

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِحِهِ) ، أَيِ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَسِّ وَالْقُبْلَةِ مِنْ دَوَائِحِ الْوُطْءِ .

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ مَخْطُورُهُ كَمَا فِي الْإِحْرَامِ.

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ رُكْنُهُ لَا مَخْطُورُهُ فَلَمْ يَتَعَدَّ إِلَى دَوَائِيهِ .

فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ

الِاعْتِكَافِ

﴿ منه خبر ﴾

قَوْلُهُ : (هُوَ مَخْطُورُهُ) ، أَيِ : الْوَطْءُ مَخْطُورُ الْإِعْتِكَافِ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْكَفَّ) ، ١٠٢٢ ، رُكْنُهُ لَا مَخْطُورُهُ ، أَيِ : لِأَنَّ الْكَفَّ عَنِ الْوَطْءِ
رُكْنُ الصَّوْمِ ، لَا مَخْطُورُ الصَّوْمِ .

قَوْلُهُ : (فَلَمْ يَتَعَدَّ إِلَى دَوَائِيهِ) ، أَيِ : فَلَمْ يَتَعَدَّ حُكْمُ الْحُرْمَةِ مِنَ الْوَطْءِ إِلَى
دَوَائِي الْوَطْءِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ
الِاعْتِكَافِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِعْتِكَافِ ، فَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الشَّهْرِ
وَالْعَمْدِ ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَلِهَذَا إِذَا جَامَعَ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ ، سَوَاءً جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ،
عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا [١٦٨٢ هـ] ، وَكَذَا إِذَا خَرَجَ بِعَيْرٍ عُدْرٍ نَاسِيًا ؛ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الصَّوْمِ : يَخْتَلِفُ حُكْمُ الشَّهْرِ وَالْعَمْدِ ، وَاللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ ، وَلِهَذَا إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا ؛ لَا يَضُرُّهُ ، وَلَوْ أَكَلَ فِي النَّهَارِ
نَاسِيًا لَا يَضُرُّهُ ، وَكَذَا إِذَا جَامَعَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا ؛ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَإِنْ فَسَدَ الْإِعْتِكَافُ .
وَلَوْ أَكَلَ فِي النَّهَارِ عَامِدًا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ ، لِفَسَادِ صَوْمِهِ ، وَإِنَّمَا صَارَ الشَّيْءُ

(١) وقع بالأصل «مختور» والشب من «و» و«ف» . وهو الموافق لما في «الهدية» للمزغيباني

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، وَحَالَةُ الْعَاكِفِينَ مُذَكَّرَةٌ فَلَا يُغَدَّرُ بِالنِّسَاءِ .

وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَأَثَرَلِ ، أَوْ قَتَلَ أَوْ لَمَسَ ، يَطْلُ اعْتِكَافُهُ ، لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ حَتَّى يَفْسُدَ بِهِ الصَّوْمُ .

وَلَوْ لَمْ يُتْرَكْ لَا يَفْسُدُ وَإِنْ كَانَ مُعْرَمًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ وَهُوَ
الْمُفْسِدُ ، وَلِهَذَا لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ .

فصل في الاعتكاف

عُدْرًا فِي الصَّوْمِ دُونَ الْإِعْتِكَافِ ، لِأَنَّ الْمُفْسِدَ لَا يَتَعَيَّرُ عَمَلُهُ بِالنِّسَاءِ وَالذَّكْرِ ، لَكِنَّ
الصَّوْمَ يُخَصُّ بِالنَّصِّ الْحَاضِرِ ، وَلِأَنَّ هَيْئَةَ الْمُعْتَكِفِ مُذَكَّرَةٌ ، فَلَمْ يُغَدَّرْ بِالنِّسَاءِ ،
بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَا مُذَكَّرَ ثَمَّةً ، فَصَارَ النَّبَأُ عُدْرًا .

قَوْلُهُ : (بِخِلَافِ الصَّوْمِ) ، مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ : (يَطْلُ اعْتِكَافُهُ) بِغَيْرِ إِذَا جَامَعَ
نَسْبًا يَطْلُ اعْتِكَافُهُ ، وَلَا يَطْلُ صَوْمُهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَأَثَرَلِ ، أَوْ قَتَلَ أَوْ لَمَسَ ، يَطْلُ اعْتِكَافُهُ) .
بِغَيْرِ : إِذَا قَبَلَ فَأَثَرَلِ ، أَوْ لَمَسَ فَأَثَرَلِ يَطْلُ اعْتِكَافُهُ ، لِأَنَّهُ إِثْرَالٌ مُبَاشِرَةٌ ، فَصَارَ
كَالْإِثْرَالِ بِالْوَطْءِ مِنْ حَيْثُ قِصَاءُ الشَّهْوَةِ .

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» : لَا يَطْلُ فِي بَعْضِ أَقْوَالِ الثَّانِيينَ ، مَاذَا إِذَا قَبَلَ أَوْ
لَمَسَ وَلَمْ يُتْرَكْ ، لَا يَطْلُ اعْتِكَافُهُ وَأَنْ كَانَ حَرَامًا ، لِأَنَّ اللَّمَسَ بِلَا إِثْرَالٍ أَوْ الْقُبْلَةَ
بِلَا إِثْرَالٍ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعِ ، وَالْمُفْسِدُ هُوَ الْجَمَاعُ .

[١٦٦٨/٢] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - يَطْلُ ' كَذَا فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»

فَإِنْ قِيلَ مُبَاشِرَةٌ يُحَرِّمُهَا الْإِعْتِكَافُ ، فَوَحَى أَنْ يَفْسُدَ بِهَا الْإِعْتِكَافُ كَالْوَطْءِ

(١) وهذا هو الأصح في مذهب الشافعي - ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٤٩٩/٢] ، و«روضة

الطالبين» للنووي [٣٩٢/٢]

قَالَ: وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اغْتِكَافَ أَيَّامٍ، لَزِمَتْهُ اغْتِكَافُهَا بِلَيَالِيهَا، لِأَنَّ ذِكْرَ
الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَأَوَّلُ مَا يَرَاهَا مِنَ اللَّيَالِي،

عنه المير

قُلْنَا: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَقِيسَ عَلَيْهِ - وَهُوَ الْوُطْءُ - إِذَا وَقَعَ
عَمْدًا، يُفِيدُ الصَّوْمَ، فَأَمَّا الْإِغْتِكَافُ، وَالْمَقِيسُ - وَهُوَ الْقُبْلَةُ - إِذَا وَقَعَ عَمْدًا لَا
يُفِيدُ الصَّوْمَ، فَلَا يُفِيدُ الْإِغْتِكَافَ، ثُمَّ فِيمَا بَطَلَ اغْتِكَافُهُ إِذَا كَانَ أَوْجَبَهُ لَوْ قَدْ لَمْ
يَنْقُضْ، يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «مَخْتَصَرِ
الطُّحَاوِيِّ»^(١)، لِأَنَّ الْجَمَاعَ يُفِيدُ الْإِغْتِكَافَ، كَمَا يُفِيدُ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ، فَيَسْتَقْبَلُ
اسْتِثْنَاءًا صَحِيحًا، كَمَا يَسْتَقْبَلُ صَوْمًا صَحِيحًا إِذَا جَامَعَ بِالنَّهَارِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اغْتِكَافَ أَيَّامٍ، لَزِمَتْهُ اغْتِكَافُهَا بِلَيَالِيهَا).

وَهَذَا كَمَا إِذَا قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَغْتِكَفَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، أَوْ قَالَ: «ثَلَاثِينَ يَوْمًا»؛
يَلْزِمُهُ الْإِغْتِكَافُ بِلَيَالِيهَا، لِأَنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ، يَسْتَقْبَلُ مَا يَرَاهُ
مِنَ الْعَدَدِ الْآخَرِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قِصَّةُ رَكْبَتَيْنِ - صَدَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿إِنَّمَا أَتَى النَّاسَ رَسُولٌ أَنِ اعْتِكَفُوا لِيَالِيهِمْ﴾ [مُرُونَ ١١] - أَيُّ: إِشَارَةً بِبَيْدٍ أَوْ
رَأْسٍ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَتَى النَّاسَ رَسُولٌ أَنِ اعْتِكَفُوا لِيَالِيهِمْ﴾ [مُرُونَ ١٠].
وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، فَهَبِمَ أَنْ ذَكَرَ الْأَيَّامَ ذِكْرًا لِلَّيَالِي وَبِالْعَكْسِ، فَلَا يَلْزِمُ
الْخُلْفُ^(٢) فِي حَبْرِ اللَّهِ ﷺ، وَدَلِيلُكَ لَا يَجُوزُ، وَيَلْزِمُهُ التَّابِعُ فِي [١٦٧٠ م] الْإِغْتِكَافِ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِغْتِكَافِ هُوَ التَّابِعُ، لِوُجُودِهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للمصنف [٤٣٠: ٢]

(٢) الخلف - على وزن فسي - الرديء من القول يقال سكت القاذنون خلفا ينظر: «المصباح المير»
للعمري [١/١٧٨ مادة: خلف]

يُقَالُ: مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِبَلَالِيهَا

وَكَمَاتٌ مُتَتَابِعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعُ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِعْتِكَافِ عَلَى التَّتَابُعِ؛
لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لَهُ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ مَبْنَى عَلَى التَّفْرِيقِ، لِأَنَّ
الَّتَالِي غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ فَيَجِبُ عَلَى التَّفْرِيقِ حَتَّى يَنْصُ عَلَى التَّتَابُعِ.

— مذهب السيد —

وَلَوْ نَوَى الْأَيَّامَ خَاصَّةً؛ صَحَّتْ يَتَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا، وَنَوَى الشَّهْرَ خَاصَّةً فِي الْإِعْتِكَافِ لَا تَصَحُّ يَتَهُ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ
اسْمٌ لِعَدَدٍ مَقْدَرٍ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، فَلَا يَحْمِلُ مَا دُونَهُ، وَالْمَسْأَلَةُ
فِي «الجامع الكبير»^(١).

وَبِخِلَافِ مَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا؛ حَيْثُ يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ،
وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ فِيهِ أَصْلٌ؛ لَوْجُودِهِ فِي الشَّهْرِ خَاصَّةً، إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَى
التَّتَابُعِ وَقَالَ: شَهْرًا مُتَتَابِعًا؛ فحِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ التَّتَابُعُ.

قَوْلُهُ: (يُقَالُ مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِبَلَالِيهَا) [ص ٢٠١]. هَذَا اسْتِدْلَالٌ
بِالْعُرْفِ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ ذِكْرُ اللَّيَالِي.

قَوْلُهُ: (وَكَمَاتٌ مُتَتَابِعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعُ)، أَيِ كَمَاتٍ لِأَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ فِي
الْإِعْتِكَافِ.

قَالَ فِي «شرح الأقطع» قَالَ رُمُرٌ هُوَ بِالْجِدْرِ بِغَيْبِ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ، وَإِنْ شَاءَ
تَابَعَ، وَقَدَسَ عَلَى مَا إِذَا نَذَرَ بِالصَّوْمِ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْتِكَافِ
التَّتَابُعُ، وَفِي الصَّوْمِ التَّفْرِيقُ، وَقَدْ مَرَّ بِهِ.

قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ لَهُ)، أَيِ لِلْإِعْتِكَافِ، وَ(كُلَّهَا) بِالضَّبِّ عَلَى

(١) ينظر «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص ١٤١]

وَأَنَّ نَوَى الْأَيَّامَ خَاصَّةٌ صَحَّحَتْ بِهٖ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ .

وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ ؛ يَلْزَمُهُ بِلَيْلَتَيْهِمَا . قَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمُشَى غَيْرُ الْجَمْعِ ، وَفِي الْمُتَوَسُّطَةِ ضَرُورَةُ الْإِتِّصَالِ .

شَاحِبَةُ الْبَيَارِ

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلْأَوْقَاتِ .

قَوْلُهُ : (وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ ؛ يَلْزَمُهُ بِلَيْلَتَيْهِمَا) .

اعْلَمْ : أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ لَا يَصُحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ [١٦٩/٢ م] يَوْمَهَا ، وَاللَّيْلَةُ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ لِلصَّوْمِ ، وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ يَصُحُّ ، وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَتَيْنِ يَصُحُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) يَتَنَاوَلُ يَوْمَيْهِمَا عُرْفًا ، يُقَالُ : لَمْ أَرَكْ ^(٢) مِنْذُ لَيْلَتَيْ ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ لَا يَصُحُّ اعْتِكَافُ لَيْلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ وَالِاسْتِعْمَالَ فِي الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي دُونَ النَّيَّةِ ^(٣) .

وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمَيْنِ ؛ صَحَّ اعْتِكَافُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ «الْهُدَايَةِ» ؛ لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : يَدْخُلُ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ وَاللَّيْلَةُ الْمُتَوَسُّطَةُ ؛ صَرُورَةُ التَّابِعِ وَالْيَوْمِ الثَّانِي .

وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يَتَنَاوَلُ لَيْلَتَيْهِمَا ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ،

(١) الضمير عائد على الذكر

(٢) وقع في الأصل «أزل»، والمعنى من «أزل» «أزاد»، «أزاد»، «أزاد»، «أزاد»

(٣) ينظر «المبوط» [١٢٣، ١١٩، ٣]، «نسخة الفقهاء» [١، ٣٧٦، ٣٧٥]، «بدائع الصائغ» [٢/ ٢٧٦،

٢٧٧]، «المحيط البرهاني» [٣/ ٣٨٢]، «شرح مجمع البحرين» [٢/ ١٣٤٠]، «العناية» [٢/ ٤٠١ -

٤٠٢]، «تقوى القاتارحية» [٢/ ٣١٤، ٣١٥]، «البها» [٣/ ٧٥٨، ٧٥٩]، «فتح القدير»

[٢/ ٤٠٠ - ٤٠٢]

وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ فِي الْمُتَيْنِ مَعْنَى الْجَمْعِ قِيلَ حَقُّ بِهِ؛ اخْتِطَاطًا لِأَمْرِ الْعِبَادَةِ.

﴿عَبْدُ السَّبْرِ﴾

وَيُخْرَجُ بَعْدَ الْعُرُوبِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي. كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الْعَتَابِيُّ وَعِزُّهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قِيلَ: إِنَّ أَبَا يُوسُفَ تَرَكَ أَضْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَيْنِ لَهُ حُكْمُ الْجَمْعِ عِنْدَهُ، كَمَا فِي [مَسْأَلَةٍ] ^(١) سَدُّ الطَّرِيقِ وَمُحَازَاةُ النِّسَاءِ.

وَجَوَابُهُ. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَابِدٌ فِي أَنَّ الْمُتَيْنِ لَهُ حُكْمُ الْجَمْعِ أَمْ لَا؟

وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدًا تَرَكَمَا أَضْلَهُمَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُتَيْنِ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْجَمْعِ عِنْدَهُمَا.

وَجَوَابُهُ أَنْ يَقَالَ: بَعَمَّ، لَكُمُهَا اخْتِطَاطٌ فِي لَمَرِ الْعِبَادَةِ، فَأَعْطِيَ الْمُتَيْنِ حُكْمَ الْجَمْعِ، فَقَالَ: اللَّيْلَةُ الْأُولَى تَدْخُلُ فِي الْمُتَيْنِ، كَمَا فِي الْجَمْعِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَجْهَ الظَّاهِرِ ^(٢)). أَرَادَ بِهِ أَنْ يُلْزِمَهُ الْإِعْتِكَافُ يَوْمَيْنِ بِلَيْلَتَيْهِمَا؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ خِلَافَ الظَّاهِرِ، كَمَا ذَكَرْنَا.

[وَاللهُ أَعْلَمُ] ^(٣).

(١) مَا بَيْنَ الْمُحْفُوفَيْنِ رِجَالُهُ مِنْ (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م)، (ن).

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَجْهَ ظَاهِرِ الزُّوَادِ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (و)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م)، (ن). وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا فِي «الْهُدَايَةِ» لِمَرْعِيَّيْنِ [١٣١، ١].

(٣) مَا بَيْنَ الْمُحْفُوفَيْنِ رِجَالُهُ مِنْ (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، (ي)، (ك)، (ل)، (م)، (ن). وَهَذَا أَمْرٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ إِلَى كَوْنِهَا ثَابِتَةً فِي بَعْضِ النُّسَخِ.

كِتَابُ الْحَجَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ الْحَجَّ

إِنَّمَا ذَكَرَ [١٧٠/٢] الْحَجَّ آخِرًا: لِأَنَّهُ الْعِبَادَاتُ بَوَعْدٍ. لِإِيمَانٍ وَفُرُوعِهِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ فُرُوعِهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا عِمَادُ الدِّينِ، وَاتَّبَعَهَا ذِكْرُ الرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّهَا تَالِيَةٌ لَهَا بِالنَّصِّ، وَذَكَرَ الصَّوْمَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَعْلُقُ بِالثَّنْدِ خَاصَّةً كَالصَّلَاةِ.

وَالْحَجَّ: مُرْكَبٌ مِنَ الْبَدْنِيِّ وَالْمَالِيِّ جَمِيعًا، وَالْمَقْرَدُ قُلُوبُ الرُّكْبِ، فَهَاسَتْ ذِكْرُ الْحَجَّ آخِرًا. هَذَا مَا أَفْلَأَهُ خَطِيرِي فِي وَجْهِ الْمُسَامَةِ فِي هَذَا الْقَامِ، وَتَقْلِيمُ الْحَجَّ عَلَى النِّكَاحِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَنَّ الْحَجَّ مِنَ الْأَرْكَانِ الْخَمَةِ لِلْإِسْلَامِ، بِعِلَاقِهِ النِّكَاحِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ.

وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا سَمَّى هَذَا الْكِتَابَ «كِتَابَ الْمَنَاسِكِ»، مِثْلَ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ، وَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ^(١) الْكَزْجِيِّ، وَصَاحِبِ «الْإِيضَاحِ»^(٢) وَبَعْضُهُمْ سَمَّاهُ: «كِتَابُ الْحَجَّ».

وَالْمَنَاسِكُ جَمْعُ الْمَنَسَكِ - بِفَتْحِ الْمِيمِ - بِمَعْنَى لُتُكٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَجْتَرُّتُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لَكِنَّهُ احْتَصَرَ بِالْعُزْبِ بِأَعْمَالِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ وَالْحَجَّ فِي الثَّلَاةِ الْفَصْدُ، وَرَحُلٌ مَفْجُوحٌ، أَيْ مَقْصُودٌ

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «جَعْفَرُ» وَلَمْ يَسْمَعْ «جَو» وَ«جَو» وَ«جَو» وَ«جَو» وَ«جَو»

(٢) يَطْرُقُ مَحْضَرُ الطَّحَاوِيِّ [ص ٥٩]، وَفَرْحٌ مَحْضَرُ الْكَزْجِيِّ لَطْفُورِي [١٧٠]، الْإِيضَاحُ

لِلْكَرْمَانِيِّ [٣٦٩]

.....

﴿ غاية السيل ﴾

قَالَ الْمُجَبِّلُ السَّعْدِيُّ:

يَحْجُونَ بِسَبِّ الرَّبْرِقَانِ الْمَرْخَفَرِ^(١)

وَالسَّبُّ - بَكَرٍ [الْبَيْنُ]^(٢) الْمَهْمَلَةُ -: الْعِمَامَةُ^(٣).

وَالرَّبْرِقَانِ: لَقَبُ حُصَيْنِ بْنِ يَزِيدِ الشَّيْبِيِّ، سُمِّيَ بِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْقَمَرِ، لِأَنَّ
الرَّبْرِقَانَ هُوَ الْقَمَرُ^(٤).

وَفِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ قَضْدٍ مَخْصُوصٍ إِلَى مَكَانٍ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ
مَخْصُوصٍ، فَالاسْمُ شَرْعِيٌّ^(٥) فِيهِ مَعْنَى اللَّعْنَةِ.

أَمَّا الْقَضْدُ الْمَخْصُوصُ، فَهُوَ قَضْدُ الْمُحْرَمِ

وَأَمَّا الْمَكَانُ الْمَعْلُومُ: فَهُوَ الْكَعْبَةُ وَعَرَفَاتُ عَظَمَ اللَّهُ بَرَكَاتِهِمَا.

وَأَمَّا الْوَقْتُ الْمَخْصُوصُ، فَهُوَ أَشْهُرُ الْحَجِّ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ، أَنَّ الْعَرَاتَيْنِ عَلَى مَرَاتِبَ:

(١) لِي أَهْيَاتُ مَشْهُورَةٌ، هَذَا خَبَرٌ أَخْبَعَا، وَدَلَّتْهُ:

وَأَشْهَدُ مِنْ صَوَافٍ خَلُوتًا كَثِيرَةً ﴿ يَحْجُونَ بِسَبِّ الرَّبْرِقَانِ الْمَرْخَفَرِ ﴾

يَنْظُرُ بَحْثُ بَمَوَانِ «الْمُجَبِّلِ» سُخْدِي حَيَاتِهِ وَمَا بَقِيَ مِنْ شَعْرَةٍ «لِلْعَلَامَةِ حَاتِمِ الضَّامِنِ» مَشْهُورٌ

فِي «مَجْلَدِ الْمَوَرِدِ الْعَرَابِيَّةِ» الْمَجْلَدِ الثَّانِي أَمْعَدُ الْأَوَّلِ ١٩٧٣ م [ص ١٢٥]

وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ بِحُلَاكِ الْحَجِّ عَلَى مُطْلَقِ الْقَضْدِ

(٢) الْمَرْخَفَرُ الْمَصْبُوعُ بِالرَّعْمَرِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢٥٥ وَ ٢٥٦

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقُوفَيْنِ رِيَابَةٌ مِنْ «و»، «وَأ»، «وَأَت»، «وَأ»

(٤) وَكَانَ الرَّبْرِقَانُ يَضْبَعُ عِمَامَتَهُ بِصُفْرِ يَنْظُرُ «السَّيَّانَ وَالنَّسِيرَ» [٣ ٩٧]، وَ«مَعْنَى دِيُونِ الْأَدَبِ»

لِلْمَارَاسِيِّ [١/٦٣٧]

(٥) يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ» فِي رُبْعِ الْمَعْرَبِ «لِمَنْطُورِي» [ص ١٠٣]

(٦) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الشَّرْعِي» وَالْمَثَبُ مِنْ «و»، «وَأ»، «وَأَت»، «وَأ»

الحج واجب على الأحرار، البالغين، العقلاء الأصحاء؛ إذا قدرُوا على الزاد، والراحلة، فأَصِلًا هِيَ الْمَسْكَنُ، وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَعَنْ نَفَقَةِ حَيْالِهِ إِلَى حِينَ هَوْدِهِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا.

❦ عهد سعيد ❦

مِهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَى الْإِنْسَانِ [١: ١٧٧، ٢] فِي عُمْرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً [١: ٢٢١، ٢]، وَهِيَ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ.

وَمِهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ وَهِيَ لِرُكْنَةٍ، وَصَوْمٍ وَمَقْدِنٍ، وَكَذَا وَجُوبُ صَدَقَةِ الْمَطْرِ وَالْأَصْحِيَّةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ شَرَايِطُهَا.

وَمِنْهَا: مَا يُفْتَرَضُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ وَهِيَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَمِنْهَا: مَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ أَبَدًا؛ وَهِيَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَالْإِسْتِمَارُ بِأَوَاقِرِهِ، وَالْإِنْتِهَاءُ عَنْ نَوَائِيبِهِ. كَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَسِيَجَلِيُّ فِي «شرح الطحاوي»^(١).
قَوْلُهُ: (الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ الْأَصِحَّاءِ؛ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ).

إِنَّمَا وَصَفَ الْحَجَّ بِالْوُجُوبِ وَإِنْ كَانَ فَرَصًا، لِأَنَّ الْوُجُوبَ أَعْمُ مِنَ الْقَرَضِ؛ حَيْثُ يَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْقَرَضِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ عِبَارَةٌ عَنِ الثَّبُوتِ، أَوْ لِأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِهِ ثَبَتَ بِخَيْرِ الْوَاجِدِ.

ثُمَّ الْمُصَنَّفُ ذَكَرَ هَا بِلَفْظِ الْحَجِّ، فَقَالَ (عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ). وَهِيَ الرِّكَاءَةُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ؛ فَقَالَ، (الرِّكَاءَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُحَرِّ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمُسْلِمِ؛ إِذَا مَلَكَ يَصَابيًا)، بَاءً عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يُوَدُّونَ الْحَجَّ فِي الْعَالِيَةِ بِجَمْعٍ عَظِيمٍ، وَيُوَدُّونَ كُلَّ وَاحِدٍ رِكَاءَةً مَالِهِ بِإِلَّااجْتِمَاعِ

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيجالي [١٣٦]

وَصَفَهُ بِالْوُجُوبِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ نَبَتْ فَرَصِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ
تَعَالَى . ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

شعبة البين

ثُمَّ الْأَصْلُ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] . وَقَوْلُهُ ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ ، بَدَلٌ مِنْ ﴿ النَّاسِ ﴾ .
وَقَالَ فِي «الْكَشَافِ» : «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَسَيْبِ : تَرَلْتُ فِي الْيَهُودِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا :
الْحَجُّ إِلَى مَكَّةَ عَيْرٌ وَاجِبٌ»^(١) .

وَرَوَى أَنَّهُ : لَمَّا تَرَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ [١٧١/٢] حِجُّ الْبَيْتِ ﴾
[الْآيَةُ] ^(٢) . جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْأَدْيَانِ كُلَّهُمْ مَخْطَبَهُمْ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ
عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا ، فَأَمَّتْ بِهِ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ ، وَكَفَرَتْ خَمْسُ
مِلَلٍ ^(٣) ، قَالُوا : لَا تُؤْمِرُ بِهِ وَلَا تُصَلِّي إِلَيْهِ ، وَلَا نَحُجُّهُ ؛ فَتَرَلَ ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ ^(٤) .

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» : مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : «بَيْنَ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ،
وِاقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجُّ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»^(٥) .

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ حَجَّ

(١) ينظر «الكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٣٩١/١]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ ، رِيَادَةٌ مِنْ «أَفْ» ، «وَأَوْ» ، «وَأَتَ» ، وَ«أَمْ»

(٣) أَرَادَ بِخَمْسٍ مِلَّةَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«و»

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» [٥/٢٧١ طَبْعَةُ دَارِ هِجْرٍ] ، عَنْ جُرَيْجٍ ، عَنْ الصَّحَّاحِ ﷺ بِهِ

قَالَ السَّمَاوِيُّ «هُوَ مُفَصَّلٌ ، وَجَوِيرٌ مَرْوُودٌ الْحَدِيثُ سَائِقٌ ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ» يَنْظُرُ «الْفَصَحُ

السَّمَاوِيُّ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْفَاضِلِ الْبُخَارِيِّ لِلسَّمَاوِيِّ [١/٣٨٩]

(٥) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ

غاية البيان

هَذَا الْبَيْتِ ، فَلَمْ يَزُقْتُ ، وَلَمْ يَغْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ : « كَتُمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »^(٢) .

وَقَالَ فِي « الْكَشَافِ »^(٣) : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَيْسَتْ لَهُ شَاءَ يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا »^(٤) .

وفيه أيضًا عن أبي حنيفة : « أَنَّهُ كَانَ يُفَاغِلُ بَيْنَ الْعِدَاتِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ ، فَلَمَّا حَجَّ فَضَّلَ الْحَجَّ عَلَى الْعِدَاتِ كُلِّهَا ؛ لِمَا شَاهَدَ مِنْ تِلْكَ الْحَصَائِرِ »^(٥) .

وقوله : « يَهُودِيًّا ، أَوْ نَصْرَانِيًّا » ، تشبيهٌ وتقريبٌ وليس بحُكْمٍ ؛ وذلك لأنَّهُمْ لَا يُعْدُونَ الْحَجَّ مِنْ شَرَائِعِ دِينِهِمْ ، وَلَا يَتَعَبَّدُونَ اللَّهَ بِهِ ، وَلَا يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ بِهِ ، وَيُخَفِّدُونَ أَنْ يَكُونُوا الْحُجَّ مِنْ قُرُوصِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَوْجَبَهَا عَلَى عِبَادِهِ ؛ بِحِلَالِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُكْرَهُهَا ، عَكَازَ مَنْ أَقَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَائِرَ الشَّرَائِعِ ، وَتَرَكَ الْحَجَّ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ [١٧١، ٢] ؛ تَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج / باب في فعل الحج والعمرة ويوم عرفة [رقم / ١٣٥٠] ، والنسائي في كتاب مناسك الحج / فضل الحج [رقم / ٢٦٢٧] ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب فضل الحج والعمرة [رقم ، ٢٨٨٩] ، وأحمد في المسند [٤١٠، ٢] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب فعل الحج المبرور [رقم ، ١٤٤٩] ، وأحمد في المسند [٤٨٤ / ٢] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ

(٣) ينظر « الكشاف » للرمحشري [٣٩٠ / ١]

(٤) أخرجه إمامي في مسنده [رقم ، ١٧٨٥] ، وأبو نعيم في حلية الأولياء [٢٥١ / ٩] ، والآجري في « لأربعين حديثاً » [ص ، ١٦٧] ، وابن الجوزي في « الموصعات » [٢١٠ ، ٢] ، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « مَنْ لَمْ يَحُجَّ خِاسَةً ظَاهِرَةً ، أَوْ سُلْطَانًا جَائِزًا ، أَوْ مَرْصُومًا حَائِصًا مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَيْسَتْ لَهُ شَاءَ يَهُودِيًّا ، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا »

قال ابن الجوزي « هذا حديثٌ لا يصحُّ » ينظر « التلخيص الحبير » لابن حجر [١٥٠٩ / ٤]

(٥) ينظر : « الكشاف » للرمحشري [١٥٢ / ٣ - ١٢٣]

وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، لِأَنَّهُ ﷺ قِيلَ لَهُ: الْحَجُّ فِي كُلِّ عَامٍ أَمَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَقَالَ ﷺ: «لَا تَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَا رَادَّ عَنْهُوَ تَطَوُّعٌ».

وَلِأَنَّ سَبَبَهُ التَّيْتُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ [٦٨ ط] فَلَا يَتَكَرَّرُ التَّوَجُّوبُ.

شافية تبيين

وَالصَّارِي، وَالْبَاقِي يُعْرَفُ فِي «بَحْرِ الْفَوَائِدِ»^(١) لِلْكَلاَّبَادِيِّ.

وَرَوَى فِي «السِّرِّ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صُرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٢). وَالصُّرُورَةُ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ: الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ.

وَفِي «السَّنَنِ» أَيْضًا: عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَمَحَّلْ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً)، وَهَذَا لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ». مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ. أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:

(١) بَطْنُ بَحْرِ الْفَوَائِدِ / مَشْهُورٌ بِمَعْنَى الْأَخْبَارِ لِلْكَلاَّبَادِيِّ [ص/١٣٠]

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بِابٍ لَا صُرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ [رَقْم / ١٧٢٩]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣١٢/١]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٦١٧/١]، وَعنه الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم / ٩٥٤٩]، عَنْ عِثْرَةَ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسَادِ، وَلَمْ يُحْرَجْ». وَقَالَ الصَّنْبَرِيُّ الشَّافِعِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ رَاقِيهِ الدِّهْنِيُّ، وَبِشٍ كَمَا قَالَ وَلَا كَمَا أَقَرَّ، فَإِنْ عِي إِسْنَادُهُمَا عَمْرٍ مِنْ عَدَدِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَابٍ» بَطْنُ «كُتُبِ الْمَنَاسِكِ وَتَأْوِيلِ فِي تَحْرِيجِ أَخْبَارِهِ الْمَضَابِيحِ» لِلْمَصْدَرِ الشَّافِعِيِّ [٣٥٩/٢]

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ [رَقْم ١٧٣٢]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بِابٍ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ [رَقْم ٢٨٨٣]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٢٥ ١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم ١٣٦٩١]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٦١٧ ١]، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٨٤٧٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُحْرَجْ». وَقَالَ ابْنُ الْفُطَّانِ «لَا يَصِحُّ» يَنْظُرُ «بَيَانُ لَوْهَمِ وَالْإِبْهَامِ» لِابْنِ الْفُطَّانِ [٢٧٣/٤]

ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَى التَّرَاجِي؛ لِأَنَّهُ وَطِيقَةُ الْعُمْرِ، فَكَانَ الْعُمْرُ فِيهِ كَالْوَقْتِ فِي الصَّلَاةِ.

عبد الباق

يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ «بَلَى مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ» ^(١)

وَلِأَنَّ الْبَيْتَ سَبْتُ، بِدَلِيلِ الْإِصَافَةِ؛ حَيْثُ يُقَالُ: حَجُّ لَيْتٍ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِصَافَةِ: إِصَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ الْإِصَافَةَ لِلْأَجْزَاءِ، وَأَقْوَى وَجْهُهُ الْإِخْتِصَاصُ إِصَافَةَ الْمُسَبَّبِ إِلَى سَبَبِهِ، كَمَا يُقَالُ: كُنْتُ فُلَانٍ، وَقِيلَ فُلَانٍ، وَصَلَاةُ الطَّهْرِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ [١٢٢/١]، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْبَيْتَ سَبْتُ، وَهُوَ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوَجُوبُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ يَكُونُ بِحَسَبِ ثُبُوتِ السَّبَبِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَوْرِ: أَنْ يَلْزِمَ الْمَأْمُورُ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ، مُسْتَعَارًا لِلسَّرْعَةِ مِنْ: هَارَتْ الْقِدْرُ قَوْرًا؛ إِذَا عَلَتْ.

اعْلَمْ: أَنَّ أَصْحَابَنَا اِحْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ رُجُوبِ الْحَجِّ، فَذَكَرَ [١٧٢/٢] أَبُو سَهْلٍ الزُّجَاجِيُّ ^(٢): أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ مَدْعُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَكِ / بَابِ مَوْضِعِ الْحَجِّ [رَمَمَ، ١٧٢١]، وَبِهِ مَاجَهٌ فِي كِتَابِ الْمَسَكِ / بَابِ مَوْضِعِ الْحَجِّ [رَمَمَ، ٢٨٨٦] - وَبِهِ لَيْسَ فِيهِ [رَمَمَ، ١٥٦٧٤]، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ [٦٠٨/١]، عَنِ ابْنِ جُبَّارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ نَقْلًا.
قَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا بَابٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ بِنُصْنُفٍ «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ» بَطَلَ «الْبَرْقُ الْمَرَّةُ» لِابْنِ الْمُبَرِّقِ [٨/٦]

(٢) ضَعَفَهُ فِي «أَف» بِتَشْدِيدِ الرَّايِ الْمَعْتَرِجَةِ، وَمِثْلُهَا الْجِيمُ لَكِنْ مَعْنَى هُوَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ «وَأُثْبِتَ» فِي نُسخِهِ عَيْفَهُ مِنْ «نُسخَات» لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ مَقْشُوفًا مَعْنَى «رَأَى» بَطَلَ الْجَوَاهِرُ الْمَضْبُوعَةُ لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [٢٥٤/٢]

وَجْهٌ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَحْتَصِرُ بِوَقْتٍ خَاصٍّ، وَالْمَوْتُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرٌ نَادِرٍ، فَيَتَصَيَّقُ الْوُجُوبُ اخْتِيَاظًا، وَلِهَذَا كَانَ التَّعْجِيلُ أَفْضَلَ بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ فِي بَيْتِهِ نَادِرٌ.

❦ هذه البيات ❦

الكَرَّاجِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى التَّرَاجِي.

وَقَالَ ابْنُ شُعَاعٍ^(١): كَانَ أَبُو حَبِيبَةَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ، وَكَانَ يَرِيدُ التَّرْوِيعَ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَرْضِيَّةٌ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَهَذَا بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ مِنَ الْوَقْتِ هَلْ يُوجِبُ الْأَدَاءَ عَلَى الْقَوْرِ، أَمْ عَلَى الْمُهْلَةِ؟

وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَعَ مَكَّةَ سَنَةً ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَحَجَّ سَنَةَ عَشْرَةَ، فَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَوْرِ لَمَّا أَحْرَ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ وَطِيعَةُ الْعُمْرِ، فَكَانَ الْعُمْرُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَهَا، فَإِذَا أَحْرَ الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ يَجُوزُ، فَكَذَا إِذَا أَحْرَ الْحَجَّ إِلَى آخِرِ الْعُمْرِ؛ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفُوتَهُ.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ أَدَاءَ الْحَجِّ يَقُوتُ بِقَوَاتٍ وَقْتُهُ لَا مَحَالَةَ، وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْقَوَاتُ بِإِذْرَاكِ سَنَةٍ أُخْرَى، وَإِدْرَاكُهَا مُؤَهِّمٌ؛ لِأَنَّ مَوْتَ الْإِنْسَانِ فِي سَنَةٍ لَيْسَ بِنَادِرٍ، فَيَتَصَيَّقُ الْوُجُوبُ اخْتِيَاظًا، بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الْوُجُوبَ لَا

(١) قال القدوري وكان مشايخه بقويون هو قولهم، وأصله لمحسوبي والسمي انكل من التصحيح والترحيل [ص ٢٠٨]، ويعود هو أصح الروايتين عند الإمام كما في رد المحتار [١٤٠/٢]، وللمعاني على الهداية [٣٢٣/٢] ويظر شرح مختصر الكرخي للقدوري [١٧١/٣]، المعناه [٣٨٠/١]، أيداع الصانع [٢٩٢/٢]، المحيط البرهاني [٣٩٥/٣]، الصاوي التاتارخانية [٣٣١/٢]

(٢) ابن شُعَاعٍ تلميذ الحسن بن أبي مالك، والحسن تلميذ أبي يوسف كذا جاء في حاشية [٥]

 غيبة البهادر

يَتَصَيِّقُ ثَمَّةً ، لِأَنَّ مَوْتَ الْإِنْسَانِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ فَجَاءَ بَادِرًا ، لِأَنَّ الْحَاقِظَ لَوْ أَدَّى فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ ، يَكُونُ مُؤَدِّيًا لِلوَاجِبِ ، فَلَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْغُورِ ، لَمْ يَكُنْ مُؤَدِّيًا لِلوَاجِبِ .

وَلِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ فِي الْمُتَعَارَفِ يَدُلُّ عَلَى الْغُورِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَعَنِيهِ . اسْقِي ، أَوْ أَفْعَلْ كَذَا ، يَدُلُّ عَلَى الْغُورِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ [١١٣٧ - ١١٣٨] الشَّارِعِ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَنَا بِالْمُتَعَارَفِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَرِيبٍ ﴾ [ابراهيم ٤] .

وَسَأَلَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ - فِي أَصُولِ الْعَقْدِ - سُؤَالَ وَجْهًا فَقَالَ :

فَإِنْ قَالَ (١) : « لَوْ تَكَانَ لِرُومِ الْأَمْرِ عَلَى الْغُورِ ، لَكَانَ يَنْتَهِي بِعَدِّ ذَلِكَ وَاقِعًا عَلَى وَجْهِ الْقَصَاءِ ، كَانِظَرٍ إِذَا فَاتَ وَقْتُهَا قَبْلَ مَعْنِيهَا .

قِيلَ لَهُ : تَسْمِيَّتُنَا إِثَاءُ قَصَاءٍ أَوْ غَيْرَ قَصَاءٍ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي الْمِثَارَةِ ، وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي غَيْرُ الْمَتْرُوكِ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ ، وَأَنَّهُ مُرْصَنٌ آخَرُ غَيْرُهُ ، فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تُسَمِّيَ قَصَاءً (٢) .

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ تَأْخِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ فَنَقُولُ لَا سُلْمَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ الرَّازِيَّ قَالَ فِي « أَصُولِ يَفْهَمُ » : « قَدْ قِيلَ إِنَّ مُرْصَنَ الْحَجِّ تَرَلَّ فِي سَنَةِ عَشْرٍ ، وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا » (٣) .

(١) نعله فان عائل . كذا جاء في حاشية (١)

(٢) ينظر « الأصول » في لأصول » للمصنف [١١٣ - ١١٤]

(٣) ينظر المصدر السابق [١١٧/٢]

وَأِنَّمَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوعَ ؛

﴿ غيبة البدر ﴾

فَعَلَى هَذَا سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِتَأْجِيرِ الرَّسُولِ ﷺ ، وَلَيْسَ سَلَّمْنَا أَنَّ الرَّسُولَ أَحَرَّ الْحَقِّ ، فَقَوْلُ: إِنَّمَا أَحْرَهُ لِعُدْرٍ ، وَهُوَ مَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْخَسَنِ الْكَزْخِي: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَحُحُّونَ الْبَيْتَ عُرْيَانًا الرُّحَالَ وَالنِّسَاءَ ، فَصَانَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَنْ مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ ، وَأَمَرَهُ بِتَأْجِيرِ الْحَقِّ إِلَى النِّسَاءِ الْأُخْرَى ؛ لِيُنْبَذَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ عُهْدُهُمْ فِي النِّسَاءِ الْأُولَى الَّتِي بَعَثَ فِيهَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ: « لَا يَحُحُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالنِّسَاءِ عُرْيَانٌ » (١) .

وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ | ١٧٣ | فِي ذَلِكَ كَعْبَرِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَشَفَ عَوْرَتَهُ بِخَضْرَى النَّبِيِّ ﷺ اسْتِخْفَافًا كَانَ كَافِرًا ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ بِخَضْرَى غَيْرِهِ .

قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوعَ) .

اعْلَمْ: أَنَّ شَرَائِطَ الْوُجُوبِ بَعْضُهَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ ، نَحْوُ التَّلَوُّعِ وَالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ ، حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَخْنُونِ وَالْكَافِرِ شَيْءٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِطَابَ عَلَيْهِمْ .

أَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَخْنُونُ: فَظَاهِرٌ .

وَأَمَّا الْكَافِرُ | ١٧٢ | فَإِنَّهُ لَا يُحَاطَبُ بِالشَّرَائِعِ عِذْنَا ، جِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (٢) وَالْمُغْتَرِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُوطِبَ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَشْتِ وَيُحُوتُ الْأَذَاءَ حَالَةَ الْكُفْرِ أَوْ

(١) أخرج البيهقي في أبواب الصلاة في الباب ما يهر العورة [رقم ٣٦٢] ، ومسلم في كتاب الحج باب لا يحج اليه مشرك ولا يطوف بالبيت عريان . وبين يوم الحج الأكبر [رقم ١٣٤٧] ، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) ينظر «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين [١٧١] و«التمهيد في تخريج العروة» على لأصول» للإسوي [ص ١٢٦] و«مختار في القواعد الفقهية» لمرزباني [١٦١] .

 عِلَّةُ الْهَيْبَةِ

بعد الإسلام، فلا يجوز الأول؛ لعدم إمكان الأداء، لأن الكفر منع من وقوع
العنادة، ولا يجوز الثاني أيضاً، لأن الإسلام نجس ما قبله، فالإمام متمسك، فيستحي
المثروم، وقد مرَّ تحقيقه في شرح الأصول.

ولم يتعرَّض صاحب «الهداية» لكُزِّ الإسلام شرط، فلا بُدَّ منه

وأما الشرائط الخاصة:

منها: الحرِّية، حتى لا يجب الحجُّ على العبد وإن أُيد له مولاه؛ لأنَّ مباحته
لمولاه، فإذا أُيد له مولاه، فقد أعاره مبيع بدينه، والحجُّ لا يجب بقنطرة عارية،
ولهذا بالإجماع إذا أعار الأجنبي الرَّاجِلَةَ لِمَنْ لا يملكها، لا يجب الحجُّ عليه،
بخلاف المقيِّر إذا تكفَّف ومضى إلى مكة وحجَّ، يقعُ عن حجة الإسلام، لأنَّه ما لبثَ
لمسافِعَ بَدْيِهِ.

ومنها: صحَّة البدن، وزوال المانع الجسدي عن الذهاب إلى الحج، حتى لا
يجب على المُقْعَد، والرَّوْمِي، والتَّريصِي، والمَجْرُوب، والمُتَشَوِّس، والمُحَاتَب
[١٧٣ ط م] مِنَ السُّلْطَانِ، وكذا الأعمى وإنَّ وُجِدَ قائداً، عداً بِي حَبِيقَةٍ، ولكن لو
تكلَّفوا في الخشي وحشوا، ينقُط عنهم الحجُّ، لأنَّه بما تمَّ بعثَ عليهم؛ دفْعاً
للمَحَرَجِ، فلو لم ينقُط عنهم الحجُّ بعدما تكلَّفوا، يعود الأمرُ عن موضوعه
بإنقاص، فلا يجوز، كالغيب ينقُط عنه الحُمَّة، فإذا حَصَرَ وأذى حارَّ

ومنها: بلَدُ الرَّادِ والَّرَّاجِلَةِ، حتى لا يجب الحجُّ على من قدر على الرَّادِ
بطريق الإباحة، سواء كانت الإباحة من جهة من لا مَنَّةَ له عليه، كالوالدين والولد،
أو من جهة من له عليه مَنَّةٌ، كالأحايِبِ

لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ أَغْتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ»، وَلِلَّهِ عِبَادَةُ وَالْعِبَادَاتُ بِأَسْرِهَا مَوْضُوعَةٌ عَنِ الصَّبْيَانِ.

عبدية العبد

أَمَّا وَاجِبَاتُهُ فَخَمْسَةٌ: السَّغْيُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالْوُقُوفُ بِمِرْدَلَيْمَةَ، وَرَمِي الْجِمَارِ، وَالْحُرُوحُ عَنِ الْإِحْرَامِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّصْغِيرِ، وَطَوَافُ الصَّنَدِ، وَمَا يَسُوِي ذَلِكَ فَهُوَ سُتَّةٌ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ، أَوْ آدَبٌ.

أَمَّا الْإِحْرَامُ: فَلَهُ شَرْطُ الْأَدَاءِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ أَغْتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حَجَجٍ ثُمَّ نَلَّغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ»^(١)).

وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ هِيَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْوَاجِبَةُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْذُونِ حَتَّى يَبْقَى»^(٢).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» - بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عِثَامٍ - «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ إِذَا حَجَّ ثُمَّ عَتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَلَيْهِ الْحَجُّ أَيْضًا، وَعَنِ الصَّبِيِّ يَحُجُّ ثُمَّ يَحْتَلِمُ، قَالَ: يَحُجُّ أَيْضًا»^(٣).

(١) أخرج الطحاوي في «مسنده» [رقم ١٧٦٧]، والحدث في «مسنده» بغير بحث [١] رقم ٣٥٧، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، وهو أن صغيراً حجَّ عشر حجج كانت عليه حجة الإسلام، ودخل إلى استطاع إليه سبيلاً ولو أن سئوكتا حجَّ عشر حجج كانت عليه حجة إن استطاع إليه سبيلاً.

(٢) مضمون تحريره

(٣) أخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٥٧ ٢]، عن أبي عثام رضي الله عنه

وَالْعَقْلُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ التَّكْلِيفِ ، وَكَذَا صِحَّةُ الْحَوَارِحِ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ دُونَهَا لَا يَرْمِ .

وَالْأَعْمَى إِذَا وَجَدَ مَنْ يَكْفِيهِ مُؤَنَّهُ سَفَرِهِ ، وَوَجَدَ رَادًّا وَرَاحِلَةً لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الله ؛ خِلَافًا لَهُمَا

﴿ غايه البير ﴾

وإما قيد في الحديث بالعشر ؛ لبيان الكثرة ؛ لِأَنَّهَا مُتَنَهَى الْآخَادِ ، لَا لِبَيَانِ انْتِجَاصِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا .

قوله . (وكذا صِحَّةُ الْحَوَارِحِ) ، معطوف على قوله : (وَالْعَقْلُ شَرْطٌ) ، أي : صِحَّةُ الْحَوَارِحِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ لَا يَرْمِ وَلَا صِحَّةُ الْجَوَارِحِ ، فلا تكليف بدون الوُشْعِ ولهذا قلنا : لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُقْعَدِ وَالْمَمْلُوحِ ^(١) وَالزَّمِنِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الشُّوْبَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِنَفْسِهِ ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي مَالِهِمْ إِذَا كَانَ [٢١٧٤ هـ] لَهُمْ ^(٢) مَالٌ مُقْدَارُ مَا يَحُجُّ بِهِ غَيْرُهُمْ ، فَيَحُجُّونَ عَنْهُمْ ، فَيُخْرِئُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ إِذَا [٢٣٣/١ هـ] مَاتَ الْمَرِيضُ قَبْلَ زَوَالِ الْعِلَّةِ ، أَمَّا إِذَا بَرَأَ وَقَدَّرَ عَلَى الْحَجِّ ؛ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَيَكُونُ مَا حُجَّ عَنْهُ تَطَوُّعًا كَمَا أَوْرَدَ الْإِمَامُ الْأَسِيحَابِيُّ وَغَيْرُهُ ^(٣) .

قوله : (وَالْأَعْمَى ...) . إلى آخره .

قَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي» ^(٤) اختلف أصحابنا في الْأَعْمَى ؛ فَقَالَ

(١) العاليج مريضٌ يَحْتَضِرُ فِي أَحَدِ شِقَى الْبَدَنِ طَوْلًا . فَيُطْلَى بِحَسَابِهِ وَحَرَكَتِهِ ، وَرَبَّمَا كَانَ فِي الشَّقَيْنِ ، وَيُحَدَّثُ بَعْدَهُ . هُوَ بِمَعْنَى الشَّلَلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ يُنْظَرُ «المصباح للمير» للديلمي [٢١٧٤ هـ] مادة [ملح]

(٢) وقع بالأصل «له» والمثبت من «هو» ، «وأي» ، «وأي» ، «وأي» ، «وأي»

(٣) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيسحابي [١٣٧٠]

(٤) ينظر : «شرح مختصر الكرخي» للقطوري [١٧٠٠] .

فيها البدر

في «الأصل»: عن أبي حنيفة: إنه لا حج عليه

ورَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْأَعْمَى وَالْمُقْعَدِ وَالرَّيْمِ: أَنَّ عَلَيْهِمُ الْحَجَّ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ الْحَجُّ لَارِمٌ عَلَى الْأَعْمَى إِذَا وَحْدَ رَأْفًا وَرَاحِلَةً،

وَمَنْ يَكْمِيهِ مُؤَنَّةٌ سَفَرِهِ وَيَخْدُمَتُهُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١). كذا في «شرح الأقطع»^(٢)

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «مختصر الطحاوي»: «الشَّهْرُ مِنْ قَوْلِ

أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ سَائِطٌ عَنِ الْأَعْمَى بِفِيهِ كَالْمُقْعَدِ»^(٣)

وَجَهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْأَعْمَى قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّرْوَلِ؛ نَكْتُهُ يَخْتَلِجُ

إِلَى التَّرْشِيدِ، فَصَارَ كَالَّذِي لَا يَهْتَدِي إِلَى الطَّرِيقِ، فَإِذَا وَجَدَ مَنْ يُوَسِّدُهُ؛ وَجَبَ

عَلَيْهِ الْحَجُّ، بِخِلَافِ الْمُقْعَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّرْوَلِ وَإِنْ أُرْشِدَ.

وَجَهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْأَعْمَى بِمَرَّةٍ الْمُقْعَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ

وَالرُّكُوبَ وَالتَّرْوَلَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى حَائِلٌ، بِخِلَافِ الْعَاهِلِ بِالطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا

أُرْشِدَ يَحْصُلُ لَهُ الْقُدْرَةُ بِنَفْسِهِ، وَالْأَعْمَى لَا يَحْصُلُ لَهُ الْقُدْرَةُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ أُرْشِدَ،

فَصَارَ كَالْمُقْعَدِ وَالْقَائِدِ، يُخْتَمَلُ أَنْ يَأْتِيَ أَوْ يَمُوتَ، فَلَا [٢٠٧٥] يُغْتَرُ وَحُوتُهُ.

(١) ينظر: «المحاوي الكبير» لهماوردي [١٤: ١]، و«التهذيب في هذه الألفاظ الناصية» لشيرازي

[٣٦٣/١]

(٢) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص ٥٩]، «عمود مسائل» [ص ٤٤]، «الكف في الفتاوى»

[٢٠٢/١]، «المحرر» [١٦٢٩، ١٦٣٩]، «المسرد» [١: ١٥١]، «مجمع الفقهاء»

[٣٨٤/١]، «مدافع مصانع» [٢: ٢٩٦]، «المحيط برعي» [٣: ٣٩١، ٣٩٢]، «شرح مجمع

البحرين» [١٣٥٣/٢]، «نصاوى الناصية» [٢: ٣٢٦]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» بجمعا ص [٤٨٣]

وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الْمُقْعَدُ: فَمَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بغيرِهِ فَأَثَبَهُ
الْمُسْتَطِيعُ بِالرَّاحِلَةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْأَدَاءِ
بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ هُدِيَ يُوَدِّي بِنَفْسِهِ فَأَثَبَهُ الصَّالُّ عَنْهُ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ،

بسم الله

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ)، أَي. فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُقْعَدُ فَمَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ يَجِبُ)، أَي. يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَهَذِهِ
رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَالتَّشْهُورُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ أَمَّا.
قَوْلُهُ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَنَّهُ لَا يَجِبُ)، أَي. لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُقْعَدِ،
وَهُوَ مَا رَوَى الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ مُحْتَصَرِ الْكَرَجِيِّ» وَقَالَ: «قَالَ
مُحَمَّدٌ. الْمُقْعَدُ وَالْمَقْطُوعُ الْيَدِ وَالرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ؛ فَالْحَجُّ عَنْهُ
سَاقِطٌ»^(١).

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَعْلِ الْعِبَادَةِ بِنَفْسِهِ فَتَسْقُطُ، بِخِلَافِ الْأَعْمَى؛ فَإِنَّهُ
قَادِرٌ عَلَى الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَجَوَابُهُ مَرَّةً أَمَّا.

قَوْلُهُ: (فَأَثَبَهُ الصَّالُّ عَنْهُ)، أَي. أَثَبَهُ الْأَعْمَى الصَّالُّ عَنِ الطَّرِيقِ. أَي. لَا
يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَجُّ كَمَا لَا يَسْقُطُ عَنِ الصَّالِّ

قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ).

(١) ينظر «شرح مختصر الكرجي» للقدوري [ق ١٧٠]، «التب في الفرائض» [٢٠١/١]، «هدائع الصنائع»
[٢٩٥/٢]، «حاشي قاضي خاتمه» [٢٨٢/١]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٥٣/٢]، «الصادق»
لشافاروخانية [٣٢٧/٢]، «فتح القدير» [٤١٥/٢].

عامة البيان

اُخْلِمَ: أَنْ أَصْحَابَهَا شَرَطُوا الرَّادَّ وَالرَّاحِلَةَ، فَاصْطَلَا عَنْ مَنَكِبِهِ وَحَادِيهِ وَثِيَابِهِ وَأَثَائِهِ وَفَرَسِهِ^(١) وَطَعَامِهِ وَطَعَامِ عِيَالِهِ سِتَّةً. كَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي سَمَاعَةَ وَبِشْرِ وَعَلِيِّ بْنِ الْجَعْفَرِ.

وَقَالَ بِشْرٌ فِي حِكَايَتِهِ: أَوْ شَهْرًا، وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ خُلَّ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا يَكْتَرِي شِقَّ مَخْمَلٍ^(٢)، أَوْ يَرْكَبُ رَامِلَةً^(٣)، وَيَقْضِي لَهُ مِنَ الْكِرَاءِ الْقَعْدَةَ دَاهِيًا وَحَائِيًا، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ ذَلِكَ^(٤) إِلَّا أَنْ يَخْشِيَ أَوْ يَكْتَرِي عُقْبَةً^(٥)، طَيْسَ عَلَيْهِ الْحَجُّ أَصْلًا^(٦).

وَقَالَ مَالِكٌ: الْقَادِرُ عَلَى الْمَشْيِ يَجِبُ عَلَيْهِ [٢٨٥/٢] الْحَجُّ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الرَّاحِلَةَ^(٧).

(١) الظاهر من التجميع أنه قرش لا قرص كذا جاء في حاشية ٤٥٥
(٢) المَخْمَلُ: - يفتح اليم الأولن وكسر الثانية أو على العكس - القودج الكبير المصنوع من الخشب وأما نسبة تجميع المَخْمَلِ بهذا فمخاز وإِنْ لَمْ تَكُنْ، وَبِئْسَ قَوْلُهُ فِي «الإيضاح» في نسخة السيل ما يكثر في يَدِ شِقِّ مَخْمَلٍ أَيِ بَضْعَةٍ أَوْ رَأْسِ رَامِلَةٍ يَطْرُقُ «المعرب في توثيق المعرب» للشطرنجي [ص/١٢٩]

ويطلق على نصف القودج الكبير، لأن للمخمل حدين ويكفي لركاب أحد حصيه يطر «مجمع الأنهر في شرح ملقى الأبحر» [٣١]
(٣) يقال رَمَلْتُ شَيْئًا إِذَا خَمَلْتُهُ، وَبِئْسَ يَنْتَقِرُ رَامِلَةً، لِأَنَّهُ يَخْمَلُ مَعَ الْمَسِيرِ يَطْرُقُ «المصباح الصغير» للمصوري [٢٨٥/١ مادة رمل]

(٤) أي رَاكِبًا عُقْبَةً وَلَا مَاتِبًا كذا جاء في حاشية ٤٥٥
(٥) أي ما يتمتع به عند في الركوب فَرَسًا يَمْشِي، أَوْ مَرَلًا مَرَلًا يَطْرُقُ «المصباح شرح الهداية» للبارقي [٢٨٧/٢].

(٦) يطر «شرح محضر الكرخي» للمصوري [١٧٠/١]
(٧) يطر «الناج والإكبل لمحضر حبل» للموازي [١٥٧/٣]، و«شرح محضر حبل» للمحرشي

غاية النباه

وَالْعُرَادُ مِنَ النَّعَقِ الْمَذْكُورَةِ: هِيَ الْوَسْطُ بِلَا إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ.

وَالْأَضْلُ هَا: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَوَّ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١)، أَيِ عَلَى مَنْ قَدَرَ وَأَطَاعَ، وَوَحَدَ سَبِيلًا إِلَى الدَّهَابِ إِلَى الْحَجِّ.

وَذَكَرَ فِي «الْحَامِعِ» التِّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَنِ الْحَجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشَّعْبُ»^(٢) «التَّفِيلُ»^(٣). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ. فَقَالَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «الْمَعُ»^(٤) «وَالثَّجُّ»^(٥). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»^(٦).

وَتَفْسِيرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّبِيلَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَلِأَنَّهُ إِذَا فَقَدَ الرَّاحِلَةَ

(١) ما بين المحفوظين زياده من الباء، واد، واد، واد، واد، واد.

(٢) الشَّعْبُ هُوَ اشْتَارُ الشَّجَرِ وَنَعِيرُهُ، لِقَوْلِهِ التَّحْمِيدِيُّ، وَمَثَلُ رَجُلٍ شَيْتٌ يَنْظُرُ «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلطَّوْزِيِّ [ص ٢٥١].

(٣) التَّفِيلُ هُوَ الَّذِي قَدْ ذُرِكَ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ، مِنَ التَّفِيلِ وَهُوَ الزَّيْبُ الْكَرِيمَةُ. يَنْظُرُ «الْهَيْبَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٩١/١ مادة مل].

(٤) الْمَعُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّحْقِيقِ، بِمَا هُوَ يَمُتُّ عَيْنًا، فَهُوَ عَامٌّ وَحَاجٌّ يَنْظُرُ «الْهَيْبَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٨٤/٣ مادة صح].

(٥) الثَّجُّ سَبْلَانٌ دُمَاءٌ الْهَذْيُ وَالْأَصَاحِي يَنْظُرُ «سَهَابُهُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢٠٧/١ مادة لجمع].

(٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ مَوْرِدِ آلِ هَمْرَانَ [رقم / ٢٩٩٨]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ «الْمَسَائِكِ» بِأَنَّ مَا يُوحَى الْحَجَّ [رقم / ٢٨٩٦]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم / ١٥٧٠٣]، وَالدَّرَقَطِيُّ فِي «سَهْ» [٢١٧]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم / ٨٨٩٢]، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْكَلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُحَرَّرِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْمُحَرَّرِيِّ الْأَنْكَلِيِّ، وَقَدْ نَكَّلْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ مِنْ قَبْلِ حَقِّهِ»

عنه سدر

يُلْحَقُ الْحَرْحُ بِتَحْمِيلِ الْمَشَقَّةِ الرَّائِدَةِ، وَيَنْقُطُ عَنِ الْحَجِّ بِفَقْدَانِهَا، دَفْعًا لِلحَرْحِ، كَفَقْدِ الرَّادِّ، وَكَذَا إِذَا قُدِّرَ أَنْ يَكْثُرَ غَفَّةٌ، لَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، لِإِعْدَامِ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي جَمِيعِ السَّفَرِ.

وَأَمَّا شَرْطُهَا الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ فَاصِلًا عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَاعْتَبِرَتْ عَدَمًا، كَالْمَاءِ الْمُتَحَقِّقِ لِلْعَطَشِ فِي السَّيْرِ، وَلِأَنَّ الْمَسْكَنَ وَالْحَادِمَ وَالثِّيَابَ وَالْأَثَاثَ [١/٢٢٣ ط]، كَانُوا يَتَعَوَّنُ عَنْ بَيْعِهَا، فَاشْتَرَطَ الْعَاصِلُ عَمَّا.

وَأَمَّا نَقَّةُ الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ: فَهِيَ وَاجِبَةٌ لِحَقِّ الْأَتَمِيِّ، وَحَقُّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، لِحَاجَةِ الْعَيْدِ، وَأَيْضًا ذِكْرُ وَاسَّةٍ أَوْ شَهْرًا^(١)، اعْتِبَارًا لِمَقْدَارِ الْمَسَافَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَاوِتٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقَّةِ الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ إِلَى حِينِ انْصِرَافِهِ، فَيُعْتَبَرُ [١/١٧٦ ط] قُدْرَتُهُ عَلَى النَّقَّةِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

ذَكَرَ ابْنُ شُبَّانٍ فَقَالَ: إِذَا كَانَ لَهُ دَارٌ^(٢) لَا يَسْكُنُهَا، وَلَا يُؤَاجِرُهَا، أَوْ مَتْعٌ لَا يَتَمَتَّعُ بِهِ، أَوْ عَبْدٌ لَا يَسْتَعْدِمُهُ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَبْتَاعَ بِهِ، وَيَحْرُمَ عَلَيْهِ أَحَدُ الرُّكَاةِ إِذَا كَانَ بِمَقْدَارِ الْمَسْتَبِينَ؛ لِأَنَّهَا فَصِيلَةٌ عَنْ حَاجَتِهِ، فَيَخْضُلُ بِهَا الْاسْتِطَاعَةَ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَهُ مَسْرُورٌ يَسْكُنُهُ؛ لَكِنْ يُنْكِيهِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بِشَيْءٍ مَسْرُورًا آخَرَ^(٣) أَوْ بِلَا شَيْءٍ، وَيَبْتَاعُ بِالْفَضْلِ مِنْهُ؛ حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ مُشْعُولٌ بِالْحَاجَةِ؛ فَصَارَ كَالْعَدَمِ^(٤).

(١) وَلَوْ فِي الْأَصْلِ «سَهْ وَشَهْرًا»، وَالْمَقْبُولُ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».

(٢) وَلَوْ بِالْأَصْلِ «دَارًا» وَالْمَقْبُولُ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».

(٣) وَلَوْ بِالْأَصْلِ «مَسْرُورًا آخَرَ»، وَالْمَقْبُولُ مِنْ «أَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ»، «وَأَوْ».

(٤) يَنْظُرُ «شرح منحصر لكرخي» للعلوي [١/١٧٠ ط].

وَهُوَ قَدَرٌ مَا يَكْتَرِي بِهِ شِقُّ مَخِيلٍ أَوْ رَأْسُ زَامِلَةٍ، وَقَدَرُ النِّقْمَةِ ذَاهِبًا
وَجَائِيًّا، لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ فَقَالَ: «الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ
يَكْتَرِيَ عُقْبَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا يَتَعَاقَبَانِ لَمْ يُوجَدْ الْقُدْرَةُ عَلَى
الرَّاحِلَةِ فِي جَمِيعِ السَّعْرِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْمُسْكِرِ، وَعَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ: كَالْخَادِمِ،
وَأَنَاثِ الْبَيْتِ، وَثِيَابِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَشْعُولَةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

في بيان

قوله: (شِقُّ مَخِيلٍ)، أي: نصف هودج^(١)، وهو يفتح الميم الأول ويكسر
الثاني.

والزَّامِلَةُ^(٢): التَّعِيرُ الَّذِي يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْمُسَافِرُ طَعَامَهُ وَمَتَاعَهُ، وَهِيَ بِالزَّايِ
الْمُفْجَمَةُ. كَذَا فِي «دِيوان الأدب»^(٣).

قوله: (وَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يَكْتَرِيَ عُقْبَةً)، أي: ثَوْبَةً^(٤) وأكثر العقبة أَنْ يَكْتَرِيَ
رَجُلَانِ بَعِيرًا وَاحِدًا يَتَعَاقَبَانِ فِي الرُّكُوبِ، [يَرْكَبُ]^(٥) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرْحَلَةً،
[وَيَمُشِي مَرْحَلَةً]^(٦).

قوله: (كَالْخَادِمِ وَأَنَاثِ الْبَيْتِ).

قَالَ فِي «الْمَصْحَاحِ»: «الْأَنَاثُ: مَتَاعُ الْبَيْتِ»^(٧).

(١) الْهُودُجُ. أَذَلَّةٌ دَابُّ يُقَامُ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ، لِيَرْكَبَ فِيهِ النَّسَاءُ وَالْجَمْعُ هَوَاجٍ يَنْظُرُ
«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٩٧٦/٢].

(٢) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»: «أَوْ رَأْسُ زَامِلَةٍ» يَنْظُرُ «الْهُدَايَةُ» لِلتَّرْغِينَانِي [١٣٢/١].

(٣) يَنْظُرُ «دِيوان الأدب» لِلْفَارَابِيِّ [٣٦٨/١].

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «أَوْ ثَوْبَةً»، وَنُسِخَتْ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَدَبَ»، وَ«مَ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَأَتَ»، وَ«مَ».

(٦) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ «أَوْ»، «وَأَفَ»، «وَأَتَ»، وَ«مَ».

(٧) يَنْظُرُ «الْمَصْحَاحُ» فِي اللَّفْظِ لِلْجَوْهَرِيِّ [٢٧٢/١] مَادَّةُ [الث]

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا عَنْ تَقْفٍ عِيَالِهِ إِلَى جَبِّ هَوْدٍ؛ لِأَنَّ التَّقْفَ حَقٌّ مُسْتَحَقٌّ لِلْمَرْأَةِ، وَحَقُّ الْعَنْدِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ بِأَمْرِهِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمُ الرَّاحِلَةَ، لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُمْ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ فِي الْأَدَاءِ فَأُشْبِهَ السَّغْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ أَمْنِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ لَا تَكُنْ دُونَهُ.

ثُمَّ قِيلَ: هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْإِيضَاءُ.

﴿عبد الله﴾

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمُ الرَّاحِلَةَ).

أَقْلَمَ: أَنَّ أَصْحَابَنَا شَرَطُوا الرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَعْدِي مَكَّةَ، وَأَمَّا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ حَوْلَهَا فَهَلْ تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ؟

قَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ بَيْنَ مَكَّةَ وَعَرَفَاتٍ أَرْبَعَةُ قَرَامِصَ، بِحِلَابٍ مَا يَدَا كَدًا ضَعِيفًا لَا يُمْكِنُهُ الْمَشْيُ.

وَقَالَ [٢/٥١٧٧] بَعْضُهُمْ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَشْيِ أَرْبَعَةِ قَرَامِصَ، فَيَلْحَقُهُ الْتَرَحُّ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ مَذْمُوعٌ شَرْعًا^(١)

قَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: إِذَا تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ يَعْدِي مَكَّةَ، فَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمْ: يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا قَدَرَ بِعِيرٍ رَاحِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ فِي الْأَدَاءِ، فَيَبْرُلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ لَحْجٍ مَرَّةٍ السَّغْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ^(٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قِيلَ هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ)

(١) ينظر: نسخة المصنف (١/٣٨٧).

(٢) ينظر: «الإيضاح» للكرمانلي [٣/٣٦].

وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَقِيلَ: شَرْطُ الْأَدَاءِ دُونَ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١٦٩/١] فَسَّرَ الْإِسْتِطَاعَةَ بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةَ لَا عَيْرَ.

قَالَ: وَيُعْتَبَرُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَخْرَمٌ يَخُحُّ بِهَا أَوْ رَوْحٌ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخُحَّ بِغَيْرِهِمَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

﴿عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ﴾

اختلف أصحابنا في أمن الطريق

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ شَرْطُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَلَا بَقَاءَ لِهَمَا بِدُونِ الْأَمْنِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ شَرْطُ الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَّرَ السَّبِيلَ بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَلَمْ يُبَيِّنِ الْأَمْنَ، فَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ لَمْ يَخْرُ تَأْجِيرُهُ عَنْ وَقْتِ التَّبَيُّانِ.

وَمَعْرُةُ الْاِخْتِلَافِ: تَطَهَّرُ فِي وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ، فَمَنْ جَعَلَهُ شَرْطَ الْوُجُوبِ قَالَ: لَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ)، أَي: كَوْنُ أَمْنِ الطَّرِيقِ شَرْطًا لِلْوُجُوبِ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ مَا قَالَ ابْنُ شُبَّانٍ: مَنْ كَانَ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ، وَهُوَ يَخَافُ مِنَ سُطَطَانٍ، فَإِنَّ الْمَنْعَ بِالْخَوْفِ كَالْمَنْعِ بِعَدَمِ الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ^(١).

قَوْلُهُ: ((قَالَ)^(٢): وَيُعْتَبَرُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَخْرَمٌ يَخُحُّ بِهَا أَوْ رَوْحٌ)، أَي:

(١) ينظر الشرح لمختصر الكواحي، للمدوني [١٧٠/٥]، والمسبوط، للرحبي، [١٦٣/٤]، الهدائع الصنائع [١٧٣/٢]

(٢) ما بين الموقوفتين: زيادة من "أو"، و"أو"، و"أو"، و"أو"، و"أو".

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يَجُوزُ لَهَا الْحَجُّ إِذَا حَرَّحَتْ فِي رُقَّةٍ وَمَنْعَهَا نِسَاءُ
ثِقَاتٍ، لِخُصُولِ الْأَمْنِ بِالْمُرَافَقَةِ.

—————

قَالَ [١٧٧/٢] الإمام القُتُورِيُّ^(١):

ثُمَّ اعْلَمْ، أَنَّ فِي وَحُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ تَنْشِيطُ وَحُودِ الْمَحْرَمِ، أَوْ وَحُودُ
الرَّوْحِ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ بِلا زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ، سِوَا كَثِّ ثَلَاثَةِ أَوْ عَشْرَةٍ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ إِذَا حَرَّحَتْ مَعَ نِسَاءِ أُمَيَّاتٍ^(٢)

لَنَا: مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَاصِمٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ^(٣)، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَنْعَهَا
مَحْرَمٌ»^(٤).

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى تَابِعٍ عَنِ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [١/٢٦٤] قَالَ:
«لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ ثَلَاثًا، إِلَّا وَمَنْعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»^(٥).

(١) ينظر: «مختصر القُتُورِيِّ» [ص/٦٦].

(٢) ينظر «التَهْدِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِبُعَاي [٢/٤٧٣] و«مَرْوَعُ الصَّالِحِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [٩/٣]
و«النَّجْمُ لَوَهَّاجٍ فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ» لِلنَّبِيرِيِّ [٤/١٣٣].

(٣) قَالَ فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»: «يُقَالُ هُوَ ذُو مَحْرَمٍ مِثْلَ إِذَا سَمَّ بِحُلٍّ بِهِ نِكَاحُهَا» كَمَا جَاءَ فِي
حَاشِيَةِ «م»، وَ«و»، وَيُنْظَرُ «مَعْنَى دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلنَّصْرِيِّ [٢/٢٨٢].

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَاءِ وَحَرْفِ الصِّدْقِ بَابِ حَجِّ النِّسَاءِ [رَقْم ١٧٦٣]، وَمُسْنَدُ فِي
كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ بِحَجٍّ وَغَيْرِهِ [رَقْم ١٣٤١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ رحمته الله
بِهِ، وَالنَّقَطُ لِلْبُخَارِيِّ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ مَقْصِرِ الصَّلَاةِ بَابِ فِي كَيْفِ مَقْصِرِ الصَّلَاةِ [رَقْم ١٠٣٧]، وَمُسْنَدُ
فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ بِحَجٍّ وَغَيْرِهِ [رَقْم ١٣٢٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»
[١٣/٢]، وَحَدَّثَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ نِسَابَتِهَا بَابِ فِي سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ [رَقْم ١٧٢٧]،
وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٥١٨٨]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُمَرَ رحمته الله بِهِ.

في غايه البيان

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: مُسْتَدًّا إِلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ [ذِي]»^(١) مَحْرَمٍ»^(٢).

وَفِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» أَيْضًا مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ رَجُلٍ يَحْرُمُ عَلَيْهَا بِكَاحَتِهِ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفَرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا»^(٤).

وَذَكَرَ الدَّارَقُطَنِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُجَّجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من «الف»، و«و»، و«ات»، و«م».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره [رقم / ١٣٣٨]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ٢٧٢٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٣/٢]، عن أبي عمر رحم به. ولفظ مسلم «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٤/٢]، وفي «أحكام القرآن» [٩٥/٢ - ٩٦]، عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ رحم به.

قال العيني «زيادة صحيح» بظن «سحب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٢٠/٩].

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره [رقم / ١٣٤٠]، وأبو داود في كتاب لباسك / باب في المرأة مع محرم [رقم / ١٧٢٦]، والترمذي في كتاب الرضا، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها [رقم / ١١٦٩]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٤ / ٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رحم به.

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٢٢ / ٢]، من طريق أبي خزيمة عن عمرو بن دينار عن أبي سعيد

باب غيبة النبي ﷺ

وهذه الأحاديث كلها حجة على الشافعي؛ ولأن المرأة لا يؤمن عليها من الوقوع [١٧٧/٢] في الفساد إذا كانت وحدها، وهذا المعنى يرداد بانضمام غيرها إليها، كالحلوة بالأجسي، حيث لا يجوز للمرأة وإن كانت عندها أخرى.

فإن قلت: فسر النبي ﷺ السبيل بالراود والراحلة، ولم يذكر المحرم، فهو كان شرطاً ذكره.

قلت: إنما لم يذكره؛ لأن السائل كان رجلاً، وقد رويته عن الجامع الترمذي^(١) (٢).

فإن قلت: جاء في الحديث: «لا تمتنعوا إمام الله مسلحاً الله»^(٣).

قلت: أراد به حضور الجماعة، ولم يرد التحج؛ بدليل سياق الخبر «وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرَ لَّهِنَّ»^(٤).

فإن قلت: جاز لها الهجرة إلى دار الإسلام بلا محرم، فيبني أن يجوز التحج.

= مؤلف ابن عباس أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله به.

قال ابن حجر «إسناده صحيح» بظن «الدرويه» في حريج أحاديث الهداية لابن حجر [٤٦] (١) هذا الأسلوب مشي عليه المؤلف كثيراً في كتابه، وهو معمول على كون «الترمذي» ندلاً لـ: «الجامع» أو عطف بيان. وقد مصر التنبيه عليه.

(٢) يشير إلى ما أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في إيجاب الحج بالرد وإراحته ورمم / ٨١٣، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ: يا رسول الله، فما يوجب الحج؟» قال: «الراود والراحلة» قال الترمذي: «هذا حديث حسن»

(٣) مضمون تحريجه.

(٤) مضمون تحريجه.

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَحْجُرُ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»، وَلِأَنَّهَا يَدْخُلُ الْمَحْرَمُ يُحَافُ عَلَيْهَا الْفِتْنَةَ، وَتَرْدَادُ بِالنَّصِصَامِ غَيْرَهَا إِلَيْهَا، وَلِهَذَا تَحْرُمُ الْحَلَاةُ بِالْأَجَنَبِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا، بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ.

عَلَيْهِ سُبْحَانَ

قُلْتُ: الْقِيَاسُ فَاسِدٌ، لِوُجُودِ الْعَارِضِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْحَجِّ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تُهَاجِرْ؛ يُحَافُ عَلَيْهَا الْوُقُوعُ فِي الْفِتْنَةِ، وَفِي الْحَجِّ إِذَا حَرَجَتْ إِلَيْهِ؛ يُحَافُ عَلَيْهَا الْفِتْنَةُ؛ فَافْتَرَقَا، وَكَذَا الْمُعْتَدَّةُ يَجُوزُ إِحْرَاجُهَا لِلْحَدِّ إِذَا أَتَتْ بِعَاجِشَةٍ، وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهَا لِلْحَجِّ فِي حَالِ الْعِدَّةِ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)، مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحْجُرَ بِغَيْرِهَا).

يَعْنِي: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْجُرَ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ، أَوْ الرَّوْحِ فِي مَدَّةِ السَّفَرِ، أَمَّا فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَيُبَاحُ لَهَا الْخُرُوجُ بِدُونِهِمَا؛ لِأَنَّ خُرُوجَهَا إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ بِمَرَلَةٍ ابْتِقَالِهَا مِنْ مَجْلَةٍ إِلَى مَجْلَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ وَرَدَ فِي «السُّنَنِ»: مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي [١٧٨/٢] هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا»^(١)، فَدَلَّ أَنَّ خُرُوجَهَا إِلَى مَا دُونَ سَفَرٍ لَعِبَرٍ مَحْرَمٍ لَا يَجُوزُ.

قُلْتُ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي بَصَّتْ عَلَى الثَّلَاثِ تَقْتَضِي إِبَاحَةَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لَمْ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب من سفر المرأة مع محرم إلى حج وعمره [١٣٣٩/١]، وأبو

داود في كتاب المسالك باب من سفر المرأة مع محرم [١٧٢٣/١]، وأحمد في «المسند»

[٤٩٣/٢]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا، لَمْ يَكُنْ لِلرُّوحِ مِنْهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ۖ لَمْ يَنْتَعَهَا، لِأَنَّ فِي الْخُرُوجِ تَقْوِيثَ حَقِّهِ.

عامة السور

لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرُ الثَّلَاثِ مُقَدِّمًا عَلَى خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، أَوْ مُؤَخَّرًا، فَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا يَلْزَمُ سَنْعُ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لِتَنْصِبِ عَلَى الثَّلَاثِ، فَيَكُونُ خَيْرُ الثَّلَاثِ مَعْمُولًا دُونَ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ.

وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا يَبْقَى خَيْرُ الثَّلَاثِ مَعْمُولًا أَيْضًا، لِأَنَّ خُرُوجَ الْغَرَاءِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ إِذَا لَمْ يُجَزَّ إِلَى مَا دُونَ الثَّلَاثِ، لِعَوَفِ الْفِئَةِ فَأَوَّلَى أَنْ لَا يُجُوزَ إِلَى الثَّلَاثِ، لِأَنَّ الْفِئَةَ فِي الثَّلَاثِ أَكْثَرُ، بِحِلَافِ خَيْرِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ، حَيْثُ يَكُونُ مَعْمُولًا إِذَا كَانَ مُؤَخَّرًا، وَلَا يَكُونُ مَعْمُولًا إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا، فَالْخَيْرُ الَّذِي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي الْوُضُوءَيْنِ أَوَّلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي وَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا، لَمْ يَكُنْ لِلرُّوحِ مِنْهَا)

أَعْلَمُ: أَنَّ الرُّوحَ أَوْ الْمَحْرَمَ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهَا، لَا يُجَزَّ عَلَى ذَلِكَ. كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»، وَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا وَلَا رَوْحًا، لَا يَجُزُّ عَلَيْهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ ثُمَّ تَحُجَّ مَعَهُ كَذَا فِي «شَرْحِ مُحْتَصِرِ الْكَرْمَنِيِّ».

أَمَّا إِذَا وَحَدَّثَ مَحْرَمًا فَهَلْ لِلرُّوحِ مِنْهَا؟ فِي النُّقْلِ يَنْتَعَهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي الْفُرُصِ: لَيْسَ لَهُ [١٧٨/٢ م.] ذَلِكَ، جَلَا فَا لِلشَّافِعِيِّ.

لَهُ: أَنْ حَقَّهُ يَمُوتُ مَبْنَعُهُ، كَمَا فِي النُّقْلِ.

وَلَمَّا: أَنْ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يُجُوزُ أَنْ يَنْتَعَهَا الرُّوحُ، كَمَا

(١) ينظر «شرح مختصر الكرمي» للبغدادي [١٧١/١]، «شرح مختصر الطحاوي» للأصبهاني [١٣٧/١]، «المبسوط» لسرخسي [١٦٣/٤]، «البحر الرائق» [٣٣٩/٢]

(٢) لفتاوى مولانا في تلك المسألة، وانظر أصحابنا، ينظر «الغدير شرح الوحي» للرازي [٥٣٢/٣]

وَلَنَا أَنَّ حَقَّ الرُّوحِ لَا يَطْهَرُ فِي حَقِّ الْفَرَانِضِ وَالْحَجِّ مِنْهَا، حَتَّىٰ لَوْ كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا؛ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا

وَلَوْ كَانَ الْمُحْرَمُ فَاسِقًا قَالُوا: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ. وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ كُلِّ مُحْرَمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْزُوسِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقَدُ إِبَاحَةَ مُسَاكِنَتِهَا.

وَلَا عِتْرَةٌ بِالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُمَا الصِّيَانَةُ. وَالصَّبِيَّةُ الَّتِي بَلَغَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ بِمِرْلَةِ الْبَالِغَةِ، حَتَّى لَا يُسَافَرَ بِهَا مِنْ غَيْرِ مُحْرَمٍ.

﴿عبد الباق﴾

فِي صَلَاةِ الْفَرَسِ، بِحِلَابٍ مَا إِذَا كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا، حَيْثُ يَمْنَعُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ [٥٧٢٤/١] مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ كُلِّ مُحْرَمٍ).

بِعْنِي: سَوَاءٌ كَانَ الْمُحْرَمُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، أَوْ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّ الذَّمِّيَّ يَحْفَظُ مُحَارِمَتَهُ وَإِنْ كُنَّ مُسْلِمَاتٍ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُحْرَمُ مَجْزُوسِيًّا، أَوْ فَاسِقًا غَيْرَ قَامُونٍ، أَوْ صَبِيًّا لَمْ يَحْتَلِمَ، أَوْ مَجْنُونًا لَا يُقْبَلُ، فَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ خُرُوجُهَا، أَمَّا الْمَجْزُوسِيُّ فَإِنَّهُ يَعْتَقَدُ مُسَاكِنَتَهَا، وَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهَا مَهْ، وَكَذَا الْعَاسِقُ؛ لِاحْتِمَالِ الرُّتَا مِنْهُ مَعَ الْمُحْرَمِ. وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ؛ فَيُغْتَبَرُ وَجُودُهُمَا كَالْعَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُمَا الْحِفْظُ.

قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيَّةُ الَّتِي بَلَغَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ بِمِرْلَةِ الْبَالِغَةِ، حَتَّى لَا يُسَافَرَ بِهَا مِنْ غَيْرِ مُحْرَمٍ)، هَذَا احْتِرَازٌ عَنِ الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَا تُشْتَقُّ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهَا يُسَافَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِ مُحْرَمٍ. كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(١).

(١) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٧١٤].

وَبَقَّةُ الْمُحْرَمِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا تَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى أَدَاءِ الْحَجِّ.
وَاجْتَلَفُوا: أَنَّ الْمُحْرَمَ شَرَطُ الْوُجُوبِ، أَوْ شَرَطُ الْأَدَاءِ عَلَى حَسَبِ
اجْتِلَافِهِمْ فِي أَثَرِ الطَّرِيقِ.

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، أَوْ أَغْنَى الْعَبْدُ فَتَمَّيَّا، لَمْ يُحْرَزْنَاهُمَا عَنْ
حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا اتَّفَقَ لِأَدَاءِ النَّفْلِ فَلَا يَنْقُصُ لِأَدَاءِ الْفَرْضِ.

غاية البعد

قوله: (وَبَقَّةُ الْمُحْرَمِ عَلَيْهَا)

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْمُحْرَمُ إِلَّا بِقَعَّةٍ مِنْهَا، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا
نَفَقَتُهُ؟ ذَكَرَ فِي «شرح القدوري» أَنَّهَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتِمَّكُنُ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا
بِالْمُحْرَمِ، كَمَا لَا يَتِمَّكُنُ إِلَّا بِالرَّاحِلَةِ»^(١).

وَذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا
الْحَجُّ، وَقَدْ اِجْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمُحْرَمَ شَرَطُ الْوُجُوبِ أَوْ الْأَدَاءِ، كَمَا فِي أَثَرِ الطَّرِيقِ،
وَمُتَّفَقٌ الْجِلَافِ تَطَهَّرَ فِي وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ^(٢)، مَا فُهِمَ.

قوله: (وَإِذَا [١٧٩/٧] بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ، أَوْ أَغْنَى الْعَبْدُ فَتَمَّيَّا، لَمْ
يُحْرَزْنَاهُمَا عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الْإِحْرَامَ فِي حَالَةِ النُّصَرِ أَوْ الرُّقَى، لَمْ يَتَعَيَّدْ إِلَّا لِلنَّفْلِ، فَتَحَالَ أَنْ
يَنْقُصَ فَرْضًا، كَمَا إِذَا أَحْرَمَ الصَّبِيُّ تَطَهَّرَ ثُمَّ بَلَغَ بِالنِّسَاءِ^(٣) فِي حِلَالِ صَلَاتِهِ، لَا
يُؤْبَ عَنْ الْفَرْضِ، ثُمَّ لَوْ خَدَّ الصَّبِيُّ الْإِحْرَامَ بَعْدَ التَّلَوُّعِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ،

(١) ينظر «شرح محضر نكرعي» للقدوري، ج ١، ص ١٧٩، «مجموع الفتاوى» لعلاء الدين السمرقندي

[٣٨٧/١]

(٢) ينظر «شرح محضر الطحاوي» للأسيهجي، [١٣٧]

(٣) وقع في الأصل «بلغ من النس» والمثبت من «أوه»، «وأي»، «وأي»، «وأي»، «وأي»

وَلَوْ حَدَّدَ الصَّبِيُّ إِحْرَامَ قَتْلِ الْوُقُوفِ وَتَوَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ جَازًا ، وَالْعَبْدُ
لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الصَّبِيِّ غَيْرُ لَازِمٍ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، أَمَّا إِحْرَامُ
الْعَبْدِ لَازِمٌ فَلَا يُمَكِّئُهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِالشَّرْوعِ فِي غَيْرِهِ .

نَهْيُ الْعَبْدِ

يَصِحُّ وَيَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ حَدَّدَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْإِعْتِقَاقِ لَا يَصِحُّ ، وَلَا يَقَعُ عَنْ
حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِحْرَامَ الْعَبْدِ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذُّرُومِ ؛ لِتَكَامُلِ الْأَهْلِيَّةِ ،
فَنَمَّ يَقْبَلُ إِحْرَامُهُ لِلْفُلْهِ الْإِصْبَاحِ .

أَمَّا إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ ؛ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَلِهَذَا لَوْ أُحْصِرَ ؛ لَا يَلْزَمُهُ
قَصَاءٌ وَلَا دَمٌ ، وَلَوْ تَنَاوَلَ مَخْطُورًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، فَلَمَّا كَانَ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ غَيْرَ لَازِمٍ
لِلْفُلْهِ ؛ انْقَسَحَ بِتَجْدِيدِ الْإِحْرَامِ لِلْفَرْصِ ؛ لَكُونِهِ مُحْتَمَلًا لِلْفَسْحِ ، كَمَنْ بَاعَ عَبْدًا
بِالْعَبْ ، ثُمَّ تَبَايَعَ بِالْعَبْ وَمِثَّةً ؛ يَنْقَسِحُ الْأَوَّلُ لَا مَحَالَةَ ؛ صَرُورَةً تَجْدِيدِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
الْبَيْعَ الْأَوَّلَ كَانَ مُحْتَمَلًا لِلْفَسْحِ ، فَكَذَا هُنَا .



فصل

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرِمًا خَمْسَةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ
دُوَّ الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ: ذَاتُ عِزٍّ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ: جُحْفَةُ، وَلِأَهْلِ مِصْرَ
قَرْنٌ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلَمْلَمٌ هَكَذَا وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ لِهَؤُلَاءِ.

— عليه السلام —

فصل

قَوْلُهُ: (وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُخْرِمًا خَمْسَةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ:
دُوَّ الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ: ذَاتُ عِزٍّ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ: جُحْفَةُ، وَلِأَهْلِ مِصْرَ
قَرْنٌ^(١)، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلَمْلَمٌ^(٢)).

الْمَوَاقِيتُ: حَنْعٌ مِيقَاتٍ، وَهُوَ مَوْصِعُ الْإِحْرَامِ. كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣). وَأُرِيدَ
هَذَا مَكَانُ الْإِحْرَامِ مَجَارًا، كَمَا أُرِيدَ مِنَ الْمَكَانِ الرَّمْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا رَمْلُكَ
دَعَا﴾ [الْحَجُّرَاتُ: ٢٧].

وَجُحْفَةُ [١٧٩/٢م] اسْمُهَا فِي الْأَصْلِ: مَهْبَعَةٌ، وَسُمِّيَتْ بِالْجُحْفَةِ؛ لِأَنَّ السَّيْلَ
جَحَفَ أَعْلَاهُ، [أَي] ^(٤) اسْتَأْصَلَهَا^(٥).

(١) وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ «نَهَايَةِ الْمُعْتَمِدِ» وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْبَحْرِيُّ وَمُسْلِمٌ
بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ، وَهُوَ مَوْصِعُهُمْ قَالَ الْجُحْفَةُ قَرْيَةٌ جَانِبُ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، سُمِّيَتْ بِهَذِهِ لِأَنَّ
السَّيْلَ حَفَفَهَا، وَهِيَ عَلَى لُغَاتِهِ مَرَاوِلُ مِنَ الْمَدِينَةِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥ وَهُوَ

(٢) قَرْنُ الْعِمَارِ - وَيَعَالُ عِزُّ الْعَالِ - وَهُوَ يَسْكُونُ الرِّاءَ، وَفَتْحُهَا سَعْدًا كَمَا رَأَيْتُ بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ
الْمَغْرِبِيِّ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥

(٣) يَلَمْلَمٌ - وَيَعَالُ أَسْلَمٌ - جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ نِهَامَةَ، هِيَ بَلَدٌ مِنْ مَكَّةَ كَمَا رَأَيْتُ بِحِطِّ ابْنِ تَائِبٍ
الْمَغْرِبِيِّ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥

(٤) يَنْظُرُ: «الْمَصْحَاحُ فِي الْمَعْنَى لِلْجَوْهَرِيِّ [٢٦٩/١] (سَاءَ) وَقَدْ

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ «زِيَادَةٌ مِنْ: هَاءٌ، وَوَاوٌ، وَبَاءٌ، وَهَمْزٌ»

(٦) يَنْظُرُ «مَعْنَاهُ الْبِلْدَانُ» لِأَيُّوبَ الْحَمَوِيِّ [١١١/٢]

وَقَرْنَ - بِسُكُونِ الرَّاءِ - : جَلَّ مُشْرِفٌ عَلَى عَرَافَتَيْ^(١).

وَيُرَوَّى فِي يَلْمَلَمَ : أَلْمَلَمَ^(٢) أَيْضًا^(٣)

وَمَا قُلْتُمْ فِي الْمَوَاقِبِ

ذَاتُ هِرَقٍ لِعِرَاقِي، يَلْمَلَمُ لِيَمَانِي * ذُو الْحُلَيْفَةِ مَدِينِي جُحْفَةُ لِلشَّامِ دَانِي

ثُمَّ قَرْنَ أَهْلُ نَحْدٍ مِنْهُ لِلْإِحْرَامِ بَانِي * فَلِدُّوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ أَوْ لِقَانِي

وقولي : «ذُو الْحُلَيْفَةِ» بِسُكُونِ الْهَاءِ ، لَصَرُورَةِ الشَّرْحِ

ثُمَّ الْأَصْلُ هَا ، مَا رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَحْدٍ قَرْنَ الْمَسَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ ، هُنَّ لَهْرٌ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَتَى ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ»^(٤).

وَرَوَى أَبُو دَوَادٍ فِي «سُنَنِهِ» : مُنْدَا إِلَى عَائِشَةَ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ هِرَقٍ»^(٥).

(١) ينظر المصدر السابق [٣٣٢ ٤]

(٢) بالهمزة في أوله بدل الياء ينظر «النهاية» في «مرب الحديث» لابن الأثير [٢٩٩ ٥ / مادة يَلْمَلَمَ].

(٣) ينظر «معجم البدائل» بعبود الحموي [٤٤١ ٥]

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب مهل أهل مكة للحج والعمرة [رقم / ١٢٥٢] ، ومسلم في كتاب الحج باب مواقيب الحج والعمرة [رقم / ١١٨١] ، من حديث أبي عباس عليه السلام به

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب المساجد ، باب في المواقب [رقم / ١٧٣٩] ، والسنن في كتاب مساجد الحج ميقات أهل مصر [رقم / ٢٦٥٣] ، والدارقطني في «سنة» [٢٣٦ ٢] ، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٨٦٩٩] ، من حديث عائشة به

وَفَائِدَةُ التَّائِيَتِ: الْمَنْعُ عَنْ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ عَنْهَا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّفْطِيمُ عَلَيْهَا بِالِاتِّفَاقِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَصُحُّ [تَوْقِيتُ] ^(١) حَاتِّ عِزِّي لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْعِرَاقُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قُلْتُ: هَذَا كَمَا وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْحُجَّةَ، وَإِنَّمَا فُجِعَتِ الشَّامُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ كَانَ يَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَرِيقِ الْوُخْيِ أَنَّ الْعِرَاقَ سَيَكُونُ دَارَ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَعْلَمُ بِطَرِيقِ الْوُخْيِ أَنَّ الشَّامَ سَيَكُونُ دَارَ الْإِسْلَامِ.

قَوْلُهُ: (وَفَائِدَةُ ٢ | ١٨٠ د | التَّائِيَتِ الْمَنْعُ عَنْ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ عَنْهَا). أَي: عَنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ.

وَالْتَّائِيَتُ: بِالْهَمْزِ لَمَّةٌ فِي التَّوْقِيتِ، وَهِيَ تَحْدِيدُ الْأَوْقَاتِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّوْقِيتَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ، إِمَّا الْمَنْعُ عَنِ التَّقَدُّمِ، وَإِمَّا الْمَنْعُ عَنِ التَّأَخُّرِ، وَالتَّقَدُّمُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ بِالِاتِّفَاقِ، فَتَعَيَّنَ الْمَنْعُ عَنِ التَّأَخُّرِ، وَالْأَلَا لَا يَتِمُّ لِلتَّصْهِصِ عَلَى الْوَقْتِ فَائِدَةٌ، لَكِنْ هَذَا فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الْإِحْرَامَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لِأَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ يَكُونُ مُسَيِّئًا عِندَنَا.

وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ ^(٢)، وَبِهِ صَرَّحَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» ^(٣).

قال ابن المظفر «رواه أبو داود، والشافعي في أصحهما بإسناد صحيح» بظر «البر الصير» لابن المظفر [٨٤/٦]

(١) ما بين المحفوظين زيادة من «ف»، و«و»، و«د»، و«و».

(٢) بظر «البحاوي الكبير» للمازدي [٢٨١/٢]، و«توسيط في المنع» لغري [٦٠٦/٢]،

و«النجم لوهاج في شرح المسح» للشمري [١٢٥/٣]

(٣) بظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسجاني [١٣٧/١]

ثُمَّ الْآفَاقِيُّ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا عَلَى قَصْدِ دُحُولِ مَكَّةَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ قَصْدُ الْحَجِّ
 [١٩١] أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِنْدَنَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ : «لَا يُجَاوِزُ أَحَدٌ الْمِيقَاتِ إِلَّا
 مُحْرِمًا»؛ وَلِأَنَّ وُحُوبَ الْإِحْرَامِ لِتَعْظِيمِ هَذِهِ الْبَقْعَةِ الشَّرِيفَةِ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْحَاجُّ
 وَالْمُعْتَمِرُ وَغَيْرُهُمَا.

عنه سبيل

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْآفَاقِيُّ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهَا)، أَي: إِلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ عَلَى قَصْدِ
 دُحُولِ مَكَّةَ، عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ؛ قَصْدُ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِنْدَنَا.

وَعِدَ الشَّافِعِيُّ لَا يَبْرُمُهُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ بِإِحْرَامٍ؛ إِذَا لَمْ يُرِدِ التُّسْلُكَ ^(١)

لِذَا. مَا رَوَى عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجِزُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ،
 وَرُخْصَ لِلْحَطَّائِينَ» ^(٢)، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ يَوْمَ شَحِّ مَكَّةَ حِينَ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ
 وَعَلَى رَأْيِهِ مِيقَرٌ ^(٣): «إِنَّهَا لَا تَجِزُّ لِأَحَدٍ قَلْبِي، وَلَا تَجِزُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا خَلَّتْ
 لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» ^(٤).

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْقِتَالَ؛ لِأَنَّهُ يَجِزُّ إِذَا اخْتَبَعَ إِلَيْهِ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ دُخُولَهَا

(١) الْآفَاقِيُّ سَبْعُ زَوَاقٍ حَتَّى تُقَرَّبَ (وَالْأَرْضُ مَا يَظْهَرُ مِنْ أَطْرَافِ الْأَرْضِ)، وَهُوَ كُلُّ مَنْ كَانَ خَارِجَ
 الْمَوَاقِيتِ الْمَكْنِيَّةِ لِلْحَرَمِ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَظُنُّ «التَّكْلِيفَ» لِلْكُفُوفِ [ص/١٥٤]، وَامْتَحَمَ
 لُغَةُ الْفُقَهَاءِ [ص/٣٦].

(٢) يَظُنُّ «التَّهْلِيكَ فِي هَذِهِ لِامَامِ الشَّافِعِيِّ» لِيَعْرِى [٣/٢٥١] وَهُوَ الْعَرِيرُ شَرَحَ الْوَجِيرَ لِيَرَفَعِي
 [٣/٣٣٤]

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم ١٣٥١٧]. عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، إِلَّا
 الْحَطَّائِينَ الْمُعْطَلِينَ وَأَقْلَ مَا نَعْمَاهَا»

(٤) الْمَقَرُّ سَبْعُ مَنْ لَدُورِجٍ عَلَى فَرْقِ الرَّاسِ يُنْثَنِي نَحْتِ الْمَشْرِقَةِ يَظُنُّ «مَعْمَمَ» اللَّعَةِ الْعَرَبِيَّةِ
 الْمَعَاصِرَةِ [٢/١٦٢٩/مادة: عَمَر]

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ / بَابِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ [رَقْم ١١٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ
 نَحْرِ مَكَّةَ وَصِيدِهَا وَحَلَالِهَا وَشَحْرِهَا وَلَقَطْنِهَا إِلَّا لِمَسَدٍ عَلَى الدَّوَامِ [رَقْم ١٣٥٥]، مِنْ حَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ بِهِ

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَبَاقَاتِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ دُخُولُهُ مَكَّةَ، وَهِيَ إِيجَابُ الْإِحْرَامِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ خَرَجَ بَيْتًا، صَارَ كُلُّهُلٍ مَكَّةَ حَيْثُ يُبَاحُ لَهُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا ثُمَّ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصِدَ أَدَاءُ التُّكْلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ أحيانًا فَلَا حَرَجَ.

عنه السيد

بغیر إحرام، ولأن رسول الله ﷺ، لما وقت هذه المواقيت، دل على منع المجاورة عنها بغير إحرام؛ لما ذكرنا؛ تعظيمًا للبيت، وإيالة لنزله.

ثُمَّ الْأَصْنَافُ ثَلَاثَةٌ: أَهْلُ الْأَدَاقِ، وَهُمْ الَّذِينَ كَلَمُوا [١٠١٤] حَارِجَ الْمَوَاقِيتِ، وَيُسَمَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آدِيًّا، وَهُمْ كُلُّهُلٍ بَصْرَةَ وَكُوفَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَمَوَاقِيتُهُمْ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ هِيَ الْحَنَةُ الْمَذْكُورَةُ.

وَالصَّنْفُ الثَّانِي: مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَوَاقِيتِ حَارِجَ الْحَرَمِ، كَأَهْلِ نُسْتَانٍ بِسِي عَامِرٍ وَغَيْرِهِمْ، فَمِيقَاتُهُمْ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنْ دَوْتَرَةِ أَهْلِهِمْ، أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءُوا مِنْ الْجِلِّ.

وَالصَّنْفُ الثَّالِثُ: مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ كَأَهْلِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ، فَمِيقَاتُهُمْ لِلْحَجِّ مِنْ دَوْتَرَةِ أَهْلِهِمْ، أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءُوا مِنَ الْحَرَمِ، أَمَّا إِحْرَامُهُمْ لِلْعُمْرَةِ: مِنَ الْجِلِّ، كَالْتَّعِيمِ وَغَيْرِهِ.

وقد قال أبو حنيفة في غير أهل المدينة: داسرُوا عَنِ الْمَدِينَةِ مُحَاورُوهَا إِلَى الْجُحْفَةِ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَأَخْتُ إِلَيَّ أَنْ يُحْرَمُوا مِنْ دِي الْحَبِيقَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حَضَرُوا فِي الْمَبَاقَاتِ ثَبَتَ حُرْمَتُهُ فِي حَقِّهِمْ كَمَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي الشَّرْحِ (١).

قوله: (وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَبَاقَاتِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) وكذا الذين هم أهل المَبَاقَاتِ يَجُوزُ لَهُمْ دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَإِتِمَامُهُمَا : أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ كَذَا قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ وَائِلٍ مَشْعُودٍ عنه السير

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْخَطَّائِينَ دُخُولَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ^(١) .
وَالْمَعْنَى : لَزُومُ الْخُرُجِ بِالْإِحْرَامِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَهَذَا الْمَعْنَى شَامِلٌ لِمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ ، فَإِنَّهُ يَكْثُرُ دُخُولُهُمْ لِحَاجَتِهِمْ ، فَيَلْتَزِمُهُمُ الْخُرُجُ إِذَا لَمْ يَجُزْ دُخُولُهُمْ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ ^(٢) مُجَاوَزَةُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ لِعَدَمِ لَزُومِ الْخُرُجِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةَ يَقَعُ نَادِرًا بِخِلَافِ الْآفَاقِيِّ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ دُخُولُهُ لِعَبَرِ إِحْرَامٍ ؛ [١٨١/٢] لِأَنَّ دُخُولَهُ لَا يَقَعُ كَثِيرًا ، فَلَا يَلْتَزِمُ الْخُرُجُ إِذَا لَمْ يَجُزْ مُجَاوَزَةُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]) .

قَدْ قِيلَ فِي أَحَدِ الْأَقَاوِيلِ فِي إِتِمَامِهِمَا أَنَّهُ يُحْرِمُ بِهِمَا مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ ^(٣) ، وَتَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمِيقَاتِ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَنَا ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ .

قَالَ الْكُرْخِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» : « لَا يَبْعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُلْتَمِىَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ

(١) لَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ النِّجَاحِ ، وَبِمَا جَاءَ مَوْضُوعًا مِنْ مَوْلَى بْنِ عَبَّاسٍ كَمَا مَضَى وَفَدَّ عَنْهُ السَّرْحِيُّ وَالْكَاسَانِيُّ ، فَاصْطَفَاهُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَحَدَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا يَطْرُقُ «الْمَبْرُوطُ» بِالسَّرْحِيِّ [١٦٨/٤] ، وَ«دَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [١٦٦/٢]

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «لَهُمْ» ، وَالْمَشْتَبَهُ مِنْ «لَوْ» ، «وَلَوْ» ، «وَأَب» ، «وَأَم» ،

(٣) فِي «أَب» ، «دُورَةُ مَكَّةَ»

وَالْأَفْضَلُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ إِنْتَامَ الْحَجِّ مُقَرَّرٌ بِهِ وَالْمَشَقَّةُ فِيهِ أَكْثَرُ
وَالْتَعْطِيفُ أَزْكَرُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله إِنَّمَا يَكُونُ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَلَّا يَقَعَ فِي
مَحْظُورٍ.

— عباد الله —

فَعَلَّ لَزِمَهُ وَقَدْ أَسَاءَ ^(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْعِيقَاتِ هُوَ الْأَصْلُ ^(٢)، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عَلَيْهِ مِنَ
الْأَدَاءِ.

وَلَنَا: مَا تَلَوْنَا، وَرُوِيَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَعْلَلَ بِحَجَّتِهِ
أَوْ حُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَعَرَّ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا
تَأَخَّرَ، وَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ^(٣)، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ».

وَلِأَنَّ الثَّوَابَ بِقَدْرِ الْمَشَقَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا أَكْثَرُ فِي التَّكْلِيمِ عَلَى الْعِيقَاتِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَنْ يَقَعَ فِي الْمَحْظُورِ. كَذَا
فِي «الْإِبْطِاحِ» ^(٤) وَغَيْرِهِ.

(١) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٧٤]؛

(٢) ينظر: «المعالي الكبير» للماوردي [٧٠/٤]، و«النسب في الفقه الشافعي» لمشيرلوي [ص ٧١]؛
و«العرير شرح الوجيز» للرازي [٣٣٨/٣]؛

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المسامك / باب في المواهب [رقم ١٧٤١]، ومن طريقه البيهقي
في «السنن الكبرى» [رقم ٨٧٠٨]، وأبو يعنى في «مسنده» [رقم ٦٩٢٧]، والدارقطني
في «سننه» [٢٨٤/٢]، من طريق ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى، عن
يحيى بن أبي شيبة الأحمسي، عن حذيفة حكيمه، عن أم سلمة.

قال ابن القيم «حديث لا يثبت، وقد اضطرب فيه إسناد، ومما اضطربا شديدا» ينظر «رد
المعاد» لابن القيم [٣٠١، ٣٠٠/٣]؛

(٤) ينظر: «الإيضاح» للكرماني [٣٦]؛

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَيْمَاتِ ، فَوَقَّتَهُ الْحُلُّ ، مَعَاذَ الْحِلِّ الَّذِي بَيْنَ الْمَوَاقِفِ

﴿فَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَيْمَاتِ﴾

وَقَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» [٢١١: ١] فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «[أَي] (١) ائْتُوا بِهِمَا تَامِنِينَ كَامِلَيْنِ بِمَا سَيَكُونُ لهما وَشَرَايَطُهُمَا ، لِيُؤَخَّرَ عَنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَوَاتٍ ، وَلَا نُقْصَانٍ يَقَعُ مِنْكُمْ فِيهِمَا» (٢).

وَقِيلَ لِتَمَامُهُمَا (٣) أَنْ تُحْرَمَ بِهِمَا مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِكَ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ (٤) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ سَعْدٍ (٥).

وَقِيلَ أَنْ يُفْرَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَفَرًا ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ: حَجَّةٌ كُوفِيَّةٌ وَعُمْرَةٌ كُوفِيَّةٌ أَصْلُ.

وَقِيلَ: أَنْ تَكُونَ النِّعَمَةُ [٢١٨: ٢] حَلَالًا.

وَقِيلَ: أَنْ تُخْلِصَوهَا لِلْعَادَةِ ، وَلَا تُشَوِّبُوهُمَا (٦) بِشَيْءٍ مِنَ التَّجَارَةِ وَالْأَغْرَاصِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

قَوْلُهُ ، (وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَيْمَاتِ ، فَوَقَّتَهُ الْحُلُّ) ، أَيِ: مَوْضِعِ إِحْرَامِهِ الْحِلُّ الَّذِي بَيْنَ الْمَيْمَاتِ وَبَيْنَ حَرَمِ مَكَّةَ ، وَكَذَا مَوْضِعُ إِحْرَامٍ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَيْمَاتِ هُوَ الْحِلُّ الْمَذْكُورُ ، لِأَنَّهُ يُحْزَرُ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِهِ عَلَى مَا فَسَّرَ عَلِيٌّ وَغَيْرُهُ

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْصُودَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ف» ، وَ«و» ، وَ«و» ، وَ«و».

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢٣٨/١]

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «بِسْمَةِ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «و» ، وَ«و» ، وَ«و» ، وَ«و».

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ [٨٣] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٢٦٨٩] ، وَالطَّلْحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ

مَعْنَى الْأَنْدَرَةِ» [١٦٠: ٢] ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «نَسَبِ الْكِبَرِيِّ» [٣٤١: ٨] ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَرِّكِ «هَذَا أَثَرٌ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ «الْبَدْرُ الْمُبِينُ» لِابْنِ سُلَيْمٍ [١٠٣: ٦]

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْمَحْمُودِ» [٧٥: ٧] ، مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ

سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «تَشْوِيبُهُمَا» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «و» ، وَ«و» ، وَ«و» ، وَ«و».

وَيَبِينَ الْحَرَمَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِحْرَامُهُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَمَا وَدَّاهَ الْمَيْقَاتِ إِلَى الْحَرَمِ
مَكَانٌ وَاحِدٌ.

وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ قَوْتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلِّ، لِأَنَّ الشَّيْءَ
أَمَرَ أَصْحَابَهُ عليه السلام بِأَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ مِنْ جَوَافِ مَكَّةَ، وَأَمَرَ أَحَا عَائِشَةَ عليها السلام

عَنْهُ

تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا النَّحْجُ وَالْعُمْرَةُ قَوْتًا﴾ [العمر: ١٩٦]

فلما جاز من دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ ؛ جاز من جميع الجبل الذي بين الميقات وبين حَرَمِ
مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الْمَيْقَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ؛ فجاز له أَنْ يُؤَحِّرَ لِلْحَرَمِ. وهذا كما قلنا
في الآقاقي: لَمَّا جاز له أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ ؛ جاز له أَنْ يُحْرِمَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ
إِلَى الْمَيْقَاتِ.

قوله: (مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ) ، إنما ذكر بالتصغير ؛ لِأَنَّ كُلَّ دَارٍ وَبَيْتٍ بِمُعْطَلَةٍ بَيْتِ
الله تعالى: صغير.

قوله: (وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ قَوْتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلِّ) ، أي: موضع
إِحْرَامِهِ الْحَرَمَ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْحَجَّ، وَمَوْضِعَ إِحْرَامِهِ الْجَبَلَ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْعُمْرَةَ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَمَّا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ عَنْ رَسُولِ اللهِ
ﷺ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَمَّا رَوَى صَاحِبُ «الْمَنْ»: مُنْذًا إِلَى خُصَّةِ بَيْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بِأَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَرَدَفَ أُخْتُكَ
عَائِشَةَ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ النَّعِيمِ، فَإِذَا هَبَطَتْ بِهَا [١٨٢: ١] مِنَ الْأَكْمَةِ؛ فَلْتَحْرِمْ قَائِلَهَا
عُمْرَةً مُتَقَبِّلَةً»^(٢).

(١) مقسئ تحريجه

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك باب المهمة بالمعمره يحضره يتركها الحج فتعصر عمرها =

أَنْ يُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ وَهِيَ فِي الْجِلِّ، وَلِأَنَّ آدَاءَ الْحَجِّ فِي عَرَقَةٍ وَهِيَ فِي الْجِلِّ
فَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحَرَمِ؛ لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ وَآدَاءُ الْعُمْرَةِ فِي الْحَرَمِ فَيَكُونُ

عبد الله

والتنعيم: اسمٌ موصغٍ خارج الحَرَمِ؛ وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ سَفَرٌ، فَالْمُحَرَّمُ لِلْحَجِّ
مِنْ مَكَّةَ يَكُونُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفَاتٍ، وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ، وَالْمُحَرَّمُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ
يَقَعُ إِحْرَامُهُ مِنَ الْجِلِّ، فَيَجْتَمِعُ الْجِلُّ وَالْحَرَمُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَيَكُونُ نَوْعُ سَفَرٍ.
قوله. (وَلِأَنَّ آدَاءَ الْحَجِّ فِي عَرَقَةٍ وَهِيَ فِي الْجِلِّ)، وفيه نظر؛ لِأَنَّ اسْمَ
الْمَوْقِفِ عَرَفَاتٍ، مُشْتَقٌّ يَجْمَعُ كَأَذْرِعَاتٍ^(١). كذا في «الكشاف»^(٢)

ويوم عَرَقَةٍ: اسمُ اليومِ التاسعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَالَّذِي فِي الْجِلِّ فَهُوَ الْمَوْقِفُ
لَا الْيَوْمُ^(٣).

وَقَوْلُ النَّاسِ: «رَلْنَا بِعَرَقَةٍ»، لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَخْصٍ^(٤). كذا نقل صاحبُ
«الإقليد» عن الفراء.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٥) فِي «شرح الْمُفَصَّلِ»: إِنَّ عَرَقَةً وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عَلَمَانِ

ونهل بالحج هل تقضي عمرتها^(٦) [رقم/ ١٩٩٥]، وأحمد في «المسند» [١٩٨/١]، والطحاوي
في «شرح معاني الآثار» [٢٤٠/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٨٥٨٠]، من خُصَّة
بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، من أبيه

قال العمري «طريق صحيح» ينظر «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٥٥/١٠]

(١) اسم بلد بالشام كذا جاء في حاشية، ٤٨، و٥٨.

(٢) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٢٤٥/١].

(٣) ورقة يعني بنقل صاحب «المعرب» ينظر البايه شرح الهداية (١٦٦/٤)

(٤) ينظر «لسان العرب» لابن منظور [٢٤٣/٩] مادة عرف

(٥) ابن الحاجب هو عثمان بن عُمر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب المُقَرَّبِيُّ الشُّغْوِيُّ المالكِي
الأصُولِي النَّيْبِيُّ صاحبُ التَّصَانِيفِ الْمُفَصَّلَةِ - مِنْ مَصَنَّفَاتِهِ: «الكافية في النحو»، و«الشافية في
الصرف»، (توفي ٦٤٦هـ) ينظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٢٦٤/٢٣، ٢٦٥]،

الإِحْرَامُ مِنَ الْجِلِّ لِهَذَا إِلَّا أَنَّ التَّعْيِيمَ أَفْضَلُ ؛ لِوُجُودِ الْأَثَرِ بِهِ .

❦ فَمِنْ أَهْلِ السُّنَنِ ❦

لِهَذَا الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ

قَوْلُهُ : (لِهَذَا) ، أَي : لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنَّ التَّعْيِيمَ أَفْضَلُ) ، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ : (وَفِي الْعُمْرَةِ الْجِلِّ) . يَخْبُرُ :

أَنْ إِحْرَامَ الْمَكِّيِّ فِي الْعُمْرَةِ الْجِلِّ ، بِجَوْرِهِ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْجِلِّ ؛ إِلَّا أَنْ إِحْرَامَهُ مِنَ التَّعْيِيمِ أَفْضَلُ لِوُجُودِ الْحَبْرِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَثَرِ الْمَذْكُورِ

وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا حَجَّ فِي الْبَحْرِ ، أَوْ قَصَدَ مَكَّةَ عَلَى طَرِيقِ عَمْرِ مَثْلُوكٍ ؛ لَرَمَاهُ أَنْ يُهْلَ إِذَا حَادَى مِيقَاتَنَا مِنَ الْمَوَاقِفِ الْحَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَا يُحْدِثُهُ فِي الْقُرْبِ إِلَى مَكَّةَ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= وَدَهْمِيَّةُ الرَّهَادَةِ لِلْسُّيُوطِيِّ [١٣٤/٢ ، ١٣٥]

(١) ينظر لا لبصاح شرح المعصل لابن الحاجب (ص ٣٨) ، طبعة دار الكتب العلمية

بَابُ الْإِحْرَامِ

بَابُ الْإِحْرَامِ

بَابُ الْإِحْرَامِ^(١)

— — —

لَعَنَّا ذَكَرَ الْمَوَاقِيتِ، شَرَعَ فِي بَيِّنِ الْإِحْرَامِ كَيْفَ يَفْعَلُ عِدَّةَ الْمَوَاقِيتِ.

وَالْإِحْرَامُ مَقْصَدُ قَوْلِهِمْ: «أَحْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي حُرْمَةٍ لَا تُهْتَكُ»، وَهَذَا لِأَنَّ بِالْإِحْرَامِ [٢١٨٢: ٢] يَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّعْتُ، وَالْعُسُوقُ، وَالْجِدَالُ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، وَالْجَمَاعُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَصُورَةُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَنْ يُلْبِسَ بِلِسَانِهِ، وَيُنَوِّيَ بِقَلْبِهِ الْحَجَّ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْكُرَ الِئَةَ بِاللِّسَانِ مَعَ الْقَلْبِ.

ثُمَّ الْمُحْرِمُونَ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ: مُفْرِدٌ بِالْحَجِّ، وَمُقَرَّدٌ بِالْعُمْرَةِ، وَقَارِنٌ، وَمُتَمَتِّعٌ، وَبَيَانُ الْكُلِّ يَأْتِي فِي الْكِتَابِ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ الْإِحْرَامُ شَرْطُ الْأَدَاءِ عِدَّةً^(٢)، حَتَّى لَا يَصِحَّ الْحَجُّ بِدُونِهِ، كَتَكْبِيرِهِ الْإِفْتِيحَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ.

وَعِدَّةُ الشَّامِيِّ: رُكْنٌ^(٣)، وَلِهَذَا جَازَ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ عِدَّةً.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «مَصْرُ فِي الْإِحْرَامِ» وَنُسِبَ مِنْ «ف»، وَ«و»، وَ«ب»، وَ«م». وَهُوَ الْمَوَاقِيتُ لِمَا فِي «الْهُدَايَةِ» لِلْمُزَحَّبَانِي [١٣٤/١]

(٢) وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَرْضَ قَالَ فِي «مَنْتَهَى الْأَبْحَرِ» وَفَرَعَهُ الْإِحْرَامُ، قَالَ فِي «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» وَهُوَ شَرْطُ ابْتِدَاءِ، وَلَهُ حُكْمُ الرُّكْنِ أَنْتَهَى حَتَّى لَمْ يَجْرَ لِمَا نَبَّيَ الْحَجَّ اسْتِدْمَ لِبَعْضِي بِهِ مِنْ عَادِلٍ بِظَرْ «نَسَبَ» فِي الصَّوَرِ [٢٠٦: ١]. وَمِنْهُمْ لَا يَحْرُمُ [٢١٠: ١]، «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» [٢٩٧: ٢]، «حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢٩٧: ٢]، «بَابُ الْمَسَاسِ» [ص: ٤]، «الدَّرَرِ الْمُحَرَّرِ» فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ «لِلْمُكْرَدِيِّ» [ص: ٢٢-٢٣]

(٣) بِظَرْ «الْمَحْوِي الْكَبِيرِ» لِلْمُكْرَدِيِّ [٢٩/٤] وَ«النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ» لِلنَّبْعَرِيِّ [٤٤٤: ٣]

وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ، وَالْعُضَلُ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ
اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ إِلَّا أَنَّهُ لِلتَّنْظِيفِ حَتَّى تُؤْمَرَ بِهِ الْحَائِضُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَ فَرَضُهَا
عَنْهَا فَيَقُومُ التَّوَضُّعُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ يَكْرُ الْغُسْلُ تَعْلِيلًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى
الطَّهَارَةِ فِيهِ أَمْتٌ، وَلِأَنَّهُ ﷺ اخْتَارَهُ

كَتَفْدِيمِ الطَّهَارَةِ عَلَى وَفْتِ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَفْضَلُ أَوْ تَوَضَّأَ، وَالْعُضَلُ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ) (١).

وَحَدَّثَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي كِتَابِ «الْمَوْطَأِ» [٢٧٦١] عَنْ يَاسَعٍ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ، وَلَدُخُولِهِ مَكَّةَ، وَيُؤَقِّدُهُ غِشَّةً
عَرَفَةَ» (٢).

وَحَدَّثَ أَيْضًا فِيهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ
عُمَيْرٍ: أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَ: «مُرَّهَا فَلْتَمَسَّحِلْ، ثُمَّ لِيُتَهَلَّ» (٣).

(١) فِي سَبْعٍ عَشْرَةَ لِيَاك «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ»

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ فِي لَعْنَةِ عَبْدِ الْإِحْرَامِ [رَمَحَ ٨٣٠]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «السُّنَنِ» [رَمَحَ ١٧٩٢] وَفِي حَرْبِهِ فِي «صَحِيحِهِ» [رَمَحَ ٢٥٩٥]،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَمَحَ ٨٧٢٦]، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ رِزْدَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ
رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ عَرَبِيٌّ» وَفِي ابْنِ حِبَرٍ «حَدَّثَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَفَّهُ «مُعْتَمِدًا»
يَطْرُقُ «اسْتَحْبَبَّ الْحَبِيرَ» لَا فِي حَبَرٍ [١٥٤٨]

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَحَ ٧٠٢]، عَنْ يَاسَعٍ ﷺ

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَحَ ٧٠٠]، وَفِي حَرْبِهِ السَّابِقِ فِي كِتَابِ مَسَاحِكِ يَحْيَى الْعَسَلِ
لِلْإِهْلَالِ [رَمَحَ ٢٦٦٣]، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [٣٦٩٦]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ =

قَالَ، وَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ؛

«باب العيدين»

وَذَكَرَ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «تُبَسَّثُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُثَيْبٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ»^(١).

وَفِيهِ أَيْضًا: مُسْنَدًا إِلَى مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَسَاءُ» [١٨٣٧] وَالْحَائِضُ إِذَا أَتَى عَلَى الْوَقْتِ تَغْسِلَانِ، وَتُحْرِمَانِ، وَتَقْصِيَانِ الْمَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ الطَّوَافِ بِالنَّبِيتِ»^(٢).

وَهَذَا الْعُسْلُ - أَغْيَى، عُسْلُ الْإِحْرَامِ - لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّطْيِيفِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ، بِدَلَالَةِ اعْتِبَالِ الْحَائِضِ وَالْقَسَاءِ، ثُمَّ كُلُّ غُسْلٍ يَكُونُ لِمَعْنَى الطَّافَةِ، فَالْوُضُوءُ يَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ. كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَ).

= عَنْ أَبِي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُثَيْبٍ بِهِ

قَالَ ابْنُ الْمُلَظِّ: «هُوَ مُرْسَلٌ كَمَا صَرَحَ بِهِ النَّبَهِيُّ»، لِأَنَّهُ لَقَدْ قَسَمَ هَذَا هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَلَمْ يَلِمْ بِأَسْمَاءَ، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ الثَّوْبَيْنِ، يَنْظُرُ «ابْنُ الْمَسِيرِ» لِابْنِ الْمُلَظِّ [١٣١/٦]

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِابِ، إِحْرَامِ الْقَسَاءِ وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ وَكَذَا الْحَائِضِ [رَقْم ١٢٠٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ بِابِ الْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ١٧٤٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْبَيْهَقِيِّ» [رَقْم ٨٧٢٣]، وَهِيَ مَدْرُجَةٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بِابِ الْقَسَاءِ وَالْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ٢٩١١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِهِ

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ بِابِ الْحَائِضِ تَهْلُ بِالْحَجِّ [رَقْم ١٧٤٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «أَهْوَابِ نَحْوِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» بِابِ مَدْرُجَةٍ مَا تَقْصِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَسَاسِكِ [رَقْم ٩٤٥]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٦٣/١]، مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ شُعْبَانَ بَحْرِيٍّ، عَنْ خُصَيْبٍ، عَنْ عَتْرَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ قَدَا الْوُجْهِ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «وَحُصِّفَ بِنُ عِنْدَ الرُّخْمِيِّ الْحَرَّانِيِّ كُتِبَتْ أَبُو حَوَّزٍ، صَعْفَةُ هَيْتٌ وَحَدِيدٌ» يَنْظُرُ «نَصَبُ لَرَبِّهِ» لِلرَّبِّيعِيِّ [١٢٣ ٣]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْصَرِ الْكُرُخِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٩٨٥]

لأنه **﴿التَزَرُّوْا﴾** وَازْتَدَى عِنْدَ إِحْرَامِهِ، وَلِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَلَا بُدَّ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ، وَدَلَّكَ فِيمَا عَيَّنَاهُ وَالْجَلِيدُ أَصْلٌ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الطَّهَارَةِ.

❦ مَعْنَاهُ ❦

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ ^(١) : «إِنَّمَا ذَكَرَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ زُوِيَ عَنْ بَعْضِ السُّلَبِ كَرَاهَةً لِبَسِّ الْحَدِيدِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا» ^(٢).

وَإِنَّمَا يُلْبَسُ إِذَا رَأَى وَرْدَاءً؛ لِأَنَّهُ **﴿فَعَلَّ﴾** كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ لُبْسِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، وَيَنْقَعُ عَنِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ، وَدَلَّكَ يَحْصُلُ بِهِمَا، وَلَا يَزُودُ ^(٣)، وَلَا يَنْقُصُ، وَلَا يُحِلُّهُ ^(٤)، وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. كَذَا ذَكَرَ الْكَرَّجِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» ^(٥).

قَوْلُهُ: «اتَّزَرَ»، وَهُوَ بِالْهَمْزَةِ، وَيَجُورُ فَلْيُهَا يَاءٌ؛ وَلَكِنْ لَا يَجُورُ أَنْ يَقَالَ: اتَّزَرَ بِالْإِذْعَامِ، كَمَا يَجُورُ اتَّعَدَّ، وَالْعَرَقُ عَلِمَ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ ^(٦). وَمَعْنَاهُ: لِبْسُ الْإِزَارِ.

قَوْلُهُ: «وَدَلَّكَ فِيمَا عَيَّنَاهُ»، ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَدَفْعِ الْحَرِّ وَالْبُرْدِ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «مَا عَيَّنَاهُ» الْإِزَارَ وَالْوَدَاءَ.

(١) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للنجاشي [٥٢٠/٢]

(٢) أي لا يشدُّ إزاره ينظر «طلبة الطبعة» لأبي جعفر النعماني [٣٦]

(٣) وهو أن يزدحم به حلالاً يشدُّ ينظر «طلبة الطبعة» لأبي جعفر النعماني [٣٦/١]

(٤) ينظر «شرح مختصر الكرجي» للعمري [١٩٨]

(٥) قال ابن معصوم «أما اتَّزَرَ - يَزْدَحِمُ - يَزْدَحِمُ ياءاً وادغامها في الهمزة - صيغة المجهول وشوا على أنه هاملي» لأنَّ ابء إذا كانت بدلاً من همزة لا تبدلُ بءاً كأنَّه وائسر، لأنها ليست بلامنة واحدة

لبعداديين فقالو اتَّزَرَ. وشدة عديم اتَّحد ينظر «الفرز لأو» لابن معصوم [٢٥٧]

قَالَ: وَمَنْ طَيَّبًا إِنْ كَانَ لَهُ

وَعَنْ [٧٠] مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ إِذَا تَطَيَّبَ بِمَا تَبَقَّى عَنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ،
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَرِّعٌ بِالطَّيِّبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

وَوَجْهُ الْمَشْهُورِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كُنْتُ أَطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ.

❦ غريب الحديث ❦

قَوْلُهُ: (وَمَنْ طَيَّبًا إِنْ كَانَ لَهُ)

قَالَ فِي «الشرح» [١٠٥٨٣ ١] الطَّحَاوِيُّ: «وَيَتَمَسَّ طَيَّبًا إِنْ شَاءَ، وَيَتَذَهَّنُ بِأَيِّ
ذَهْنٍ شَاءَ، وَيَتَطَيَّبُ بِأَيِّ طَيِّبٍ شَاءَ، سَوَاءٌ يَتَقَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ أَوْ لَا».

وَقَالَ فِي «الإيضاح»: «هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرَّوَايَةِ. وَرُوِيَ عَنْ
مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شرحهِ»: «وَيَتَطَيَّبُ وَيَتَذَهَّنُ بِمَا شَاءَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ
وَأَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي الْأَصُولِ».

وَرَوَى الْمُعَلَّى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، حَتَّى رَأَيْتُ قَوْمًا
أَخْضَرُوا طَيَّبًا كَثِيرًا، وَرَأَيْتُ أَمْرًا شَبِيحًا بِكَرْهَتِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ^(١)، وَقَوْلُ زُفَرٍ
مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» ^(٢).

وَجْهٌ قَوْلُ مُحَمَّدٍ: مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو خَفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»:

(١) يَطْرُقُ الْبَيَانُ وَاسْتِحْصَالُ لَابِنِ رَشْدِ الْقُرْطُبِيِّ [٣١٧ ١٧]، وَهُوَ مُوَضَّعٌ فِي شَرْحِ الْمُحَصَّرِ الْقُرْطُبِيِّ
لَابِنِ الْحَاجِبِ: تَحْلِيلُ بِنِ إِسْحَاقَ [٨٠/٣].

(٢) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» [٣٤٣ ٢]، وَ«الْبَسْوَطَةُ» لِمُحْسِنٍ، [٣ ٤]، «شرح محصّر الكرخي» للقدوري
[١٩٦ ١]، «شرح محصّر الطَّحَاوِيِّ» لِلأَسْبَغِيِّ [١٣٩ ١]، «مختلَفُ الرُّوَايَةِ» [٧٣٦ ٢]،
الْمُعْجِدُ الْبِرْهَانِيُّ، [٣٩٧/٣].

وَالْمَمْنُوعُ عَنْهُ التَّطَيُّبُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَالثَّانِي كَالثَّامِ لَهُ لِاتِّصَالِهِ بِهِ،
بِحِلَافِ الثَّوْبِ لِأَنَّهُ مُسَابِرٌ عَنْهُ.

• • •

مُسْنَدًا إِلَى صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِالْحَقِيرَةِ
وَعَيْنِهِ جُبَّةٌ، وَهُوَ مُصَمَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ أَحْرَمْتُ وَأَمَّا
كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ»^(١)

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَنَسٍ^(٢) أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَخَدَّ
رِيحٍ طَيِّبٍ فَقَالَ: «مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيِّبِ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «مِنْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ:
مِنْكَ لَعَنَرِي؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «إِنْ أُمُّ حَبِيبَةَ طَيَّبَتِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ عُمَرُ
فَعَزَمْتُ عَلَيْكَ فَتَرْجِعَنَّ فَتُغَيِّلَنَّ»^(٣).

وَلِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مُتَمَيِّعٌ بَعَيْنِ الطَّيِّبِ، وَيُسْتَعْنَعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِلْبَقَاءِ حُكْمُ الْإِيتِدَاءِ،
كَمَا فِي لُبْسِ الثَّوْبِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَالتَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» [١٨٤/٢]، وَابْنُ
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِإِخْلَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْلُوفَ بِالنِّسْبِ»^(٤)

(١) أخرجه ابن حبان في أبي باب العمرة باب يعمل في العمرة، وهو في الصحيح [رقم ١٦٩٧]، ومسلم
في كتاب الحج / باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح، وبين ما يحرم تطيب عليه [رقم
١١٨٠]، وأبو داود في كتاب السنن باب الرجل يحرم في نسبه [رقم ١٨١٩]، والسنن في
كتاب مناسك الحج في حقوق المحرم [رقم ٢٧١٠]، والصحاح في شرح معاني الآثار
[١٢٦/٢]، عن صفوان بن يحيى عن أبيه عن أبيه.

(٢) أسلم موسى بن عمر بن الخطاب ﷺ كذا حقه في حاشية ٢١، وأبو داود.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٢١]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم
٨٧٤٩]، عن نافع عن أنس به.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧١٩] ومن طريقه البخاري في كتاب الحج باب الطيب =

قَالَ: وَبُصِّلِي رَكْعَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ.

❦ معه بسند ❦

وفي «السنن» أيضاً: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ [٢٢٦/١] الطَّيِّبِ فِي مَعْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»^(١).

وَلِأَنَّ الْمَمْسُوعَ هُوَ التَّطَيُّبُ ابْتِدَاءً، وَمَا بَقِيَ فِي بَدَنِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ صَارَ كَالتَّابِعِ لَهُ؛ لِاتِّصَالِهِ بِالْبَدَنِ، وَلَا حُكْمَ لِلتَّبَعِ، فَيَكُونُ بِمَسْرُوعَةِ الْعَدَمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَيْسَ ثَوْبًا قَبْلَ الْإِحْرَامِ، وَيَقْبِي عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، حَيْثُ يُنْتَعَمُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ تَعَاً لَكَوْنِ الثَّوْبِ مُبَايَاً عَنِ الْبَدَنِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ يَعْنَى: قُلْنَا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الطَّيِّبُ خَلُوقًا^(٢)، وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِلرَّجُلِ لَا لِلْإِحْرَامِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ: فَقَوْلُ: إِنَّمَا أَقْرَهُ حُمُرٌ بِالْعُسَلِ؛ قَطْعًا لَوْ هُمُ الْجَاهِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

قَوْلُهُ: (وَبُصِّلِي رَكْعَتَيْنِ)، لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ

= عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويرش ويدهن [رقم/ ١٤٦٥]، وكذا مسلم في كتاب الحج/ باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم/ ١١٨٩]، وكذا أبو داود في كتاب المصايف/ باب الطيب عند الإحرام [رقم/ ١٧٤٥]، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به.

(١) أخرجه البيهقي في كتاب اللباس، باب المرق [رقم/ ٥٥٧٤]، ومسلم في كتاب الحج/ باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم/ ١١٩٠]، وأبو داود في كتاب المصايف/ باب الطيب عند الإحرام [رقم/ ١٧٤٦]، من حديث عائشة به.

(٢) المخلوق. ينتج أنواء المعصية، نوع من الطيب كذا جاء في حاشيته ٤٥٠، وذكره وقيل المخلوق هو ترغقوان يظفر «النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَثُ» في تفسير عريب القاطن المهدب لا يلبس به حال الركبي [٢٢٠/١]

رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ»^(١).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ «أَتَأْمُرُ الْبَيْتَةَ أَيْ مِنْ رُفْيٍ، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَقَّةٌ»^(٢).

اعْلَمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمْرَاتٍ وَحَقَّةً وَاحِدَةً [١: ١٨٤، ٢]، وَهِيَ حَقَّةُ الْوُدَاعِ فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبِعَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ السَّنَةُ الْعَاشِرَةُ مِنَ الْهِجْرَةِ، اعْتَمَرَ عُمْرَتَهُ مِنَ الْحُلَيْبِيَّةِ، وَمِنَ الْعَامِ الْحَقِيلِ، وَمِنَ الْجَمْرَانَةِ^(٣)، حَيْثُ قَسَمَ عِمَاتِمَ حُسَيْنٍ^(٤) وَعُمْرَةً مَعَ حَقَّتِهِ

(١) قَالَ الْعَبْسِيُّ «نَسَبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى جَابِرٍ لَمْ تَصَحَّ، وَالَّذِي فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مَعْرِ تَقْيِيزٍ عَدُوٌّ، عَلَى مَا رَوَاهُ جَابِرٌ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ (وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَبُخَارِيٍّ) أَنَّهُ صَلَّى فِي مَسْجِدِ بَنِي الْحَشِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدُوًّا مَعَهُ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكَ) بَابُ فِي وَقْفِ الْإِحْرَامِ [رَقْم: ١٧٧٠]، عَنْ عَبْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا طَلْعًا صَلَّى فِي يَدَيْ الْحَشِيَّةِ رَكَعَتَيْنِ أَوْجَعَتْ فِي مَخْلَبِهِ» الْحَدِيثُ: يَنْظُرُ «الْبَيْتَةُ شَرْحُ الْهَدْيَةِ لِلْعَبْسِيِّ [١٥٠ ٢]

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ «ابْنُ عُمَرَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَدَّ»، «وَدَّ»، «وَدَّ»، «وَدَّ»، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا وَقَعَ فِي: «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِمَادِ بِالنَّكَاتِ وَالسَّابِقِ بِمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّفَ عَنْ أَهْلِ الْأَهْلِ، وَمَا اسْتَمَعَ عَلَيْهِ بِحَرَمَانَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ [رَقْم: ٢٤١١] - وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكَ بَابُ فِي الْإِقْرَانِ [رَقْم: ١٨٠٠]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكَ بَابُ مَنَعَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَجِّ [رَقْم: ٢٤٧٦]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «وَلَفْظُ الْجَمِيعِ (سُورَةُ الْبُخَارِيِّ) فِي آخِرِهِ «وَقُلْ: عُمْرَةٌ وَحَقَّةٌ»

(٤) الْجَمْرَانَةُ بِكُفْرِ الْحَيْمِ وَتُكُونُ الْعَمْرَةَ وَصَحَّفَ الْإِسْنَادَ، وَبَعْدَ تَكْثِيرِ الْعَمْرَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّائِدِ، أَيْ مَعَ كُفْرِ الْعَمْرَةِ، وَأَمَّا الْجَيْمُ فَمَكْسُورٌ بِلا حَلَاوٍ، وَهِيَ مَاءٌ بَيْنَ الطَّائِفِ وَمَكَّةَ، وَهِيَ إِلَى مَكَّةَ أَمْرٌ، تَرْتَلُّهَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَسَمَ عِمَاتِمَ هَوَارِثَ مَرْجَحَةٍ مِنْ عَرَاءِ حَبِيزٍ، وَأَحْرَمَ مِنْهَا يَنْظُرُ «مَعْجَمُ الْهَدْيِ» لِأَبِي هُرَيْرَةَ الْحَمَوِيِّ [١: ٢٤٢، ٢] وَهِيَ مَجْرُوسَةٌ لِنُزَيْدٍ [١: ١١١، ١٠] مَادَّةُ جَمْرٍ

(٥) فِي «وَدَّ»، «وَدَّ».

بسم الله الرحمن الرحيم

الْقُدُورِيُّ: «ثُمَّ يُلْتَمَى عَقِيبُ صَلَاتِهِ»^(١)، وَيَخُورُ أَنْ يُلْتَمَى يَعْلَمَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي التَّلْبِيَةِ يَقَعُ فِي مَوَاضِعَ

مِهَا: أَنَّ التَّلْبِيَةَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ عِلْمًا^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: الْأَفْضَلُ أَنْ يُلْتَمَى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ يَدُهُ^(٣) كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ الْأَطْلَعِ

لَهُ: مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ كَذَلِكَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي

الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ أَحْرَمَ»

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحَتُهُ أَحْرَمَ^(٤).

وَلَنَا: مَا رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْقَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: «يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ الْأَتِي تَكْدِسُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَهْلُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَقِي. مَسْجِدِ دِي الْحُلَيْفَةِ»^(٥). عَلِيمٌ

* لِلْمَرْغِبَانِي [١٣٥/١].

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٦٦]

(٢) ينظر «الأصل» [٢٩٨٧]، «مختصر الصحاوي» [ص ٦٣] «الك في الفتوى» [٢٠٧/١].

«التجريد» [١٧٦٤، ٤]، «المبوط» [٨٤]، «مسح المسحاة» [٤٠١، ١]، «المحيط البرهاني»

[٣٩٩، ٣]، «مسح المنوك» [ص ١٦٠]، «شرح مجمع البحرين» [١٣٩٢، ٢]، «الساوي

للسراجانية» [٣٣٦/٢]، «الجوهرة النيرة» [١٩٧/١]

(٣) ينظر «نهاية المطالب في دراية المسحاة» لأبي سعاد بن موسى [٢١٥، ٤]، «محرر المسحاة»

للمرواني [٤٣٢/٣]

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٤]، عن سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣١] عن هشام بن غزوة، عن أبيه رضي الله عنه

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٢]، ومن طريقه مسلم في كتاب المسحاة باب في وقت =

 غايه البهائم

بهذا أن النبي ﷺ أهل حين صلّى، لا من حين استوت به راحلته.

اعلم: أن الأحاديث اختلفت في تلبية رسول الله ﷺ.

قال بعضهم: أهل حين صلّى.

وقال بعضهم: أهل حين استوت به راحلته.

وقال بعضهم: أهل حين ارتفع على البداء.

وبين وجه الاختلاف في شرح الآثار: مُسْتَدًّا إلى سعيد بن جبير قال: قيل لابن عباس: كيف اختلف الناس في إهلال رسول الله ﷺ؟ فقال ابن عباس: سأخبركم عن ذلك، إن رسول الله ﷺ أهل في مُصَلَّاهُ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ [٢٢٧/١]، فَمَّا اسْتَوَتْ بِرَاحِلَتِهِ أَهْلٌ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَقَالُوا: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّاعَةَ، فَلَمَّا عَلَا الْبِدَاءَ أَهْلٌ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَقَالُوا [٢٢٨/٧]. أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّاعَةَ، وَإِنَّمَا كَانَ إِهْلَالُ النَّبِيِّ ﷺ فِي مُصَلَّاهُ^(١).

ولأنه ذكر أمر بتقديم الصلاة عليه؛ فكان الأفضل فيه أن يكون عقيب الصلاة، كتكبير الشريق.

ومنها: أن التلبية واجبة عندما جلافاً للشافعي^(٢). كذا ذكره القدوري

= الإحرام [رقم ١٧٢١]، وكذا السائي في كتاب مسك المصالح العمل في الإهلال [رقم/ ٢٧٥٧]، عن موسى بن عتبة، عن سالم بن عبد الله، أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٣/٢]، عن سعيد بن جبير قال: قيل لابن عباس

قال العبيد: إسناده حديث ابن عباس صحيح ورجاله ثقات. ينظر: المحب الأفكار شرح لمعاني والآثار للعبيد [٧٦/٩]

(٢) ينظر: المجموع شرح المهدد، لنووي [٢٢٤/٧]، ولا نسجم التوهم في شرح المعراج =

صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَغْذُ مَا امْتَنَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ جَارَ وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَصْلُ ، لَمَّا رَوَيْنَا .

فَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا بِالنَّحْبِ بَنُوِي بِتَلْسِيَةِ النَّحْبِ ، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .
وَالْتَلْسِيَةُ أَنْ يَقُولَ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

﴿ عَمَلُ الْبَيْتِ ﴾

فِي «شَرْحِهِ» (١) .

لَا : مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «أَتَأْتِي آتٍ مِنْ رَبِّي ، فَقَالَ : ضَلُّ فِي هَذَا
الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَقُلْ : لَيْتَكَ حَبَّةٌ وَخَمْرَةٌ» (٢) وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ يُنَوِّحُ ، عَلَى مَا
عُرِفَ فِي الْأَصُولِ ، وَلِأَنَّ النَّحْبَ عِبَادَةٌ لَهَا تَحْصِيلٌ وَتَحْرِيمٌ ، فَوَحَتْ الدُّكْرُ فِي امْتِنَاعِهَا
كَالصَّلَاةِ .

وَمَعَهَا : أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْإِحْرَامِ لَا يَخْصُلُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ حَتَّى يَصُمَّ إِلَيْهَا التَّلْسِيَةُ ،
أَوْ سَوْقُ الْهَدْيِ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : يَصِيرُ مُحْرَمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ (٣) ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (لَمَّا رَوَيْنَا) ، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ : (لَمْ يَكُنْ فِي دُبُرِ صَلَاتِهِ)

قَوْلُهُ : (وَالْتَلْسِيَةُ أَنْ يَقُولَ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ) ، كَذَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»

١ - للذهبي [٤٤٩/٣]

(١) ينظر شرح مختصر الكراحي ، مطبوع في [١٧٣]

(٢) نفس التحريج

(٣) ينظر المهدد في هذه الإمام الشافعي ، سيرري [٣٧٥] ، والكتابية إليه شرح الشافعي ، لاس

لرغمه [١٣٦/٧]

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْحَمْدَ يَكْثُرُ الْأَلْبَ لَا يَفْتَحُهَا، لِيَكُونَ ابْتِدَاءً لَا بِنَاءً، إِذِ
الْفَتْحَةُ صِفَةُ الْأَوَّلَى، وَهُوَ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ الْحَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ
الْمَعْرُوفُ فِي الْقِصَّةِ.

— عبد الله —

يُشَاهِدُهُ إِلَى عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَطَّابِيُّ فِي «شرح الصحيح»: «الاحتياطُ فِي (إِنَّ)»^(٢)
الْكُثْرُ، لِأَنَّهُ أَعْمٌ وَأَوْسَعُ. ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: مَنْ قَالَ: (إِنَّ) فَقَدْ عَمَّ، وَمَنْ
قَالَ: (أَنَّ) بِالْمَنْعِ فَقَدْ حَصَرَ^(٣).

وَمَعْنَى لَيْتَكَ - أَيِ، أَنْ تُقِيمَ عَلَى طَاعَتِكَ، وَهُوَ مَتَصَوِّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ
[١٨٦، ٢] قَوْلِهِمْ: لَيْتَ بِالْمَكَارِ وَأَلَيْتَ [بِ] (١)، إِذَا أَقَامَ بِهِ وَلِرَمَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّهُ
أَنْ يُقَالَ: لَيْتَكَ، كَقَوْلِهِمْ: حَمْدًا لِلَّهِ، وَنَسِيَ لِلتَّأْكِيدِ، أَيِ: إِلَهَابًا بِكَ بَعْدَ الْبَابِ.

وَأَرَادَ صَاحِبُ «الهداية» بقوله: (إِذِ الْفَتْحَةُ صِفَةُ الْأَوَّلَى): الصِّفَةُ الْحَقِيقَةُ،
وَهِيَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالذَّاتِ، لَا الصِّفَةُ السَّخَوِيَّةُ، وَتَقْدِيرُهُ: أَلَيْتَ أَنْ الْحَمْدَ لَكَ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ الْحَلِيلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ -)، أَيِ:
دِكْرُ التَّسْبِيحِ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلِيلِ ﷺ، رُوِيَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: «لَمَّا أَمَرَهُ
اللَّهُ تَعَالَى بِبَنَاءِ الْبَيْتِ؛ بَنَاهُ مِنْ حَفْصَةِ أَخْبَلٍ طُورٍ سَيْنَاءَ^(٥)، وَطُورٍ رِبْعًا^(٦)

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمع باب النية [ص ١٤٧٥]، عن عائشة قالت: «بُني لأعظم كنيسة

كان شئها ﷺ يُبْنِي لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَكَ، لَيْتَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ»

(٢) يعني في قوله: «إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ»

(٣) ينظر «أعلام الحديث» في شرح صحيح البخاري «لحطابي» [٢/ ٨٤٥]

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٥) هو الحبل الذي كلم الله تعالى عليه موسى بن عمران ﷺ، ويُؤدى عنه، وهو كثير التجر

ينظر «معجم بندان» بياقوت بحموي [٣/ ٣٠٠]

(٦) هو جبل عظيم مشرف على المسجد الأقصى شرف من بيت المقدس يقرب رأس عيسى، ومنه صعد =

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ بِاتِّعَاقِ
الرُّوَاةِ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ.

وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَارًا ؛ خِلَافًا لِلشَّامِيِّ رحمته الله فِي رَوَاةِ الرَّبِيعِ رحمته الله عَنْهُ ، هُوَ
اعْتَبَرَهُ بِالْأَذَانِ ، وَاسْتَشْهَدَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ذَكَرَ مَنْطُومًا

﴿ فَمَنْ لَبَسَ مِنْ بَدَنِهِ ثِيَابًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ﴾

وَلُتَّانَ^(١) ، وَالْجُودِي^(٢) ، وَأَسْنَهُ مِنْ جِرَاءِ ، فَوَضَعَ فِي الْمَقَامِ وَبَادَى عَبْدُ اللَّهِ ،
حُجُّوا بِبَيْتِ اللَّهِ وَأَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ، فَأَتْلَعَ اللَّهُ صَوْتَهُ أَهْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، حَتَّى
اسْمَعَ الطُّفَّ^(٣) فِي الْأَصْلَابِ ، فَأَجَابَ إِبْرَاهِيمَ كُلُّ مَنْ كُنِيَ بِهِ الْحَجُّ^(٤) .
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَكُنْكَ مَرَّةً ؛ فَحَجَّ مَرَّةً .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ بِالتَّلْبِيَةِ ؛ فزَادَ فِي الْحَجِّ عَلَى حَسَبِ الرِّوَاةِ فِي التَّلْبِيَةِ ؛ هَذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ بِالْحَجِّ بِأَتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضِمَامٍ^(٥) مِمَّا

قَوْلُهُ : (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ) ، أَيِ : لَا يَنْقُصُ مِنَ
التَّلْبِيَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَشْهُورَةِ ؛ لِاتِّعَاقِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَارًا) ، أَيِ : لَوْ زَادَ فِي التَّلْبِيَةِ ، وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي
« شَرْحِهِ »^(٥) : إِنْ زَادَ عَلَيْهَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ ، وَاحْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّامِيِّ :

« عَمِيْسَ إِلَى السَّمَاءِ حِينَ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » يَنْظُرُ « مَعْمَمُ الْبِلْدَانِ » لِإِبْرَاهِيمَ الْحَمَوِيِّ [٤٧/٤]

(١) هُوَ حَيْلٌ بِالشَّامِ قَرِيبٌ مِنْ بَدَشَرٍ ، وَهُوَ سَامِيٌّ لَارْتِفَاعِ مُنْتَهَى الطُّوْلِ بِتَصِلُ مِنَ السَّحَرِ إِلَى الْبَحْرِ
يَنْظُرُ « مَعْمَمُ الْبِلْدَانِ » لِإِبْرَاهِيمَ الْحَمَوِيِّ [١١٥]

(٢) هُوَ جَبَلٌ مُطَوَّلٌ عَلَى جَرِيرَةٍ بَيْنَ عُمَرِ فِي الْجَنَابِ شَرْقِيٍّ مِنْ دُحَّةٍ ، مِنْ أَعْمَالِ الْمُؤَصِّلِ يَنْظُرُ « مَعْمَمُ
الْبِلْدَانِ » لِإِبْرَاهِيمَ الْحَمَوِيِّ [١٧٩/٢]

(٣) الطُّفَّ جَمْعُ طُفْعَةٍ ، وَهِيَ مَاءُ الرَّجَالِ يَنْظُرُ « الْمَعْرَبُ فِي رَتَبِ الْمَعْرَبِ » لِنُصْرَتِيِّ [ص ٦٨]

(٤) يَنْظُرُ : « الْكَشَافُ » لِلْمَصْطَرَفِيِّ [١٨٧/١]

(٥) يَنْظُرُ ، « شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ » لِلْقُدُورِيِّ [١٧٣]

وَلَمَّا أَنْ أَجَلَاءُ الصَّخَاةِ كَانُوا مُسْعُوذٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما زَادُوا عَلَى الْمَأْثُورِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ النَّاءُ وَإِظْهَارُ الْعُودِيَّةِ فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ.

❦ ❦ ❦

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مُنَاحٌ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْمُزَنِيِّ عَنْهُ ^(١).

وَقَالَ [١٨٦ ط ٢] بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ، وَهُوَ رِوَايَةُ الرَّبِيعِ عَنِ الشَّامِيِّ ^(٢).

لَهُ: الْإِعْتِبَارُ بِالْأَذَانِ وَالشَّهَادَةِ.

وَلَمَّا أَنْ أَجَلَاءُ الصَّخَاةِ رضي الله عنهم قَدْ صَحَّحَتْ عَنْهُمْ الزِّيَادَةُ، وَقَدْ صَحَّحَ فِي الشَّرْحِ الْأَثَارُ: مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ مِنْ تَلْسِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَكَ إِِلَهُ الْخَقِّ لَيْتَكَ» ^(٣) ^(٤).

وَفِيهِ أَيْضًا: مُسْتَدًّا إِلَى نَافِعٍ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرِيدُ فِي التَّلْسِيَةِ: لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَتَسْعُدَيْكَ، وَالْخَيْرَ بَيْنَيْكَ، وَالرَّغْبَةَ إِلَيْكَ» ^(٥).

(١) ينظر «محضر العربي مطبوع مطبع بالأم للشامي» [١٦٢/٨]

(٢) ليس في رواية الربيع كراهه، وإنما فيها أن الاختصار على التلية هو الأفضل والأكمل، ولعل الشامي في رواية الربيع «الاحتيال عدي أن يقر ما روي عن النبي ﷺ من التلية ولا يعمل بها شيئاً» لا ما ذكر عن النبي ﷺ، ينظر «الأم للشامي» [٣٩١/٣]

(٣) يجوز أن يقول «لَيْتَكَ إِِلَهُ الْخَقِّ» بمعنى «إله» ورفع «الحق»، على أنه صفة مُشَادِي مُفْرَد، ويجوز أن يقال بضم «إله» وحر «الحق» على أنه مُشَادِي مُصَاف، وموصوف المضاف إليه محذوف، أي «إله الأمر الحق»، أو «إله تصح الحق» كد جاء في حاشية: «م»، و«و»، و«ث».

(٤) أخرجه الشامي في كتاب مناسك الحج كيف التية [رقم ٢٧٥٢]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب التية [رقم ٢٩٢٠]، وأحمد في «المسند» [٣٤١ ٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٢٥ ٢]، والحاكم في «المستدرک» [٦١٨ ١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٨٨١٥]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال العيني «هذا حديث صحيح» ينظر «مجموع الأفكار شرح المعاني والآثار للبيهي» [٢٤٣ ٥]

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٧٣٠]، ومن طريقه مسلم في كتاب الحج باب التلية وصفها =

عنه عليه السلام

وذكر المحاكم الجليل الشهيد في كتابه الموسوم بالكافي، يلعبا عن
عبد الله بن مسعود: «أنه خرج من مسجد الحبيب يثبي، ويقول: أجهل الناس أم
[٥٢٧/١] طال عليهم العهد، لثبت غدة التراب لثبك».

وفيه أيضاً: ويلعبا عن عمر: «أنه كان يريد في التبة بيت والخير في
يدبك، والرغبة إليك، لثبك إله الحق لثبك»^(١). ولأن المقصود التبة، فيستحب
الريادة فيه، بخلاف الأذان؛ لأن المقصود من الإغلام، بفتح الحاء في الإعلام
بالريادة، فلا يزال.

أو نقول: إنه ذكر يقصد به تحميد الله تعالى، والتشاء عليه، فيستحب الريادة
به بعد الإكمال، كما في التشهد.

فإن قلت: روي أن سعداً^(٢): «أنكر على من يقول في تلبية: لثبك ذا المعارح
لثبك»^(٣).

ووقفها [رقم / ١١٨٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٥ ٦]، عن جامع عن زرعة عن عمر

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم / ١٥٠٧٢]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [٢٢٧ ٦]، والبيهقي
في السنن الكبرى [رقم / ٩٢٨١]، عن عبد الله بن مسعود: «به محصور»

(٢) ينظر: الكافي للمحكم الشهيد [ق ١٧٣]

(٣) هو سعد بن أبي وقاص كذا جاء في حاشية ٢٥٥ وفوقه، و(ب)

(٤) أخرجه أحمد في المسند [١٧١ ١]، وابن أبي شيبة [رقم / ١٣٤٦٧]، وأبو يعنى في مسنده
[رقم / ٧٢٤]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٢٥ ٦]، عن عبد الله بن أبي سفيان: «أن
سعد بن مالك سمع رجلاً يقول: لثبك ذا المعارح، قال: إن الله ذو معارج، ولكن لم تكن تقول
ذلك فتح يبتغى لك». نطأ أبي يعنى

قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعنى والبرقي، ورحمته رحمة الصحيح، لأن عبد الله لم يسمع من
سعد بن أبي وقاص»

قَالَ: قَالَ: وَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ. يَعْنِي: إِذَا نَوَى، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالنِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ.

❦ هَذِهِ الْهَدَايَةُ ❦

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ انْكَارُهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَحَلَّ بِالنِّيَّةِ الْمَشْهُورَةَ [١/١٨٧/٢]، وَنَحَرُ نَقُولُ بِدَلَّتْ، وَلَا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ
قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ).

يَعْنِي: إِذَا نَوَى، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالنِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ).

وَالْعَجَبُ مِنْ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ» مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَا تَفَكَّرْ، حَيْثُ مَثَّرَ قَوْلَ الْقُدُورِيِّ بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي: إِذَا نَوَى). وَقَالَ: (إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، لِتَقْدُمِ الْإِشَارَةُ)، أَيْ: لَمْ يَذْكُرِ الْقُدُورِيُّ النِّيَّةَ، لِتَسْبِقِ الْإِشَارَةَ.

بَيَّانُهُ أَنَّ الْقُدُورِيَّ ذَكَرَ أَوَّلًا: (ثُمَّ يَلْبِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ) ^(١)، ثُمَّ قَالَ: (فَإِنْ كَانَ مُقَرِّدًا بِالْحَجِّ يَنْوِي بِتَلْبِيَةِ الْحَجِّ) ^(٢)، وَصَرَّحَ النِّيَّةَ، فَبَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: (فَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَحْرَمَ) ^(٣).

وَمَعَ الصَّرْحِ بِالنِّيَّةِ كَيْفَ يَحُورُ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَذْكُرِ النِّيَّةَ؟ وَكَيْفَ يَحُورُ أَنْ يُقَالَ: أَشَارَ إِلَيْهَا؟ وَكَيْفَ يَحْتَجُّ مَنْ لَهُ تَغْيِيرٌ إِلَى تَفْسِيرِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي: إِذَا نَوَى)؟ وَلَقَدْ صَدَّقُوا فِي قَوْلِهِمْ: «لِكُلِّ حَوَادِثَ كَثْرَةٌ»، فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْعَلِيمِ الَّذِي لَا يَضِلُّ وَلَا يَنْسَى ^(٤).

(١) ينظر: «محضر القدوري» [١/١٦٦]

(٢) ينظر: المصدر السابق

(٣) ينظر: المصدر السابق

(٤) استنكر العسبي كلامه، وقال: حجة ما في هذا الباب زيادة إصباح وسبه إلى لزوم إليه من كل بد

ينظر: «الباب في شرح الهداية» [١/١٧٦]

وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّكْلِيَةِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ عَلَى الْأَدَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرُكُمَا فِي تَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ)

[أَعْلَمَ: أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ]؛ إِلَّا بِصَمِّ التَّكْلِيَةِ، أَوْ بِنُوقِ الْهَدْيِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ^(١). كَمَا فِي «الْإِضْلَاحِ» وَغَيْرِهِ ^(٢).

لَهُ: أَنَّ الْإِحْرَامَ شُرُوعٌ فِي الْأَدَاءِ؛ فَتَقْدِيمُ النِّيَّةِ كَافٍ، كَمَا فِي الصَّوْمِ.

وَلَمَّا: أَنَّ الْإِحْرَامَ عَقْدٌ عَلَى الْأَدَاءِ؛ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ذِكْرٍ، كَتَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ؛ وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ لَهَا تَحْصِيلٌ وَتَحْرِيمٌ؛ فَيُشْتَرَطُ [١٨٧ م] الذِّكْرُ فِي ابْتِدَائِهَا، كَمَا فِي الصَّلَاةِ.

وَلَا يُقَالُ: الْحَجَّ عِبَادَةٌ لَا يُشْتَرَطُ الذِّكْرُ فِي انْتِهَائِهَا، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهَا كَالصَّوْمِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الْقِيَاسُ هَاهُنَا: لَوْجُودِ الْمَارِقِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَفْعُلُ وَاحِدٌ، مَنْهُ يُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهِ [الذِّكْرُ] ^(٣) كَمَا فِي لِإِعْتِكَافٍ، بِخِلَافِ الْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَعْمِلُ عَلَى

(١) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «وَرَأَى»، وَ«فَعَلَّ»، وَ«فَعَلَ».

(٢) يَطْرُقُ «الْحَاوِي» بِكَبِيرٍ «لِصَّوَرَتِهِ» (٤٨١)، وَ«الْمَجْمَعُ الْوَحَاحُ» فِي شَرْحِ الْمَهَاجِ «تَقْدِيرِي» [٤٤٤ ٣].

(٣) يَطْرُقُ «الْمَبْسُوطُ» [١٨٧ ٤]، «نَهْجَةُ السَّامِعِ» [٤١٢ ١]، «هَذَا فِي فَاصِي حَذَّ» [٢٨٥ ١]، «الْمَحِيطُ

«بِرَهَانِي» [٣٩٨، ٣٩٦/٣]، «الْأَخْبَارُ» [١٨٦ ١]، «شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٣٨٤ ٢]، «تَرْبِيعُ

«لِحَفَائِشِ» [١٠ ٢]، «هَذَا فِي النَّارِ حَالِي» [٣٣٢ ٢]، «بَابُ الْمَسَلَةِ» [٤٠١]، وَ«الْمَدْرُ

«الْمَخْتَارُ» [١٤٧/٢]

(٤) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «وَرَأَى»، وَ«فَعَلَ»، وَ«فَعَلَّ».

وَيَصِيرُ شَارِعًا بِذِكْرِ تَقْصِيدِهِ التَّعْظِيمَ [٥/٧٠] سِوَى التَّلْبِيَةِ ؛ فَارِيبَةٌ كَانَتْ
أَوْ عَرِيبَةٌ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِنَا رحمهم الله

❖ مَعْنَى الْبَعْدِ ❖

أَعْمَالٍ مُحْتَلِفَةٍ ، فَيُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهِ الذِّكْرُ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

وَأَمَّا سَوَقُ الْهَذِي فَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا جَلَّلَ التَّدَنَةَ ، أَوْ أَشْعَرَهَا ، أَوْ قَلَّدَ الْعَتَمَ ،
وَتَوَجَّهَ مَعَهَا ؛ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ، فَكَذَا إِذَا قَلَّدَ التَّدَنَةَ أَوْ سَاقَهَا ^(١)

وَلَنَا : أَنْ تَقْلِيدَ التَّدَنَةِ مِنْ حَصَائِصِ الْإِحْرَامِ ، وَكَذَا سَوَقُهَا ، فَصَارَ كَالْتَّلْبِيَةِ ،
بِحِلَافِ تَقْلِيدِ الْعَتَمِ ، وَتَحْلِيلِ التَّدَنَةِ أَوْ إِشْعَارِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ خَصَائِصِ
الْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (وَيَصِيرُ شَارِعًا بِذِكْرِ تَقْصِيدِهِ التَّعْظِيمَ ، سِوَى التَّلْبِيَةِ ؛ فَارِيبَةٌ كَانَتْ
أَوْ عَرِيبَةٌ . هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِنَا) .

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَرْحَمَةٍ» وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي
مَالِكٍ ، وَيُشَرُّ ، وَمُعَلَّى .

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْهُ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا إِلَّا بِالتَّلْبِيَةِ ^(٢) .

وَقَالَ فِي «النَّحْفَةِ» ^(٣) : «وَلَوْ ذَكَرَ مَكَانَ التَّلْبِيَةِ : التَّسْبِيحَ أَوْ التَّهْلِيلَ أَوْ التَّحْمِيدَ
سِوَى بِهِ الْإِحْرَامَ ؛ يَصِيرُ مُحْرِمًا ؛ سِوَاهُ كَانَ يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ أَوْ لَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَمَّنَ
بِلِسَانٍ آخَرَ أَجْرًا ؛ سِوَاهُ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لَا يُحْسِنُهَا ، هَذَا جَوَابُ ظَاهِرِ
الرُّوَايَةِ .

(١) يظن «الحاوي الكبير» لعماد الدين [٣٧٣/٤] و«مهر المنبه» لبروياني [٩٣/٤]

(٢) يظن «شرح مختصر نكحني» للقدوري [١٧٥/١] ، «المبسوط» بسرحمسي [٦/٤] ، «المعجم»
لبرهاني [٣٩٨/٣]

(٣) يظن «نحمة المعاني» لعلاء الدين السمرقندي [٣٩٩/١]

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَصْلِهِمَا: أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقَامَ عِزُّ الذِّكْرِ مَقَامَ الذِّكْرِ كَتَقْلِيدِ الْبُذْنِ فَكَذَا عِزُّ التَّلْبِيَةِ وَعِزُّ الْعَرَبِيَّةِ.

وَيَبْقَى مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُوقِ وَالْجِدَالِ، وَالْأَضْلُ فِيهِ

غاية السبيل

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: إِنْ كَانَ لَا يُخْبِرُ التَّلْبِيَةَ [١٨٨٦] حَرًّا، وَلَا فَلَ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ.

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ: فَإِنَّهُ مَرَّ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ الذِّكْرَ التَّوَصُّعَ فِي ابْتِدَاءِ الْعِبَادَةِ لَا يَخْتَصُّ عِنْدَهُ بِعِبَارَةٍ بَعِيْنَهَا وَلَا يُلْعَنُ كَتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: فَقَدْ فَرَّقَا بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّلَاةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا؛ فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَحْجُوزُ تَحْرِيمَةُ [٢٢٨١] الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ، وَيَحْجُوزُ الْإِهْلَالُ بِكُلِّ ذِكْرٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَحْجُوزُ الشَّرُوعُ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَيَحْجُوزُ الْإِهْلَالُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّلْبِيَةِ.

وَجَهُّ الْفَرْقِ: أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَصِيرُ شَارِعًا يَسُوقُ الْهَدْيَ، بِخِلَافِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ لَا يَقُومُ عِزُّهَا مَقَامَهَا

وَوَجْهُ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ ذَكَرَ يَقَعُ بِهِ الدُّخُولُ فِي الْعِبَادَةِ، فَاحْتَصَّ بِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، كَتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ، وَأَتَمَّنُوا فِي الذِّكْرِ عَلَى الدَّبِيحَةِ عَلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ، وَبِأَيِّ ذِكْرٍ كَانَ؛ لِاحْتِصَالِ الْمَقْصُودِ؛ وَهُوَ مُحَالَمَةُ الْمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: (وَيَبْقَى مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُوقِ وَالْجِدَالِ، وَالْأَضْلُ فِيهِ

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة ١٩٧)

﴿ فيه تبدر ﴾

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة ١٩٧).

قد اختلف القراء فيه: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾
بالرَّفْعِ والتَّوْبِيعِ

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وخمزة والكناني: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾
بالتَّضْبِيقِ بِدُونِ التَّوْبِيعِ [١٨٨: ٢٠٠]، وكلُّهم اتفقوا على تَضْبِيقِ اللامِ مِنْ ﴿جِدَالَ﴾
بِدُونِ التَّوْبِيعِ^(١)

فمعنى قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ - والله أعلم - أي: فلا جَمَاعَ، أو لا فُحْشَ مِنَ
الكلام، ومعنى [قوله] ^(٢) ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾: ولا خُرُوجَ عن حُدُودِ الشَّريعةِ.
وقيل: هو التَّسَبُّ والتَّأَثُّرُ بِالْأَلْقَابِ.

ومعنى قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ أي: ولا مِرَاءَ مَعَ الرُّفَقَاءِ وَالْحَدَمِ وَالْمُكَارِبِينَ^(٣).
قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: «وَأَيْضًا أَمْرٌ بِاجْتِنَابِ ذَلِكَ وَهُوَ وَاجِبٌ لِاجْتِنَابِ فِي كُلِّ
حَالٍ، لِأَنَّهُ مَعَ الْحَجِّ أَسْنَحُ، كَلْبَسِ الْخَبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّطَرُّبِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.
وَمَعْنَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ: الْحَمْلُ عَلَى مَعْنَى النُّهْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَا يَكُونُ رَفَثٌ وَلَا
فُسُوقٌ»^(٤).

وَقَالَ الْخَوْهَرِيُّ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ حِينَ أَشَدَّ:

(١) ينظر «الحج» للمصنف السجدة لأبي حنيفة (٢٨٦: ٢٠٠)، و«الجمعة في القراءات» لأبي بكر
التميمي [ص ١٨٠]

(٢) ما بين المخطوطين زيادة من «أو»، و«أو»، و«أو»، و«أو».

(٣) المُكَارِبِينَ جمع المُكَارِبِ، وهو لأخيراً من نُكْرَاءٍ، وهو الأحرار ينظر «المعرب في تريب
المعربة للمطري» [ص ٤٠٧]

(٤) ينظر «الكَشَافُ» للزمخشري [٢٤٣/١]

فَهَذَا نَهْيٌ بِصِبْغَةِ النَّهْيِ وَالرَّفْعُ الْجَمَاعُ أَوْ الْكَلَامُ الْعَاجِزُ أَوْ ذِكْرُ الْجَمَاعِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ، وَالْمُسَوِّقُ: الْمَعَاصِي وَهِيَ فِي خَالِ الْإِحْرَامِ أَشَدُّ حُرْمَةً.

﴿مِنْهُ الْبَيِّنَاتُ﴾

إِنْ تَصَدَّقَ الطَّيْرُ نَيْكَ لَيْسَ

أَتَرَفْتُ وَأَنْتَ مُحَرَّمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا الرَّفْعُ مَا وَجَّهَ بِهِ "النِّسَاءُ" (١).

وَلَيْسَ عَنَى وَزْنٌ قَعِيلٌ، اسْمُ امْرَأَةٍ. كَمَا ذَكَرَهُ فِي "دِيْوَانِ الْأَدَبِ" (٢).

قَوْلُهُ: (فَهَذَا نَهْيٌ بِصِبْغَةِ النَّهْيِ)، أَيُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا زِفَتَ وَلَا مَسُوقَ﴾ نَهْيٌ عَلَى صُورَةِ النَّهْيِ، أَيُ: لَا تَزِفُوا وَلَا تَمْسُقُوا، لَكِنْ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ بِمَعْنَى النَّهْيِ كَمَا بَيَّنَّا، وَإِنَّمَا حُجِّلَ عَلَى النَّهْيِ، لِثَلَاثِ أَلْوَمِ الْكَذِبِ فِي خَيْرِ الْبَارِي ﷺ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ النَّهْيِ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوجَدَ الرَّفْعُ وَالْمُسَوِّقُ أَصْلًا، لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْمَنْهِيِّ لَا مَعَالَةً، وَقَدْ يُوجَدَانِ جَمًّا، سَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّهْيِ مَجَارًا، وَهُوَ يَقْتَضِي تَصَوُّرَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَلِهَذَا لَا يُقَالُ لِلْأَدَمِيِّ: لَا تَطْرُ (٣)، وَلَا لِلْأَنْعَمِيِّ: لَا تُبْصِرْ، لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، لَكِنْ [١٨٩/٢] جِيءَ بِصُورَةِ النَّهْيِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ النَّهْيِ، وَالْبَاقِي يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ.

(١) هَذَا عَجْزٌ بَيِّنٌ مَشْهُورٌ مَسُوقٌ إِلَى اسْمِ عِبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَيَّنَّهُ

وَقُتْرٌ بِتَقْدِيرِ بَيِّنٍ بِمَا قَبْلَهَا ﴿إِنْ تَصَدَّقَ الطَّيْرُ نَيْكَ لَيْسَ

يُنْظَرُ فِيهِ الْبَيِّنَاتُ﴾ بِالْأَرْهَرِيِّ [٥٨، ١٥]، وَاسْمُ الْعَرَبِ لَا يَنْسُورُ [١٥٤، ٢]، مَادَّةُ سَمَرِ

(٢) عِنْدَ الْأَرْهَرِيِّ لَهَا وَجْهٌ بَيِّنٌ

(٣) يُنْظَرُ فِيهِ الْمَصْحُوحُ فِي النُّعْمَةِ بِالْأَرْهَرِيِّ [٢٨٣، ١]، مَادَّةُ رَمَتْ

(٤) يُنْظَرُ: فِي دِيْوَانِ الْأَدَبِ، لِلْعَرَبِيِّ [٤١٠/١]

(٥) هَكَذَا خَطَبُهُ فِي وَاقِعَاتٍ، وَاقِعَاتٍ، وَاقِعَاتٍ

وَالْجِدَالُ أَنْ يُجَادِلَ رَيْفَهُ، وَقِيلَ: مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمِ وَقْتِ الْحَجِّ وَتَأْجِيرِهِ.

وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]

❖ عهد العهد ❖

قوله: (وَالْجِدَالُ) أَنْ يُجَادِلَ رَيْفَهُ (وَقِيلَ: مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمِ وَقْتِ الْحَجِّ وَتَأْجِيرِهِ).

قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: «إِنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَخَالِفُ سَائِرَ الْعَرَبِ، فَتَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَسَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، وَكَانُوا يَقْلَمُونَ الْحَجَّ سَنَةً، وَهُوَ النَّسِيءُ، فَرُدُّ إِلَى وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَرُدُّ الْوُقُوفِ إِلَى عَرَفَةَ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ ارْتَفَعَ الْخِلَافُ فِي الْحَجِّ»^(١).

قوله: (وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا)، يَعْنِي لَا يَذْبَحُ، وَأَيْضًا قَالَ: (وَلَا يَقْتُلُ)؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَرَامِ عَالِيًا، وَذَبْحُ الْمُحْرَمِ الصَّيْدِ حَرَامٌ.

وَالْأَصْلُ هَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]،

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُزِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]

وَالْحُرْمُ: جَمْعُ حَرَامٍ، وَهُوَ الْمُحْرَمُ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٢).

أَعْلَمُ: أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ خِلَالُ الْبَحْرِ حَرَامٌ، وَصَيْدُ الْبَرِّ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ إِلَّا مَا اسْتَشَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَمْسِ الْمَوَاسِقِ^(٣).

(١) ينظر: «الکشاف» للزمخشري [٢٤١/١]

(٢) ينظر: المصدر السابق [٦٠١/١]

(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الحجة/ باب خمس من الدواب حرام يقتل في الحرم [رقم: ٣١٣٦]، ومسلم في كتاب الحج/ باب ما يذبح للمحرم وغيره منه من الدواب في الحل والحرم [رقم: ١١٩٨]، من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «خمس فواسق يُقتل في الحرم البقرة، والغنم، والحمير، والغرب، والكلب، والحفوة»

وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِخَبِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ أَضَلَّتْ جَمَارَ
وَحْشِيٍّ وَهُوَ خَلَالٌ وَأَصْحَابُهُ مُخْرِمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ أَغْنَتْكُمْ
هَلْ أَشْرَرْتُمْ هَلْ دَلَلْتُمْ» فَقَالُوا: لَا، قَالَ: «إِذَا مَكَلُّوا»، وَلَا لَهَ إِزَالَةُ الْأَمْرِ عَنِ
الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ بِتَوْحُّشِهِ وَيُعْلِيهِ عَنِ الْأَغْنَى.

باب الصيد

وَالصَّيْدُ: هُوَ الْخَيْرَانُ الْمُنْتَعِجُ الْمَتَوَحِّشُ فِي أَصْلِ الْحَنْفَةِ، وَصَيْدُ الْبَرِّ مَا كَانَ
تَوَالِدَهُ وَمِثْوَاهُ فِي الْبَرِّ، وَصَيْدُ الْبَحْرِ مَا كَانَ تَوَالِدَهُ وَمِثْوَاهُ فِي الْبَحْرِ (١٥٨٠ ط ١)، أَمَّا
الَّذِي يَكُونُ فِي الْبَحْرِ وَيَتَوَالَدُ فِي الْبَرِّ؛ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالَّذِي يَتَوَلَدُ فِي الْبَحْرِ
وَيَكُونُ فِي الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ كَالصُّفْدَعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ لِتَوَالِدِهِ وَالتَّكْيُفُوتِ
عَارِضٌ، فَيُعْتَبَرُ الْأَصْلُ دُونَ الْعَارِضِ.

وَإِذَا ذَبَحَ الْمُخْرِمُ الْأَهْلِيَّ مِنَ الْخَيْرَانِ - كَالشَّاةِ وَالْإِبِلِ - فَصَبَحَتْهُ خَلَالٌ،
وَإِذَا ذَبَحَ الصَّيْدَ؛ فَذَبَحَتْهُ (١٥٨٩ ط ٢) مَيْتَةً، وَسَيَحْيٍ يُلْهُ فِي بَابِ الْجَبَابِ مِنْ
كِتَابِ الْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ).

وَالْإِشَارَةُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الصَّيْدِ بِالْيَدِ.

وَالدَّلَالَةُ: أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِي مَكَانٍ كَذَا صَيْدًا؛ لِإِشَارَتِهِ تَكُونُ فِي الْحُصُورِ،
وَالدَّلَالَةُ تَكُونُ فِي الْمَيْتَةِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى التَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» مُنْذَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَرَّحَ حَاجًّا، فَخَرَّجُوهُ مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةً
مِنْهُمْ، فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «أَخْذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْتَقُوا» فَأَخْذُوا سَاحِلَ
الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَخْرَجَ كُلُّهُمْ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُخْرَمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ

بسم الله الرحمن الرحيم

رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ؛ فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا^(١)، فَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا

فَقَالُوا: إِنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَثَنًا، فَزَلُّنَا، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: إِنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ: «مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَكُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»^(٢).

وفي «السنن»: مُنَدَا إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَيْدُ النَّرِّ لَكُمْ خِلَالًا؛ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»^(٣).

ثم الدالُّ يجبُ عليه الجراءة إذا قتلَه المذلولُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَمْسَ الصَّيْدِ؛ صَارَ كَأَنَّهُ أَتَلَقَهُ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْجَبَايَاتِ.

(١) الْأَثَنُ الْأَمْسُ مِنَ الْخُمْرِ كَمَا جَاءَ فِي حاشية «م»، وَ«ت».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَارِ وَحَرَامِ الْعَبْدِ بَابَ لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الْعَبْدِ لَكِنِّي يَصْطَلِهُ الْحِلَالُ [رَقْم ١٧٢٨]، وَمُسْنَدُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابَ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ١١٩٦]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ مَسَائِكِ بَابِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ١٨٥١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابَ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْعَبْدِ لِلْمُحْرِمِ [رَقْم ٨٤٦]، وَالسَّانِي فِي كِتَابِ مَسَائِكِ الْحَجِّ إِذَا أَشَارَ الْمُحْرِمُ إِلَى الْعَبْدِ فَهُوَ الْحِلَالُ [رَقْم ٢٨٢٧]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٦٢ ٣]، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّبِّعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ جَابِرٍ حَبِيثٌ مُعْتَرٍ، وَاسْتَفْطَيْتُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ سَمَاعٍ مِنْ جَابِرٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ وَاقْبَلْتُهُ». وَفَالِ السَّانِي: «عَمَرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ يَدْرِي عَنْهُ مَالٌ» يَنْظُرُ «صَبَّ الرَّابِعُ» لِتَرْيَلِيِّ [٣ ١٣٧]

قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا، وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا فُلْسُوفَةً وَلَا عِمَامَةً وَلَا خُفَيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ قَبِطَتُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ؛ إِمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنِ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَلَا خُفَيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ قَبِطَتُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

وَالْكَعْبُ هَاهُنَا: الْمِفْصَلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَاكِ وَهِيَ

عَمِدَةُ الْبَيْتِ

قَوْلُهُ [١٩٠/٧] (وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا، وَلَا سُرَاوِيلَ) إِلَى آخِرِهِ.

اِخْتَلَفَ أَهْلُ النَّحْوِ فِي السُّرَاوِيلِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مُنْصَرَفٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، وَهِيَ تُعْرَفُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ^(١)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السُّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُوسَ^(٢)، وَلَا ثَوْبًا مَنَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسَ^(٣)، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ قَبِطَتُهُمَا خَتْنًا يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»^(٤)

قَوْلُهُ: (وَالْكَعْبُ هَاهُنَا الْمِفْصَلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْعَدِ الشَّرَاكِ^(٥)).

(١) قَالَ ابْنُ هَشَامٍ فِي «أَوْصَحِ الْمَسَائِلِ»: مَثَلُ ابْنِ الْحَادِثِ نَحْوُ الْعَرَبِ مِنْ بَصَرَةٍ، وَأَنْكَرَ مِنْ مَالِكٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ «الْكُفَّةُ» فِي عِلْمِ النَّحْوِ لَأَبِي الْحَادِثِ [ص ١٣] طَبَعَتْهُ مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ - لَعَاهِدَةٌ «أَوْصَحِ الْمَسَائِلِ» [١١٧/٤] صَدْرَةُ دَرَجَتَيْنِ - بَغْدَادُ

(٢) الْبُرُوسُ هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأَتْهُ مَنَّهُ مُشْرَقٌ بِهِ وَهِيَ ثَوْبُ مَسْنُونَةٍ هَوَتْ كَذَلِكَ يَنْسَوِي فِي صَنْبَرِ الْإِسْلَامِ يَنْظُرُ «الْمُهَابَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي الْأَثِيرِ [١٢٢/١] مَادَّةُ «وَرْسٍ»

(٣) الْوَرْسُ ثَوْبٌ أَصْفَرُ يُصْبَغُ بِهِ يَنْظُرُ «الْمُهَابَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي الْأَثِيرِ [١٢٣/٥] مَادَّةُ «وَرْسٍ»

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَارِ وَحَرَّمَ الْقَمِيصَ بَابُ يَلْبَسُ بِحَرِيرٍ مُحْرَمٍ إِذَا لَمْ يَجِدِ النِّعْلَيْنِ [رَقْمُ / ١٧٤٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّعَاحِ بَابُ مَا يَبِيعُ لِلْمُحْرَمِ يَبِيعُ أَوْ عَمَرَهُ وَمَا لَا يَبِيعُ وَيَبِيعُ بِحَرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ [رَقْمُ / ١١٧٧]، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ

(٥) الشَّرَاكُ هُوَ سِوَرُ الثَّغْلِ، وَبِجَمْعِ شَرَكٍ يَنْظُرُ «فَسَادُ الْعَرَبِ» لِأَبِي مَسْطُورٍ [٤٥١/١٠] مَادَّةُ «شَرَكٍ»

رَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: «وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ وَلَا رَأْسُهُ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ نَعْطِيَةُ الْوَجْهِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا».

—————

وَأَمَّا قَالَ: (هَاهُنَا)؛ لِأَنَّ الْكَفَّ فِي بَابِ الْوُضُوءِ هُوَ الْعَظْمُ النَّائِيءُ فِي السَّاقِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ «الْكِتَابِ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ وَلَا رَأْسُهُ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ نَعْطِيَةُ الْوَجْهِ ^(١).

لَهُ: مَا رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: يَأْتِيهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَفَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَمِّمُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبًّا» ^(٢).

وَلَا، مَا رَوَى فِي «السَّنَنِ» وَعَبْرَهُ مُسْتَدًّا إِلَى ابْنِ عُثْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُخْرِمَةُ لَا تَتَغَبَّبُ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ» ^(٣).

(١) ينظر «بحر المحقق» لبرهان الدين [٢٣٢/٣]، والشمس البهجة في شرح المسحاح للذميري [٣٦/٣].

(٢) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وحراء الصيد باب ما منه المحرم إذا مات [١٧٥٣]، ومسلم في كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات [١٢٠٦]، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وحراء الصيد باب ما يلبس من الطيب للمحرم والمحرمة [١٧٤١]، وأبو داود في كتاب المناسك باب ما يلبس المحرم [١٨٢٥]، وإسري في أبواب الحج عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم به [٨٣٣] =.

فصلها السبع

فإذا لم يَجُزْ لِلْمَرْأَةِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا مَعَ أَنْ كَثُفَهَا مُوجِبٌ لِلْعِتَةِ (١) ١٠٩٠ هـ ١٠٩١
 فأولن أن لا يَجُوزَ لِلرَّحْلِ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْإِحْرَامِ فِي الرِّحَالِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي
 الْمَرْأَةِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا لُبْسُ الثَّوبِ الْمَجْبُطِ، وَالْحُصْنِ، وَنَخْبَةِ
 الرَّأْسِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الرَّحْلِ.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ» فَقَوْلُ تَحْصِيصِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ
 لَا يَدُلُّ [٢٢٩/١] عَلَى نَقْيِ مَا عَدَاهُ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى تَحَمُّرِ الْوَجْهِ، وَهُوَ تَغْطِيَةُ
 وَالْوَقْصُ: كَسْرُ الْعُنُقِ (٢).

لَا يُقَالُ: كَيْفَ اسْتَدَلَّ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» عَلَى عَدَمِ تَغْطِيَةِ الْمُحَرَّمِ وَجْهَهُ بِقَوْلِهِ
 «لَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ» (٣).

ومذهبنا: أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِذَا مَاتَ يُعْطَى وَجْهَهُ وَرَأْسُهُ، خِلَافَ لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ
 نَقْلَ: الْمُحَرَّمَ إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ، بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ
 النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: أَشْيَاءَ مِنْ صَدَقَ جَارِيَتُهُ،
 أَوْ عِلْمٌ يُسْتَفْعَى بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» (٤).

والثاني في كتاب مسالك صحيح أبي حنيفة عن أن سبب المرأة المحرم [رقم ٢٦٧٣]، من حرمة
 اللبث عن نافع عن ابن عمر رضيهما الله به

(١) ينظر «النهاية» في غريب الحديث «لا من لا أثر» ٥، ٢١٤، مادة «حمر»

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صحيح باب ما يفعل بالمحرم ٢ مات [رقم ١٤٠٦]، والثاني في كتاب
 مسالك الصحيح / محرم المحرم وجهه ورأسه [رقم ٢٧١٤]، وابن حبان في كتاب المسالك مات
 المحرم يموت [رقم ٣٠٨٤]، وأبيه في «السنن الكبرى» [رقم ٨٨٦٥]، عن سعيد بن جبير
 عن ابن عمر رضيهما الله به

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الوصية باب ما يصح لسانك من الثواب بعد وفاته [رقم ١٦٣١]، وأبو
 داود في كتاب الوصايا / باب مما جاء في تصدقه عن الميت [رقم ٢٨٨٠]، والترمذي في كتاب

وَلَقَدْ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»
قَالَ فِي مُحَرِّمِ تَوَقُّي، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُعْطَى وَجْهَهَا مَعَ أَنَّ فِي الْكَشْفِ فِتْنَةً
فَلَرَجُلٌ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى، وَفَائِدَةُ مَا رَوَى الْفَرُّقُ فِي تَغْطِيقِ الرَّأْسِ.

❁ بحسب البدار ❁

ولهذا لا يَتَّبِعِي الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ عَلَى إِحْرَامِهِ بِالِاتِّفَاقِ؛ فَدَلَّ عَلَى انْقِطَاعِ
الإِحْرَامِ؛ فَصَارَ الْمُحَرِّمُ وَغَيْرُهُ سَوَاءً بَعْدَ الْمَوْتِ.

يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى أَصْحَابُنَا فِي «الْمَبْسُوطِ»^(١) عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ
عَنْ مُحَرِّمِ مَاتٍ فَقَالَ: «حَمَّرُوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، وَلَا تُشَبِّهُوهُ بِالْيَهُودِ»^(٢).

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ»^(٣): أَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِتَنْصِيبِ
النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَقَاءِ إِحْرَامِهِ، فَكَانَ^(٤) ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مُحَرِّمٍ
ذَلِكَ، وَلَمْ يُوَحَّدِ التَّنْصِيبُ فِي مُحَرِّمٍ آخَرَ مَبْنًى عَلَى أَنَّ إِحْرَامَهُ بَاقٍ؛ فَقُلْنَا بِانْقِطَاعِهِ
بِالْمَوْتِ.

قَوْلُهُ: (وَفَائِدَةُ مَا رَوَى [١٣٧٦] أَوْ [١٣٧٦]: الْفَرُّقُ فِي تَغْطِيقِ الرَّأْسِ)، أَي: فَائِدَةُ قَوْلِهِ
ﷺ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا»^(٥): الْفَرُّقُ بَيْنَ إِحْرَامِي

الْأَحْكَامِ، بَابٍ فِي الْوَصْفِ [رَم ١٣٧٦]، وَالسَّانِي فِي كِتَابِ الْوَحَايَا فَضْلُ الصَّدَقَةِ عَنْ الْمَيْتِ

[رَقم ٣٦٥١]، وَأَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [٣٧٢ ٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرَخْسِيِّ [٥٣/٢]

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ دُرَيْمٍ فِي «سُنَنِ» [٢٩٦ ٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْحَوَارِيِّ فِي «الْحَقَائِقِ» [٢ - ٤ - ٥]،

عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي غَرَرِهِ «وَلَا تُشَبِّهُوهُ بِالْيَهُودِ»

قَالَ ابْنُ الْحَوَارِيِّ «عِدَّةٌ حَدِيثٌ لَا يَصُحُّ» يَنْظُرُ «الْبَدْرُ الْمُبِينُ» لِابْنِ الْمُنْجَرِّ [٣٢٥ ٦]،

(٣) مَضَى تَحْرِيجُهُ

(٤) اسْتَظْهَرَ فِي حَاشِيَةِ «ت» أَنَّ الصَّوَابَ: «فَلَمْ يَكُنْ»

(٥) أَخْرَجَهُ الْعَقَبِيُّ فِي «تَضَمُّنَاتِهِ» [١١٦ ١]، وَابْنُ دُرَيْمٍ فِي «سُنَنِ» [٢٩٤ ٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ

لِيَهْمِي فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقم ٨٨٣١]، عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال: ولا يمسّ طيباً، لقوله ﷺ: «الْحَاجُّ الشَّبْتُ الثَّلَاثُ»

• نسخة المصنف •

الرجُل والمرأة؛ حيثُ يحُورُ لِمِزَاةٍ تَغْطِيهِ الرَّاسُ ولا يحُورُ للرجل ذلك؛ لأنَّ الرَّجُلَ يُعْطَى وَجْهَهُ فِي الْإِحْرَامِ.

وبَيَانُهُ: أن وَجْهَ الْمَرْأَةِ مَسْتَوْرٌ عَادَةً، فَإِذَا كُنِغَتْ فِي الْإِحْرَامِ يَظْهَرُ أَثَرُ الْإِحْرَامِ.

قَالَ فِي «الْإِبْضَاحِ»: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْمُخْرِمَ إِذَا حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئاً، قَالَ: إِنَّ كَانَ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ؛ فَهُوَ بِشَرِّهِ الْمُخْرِمَ يُعْطَى رَأْسُهُ، لِأَنَّهُ وَحْدَ النُّعْطَةِ بِمَا قَصَدَ بِهِ مِنَ التَّعْطِيطِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْسُ مَحَوِّ إِحْنَةٍ^(١)، أَوْ عِذْلٍ^(٢)، مِلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ وَلَيْسَ بِلَايِسٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ، وَلَا يَمَسُّ طَيْباً، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَاجُّ الشَّبْتُ الثَّلَاثُ»^(٤))، أَيْ: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُتُوبِيُّ^(٥)، وَنَمَامُ الْحَدِيثِ ذَكَرَهُ عَنْ قَوْلِهِ (وَلَا يَدُّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ).

قال ابن القيم: «هذا الحديث لا أصل له، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب المصنفة عليها، ولا يُعْرَفُ لَهُ إِسَادٌ، وَلَا تَقْوَمُ بِهِ حُجَّةٌ» ينظر «حاشية على مسر لمي دعوة لاس القيم» [٥/٢٨٣].
والنصب الراجح للربيعي [٢٧/٣]

(١) الإِجَانَةُ بِأَنَّ يُقْلَ فِيهِ الثَّيَابُ وَالْحَبْنُ أَحَابِسُ ينظر «المصباح المير» بمبومي [١/٦٠] مائة
أجر

(٢) يُسْتَعْمَدُ الْمَذَلُّ بِمَعْنَى الْجُزْءِ الْكَبِيرِ بِمَحَبُوبٍ وَبَدِينٍ ينظر «نكته سماعه العربية»
لمستشرق رينهارت قُورِي [٧/١٥٨/مادة: عذل]

(٣) فِي «الْإِبْضَاحِ» «لَيْسَ مِلَا شَيْءٍ» ينظر «الإيضاح شرح مختصر مكرمي» لأبي الصل الكزمايني
[١٠٦/ب/ مخطوط مكتبة دار الله اعمدي - ركب (رقم المخطوط ٥٨٦)] الشهر المعلق (٢/٧٠)،
رد المحتار لابن عابدين (٢/٤٨٨)

(٤) مضمن تحريجه

(٥) ينظر «مختصر القُتُوبِيِّ» [ص/٦٧]

وَكَذَا لَا يَدَّهِنُ، لِمَا رَوَيْنَا.

وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا زُؤُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] الآية.

وَلَا يَقْصُرُ لِحْيَتَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِرَالَةَ الشَّعَثِ وَقَصَاءَ النَّعْتِ. [٧١]

❖ نهاية تبيين ❖

الشَّعَثُ: مُعَمَّرُ الرَّأْسِ.

وَالثَّقِلُ تَارِكُ الطَّيْبِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَدَّهِنُ، لِمَا رَوَيْنَا)، أَي: قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَاجُّ: الشَّعَثُ الثَّقِلُ»^(١). وَهَذَا لِأَنَّ الْأَدْعَانَ يُزِيلُ الشَّعَثَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الْمُحْرَمَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ اخْتِدَ شَعْرِهِ، كَخَلْقِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ وَإِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَاخْتِدَ شَارِبِهِ، وَكَذَا فَصُّ طَعْمِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا زُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُمْ﴾، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْصُوا نَفْسَهُمْ﴾ [سج: ٢٩].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ فِي «تَفْسِيرِهِ». «الثَّقْتُ»^(٢) جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَهْلُ [١٩١/٢] النُّعَةِ لَا يَعْرِفُونَهُ إِلَّا مِنَ التَّفْسِيرِ. ثُمَّ قَالَ: «قَالُوا فِي التَّفْسِيرِ: الثَّقْتُ الْأَخْدُ مِنَ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَقُّ الْإِبْطِ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْأَخْدُ مِنَ الشَّعْرِ». ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْلَالِ»^(٣).

(١) ماضي بحريجه

(٢) الثَّقْتُ هُوَ مَا يَنْعَدُهُ شَحْرَمٌ بِالْحَجِّ إِذَا حُلَّ. تَقْصُرُ الشَّارِبَ وَالْأَطْفَارَ، وَتَقُّ الْإِبْطَ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ وَقِيلَ هُوَ إِذْغَابُ الشَّعَثِ وَبَذْرُ وَنَوَسَحٍ مُطْلَقًا يَنْظُرُ «الْمُهَيِّبَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٩١/١ مادة ثقت]

(٣) يَنْظُرُ «مَعْنَى الْفَرَاغِ وَاعْرَافَهُ» لِلرَّجَّازِ [٤٢٣ - ٤٢٤]

قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ - الْمُحْرِمُ - ثَوْبًا مَصْنُوعًا بوزن ولا زعفران، لقوله ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَزْنٌ».

بجاء البيهقي

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحاحِ»: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَلَمْ يَحِمْ فِيهِ شَيْءٌ يُخْتَضَعُ بِهِ^(١).

وَقَالَ الْمُطَرِّزِيُّ فِي «الْإِبْصَاحِ شَرْحَ الْمُفَصَّلَاتِ»^(٢): التَّمْتُ، الوَسْعُ، عَنِ قُطْرُبٍ^(٣). وَالْمُرَادُ: قِضَاءُ إِزَالَةِ التَّمْتِ. وَقِيلَ هُوَ قَشْفُ الْإِحْرَامِ، وَقِضَاؤُهُ بِخَلْقِ الرَّأْسِ وَالْأَغْتِسَالِ^(٤).

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ - الْمُحْرِمُ - [ثَوْبًا مَصْنُوعًا بِوزن ولا زعفران])، أَي: قَالَ الْقُدُّورِيُّ: وَكَذَا لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا^(٥) مَصْبُوعًا بِغَضَرٍ وَلَا طَيْبٍ^(٦) وَبِهِ صَرَحَ فِي «مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»^(٧).

وَالْوَزْنُ، صِبْغٌ أَصْفَرٌ، وَقِيلَ: بَيَّتُ طَيْبُ الرَّابِعَةِ^(٨). وَهَذَا لِمَا رَوَيْنَا قَبْلَ هَذَا

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري [٢٧٤، ١] مادة: تمت.

(٢) هو شرح متوسط للكلمات العربية والوحشية، ولم يتوسع فيه، ومع ذلك فهو شرح نفيس بما حواه من لفظيات عن أئمة اللغة وغيرهم، وقد طبع نفيساً.

(٣) قُطْرُبٌ هو محمد بن المستنير، أبو علي البصري المعروف بعروب، أحد العلماء بالحنو واللغة، أخذ عن سيوطيه، وعن جماعة من علماء البصريين، والقُطْرُبُ ثَوْبَةٌ تَدُفُّ وَلَا تَكُورُ مِنْ كِبَرِ صَعْفَتِي الْقُرْآنِ، وَالنَّوَادِرُ، وَالْأَرْمَةُ، (توفي سنة ٢٠٦هـ) ينظر «تاريخ بغداد» لمصطفى الجهادي [٤٨٠/٤]، والبلد في ترجم أئمة الحنو وسماه «تفصيل زيادي» [ص ٢٨٤].

(٤) زاد الْمُطَرِّزِيُّ «ومن ابن عباس التَّمْتُ الماسك كلها» ينظر «الإبصار شرح المفصلات» لمطهرري [ق ٩٠/١، مخطوط مكتبة الإسكوريال - أسبب (رمم المخطوط ٥١٠)]، أو [ق ٨٧/١، مخطوط كتبهاته مجلس شوري إيران (رمم المخطوط ٨٣٩)].

(٥) ما بين الموقوفتين زيادة من: «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و».

(٦) ينظر: «مختصر القُدُّورِيِّ» [ص ٦٧].

(٧) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقُدُّورِيِّ [ق ١٩٧].

(٨) ينظر «معرب في ترتيب المعرب» للمطهرري [ص ٤٨٢].

قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ الْمَسَّحَ لِلطَّيِّبِ لَا لِلْوُثَنِ ...

﴿عبد الباق﴾

من «الصحیح البخاری» عن عبد الله عن النبي ﷺ قَالَ: «وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا وَرْسٌ»^(١)؛ لِأَنَّهُ مَمْرُوعٌ مِنَ الطَّيِّبِ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الثَّوْبَ الْمَضْبُوعَ بِالطَّيِّبِ فَقَدْ اسْتَعْمَلَ الطَّيِّبَ

قَوْلُهُ (١) ٥٧٠٩: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغَانِيُّ: وَنَكَّسْتُمَا فِي الْفَصْلِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ لَا يَخْرُجَ رَائِحَتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَنْ لَا يَشَاءَ صِبْغُهُ عَلَى الْبَدَنِ. ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢). وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»: مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَا يُوجَدُ رِيحُهُ^(٣). وَعَلَيْهِ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»؛ لِأَنَّ الْمَسَّحَ لِلطَّيِّبِ لَا لِلْوُثَنِ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا قَدْ صُبِغَ [١٩٢/٢] أَوْ لَوْنُ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ أَتَمُّ صُفْرَةٍ، فَلَا يُوجَدُ فِيهِ رَائِحَةٌ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» وَقَالَ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَشَى بِمَا حَرَّمَهُ عَلَى الْمُحْرِمِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا»^(٤). رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي «شَرْحِ الْأَثَارِ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ

(١) مضمون تخريجہ

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأسبغاني [١٤٥]

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري، [١٩٧]

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [٤١٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٣٧]، وفي «أحكام

القرآن» [٥٠٢]، من طريق أبي معاوية، حدثنا غيث الله، عن نافع، عن أبي هريرة، به

قال العمري «صحيح» لأن رجاله ثقات ينظر «مجمع الأفكار شرح المعاني والآثار» للعمري [١٤٤، ٩]

وقال الشافعي **لا بأس بئس المضمر، لأنه لو لم لا طيب له**

عبد الله

مقال. «إني أريد أن أحرم وليس لي إلا هذا الثوب - ثوب مصنوع برغزاني - فقال. اغسله وأحرم فيه»^(١).

وفي «شرح الآثار» أيضاً بإشاده إلى جنس قل: «إذا كنت في ثوب زعفران، أو ورسم قبيح، فلا بأس أن يخرجه»^(٢).

واعترض بعضهم في هذا المقام على لفظ القنوري فقال: إن المقصود بقول: ينقص على صيغة المني للفاعل، بفتح الياء وحسم الهمزة، وهو خطأ، وإنما هو ينقص على ما لم يسم فاعله.

يقال: نقصت الثوب أنقصه نقصاً، إذا حرركه، ينقظ ما عليه.

ومعناه: إلا أن يكون عبيلاً لا ينقظ به شيء - من الضح - بالنقص.

فأقول: يجوز أن يراد كما ذكره المقتر من صيغة المني للمفعول، ولكن لا معنى لتحيطته؛ لأنه جائز أن يراد به الإساءة المجازية؛ بأن يند العفل إلى الثوب، وإن كان في الحقيقة لصاحب الثوب، أي: لا أن يكون الثوب عبيلاً لا ينقص الثوب صناعته، فافهم.

قوله: (وقال الشافعي لا بأس بئس المضمر، لأنه لو لم لا طيب له)^(٣).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٣٧: ٢] وفي «حكماء لغويين» [٥٠: ٢ - ٥١: ١] من طريق شعبه، عن أبي بشر، عن سعيد بن السائب **ع** به.

قال العيني «إساءة صحيح» بفتح السين «أفكر شرح المعاني والآثار» للعيني [١٤٥: ٩].

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٣٧: ٢] وفي «حكماء لغويين» [٥١: ٢] من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن السائب **ع** به.

قال العيني «إساءة صحيح» بفتح السين «أفكر شرح المعاني والآثار» للعيني [١٤٥: ٩].

(٣) ينظر «بحاوي كبير» لعماد دي [١: ١١١] و«المهذب» في «إمام الشافعي» بشراري [٣٨٤: ١].

في البيوت

ولما [٢٠١٢ هـ] روي عن عائشة: «أنها كرهت المُعَصِّرَ». وقد صح في «الموطأ»: «إبكارُ عُمَرَ [على طلحة]»^(١) في نُسْرِ الْمُعَصِّرِ حالة الإحرام^(٢). ولأن له رائحةً مُسَلِّدَةً يُضَعُّ به الثوب، فيُتَمَعُّ منه المُحْرِمُ، كما يُتَمَعُّ مِنَ الرَّغَقَرَانِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّ: «الشَّيْثُ الثَّغِيلُ» بالحديث، بِجَلَابٍ ما إذا كَانَ عَسِيلاً، وقد مرَّ.

وقال أصحابنا: ولا يَرُدُّ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ الطَّلَسَانُ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ اسْتِعْمَالَ الْمَخِيطِ

وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَغْفِدَ الْمُحْرِمُ الثَّوْبَ عَلَيْهِ». وكذلك يُكْرَهُ أَنْ يُحْدِلَ عَلَيْهِ الْإِرَارَ بِالْجِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمَخِيطَ فِي عَدَمِ تَكْلِيفِ الْحِفْظِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخِيطٍ. كذا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وقال أصحابنا: إذا ادْخَلَ مَكِينَهُ فِي الْقَبَاءِ^(٥)، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ؛ جَارٍ.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩،

قَالَ: وَلَا مَأْسَ بَأَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحَتَمَ، لِأَنَّهُ عُمَرُ ۖ هُوَ الْمُحَرَّمُ.

وَقَالَ زُقَيْرٌ لَا يَجُوزُ.

لَنَا أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ حِفْظَهُ فَلَا يُنْتَعَمُ بِهِ، كَمَا إِذَا انْتَشَعَ بِالْإِرَارِ، بِحِلَافِ مَا إِذَا ادْخَلَ الْيَدَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا مَأْسَ بَأَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحَتَمَ).

وَأَضْلَهُ: مَا رُوِيَ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَ«الصَّحِيحِ الْحَارِثِيِّ»، وَ«مُسْنَدِ أَبِي حَالِدٍ»: مُسْتَدًّا إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ^(١) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْتَسِلُ الْمُحَرَّمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لَا يَغْتَسِلُ الْمُحَرَّمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ [١٤٣، ١٤٤]، وَهُوَ بِشَيْرِ ثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟

فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُسَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُكَ تَخَيُّفَ كَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ: يَضُكْ عَيْنَيْهِ اضْطَبْ، فَضَتَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ^(٢)، وَهِيَ

(١) وَلَعَّ بِالْأَصْلِ «الْأَبْوَاءُ» وَالشَّبَابُ مِنْ «أَبَا» وَ«أَبَا» وَ«أَبَا» وَ«أَبَا» وَهُوَ وَادٍ مِنْ لُؤْلُؤِ الْحَبَابِ، بِهِ أَنْهَارٌ كَثِيرَةٌ وَمَرَاغٌ عَامِرٌ، يَهْرُ «مَعْمُومُ الْمَدَائِنِ» بِقُرْبِ الصَّوْيِ [٧٩، ١]. وَ«الْمَعَالِمُ الْأَثَرَةُ فِي السَّنَةِ وَالسَّيْرَةِ» لِمُحَمَّدِ شُرَّابٍ [ص ١٧]

(٢) أَخْرَجَهُ حَادِثٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَقْم ٧١٣]، وَمِنْ حَرْقَةِ الْحَارِثِيِّ فِي أَبِي أَيُّوبَ لِإِحْصَارِ وَجْهِ «الضَّيِّدِ» بِدَبِّ الْأَعْيَالِ لِمُحَرَّمٍ [رَقْم ١٧٤٣]، وَكَذَلِكَ مُسْنَدُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ حَوَارِ عَلَيِّ الْمُحَرَّمِ يَدَهُ وَرَأْسَهُ [رَقْم ١٢٠٥]، وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ مَدَائِنِ بَابِ الْمُحَرَّمِ يَغْتَسِلُ [رَقْم ١٨٤٠]، =

وَلَا بِأَسْ يَأْنُ يَسْتَظِلَّ بِالنِّيبِ وَالْمَحْمِلِ .

وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله : يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِالْمُسْتَظَاطِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ .

وَلَنَا أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه كَانَ يُصَرِّبُ لَهُ مُسْتَظَاطٌ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمَسُّ بَدَنَهُ فَأَشْبَهَ النِّيبَ .

— رحمه الله —

رِوَايَةُ «الموطأ» : «هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَغْتَسِلُ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَلَا بِأَسْ يَأْنُ يَسْتَظِلَّ بِالنِّيبِ وَالْمَحْمِلِ) ، وَكَذَا الْإِسْتِظْلَالُ [١/٣٢٣] بِالْحَيْمَةِ وَالتُّوبِ الْمَرْمُوعِ عَلَى عَوْدِ

وَقَالَ مَالِكٌ : يُكْرَهُ الْإِسْتِظْلَالُ بِالْمُسْتَظَاطِ ^(٢) وَمَا أَشْبَهَهُ ^(٣) مِنَ الْإِسْتِظْلَالِ بِالنَّطْعِ ^(٤) وَالتُّوبِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ ^(٥) .

وَلَنَا : مَا رَوَى أَبُو دَوَادٍ فِي «سَمْعِهِ» : مُنَادًا إِلَى أُمِّ الْحُصَيْنِ ^(٦) ، قَالَتْ : «حَجَجْتُ

— من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خنيس ، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه به

(١) ينظر : «موطأ مالك» [١/٣٢٣]

(٢) وقع بالأصل «مسطاط» وقد تكرر هذا تحريف في المواطن لأية والمثبت من «و» ، «واحد» ، «وات» ، «م»

(٣) وقع بالأصل «أشبه» والمثبت من «و» ، «واحد» ، «وات» ، «م»

(٤) النطع - بالكسرة ، وبالنفع ، وبالسحرث غريب من الأديم معزوف ينظر «معجم العروس» للزبيدي [٢٦١/٢٢ مادة : نطع]

(٥) ينظر «بيان والتحصيل» لابن رشد [٢٨٤ - ٢٩] و«معجم الأكليل لمحمدر حليل» للمعروف [٢٠٧ - ٢٠٨] ،

(٦) أُمُّ الْحُصَيْنِ رضي الله عنها - بضم حاء والمعاد المهملين ، وهي حمزة بن عبد بناء حر الحروف - هي بنت سحاح الأحمسية ، بها ضحبه ، لا يُعرف لها اسم ، وهي من الصحابيات اللاتي انفرد مسلم بإخراج حديثهن . كذا جاء في حاشية «م»

وَلَوْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكُفَّةِ حَتَّى غَطَّاهُ إِنْ كَانَ لَا يُحِيبُ رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِظْلَالٌ.

— عبد الباق

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، قَرَأْتُ أُسَامَةَ^(١) وَبِلَالًا، أَحْبَبْنَا أَحَدًا بِحَطَامِ بَقِيعَةِ الشَّيْءِ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَشْتَرِي مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جُفْرَةَ الْعَقَةِ^(٢).

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ «كَانَ يُلْقِي عَلَى شَحْرَةِ تَوْبَةٍ، أَوْ بَطْعًا يَسْتِظِلُّ بِهِ».

وَصُرِّتَ لِعُثْمَانَ ﷺ فُسْطَاطٌ بِمَنَى، وَلِأَنَّ الْإِسْتِظْلَالَ بَعْدَ لَا يَمَاسُهُ كَالِإِسْتِظْلَالِ بِالسَّقْفِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَمْنُوعٍ بِالْإِنْفَاقِ، فَكِدَا هَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ بِجُورٍ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَرَامَ هُوَ اللَّشَى وَلَمْ يُوجَدْ وَالْفُسْطَاطُ. الْحَبِثَةُ الْكَبِيرَةُ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكُفَّةِ...) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ [١٤٣ ط ٢] الشَّهِيدُ فِي «كَافِيهِ» وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكُفَّةِ حَتَّى غَطَّاهُ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ يُحِيبُ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ؛ كَرَفْتُهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَجَاوِيًا عَنْهُ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَدَاكُ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَاوَى يَكُونُ كَالِإِسْتِظْلَالِ بِالشُّوبِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٤).

(١) أُسَامَةُ هَذَا ابْنُ رِيْدَسٍ حَارَثِيٌّ، وَبِلَالٌ هُوَ ابْنُ رِيَاحٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَا إِسْنَادُهُ فِي حَاشِيَةِ ٤٥٥.

(٢) آخِرُهُ مَسْنُوعٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ اسْتِحْبَابِ رَمِي حِمْرَةِ الْعَقَةِ يَوْمَ الْمَحَرِّ رَاكِبًا، وَبِلَالٌ هُوَ

ﷺ لِأَحَدِهِ مَسْكُوكٌ [رَمَى ١٢٩٨]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَائِدِ، بَابِ فِي الْمَحْرَمِ بِظِلِّ

[رَمَى ١٨٣٤]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ مَسَائِدِ الْحَجِّ بَابِ الرُّكُوبِ فِي الْجِمَارِ وَاسْتِظْلَالِ الْمَحْرَمِ

[رَمَى ٣٠٦٠]، وَاحِدٌ فِي «الْمَسَدِ» [٤٠٢ ٢]، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) يَنْظُرُ، «الْمَعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّظِيِّ [ص ٣٦٠]

(٤) يَنْظُرُ: «الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [ق ٢٤٤]

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَانُ.
وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله: يُكْرَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا صَرُورَةَ.
وَلَكِنَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى لَيْسِ الْمَحْجِيطِ فَاسْتَوَتْ فِيهِ الْحَالَتَانِ.

❁ عليه تسديد ❁

قوله: (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهِمَيَانُ)
الْهِمَيَانُ: بَكَسْرِ الْهَاءِ مَا يُوضَعُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَابِيرُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ^(١).
قَالَ فِي «شرح الطحاوي» للإمام الأسيجاني: وَلَا بَأْسَ لِلْمُخْرِمِ يَشُدُّ الْهِمَيَانُ
وَالْمِنْطَقَةُ^(٢)، وَلَا بَأْسَ بِلَيْسِ الْحَاتِمِ^(٣).
وَقَالَ فِي «شرح القُدوري» رحمه الله لمختصر الشيخ أبي^(٤) الحسن الكرخي^(٥):
قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَعْفَةٌ غَيْرُهُ؛ فَيُكْرَهُ^(٦).
لِمَالِكٍ: أَنَّهُ يُشِبُّ اللَّئِيسَ فَيُكْرَهُ؛ إِلَّا أَنْ فِي نَعْفَةٍ نَفْسِهِ صَرُورَةٌ، وَلَا صَرُورَةٌ فِي
نَعْفَةٍ غَيْرِهِ.
وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَمَّا سَمِعْتُ عَنِ الْهِمَيَانِ فَقَالَتْ: «أَوْثِقْ عَلَيْهِ
نَفَقَتَكَ»^(٧).

(١) وهو كيس لمنطقة يشد في الوسط يطر «المعجم الوسيط» [٩٩٦/٢]

(٢) المنطقة كل ما شد به وشبك يطر «المعجم الوسيط» للمصنف [٤٦٨/١]

(٣) يطر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيجاني [١٣٨/١]

(٤) وقع بالأصل «أبو» والحب من «أبو»، «أبو»، «أبو»، «أبو»

(٥) يطر «شرح مختصر الكرخي» للقُدوري [١٩٨/١]، «المبسوط» للرحبي [١٢٧/٤]، «بيِّن
الحقائق» [١٤/٢]

(٦) يطر «التاج والإكبر لمختصر خليل» للمواف [٢١٢/٤]، «شرح مختصر خليل» للحرشي [٨٨/٨]

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة [١٥٤٤٨/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٨٩٦٨/١]، عن عائشة

وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَبِئَتَهُ بِالْحِطْيِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ طَيِّبٌ، وَلِأَنَّهُ يَقْتُلُ قَوَامَ
الرَّأْسِ.

• نعمة المبدأ •

وعن ابن عباس أنه قال: «رُخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحْرِمِ فِي الْهَيْتَابِ بِشِدَّةٍ
فِي حَقِّهِ»^(١)؛ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفَقَتُهُ^(٢).

قَالَ الْقُدُّورِيُّ^(٣): وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «وَعِدُوسِي» وَ«عِدْ»؛ وَلِأَنَّ
الْمُحْرِمَ لَوْ مَسَّ مِنْ شِدَّةِ الْهَيْتَابِ لَاسْتَوَى فِيهِ الْخَالِدُ بِنَفَقَتِهِ وَبَعْدَهُ غَيْرُهُ كَالْمَجْبُوطِ؛
وَلِأَنَّ الْمَحْظُورَ هُوَ اللَّيْسُ، وَهَذَا لَيْسَ بِلَيْسٍ، فَضَرَّ كَثُرَ تَحْلِيلُ الْإِرَارِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ كَرِهَ الْمِطْقَةَ إِذَا كُنَتْ يُرِيحُ^(٤)

قَوْلُهُ: (وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَبِئَتَهُ بِالْحِطْيِ)^(٥).

قَالَ فِي [١٩٤/٢] شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ: «الْمُحْرِمُ إِذَا غَسَلَ رَأْسَهُ لَوْ لَبِئَتَهُ

(١) الْحَقُّو الْمُخَضَّرُ وَمَنْعَتُهُ، وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْمَخْرُوعَةُ الْإِرَارُ، وَالْجَنُوحُ: حَبِيٌّ وَأَشَقُّ. مِنْ التَّحْمِيرَةِ.

كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٨٥ وَ٥٨٤، وَهَاتَا وَيَنْظُرُ فِجْهَرَةُ النُّعْمَةِ لِابْنِ تَوَكُّلٍ [٢٣١/١]

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٥٥٥ [٢٣٣/٢]. عَنِ

ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رُخِصَ لِلْمُحْرِمِ فِي الْعَاتِمِ وَالْهَيْتَابِ»

(٣) يَنْظُرُ شَرْحَ مُحْتَصَرِ الْكُرْحِيِّ لِلْقُدُّورِيِّ [١٩٨/١]، فَلِلْمَبْسُوطِ لِلشَّرْحِيِّ [١٢٧/١]، فَتَبَيَّرَ

الْحَقَائِقُ [١٤/٢]

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَنِهِ (١٥٤٥٦)

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَنِهِ (١٥٤٦٢)

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْصَنِهِ (١٥٤٥٤)

(٧) الْإِبْرَيْسَمُ بِكَسْرِ الْهَمْزِ وَالرَّاءِ وَتَحْتَ السِّينِ نَفْثٌ مُثَرَّبٌ، وَهُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْحَرِيرِ، لَوْ الْحَرِيرُ

الْمَسْمُوعُ مِنْ أَنْ يَخْرُجَ نَدْوَاهُ مِنَ الشَّرْعَةِ بِحَرِّ النَّصْحِ فِي الْمَعْمَةِ نَجْوَاهُ [١٨٧١/٥]، مَادَّةُ

بِرْسَمٍ وَفِي مَعْصَمِ لُغَةِ الْمُفْهَامِ [٣٩/ص]

(٨) الْحِطْيِيُّ - بِكَسْرِ الْحَاءِ - وَهُوَ الْمَالِحُ - بَيَّتَ مِنَ الْعَصْبَةِ الْحَيَارَةِ، كَثِيرُ التَّمَعُّ يُدْقُ وَرَقُهُ بَابُ

وَيُجْمَعُ عَسَلًا لِلرَّاسِ يَنْظُرُ فِي الْمَعْصَمِ الْفَوْسِقَةِ [٢٢٥/١]

﴿ عَابِدُ الْبَيْتِ ﴾

بِالْحِطْمِيِّ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ [وَمُحَمَّدٌ] ^(١) : يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ^(٢).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَاتَانِ أَحْرَبَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ جَعَلَهُ بِمَثَلَةِ الْأَنْثَانِ ^(٣).

وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانِ: دَمٌ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَدَمٌ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ هَوَامَّ

الرَّأْسِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْخِلَافَ فِي حِطْمِيِّ الْأَعْرَاقِ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ عَمِلَهُ بِالْمُخْرَصِ ^(٤)، أَوْ بِالصَّابُونِ، أَوْ بِالنَّعَاءِ الْقَرَّاحِ ^(٥)، فَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَالْهَوَامُّ ^(٦) - بِالتَّشْدِيدِ -: جَمْعُ هَامَّةٍ ^(٧)، وَهِيَ الدَّابَّةُ مِنَ دَوَابِّ الْأَرْضِ،

(١) مَا بَيْنَ الْمُطَوَّعِينَ: رِيَادَةُ مِنَ الْعَبَادَةِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْعَمَلِ.

(٢) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» [٣٩٧/٢]، «نَسَبَ فِي الْقِتَائِي» [٢١٦/١]، «لِتَجْرِيدِهِ» [١٨٠٦/٤، ١٨٣١/١].

«الْبَسُوطُ» [١٢٢، ١٢٥/٤]، «بَدَأَ تَعَالَى» [٤١٦/٢]، «قِتَائِي قَاضِي حَانَ» [٢٨٦/١].

«شَرْحُ مَجْمَعِ الْبَحْرِ» [١٥٢٥، ١٥٣٤/٢]، «بَيْنَ الْحَقَائِقِ» [٥٣/٢]، «الْعَلَوِيُّ التَّائِيخِيَّةُ»

[٢٨٠/٢]، «فَتْحُ الْمَدِيرِ» [٢٨١/٣]، «شَرْحُ نَحْوَةِ الْمُلُوكِ» [١٨٧٠/٥].

(٣) الْأَنْثَانُ يَسْتَقْبَلُ هَوَّاءَ أَوْ رَمَاهُ فِي عَسَلِ النَّيَابِ وَالْأَيْدِي وَهِيَ بَعْدَ الْحَرِيفِ بِهِ.

(٤) مَعْنَى أَنَّ الْمُخْرَصَ هُوَ الْأَنْثَانُ، وَرَمَاهُ إِذَا أُخْرِجَ وَرُشِّنَ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَتَعَقَّدَ وَصَارَ كَالصَّابُونِ، يُنْطَفِئُ بِهِ الْأَيْدِي وَالْمَلَابِسَ.

(٥) الْمَاءُ الْقَرَّاحُ هُوَ الْمَاءُ الصَّامِي الَّذِي لَا يَشْوِيهِ شَيْءٌ يَنْظُرُ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيعِ الْمَعْرُوفِ» بِالنُّطْقِ فِي [٣٧٧].

(٦) يُشَارُ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْمُهَلَّبَةِ»: قَوْلًا لَّهُ يَقْتُلُ هَوَامَّ الرَّأْسِ. يَنْظُرُ «الْمُهَلَّبَةُ» لِمَنْزَعِيَانِي [١٣٧/١].

(٧) لِأَنَّهُمَا سَمِيَّتَا: أَيُّ مَدْبُورٍ وَبِهِمَا شَيْءٌ يَنْظُرُ «النَّحْبُورُ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الْأَشْيَاءِ» لِأَبِي هِلَالٍ.

قال. وَيُكْثَرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ، وَكُلَّمَا عَلَا شَرْفًا، أَوْ هَطَّ وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ رَكْبًا، وَبِالْأَشْخَارِ، لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُلْثُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَتَحْبِيَةً فِي الْإِحْرَامِ عَلَى مِثَالِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيُؤْتَى بِهَا عِنْدَ الْإِتْقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَصْلُ الْحَجِّ نَعْيٌ وَالتَّحْيُّ نَعْيٌ»

عن أبيه

وَأُرِيدَ بِهَا: الْقَمَلُ^(١).

قوله: (وَيُكْثَرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ، وَكُلَّمَا عَلَا شَرْفًا، أَوْ هَطَّ وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ رَكْبًا، وَبِالْأَشْخَارِ عَلَا شَرْفًا)، أي: صَعِدَ مَكَانًا مُرْتَعًا، وَ(بِالْأَشْخَارِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (عَقِبَ الصَّلَوَاتِ)، أي: تَكْبِيرٌ مِنْ تَلْبِيَةٍ بِالْأَشْخَارِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ حَيْثَمَةَ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ بَيْتِ مُوَاضِعَ: عِنْدَ دُبْرِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا اسْتَحْبَلَتْ بِالرَّجُلِ رَاغِبَةً، وَإِذَا صَعِدَ شَرْفًا، وَإِذَا هَطَّ وَادِيًا، وَإِذَا لَقِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَبِالْأَشْخَارِ»^(٣).

وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ ذِكْرٌ يُفْعَلُ فِي ابْتِدَاءِ الْمَدْوَةِ، وَيَتَكَرَّرُ فِي أَثْنَائِهَا، فَلَيْسَ بِفَعْلٍ فِي اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ كَالْتَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ

[قوله]^(٤) (وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ)، وَهَذَا لِمَا رَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ»:

المسكوي [ص/٣٨٩].

(١) وَهَذَا يَدْعَى الْهَوْمُ عَلَى مَا يَدْبُ مِنْ الثَّغْوَانِ، وَإِنَّ نَمْرًا كَانَ يَحْرُسُ بَطْنِ الْهَابِيَةِ فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ لَا بِنِ الْأَثَرِ [٢٧٥/٥/٥] مُطَابَقَةٌ. هَمَمُ

(٢) حَيْثَمَةُ الْمَدَنِيُّ قُلُوبُ يَوْمَ أُخْدِ كَدَ فِي الْأَمْرِ، كَدَ حَدَمٍ فِي حَاشِيَةِ ٤٢٥، وَهَوْمُ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَمَمَ ١٢٧٥٠]، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَيْثَمَةَ بِهَذَا

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ: رِيفَةٌ مِنْ ٤٥٥، وَهَبْ ٤٥٥، وَهَبْ ٤٥٥

رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ. وَالتَّع. إِزَاقَةُ الدَّم.

❖ منه تيسر ❖

يُؤْتَاهُ إِلَى حِلَالٍ فِي الشَّائِبِ الْأَصَابِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ: أَنْ (١٩١: ٢) يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ»^(١).

وَدَوَّى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «التَّعُّ وَالتَّعُّ»^(٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ وَجَابِرٍ».

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «التَّعُّ. رَفَعَ الصَّوْتِ، وَقَدْ عَجَّ يَعِجُّ عَجِيجًا وَعَجَجَعًا: أَيُّ: صَوْتٌ، وَمَصَاعِفُهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّكْرِيرِ»^(٣).

وَتَجَحَّتْ الْمَاءَ وَالدَّمَ. أَتَجَّهُ تَجًّا، إِذَا سَيَلَتْهُ، وَأَتَانَا الْوَادِي بِشَجِيجِهِ، أَيُّ:

(١) أَخْرَجَهُ عَالِكٌ فِي «الموطأ» [رقم / ٧٣٦]، وَمِنْ طَرَفِهِ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابُ كَيْفِ التَّلْبِيَةِ^(١) [رقم / ١٨١٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَلْبَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٨٢٩]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ، بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٢٩٢٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ الْحَجَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالْإِخْلَالِ [رقم / ٢٧٥٣]، مِنْ حَدِيثِ حِلَالِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ عَنْدَ النَّسَائِيِّ بِالتَّلْبِيَةِ ثَوْنٌ شَدِيدٌ، وَهِيَ رَوَايَةٌ لِابْنِ مَاجَةَ، وَهِيَ الرُّوَايَةُ الْآخَرَى بِالْإِخْلَالِ فَقَطْ. وَفَدَّحَمَ التِّرْمِذِيُّ بَيْنَ الْإِخْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ جَمِيعًا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَ حِلَالٌ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ ابْنُ الْمُنْجَرِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُنْجَرِّ [١٥٢/٦]

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَلْبَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَصْلِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّحْرِ [رقم / ٨٢٧]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ [رقم / ٢٩٢٤]، وَالْحَاكِمُ فِي «المستدرک» [٦٢٠ / ١]، وَهَذَا الْبُيْهَقِيُّ فِي «السر الكبير» [رقم / ٨٧٩٨]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْدَرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدَّثَ أَبُو بَكْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا مَنْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي فُذَيْلٍ فِي الصُّحُفَاتِ عَنْ عُثْمَانَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُكْدَرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعَ» وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسَادُ، وَلَمْ يُحَرِّجْهُ»

(٣) يَنْظُرُ «الصَّحَاحُ» فِي النُّعَةِ لِلْمُجَوِّهِ [١ / ٣٢٧، مَادَّةُ حَجَّجَ]

قَالَ: وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ انْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَمَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ زِيَارَةَ الْبَيْتِ وَهُوَ بِهِ.

— رحمه الله —

بِسَبِيلِهِ، وَمَطَرٌ تَجَاحٌ إِذَا انْصَبَّ جَدًّا (١).

وَالشَّج: سَيْلَانٌ دِمَاءٍ الْهَذِي.

ثُمَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلِيَّةِ هُوَ التَّه.

وَلَا يُقَالُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، لِوُرُودِ الْأَمْرِ بِهِ فِي حَدِيثِ حَلَّادٍ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا يَفْتَعِي الْوُجُوهَ، لَكِنْ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّ الْأَصْبَةَ تَفِي الْوُجُوهَ، فَكَتَّ مَا دُونَ الْوُجُوبِ وَهُوَ التَّه.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الْأَذْكَارَ وَالْأَذْعِيَّةَ يُسَنُّ فِيهَا الْإِحْضَاءُ، إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِالْغَيْرِ، كَالْأَدَانِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِعْلَامُ، وَالْحُضَّةُ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا وَغَطُّ النَّاسِ وَتَعْلِيمُهُمْ، وَالتَّكْبِيرَةُ الَّتِي حُبِّلَتْ عَلَامَةً لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَالِاسْتِخْلَالِ، وَالْقِرَاعَةِ الَّتِي أُمِرَ الْمُؤْتَمُّ بِاسْتِمَاعِهَا.

وَأَمَّا التَّلِيَّةُ. فَلِأَنَّهَا مِنْ عَلَامَةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ مَا تَعَلَّقَ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّهَا إِجَابَةٌ لِدَعَاءِ الْحَلِيلِ كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ، وَبَيَّنَّا سَبَبَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِيهَا الْإِحْضَاءُ؛ لَكِنْ تَرَكْنَا ذَلِكَ بِالتَّحْدِيثِ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

(١) ١٩٤ هـ، قَوْلُهُ (وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ انْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ)

يَعْنِي: لَا يَشْعُرُ بِعَمَلٍ آخَرَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْخَرَمَ، (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ زِيَارَةَ الْبَيْتِ)، أَيْ الْمَكَّةَ، وَلَيْسَتْ فِي الْمَسْجِدِ

وَلَا بَصُرُهُ لَيْلًا دَخَلَهَا أَوْ نَهَارًا، لِأَنَّهُ دُحُولٌ بِلْدَةٍ فَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا.
وَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِذَا لَقِيَ الْبَيْتَ:
بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

عبد السلام

قوله: (وَلَا بَصُرُهُ لَيْلًا دَخَلَهَا أَوْ نَهَارًا).

وَرَوَى فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«السَّنَنِ» عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
قَالَ: «بَاتَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيَدِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ»^(١).
وَرَوَى عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ دَخَلَ فِي رَمَضَانَ لِعُمْرَةٍ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ التَّرَاوِيحَ؛
فَقَصَلْنَاهُمْ»^(٢).

وَكَذَا رَوَى عَنْ الْحَزَنِيِّ وَالْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «أَنَّهُمَا دَخَلَا مَكَّةَ لَيْلًا فَطَافَا»^(٣)،
وَلِأَنَّهُ دُحُولٌ بِلْدَةٍ يَسْتَوِي فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

وَأَمَّا دَخَلَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَارًا؛ مُحَافَةً الشَّرِيقَةَ، وَالِاتِّسَاسَ عَلَى النَّاسِ؛ أَيْ
يَنْزِلُ، وَكَيْفَ يَنْزِلُ.

قوله: (وَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ).

[كَبَّرَ]^(١)، أَيْ: قَالَ «اللَّهُ أَكْبَرُ». أَيْ مِنْ هَذِهِ الْكُفَّةِ الْمُعْظَمَةِ.

وَهَلَّلَ، أَيْ: قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَمَعْنَاهُ: الشُّبْرِيُّ عَنْ تَوْهُمِ حِثَاةِ الْبَيْتِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب دخول مكة به، أو ليلًا [رقم ١٢٩٩]، ومسلم في كتاب

الحج باب استنجاب النبي بذي طوى عند يارده دخول مكة ولا هلال بدخولها ودخولها بهارًا

[رقم ١٢٥٩]، من نافع من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به

(٢) علقه السرخسي في «المبسوط» (٩/٤)

(٣) أخرجه: بن أبي شيبة في المصنف (١٥٥٨٥)

(٤) ما بين المعقوفين زياده من «وَابَّ، وَاَبَّ، وَاَبَّ، وَاَبَّ»

وَمُحَمَّدٌ ﷺ لَمْ يُعَيَّنْ فِي الْأَصْلِ لِمَتَعِدِّ الْحَجَّ شَيْئًا مِنَ الدَّعَوَاتِ ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ يُذْهِبُ بِالرَّقَّةِ ، وَإِنْ تَرَكَ بِالْمَنْقُولِ مِنْهَا فَحَسَنٌ

وقد قيل: إن الدعاء مُتَجَاتٍ عِدَ رُؤْيَا النِّتِ ، فلا تَحُلْ عَه

(وَمُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ لَمْ يُعَيَّنْ فِي «الْأَصْلِ» ، أَيِ «الْمَسْوَطَةِ» (تَشَاهِدُ الْحَجَّ شَيْئًا مِنَ الدَّعَوَاتِ ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ يُذْهِبُ بِالرَّقَّةِ) ، بَلْ نَبِيُّ دُعَاءٍ دَعَا حَرًّا ، وَإِنْ تَرَكَ بِالْمَنْقُولِ مِنَ الدَّعَوَاتِ فَحَسَنٌ .

وقد رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ^(١) .

وَرُوِيَ عَنْ مَكْحُولٍ: أَنَّ الشَّيْءَ ﷺ كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى النِّتِ قَالَ: «اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَعْظِيمًا ، وَتَشْرِيفًا [١٥٧٥، ٢] ، وَتَكْرِيمًا ، وَمَهَابَةً ، وَبِرًّا»^(٢) .

وَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ الشَّيْءُ ﷺ إِذَا مَرَّ بِالنَّحْرِ قَالَ: «أَعُوذُ بِرَبِّ هَذَا النَّحْرِ مِنَ الدِّينِ ، وَالْفَقْرِ ، وَضِيقِ الصَّدْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»^(٣) .

وَقَالَ فِي «الْمَوَازِلِ»: إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا النِّتُ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ ، مُوَقِّفِي لِمَانُجَتٍ وَنَزَاصِي وَإِذَا نَظَرَ إِلَى النِّتِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَعَكَ السَّلَامُ ، حَيْثُ رَأَى بِالسَّلَامِ ، اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَعْظِيمًا ، وَتَشْرِيفًا ، وَمَهَابَةً»^(٤) .

(١) أخرجه: الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٢٩/١)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رم ١٥٧٥٦] ، والبيهقي في «السير الكبرى» [رم ٨٩٩٦] ، عن مَكْحُولٍ بِهِ عَرَسًا

(٣) لم أظفر به مُسَدِّدٌ بِنِ عَطَاءٍ ، وهو مُرْسَلٌ عَنِ كُلِّ حَالٍ . وعنه الكاساني في «دائع الصلتع» (١٢٦، ٢)

(٤) رد في «نور» ، ورد من عهده وشركه - من حديثه وعمر - صحيحًا ، وتشريفًا ، ومهابةً . بطر «السور» من «فاوى» لابي عبد الله السمرقندي [١٥٧٥] - ب محصور مكة بمصر الله أمدي

ب تركيا / (رقم الحفظ ٩٩٥)

قَالَ: ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ [١٧١] وَهَلَّلَ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَاِبْتَدَأَ بِالْحَجَرِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ.

منه بعد

وَالْمَشَاهِدُ: مَوَاصِعُ الْخُصُورِ، مِنْ شَهْدِ الْمَكَانِ إِذَا حَصَرَهُ، جَمْعُ مَشْهَدٍ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ [١٧٢] وَالْأَسْوَدِ)، أَي: بَعْدَمَا كَبَّرَ وَهَلَّلَ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْبَيْتِ؛ ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ)، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَبَطُونَ كَفِّهِ إِلَى الْحَجَرِ حَذْوً مَكِينًا - كَمَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» - وَهَلَّلَ.

وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ»: وَتَحَتَّ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجَرِ، وَلَا يَبْدَأُ بغيره، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَوْمُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَيَدْخُلُ مَعَهُمْ^(١).

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «مَخْتَصَرِهِ» الْمُسَمَّى بِ«الْكَامِي»: قَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَفِ كَفِّهِ الْقِبْلَةَ عِنْدَ ابْتِغَاءِ الصَّلَاةِ، وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ^(٢)، وَالْقُنُوتِ فِي الْوُثْرِ، وَتَكْبِيرِ الْعِيدَيْنِ، وَيَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَفِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصَّمَا وَالْمَرْوَةِ بِغُرَفَاتٍ، وَيَجْمَعُ، وَعِنْدَ الْجُمُوعَيْنِ^(٣). ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْقِيَامِ فِي الْقَرِيبَةِ.

أَمَّا الْإِبْتِدَاءُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالْإِسْتِقْبَالُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ، فَلَمَّا رَوَى مَكْحُولٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَبْدَأُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ»^(٤).

(١) ينظر «السور من الفتاوى» لأبي الليث السمرمدي [١٥٥]

(٢) قال في «البحر المحرر» البيهقي على مختصر القدوري [١٥٣] صورة الإسلام أن يضع كفه على الحجر، ويضع يده بين كفيه، ويقبضه إن استطاع، فإن لم يستطع جعل كفه بحذاء وقبل كفه ويستره حاشية ابن هانبلين (٤٩٤/٢)

(٣) أراد بالجُمُوعَيْنِ الْأَوَّلَى وَالْوَسْطَى دُونَ الْعِصَا كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م»، وَ«و»

(٤) لَمْ أَطْعَمْ بِهِ مُسْنَدًا إِلَى مَكْحُولٍ، وَهُوَ مَرْسَلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَكِنَّ الْحَجَرَ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ =

 باب الإحرام

وأما رفع اليدين: فلما [١٩٦، ٢٠٠] روى الشيخ أبو حمزة الطحاوي في شرح الآثار: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عُمَرَ وَابْنِ عَسَى عَنِ الشَّيْخِ رحمته الله قال: «تَرْفَعُ الْيَدَيْنِ فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الْيَتِّ، وَعَلَى الصَّامِ وَالْحَرَوَةِ، وَبِعَرَفَاتٍ، وَالْمُرْدَلِقَةِ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(١)

وفي شرح الآثار أيضًا مُسْنَدًا إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْحَبِّي قَالَ: «تَرْفَعُ الْيَدَيْنِ فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَفِي التَّكْبِيرِ لِلْقُوتِ فِي نَوْتِهِ، وَفِي الْعِيدَيْنِ، وَعِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَعَلَى الصَّامِ وَالْحَرَوَةِ، وَيَجْمَعُ وَعَرَفَاتٍ، وَعِنْدَ الْمَقَاتِلِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(٢).

وَلِأَنَّ هَذَا التَّكْبِيرَ تَكْبِيرٌ يُفْتَحُ بِهِ الطَّوْفُ؛ فَيَسْرُ بِهِ الرَّفْعُ، كَالْتَّكْبِيرِ الَّذِي يُفْتَحُ بِهِ الصَّلَاةُ؛ وَلِأَنَّ الطَّوْفَ بِأَيِّتِ صَلَاةٍ فَيَسْرُ فِي اسْتِلَامِهِ رَفْعُ الْيَدِ.

من الصحابة مُتَّفَقٌ قَالَ الرِّبَيعِيُّ رحمته الله «أَمَّا ابْتِدَآؤُهُ رحمته الله بِالْحَجَرِ فَهُوَ فِي حَدِيثٍ حَبَرَهُ الطَّوِيلُ «سَمِعْتُ إِدَا أَتَيْنَا الْيَتَّ مَعَهُ اسْتَقَمَ الرُّكْنُ، فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا» الْحَبِيثُ وَأُصْرَحَ بِسَمِّهِ أَيْضًا (فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ حُجَّةِ الشَّيْخِ رحمته الله [رَقْمُ ١٢١٨]) عَنِ حَبْرٍ بَرِّ مَعْدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَبْرٍ، قَالَ «أَمَّا قَدِيمُ الشَّيْخِ رحمته الله مَكَّةَ بَدَأَ بِالْحَجَرِ فَاسْتَبَدَّ، ثُمَّ مَضَى عَلَى سَبْعَةٍ - فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا» انتهى وأما التَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ فَهَمَّ أَحَدُهُ، يَكُرُّ التَّكْبِيرَ عَنِ بَحْدَرِي (فِي كِتَابِ الْحَجِّ - بابُ التَّكْبِيرِ عَنِ الرُّكْنِ [رَقْمُ ١٥٣٥]) فِي حَدِيثٍ يَحْمَدُ عَنِ ابْنِ عَسَى رحمته الله - حَلَفَ عَلَى حَجَرٍ، كَلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ شَيْئًا فِي يَدِهِ وَكَثَّرَ تَهْلِيلَهُ بِطَرِيقِ أَصْبَحَ الرَّابِعَةِ بِرَبِّهِ [٣٧٣ - ٣٨٠] أَوْجَزَهُ ابْنُ حَرْبٍ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْمُ ٢٧٠٣]، وَالتَّحْوِيلُ فِي «شَرْحِ مَعْنَى الْأَنْزَارِ» [١٧٦، ٢]، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْسٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مَعْمَدٍ عَنْ ابْنِ عَسَى رحمته الله وَعَنْ يَاقُوتٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رحمته الله كَلَامًا بِهِ

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ «لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَفْقُهُ عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ عَسَى رحمته الله بِطَرِيقِ «الضَّارِّ السَّيْفِ» فِي «الصَّحِيحِ وَالصَّغِيرِ» لَا يَرَى الْيَوْمَ [ص ١٣٨]

(٢) مَقْصُودُ تَحْرِيجِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ

قَالَ: وَرَفَعَ يَدَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي مَبْنَعِ مَوَاطِنَ»^(١)
وَدَكَرَ مِنْ حُمَلَتِهَا اسْتِلَامَ الْحَجَرِ.

قَالَ: وَاسْتَلَمَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْدِيَ

.....

وقد حدث الطحاويُّ مُسْنَدًا إِلَى طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالنَّيْتِ صَلَاةٌ؛ إِلَّا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ الْمَسْطَقَ، فَمَنْ نَطَقَ
فَلَا يَنْطَقُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(٢).

وَقَالَ فِي «الْجَامِعِ» التِّرْمِذِيُّ: مُسْنَدًا إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ؛
فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ»^(٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَاسْتَلَمَهُ)، أَي: قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٣)

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الكلام في الطواف [رقم / ٩٦٠]،
والدارمي في «سننه» [رقم / ١٨٤٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٢٧٣٩]، والطحاوي في
«شرح معاني الآثار» [١٧٨٢]، والحاكم في «المستدرک» [١/ ٦٣٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى»
[رقم / ٩٠٧٤]، عن عطاء بن السائب، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله به. وألفه الترمذي «الطَّوَّافُ
حَوْلَ النَّبْتِ مِثْلَ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَكَلِّمُونَهُ، فَمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فَلَا يَنْكَلِمُ إِلَّا بِخَيْرٍ»
قال الترمذي «وهذا روي عن أبي سعيد عن ابن عباس وعنه»، عن طاووس، عن ابن عباس مرفوعاً،
ولا يفرقه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب وقال بحاكم «هذا حديث صحيح الإسناد
ولم يخرجاه». وهذا أوجه حمادة، وقال البيهقي «طريق صحيح» ينظر «نحو الأفكار شرح
المعاني والآثار» للعسلي [٣٥٩ ٩]

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن
والمقام [رقم / ٨٧٧]، وأحمد في «المسند» [١/ ٣٠٧]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم /
٢٧٣٣]، والخطابي في «المعجم الكبير» [١١/ رقم / ١٢٢٨٥]، عن عطاء بن السائب، عن سعيد
بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله به.

قال الترمذي «حدثني ابن عباس حديث حسن صحيح»

(٣) ينظر: «مختصر القدوري» [ص ٦٧].

أَحَدًا^(١)، لِمَا رَوَى أَنَّ الشَّيْءَ يُحَرِّمُ قَتْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَوَضْعَ شَعْبَةِ عَلَيْهِ،

وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ، قَالَ فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» «اسْتَلَمَ الْحَجَرَ، إِذَا لَمَسَهُ إِذَا بِقُبْلَةٍ، وَإِنَّمَا يَتَنَاوَلُ»^(٢).

وَعَنْدَ الْمُفْهَمِ: الْاسْتِلَامُ أَنْ يَضَعَ كَتِفَهُ عَلَى الْحَجَرِ وَيُقْبِلَهُ بِيَمِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ مَا رَوَى فِي «الصَّحِيحِ» لِحَدِيثِي، وَهَذَا السَّيِّئُ
[١٩٦/٢م]: مُسْتَدًا إِلَى عُمَرَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَكَبَّهُ، هَذَا «إِنَّمَا لَاغْلَمَ أَمَّا خَصَرُ
لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ الشَّيْءَ يُحَرِّمُ يَحْتَلِكُ مَا قَبَّلْتُكَ»

وَأِنَّمَا قَالَ: (وَاسْتَلَمَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ لِحَدَا)، لِمَا رَوَى أَبُو جَمْرٍ
الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: يَأْتِيهِ إِلَى أَبِي يَحْيَى قَوْلًا: قَالَتْ سَمِعْتُ أَمِيرًا كَذَا عَلَى
مَكَّةَ مُتَصَرِّفَ الْحَاجِّ^(٥) عَنْهَا سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ، يَقُولُ: كَذَا عُمَرُ رَجُلًا قَوِيًّا وَكَذَا
يُرَاجِمُ عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْءُ يُحَرِّمُ، فَإِنَّ أَبَا خَضِرٍ، إِثْنُ رَجُلٍ قَوِيٍّ، وَإِنَّكَ
تُرَاجِمُ النَّاسَ عَلَى الرُّكْبِ قَوْلِي الضَّعِيفِ، فَإِذَا رَأَيْتَ خُلُوةً فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَكَبَّرْ
وَأَمُصْ»^(٦).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: أَخ. صُلَحَا.

(٢) يَنْظُرُ: «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْمَازِينِيِّ [٤١٨/٢]

(٣) أَمْرُهُ ابْنُ حَارِثٍ فِي كِتَابِ نَجْعِ بَابِ دُخْرِ فِي نَجْعِ لَأَسْوَدَ [رَمَمَ ١٤٢٠]، وَمَسَمٍ فِي كِتَابِ
النَّجْعِ بَابِ اسْتِحْبَابِ نَجْعِ لَأَسْوَدَ فِي نَجْعِ [رَمَمَ ١٤٧٠] وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ
الْمَسَامِكِ بَابِ فِي نَجْعِ نَجْعِ [رَمَمَ ١٨٧٣]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ يُحَرِّمُ.

(٤) اسْمُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَبَنُوهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كَذَا فِي حَاشِيَةِ «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» وَهَذَا.

(٥) مَعْرُوفٌ عَنْ الطَّحَاوِيِّ بْنِ «مِنْ حَرْفِ الْحَاجِّ» وَوَضَعَ عَنْ أَحْمَدَ فِي «تَهْذِيبِ» رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
[٢١٣ ٢] «مُتَصَرِّفَ الْحَاجِّ»، وَهَذَا وَضَعَ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» [٢٤٨، ٢٤٩] وَهَذَا
الْأَوَّلُ وَنَظَرُ «سُجْدِ الْأَمْكَارِ» شَرْحُ الْمَعْنَى وَالْأَوَّلُ «نَجْعِي» [٣٥٩ ٩]

(٦) أَمْرُهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٢٨١ ١] وَعَنْ بَرْدَانَ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَمَمَ ٨٩١٠] =

وَقَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه: «إِنَّكَ رَجُلٌ أَبَدٌ تُؤَدِّي الضَّعِيفَ فَلَا تُرَاحِمُ النَّاسَ عَلَى الْحَرِّ وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَهَلْ وَكَثُرَ، وَلَأَنَّ الْإِسْلَامَ سُنَّةٌ وَالتَّخَرُّرُ عَنْ أَدَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ».

قَالَ: فَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يُمَسَّ الْحَجَرَ شَيْئًا فِي يَدِهِ، كَالْعُرْخُودِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَبِلَ ^(١) ذَلِكَ، فَعَلَّ؛ لِمَا رَوَى أَنَّهُ رضي الله عنه طَافَ عَلَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ

غاية البعد

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَسْتُ بِأَقْبِهِ، وَكَفَرْتُ بِالْحَبَشَةِ وَالطَّاعُوتِ ^(٢)

قَوْلُهُ (إِنَّكَ رَجُلٌ أَبَدٌ)، أَي: قَوِيٌّ.

وَقَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً)، أَي: ابْتِزَاحًا، أَي: سَكَنَةً.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمَكَّهُ أَنْ يُمَسَّ الْحَجَرَ شَيْئًا فِي يَدِهِ، كَالْعُرْخُودِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَبِلَ ذَلِكَ، فَعَلَّ)،

وَقَوْلُهُ: (فَعَلَّ)، جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عَنَاسٍ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ ^(٣)، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْصَرٍ ^(٤)».

وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَطُوفُ بِالنِّبْتِ عَلَى رَجُلٍ يَسْتَلِمُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ، وَهِيَ بَعِيرٌ.

(٢) يَطُوفُ «الْوَارِدُ مِنَ الْقَادِي» لِأَبِي بَكْرٍ السَّعْدِيِّ [٦٥]

(٣) لِأَنَّهُ عَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَسْكُنُ كَدَّ حِدَا، فِي حَاشِيَةِ ٥٥، وَهِيَ:

(٤) الْمِخْصَرُ عَمَّا تَقَعَهُ الرُّكُوسُ كَالْعُرْخُودِ وَاسْمُهُ رَائِدَةٌ يَطُوفُ، «الْمُهَذَّبُ فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي الْأَثَرِ [٣٤٧/١] مُدَادَةٌ، حَجَرٌ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ اسْلَامِ رُكْنِ الْمَسْحِ [رَمَحَ ١٥٣٠]، وَصَدَّقَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ حَوَارِ الْعَوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَاسْلَامِ الْحَجَرِ مَسْحِ وَبَعُوهُ لِبُرْكَ [رَمَحَ ١٢٧٢]،

مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَنَاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

بِمَحَجِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْطِغْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: ثُمَّ أَحَدٌ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى النَّابَ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ

الرُّكْنَ بِمَحَجِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ^(١)، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ».

وَالْمَحَجُّنَ - بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ بَعْدَ الْحَاءِ الشَّاكَةِ الْمُهْمَلَةِ - الْعَصَا الْمُغْرُجُونَ. بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ بَعْدَ الْحَاءِ الشَّاكَةِ الْمُهْمَلَةِ - الْعَصَا الْمُغْرُجُونَ. عَوْدُ الْعَدْقِ^(٢) مَا بَيْنَ شِمَارِيخِهِ إِلَى مَنِيَّتِهِ مِنَ النَّخْلَةِ. كَذَا فِي «الْكَشَافِ»^(٣).

وَقَالَ الرَّجَّاجُ: «هُوَ قُطُوفٌ مِنَ الْإِنْعِرَاجِ، أَيْ الْإِنْعِطَافِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَسْطِغْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ)، أَيْ: مِنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، أَوْ إِمْسَاسِ الْعُرْجُونِ وَغَيْرِهِ، اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ اسْتَبَالَ الْحَجَرِ عَدَّ ابْتِغَاحَ الطَّوَافِ سُنَّةً وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ الِاسْتِيقْبَالُ فِي ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ؛ لَوَجِبَ فِي أَثَائِهَا [١/٢١٩٧م] كَالصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (قَالَ) ثُمَّ أَحَدٌ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا بَلَى النَّابَ، وَقَدْ اضْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حوار الطواف عن بعير وغيره وإسلام البحر بمحجن وسحرة للرازي [رقم ١٢٧٥]، وأبو داود في كتاب المناسك باب الطواف لواحش [رقم ١٨٧٩]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب من سجد الركن بمحجن [رقم ٢٩٤٩]، والبيهقي في «الأسس الكبرى» [رقم ٩١٦٦]، عن أبي الطفيل رحمه الله.

(٢) المعنى، الكياسة كذا جاء في حاشيته ٩٢.

(٣) ينظر «الكشف» للرمضاني [١٧/٤].

(٤) ينظر «معاني الفرق» لإبراهيم للرجاج [٢٨٧/٤ - ٢٨٨].

بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، لَمَّا رَوَى أَنَّهُ ﷺ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا
يَلِي الثَّانِي فَطَافَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

وَالِإِضْطِبَاحُ: أَنْ يَجْعَلَ رِقَاءَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ وَيُلْقِيهِ عَلَى كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ
وَهُوَ سِتَّةٌ، وَقَدْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

— بعد تسع —

بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، أَي: قَالَ الْقُتُورِيُّ^(١).

ثُمَّ أَحَدَ الطَّائِفُ أَوْ الْحَاجُّ عَنْ يَمِينِهِ بَعْدَ الْبَيْعَةِ بِالتَّخَضُّعِ الْأَشْوَدِ، بِطَوِّفٍ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، أَي: سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَهِيَ جَمْعُ شَوَاطٍ، يُقَالُ: عَدَا شَوَاطًا، أَي: طَلَقَ
وَالطَّلَقُ - بِفَتْحَتَيْنِ - هُوَ الشَّوْطُ^(٢).

ثُمَّ الْأَصْلُ هَا: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى نَاجِعٍ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ فِي الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ»^(٣).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ حُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ
يَعْلَى، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُصْطَبِعًا»^(٤).

(١) ينظر: «مختصر القُتُورِيِّ» [ص ٦٧]

(٢) ينظر: «المحكم والمفيد الأعظم» لأبي سببه [٢٨٢] صفة دار الكتب العلمية - بيروت

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب الرمل في الحج والعمرة [رقم ١٥٢٧]، وأحمد في «المسند»
[١٢٥/٣]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٩٠٥٢] - عن نايج - عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك باب الاصطباح في العواف [رقم ١٨٨٣]، ومن طريقه
البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٩٠٣٥]، والترمذي في «أثواب الحج» عن رسول الله ﷺ باب
ما جاء أن النبي ﷺ طاف مصطبعاً [رقم ٨٥٩]، وابن ماجه في [رقم ٢٩٥٤]، وأحمد
في «المسند» [٢٢٢/٤]، عن ابن يعلَى، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قال الترمذي: «هو حديث حسن صحيح»

قَالَ: وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنْ (١) وَرَاءِ الْخَطِيمِ. وَرَاءَ الْخَطِيمِ: وَهُوَ اسْمٌ لِمَوْضِعٍ فِيهِ الْمِيزَابُ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حُطِمَ مِنْ أَلْيَتِ أَيُّ كُبْرٍ. وَسُمِّيَ جَعْرًا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَفِي «السنن» أيضًا: مُسَدَّدًا إِلَى أَبِي عَتَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجَعْرَةِ قَرَقُلُوا بِالْيَتِ، وَجَعَلُوا أَرْذِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبَاطِهِمْ، ثُمَّ قَدَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى (٢).

فَبِتَّ بَعَا زَوَيَا الْإِضْطِجَاعِ فِي الطَّوَافِ وَالزَّمَلِ.

وَالْتَقْدِيرُ بِالسَّبْعَةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا يُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ وَلَا كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ

وَالِإِضْطِجَاعُ بِالزُّدَامِ: أَنْ يُذِجَهُ تَحْتَ يَدِهِ الْيُمْنَى، فَيُلْقِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْاَيْسَرِ (٣). وَقَالَ فِي «الوازيل»: وَيَقُولُ فِي طَوَافِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْعَفْرِ، وَالذُّلِّ وَمَوَاقِفِ الْجَزْيِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»، وَكُلُّهُ مَرٌّ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ (٤).

قوله: ([قَالَ] (٥): وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ [٢: ١٩٨] مِنْ وَرَاءِ الْخَطِيمِ)، أَي: مِنْ خَارِجِ الْخَطِيمِ، وَسُمِّيَ الْخَطِيمُ جَعْرًا بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: ١٤٥

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَدِّ / بَابِ لِإِضْطِجَاعِ فِي الطَّوَافِ [رَقْم ١٨٨٤]، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْيَهُدِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم ٩٠٣٩]، وَاحِدٌ فِي «السُّنَنِ» [٣٠٦: ١]، عَنْ أَبِي عَتَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا لِقَالِ ابْنِ الْمُلَقِّنِ «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ» يَنْظُرُ «نَحْنُ» نَسْجِدُ إِلَى أَدْلَى الْمَسَاحِ لَا مِنْ الْمَلَقِّنِ [١٧٣/٢]

(٣) يَنْظُرُ «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِمُجَوِّهِي [٣: ١١١٤، مَادَّةُ أَبَد]

(٤) يَنْظُرُ «السُّوَارِ» مِنَ الْمَنَارِ «لَأَيِّ الْيَتِ الْمَسْرُوعِي» [٦٥]

(٥) مَا بَيْنَ الْمَقْرُوعَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨،

لأنه حَجَر مِنهُ، أَي: مُع. وَهُوَ مِنَ الثَّيْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «قَالَ الْخَطِيمُ مِنَ الثَّيْتِ» فَلِهَذَا يُجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى لَوْ دَخَلَ

﴿عبارة السند﴾

وهذا لِأَنَّ الْخَطِيمَ مِنَ الثَّيْتِ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»
 بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْمَرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رَوَى الشَّيْخُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 لَهَا: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ جِئُوا الْكُفَّةَ؛ انْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ»
 فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ؟ قَالَ «لَوْلَا جُنْدُكَ»
 قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ؛ لَفَعَلْتُ»^(١).

وفي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا: سُئِلَ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَرَأَيْتَ ﷺ قَالَ
 لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ [١٣٢: ١] حَبِثَ عِنْدَ يَحْمَلِيَّوٍ، لَأَمَرْتُ بِالنَّيْتِ
 فَهَدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ، وَأَلْقَيْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَبَطَلْتُ لَهُ بَاتِيَّ بَابًا شَرِيفًا،
 وَبَابًا غَرِيبًا، فَبَلَعْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ». قَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَدُ أَنَّ ابْنَ الرُّبَيْعِ عَلَى
 هَدْمِهِ^(٣)»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَنَقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا
 قَالَتْ: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الثَّيْتُ فَأَصْلِي بِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي

(١) جذبان الأمر - بكر الحاء وسكون الدال - ثوبه وجرته كذا في «الصَّحِيحِ» كذا جاء في
 حاشية ٤٨٥ وهو «وب» وسطر «صحيح» بضم «ص» و«مري» [٢٧٩: ١] مادة «حدث»

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب «صل مكة وبجوها» [رم ١٥٠٦]، ومسلم في كتاب الحج
 باب «بعض الكعبة وسائر» [رم ١٣٢٢] عن عبد الله بن عمر، عن عائشة ﷺ به

(٣) ابن الرُّبَيْعِ كان بهاء، وبيع به أساس إبراهيم، والرقبة بهاء بالأرض، ثم المصفاة كره بهاء فهدمه وبهاء
 على ما ينبغي في الجاهلية. كذا جاء في حاشية ٤٨٥ وهو

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب «صل مكة وبجوها» [رم ١٥٠٩]، وسائر في كتاب
 «مسند الجمع» الكعبة [رم ٢٩٠٣] عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة ﷺ به

الْمُرْجَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ لَا يَحُورُ
 ﴿عنه البدر﴾

في الجحْرِ فقال: «صَلِّي فِي الْجَحْرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ قَوْمَكَ قَدِ اقْتَصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ»^(١).

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُسْنَدًا إِلَى الْأَسْوَدِ بْنِ يَرِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَحْرِ فَقَالَ: «هُوَ مِنَ الْبَيْتِ». فَقُلْتُ: مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوهُ [١٨٤/٢] فِيهِ؟ قَالَ: «عَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ»^(٢).

فَلَمَّا ثَبَتَ بِمَا رَوَيْنَا، أَنَّ الْخَطِيمَ - وَهُوَ الْجَحْرُ - مِنَ الْبَيْتِ، يُجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَائِهِ، حَتَّى لَوْ طَافَ مِثْلَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، لَا يَحُورُ.

وَالْخَطِيمُ: مِنْ يَسَارِ الْكَعْبَةِ، وَعَلَيْهِ يَنْصَبُ مِزَابُ الْكَعْبَةِ، وَفِيهِ قَبْرُ هَاجِرَ وَإِسْمَاعِيلَ ﷺ. كَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْجُمُهورية»^(٣).

قَالَ فِي «الْوَازِلِ» وَيَقُولُ تَحْتَ الْمِيزَابِ: «اللَّهُمَّ أَطْلِنِي تَحْتَ عَرْشِكَ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المساكين باب الصلاة في الحجر [رقم ٢٠٢٨]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الصلاة في الحجر [رقم ٨٧٦]، والشافعي في كتاب مسالك الحج الصلاة في الحجر [رقم ١٩١٢]، وأحمد في المسند [٩٢/٢]، عن عاتكة بن أبي عاتكة، عن أمِّها، عن عائشة ؓ.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وعاتكة بن أبي عاتكة هو عاتكة بن هلال.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب المساكين باب الطواف بالحجر [رقم ٢٩٥٥]، والطحاوي في شرح معاني الآثار [١٨٤/٢]، عن الأسود بن يَرِيدَ، عن عائشة ؓ.

قال العيني «طريق صحيح» بظن صاحب الأمكار شرح المعاني والآثار للعيني [٣٩٠، ٩]

(٣) ينظر: «جمهورية الامة» لابن فريد [٤٣٦/١ - ٥٥٠].

(٤) ينظر «لوار من العنوى» لأبي الليث السمري [٦٥]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْحَظِيمَ وَخَدَّهَ لَا تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ، لِأَنَّ فَرْضِيَّةَ التَّوَجُّهِ بِبَعْضِ
الْكِتَابِ فَلَا تَتَأْدَى بِمَا ثَبَتَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ اخْتِطَاً، وَالْإِخْطَاطُ فِي الطَّوَافِ أَنْ
يَكُونَ وَرَاءَهُ

قَالَ: قَالَ: وَيَزْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَشْوَاطِ. وَالرَّمْلُ أَنْ يَهْرُ فِي

عنه البدر

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْحَظِيمَ وَخَدَّهَ لَا تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ)، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ
قَوْلِهِ: (وَهُوَ مِنَ الثَّبِتِ).

جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ؛ بِأَنَّهُ يُقَالُ: لَوْ كَلَدَ الْحَظِيمُ مِنَ الثَّبِتِ، نَحَلَزَتْ لَصَلَاةُ
إِذَا تَوَجَّهَ الْمُصَلِّي إِلَيْهِ

فَأَجَابَ عَنْهُ [وَقَالَ] ^(١): إِمَّا لَمْ تُغْرِيهِ الصَّلَاةُ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ؛ لِأَنَّ
التَّوَجُّهَ إِلَى الثَّبِتِ فَرَضٌ بِبَعْضِ الْكِتَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَجَّهْ صَحْوَ شَطْرِهِ﴾
[البقرة: ١٤٤]، وَمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ الْفَطْمِي (لَا يَتَأْدَى بِمَا ثَبَتَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ؛ اخْتِطَاً)،
لِأَنَّهُ فِيهِ سُنَّةٌ، (وَالْإِخْطَاطُ فِي الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ) حَارِجَ الْحَظِيمِ؛ لِيَسْتَرْقِ طَوَافُهُ
الثَّبِتَ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَيَزْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَشْوَاطِ، وَالرَّمْلُ) هُوَ (أَنْ يَهْرُ)،
أَيُّ: يُحْرَكُ فِي مِشْيَتِهِ الْكَيْفِي، كَمَا يَرِدُ يَنْحَرُّ مِنَ الصَّفِيِّ، وَدَنَتْ مَعَ الْأَصْطِيعِ.
أَعْلَمُ أَنَّ الرَّمْلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ سُنَّةٌ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الرَّمْلُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَدَلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْطَفَعَ وَرَمَلَ

(١) زَادَ بَعْدَهُ فِي (ط) «ثَبِتَ»

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفِينَ: رِيَادَةُ مِنْ قَوَا، وَابْدَأَ، وَدَنَتْ، وَدَمَ

مَشْيِهِ الْكَثِيمَيْنِ كَالْمُبَارِزِ يَبْحَثُ بَيْنَ الصَّغِيرَيْنِ ، وَذَلِكَ مَعَ الاصْطِبَاعِ ، وَكَانَ سَبَبُهُ

❖ هبة السيرة ❖

لَمَعْنِي ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَحَلُّوا لَهُ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَصَاءِ [١/١٩٩/٢] ، فَصَعِدُوا
إِلَى حَتَلِ قُعَيْقَعَانَ^(١) ، وَقَالُوا : إِنَّ حُمَيَّ يَثْرِبَ قَدْ أَوْهَنْتَهُمْ ، فَاضْطَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ وَرَمَلَ ، وَقَالَ : «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ أَبَدَى مِنْ نَفْسِهِ جَلْدًا»^(٢) ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ زَالَ .

وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ فِي خَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَهِيَ بَعْدَ الْفَتْحِ ؛
بِدَلِيلِ مَا رَوَى التَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» : مُسْنَدًا إِلَى سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : «رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ إِذَا امْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ : يَحُبُّ»^(٣)
ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ السَّبْعِ»^(٤) .

وَفِيهِ أَيْضًا : مُسْنَدًا إِلَى تَابِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمرَ قَالَ : «سَعَى النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ
أَشْوَاطٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ»^(٥) .

(١) قُعَيْقَعَانُ جَبَلٌ مَشْهُورٌ بِمَكَّةَ . وَكَدَّتْ أَبُو قُنَيْسٍ ، وَشُعْبَةُ لَأَن جُرُؤَهُمَا لَمَّا تَحَارَرَا وَكَثُرَتْ قَعْمَةُ
السَّلَاحِ هَاهُنَا ، وَهُوَ نَصَبُ الْهَلَاكِ وَفَحَّ الْعَبْرِ الْمَهْمَةِ ، وَهُوَ اسْمٌ مَعْرُوفٌ ، وَوَجْهُهُ إِلَى أَبِي قُنَيْسٍ .
وَقُعَيْقَعَانُ أَيْضًا اسْمٌ حَلِيٌّ بِالْأَنْفَرِ . وَمِمَّا تَحِبُّ أَسَاطِيرُ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ ، وَقُعَيْقَعَانُ أَيْضًا : غَيْرُ
هَذَيْنِ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٠٩-٤١٠ .

(٢) لَمْ أَجِدْهُ يَهْدِي سَبِيلَ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُسْنَدًا ، وَأَصْلُهُ عَنِ التَّحَارِيِّ فِي كِتَابِ التَّحَارِيِّ / بَابُ
عُمْرَةِ الْقَصَاءِ [رَقْمُ ٤٠٩] ، وَمُسْنَدٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ الْعُمْرَةِ
وَفِي الطَّوَافِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجِّ [رَقْمُ ١٢٦٦] . وَرَأَيْتُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٢٩ ٦] ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجِّهِ» . «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ أَبَدَى مِنْ نَفْسِهِ جَلْدًا»

(٣) يَقَالُ حَتَلُ الْعَرَضِ يَحْتَلُّ حَتْلًا وَحَتْلًا وَحَتْلًا ، إِذَا رَاحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَحَلِيهِ يَنْظُرُ «الصَّحِيحُ فِي اللَّغَةِ»
لِلْجَوْهَرِيِّ [١١٧/١] . مَادَّةُ حَبِيبٍ

(٤) أَحْرَجَهُ التَّحَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ سَلَامِ الْعُمْرَةِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ وَيَرْمِلُ
ثَلَاثًا [رَقْمُ ١٥٢٦] ، وَمُسْنَدٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابُ اسْتِحْبَابِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ الْعُمْرَةِ وَفِي
الطَّوَافِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجِّ [رَقْمُ ١٢٦٦] ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٥) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُنْذًا إِلَى حَدِيثٍ قَالَ: «طَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَبْعًا رَمَلَ مِنْهَا ثَلَاثَ وَمِائَتَيْنِ أَرْبَعًا»^(١)

فَعُلِمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَنَّ الرَّمْلَ مِنْ سَبْعِ الْحَجِّ الَّتِي لَا يَسْمَى تَرْكُهَا، وَتَرْتِيبُ صَعٍّ أَنَّ السَّبَبَ فِي الْأَصْلِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ وَلَكِنْ بَقَاءُ الْحُكْمِ مُنْجِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ، كَمَا فِي رَمْيِ الْجِمَارِ، سَبَبُهُ طَرْدُ الشَّيْطَانِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، ثُمَّ بَقِيَ ذَلِكَ الْحُكْمُ وَإِنْ رَأَى السَّبَبَ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ: «لَا يَرْمِي بِمَا تَرَى الرُّكْبَى الْيَمَانِيَّةَ وَالْحَجَرَةَ، وَإِنَّمَا يَرْمِي مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ»^(٢)

وَهَذَا [٢٣٢/١] لَيْسَ بِصَحِيحٍ: إِنَّمَا حَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ [مُسَدَّدًا]^(٣) إِلَى أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ»^(٤)

وَرَوَى أَبُو (٢١٩) دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعْدٍ، أَنَّ شَرَّ عَمْرَةَ «رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَعَّى ذَلِكَ»^(٥)

(١) أخرجه النسائي في كتاب ما سكت نفع القوم بعد رخصي الطواف [رقم ٢٩٦١]، والصحاحي في «شرح معاني الآثار» [١٨١/٢]، عن طريق الباب، عن أبي الهيثم عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله.

قال العمري «مطبوع صحيح» ص ١٠ وأضفه في مسند سجود بحر «نسخ الأفكار شرح المعاني والآثار» للمصنف [٢٧٣/٩]

(٢) بنظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٧، ٣)

(٣) ما بين المعطوفين: زيادة من (١٠)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣)، و(١٤)، و(١٥)

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [٢٥٥/٥]، وأبو يعنى في «مسنده» [رقم ٩٠١]، والصحاحي في «شرح معاني الآثار» [١٨١/٢]، عن أبي الطُّفَيْلِ بِهَذَا.

قال العمري «مسند» لا بأس به بنظر «نسخ الأفكار شرح المعاني والآثار» للمصنف [٢٦٩/٩]

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب مسح يرمي في الطواف العمرة وفي الطواف الأول من =

إِطْهَارُ الْجِلْدِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا: أَصْنَاهُمْ حَتَّى يَثْرِبَ، ثُمَّ بَقِيَ الْحُكْمُ بَعْدَ رَوَالِ السَّبَبِ فِي رَمَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ.

قَالَ: [١٠٧٢] وَيَنْبَغِي فِي النَّاقِي عَلَى هَيْئِهِ عَلَى ذَلِكَ، اتَّفَقَ رُوَاةُ نُسْكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالرَّمْلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ رَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ رَحِمَهُ النَّاسُ فِي الرَّمْلِ قَامَ، فَإِذَا وَجَدَ مَسْلَكًا رَمَلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ فَيَقِفُ حَتَّى يُقِيمَهُ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ، بِجِلَافِ الْإِسْتِغْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِغْبَالَ يَدُلُّ لَهُ.

عنه البيان

قوله: (أَصْنَاهُمْ حَتَّى يَثْرِبَ)، يُقَالُ: أَصْنَاهُ الْمَرَصُّ، أَي: أَثْقَلَهُ.

ويَثْرِبُ: مَلَبَةُ الرَّسُولِ ﷺ. كذا ذكره في «ديوان الأدب»^(١).

قوله: (وَيَنْبَغِي فِي النَّاقِي عَلَى هَيْئِهِ)، أَي: فِي الْبَاقِي مِنَ الْأَشْوَاطِ. وَالْهَيْئَةُ: الْوَقَارُ وَالشُّكُورُ.

قوله: (وَالرَّمْلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ)، هُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ رَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ أَمَّا

قوله: (فَإِنْ رَحِمَهُ النَّاسُ فِي الرَّمْلِ قَامَ).

يَعْنِي: وَقَفَ حَتَّى يَجِدَ فُرْجَةً؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ مِنْ سَرَى الطَّوَافِ وَلَا يَدُلُّ لَهُ^(٢)، فَيَقِفُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالطَّوَافِ عَلَى وَجْهِ الشَّيْءِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً رَمَلَ، بِجِلَافِ اسْتِغْلَامِ

= [سج | رقم ١٢٦٢]، وأبو داود في كتاب الصلاة باب في الرمل | رقم ١٨٩١ |، وابن ماجه في كتاب الصلاة باب الرمل حول البيت | رقم ٢٩٥٠ |، وأحمد في «المسند» | ٥٩٢ |، عن نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه

(١) ينظر «ديوان الأدب» للداراني [١٠٨/٤]

(٢) وقع بالأصل: «ولا يَدُلُّ» وسببت من الواو، والفاء، واللام، والهمزة

وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا ، فَإِنَّ الشَّيْءَ ۖ كَانَ يَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا

﴿عبد الله بن عمر﴾

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبِلُ يَدَهُ وَلَا يَقْبَلُهُ^(١).

وَجْهٌ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْتِثْنَائِهِ إِلَى تَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي كُلِّ طَوَافٍ»^(٢) ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقْعَلُهُ^(٣).

وَوَجْهٌ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَيْسَ ثَقِيلُهُ بِشَيْءٍ ، فَكَمَا اسْتَلَامَهُ ، كَالرُّكْنِ الشَّامِيِّ .
وَالْأَصْلُ فِي النَّسْبَةِ إِلَى الْيَمَنِ وَالشَّامِ: يَمِينٌ وَشَامِيٌّ ، ثُمَّ حَذَفُوا إِحْدَى يَأْتِي
النَّسْبُ ، وَعَوَّصُوا مِنْهَا أَلْفًا ، فَقَالُوا: الْيَمَانِيُّ وَالشَّامِيُّ .

قَوْلُهُ: (وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا) ، أَيُّ: لَا يَسْتَلِمُ غَيْرَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ . أَغْنَى:
[الرُّكْنَ]^(٤) الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ
لَيْسَا مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْخَطِيمِ مِنَ الْبَيْتِ ، فَيَكُونُ الرُّكْنَانِ إِذَنْ مِنْ وَسْطِ
الْبَيْتِ ، وَلَيْسَا بِرُّكْنَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلِهَذَا يَجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَاءِ الْخَطِيمِ .

وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ يَبْقَى الْاسْتِلَامُ ؛ لِأَنَّ شَرَفَ الْمَكَارِ لَا يَقْتَضِي الْاسْتِلَامَ ، كَسَائِرِ
الْبِقَاعِ ، إِلَّا أَنَّ الْقِيَاسَ تُرِكَ بِالْعَصْرِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ ۖ اسْتَلَمَ الرُّكْنَيْنِ ، فَبَقِيَ الْحُكْمُ فِي
الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ .

(١) ينظر «الأم» للشافعي [٢٤٤ - ٤٣٥] ، و«الحاوي الكبير» للمبارودي [١٣٧ - ١٣٨]

(٢) عبد الله بن عمر «طوافه»

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المصالح باب استلام الأركان [رقم ١٨٧٦] ، والسنائي في كتاب المصالح

الحج / استلام الركنين في كل طواف [رقم ٢٩٤٧] ، وأحمد في «المسند» [١١٥/٢] ، والبيهقي

في «السنن الكبرى» [رقم ٩٠٦٦] ، من حديث تافع ، عن أبي عمر ۖ ۖ وعند الجميع - سوى

السنائي - هي آخره «في كل طوافه» ، وليس عند الجميع - سوى أبي داود - قول تافع في آخره

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «أو» ، «و» ، «أو» ، «و» ، «أو» ، «و»

• عِدَّةُ الشَّهْرِ •

وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا»^(١).

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُخَارِيُّ: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ»^(٢).

وهذا ضَعِيفٌ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْتَدْرَأً» [٢/٢٠٠/٢] إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي قَالَ: «لَمْ أَرِ الشَّيْخَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ»^(٣).

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: مُتَنًا إِلَى مَا رَوَى عَنْ أَبِي عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَمُرُّ بِهَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْأَسْوَدِ وَالْيَمَنِيِّ، إِلَّا اسْتَلَمَهُمَا فِي كُلِّ طَوَافٍ، وَلَا يَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الْآخَرَيْنِ»^(٤).

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٣/٢]، وفي «الحكماء» [١١١/٢]، وابن عبد البر في «المستدرك» [٢٠٠/٤]، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قال المصنف «إسناده صحيح» ينظر. لمعجم الألفاظ شرح المعاني والآثار للمصنف [٣٨٢/٩] علقه البخاري في «صحيحه» [١٥١/٢] طبعه طوق النجاة، ورواه الترمذي في «كتاب الحج» عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليمني دون ما سواه، [رقم ٨٥٨]، ولما جاء في «المستدرك» [٢٤٦/١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٤/٢]، والحكماء في «المستدرك» [٦٢٤/١]، وأبيه في «السالكين» [رقم ٩٠٢٢]، عن أبي العباس، قال «كُنْتُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمُرُّ بِرُكْنَيْهِ لَا يَسْتَلِمُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَالرُّكْنَ الْيَمَنِيَّ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْمُورًا» بخط الترمذي قال الترمذي «حدثني أبي عن عمار حدثني حسن صحيح» وقال الحكماء «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٢) أخرجه البخاري في «كتاب الحج» باب من لم يستلم إلا الركنين اليمنيين [رقم ١٥٣١]، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد في «المستدرك» [١٥٢/٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٣/٢]، عن أبي عمار رضي الله عنه.

قال المصنف «طريق صحيح» ينظر. لمعجم الألفاظ شرح المعاني والآثار للمصنف [٣٨٤/٩].

وَيَحْتُمُ الطَّوَافَ بِالِاسْتِلَامِ، يَعْنِي: اسْتِلَامَ الْحَجَرِ

قَالَ ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ عِنْدَهُ أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ

﴿ بعد الصلاة ﴾

فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَلِمَ عِزَّ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيِّ؛ لَا

يَجُوزُ اسْتِلَامُ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

[الأحزاب: ٢١].

قَوْلُهُ: (وَيَحْتُمُ الطَّوَافَ بِالِاسْتِلَامِ، يَعْنِي: اسْتِلَامَ (١) [الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ]؛ لِأَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (٢).

قَوْلُهُ: (قَالَ ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ...) إِلَى آخِرِهِ. أَيُّ: قَالَ الْمُدَوِّرِيُّ (٣).

ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْ سَبْعَةِ الْأَشْوَاطِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، فَيُصَلِّي عِنْدَهُ رَكَعَتَيْنِ،

أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ

وَمَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ آثَرُ قَدَمَيْهِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ

الْحَجَرُ حِينَ وَصَعَ عَلَيْهِ قَدَمَيْهِ. كَذَا قَالَ فِي «الْكَشَافِ» (٤).

وَالْأَضَلُّ فِيهِ: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي «السَّنَنِ»: فِي حَدِيثِ

جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى

[الْمَقَامِ] (٥) مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَتَعْدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [سورة: ١٢٥].

وَفِي «الْحَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» مُشَدَّدًا إِلَى أَسَى، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) مضمون تخريجِهِ

(٢) يَطْرُقُ «مُحْتَصِرُ الْمُدَوِّرِيِّ» [ص ٦٧]

(٣) يَطْرُقُ «الْكَشَافُ» بِرِوَايَةِ (١) [١٨٥]

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ - رِيَادَةُ مِنْ: الْفَاءُ، وَالْهَاءُ، وَالذَّالُ، وَالضَّادُ، وَالشَّادُ

عبد الله

لَوْ صَلَّيْنَا حَلْفَ الْمَقَامِ، فَكَرَلْتُ. ﴿وَتَجَدُّوا مِنْ مَقَامٍ يُرْجَعُ فِيهِ﴾ [١٢٥: ١٢٥] أما [٢٠١: ٢] قوله: (أَوْ حَيْثُ يُبْشَرُ مِنَ الْمُنْعَدِ)، لَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحْصُرُ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وَحَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» مُسْنَدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ^(١) قَالَ: «طَلَفَ عُمَرُ بِالنِّبْتِ نَعْدَ الصُّبْحِ، فَلَمْ يَزَلْ يَدْعُو، حَتَّى صَارَ بِيَدَيْ طَوًى فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^(٢).

وَرَوَى فِي «الكشاف»: «عَنِ السَّخِيِّ قَالَ: لِحَرَمِ كُلِّ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ»^(٣). وَقَالَ فِي «شرح الطحاوي» يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْعَوَائِدِ فِي وَقْتٍ يُحِلُّ لَهُ التَّطَوُّعُ وَيُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا: مَا رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: «أَنَّ عُمَرَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِيَدَيْ طَوًى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ»^(٤)، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَخْصَرٍ مِنْ لُصْخَاتِهِ طَلَمَ يُتَكَّرُ عَلَيْهِ أَخَذًا، فَحَلَّ مَحَلَّ الإِجْمَاعِ

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ دَعَتْ قَوْمٌ إِلَى رِيَاةِ الصَّلَاةِ لِلْعَوَائِدِ فِي حَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «يَا أَيُّهَا عَبْدُ صَافٍ: إِنْ وَلَيْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ؛

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الحج - باب حجة النبي ﷺ [رقم ١١٨] وموطأ في كتاب العاشق

باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥] من حديث جابر بن عبد الله

(٢) القاري مُتَّفِدٌ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ١٢٥

(٣) أخرجه أحمد في «مصر» رواية عن عبد الله [٣٩٠: ٣] والصحاح في «شرح معاني الآثار»

[١٨٧/٢] عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر

قال العيني «صريح صحيح» بغير أحد لا فكر شرح معاني الآثار معني [٤٣٩: ٤]

(٤) يظن: «الكشاف» للزمخشري [١٨٥/١]

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٨٧/٢]

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله مُسْتَعْدَّةٌ لِإِتْعَادَامِ دَلِيلِ الْوُحُوبِ،

عنه البدر

فَلَا تَمَسُّوْا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ^(١). فَمَا الْجَوَابُ عَنْهُ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا أَمَّاخَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الطَّوَّافَ وَالصَّلَاةَ عَلَى سَبِيلِ مَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطَافَ وَيُصَلَّى.

ولهذا لو صَفَّ غُرَبَاءَ أَوْ مُخَلِّثًا أَوْ مَكُوسًا؛ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْخُصْمِ أَصْلًا.

وعندما: يَكُونُ بَاقِصًا، وَيُجْزَى بِالدَّمِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِعَادَتُهُ.

وكذا إِذَا صَلَّى يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاعَى الطَّهَارَةُ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالْوَقْتُ الَّذِي لَمْ يَتَّعِ عَنْهُ.

وقد صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّلُوعِ [٢/٢٠١/٢]، وَعِنْدَ انْتِصَافِ النَّهَارِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ^(٢).

[ولهذا لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَتْ لَغَيْرِ الطَّوَّافِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْخُصْمِ أَيْضًا]^(٣).

والتَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّهْيَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْبَعِثِ وَيَوْمِ النَّحْرِ اسْتَوَى فِيهِ مَكَّةُ وَسَائِرُ الْبُلْدَانِ: [فَكَذَا النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ يَسْفِي أَنْ يَسْتَوِيَ فِيهِ مَكَّةُ وَسَائِرُ الْبُلْدَانِ]^(٤)

قَوْلُهُ. (وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا)، أَيِ: الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمَقَامِ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [١١٣٥٩]، ومعه في «شرح معاني الآثار»

[١٨٦/٢]، من حديث أبي عباس رحمه الله.

(٢) مضى بحرجه في «كتاب الصلاة» من حديث عمر وغيره من الصحابة

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «و»، «و»، «و».

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من: «و»، «و»، «و»، «و».

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيَصِلِ الطَّائِفُ لِكُلِّ أُسْبُوحٍ رَكَعَتَيْنِ» وَالْأَمْرُ لِلْوُحُوبِ

ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَمَى رَكَعَتَيْنِ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ وَاسْتَلَمَهُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ، لِأَنَّ الطَّوَافَ لَمَّا كَانَ يُفْتَحُ بِالِاسْتِلَامِ فَكَمَا الشَّيْءُ يُفْتَحُ بِهِ، مَحَلَّابٌ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَعْيٌ.

— عَمَّا جَاءَ —

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: سُنَّةٌ^(١).

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا مِنْ مَقَامٍ بِمَقَامٍ حَتَّىٰ﴾ [البقرة ١٢٥]، قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةُ وَالْكِسَالِيُّ: بِكسر الحاء، عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَمُطْلَقُهُ^(٢) لِلْوُجُوبِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي أَصُولِ الْعَقْدِ.

وَلِأَنَّ عُمَرَ قَضَى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِلَيْي طَوًى، وَالتَّحْدِيدُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ قُرْبَةً لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الطَّوَافِ، صَلَوْتُ وَاحِدَةً كَالشَّيْءِ.

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: يُصَلِّي عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى: ﴿قُلْ يَتَّابِعُهَا الْعَكْمُورُونَ﴾ [البقرة ١٠] وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿قَدْ خَوَّفَهُ أَشَدُّ﴾ [الإحرام ١]، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ حَارًا، وَيَدْعُو بَعْدَ مَرَّةٍ مِنَ الصَّلَاةِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ وَفَّقْنِي لِمَا نَجَحْتُ وَتَرَضَيْ، وَخَسِّرْنِي عَمَّا نَسَخْتُ وَنَكَرْتُ، وَيَكْسِرُ عَلَى مِلَّتِكَ وَمِلَّةِ حَبِيلِكَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُ)

(١) عَمَّا جَاءَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالْأَصَحُّ كَرَأَيْتُ فِي بَطْنِ «الْمَهْدِ» فِي قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ:

لشُرَّارِي [٤٠٨/١] وَ«الْمَحْصُوعُ مَرْجُوحُ الْمَهْدِ» [٥١/٨]

(٢) يَنْظُرُ «مَحْجُوعٌ بِالْعَمَلِ» لِأَنَّهُ عَمَلٌ الْقَارِئِ [٢٢٠/٢]

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «وَمُطْلَقُهُ»، وَالْمَقْبُولُ: «قَوْلُهُ»، وَ«وَابَّ»، وَ«وَابَّ»، وَ«وَابَّ».

قال: وَهَذَا الطَّوَافُ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُسَمَّى طَوَافِ التَّحِيَّةِ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ
وَقَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ رَاحِتٌ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَتَى الْبَيْتَ فَلْيُحِجَّهُ
بِالطَّوَافِ».

غاية البيان

وهذا لما رُوِيَ في «السنن»: في حديث جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفا»^(١).

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ، وَكُلُّ طَوَافٍ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَعْيٌ فَلَا [٢٠٢٠ ر] يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّعْيَ لَمَّا كَانَ بَعْدَ الطَّوَافِ كَانَ السَّعْيُ مُتَّصِلًا بِالشَّوَاطِ^(٢).

وَالسُّنَّةُ: اسْتِلَامُ الْحَجَرِ بَيْنَ^(٣) كُلِّ شَوْطَيْنِ، وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْحَجَرُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّعْيُ بَعْدَ الطَّوَافِ فَلَا يَسْتَلِمُ، لِأَنَّ الْأَشْوَاطَ انْتَهَتْ، مَحْرَجٌ مِنَ الْعِبَادَةِ

قَوْلُهُ (وَهَذَا الطَّوَافُ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُسَمَّى طَوَافِ التَّحِيَّةِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الطَّوَافَ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَيُقَالُ لَهُ: طَوَافُ التَّحِيَّةِ، وَطَوَافُ اللَّقَاءِ، وَطَوَافُ إِحْدَاثِ الْعَهْدِ بِالْبَيْتِ.

وَالثَّانِي: طَوَافُ الرِّتَارَةِ، وَيُسَمَّى طَوَافِ الْإِفَاصَةِ، وَطَوَافُ يَوْمِ النُّحْرِ.

وَالثَّالِثُ: طَوَافُ الْوَدَاعِ، وَيُسَمَّى طَوَافِ الصَّدْرِ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك / باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥]، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر «المبسوط» [١٢٤]، «نسخة الفقهاء» [٤٠٢١]، «بدائع الصانع» [٣٤٤٢]، «شرح مجمع البحرين» [١٤٠٦/٢]

(٣) وقع بالأصل «س» ولشيب من «ف»، «و»، «د»، «ذ»، «و»، «م».

.....
 ﴿عبد المولى﴾

فَالْأَوَّلُ: سُنةٌ.

وَالثَّانِي: مُرَضٌّ.

وَالثَّالِثُ: وَاجِبٌ. هَذَا فِي حَقِّ الْآفَاقِي

أَمَّا الْمَكِّيُّ: فَلَمْ يُشْرَعْ فِي حَقِّهِ إِلَّا طَوَافُ الزَّيْتَةِ، لِانْقِطَاعِ الْقُدُومِ وَالصَّدْرِ،
 ثُمَّ طَوَافُ الْقُدُومِ سُنةٌ عِنْدَنَا.

وَقَالَ عَالِكٌ: إِنَّهُ وَاجِبٌ^(١). كَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَرْحِيِّ»^(٢).

لَهُ: قَوْلُهُ ﴿مَنْ أَتَى التَّيْنَ فَلْيَحِمْهُ بِطَوَافِهِ﴾^(٣). وَمَعْنَى الْأَمْرِ بِتَوَخُّوبِ

وَلَنَا: أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ مَفْعُولٌ فِي الْإِحْرَامِ، طَوَّكَاهُ وَاجِبًا تَكَادَ مِنْ مَوَاجِبِ
 الْإِحْرَامِ، وَمُوجِبٌ الْإِحْرَامِ لَا يَحْتَلِفُ بِهِ الْمَكِّيُّ وَغَيْرُهُ، وَحَيْثُ لَمْ يَجِبْ عَلَى
 الْمَكِّيِّ؛ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا. بِجَلَاءِ طَوَافِ الصَّدْرِ: فَإِنَّهُ
 لَيْسَ بِمَفْعُولٍ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا بَقْصًا.

ثُمَّ أَضْمَمَ أَنَّ صَاحِبَ «الْهُدَايَةِ» اسْتَدْلَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ [٢٠١ م] وَقَالَ:

(١) بَطَرُ «الْكَاغِي فِي صَدِّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [٣٦٠]

(٢) بَطَرُ «شَرْحِ مَخْصَرِ الْكَرْحِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١٩٧]

(٣) قَالَ ابْنُ التَّرَكْمَانِيِّ «مِمَّ زَادَ» وَفَالِ الرَّسْمِيِّ «عَرَبَتْ حُدَّةً» وَيُشِيرُ بِهِ حُدُّ الْعَدُوِّ الْقُرْشِيِّ
 فِي «النَّصَابَةِ» وَأَعَادَ ابْنُ حَجَرٍ «مِمَّ أَعْدَتْ» وَقَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ «عَرَبَتْ حُدَّةً» وَفَالِ الْقَسْبِيِّ «هَذَا
 الْحَدِيثُ عَرَبِيٌّ» بَطَرُ «النَّبِيَّةِ عَلَى أَحَادِيثِ يَهُدِيَةٍ وَالْحَلَاكَةِ» لِابْنِ التَّرَكْمَانِيِّ [١٩٥] م
 مَحْطُوطٌ مَكِّيٌّ عِنْدَ رَافِعِ أَهْمَدِيٍّ - بَرَكَاتُ (رَقْمُ الْحَفَظِ ٢٦١)، وَفَالِ الرَّابِيَةِ «خَرِيلِي» [٥١٣]،
 وَ«النَّصَابَةِ فِي مَحْرِجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٨٩٥] م مَحْصُوفٌ مَكِّيٌّ فِيصِلُ اللَّهُ
 أَهْمَدِيٍّ - بَرَكَاتُ (رَقْمُ الْحَفَظِ ٢٨٨)، وَ«الرَّابِيَةِ فِي مَحْرِجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ
 [١٧٢]، وَ«مَجَالِ الْقُدِيرَةِ» لِابْنِ الْهَيْثَمِ [٢٥٧]، وَ«النَّصَابَةِ مَحْرِجِ يَهُدِيَةٍ» لِقُسَيْبِيِّ [٢٠٢]

وَلَمَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِيمَا رَوَاهُ سَمَاءُ نَحِيَّةً، وَهُوَ دَلِيلُ الْإِسْتِحْبَابِ.

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ طَوَافُ الْقُدُومِ، لِإِعْدَامِ الْقُدُومِ فِي حَقِّهِمْ.

﴿ مِنْهُ تَبَيَّنَ ﴾

(لَمَّا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ)

بيان كلامه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [سج ٢٩]، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، [وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْإِجْمَاعِ].

بيان كلامه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْمَتِينِ﴾ [سج ٢٩]، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ^(١)، وَلَا يُرَادُّ بِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ، وَقَدْ أُريدَ طَوَافُ الرِّيَّازَةِ بِالْأَمْرِ، فَلَا يَنْقُصُ عَمْرُهُ مُرَادًا، وَلَا يَلَرُّمُ التَّكْرَارُ، فَلَا يَجُوزُ.

قُلْتُ. هَذَا اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ^(٢)، لِأَنَّهُ لِقَائِلٌ أَنْ يَقُولَ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، وَسَلَّمْنَا أَيْضًا أَنَّ طَوَافَ الرِّيَّازَةِ هُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾، لَكِنْ لَا تُسَلَّمُ أَنْ لَا يَكُونَ طَوَافُ الشُّعْرِ وَاجِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ تُوجِّهُهُ، وَلِهَذَا قُلْنَا يَوْجُوبُ طَوَافُ الصَّدْرِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ.

عَلَى أَمَّا نَقُولُ: إِنَّ مَا لَيْكَ لَا يَدْعِي الْمُرْصَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، بَلْ يَقُولُ: إِيَّاهُ

(١) مَا يَبِينُ الْمُعْقُوفَتَيْنِ رِيَادَةً مِنْ أَمْرٍ، وَرَوَّافٍ، وَرَوَّافٍ، وَرَوَّافٍ، وَرَوَّافٍ.

(٢) وَرَوَّافُ الْعَيْسِي فِي «الْبَنَاءِ شَرْحِ الْهَدَايَةِ» [٢٠٧/٤]

قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَضَعُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ التَّيْبَ، وَيَكْتَرُ وَيَهْلُلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى لِحَاجَتِهِ. لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعَدَ الصَّغَا حَتَّى إِذَا نَظَرَ إِلَى التَّيْبِ قَامَ مُسْتَقْبِلَ لِقَبَةِ يَدْعُو اللَّهَ، وَلِأَنَّ الثَّنَاءَ وَالصَّلَاةَ (١٧٢) يُقَدِّمَانِ عَلَى الدُّعَاءِ تَقَرُّبًا إِلَى الْإِحَادَةِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مَعَ الدَّعَوَاتِ.

معهده

وَاجِبٌ بِذَلِيلٍ آخَرَ، وَبَيِّنَ الْفَرْصِ وَالْوَاحِدِ فَرْقٌ، فَلَا يَكُنُّ التَّكْرَارُ، صَرَفَتْ أَرَأَى الْحُجَّةَ عَلَى مَا لَكَ مَا بَيَّنَّه أَوَّلًا.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ فَقَوْلُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ؛ لِأَنَّ التَّرْسَلَ عَنْهُ نَبَرٌ بِحُجَّةٍ، فَكَيْفَ يَخْتَجُّ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ؟

وَلَيْتُنِي سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُسْنَدٌ فَقَوْلُ: إِنَّ الْوُجُوبَ مُرَادٌ مَعَ قُرْبَةِ تَرْكِ الْوُجُوبِ، وَغَدِ دَلَّتِ الْقُرْبَةُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ سَاءَ نَجِيَّةٌ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

قَوْلُهُ: (١٧٢) ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا فَيَضَعُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ التَّيْبَ، وَيَكْتَرُ وَيَهْلُلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى لِحَاجَتِهِ.

يَعْنِي: يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا بَعْدَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ، وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ بَعْدَهُمَا، فَيَضَعُ عَلَى الصَّغَا حَتَّى يَشَاهِدَ لَكَنَةً، وَدَلَّكَ يَمَّا رَوَى حَامِدٌ فِي «السَّنَنِ»، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّغَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّغَا قَرَأَ ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [البُرْء: ١٥٨]، وَقَالَ «يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَبَدَأَ بِالصَّغَا فَرَفَعَ عَيْنَيْهِ، حَتَّى رَأَى التَّيْبَ فَكَبَّرَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْعِزَّةُ، يُخْبِي وَيُخْشِي وَيُعِيبُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ

(١) اللغة العالية في الرمي بالكسر كذا حاد في حاشية ٢١، ٢٢، ٢٣.

وَالرَّفْعُ سُبُّ الدُّعَاءِ، وَإِنَّمَا يَضَعُ يَقْدِرُ مَا يَصِيرُ النِّبْتُ بِمَرَأَى مِنْهُ، لِأَنَّ
الِاسْتِغْنَالَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالصُّعُودِ.

❦ عنه أبيه ❦

إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ^(١).

وَحَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّغَا يُكَبِّرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْخَنَدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ». يَضَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَذْعُو، وَيَضَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ^(٢).

وقد بيَّنا رَفْعَ النِّبْتِ عَدَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ، والحديث الوارد فيه عند قوله: (ثُمَّ
ابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ).

وَقَالَ فِي «السَّوَارِلِ»: ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّغَا وَيَضَعُ عَلَيْهَا، وَيُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ،
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، وَيَقُولُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخَنَدُ [٢٩٠٥ م]، يُخَيِّبُ وَيُجِيبُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ،
يَبْدُو الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ. ثُمَّ يُلْتَمِزُ وَيَقُولُ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ»... إِلَى آخِرِهِ^(٣).

قوله: (وَيَصِيرُ النِّبْتُ بِمَرَأَى مِنْهُ)، أي يَنْظُرُ مِنَ الْحَاخِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة بني ❶ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك /
باب صفة حجة النبي ❷ [رقم ١٩٠٥]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب حجة رسول الله
❸ [رقم ٣٠٧٤]، من حديث جابر بن عبد الله ❹ به. وعبد مسلم «أبدأ بما بدأ الله به»

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٨٣٠]، ومن طريقه الثاني في كتاب مناسك الحج الكبير
عن الصفا [رقم ٢٩٧٢]، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله ❶ به.
قلت وهو عند مسلم وأبي داود وغيرهما كما مضى

(٣) بظن «التراجل من الفتاوى» لأبي القاسم السمرقندي [ق ٩٦]

ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء، وإنما خرج النبي ﷺ من باب بني معزوم وهو الذي يُسمى باب الصفا؛ لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لأنه ستة.

قال: ثم ينحط عن المروة ويمشي على هبته، فإذا بلغ بطن الوادي يُسمى بين الميئين الأخصرين سغياً، ثم يمضي على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا؛ لم يروى أن النبي ﷺ نزل من الصفا، وجعل يمشي نحو المروة، ومعنى في بطن الوادي، حتى إذا خرج من بطن الوادي مشى حتى صعد المروة، وطاف بينهما ستة أشواط.

— عليه السلام —

قوله: (ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء).

وقد قال عطاء: «إن الشيء» خرج إلى الصفا من باب بني معزوم؛

(وهو الذي يُسمى باب الصفا)، وليس ذلك بشيء عباد.

وإنما خرج النبي ﷺ من ذلك الباب؛ لقربه من الصفا، لا لكونه ستة.

قوله: (قال ثم ينحط عن المروة ويمضي على هبته) إلى آخره أي: قال القدوري: «ثم ينحط»^(١)، أي ينزل من الصفا قصد نحو المروة، ويمضي على هبته، أي على شكبه وذوقه.

(فإذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميئين الأخصرين سغياً، ثم يمضي على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها، ويفعل كما فعل على الصفا)، من استقبال الكعبة، ورفع اليدين والدعاء بحاجته.

والأصل فيه: ما روى أبو داود في «سننه»: عن خبير «أن النبي ﷺ نزل

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رم ١٣٥٢]، عن عطاء.

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص ٦٧]

قَالَ: وَهَذَا شَوْطٌ يَطُوفُ سِنَةً أَشْوَاطٍ، يَتَدَا بِالضَّمِّ وَيَخْتَمُ بِالْمَرْوَةِ،
وَيَسْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي فِي كُلِّ شَوْطٍ؛ لِمَا رَوَيْنَا وَإِنَّمَا يَتَدَا بِالضَّمِّ؛ لِقَوْلِهِ
ﷺ فِيهِ «الَّذَهُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»

عبد الله بن عبد الله

الْمُحَرَّمِ وَلَا ثَالِثَ لَهَا، فَعَطِشَ إِسْمَاعِيلُ وَأُمُّهُ هَاجِرٌ، وَقَدْ اشْتَدَّ الْحَرُّ عَلَيْهِمَا،
وكَانَتْ هَاجِرٌ لَا تَذِرِي مَا تَضَعُ، فَكَانَتْ تَصَدُّ عَلَى لَهْفٍ مَرَّةً، وَعَلَى الْمَرْوَةِ
أُحَرِّئِي فِي طَلَبِ الْمَاءِ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا بَرَزَتْ مِنْ لَهْفٍ كَانَتْ تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا، نَظَرَةٌ
إِلَى وَلَدِهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ بَطْنَ الْوَادِي كَانَتْ تَسْمَى، لِأَنَّ وَنَدَهَا بِإِسْمَاعِيلَ كَذَلِكَ نَحْنُ
عَنِ نَظَرِهَا، إِذَا خَرَجَتْ كَانَتْ تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا أَبَدًا، تَنْظُرُ إِلَى وَلَدِهَا، وَكَانَتْ
تَقُولُ: يَا إِلَهًا، لَا تُهْلِكْنَا عَطَشًا، ثُمَّ كَانَتْ تَصَدُّ عَلَى الْمَرْوَةِ، ثُمَّ إِذَا بَرَزَتْ كَانَتْ
تَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهَا، وَكَانَتْ [٢٢٤: ١] تَسْمَى فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَصَنَعَتْ هَكَذَا مِنْ
الضَّمِّ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَمِنْ الْمَرْوَةِ إِلَى الضَّمِّ سُبْعًا، ثُمَّ أَيسَتْ مِنَ الْمَاءِ جَاءَتْ إِلَى
وَلَدِهَا فَرَأَتْ مَاءً تَبَعٌ مِنْ تَحْتِ قَدَمِ وَلَدِهَا، فَوَضَعَتْ حَوْهَ أَخَصَارًا، كَيْلًا بِبَيْعِ
الْمَاءِ. وَفِي ذَلِكَ جَاءَ الْحَدِيثُ: «لَوْلَا أَنِّي إِسْمَاعِيلُ لَكَانَ مَاءُ زَمْزَمَ مَاءً مُبِينًا إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١)، فَصَارَ ذَلِكَ سُنَّةً بَدِئًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَسْمَى دُكْرُهُمْ

[٢٢٤: ١] قَوْلُهُ: (وَهَذَا شَوْطٌ يَطُوفُ سِنَةً أَشْوَاطٍ، يَتَدَا بِالضَّمِّ وَيَخْتَمُ

بِالْمَرْوَةِ).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ «يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، يَتَدَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِالضَّمِّ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب نسائه - سبعة - باب من رأى صاحب الجحش ومعه أحد
بنيه [رقم ٢٢٣٩]، وأبو يعقوب أحمد في «مجمع الصحاح» بحذف المعاد ونظيره
[٣٧٤: ٤]، عن ابن عباس قال أشبه ﷺ «برحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال لو
لم يغرف من الماء - لكانت حياءً معينا» رحمه الله تعالى، وأبو يعقوب رحمه الله قال «لو أنها ما
جاءت البطحاء كانت حياءً معينا إلى يوم القيامة»

وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ^(١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الزَّارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ»: «قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحُجُومٍ مَا ذَكَرَهُ، إِلَّا قَوْلَهُ: «يَبْتَدِئُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِالصَّفَا وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ»، فَإِنَّ هَذَا عَلَطٌ، وَيُجِيزُ عَلَى هَذَا أَرْبَعَةُ عَشَرَ شَوْطًا، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ، فَمُضِئُهُ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ شَوْطٌ، وَرَجُوعُهُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ آخَرُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَعَسَى أَنْ تَكُونَ أَرَادَ بِهِ: يَتَدَا بِالصَّفَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ فِي آخِرِهِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي كِتَابِ «الْمَنَاسِكِ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَمِينُ جَابِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ»: يَتَدَا الصَّفَا وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ، وَبَعْدُ الْبِدَاةِ شَوْطًا وَالْعَوْدَ شَوْطًا آخَرَ.

ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَعْدُ الْبِدَاةُ وَالْعَوْدَ شَوْطًا وَاحِدًا.

ثُمَّ قَالَ: وَهَكَذَا | ٥٢٧ | ٥٢٨ | ذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَبْتَدِئُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَهَا بِالصَّفَا، وَيُخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ»^(٣).

ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ^(٤).

وَقَدْ صَعَّمُوا قَوْلَ الطُّحَاوِيِّ فِي عَائِدَةِ كِتَابِ أَصْحَابِنَا، بِبَعْضِهِمْ قَالُوا ذَلِكَ عَطُفٌ وَبَعْضُهُمْ قَالُوا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) ينظر «مختصر الطحطاوي» [ص ١٠٤] طبعه دار الإفتاء للمعروف.

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحطاوي» لمختصر [٢٧٢ - ٢٨٥].

(٣) ينظر «مختصر الطحطاوي» [ص ١٠٤] طبعه دار الإفتاء للمعروف.

(٤) ينظر «شرح مختصر الطحطاوي» للأمين جابي [١٣٧].

ثُمَّ السَّغْيُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ

﴿عدة السنين﴾

وعندي لما قاله الطحاوي وجه^(١)، لأن النبي ﷺ لما رُفِيَ عن الصَّغَا قَالَ: «تَبْدَأُ بِمَا تَدَّأُ اللَّهُ بِهِ»^(٢)، رواه جابر في «السنن» بإرادته قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ تَبْدَأُ مِنَ الصَّغَا فِي كُلِّ شَوْطٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مُطْلَقٌ يَشْمَلُ بَدَأَةَ كُلِّ شَوْطٍ، فَإِذَا كُنْتَ الْبَدَأَةَ فِي كُلِّ شَوْطٍ مِنَ الصَّغَا، يَكُونُ الْمُصْبِي مِنَ الصَّغَا إِلَى الْمَرْوَةِ، وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّغَا شَوْطًا وَاحِدًا لَا مَحَالَةَ

عَلَى أَنَّا نَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَوْزَعُوا فِي عَمَّةِ كُتُبِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَعْيًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ الْبَدَأَةَ مِنَ الصَّغَا شَوْطًا، وَالْعُودُ مِنَ الْمَرْوَةِ شَوْطًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا قَالَهُ سَائِرُ الْمُفْقَهَاءِ.

فَعَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ: يَخْصُلُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِتَقْيِيهِ، فَيَكُونُ الْآخِذُ بِذَلِكَ أَوْلَى.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْمَعْمُولَ فِي قَوْلِهِ ﷺ «تَبْدَأُ مَحْدُوفٌ»، وَالْمَعْمُولُ إِذَا كَانَ مَحْدُوفًا يُقَدَّرُ أَعْمٌ لِأَشْيَاءَ لَا أَحْصَاهَا، لَعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ تَقْيِيرُ الْكَلَامِ [٢٠٥/٢ ط/م]: تَبْدَأُ كُلُّ شَوْطٍ مِنَ الْأَشْوَاطِ بِمَا تَدَّأُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، أَيْ: بِالصَّغَا، فَيَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -^(٣)، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ السَّغْيُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ)

(١) مضمي بحريجه

(٢) ورده العيني في «البيان» شرح الهداية [٢٠٦/٤]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله تعالى : إِنَّهُ ^(١) رُكْنٌ ، لِقَوْلِهِ رحمته الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ فَاسْعُوا» .

❖ عبد الله ❖

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله تعالى : إِنَّهُ رُكْنٌ ^(٢) .

له : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْفَصَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

وَالشَّعَائِرُ : جَمْعُ الشَّعِيرَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ إِذَا كَانَ السَّغْيُ بَيْنَهُمَا فَرَصًا عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ

وَرُويَ فِي الْحَدِيثِ : «اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ» ^(٣)

وَلَنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة : ١٥٨] ، وَمِثْلُ هَذَا اللَّعْظِ لَا يُشْتَعْمَلُ فِي الْفَرَصِ وَالْوَجْبِ ، إِلَّا إِذَا اثْبَتْنَا الْوُجُوبَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ ، وَلِأَنَّهُ تُشَكُّ ذُو عَدَدٍ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَسْجِدِ ، فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا كَرَمِي الْجِمَارِ .

أَوْ نَقُولُ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَدَاؤُهُ بَعْدَ طَوَافِ الرِّيَازَةِ ، وَبَعْدَ الطَّوَافِ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمْ يَحْزَ أَدَاؤُهُ بَعْدَ الْإِحْلَالِ ، فَصَارَ وَاجِبًا كَطَوَافِ الصَّدْرِ ، وَكَوْنُهُ مِنَ الشَّعَائِرِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ رُكْنًا ، لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِتَعْلُقِ [١/٢٣٥] الْوَاجِبِ بِهِ .

وَقَوْلُهُ رحمته الله تعالى : «كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّغْيَ» ، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رُكْنٌ ، لِأَنَّهُ خَيْرُ الْوَاحِدِ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : وَخ : هُوَ

(٢) يَطْرُقُ فِي الْحَاوِي كَبِيرًا لِلْمَآوَرِدِيِّ [١/٥٥٤] وَبِهَاجَةِ الْمُطَبِّعِ فِي دِرَايَةِ لِمَدْهَبِهِ لَا أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْجَوَيْنِيِّ [٣/٣٠٢] ، وَابْنُ الْبَيْتِ لِلْعَمَرَانِيِّ [٤/٣٠٢]

(٣) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مَسَدِ تَرْبِيبِ السُّنَنِ» [رَقْم ١٧٢٢] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَكْتَبِ» [رَقْم ٩١٤٩] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِ» [١/٤٢١/٦] ، وَابْنُ حَرِيمٍ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْم ٢٧٦٤] ، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي «سُنَنِ» [٢/٢٥٥] ، مِنْ حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي نَجْرَانَ رضي الله عنه بِهِ

قَالَ النُّووي «لَيْسَ يَقْوِي» فِي «سَنَنِ» صَفْحٌ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْأَشْيَعَاتِ» فِيهِ اضْطِرَابٌ ، يَنْظُرُ : «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهَذَّبِ» لِلنُّووي [٨/٦٥] .

وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ أَنْ يَخْلُوفَ بِهِمَا﴾ [١٥٨، ١٥٩]، وَمِنْهُ
يُسْتَفْعَلُ لِلِإِبَاحَةِ قَبْلِي الرُّكْبَةَ وَالْإِبْجَابَ لِأَنَّ عَذَابَ غَتٍّ فِي الْإِبْجَابِ، وَلِأَنَّ
الرُّكْبَةَ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُقْطِعٍ بِهِ وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَعْنَى: مَا رَوَى كُتُبُ اسْتِحْبَابِ
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [١٥٨، ١٥٩] الْآيَةُ

معه سبعة

وفيه سُنةٌ، والرُّكْبُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُقْطِعٍ
عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِنْ مَعْنَاهُ: كُتِبَ وَجُوبًا لَا رُكْنًا.

وقوله: (مَعْنَى مَا رَوَى)، أَي: مَا رَوَى الشَّيْخُ^(١) (كُتِبَ اسْتِحْبَابًا، كَمَا فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ﴾).

فيه نظرٌ؛ لِأَنَّ [٢٠٧/٢] الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ كَلَّتْ وَاجِبَةٌ، لَا مُسْتَحَبَّةٌ،
ثُمَّ نُسِخَتْ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ بِالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِوَالِدَيْهِ»^(٢).

وَسَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ: مَا ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ عَنِ أَبِي عَاصِمٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ عَلَى
الصَّخَا صَتَمٌ عَلَى صُورَةِ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: إِسَافٌ، وَعَلَى الْمَرْوَةِ صَتَمٌ عَلَى صُورَةِ امْرَأَةٍ
تُدْعَى: ثَائِلَةٌ، رَعِمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمَا رَبَّيَا فِي لُكْمَةٍ، فَسَخَّاهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
حَتَرَيْنِ، وَوَضِعَا عَلَى الصَّخَا وَالْمَرْوَةِ لِيُفَسِّرَ بِهِمَا النَّاسُ، فَمَّا حَالَتْ لَمَمَةٌ عُبْدًا
مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَكَانَ أَهْلُ لُكْمِيَّةٍ يَدَّ طُغُوًّا بَيْنَهُمَا فَسَخُوا الْوَصِيَّةَ، فَسَخَّاهُ
الْإِسْلَامُ وَكُتِبَتْ الْأَصْدُمُ، كَرِهَ الْمُسْلِمُونَ لَهَوَافَ بَيْنَهُمَا: لِأَخِي عَاصِمٍ، فَأَمَرَنِي
اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ»^(٣).

(١) يَطْرُقُ الْحَاوِي الْكَبِيرُ بِمُتَوَرَّدِي [١٥٥، ١٥٦]، وَهَذَا فِي الْمَعْصُومِ فِي مَرْبِيعِ الْمَعْصُومِ لِأَنَّهُ الْمَعْلُومُ

الْمَجْمُوعِي [٣٠٢/٤]، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَعْمُورِي [٣٠٢/٤]

(٢) بِأَنَّهُ مَحْرُوجُهُ فِي كِتَابِ الْأَمْرَةِ، كَمَا بَأَنَّهُ فِي كِتَابِ تَوْحِيدِهِ أَيْضًا

(٣) يَنْظُرُ: «أَسْبَابُ نَزُولِ الْقُرْآنِ» لِلوَاحِدِيِّ [ص ٤٦]

قَالَ: ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالْحَجِّ فَلَا يَسْجُدُ قَبْلَ الْإِثْنَانِ بِأَفْعَالِهِ.

وَيَطُوفُ بِالنِّبْتِ كُلَّمَا نَدَا لَهُ، لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الصَّلَاةَ قَالَ ﷺ: «الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ وَالصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ» فَكَذَا الطَّوَّافُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْعَى عَقِيبَ هَذِهِ الْأَطْوَفَةِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجِبُ فِيهِ إِلَّا مَرَّةً وَالتَّنْفُلُ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

وَيُصَلِّي لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ، وَهِيَ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

❖ عليه السلام ❖

قوله: (ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا)، أي: مُحَرَّمًا لَا يَخْلُقُ، وَلَا يُقَصِّرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بِالْحَجِّ، فَلَا يَحُورُ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ الْعَرَاكِ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَيُقِيمُ حَرَامًا إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقْتُ التَّحَلُّلِ.

قوله: (وَيَطُوفُ بِالنِّبْتِ كُلَّمَا نَدَا لَهُ)، أي: كُلَّمَا طَهَّرَ لَهُ أَنْ يَطُوفَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ صِحَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلُوا كَذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَّافَ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ الْمَطْفَؤَ»، رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ».

فَمِمَّا كَانَ الطَّوَّافُ بِالنِّبْتِ صَلَاةً بِالْحَدِيثِ، وَالصَّلَاةُ [٢٠٦، ٢٠٧] خَيْرٌ مَوْضُوعٍ يَأْتِي بِهَا كُلَّمَا نَدَا لَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَطْوَفَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَكَرَّرُ وَجُوبُهُ، وَالتَّنْفُلُ بِهِ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

قوله: (وَيُصَلِّي لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ، وَهِيَ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ عَلَى مَا بَيَّنَّا)، أَرَادَ بِهِ: مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلْيُصَلِّ الطَّائِفُ لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ»^(١)، عِنْدَ قَوْلِهِ:

(١) ماضي تحريكه

(٢) قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ «سَمِ أَرَاهُ» وَهَكَذَا يُرِيعُ «عَرِيبٌ» وَهَذَا عِنْدَ الْعَادَةِ الْفَرَسِيَّةِ «عَالٍ فَاصِي»

قال: فإذا كان قتل يوم التروية بيوم خطب الإمام خطبة يعلم الناس فيها الخروج إلى منى، والصلاة بعرفات، والوقوف والإفاضة [١٧٦]

﴿ بحسب السند ﴾

(ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ فَيَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ).

يُقَالُ: طَافَ أَسْوَعًا، أَي: سَعَّ مَرَاتٍ كَدَى فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»

قَوْلُهُ: (قَالَ، فَإِذَا كَانَ قَتْلُ يَوْمِ التَّوْبَةِ يَوْمَ حَبْطِ الْإِمَامِ خُطْبَةً يَعْلَمُ النَّاسُ فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى مَنْى، وَالصَّلَاةَ بِعَرَفَاتٍ، وَالْوُقُوفَ وَالْإِفَاضَةَ)

اَعْلَمَ: أَنَّ يَوْمَ التَّوْبَةِ هُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي مِنْ دِيَةِ الْحَبَّةِ، وَنَمَّا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا رَوَى صَاحِبُ «الْكَشَافِ» فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ: «أَنَّ يُوسُفَ - صَدْرَاتِ اللَّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ - رَأَى لَيْلَةَ التَّوْبَةِ كَأَنَّهُ قَاتِلًا يَقُولُ [١٧٦] إِنَّ اللَّهَ يَمْحُوكُ بِسُحُوبٍ أَيْ هَذَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ تَرَوَى - أَي: فَكَّرَ - فِي ذَلِكَ مِنْ لَصَاحٍ إِلَى لَرَوَاحٍ: آمِينَ اللَّهُ هَذَا

= القصة أبو المباس (يعني التروحي). لا أصل له في كتب الحديث ولا وصل من حجر. ولم نجد
وقال ابن الهمام «هذا عريب جدًا» وقال من الهمام «لم نعرف من حديث» وقال العيني «هذا
الحديث عريب وقيل لا أصل له» وقال من حجر «لم نجد» وهذا شيء لا أصل له كان يصح في
هذا رَكَعَتَيْنِ. ولعلنا الرأى من قُرْسٍ عَدَّةً. قال الشيخ رحمه الله كان يصح بكل شيء رَكَعَتَيْنِ
ولتمام في «مروته» ([١٧٦ ٢]) من حديث من عمر «مَرْسُومٌ» رحمه الله بكل شيء رَكَعَتَيْنِ
وفي البخاري ([١٥٤ ٢] جلد ٢٠٤ سجدة) قال سعد بن عبد الله «هذا شيء لا أصل له»
يقول شجرته أنكرت من رَكَعَتَيْنِ العواف. هذا شيء لا أصل له شيء لا أصل له شيء لا
صلى رَكَعَتَيْنِ. يهر «سيرة» عن حديث «هدية» ولا أصل له «لا» من رَكَعَتَيْنِ [١٧٦ ٢] ب
مخطوط مكتبة دار الفقه أمدي. روى (رمم محمد ٢٦٦) [١٧٦ ٢] و«نصب» بركة «تريبي» [١٧٦ ٣].
والعافية في «تاريخ» الحديث «هدية» بعد «تاريخ» بركة [١٧٦ ٢] ب. مخطوط مكتبة «بصر» الله
أمدي - روى (رمم محمد ٢٨٨) [١٧٦ ٢] و«تاريخ» في «تاريخ» الحديث «هدية» لا من حجر
[١٧٦ ٢]. و«مجمع» بركة لا من «هدية» [١٧٦ ٢] و«تاريخ» شرح «هدية» بركة [١٧٦ ٢]

(١) ينظر: «ديوان الأدب» للمعالي [٢٧٥/١]

(٢) ما بين المعقوفين «زيادة من: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠»

❁ غايه بيان ❁

الحُلُم^(١) أم مِنَ الشَّيْطَانِ؟ فَمِنْ ثَمَّ: سُمِّيَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، فَلَمَّا أُنْسِيَ رَأَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ، ثُمَّ رَأَى مِثْلَهُ فِي اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَهَمَّ يَسْخَرُهُ، فَسُمِّيَ الْيَوْمُ يَوْمَ النَّحْرِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَمْبَارِيُّ فِي كِتَابِ «الزَّاهِر»^(٣): إِنَّمَا سُمِّيَتِ التَّزْوِيَةُ تَزْوِيَةً، لِأَنَّ النَّاسَ يَزْوُونَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْعَطَشِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَيَحْمِلُونَ الْمَاءَ [٢: ٢٠٧ م] بِالرَّوَاتِنِ إِلَى عَرَفَةَ وَمِنَى.

وَأَمَّا سُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ: لِأَنَّ جِبْرِيلَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عَلَّمَ إِبْرَاهِيمَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْمَسَيلَ كُلَّهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ: أَعَرَفْتُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَطْلُوفُ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَسْعَى، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَنْفُ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَسْخَرُ وَتَزْيِي؟ فَقَالَ: عَرَفْتُ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

وَسُمِّيَ يَوْمَ الْأَضْحَى بِهِ: لِأَنَّ النَّاسَ يُضَحُّونَ فِيهِ بِقَرَابِهِمْ.

وَقِيلَ: إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أُهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ [١: ٢٣٥ م] وَوَقَعَ بِالْهِنْدِ، وَامْرَأَتُهُ حَوَاءُ وَقَعَتْ بِالسُّنْدِ، فَلَمْ يَلْتَقِ إِلَّا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ: لِمَعْرِفَةِ كُلِّ مِسْهُمَا أَخْبَرَ الْآخَرَ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ مِنَى لِأَنَّ جِبْرِيلَ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُفَارِقَ آدَمَ قَالَ لَهُ: مَاذَا تَتَمَنَّى؟ فَقَالَ آدَمُ: الْحَيَّةَ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ مَنَى.

(١) وقع بالأصل «اف» «سُحْكُم» والمثبت من (ا)، و(ام)، و(اب).

(٢) ينظر «الكشاف» للمحشري [٥٣/٤ - ٥٤].

(٣) «الزاهر» في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشر، أبو بكر الأباري (المتوفى ٥٣٢ هـ)، ولم تنف على نقل منه في المطبوع، وبمطبعه في طبعه مؤسسة الرسالة - بيروت.

والخاصل أن في الحج ثلاث خطب، أولها ما ذكرنا، والثانية يعرفات يوم عرفة، والثالثة يمس في اليوم الحادي عشر، فيفصل بين كل خطبتين بيوم. وقال زفر رحمه الله: يُخطب في ثلاثة أيام متوالية: أولها يوم التروية، لأنها أيام الموسم ومجتمع الحاج.

غاية السمع

قوله: (والخاصل أن في الحج ثلاث خطب).

قال أبو بكر الرازي - رحمه الله تعالى - في الشرح لمحصر الخطوبي - يوم الحج ثلاث خطب:

إحداهن: قبل يوم التروية بمكة، بعد صلاة الظهر حبة واحدة، ولا يجلس فيها

والثانية: يوم عرفة يعرفات قبل الصلاة - أي قبل صلاة الظهر -، وهي خطبتان يجلس فيهما جلسة خفيفة.

قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: يتبدى الخطبة إذا قرع المؤذن من الأذان بين يديه، كخطبة الجمعة.

وقال أبو يوسف: يخطب الإمام قبل الأذان، فإن مضى صدر من خطبته؛ أذن المؤذنون^(١).

والخطبة الثالثة بعد النحر يوم يمس^(٢)، كالخطبة التي [١٠٠٠] يوم^(٣) التروية. يمس: خطبة واحدة بعد صلاة الظهر

أما الخطبة الأولى فيعلم بها لغزها إلى من من عبد ذلك اليوم؛ لأنهم

(١) يطر بيبي الحاشي (٢٢ ٢)، بهبه شرح نهديه (٢١١ ٤)

(٢) وقع بالأصل «يوم مس» والمثبت من «و»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

(٣) ما بين المعطوفين في «م» «م»، والمثبت من الأصل

شابه سمار

يوم التَّروِيَةِ يَحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يَبْعُدُوا إِلَى مَيِّ.

وَأَمَّا حُطْبَةُ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَيُعَلِّمُ فِيهَا مَا عَلَيْهِمْ فِي عِدِّ مِنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ وَالرَّهْمِ وَالطَّوَابِ.

وَأَمَّا الْحُطْبَةُ الثَّالِثَةُ فَيُعَلِّمُ فِيهَا النَّقَرَ وَطَوَافَ الصَّدْرِ، وَلَا يَخْتِاجُ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى حُطْبَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي حُطْبَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

وَمَا رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَبَ يَوْمَ النَّحْرِ»^(١)، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ حُطَبِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا كَانَتْ حُطْبَةُ الْوَدَاعِ، عَلَّمَهُمُ الْأَحْكَامَ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهَا مِنَ الْجَمْعِ وَالْكَثَرَةِ.

وَحُطْبَةُ عَرَفَةَ بِخَيْسٍ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ كَحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْحُطْبَتَانِ الْأُخْرَيَانِ لَا يَخْبِسُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّعْلِيمِ، وَلَيْسَ عَقِبَهُمَا صَلَاةٌ، فَصَارَا كَسَائِرِ الْحُطَبِ الَّتِي تُحْطَبُ لِلْحَوَادِثِ وَتُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ^(٢)، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَعَدَّ زُكْرًا: يَخْطُبُ ثَلَاثَ حُطَبٍ مُتَوَالِيَاتٍ. يَوْمَ التَّروِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَعْلِيمَ مَا يَبْقَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُطْبُ فِيهَا.

وَلَمَّا: أَنَّ يَوْمَ التَّروِيَةِ يَوْمٌ شُعِلَ بِحَاجَتِهِمْ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى مَيِّ، وَكَذَا يَوْمُ النَّحْرِ، لِامْتِعَالِهِمْ بِالْخَلْقِ وَالرَّهْمِ وَالطَّوَابِ، فَلَا تَنْجُ لِحُطْبَةٍ فِيهِمَا^(٣) فِي الْمُلُوبِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب الف على يده عبد بن عمر [رقم ١٦٥٠]، ومسلم في كتاب الحج باب من حبس قبل سحر أو سحر قبل رمي [رقم ١٢٠٦]، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) بظر شرح مختصر الطحاوي للنجاشي | ٥٨٤ - ٥٨٥ |

(٣) أي في يوم التروية ويوم النحر كذا جاء في حاشية ٩٣، و٩٤، و٩٥.

وَلَوْ بَاتَ بِحَكَّةَ لَيْلَةً عَرَفَةَ وَصَلَّى بِهَا الْعَصْرَ ، ثُمَّ عَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَمَرَّ بِمِنًى
أَجْرَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمِنًى فِي هَذَا الْيَوْمِ إِقَامَةً تُسَلِّكُ ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ فِي تَرْكِهِ
الْإِقْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ : ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِيمُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَيْنَا . وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ أَمَّا
لَوْ دَفَعَ قَبْلَهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَقَامِ حُكْمٌ .

هذه نسخة

وَحَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ نَافِعٍ : «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -
كَانَ يُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمِنًى ، ثُمَّ يَعْدُو إِذَا طَلَعَتِ
الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَاتٍ» (١) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (فَيَقِيمُ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ
مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ) .

بِمَنًى : يَقِيمُ بِمِنًى يَوْمَ التَّوْبَةِ ، فَيُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مِنْ
يَوْمِ التَّوْبَةِ ، وَالْفَجْرَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ بِمِنًى ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِيمُ بِهَا ؛ (لِمَا
رَوَيْنَا) ، أَي : لِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَاحَ إِلَى عَرَفَاتٍ بَعْدَ أَنْ صَلَّى حَتَّى صَلَّوَاتِ
بِمِنًى (٢) .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ)

قَالَ الْإِمَامُ حُمَيْدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِهِمْ» أَي : الدُّهَاتُ إِلَى عَرَفَةَ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ هُوَ الْأَوَّلَى ، وَلَوْ دَفَعَ قَبْلَهُ حَارًا (٣) .

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَمَمَ ١٩٧] ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْبَيْهَقِيِّ» [رَمَمَ ٩٢٢٢] ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ .

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ .

(٣) يَنْظُرُ «الْعَوَائِدُ الْعَمَلِيَّةُ فِي شَرْحِ نَهْدَايَةِ» لِحَمِيدِ الدِّينِ [٧٠٠] .

قَالَ فِي «الْأَصْل»: وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ، لِأَنَّ الْإِنْشَادَ تُخْبِرُ وَالْحَالُ حَالُ
تَضَرُّعٍ، وَالْإِجَابَةُ فِي الْجَمْعِ أَزْخَى. وَقِيلَ: مُرَافَقَةُ الْإِنْزِلِ عَلَى الطَّرِيقِ كَيْلًا
يُضَيِّقُ عَلَى الْمَارَّةِ.

قُلْتُ: هَذَا حَسْرٌ؛ وَلَكِنْ بَقِيَ فِي كَلَامِ صَاحِبِ (١) «الْمُهَيِّدَةِ» غَمٌّ؛
لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُقَيَّدَ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ قَوْلِهِ (٢) «ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى
عَرَافَاتٍ»، بِأَنْ قَالَ: ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَافَاتٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حَتَّى يَصْغِيَ بِأُفُقِهِ
(وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ)، وَكَأَنَّ هَذَا الْقَيْدَ تُرِكَ بِسَهْوِ الْكَاتِبِ، وَلِهَذَا صَرَّحَ بِهِ
فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَ«شَرْحِ الْكَرْخِيِّ» وَ«الْإِيضَاحِ» وَغَيْرِهَا.

قَالَ فِي «الْإِيضَاحِ»: وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ حَرَّحَ إِلَى عَرَافَاتٍ؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ دَفَعَ قَبْلَهُ جَارًا، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى (٣).

وَعَلَّلَ فِي «شَرْحِ الْكَرْخِيِّ» رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى: وَقَالَ: وَذَلِكَ لِأَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ
حَرَّحَ إِلَيْهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنْ حَرَّحَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ يَتَوَقَّعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ
يَفْعَلُهُ بِمَعْنَى: فَيَجُوزُ ذَلِكَ (٤).

قَوْلُهُ: (قَالَ فِي «الْأَصْلِ»: وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ)، أَيْ: قَالَ مُتَعَمِّدًا رَحْمَةُ اللَّهِ
تَعَالَى: فِي «الْمَبْسُوطِ»: «ثُمَّ يَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ»، فَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ (٥).

وَأَمَّا قَالَ «وَيَنْزِلُ بِهَا مَعَ النَّاسِ»؛ مُتَعَمِّدًا

إِنَّمَا لِأَنَّ الْإِنْشَادَ - وَهُوَ الْعَرَفَةُ - تُخْبِرُ وَكَيْفَرٌ مُتَعَمِّدٌ عَمَّا؛ لِأَنَّ الْحَالُ حَالُ

(١) ينظر: «الإيضاح» للكرماني [٣٧٥]

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» لسدوري [١٨٣]

(٣) ينظر: «الأصل» المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٣٦٠: ٢]

قَالَ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، فَيَبْتَدِئُ
فَيَخْطُبُ حُطْبَةً يُعَلِّمُ فِيهَا النَّاسَ الْوُقُوفَ بِمَعْرِفَةِ وَالْمُرَدِّفَةَ وَرَمَى الْجِمَارِ وَالنَّخَرَ
وَالْحَلَقَ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ، يَخْطُبُ حُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجِلْسَةٍ كَمَا هِيَ
الْجُمُعَةُ، هَكَذَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

2 غايه نيماني 2

تَصْرِعُ وَمُسْكِيَّةٌ.

وَأَمَّا: لَيْتَ لَا يَصِيقُ الطَّرِيقُ عَلَى الْمَارَّةِ.

قوله: (وَإِذَا زَالَتِ الظُّلُمُ) - إِلَى آخِرِهِ -

اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ اعْتَسَلَ إِنْ أَحَبَّتْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمٌ يَجْتَمِعُ فِيهِ النَّاسُ، فَيَسْتَحَبُّ فِيهِ الْإِعْتِسَالُ لِلنَّظَافَةِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، ثُمَّ يَخْطُبُ حُطَّتَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ الصَّلَاتَيْنِ قَائِمًا، يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا جَلْسَةً خَصِيفَةً، وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ الطَّهَرَ وَالْعَصَرَ فِي وَقْتِ الطَّهْرِ بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ [٢٠٩، ٢١٠]، وَيُخْفِي الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ طَهْرٌ وَعَصْرٌ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ.

وذلك: لما رَوَى الثَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَتَبَ عِنْدَ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ: أَنْ لَا يُخْرِفَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِي الْخَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ رَأَتْ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَحَرَّخَ وَعَلَيْهِ مِدْحَةٌ مُغْضَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ الرَّوَاحُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الشَّيْءَ قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَقْصِرَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجْ، فَرَلَّ حَتَّى حَزَّ الْحَجَّاجُ فَنَسَرَ بَيْتِي وَبَيْنَ

(١) وقع بالأصل إلى حجاج، وسقط من دوا، وا، ر، د، و، د، وكلاهما بمعنى، لكن المقت أوضح والحجج هو ابن يوسف النقي لأمر العالم المشهور.

عبد الله

أبي^(١)؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحُطْبَةَ بَعْدَ الرُّوَالِ

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» وَلَوْ تَرَكَ الْحُطْبَةَ وَجَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَحُطِبَ قَبْلَ الرُّوَالِ؛ أَجْزَأُهُ وَقَدْ أَسَاءَ إِذَا مَعِنِ دُنْتُ مُتَعَمِّدًا، بخلاف الجمعة، فإنه إذا تَرَكَ الْحُطْبَةَ أَوْ حُطِبَ قَبْلَ الرُّوَالِ؛ لَمْ تُجْزِهِ الْجُمُعَةُ.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْحُطْبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ؛ فَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَفْعَلُهُمْ وَلَا يَتَسَعَّدُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِالرُّوَاكِ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَلَا يَخْضُلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحُطْبَةِ، وَهُوَ تَحْيِيْمُ الْمَنَاسِكِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَمِعُونَ.

وَأَمَّا الْقِيَامُ فِي الْحُطْبَةِ؛ فَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَلْبِيسُ النَّاسِ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا. وَأَمَّا الْجُلُوسُ بَيْنَ الْحُطْبَتَيْنِ؛ فَلِأَنَّهُ هُوَ اللَّحْنُ فِي الْحُطْبَةِ لِمُتَعَمِّدٍ بِالصَّلَاةِ، وَيُؤَدُّنُ الْمُؤَدُّونَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُطْبَةَ مُتَعَمِّدَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ [٢٠٩، ٢١٠]، فَصَارَتْ كَحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

وصفة الحُطْبَةِ: مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْخَسْبِ بَكْرُجِي^(٢)؛ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ يَخْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُنْشِئُ عَلَيْهِ، وَيُهْدِلُ وَيُكَبِّرُ، وَيَعْطِي النَّاسَ وَيُؤَمِّرُهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ، وَيُنْهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَيُخَبِّرُ النَّاسَ بِمَا فِي خُلُوعِهِمْ وَنُكُوحِهِمْ، ثُمَّ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِحَاجَتِهِ ثُمَّ يَبْرُؤُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُطْبَةَ مَوْصُوعَةٌ تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَذِكْرِهِ، وَلِلوَعظِ وَالتَّعْلِيمِ، وَهَذِهِ الْحُطْبَةُ تُحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ تَعْلِيمِ الْمُؤْمَرِينَ بِغَرَفَاتِهِ، وَتُؤَقِّفُ

(١) أخرجه صاحب في «المصنف» رقم ٨٩٦، ومروعه بحار في كتاب الصحيح باب التهجير بالروح يوم عرفة [رقم ١٥٧٧]، وكذا النسخة في كتاب مسند الصحيح الروح يوم عرفة [رقم ٣١٠٥]، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

(٢) بصر «شرح معاصر الكرخي» سنن أبي بكر [١٨٠]

وقال مالك رحمه الله : يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، لِأَنَّهَا خُطْبَةٌ وَغَطِ وَتَذَكِيرٌ ، فَأَشْبَهَ خُطْبَةَ ^(١) الْعِيدِ .

عنه نسرد

بمُرْدَلَفَةٍ ، فَوَجَّهَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ : فَلَمَّا رُوِيَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - [٢٣٦١] قَالَ : ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ ثُمَّ يُصَلِّي بَيْنَهُمَا سِتًّا ^(٢) ، رَوَاهُ فِي «السَّنَنِ»

وَلِأَنَّ الْعَصْرَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى وَفْتِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعْلَامِ بِإِعَادَةِ الْإِقَامَةِ .

قَوْلُهُ : (وَقَالَ مَالِكٌ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ^(٣) ، لِأَنَّهَا خُطْبَةٌ وَغَطِ كَخُطْبَةِ الْعِيدِ) .

وَلَنَا : مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَضَاءِ ^(٤) فَرَجَلَتْ لَهُ ، فَرَكِبَ حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَحَطَّتِ النَّاسَ ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ^(٥) رَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ .

(١) فِي نَسَخِ غَيْبَةِ الْبَيِّنَاتِ : «وَعَطِ كَخُطْبَةِ»

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ بَيْعِ بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ [رَقْمُ ١٢١٨] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ [رَقْمُ ١٩٠٥] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَوَائِدِ ، بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ [رَقْمُ ٦٠٤] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ بَابِ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [رَقْمُ ٣٠٧٤] ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه .

(٣) يَنْظُرُ «الْكَاغِي» فِي فَهْمِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [٣٧١ ١] ، وَ«التَّبَصُّرَةُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْحَمِي [١٢٠٥ ٣] ، وَ«حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» [٤٣ ٢]

(٤) مَاقَةُ قَضَاءٍ ، إِذَا طُغِيَ طَرَفُ أَثْنَاهَا ، وَلَا يُقَالُ جَمَلٌ أَفْصَى ، إِنَّمَا يُقَالُ جَمَلٌ مُفْصَرٌ ، بِرُكُونِ الْقِيَاسِ فِيهِ وَالْقَصْرِ . اسْمُ بَقَعِ النَّبِيِّ ﷺ هَكَذَا كَمَا اسْمُهَا «جَمْعُهُ» - كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» ، وَ«و» ، وَ«ث» ، وَيَنْظُرُ «جَمْعُهُ» لِابْنِ قُرَيْبٍ [٨٩٥]

(٥) هُوَ حَرٌّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ الْمَعْدُومِ بِحَرِيحِهِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ جَامِعٌ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ ، وَالْمَوْلُفُ جَرَى عَلَى تَقْلِيدِهِ بِمَا يَنَاسِيهِ مِنَ الْأَسْتِدْلَالِ

وَلَمَّا مَا رَوَيْنَا ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا تَغْلِيمُ النَّاسِكِ وَالْحَمْعُ مِنْهَا
وَفِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ فَجَلَسَ أَقْدَ الْمُؤْمِنُونَ كَمَا فِي
الْجُمُعَةِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته : أَنَّهُ يُؤَدُّ قُلَّ خُرُوجِ الْإِمَامِ وَغَتَّهُ أَنَّهُ يُؤَدُّ بَعْدَ
الْمُخْطَبَةِ .



(وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيمُ النَّاسِكِ) ، فَيَقْدَمُ الْخُطْبَةُ ، لِأَنَّ لِحْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاسِكِ .

قَوْلُهُ . (وَالْحَمْعُ مِنْهَا) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : (تَغْلِيمُ النَّاسِكِ) ، أَيْ الْحَمْعُ
بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْعَصْرِ مِنَ الْمَنَاسِكِ .

قَوْلُهُ : (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ، أَنَّهُ يُؤَدُّ [١٠٠٠] قُلَّ خُرُوجِ الْإِمَامِ) .

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» : وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ^(١) أَنَّهُ قَالَ : يُؤَدُّ الْمُؤَدُّ وَالْإِمَامُ
فِي الْمُسْطَاطِ ^(٢) ، ثُمَّ يَخْرُجُ بَعْدَ قِرَائَتِهِ مِنَ الْأَذَانِ وَيُصَلُّ الْمَسْرُ

وَجَهَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ الْإِعْتِبَارُ بِسَائِرِ الصَّنَوَاتِ ، لِأَنَّ الْمُؤَدُّ يُؤَدُّ مَعَهُ قُلَّ
خُرُوجِ الْإِمَامِ ، فَكَذَا هُنَا .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ قَالَ يُؤَدُّ بَعْدَ الْخُطْبَةِ قُلَّ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا أَصَحُّ
جَسَدِي ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرِ الرُّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ بَحْلَابٍ دَلَّتْ ، بَلَّ صَحِّحٌ فِي حَدِيثٍ

(١) وَمِنْ «الْبَدَائِعِ» عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ ، وَطَاهِرِ الرُّوَايَةِ كَقَوْلِهَا يَنْظُرُ «الْمَسْرُ»
لِلْمَرْحُومِ [١٥٤] ، «بَدَائِعُ حَدِيثٍ فِي رِبِّهِ نَسْرَانِي» [٥١٠] ، «بَدَائِعُ سِرِّ الْهَدَايَةِ»
[٤٦٩] ، «الْأَحْكَامُ بِمَعْنَى مَحَادَّةٍ» [٨٥١]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الْمُسْطَاطُ» وَاسْتَبَدَّ مِنْ «مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ» وَ«مَسْطَاطٍ»
فِي الْأَصْلِ مَرَارًا مَعَ عَدَائِهِ الدَّسِخَ مَصْغَبَهُ حَتَّى خَلَا أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِي سَائِرِ الْعَرَبِ

وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ وَاسْتَوَى عَلَى نَاقَتِهِ أَدْنُ الْمُؤَدَّدُ بَيْنَ يَدَيْهِ. وَيُقِيمُ الْمُؤَدَّدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحُطَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّانُ [٥٧٣] الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فَاشْبَهَ لُحْمَةً.

قَالَ: وَيُصَلِّي بِهِمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

وَقَدْ وَرَدَ النُّقْلُ الْمُسَمَّيَ بِاتِّمَاعِ الرُّوَاةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَبِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ، أَنَّهُ يُؤَدَّدُ لِلظُّهْرِ وَيُقِيمُ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يُقِيمُ لِلْعَصْرِ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ يُؤَدَّى قَبْلَ وَقْتِهِ الْمَعْنُودِ فَيُفْرِدُ بِالْإِفَاقَةِ إِعْلَامًا لِلنَّاسِ.

وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، تَخْصِيلاً لِمَنْصُودِ الْوُقُوفِ، وَلِهَذَا قَدَّمَ الْعَصْرَ عَلَى وَقْتِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَأَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ؛ جَلَا فَا لِمَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِالتَّطَوُّعِ أَوْ بِعَمَلٍ آخَرَ يُقْطَعُ قَوْزُ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ فَيُعِيدُهُ لِلْعَصْرِ.

•••••

جابر - رضي الله تعالى عنه - «أَنَّ بِلَالًا أَدْنُ بَعْدَ الْحُطَّةِ ثُمَّ أَقَامَ»^(١) وَقَدْ مَضَى آيَمًا.

قوله: (وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، تَخْصِيلاً لِمَنْصُودِ الْوُقُوفِ).

قَالَ فِي «تَحْفَةِ الْعُقَلَاءِ»: «وَلَا بِشَعْرِ الْإِمَامِ وَلَا الْقَوْمِ بِالنَّسْرِ وَالتَّطَوُّعِ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٢).

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِهِ»^(٣) وَلَا يَنْطَوِّعُ أَحَدٌ بَيْنَهُمَا، لَا إِمَامٌ

(١) مضمون تحريجه

(٢) ينظر «تحفة العقلاء» بملاحات نيل السمرقندي [١: ١٠٢]

(٣) ينظر «شرح محضر الكرخي» للقدوري [١: ١٨١]، «الأصل» [٢: ١١٠]، «المسوط» للرحبي

وَقَالَا: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُتَّفَرِّدُ؛ لِأَنَّ حَوَازَ الْجَمْعِ لِلْحَاجَةِ إِلَى امْتِدَادِ
الْوُقُوفِ وَالْمُتَّفَرِّدُ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ، وَلِأَبِي خَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْوَقْتِ
فَرْضٌ بِالنُّصُوصِ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، إِلَّا فِيمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْجَمَاعَةِ

عبد الباق

وَقَالَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُتَّفَرِّدُ، أَي: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ^(١).

وَالرَّخْلُ: الْمُسْكِرُ كَذَا فِي «دِيَوَانِ الْأَدَبِ»^(٢) وَغَيْرُهُ، وَأَرَادَ بِهِ الْمَنْزِلَ.

اعْلَمْ أَنَّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ إِذَا قَامَا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ أَحَدَهُمَا صَلَّى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
لَوْ قَامَا فِي قَوْلِ أَبِي خَبِيبَةَ

وَقَالَا: يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ، سَوَاءً صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ أَوْ
مِنْ رَحْلِهِ، وَأُورِدَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٣) قَوْلُ الثَّغِينِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِمَا^(٤).

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ عِلَّةَ الْجَمْعِ الْوُقُوفُ؛ لِتُصِلَ وَلَا يَنْقَطِعَ بِمِثْلِ الْعَصْرِ، وَهَذَا
لِأَنَّ حَالَ الْوُقُوفِ حَالُ نَصْرٍ وَاشْتِعَالٍ بِالدُّعَاءِ، فَكَانَ الْجَمْعُ مَشْرُوعًا فِي حَقِّ كُلِّ
مَنْ وَقَفَ.

وَأَبِي خَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: أَنَّ [٢٣٧]، الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ يَوْمَ
عَرَفَةَ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْوَقْتِ فَرْضٌ
بِالنُّصُوصِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَاطُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، فَيُتَرَاعَى

(١) قَالَ الْأَسْبَغَانِيُّ الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ، وَاعْتَمَدَ بِهِ هَذَا الشَّرِيعَةُ وَالْمُسَمَّى بِظَرْ «مَحْضَرُ الْقُدُورِيِّ»
[ص ٦٨]، «الْبَيَانُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٢١٧ ٤]، «الْمَنَاهُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٤٧٠ ٣]، «التَّصْحِيحُ
وَتَرْجِيحُ» [ص ٢١٠]، «الْجَوْهَرُ النُّورَةُ» [١٥٦ ١]، «الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١٨٩ ١]

(٢) يَنْظُرُ. «دِيَوَانِ الْأَدَبِ» لِلْعَرَانِيِّ [١٢٦/١]

(٣) يَنْظُرُ «شَرْحُ مَحْضَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [١٧٦ ١] مَحْضَرٌ مَكْتَبَةٌ فَيُضِلُّ اللَّهُ

(٤) يَنْظُرُ «الْبَيَانُ» لِلْعَرَانِيِّ [٣٢٣ ٤]، وَ«بَحْرُ الْمَذْهَبِ» لِلرُّوْيَانِيِّ [٥١٧ ٣]

مَعَ الْإِمَامِ، وَالتَّقْدِيمُ، لِصِيَانَةِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَضِرُ عَلَيْهِمُ الْإِجْمَاعُ لِنُحْضُرِ بَعْدِ مَا تَعَرَّفُوا فِي الْمَوْقِفِ لَا لِمَا ذَكَرْنَا إِذْ لَا مَسَافَةَ ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الْإِمَامُ شَرَطُ فِي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ زُفَرٌ رحمته فِي التَّصَرُّفِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ عَنْ وَفْقِهِ.

عبد الجبار

مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ، فَلَا يَحُورُ الْجَمْعُ لِلشَّعَرِ.
أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْجَمْعَ يَنْقُطُ بِهِ فَرَضُ وَقْتِ التَّصَرُّفِ، وَانْقِطَاعُ قُرْوَصِ الصَّلَاةِ يَتَوَقَّفُ [٢/٢١١/م] عَلَى الْإِمَامِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ جَوَارِ الْجَمْعِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْإِمَامِ، كَمَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، أَوْ لِأَخِي الْوُقُوفِ، كَمَا قَالَا، فَلَا يَحُورُ أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ لَيْسَ بِقَاطِعٍ لِلصَّلَاةِ؛ لِعَدَمِ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا، فَحِينَ أَنْ يَكُونَ لِأَخِي الْإِمَامِ

بَيَانُهُ: أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمٌ تَعَرَّفِي وَاشْتِعَالِي بِالْأَعْدَاءِ، فَهَمَّا تَعَرَّفُوا يَتَعَشَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ لِأَدَاءِ صَلَاةِ التَّصَرُّفِ بِالْجَمَاعَةِ، فَهَذِهِ لِمَعْرِضِ ضَوْءٍ لِلْجَمْعَةِ عَنِ لِقَوَاتِ

وَالْإِمَامُ: هُوَ الْحَلِيقَةُ أَوْ مَنْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ

قَوْلُهُ (لِمَا ذَكَرْنَا)، وَهِيَ الْحَاحَةُ إِلَى ابْتِدَاءِ الْوُقُوفِ

قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَدْعُ)، [أَيْ] لَيْسَ بِصَلَاةٍ وَوُقُوفٍ

قَوْلُهُ. (ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الْإِمَامُ شَرَطُ فِي الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا).

وَقَالَ زُفَرٌ: فِي التَّصَرُّفِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا قِيْدُ يَقُولُ أَبِي حَبِيبَةَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ: الْإِمَامُ لَيْسَ بِشَرَطٍ

وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ. الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ وَلِأَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ التَّقْدِيمَ عَلَى
خِلَافِ الْقِيَاسِ عُرِفَ شَرْعُهُ فَيَحْتَاجُ إِذَا كَانَتِ الْعَصْرُ مُرْتَبَةً عَلَى ظَهْرِ مُؤَدَى

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

أَصْلًا، لَمَّا مَرَّ

وَحُجَّةُ قَوْلِ زُقَرٍ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَارَ شَرْطًا لِإِسْقَاطِ فَرْضِ وَقْتِ الْعَصْرِ لَا
الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ مَعْمُولٌ فِي وَقْتِهِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ مَعَ الْإِمَامِ وَإِنْ صَلَّى
الظُّهْرَ فِي مَسَرِّهِ.

وَأَبِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْحَجَّ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنْ فِي الشَّرْعِ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ فِيهِمَا، فَلَمْ
يَجُزْ فَعَلُهُ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ ضَرْعٍ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ. الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ)، أَيِ. عَلَى هَذَا الْخِلَافِ الَّذِي
قُلْنَا فِي الْإِمَامِ: إِنَّهُ شَرْطٌ فِي الصَّلَاتَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَشَرْطٌ عِنْدَ زُقَرٍ فِي الْعَصْرِ
وَحُجَّتِهَا الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ.

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: الْإِحْرَامُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ حَتَّى [٢٧١١/٢] إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ
مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ حَلَالٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ثُمَّ أَحْرَمَ لِلْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّيُ الْعَصْرَ لَوَقْتِهَا، وَلَا
يَجُوزُ لَهُ تَقْدِيمُهَا. هَكَذَا ذَكَرَ فِي «مَوَادِرِ الصَّلَاةِ»

وَرُويَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - فِي هِرَ رِوَايَةِ الْأُصُولِ - أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ زُقَرٍ
كَذَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(١).

وَحُجَّةُ قَوْلِ زُقَرٍ أَنَّ الْمُتَعَبِّرَ عَنْ وَقْتِهِ هُوَ الْعَصْرُ لَا الظُّهْرُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَيُعْتَمَرُ
الشَّرْطُ الرَّائِدُ، وَهُوَ الْإِحْرَامُ فِي حَقِّ الْمُتَعَبِّرِ، لَا فِي حَقِّ الْمُتَعَمِّرِ.

(١) سَطَر «المبسوط» للفرجاني [٥٤٤]، «فتح القدير» لاس الهمام [٢٧٢/٢]، «المصنف» شرح
الهداية [٢٧٢/٢]

(٢) سَطَر «شرح مختصر الطحاوي» للأسيدي [١٤٠/١]

بِالْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي خَالَةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَيِّمَتُهُ

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قُلُ الرُّوَالِ فِي رَوَايَةٍ، تَقْدِيمًا لِلْإِحْرَامِ عَلَى
وَقْتِ الْجَمْعِ، وَهِيَ الْأُخْرَى يُكْتَفَى بِالتَّقْدِيمِ عَلَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ
الصَّلَاةُ.

قَالَ: ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْحِجْلِ وَالْقَوْمُ مَعَهُ غَيْبٌ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَلَا بِي حَيْفَةٍ: أَنَّ الْجَمْعَ يَتَّبِعُهُمَا تَبَعٌ بِحِلَالِ الْقِيَمِ، فَيَرَامِي حَيْثُ مَا وَرَدَ
بِهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ الْجَمْعُ مَعَ الْإِمَامِ وَالْإِحْرَامُ فِيهِمَا حَصًّا، لِذَا لَا يُؤْخَذُ بِالْإِحْرَامِ
فِيهِمَا، فَلَا يَحْجُوزُ.

قَوْلُهُ: (قَيِّمَتُهُ عَلَيْهِ)، أَي: يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْعَصْرِ عَلَى مَا إِذَا كُنْتَ الْعَصْرَ
مُرْتَبَةً عَلَى ظَهْرِ مُؤَدَّى بِالْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي خَالَةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ

وَتَقْيِيدُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ: لَمَّا رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي خَبِيَةَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ حِينَ
صَلَّى الطُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ مُحْرَمًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْعَصْرِ، لَمْ يُخْرَفْ، لِأَنَّ
إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي خَوَارِ الْجَمْعِ، هُوَ حُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قُلُ الرُّوَالِ فِي رَوَايَةٍ)

وَجْهٌ هَذِهِ الرُّوَايَةُ أَنَّ سَبَبَ الْجَمْعِ هُوَ تَحَقُّقُ إِدْرَاكِ السُّنُسِ، وَهَذَا لَا
يَحْجُوزُ الْجَمْعُ قَبْلَ الرُّوَالِ، هَذَا كَمَا كُنْتَ قَدْ إِدْرَاكِ السُّنُسِ بِخُصْلِ السَّبَبِ،
وَهُوَ لَيْسَ مُحْرَمًا، فَلَا يَنْبَغُ لَهُ حُكْمُ الْحَجِّ، لِعَدَمِ الْإِحْرَامِ حَالِ تَحَقُّقِ السَّبَبِ،
فَلَا يَحْجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ أُخْرِمَ بَعْدَ ذَلِكَ

وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى يُكْتَفَى بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الرُّوَالِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ شُرُوطِهِ

٢١٢ ٢١ | الْإِحْرَامُ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَقَدْ حَصَرَ

قَوْلُهُ: (قَالَ) ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَوْقِفِ فَيَقِفُ بِقُرْبِ الْحِجْلِ وَالْقَوْمُ مَعَهُ، أَي:

انصبروا بهم من الصلاة؛ لأن النبي ﷺ راح إلى الموقف عقيب الصلاة والجبل يُسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الأعظم. [١/٧٤]

قال: وعرفات كلها موقف إلا نطن عرنة؛ لقوله ﷺ: «عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة، والمردلة كلها موقف وارتفعوا عن وادي محسر».

❦ نهاية البيان ❦

قال الإمام القشوري^(١).

ثم يتوجه الإمام عقيب الجمع بين الصلاتين إلى الموقف الذي بقرب الجبل، وهو الذي يُسمى: جبل الرحمة، والموقف يُسمى: الموقف [٢/٣٧، ١] الأعظم، وجبل الرحمة في عرفات، وذلك لأن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر في وقت الظهر، ثم ركب المضاوة حتى أتى الموقف؛ ولأنه قدم العصر ليتصل الوقوف؛ فلا معنى للتأخير.

ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فمن حصل في هذا الوقت فيها - وهو عالم بها، أو جاهل، أو نائم، أو يقطر ميعق، أو مغمى عليه موقف بها، أو مرّ ماراً ولم يقف - صار مذكراً للمحج، ولا يرد عليه العناد بعد، غير أنه إن أدرك بالتهار؛ فإنه يقف إلى غروب الشمس، فإن لم يقف، ولكنه مرّ ماراً بعد الزوال قبل الغروب؛ فعليه الدّم، فإن أدركها بعد غروب الشمس ولم يقف بها ومرّ بها؛ فلا شيء عليه، ويكون مذكراً للمحج. كما قاله الإمام الأسيجاني^(٢).

قوله: (وعرفات كلها موقف إلا بطن عرنة).

قال في «الديوان»: «عرنة - وادي في عرفات».

(١) ينظر: «محضر القشوري» [ص ٦٨]

(٢) ينظر «شرح محضر الطحاوي» للأسيجاني [١٤٠]

.....
 ﴿لغة البيان﴾

وَقَالَ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْعَصَلِ بَكْرٍ^(١) ابْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ الْقُشَيْرِيُّ^(٢)
 «وَالْمَسْجِدُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ هُوَ فِي بَطْنِ عُرَةَ، وَهُوَ حَرَجُ الْإِسْدُ
 مِنَ الْبَطْنِ يُرِيدُ الْمَوْقِفَ بِعَرَفَةَ، فَقَدْ صَارَ بِعُرَةَ مِنْ حَبِي يُخْرُجُ مِنَ الطَّبْعِ^(٣)
 وَالْأَضْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ فِي (١) ٢١٢ ط م] «الْمَوْطَأُ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَرَفَةُ
 كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَمِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرَةَ^(٤)»، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَمِعُوا عَنْ
 بَطْنِ مُحَسَّرٍ^(٥)» (٦).

قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِيهَا الشَّيْطَانَ، فَتَمَنَّى عَنِ الْوُفُودِ

(١) وَقَعَ فِي السَّحَابِ «بُكَيْرٌ» بِالتَّصْنِيرِ وَالْمَعْرُوفِ أَنَّهُ «بُكْرٌ» بِالتَّكْبِيرِ - كَمَا سَيَقُومُ فِي بَرَحِهِ - وَهُوَ
 أَقْبَلَ عَلَى مَنْ سَمَّاهُ «بُكَيْرًا» مِمَّنْ تَرَجَّمُوا لَهُ

(٢) هُوَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ أَبُو الْعَصَلِ الْبَصْرِيُّ، الْقُشَيْرِيُّ، الْعَصِيهِ الْمَالِكِيُّ وَهُوَ الْقَضَّةُ سَاحِلَةُ
 الْعِرَاقِ، وَصُفِّى فِي الْمُدْعَبِ كُنًى حَبِيبَةً مِنْهَا «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ»، وَ«الرَّدُّ عَلَى الْمُتَمَرِّدِ»، وَ«كَلَامُ
 الْأَشْرِيَّةِ» (تُومِي سَنَةِ ٣٠٤ هـ) يَنْظُرُ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِنُسَاجِي [٧/٢٩٩]، وَ«الْبَيْحُ لِمَنْصُورِ
 لِابْنِ فَرَحُونَ [١/٣١٣]

(٣) يَنْظُرُ «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِنُقَاضِي بَكْرِ بْنِ الْعَلَاءِ [ص ١٦٠] بِرِسَالَتِهِ ذِكْرُهُ

(٤) عُرَةَ بِضَمِّ أَوَّهٍ، وَفَتْحِ الرَّيِّ، ثُمَّ تَوْبَهُمَا، وَهُوَ وَدِينُ كِبَارِ أَوَّيْهِ مَكَّةَ، وَتَحْتَهُ يَضُمُّونَ رَمْلًا
 وَهُوَ خَطَأً يَنْظُرُ «رُوضُ الْمُعْضَرِ» فِي حَبْرِ الْأَنْضَرِ «مُحْمِرِي» [ص ٤٠٩]، وَتَمَعْنَاهُ مَكَّةَ بِتَرْجِيهِ
 وَالْأَثَرِيَّةِ [ص ١٨٤]

(٥) مُحَسَّرٌ - بِضَمِّ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْحَاءِ، وَشَدِيدِ السَّيِّ وَكُثْرَتِهِ - وَهُوَ صَعِيرٌ يَشْرَبُ مِنْ مَنًى وَاسْتَوْدَعَهُ
 وَبَيْنَ صَهْمَا وَالْمَعْرُوفِ مِنْهُ مَا يَمُرُّ بِهِ الْجَاهِلُ عَلَى تَحْرِيبِ بَيْنِ مَنًى وَبَعْدَتِهِ، وَهُوَ خِلَافُ هَذَا
 مَصُوبُهُ يَنْظُرُ «مَعْجَمُ بَدَائِعِ بَيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ» [١/٤٤٩] وَ«الْمَعْنَاهُ لِأَثَرِهِ فِي السَّهْلِ وَالْأَثَرِ»
 [ص ٢٤٠]

(٦) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رُوم ٨٦٩]، بِإِلَاحٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ الرِّيْطِيُّ «رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَمِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ مَعْصُومٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَمِنْ حَدِيثِ
 أَبِي عُمَرَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ» ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا جَمِيعًا، يَنْظُرُ «نَهْجُ الرِّيْطِيِّ» [٣/٦٠]

قَالَ: وَيُسَمِّي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَّةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاقِيَةٍ.

وَيَنْ وَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهِ جَارًا، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِمَا بَيَّنَّا.

وَيُسَمِّي أَنْ يَقِفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ كَذَلِكَ، وَقَالَ ﷺ:

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ

وَقِيلَ: إِنَّ بَعْضَهُمْ كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ وَيُسْرِطُونَ مَعْتَرِلِينَ عَنِ النَّاسِ فِي بَطْنِ عَرَّةٍ، وَيَنْظُرُ مُخَسِّرًا، فَأَمَرَ الشَّرْعُ بِمُحَالِفَتِهِمْ؛ رَدًّا عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَمِّي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَّةٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ).

وَذَاكَ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أُمِّ الْقُصْلِ بْنِ الْحَارِثِ: «أَنَّ نَاسًا اخْتَفَوْا عَنْهُ يَوْمَ عَرَّةٍ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ. فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ يَقْدَحُ لَنِي، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ^(١)، فَشَرِبَ^(٢)».

قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ)، أَي: وَقُوفُ الْإِمَامِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَفْضَلُ مِنْ وَقُوفِهِ عَلَى قَدَمَيْهِ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى وَيَتَصَرَّعُ، وَالنَّاسُ يَدْعُونَ بِدُعَائِهِ، إِذَا كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَمَا أُبْلَغَ فِي مُشَاهَدَتِهِمْ لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسَمِّي أَنْ يَقِفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ)

(١) البعير يشمل بابه وبجمل، والمراد به البقرة، بدليل ما رواه من «السنن» أنه ﷺ كان راكبا على البقرة، كذا جاء في حاشية (م) و(و) و(ب) و(ط) من أبي داود، كتاب المناقب باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥]

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٩٣٥]، ومن طريقه البخاري في كتاب الحج باب لو قوف على الدابة بعرفة [رقم ١٥٧٨]. وكذا مسلم في كتاب الحج باب سحبات الفطر للحاج يوم عرفة [رقم ١١٢٣]، من حديث أم الفضل بنت الحارث رضى الله عنه

«خَيْرُ الْمَوَاقِبِ مَا اسْتَفْنَتْ بِهِ الْقَبْلَةُ».

وَيَذْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَاسِكَ؛ لَمَّا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَادَ يَذْعُو يَوْمَ عَرَفَةَ مَاذَا يَذَّيْهِ كَالْمُسْتَطْعِمِ الْمُسَكِّبِ، وَيَذْعُو بِمَا شَاءَ وَإِنْ وَرَدَ الْآثَارُ بِمَنْعِ الدَّعَوَاتِ، وَقَدْ أُرْزِقْنَا تَغْصِينَهَا فِي كِتَابِ الْمَرْحُومِ بَعْضُ النَّاسِ فِي عِدَّةٍ مِنَ الْمَنَاسِكِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى.

— — — — —

وهذا لَمَّا رُويَ فِي «السُّنَنِ» فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ أَنَّهُ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ، فَلَمْ يَرَلْ وَاقِفًا حَتَّى عَزَبَ الشَّمْسُ^(١).

قَوْلُهُ (وَيَذْعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَاسِكَ)، وَكَلَا الْيَمِينِ بِالتَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَقِفَ).

قَوْلُهُ: (وَيَذْعُو بِمَا شَاءَ وَإِنْ وَرَدَ الْآثَارُ بِمَنْعِ الدَّعَوَاتِ)

وَحَدَّثَ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» - مُسْنَدًا إِلَى عَنُرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ [٢١٣٧ م]: «خَيْرُ الدَّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَمَّا وَالسَّبْيُونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(٢).

وَذَكَرَ فِي «المَوْطَأِ» - فِي مَعِينَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ - مُسْنَدًا إِلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا رُمِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلَا

(١) هذا جزء من حديث جابر الطويل في سياق الجمع وهو من مسنده عمر مره، وهو موقوف بتقطع منه فقرات بحسب المراد.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ باب في دعاء يوم عرفة [ص ٣٥٨٥]، عن عنرو بن شعيب عن أبيه، عن جده ﷺ. قال الترمذي: «هذا حديث عربي من هذا الوجه» وقال من حمله: «في إسناده حماد بن أبي سميد وهو ضعيف» ينظر «المعجم الصغير» لابن حجر [١٦٠٢ ص].

قَالَ: وَيَتَّبِعِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِقُرْبِ الْإِمَامِ، لِأَنَّهُ يَدْعُو وَيُعَلِّمُ فَيَعْمُوا وَيَسْتَمِعُوا.
وَيَتَّبِعِي أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِنْلَةِ وَهَذَا بَيَانُ الْأَفْضَلِيَّةِ؛

عنه عليه السلام

أَذْهَرَ، وَلَا أَخْفَرَ، وَلَا أَغْبَطَ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَرَى مِنْ تَزَلُّلِ رَحْمَةِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الدُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى فِي يَوْمِ بَذْرِ، قِيلَ
وَمَا رَأَى فِي يَوْمِ بَذْرِ؟ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ يَنْزِعُ الْمَلَائِكَةَ^(١).

وَقَالَ فِي «النَّوَازِلِ»: وَلِيَكُنْ عَامَّةُ دُعَائِهِ بِعَرَفَةَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ. إِلَى آخِرِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، اللَّهُمَّ أَسْتَغْنِي عَنْكَ أَسْتَجِيبُ لَكَ،
وَأَنْتَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ [٢٣٨١]، اللَّهُمَّ وَهَذَا مَقَامُ الْمُسْتَجِيرِ الْعَائِدِ مِنَ النَّارِ،
أَجْزِي مِنَ النَّارِ بِعَفْوِكَ وَأَذْجِيهِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِكَ، اللَّهُمَّ إِذْ هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، فَلَا
تَرْغُهُ عَنِّي، وَلَا تَرْغِبِي عَنِّي حَتَّى تُفَيْضَنِي وَأَنَا عَلَيْهِ.

قَالَ الْكُرْخِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: وَيَدْعُو النَّاسُ بِمَا أَحَبُّوا، وَتُرْفَعُ الْأَيْدِي بَسْطًا،
يَسْتَقْبِلُ الدَّاعِيَ بِيَدِهِ وَجْهَهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَيَعْمُوا)، أَيِ فَيَحْطُوا، وَسَقُوطُ الثُّوبِ عَلَامَةٌ لِلْمَضِيِّ، لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ
عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَقِفُوا)، فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَّبِعِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِقُرْبِ الْإِمَامِ).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا بَيَانُ الْأَفْضَلِيَّةِ)، أَيِ: وَفُوقِ النَّاسِ بِقُرْبِ الْإِمَامِ

(١) أخرجه حديث في «الموطأ» [رقم ٤٤٤]، عنه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم ٨١٢٥]، وكذا
من طريقه البيهقي في «الشعب» [٤٦١/٣]، من طريقه ابن عبيد الله بن كريب عنه به مراسلاً
قال الصنبر السامري «رواه مالك من حديث طلبة بن عبيد الله بن كريب، وعنه ليس بصحابي بل
هو تابعي، فالحديث مرسل» بظر «كشف المسامع والشافيع في تجميع أحاديث المصنفين»
للصنبر المنلوي [٣٨٩، ٣٨٨/٢]

(٢) بظر «شرح مختصر الكرمي» للسنوري [١٨٠]، «المبسوط» للرحسي [١٧/٤]، «سنة
الفقه» [٤٠٥/١]، «بدائع الصنائع» [١٥٣/٢].

لأنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

قَالَ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْقَسِلَ قُلُوبُ الْوُفُوفِ بِعَرَفَةَ وَيَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ

أَمَّا الْإِغْتِسَالُ فَهُوَ مُسْتَوْجِبٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَوْ اكْتَفَى بِالْوُضُوءِ حَلَّ، كَمَا فِي
الْجُمُعَةِ وَالْيَعْيَدَيْنِ وَعِنْدَ الْإِحْرَامِ.

وَأَمَّا الْإِجْتِهَادُ، فَلِأَنَّهُ ع اجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ لِأَنَّهُ
فَاسْتُجِيبَ لَهُ إِلَّا فِي الدُّعَاءِ وَالْمُظَالِمِ.

فَقَدْ عَيَّدَ

خَلَقَهُ هُوَ الْأَمَصُّ، (لِأَنَّ عَرَفَاتٍ كُلُّهَا مَوْقِفٌ)

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرْنَا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ع: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» إِلَى
آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْإِجْتِهَادُ)، أَيِ الْمُبَالَاةِ فِي الدُّعَاءِ (مِلَالَةً ع اجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ
فِي هَذَا الْمَوْقِفِ)، [أَيِ] ^(١) بِعَرَفَاتٍ.

(فَاسْتُجِيبَ لَهُ إِلَّا فِي الدُّعَاءِ وَالْمُظَالِمِ).

قِيلَ: تَوَقَّفَ دُعَاءُ النَّبِيِّ ع بِعَرَفَاتٍ فِي الدُّعَاءِ وَالْمُظَالِمِ إِلَى الْمُرْدَلَفَةِ،
فَاسْتُجِيبَ لَهُ فِيهَا فِي الدُّعَاءِ وَالْمُظَالِمِ أَيْضًا

وَقَدْ رَوَى عَنِ أَبِي عَنَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: «رَأَيْتُ لِسِيَّ ع بِعَرَفَاتٍ
وَيَدُهُ فِي نَحْرِهِ، كَأَنَّهُمْ يَطْعَمُونَ الْمُسْكِبَ»

(١) مَعْنَى تَحَرُّيهِ

(٢) مَا فِيهِ الْمَطْفُوفَيْنِ رِيَاءً مِنْ أَعْلَى، وَفَوْقَ، وَفَوْقَ، وَفَوْقَ، وَفَوْقَ

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَسِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ [٢: ٢٨٩٦]، وَابْنُ أَبِي عَرَفَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَمَمَ]

٩٢٥٧]، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَنَاسٍ ع بِهِ مَعْرُوفٌ

وَيُلَبِّي فِي مَوْقِفِهِ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ رحمته الله: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ كَمَا يَقِفُ بِعَرَفَةَ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ بِالنَّسَبِ قُلُّ الْإِشْتِعَالِ بِالْأَرْكَانِ، وَلَنَا مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَا زَالَ يُلَبِّي حَتَّى أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَةِ، وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ فِيهِ كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ فَيَأْتِي بِهَا إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَخْرَاءِ الْإِحْرَامِ.

• مهملات •

قوله: (وَيُلَبِّي فِي مَوْقِفِهِ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ).

أضخم: أَنَّ الْحَاجَّ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ خِصَاءٍ مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَةِ.

وعند مالك: إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ^(١).

له أَنَّ الْإِجَابَةَ بِالنَّسَبِ قُلُّ الْإِشْتِعَالِ بِالْأَرْكَانِ.

يعني: أَنَّ التَّلْبِيَةَ إِذَا تَكُونُ قُلُّ الْإِشْتِعَالِ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

ولنا: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَرْدَفَ الْفُضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفُضْلُ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ»^(٢).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -: «أَنَّ أَسْمَةَ كَانَتْ رَدَفَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُرْدَلِقَةِ، ثُمَّ

قال الهيثمي «رواه الطحاوي في الأوسط، وفيه تحسين بن عبد الله بن عبد الله، وهو ضعيف»

ينظر «مجمع الرواة» للهيتمي [١٦٨/١١]. وفي الدرر في شرح أحاديث الهداية لابن حجر [٢٠/٢]

(١) ينظر «الكافي» في هذه المسألة لابن عبد البر [٣٧١/١]

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب تلبيته والكبير هذه الخبر حين يرمي الجمرات والأردف في لير [رقم ١٦٠١]. ومسلم في كتاب الحج باب استجاب إمامه الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرات العقبة يوم الحرة [رقم ١٢٨١]. عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل رضي الله عنه به

أَزْدَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمَزْدَلَةِ إِلَى مَنْ، قَالَ فَكَلَامُهُ قَالَ لَمْ يَزَلِ الشَّيْءُ اللَّهُ نَتَمَى
حَتَّى زَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ^(١).

وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ ذَكَرَ مَفْعُولٌ فِي امْتِنَاعِ الْعِبَادَةِ وَيَتَكَثَّرُ ١٠٠٠٠٠ فِي تِلْكَ، فَكَانَ
الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ إِلَى آخِرِهَا كَالْتَكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ نَوَيْتُ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى
بِالْإِجْمَاعِ، فَفِي مَا وَرَاءَهُ عَلَى أَهْلِ الْقِيَاسِ، وَالْقُرُونِ مِثْلُ الشُّعْرَةِ بِالنَّحْصِ فِي نَحْصِ
التَّلْبِيَةِ

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِنَّهُ يَنْفَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ خُصَّةٍ فِي
النَّحْصِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُ أَعْمَالُ الصَّاحِبِ حَسَنَاتٍ، تَمَّ الشُّعْرَةَ بِالنَّحْصِ، فَبِهِ يَنْفَعُ
التَّلْبِيَةَ حِينَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ عِنْدَمَا^(٢).

وَعَدَ مَالِكٌ إِذَا رَأَى التَّيْتَ^(٣)

لَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سنة» مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَدَسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَيْنًا -
عَنِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «يُلَبِّي الْمُهَاجِرُ حِينَ يَسْلِمُ الْحَجَرَ»^(٤)، وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ تَسْمَعُ
بِعَمَلٍ هُوَ سُلُوكُ كَالنَّحْصِ، وَاسْتِلَامُ نَحْصِ سُلُوكٍ، وَرُؤْيَا تَبْتُ لَسْتُ بِسُلُوكٍ

(١) قوله «كَلَامُهُ» أَي دَلَّ اسْمُهُ وَعَصْرُ كَدِّهِ فِي حَبَابِ «دَوْدَ»

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب ركعتي لأزدف في صحيح [رقم ١٦٩] أ عن جرير
عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٠]

(٤) بطر، «الكافي» في لغة أهل المدينة لابن عبد البر [٣٧١/١]

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب من يسمع المحرم الجيه* [رقم ١٨١٧]، وترمذي

في كتاب الصوم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب من يسمع عليه في العمرة [رقم ٩١٩]، وروى

بعث في «مسند» [رقم ٢٤٧٥]، عن أبي عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ

قال الترمذي: «حديث أبي عيسى حسن صحيح»

قال، وإذا غربت الشمس أفامس الإمام والناس معه على هبتهم حتى يأتوا المزدلفة، لأن النبي ﷺ دفع بعد غروب الشمس، ولأن فيه إظهار مخالفة المشركين، وكان ﷺ يمشي على راحته في الطريق على هبته.

عبد الله

وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد - رحمه الله تعالى - أن من لم يرم قطع الثنية إذا غربت الشمس يوم النحر.

وروى هشام عنه: أنه يقطع الثنية إذا مضت أيام النحر.

فأما إذا ذبح قبل أن يرمي؛ فقد ذكر أبو الحسن الكرخي: أن هشام روى عن أبي حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما - أنه يقطع الثنية؛ لأنه تحلل بالذبح، وهو كما لو تحلل بالخلق.

وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد - رحمه الله تعالى - لا يقطع الثنية وإن ذبح ما لم يرم، أو يخلق؛ لأنه لا يخرج عن الإحرام بالذبح.

وقال الحسن بن أبي حنيفة: إما يقطع الثنية بالذبح القدر والمتمتع، طمأ إذا ضحى المفرد لم يقطع الثنية؛ لأن القدر والمتمتع ينقطع به التحلل، وهو كالخلق.

وأما المفرد: فتخلله لا يقع على ذبحه، فلا ينقطع عنه الثنية كما قال القدوري - رحمه الله تعالى - في «شرح»^(١)

قوله: (قال) وإذا غربت الشمس أفامس الإمام والناس معه على هبتهم حتى يأتوا المزدلفة).

وإما يفيضون من عرفات بعد غروب الشمس؛ لما روى أبو داود في «سننه»

(١) يظر «بدائع الصنائع» [١٥٧، ٢]، «اللباب شرح الهداية» [٢٢٦، ٢]، «درر الحكام» [٢٢٩، ١]

(٢) يظر «شرح محضر تكملة الكرخي» للقدوري [١٨٠، ١]

عنه عليه السلام

بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: «كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الشَّمْسُ دَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٢/٢١٥ و١م]» (١).

وَلِأَنَّ فِيهِ مُحَالَفَةً الْمُشْرِكِينَ، لَمَّا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَّتْ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَإِنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ كَانُوا يَذْفَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، حِينَ يَغْتَمُّ بِهَا رُءُوسُ الْجِبَالِ، كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرِّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّمَا نَذْفَعُ فَلَا نَعْبَلُوا، فَدَفَعَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ» (٢).

وَأَمَّا الْإِفَاضَةُ عَلَى هَيْئَتِهِمْ فَلَمَّا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ زَرَأَةً رَجَرًا شَدِيدًا، وَصَرِيًّا لِلَّيْلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضْطِرَاعِ» (٣).

وَالْإِضْطِرَاعُ (٤): الْإِسْرَاعُ.

(١) أخرجه أحمد في «مسند» [٥/٢٠٢]، وعنه أبو داود في كتاب المناسك/ باب لدفعه من عرفه [رقم/ ١٩٢٤]، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه به.

قال ابن عبد الهادي «هذا إسناد حسن»، انفرد به أبو داود، ينظر «تتبع التحقيق» لابن عبد الهادي [٣/٥٣١].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٥١٨٤]، والحاكم في «المستدرک» [٢/٣٠٤]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٩٣٠٤]، هي المشورة بين محرمه ﷺ به نحوه قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٣) وقع بالأصل «بالإيضاح» والمثبت من «ات»، «وام»، «واف»، «واف»، «وام».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط [رقم/ ١٥٨٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ٩٢٦٦]، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه به.

(٥) وقع بالأصل «والإيضاح»، والمثبت من «اف»، «واف»، «واف»، «واف»، «وام».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنة»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَتَمٍ أَيْمَنَ قَالَ أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ وَعَلَيْهِ الشُّكِيُّ وَرَدِيَّةٌ أَسْفَتْ، وَقَالَ «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالشُّكِيِّ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِيجَابِ الْحَبْلِ وَالْإِثْلِ، فَعَلَيْكُمْ بِالشُّكِيِّ»^(١)
وَالْإِيجَابُ: الْإِسْرَاعُ أَيْمَنَ.

وَرَوَى [الْبُخَارِيُّ] ^(٢) أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَدِّهِ نَبِيٍّ عُزُوفٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أُمَامَةَ وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَقِّهِ لَوْ دَخَلَ جِوْنٌ دَعَا قَالَ: «كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَخَذَ فَخُوفَهُ نَصَرَ» قَالَ هَذَا: وَالْعَتَقُ هُوَ الْعَوْدُ^(٣)
قَالَ فِي «الْدِّيَوَانِ»: «الْعَتَقُ: الشَّرُّ الْقَبِيحُ، وَهُوَ يَنْتَحِيزُ»^(٤)

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الصَّحِيحِ»: لَعَوَ الشَّرُّ الْوَاسِعُ، وَقَابَةُ مِغْشَقُ ^(٥)، وَالنَّصْرُ [٢١٥ ط م]، هُوَ الْعَوْدُ، وَهُوَ أَرْصَعُ الشَّرِّ ^(٦) وَالْفُخُوفَةُ: الْمَتْنَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ^(٧).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المسائل باب الدعاء من عرفه [رقم ١٩٢٠]، وأحمد في المسند [٢٦٩/١]، والبيهقي في ٥ من الكرى [رقم ٩٢٩٧]، من حديث أبي عتَمٍ ع -

(٢) ما بين المعقوفين زياده من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧

فَإِنْ خَافَ الرَّحَامَ مَدَّعَ قَبْلَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُجَاوِزْ حُدُودَ عَرَفَةَ أَجْرَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْمِنْ مِنْ عَرَفَةٍ.

وَالْأَفْصَلُ لَهُ أَنْ يَقِفَ فِي مَقَامِهِ كَيْلًا يَكُونُ أَحَدًا فِي الْأَدَاءِ قَبْلَ وَقْتِهَا.

وَلَوْ مَكَثَ قَلِيلًا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَإِقَاضَةِ [١٤/٧٤] الْإِمَامِ لِخَوْفِ الرَّحَامِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها بَعْدَ إِقَاضَةِ الْإِمَامِ دَعَتْ بِشَرَابٍ فَأَفْطَرَتْ ثُمَّ أَقَامَتْ.

عبد النبي

وَالدَّفْعُ مِنْ عَرَفَاتٍ هُوَ الْإِفَاضَةُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَافَ الرَّحَامَ) إِلَى آخِرِهِ

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ»^(١) إِنَّ خَافَ بِعَصْرِ الْقَوْمِ الرَّحَامَ، أَوْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ؛ فَتَقَدَّمَ قَبْلَ الْإِمَامِ قَلِيلًا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَطْنِ عَرَفَةٍ، وَلَمْ يَجْزُ حَذُّ عَرَفَةٍ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ ثَبَتَ مَكَانَهُ يَدْعُو [١٣/٢٤١] حَتَّى يَدْفَعَ الْإِمَامُ؛ فَهُوَ أَفْصَلُ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَتَجَاوِزْ مَوْضِعَ التَّوَقُّفِ؛ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرَ الزُّحْمَةِ، وَكَانَ فِي حُكْمِ الْوَاقِعِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ مَكَانَهُ فَهُوَ أَفْصَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدًا فِي الْإِفَاضَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا.

وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا أَقَامَتْ مَكَانَهَا حَتَّى أَقَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَتْ بِشَرَابٍ فَأَفْطَرَتْ ثُمَّ أَقَامَتْ»^(٢).

فَإِنْ أَبْطَأَ الْإِمَامُ بِالدَّفْعِ وَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ اللَّيْلُ؛ دَفَعُوا قَبْلَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ وَقْتُ الدَّفْعِ قَدْ دَخَلَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ اللَّيْلَةَ فِي الدَّفْعِ؛ فَلَا يَحُورُ لِلنَّاسِ تَرْكُهَا.

(١) ينظر «شرح مختصر الكراحي» للقدوري [١٨١/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ١٣٢٩٦]، عن القاسم، عن عائشة، «أَنَّهَا كَانَتْ يَدْعُو شَرَابًا فَتَفْطِرُ، ثُمَّ تُقِيمُ»

قال ابن حجر «إسناده صحيح» ينظر «الدراية» في تعريب أحاديث الهداية لابن حجر [٢٢٠/٢]

قَالَ: وَإِذَا أَتَى مُزْدَلِفَةَ، فَالْمُسْتَحَبُّ (١) أَنْ يَقِفَ بِقَرْبِ الْحَجَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ، يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا قُحِيَ وَثَبَ مِنْهُ هَذَا الْحَجَلُ.

• باب الإحرام •

وَأَنْ دَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى جُورَ عِرْقَاتِ، يُرْمَى إِلَيْهِ عَصَا، خِلَافَ لِلشَّافِعِيِّ (٢)؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ وَاجِبٌ، بِذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ دَفَعَ، وَفَعَلَهُ بِيَدِهِ الْوَاحِبِ.

ثُمَّ إِنْ عَادَ إِلَى عِرْقَاتِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَأَخَصَّ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، سَعِدَ عَنْهُ الدَّمُ، خِلَافًا لِرُفْعِهِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى عِرْقَاتِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، لَا يَنْسَعِدُ عَنْهُ لَمْ يَلْتَمِصْ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَتَى مُزْدَلِفَةَ، فَالْمُسْتَحَبُّ (٣) أَنْ يَقِفَ بِقَرْبِ الْحَجَلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ، يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ)، أَيُ يُقَالُ لِدَلِكِ الْحَجَلِ: قَرْحٌ.

قَالَ فِي «الصَّحاحِ»: «قَرْحٌ: اسْمُ جَبَلٍ بِمُزْدَلِفَةَ» (٤).

وَقَالَ فِي «الْكُشَافِ»: «الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ قَرْحٌ، وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي يَقِفُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَقِيلَ: الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ مَا بَيْنَ حِجَّتَيْ الْمُزْدَلِفَةِ، مِنْ شَأْرَتَيْ عِرْقَةٍ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ، وَلَيْسَ الْمَأْرِمَانِ وَلَا وَادِي مُحَسَّرٍ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الْجَبَلُ - أَيُ إِنْ لَشَعْرَ الْحَرَمِ هُوَ الْجَبَلُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ -؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي لَمَّا عَلِيَ الْقَمَرُ - يَعْنِي بِمُزْدَلِفَةَ - يَغْلِسُ رَكِبَ نَاقَهُ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَمَ، فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَثُمَّ يَزُلُّ وَاقِفًا

(١) بَطْنٌ - بِحَاوِي الْكَبِيرِ، لِلْمُزْدَلِفَةِ [٧٤، ٧٣، ٧٢] وَفِي الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدِ: لِلْمُزْدَلِفَةِ [١١٩، ٨]

(٢) بَطْنٌ - فِي «الصَّحاحِ» فِي بَطْنِ الْمَشْعَرِ [٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤] مَادَّةُ قَرْحٍ

(٣) الْمَأْرِمَانِ: الْمَصْبَرَانِ فِي الْحَبَالِ، حَيْثُ يُلْتَمِصُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا، وَيُشْعَرُ مَا وَرَقَهُ وَنَحْوُهُ رَهْبَةً، وَكَانَتْ مِنَ الْأَرْجَاءِ بَطْنٌ - فِي «النَّهْجَةِ» فِي عَرَبِ الْحَدِيثِ: لَا يَنْبَغِي الْأَنْبَغُ [٢٨٨، ٢٨٧] مَادَّةُ مَأْرِمٍ

وَكَذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَتَخَرَّزُ فِي الرُّوْلِ عَنِ الطَّرِيقِ ، كَيْلًا يَصُرَّ بِالْمَارَّةِ ، فَيَنْزِلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

غاية البيان

حَتَّى أَشْفَرُ ^(١) ^(٢).

قَالَ فِي «الْمَعْرَبِ» : الْمَيْقَدَةُ مَوْصِعٌ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُوقِدُونَ عَلَيْهِ النَّارَ ^(٣) وَقِيلَ : إِنَّهَا كَانُوا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَمَّا كَانَ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ بِقُرْبِ قُرْحٍ ، لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ عَلَى قُرْحٍ ، فَقَالَ : «هَذَا قُرْحُ وَهُوَ الْمَوْقِفُ ، وَجُمِعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» ^(٤) إِلَى هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ .

قَوْلُهُ : (وَكَذَا عُمَرُ) ، أَيِ : وَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قُرْحٍ

قَوْلُهُ : (وَيَتَخَرَّزُ فِي الرُّوْلِ عَنِ الطَّرِيقِ) .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْجِيُّ ، وَإِذَا جَاءَ الْإِمَامُ الْمُرْدَلَعَةُ وَهِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ ،

(١) هذا حرم من حديث جابر المشهور في سياق حجة الوداع ، وقد مضى بحريجه غير مرة ، وهو عند مسلم وأبي داود والبخاري وابن ماجه . وقد وقع لإسناد في آخره عبد الثاني في «السنن الكبرى» في كتاب الحج التكبير والتهليل والتحميد عند المشعر الحرام [رقم / ٤١٥٦] ، ولقد روي في «سننه» [رقم / ١٨٥١] ، وابن أبي شيبة [رقم / ١٥٣٢٤] ، وغيرهم

(٢) ينظر : «الكشاف» لرمحشري [٢٤٦/١]

(٣) ينظر «المعرب» في ترتيب المعرب» لشمطري [ص ٤٩٢]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المسامات باب الصلاة بجمع [رقم / ١٩٣٥] ، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باب ما جاء أن عرفة كلها موقف [رقم / ٨٨٥] ، وأحمد في «المسند» [١٥٦١] ، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٩٢٨٧] ، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به قال الترمذي «حديث علي حديث حسن صحيح»

قال ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة

نقطة السجل

وهي التي إذا أقضت من وادي عرقات إلى بطن مخسر، فثرب بها حيث شئت عن يمين الطريق [٢١٦ هـ] وعن يساره، ولا ينزل عن حدة الطريق فتؤدي الناس^(٢)، وذلك لقوله ﷺ «مُرْدَلَعَةٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُخْسَرٍ» فأما الرول على الطريق فهو مسموع بالمرْدَلَعَةِ وغيرها؛ لأنه يقطع الناس على الاختيار.

وقال في «أحكام القرآن» لأبي الفصلي تكرر في محمد البصري القنبري القاضي «ويطر مخسر بين مَرْدَلَعَةٍ ويس من، إذا حرج الإسد من متى يريد المَرْدَلَعَةَ، هبط في بطن مخسر، فإذا حرج منه يريد مَرْدَلَعَةً فهو مَرْدَلَعَةٌ».

قال: (ويستحب أن يقف وراء الإمام)، أي: خلف الإمام، بقايتا في الوقوف بمرقة، إشارة إلى قوله: (لأنه يذعو ويظلم، فبعوا ويسمعوا).

قوله ((قال))^(٣) ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة)، أي: قال الإمام القنبري في «المختصر».

اعلم أن الإمام يجمع بين المغرب والعشاء بإذنان واحدة وقت العشاء بأذان واحدة وإقامة واحدة

(١) هكذا بأسلوب العيب بعد المنصور، وهو أسلوب عربي شائع، وقد تكرر في مواضع من الكتاب، ونكتني بالنبيه عليه في هذا الموضع

(٢) بطن «شرح مختصر الكرخي» خنبري (١٨١ هـ)

(٣) مصنف بحريته

(١) وقع في السمع «بكير»، والمعروف أنه «بكر» «مكرر»، كما عصى برفقه سبفا

(٥) عاين المصنفين زيادة من «هـ»، و«و»، و«ت»، و«م»

(٦) ينظر، «مختصر القنبري» [ص/٦٨]

❖ باب الأذان ❖

وَقَالَ زُفَرٌ: بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَفِي قَوْلِهِ الْآخَرُ: بِإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ^(١)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»^(٢).

[٢٣٩، ١] لِمُفَرَّ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سننه» فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي حَدِيثِ حَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُرْدَلِقَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَخِّ بِبَيْنَهُمَا شَيْئًا»^(٣).

بِغَيْرِ: لَمْ يَطْلُوعُ، وَلِأَنَّهُ جَمَعَ مَشْرُوعٌ لِلْحَاحِ، فَيَكُونُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، كَمَا فِي الْجَمْعِ بِعَرَفَاتٍ

وَلِلشَّافِعِيِّ - عَلَى قَوْلِهِ الْآخَرِ -: مَا رَوَى [١٧٧/١] عَنْ أَبِي عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَمْ يَزِدْ فِي الْأُولَى»^(٤).

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»^(٥).

(١) وهذا القول الثاني هو مذهب شافعي في العديد بظن «الحاوي الكبير» للماوردي [١٧٦/٤] والاصح في هذه الإمام الشافعي «الطحاوي» [١٠٨/١]

(٢) بظن «شرح مختصر القلوبي» للأصمعي [١٨١/١]

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجه نبي ﷺ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب صفة حجه نبي ﷺ [رقم ١٩٠٦]، وأبو داود في كتاب الأذان/ باب الأذان لمن جمع بين الصلوتين بعد دعاء وقت لأبي سعيد [رقم ٦٥٦]، وابن ماجه في كتاب المناسك/ باب حجه رسول الله ﷺ [رقم ٣٠٧٤]، من حديث حابر بن عبد الله بن عبد الله بن داود وحده

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك/ باب الصلاة بجميع [رقم ١٩٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٧٤٤]، عن أبي شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ﷺ به

(٥) أخرجه محمد بن يحيى في «العجوة على أهل المدينة» [٤٣٩، ٢]، وأبو عروانه في «صحيحه» [٣٨١، ٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٣٨٧١، ٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٣، ٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم ١٧٤٩]، من حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ به

بسم الله الرحمن الرحيم

المغرب، لأكل [٢١٧، ٢] العشاء، وعندما كذلك إذا تفرق الناس عن الإمام لعشاء أو غيره، حيث يُقام لصلاة العشاء مرة أخرى.

والدليل على صحة هذا ما روى البحاري في «الصحيح»: بإسناده إلى أسامة بن زيد، قال: دُعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَرَلَّ الشُّعْبُ، قَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ التَّوَصُّوَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». فَخَاءَ الْمُرْدَلِفَةِ، فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ التَّوَصُّوَةَ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْرِلِهِ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا» (١).

فَعَلِمَ بهذا: أنهم كانوا تفرقوا، أو اشتعلوا بين الصَّلَاتَيْنِ بِإِباحَةِ الْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَأَنَّهُمَا صَلَاتَانِ يَجْمَعُهُمَا وَقْتُ وَاحِدٌ، فَيَكْتَفَى بِإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ كَمَا فِي الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ. وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: الْجَمْعُ بِعَرَفَةَ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ مَفْعُولَةٌ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، فَاجْتَبَحَ إِلَى رِيَادَةِ الْإِغْلَامِ، أَمَّا الْجَمْعُ بِالْمُرْدَلِفَةِ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ مَفْعُولَةٌ فِي وَقْتِهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى رِيَادَةِ الْإِغْلَامِ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَيْكُمُ الْعَوَانُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَدَنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ

قُلْتُ: الْعَوَانُ كُلُّ صَلَاةٍ مَعَهَا صَلَاةٌ عَلَى حَدٍّ، فَيَرُدُّ كُلُّ مَعَهَا بِالْإِقَامَةِ، بِجَلَابِ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِفَةِ فَإِلَهُمَا صَارَتَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بَيْنَهُمَا، فَلَا خِلَافَ هَذَا لَمْ تُفَرِّدْ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِالْإِقَامَةِ

(١) أخرجه البحاري في كتاب التَّوَصُّوَةِ باب إسباغ التَّوَصُّوَةِ [رقم ١٣٩]، وصححه في كتاب الحج

باب الإحصاء من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء حينئذ بالمزدلفة في

هذه الليلة [رقم ١٣٨٠]، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه

وَقَالَ زُمْرٌ عنه بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ اِغْتِيَارًا بِالْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ. وَلَا رَوَاةَ حَلِيٍّ
عنه أَنَّ السَّيِّئَ عنه جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَدَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلِأَنَّ الْعِشَاءَ فِي وَقْتِهَا
يُقَرَّدُ بِالإِقَامَةِ إِعْلَامًا، بِخِلَافِ الْعَصْرِ بِعَرَفَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَى وَقْتِهَا مُؤَدَّ
لِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ.

وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْجَمْعِ. وَلَوْ نَطَوَّعَ أَوْ تَشَعَّلَ بِشَيْءٍ أَعَدَّ
الإِقَامَةَ؛ لَوُقِرَعَ الْمُضِلُّ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعِيدَ لِأَدَانٍ كَمَا فِي نَحْوِ الْأَوَّلِ
بِعَرَفَةٍ إِلَّا أَنَّا اكْتَفَيْنَا بِإِعَادَةِ الإِقَامَةِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ السَّيِّئَ عنه حَتَّى الْمَحْرَبِ
بِمُرْدَلَمَةٍ ثُمَّ نَعَشَى ثُمَّ أَمَرَدَ الإِقَامَةَ لِلْعِشَاءِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ لِهَذَا الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عنه؛ لِأَنَّ الْمَحْرَبَ
مُؤَحَّرَةٌ عَنْ وَقْتِهَا، بِخِلَافِ الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ تَقَدَّمَ عَلَى وَقْتِهِ.

عنه البيهقي

قَوْلُهُ: (فَأُفْرِدَ بِهَا)، يُرْوَى [٢١٨٠٧] عَلَى الْقَتَنِ لِلْمَعْنَوِيِّ، وَعَلَى الْقَتَنِ
لِلْعَاضِلِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ: يَكُونُ مُسْتَدًّا إِلَى الْحَرِّ وَالْمَجْزُورِ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَكُونُ مُسْتَدًّا إِلَى الصَّغِيرِ لِرَاجِعٍ إِلَى الْإِمَامِ أَيْ أَمَرَدَ الْإِمَامُ
بِالإِقَامَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا)، وَدَاكُ لِأَنَّ السَّيِّئَ عنه ثُمَّ يَنْطَوِّعُ بَيْنَهُمَا، حِينَ يَنْطَوِّعُ
بَيْنَهُمَا أَوْ تَشَعَّلَ بِشَيْءٍ بَيْنَهُمَا، أَعَادَ الإِقَامَةَ بِعِشَاءٍ؛ لِأَنَّهُ انْصَحَّ لِلْعِلَامِ الْأَوَّلِ
بِالتَّشَاعُلِ، فَوُضِعَ الْإِعْلَامُ ثَانِيًا.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَعَشَى)، أَيْ أَكَلَ الْعِشَاءَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ لِهَذَا الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)

وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِهِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْمَجَرُّ.

• هبة الجليل •

يعني: إذا صلى المغرب والعشاء وحده جاز؛ لكن السنة أن يصليهما مع الإمام.
والفرق لأبي حنيفة بين (١) الجمع بعرفات - حيث لا يجوز الجمع بلا
إمام - وبين الجمع بالمرديفة - حيث جاز له أن يجمع بينهما، وحده: أن الجمع
بعرفات ثابت، بخلاف القياس؛ لكون العصر مقدمة على وقتها، فروعي فيه جميع
ما ورد به النص، وهو الأداء مع الإمام في حالة الإحرام.

أما الجمع بالمرديفة: فلم يخالف القياس؛ لأن المغرب مؤخره عن وقتها،
وقضاء الصلاة بعد وقتها أمر معقول لوجود المسبب بعد وجود السبب، فلم يشترط
فيه مراعاة ما ورد به النص، وهو الإمام.

قوله: (وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُجْزِهِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ).
وقول رقم والحسب بيدي مثل قولهما كذا ذكر القنوري في «شرح»^(١).
(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُجْزِيهِ وَقَدْ [٥١٨٦م] أَسَاءَ).

وذكر في «شرح الطحاوي» للإمام الأشيبخاني: ولو صلى المغرب بعد
غروب الشمس قل أن يأتي المرديفة؛ عليه أن يعيدها إذا أتى المرديفة في قول
أبي حنيفة ومحمد.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يُعِيدُهَا وَقَدْ أَسَاءَ. كذا ذكر في «الإبصار» [أيضاً]^(٢).

(١) ينظر «الأصل» لمحمد [٣٥٢ ٢]، «محضر الطحاوي» [ص ٦٥، ١٩١٨ ٢]، «شرح
محضر الكرخي» لقلنوري [١٨٣ ١]، «المبوط» [١٨ ٢]، «بدائع الصنائع» [٣٥٦ ٢]، «شرح
مجمع البحرين» [١٤٢٨، ١٤٣١]، «نيل المحتاج» [٢٨ ٢]، «الجمهر البير» [٢٠٣، ١]،
«المسبب» [١١٨ - ١٢٠]، «فتح القدير» [٤٧٩ ٢]، «التصحيح والترحيع» [ص ٢١١]

(٢) ما بين المعطوفين: زيادة من، أو، ولف، وقت، وام.

ثم قال في «شرح الطحاوي»: وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها، فهو على الاختلاف^(١).

وذكر في «شرح الطحاوي» لنسب أبي بكر الرازي: «إن صلاحها فيها؛ لم يجر في قول أبي حنيفة ومحمد^(٢)، أي: إن صلى المغرب والعشاء دون المزدلفة يعني: قبل أن يصل إلى المزدلفة؛ لم يجر في قولهما. كما ذكر في «المنظومة» في باب أبي يوسف.

ومن يصلي فرضي المزدلفة قبل الوصول؛ [جاء]^(٣) بعد عرفة، أي: جاز عند أبي حنيفة؛ خلافاً لهما.

وجه قول أبي يوسف: أنه أدّى صلاة المغرب في وقتها، فلا يجب عليه إعادتها، كما إذا أدّى في غير ليلة المزدلفة في وقت المغرب، ولهذا لا يجب عليه إعادتها بالاتفاق بعد طلوع الفجر؛ ولأنه إنما رخص له تأخير المغرب عن وقتها؛ ليحصل السير، فإذا لم يترخص؛ جاز أخذه بالعزيمة.

وجه قولهم: ما روى البخاري في «الصحيح»: عن كريب، مولى أبي عبيد عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ حيث أقام من عرفة مال إلى الشعب، فقص حاجته فتوصاً (١٠، ٢، ١، ٢)، فقلت يا رسول الله، أتصلي؟ فقال: «الصلوة»^(٤) أمّاك^(٥)، أي: موضع الصلاة بالمزدلفة، فدل أن الصلاة لا يحوز عنها في

(١) شرح مختصر الطحاوي، للأسيوطي [١٣٩]

(٢) بطر شرح مختصر الطحاوي، للجصاص [٥٣٥، ٢]

(٣) ما بين المحفوظين. زيادة من «وا»، «وب»، «وات»، «وام»

(٤) وقع بالأصل «الصلوة» والنسب من «اب»، «وا»، «وب»، «وام»

(٥) مضي تعريجه قريباً

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمه الله، يُخْرِئُهُ وَقَدْ أَسَاءَ، وَعَلَى هَذَا الْجَلَاب: إِذَا صَلَّى
بِعَرَفَاتٍ. لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ أَذَاهَا فِي وَقْتِهَا فَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهَا كَمَا بَعْدَ طُلُوعِ
الْمَغْرِبِ، إِلَّا أَنْ التَّاجِيزَ مِنَ الشُّعْثَةِ قَصِيرٌ مُبَيَّنٌ بِتَرْكِهِ. وَلَهُمَا مَا رَوَيْ أَنَّهُ رحمه الله قَالَ

عَنْهُ نِسَابٌ

الطَّرِيقُ؛ وَلِأَنَّ تَاجِيزَ الْمَغْرِبِ لَيْلَةُ الْمُرْدَلَقَةِ عَنْ وَقْتِهَا أَصْلٌ بِالِاتِّفَاقِ

ثُمَّ التَّاجِيزُ إِمَّا أَنْ كَانَ لَاتِّصَالِ السَّيْرِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُرْدَلَقَةِ،
فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَ السَّيْرِ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ وَلَا سَعَةٍ، وَلِهَذَا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ إِلَى الشُّعْثَةِ فَفَضَلَ حَاجَتَهُ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

ثُمَّ إِمَّا لَمْ يَجَزْ تَقْدِيمُ الْمَغْرِبِ عَلَى الْمُرْدَلَقَةِ؛ لِيُمْكِنَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
بِالْمُرْدَلَقَةِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ، وَيُمْكِنُهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مَا دَامَ وَقْتُ الْعِشَاءِ بَاقِيًا، فَإِذَا
طَلَعَ الْمَغْرِبُ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ؛ فَسَقَطَتِ الْإِعَادَةُ.

قَالَ الْقُلُودِيُّ: إِذَا كَانَ يَحْتَسَى أَنْ يَطْلُعَ الْمَغْرِبُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمُرْدَلَقَةِ؛
صَلَّى الْمَغْرِبَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَعَ الْمَغْرِبُ فَاتَّ وَقْتُ الْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى الْعِشَاءَ
الْأَخِيرَةَ فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ دُحُولِ وَقْتِهَا؛ لَمْ يُجْزَ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ خَوْفِ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ.
قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا الْجَلَاب: إِذَا صَلَّى بِعَرَفَاتٍ)، أَيِ إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ
بِعَرَفَاتٍ بَعْدَ غُرُوبِ الشُّعْثَةِ؛ لَمْ يَجَزْ عِنْدَهُمَا، حَلَا قَالَا لِأَبِي يُوسُفَ ^(١).

قَوْلُهُ: (كَمَا بَعْدَ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ).

يَعْنِي: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ طُلُوعِ الْمَغْرِبِ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا فِي
وَقْتِهَا، فَكَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ بِالْمُرْدَلَقَةِ قَبْلَ الطُّلُوعِ لِهَذَا الْمَنْعِ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (١/٢١٩ ص ٢١٩) وَلَوْ طَلَعَ الْمَغْرِبُ قَبْلَ أَنْ يُعِيدَهُمَا

(١) ينظر «السبابة شرح الهدية» [٢٣١/٤]، «فتح القدير» لابن الهمام [٢٧٩/٢]

لِلْأَسَافَةِ في طريق المزدلفة: الصلاة أمامك، معناه وقت الصلاة

وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّأْخِيرَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا وَجِبَ يُشَكِّكُ الْحُجَّعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ؛ لِيَصِيرَ حُجَّتَهُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُمَكِّتُ الْحُجَّعَ مِنْهُ الْإِعَادَةُ

قَالَ. وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِطَلْعِهِ، بِرُؤْيَا مَنْ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهَا يُؤَمِّدُ [١٧٠] بِطَلْعِهِ، وَلِأَنَّ فِي التَّحْقِيقِ نَقَعَ خِلَافَ الْوُقُوفِ فَيَحُورُ كَتَقْدِيمِ الْعَصْرِ بِعَرَفَةَ.

بَعْدَ عِيدِ

بِالْمُزْدَلِفَةِ؛ عَادَ إِلَى الْجَوَارِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا، أَيِ. قَبْلَ أَنْ يُعِيدَ [١٧١]، وَفِي الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ

قَوْلُهُ: (الصَّلَاةُ أَمَامَكَ).

مَعْنَاهُ: وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ تُؤَخَّرُ بِعَمَلِ الْمُصَلِّي، فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ أَمَامَهُ، فَأُرِيدَ الْوَقْتُ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمُصَلِّي عَلَى لَبْسِهِ، لِأَنَّ الْوَقْتَ سَبَبُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، أَوْ أُرِيدَ الْوَقْتُ بِخَدْفِ الْمُصَلِّي، وَفَقْدِهِ الْمُصَلِّي إِلَيْهِ مَقْدَمَهُ، أَوْ أُرِيدَ مُوَضِّعُ الصَّلَاةِ بِهَذَا الطَّرِيقِ

قَوْلُهُ: (وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بِطَلْعِهِ)، أَيِ يُصَلِّي الْإِمَامُ الْفَجْرَ مِنْ يَوْمِ الشَّحْرِ بِطَلْعِهِ

وَالْمَطْلُ: أَحْرُ طُلْمَةُ النَّيْلِ كَمَا فِي «الذَّبْوَانِ»

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) شرح مختصر الصحراوي، للأسيوطي [١٣٩]

(٢) ينظر: «الذَّبْوَانِ الْأَدَبُ» للعلامي [٢١٥/١]

بسم الله الرحمن الرحيم

يُرِيدُ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةٌ إِلَّا لَوْفَتْهَا إِلَّا بِجَمْعٍ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْعَدِ قَبْلَ وَفَتْهَا»^(١).

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحِ»: يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ الشَّيْءَ ﷺ صَلَّى صَلَاةً يَغَيِّرُ مِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْعَجَرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا»^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ عَامَةَ كُتُبِ أَصْحَابِنَا مِثْلُ: «مَنْحِ الطَّحَاوِيِّ»، وَ«مَنْحِ الْكَرْخِيِّ»، وَ«الْإِبْرَاضِ»، وَ«مَنْحِ الْأَقْطَعِ»، وَ«النَّحْفَةِ»، وَ«الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ، وَ«الْوَارِلِ» لِأَبِي اللَّيْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٣) [٢٠٠: ٢٠١]، نَاطِقَةٌ بِأَنَّ صَلَاةَ الْعَجْرِ بِالْمُرْدَلَفَةِ: إِذَا طَلَعَ الْعَجَرُ يَغْلَسُ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الْعَجْرِ: يَذْهَبُ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَجْرِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَمْشُكُهُمْ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْعَجَرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا؟ قُلْتُ: أَرَادَ بِهِ قَبْلَ وَفَتْهَا الشُّعْبُ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»:

يَأْتِيهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدٍ، قَالَ: حَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَجَرَ حِينَ طَلَعَ الْعَجَرُ، فَأَنْبَلُ يَقُولُ: طَلَعَ

(١) أخرجه الشيخان في كتاب الحج باب من يصلي المغرب بجمع صلاة العجر بالمرددة [رقم

١٥٩٨]، وصنف في كتاب الحج باب منحيات ياتيه لتعويض بصلاته الصبح يوم البحر بالمرددة،

والسائلة فيه بعد من طلع العجر [رقم ١٢٨٩]، وأبو داود في كتاب المسائل باب الصلاة

بجمع [رقم ١٩٣٤]، عن عبد الرحمن بن يربد، عن ابن مسعود رضي الله عنه به

(٢) هو القاضي فيه

(٣) سطر أشرح مختصر الكرخي للقدوري [١٨٣٩]، أشرح مختصر الطحاوي للأسيبجاني

[١٤٥٥]، أنحه القضاة [٤٠٧: ١]، المبسوط [١٩٤]، بدائع الصنائع [٣٥٧: ٢]، مسهب

أبرهاني في اللغة الحسانية [٤٢٩: ٢]، المعجم المبرور [٢٠٣: ١]، رد المحتار [٥١١: ٢]

ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ قَدَعًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ

عنه البدر

الْمَجْزُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: ثَمَّ يَطْلُعُ الْمَجْزُ^(١)، عَدُّ عَلَى مَا قُلْنَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِحِرَافِ مِنَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَوْ صَلَّى قَبْلَ وَقْفِهِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ جَوَارُ الصَّلَاةِ بِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ نَفْسَهُ - وَهُوَ الرَّأْيُ - حِينَ طَلَعَ الْمَجْزُ، لَنَلَّا يَكُونُ يَنْتَهِ عَلَى حِلَابِ يَوْمِهِ

فَعِلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ وَقْفِهِ التَّخَفُّ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا فَدَعَا الصَّلَاةَ اسْتَدْرَكَ فَصِلَةَ الْوُقُوفِ، وَذَلِكَ لَا يُسْتَدْرَكُ فِي غَيْرِ هَذَا الْيَوْمِ، فَكَذَلِكَ أَصْلُ مِنْ فَصِلَةِ الْإِسْعَارِ الَّتِي تُسْتَدْرَكُ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

ثُمَّ الْوُقُوفُ بِالْمُرْدَلِفَةِ: بَعْدَ طُلُوعِ الْمَجْزِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أَنْ يُنْبَغَ جَدًّا، فَصَنَ مَرَّةً بِهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْمَجْزِ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ حَصَلَ فِي حَرْفٍ مِنْ أَحْرَافِهَا، فَهَذِهِ الْوُقُوفُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الشُّبَّةَ أَنْ يَقِفَ إِلَى أَنْ يُنْبَغَ جَدًّا أَوْ يَصْرَعَ فِي الدُّعَاءِ.

وَالْتَقْلِيلُ: آدَاءُ الصَّلَاةِ بِالْقَلَسِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ [١٠٢٢] النَّاسُ مَعَهُ قَدَعًا)، أَيِ وَقَفَ الْإِمَامُ بَعْدَ

صَلَاةِ الْمَجْزِ قَدَعًا، وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْجِيُّ: وَإِنْ اسْتَدْعَوْ أَنْ يَكُونَ مَوْجُهُمْ عَلَى لَحْلَلِ - الَّذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ - الَّذِي يُقَالُ لَهُ قُرْحٌ، فَيَفْعَلُ، أَوْ يَتَمَعَّمُوا وَيَدْعُوا اللَّهَ، وَيَزْمَعُ يَدَيْهِ وَيَسْتَقْبِلَ بِهِمَا وَجْهَهُ تَسَطُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ كَذَلِكَ

وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ»: يَدْعُو بِالْمُرْدَلِفَةِ مَعْرُوفًا ذِي مَعْرِفَةٍ، وَيَقُولُ لَهُمْ حَرَمٌ

لَحْمِي وَشَعْرِي وَدَمِي وَعَظْمِي، وَخَمِيعُ جَوَارِحِي عَلَى لَدَارِ بَارِئِ رَحْمَةِ الرَّاحِمِينَ

(١) أخرجه البحاري في كتاب الحج باب من يصلي الصبح يصلي صلاة العجر - بمردفه [رم]

١٥٩٩، عن عبد الرحمن بن عوف ر. هـ

(٢) بظن - شرح محضر الكرخي - للقدوري [١٨٣]

يَدْعُو حَتَّى رُويَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَاسْتُجِيبَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأَمَّتِهِ حَتَّى الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ.

❦ سورة عبید ❦

قَوْلُهُ: (وَاسْتُجِيبَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأَمَّتِهِ حَتَّى الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ).

يَجُوزُ أَنْ تُؤَوَّلَ الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ بِالرَّقْعِ وَالْحَرِّ

أَمَّا الرَّقْعُ: فَيَكُونُ حَتَّى لِلْمَقْطَعِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ». بِالرَّقْعِ، وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً تَكُونُ إِمَّا لَتَعْظِيمِ كَالطَّيْرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُعْظِمُ مَوْتَهُمْ ^(١)، وَإِمَّا لَتَحْقِيرِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «قَدِمَ الْحَاحُ حَتَّى الْعُشَاءُ».

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُجَابَةً لِمَا قَبْلَهَا، فَلَا يَجُوزُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى حِمَارًا، أَوْ صَرَبْتُ الرِّجَالَ حَتَّى امْرَأَةً، وَهِيَ صَرْحٌ [١٢٤١] عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي «مُقْتَصَدِهِ» ^(٢).

وَلَكِنْ يَنْقُصُ هَذَا كَلَامٌ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الْمَغْطُوفُ فِيمَا سَحَرُ بِهِ لَيْسَ بِمُجَابِسٍ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّمَاءَ وَالْمُطَالِمَ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ حَتَّى يَصِحَّ الْكَلَامُ.

فَقَوْلُ مَنْعَاهُ اسْتُجِيبَ لَهُ كُلُّ ذَنْبٍ لِأَمَّتِهِ، حَتَّى اسْتُجِيبَ لَهُ الدَّمَاءُ وَالْمُطَالِمُ. وَأَمَّا الْحَرُّ [١٢٤١] فَيَكُونُ «حَتَّى» لِلْحَرِّ، وَحَتَّى إِذَا كَانَتْ حَارَّةً يَكُونُ الْمَجْرُورُ إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ بِهِ الشَّيْءُ؛ كَقَوْلِهِمْ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، بِالْحَرِّ. وَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عِنْدَهُ الشَّيْءُ؛ كَقَوْلِهِمْ: «سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»؛ لِأَنَّهُ تَنْتَهِي الْبَيِّنَةُ عِنْدَ أَوَّلِ جُرْءٍ مِنَ الصَّبَاحِ، وَمَا سَحَرُ بِهِ مِنْ فَعْلٍ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ «حَتَّى» دَخَلَ فِيمَا قَبْلَهَا، كَمَا دَخَلَ الرَّأْسُ فِي أَكْلِ السَّمَكَةِ.

(١) بِمَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ»

(٢) يَنْظُرُ «الْمُقْتَصَدُ شَرْحُ الْإِبْرَاقِ» بَعْدَ الْعَاوِلِ الْجَرْجَانِيِّ [٨٤٢، ٨٤١]

ثُمَّ الْوُقُوفُ وَاحِدٌ عِنْدَنَا، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ بَعِيرٌ غَضِرَ بِمُرْمَةِ الدَّمِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ رُكْنٌ.....

عنه الباق

وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: اسْتُجِيبَ لَهُ دَعَاؤُهُ لِأَنَّهُ فِي ذُنُوبِهِمْ؛ حَتَّى الْمَعَاءُ وَالْمَطْلَمُ
يَعْنِي: اسْتُجِيبَ لَهُ فِي الدَّمَاءِ وَالْمَطْلَمِ أَيْضًا، وَهَذَا 'بِحِلَافِ كَلِمَةِ «إِلَى» مِنْ
مَخْرُورِهَا لَا يَدْخُلُ فِيهَا قَبْلُهَا، وَبَاقِي الْبَحْثِ يُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ كَثَرَتِ لِسَانُ
ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْوُقُوفُ وَاحِدٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَ بِرُكْنٍ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ رُكْنٌ^(١)).

وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ وَاجِبٌ تَطَهَّرُ فِيهَا إِذَا جَلَّوَرَّ حَتَّى مُرْدِفَةً مِنْ طَلْعِ الصُّبْرِ، صَبَّ
دَمًا لَتَرْكِ الْوُقُوفِ بِهَا، إِلَّا إِذَا تَرَكَهُ لَعْنٍ بِسَبَبٍ عِلَّةٍ، أَوْ صَغِيرٍ صَحَّ نِيْلًا، وَلَا
شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ عِندَ تَشَعُّرِ الْحَرَمِ﴾
[سُورَةُ ١٩٨]، وَالنَّصُّ قَطْعِيٌّ، قَدُّهُ عَلَى رُكْنِيَّةِ الْوُقُوفِ بِالْمُرْدِفَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ
فِي «وَجِيزِهِمْ»: أَنَّ وَقُوفَ الْمُرْدِفَةِ^(٢)

فَعَلَّ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» وَحْدَهُ نَفْلًا صَحِيحًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رُكْنٌ^(٣)

وَلَمَّا: مَا زَوَى النَّحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُثَيْدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ،

(١) وَلَعِنَ بِالْأَصْلِ «وَعَدَهُ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَعَدَهُ»، وَ«وَعَدَهُ»، وَ«وَعَدَهُ».

(٢) هَذَا وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَذْهَبُ أَنْ تُكْفَى بِهَرِ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» بِمَجْرُوسٍ وَ ٢ | ١٧٧.

وَهُوَ بِعَرَبٍ شَرَحَ الْوَحِيدَ بِرَأْفَةٍ [٢١١ ٢] وَ«الْحَجْمُ الْوَحِيدُ» فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ «بِطَبْعِي» ٣ | ٥١٩

(٣) يُنْظَرُ «الْوَجِيزُ» مَعَ شَرْحِ الرَّافِعِيِّ «لَا يَحْتَاجُ حَامِدُ بَعْرِي» (٢١١ ٣)

(٤) لَيْسَ هَذَا لَيْسَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ وَجْهٌ بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَبَعْرُ «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (٣ | ٩٩)

باب البيادر

سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ، «لَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَبْلَةً الرُّدْلَةَ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ»^(١).
وَحَدَّثَهُ [٢٠١١ هـ] أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -
فَعَلِمَ أَنَّ الْوُقُوفَ بِرُّدْلَةٍ لَيْسَ بِرُكْنٍ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمْ يَجْزُ تَرْكُهُ لِلضُّعْفَاءِ،
كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.

وَرَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»، وَالْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ
فِي «السنن»: مُسْتَدًّا إِلَيَّ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّبَلِيِّ^(٢)، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ وَاقِعًا بِعَرَفَاتٍ، فَأَقْبَلَ أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ: الْحَجُّ يَوْمَ
عَرَفَةَ^(٣).

فَعَلِمَ بِهَذَا: أَنَّ رُكْنَ الْحَجِّ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ لَا غَيْرُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب من قدم ضعفة أهله بليل، فيقفون بالردلة ويدعون، ويصوم
إذا غاب القمر [رقم ١٥٩٤]، ومسلم في كتاب الحج / باب استحباب تعظيم دفع الضعفة من
النساء وغيرهن من مردلته إلى من في لوجر الديالي من رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم
حتى يصلوا الصبح بمردلته [رقم ١٢٩٣]، وأبو داود في كتاب المساك / باب التعجيل من جمع
[رقم ١٩٣٩]، عن عبيد الله بن أبي يزيد، سمع ابن عباس رضي الله به

(٢) ينشر بفتح الهمزة آخر الحروف، وسكون نعين المهملة وفتح نعيم وبمدح راء مهملة
والدبلي بفتح الدال وسكون الهمزة آخر الحروف، وذكر أبو عمر الشري أنه لم يرو عنه غير هذا
الحديث، وقد أخرج به الترمذي والنسائي وابن ماجه حديث آخر في النهي عن النساء والرفق
كذا جاء في حاشية ١٥٠، و٥٥٠ وينظر الاستيعاب ١٦١ ابن عبد البر [٢ / ٨٥٦]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المساك / باب من لم يدرك عرفه [رقم ١٩٤٩]، والترمذي في أبواب
الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيمن أدرك لإمام يجمع فقد أدرك [رقم ٨٨٩]، وابن
ماجه في كتاب المساك / باب من أتى عرفه قبل المعبر به جمع [رقم ٣٠٦٥]، والنسائي في
كتاب مساك الحج / من الوقوف بعرفة [رقم ٣٠١٦]، وأحمد في المسند [٣٠٩ / ٤]، من
حديث عبيد الرحمن بن يعمر الدبلي رضي الله به

قال الترمذي «قال شعبان بن غيث هذا أخو حديث رواه شعبان الثوري»

﴿ عناية لبيب ﴾

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ، مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ مِنَ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ؛ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ؛ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ^(١)

وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَيْضًا: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحُ مِنَ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ؛ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ»^(٢).

فَعَلِمَ بِهَذَا أَيْضًا، أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الرُّكْبَةِ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ.

وَأَمَّا كَوْنُ الْوُقُوفِ وَاجِبًا: فَلِمَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ مُضَرَّسٍ الطَّائِيَّ يَقُولُ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ مِنْ جَبَلٍ طَيِّبٍ، وَاللَّهِ مَا جِئْتُ حَتَّى أَتَعَتُّ نَفْسِي، وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، وَمَا تَرَكْتُ جَبَلًا مِنْ هَذِهِ الْجِبَالِ إِلَّا وَقَدَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ - صَلَاةَ الصُّبْحِ - بِالْمُزْدَلِفَةِ - وَقَدْ كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا [٢٢١/٢م] أَوْ نَهَارًا - فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ»^(٣).

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٨٧١]، عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به

(٢) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٨٧٢]، عن هشام بن عروة، عن أبيه رضي الله عنه به

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك

الحج [رقم/ ٨٩١]، وابن ماجه في كتاب المساك / باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع [رقم/

٣٠١٦]، وأحمد في «المسند» [١٥٠٤]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٨٢١]، والطحاوي

في «شرح معاني الآثار» [٢٠٨/٢]، عن الشعبي قال سمعت عروة بن مضرس الطائي رضي الله عنه به

قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح»، وقال ابن المنذر «هذا الحديث صحيح» ينظر «البر

المعبر» لابن الملقن [٢٤١/٦].

لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَذَكِّرُوا نَفْسَ لَمْ تَحْزَمِ الْحَرَمِ﴾ (المرءة ١٩٨) وَبِمِثْلِهِ
تَثْبِثُ الرُّكْبَةَ

وَلَمَّا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَدَّمَ صَعْمَةَ أَهْلِهِ بِالْبَيْتِ وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ،
وَالْمَذْكُورُ مِمَّا تَلَا الدُّكْرُ وَهُوَ لَيْسَ بِرُكْنٍ بِالْإِجْمَاعِ.

هاتية البيان

وَجَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «مَنْ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ، وَصَلَّى مَعَنَا هَذِهِ
الصَّلَاةَ - وَقَدْ كَانَ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ - فَقَدْ تَمَّ حُجَّتُهُ»^(١)

فَعَلِمَ بِهَذَا: أَنَّ الْوُقُوفَ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُ ﷺ عُلِقَ تَمَامُ الْحَجِّ بِهِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ، فَتَقُولُ: إِنَّ الْمَذْكُورَ فِيهَا الدُّكْرُ لَا الْوُقُوفَ، وَالدُّكْرُ
بِالْمُرْدَلَفَةِ (١٢١١) لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلِهَذَا إِذَا وَقَفَ وَلَمْ يَذْكُرْ
أَصْلًا، لَا يَلِزُهُ شَيْءٌ، فَأُولَى أَنْ لَا يَكُونَ عِزُّ الْمَذْكُورِ - وَهُوَ الْوُقُوفُ - رُكْنًا.

قَوْلُهُ: (تَعَالَى: ﴿عِذَ لَمْ تَحْزَمِ الْحَرَمِ﴾ (المرءة ١٩٨))، أَيُّ: قَرِيبًا مِنْهُ،
وَذَلِكَ لِتَمُضِلِ كَالْقُرْبِ مِنْ جَنَلِ الرُّخْمَةِ، وَالْأَوَّلُ الْمُرْدَلَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي
مُخَسِّرٍ. كَذَا فِي «الْكُشَافِ»^(٢).

وَالْمَشْعَرُ الْحَرَامُ: جَلُّ قُرْحٍ، أَوْ مَا بَيْنَ جَنْبِي الْمُرْدَلَفَةِ مِنْ مَأْرَمِي عَرَفَةَ إِلَى
وَادِي مُخَسِّرٍ، وَفَدَمَرُ ذِكْرِهِ

وَالْمَشْعَرُ^(٣): الْمَعْلَمُ، لِأَنَّهُ مَعْلَمٌ لِعِبَادِهِ، وَوُصِفَ بِالْحَرَامِ لِحُرْمَتِهِ

قَوْلُهُ: (وَبِمِثْلِهِ تَثْبِثُ الرُّكْبَةَ)، أَيُّ: وَبِمِثْلِ هَذَا النِّصْنِ، وَهُوَ النِّصْنُ الْقَطْعِيُّ.

(١) أَقْرَبُ مَنْ رَوَاهُ هَذَا اللفظُ السَّانِي فِي كِتَابِ مَسَائِكَ الْحَجِّ لَيْسَ لَهُ بِذِكْرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَعَ الْإِمَامِ

بِالْمُرْدَلَفَةِ (رَمَحَ ٣١٣٩)، مِنْ حَدِيثِ مَنْ شَعِبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَسْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ،

يَقُولُ: حَقَّقْنِي حُزْرًا بَيْنَ مُخَسِّرٍ ۝ ٤

(٢) يَنْظُرُ: «الْكُشَافُ» لِلرَّمَحَشَرِيِّ (٢٤٦/١)

(٣) وَفَعٌ بِالْأَصْلِ أَوِ الْمَعْنَى، وَنَسَبٌ مِنْ أَوْ، وَافٍ، وَابٍ، وَامٍ

وَأَيْمًا عَرَفًا الْوُحُوبَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ وَقَدْ كَانَ أَفْصَحَ قَتْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَافَاتٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» عُلِّقَ بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُحُوبِ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ يَأْنُ يَكُونُ بِهِ صَغْفٌ أَوْ عِنَةٌ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَخَافُ الرِّحَامَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ؛ لَيْفَ رَوَيْتَ.

﴿عَابَهُ بَيَانٌ﴾

قَوْلُهُ: (وَقَدْ كَانَ أَفْصَحَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَافَاتٍ)، حُمَلَةٌ حَالِيَّةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَرَاءِ، أَيْ: مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ، وَالْحَالُ: أَنَّ هَذَا الْوَاقِفَ أَفْصَحَ مِنْ عَرَافَاتٍ قَبْلَ وَقُوفِهِ بِالْمُرْدَلِفَةِ (فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ).

قَوْلُهُ: (عُلِّقَ بِهِ تَمَامُ الْحَجِّ)، أَيْ: عُلِّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْوُقُوفِ بِالْمُرْدَلِفَةِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ وَقَفَ مَعَ هَذَا الْمَوْقِفِ» تَمَامُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ [٢/٢٢٢٢ م] (فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُحُوبِ)، أَيْ: تَعْلِيْقُ [تَمَام] ^(١) الْحَجِّ بِالْوُقُوفِ يَضْلُحُ عَلَامَةَ الْوُجُوبِ

وَالْأَمَارَةُ: يَفْتَحُ الْهَمزة الغلامَةُ.

قَوْلُهُ (غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ)، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهَذَا يَضْلُحُ أَمَارَةَ الْوُجُوبِ). بِغَيْرِهِ أَنَّ الْوُقُوفَ بِالْمُرْدَلِفَةِ وَاجِبٌ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ بِعُذْرٍ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لَمَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ صَعْفَةً أَهْلَهُ لَيْلًا

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ غَائِثَةَ قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةً جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثِيَابَةً، فَأَذِنَ لَهَا» ^(٢).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُولَتَيْنِ رِبَادَةٌ مِنْ «ف»، «وَاو»، «وَات»، «وَام»

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ مَنْ قَدَّمَ صَعْفَةً أَهْلَهُ لَيْلًا فَيَقْعُونَ بِالْمُرْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ وَيَقْدُمُ

إِذَا عَابَ الْقَمَرُ [رَقْمُ / ١٥٩٦]، وَمَسَمَّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بَابِ مَنْجَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الصَّعْفَةِ مِنْ =

قال وإذا طلعت الشمس أفاض الإمام والناس حتى يأتوا منى
 قَالَ عليه السلام: «هكذا وقع في نسخ «المختصر» ، وهذا غلط ، والصحيح إذا
 أفاض أفاض الإمام والناس ، لأن النبي ﷺ دفع قبل طلوع الشمس .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (قال وإذا طلعت الشمس أفاض الإمام والناس حتى يأتوا منى
 قَالَ ^(١) «هكذا وقع في نسخ «المختصر» ^(٢) ، وهذا غلط
 والصحيح إذا أفاض أفاض الإمام والناس ، لأن النبي ﷺ دفع قبل طلوع
 الشمس) ، أي: قال الإمام القدوري ^(٣): «وإذا طلعت الشمس من يوم النحر أفاض
 الإمام من الرذيلة والناس معه حتى يأتوا منى» .

ثم قال صاحب «الهداية»: هكذا وقع في نسخ «مختصر القدوري» ، وهو
 غلط ، لأن النبي ﷺ دفع قبل الطلوع .

فأقول: هذا الذي قاله صاحب «الهداية» صحيح ، لكن الغلط وقع من
 الكاتب لا من القدوري نفسه ، ألا ترى أن الشيخ أبا نصر البغدادي - وهو من
 تلامذة الشيخ أبي الحسين القدوري - قد أثبت لفظ القدوري في هذا الموضع
 في «شرح» بقوله: قال ، «ثم يفيض الإمام من رذيلة قبل طلوع الشمس والناس
 معه حتى يأتوا منى» ^(٤) .

(١) زاد بعده في (ط) «العبد الضعيف عصمه الله تعالى»

(٢) أي: صاحب «الهداية»

(٣) أشار إليه أبو الرجاء الرازي في «الشخص شرح مختصر القدوري» [و ١١٩ أ/ مخطوط مكتبة
 مجلس الله أفندي - بريك ، رقم الحفظ ٨٠٨] .

(٤) ينظر «مختصر القدوري» [ص ٦٨] ولعله هناك «ثم أفاض الإمام والناس معه قبل طلوع
 الشمس حتى يأتوا منى»

(٥) وهذا هو لفظ المطبوع من «مختصر القدوري» [ص ٦٨] ، وهو الثابت في عدة نسخ خطية أيضاً ، =

❦ هذه النسخ ❦

وأثبت الإمام أبو الحسين القُدُوري في شرحه لـ «مختصر الكُرُجي» مثل هذا أيضاً فقال: «ويُبيِّنُ الإمامُ قُلُوبَ شُعُوبِ الشُّمُسِ بِأَيِّ مَنٍّ».

فعلِمَ أنَّ ما ذكره صاحب «الهداية» منقولاً عن «مختصر القُدُوري»: «هَذَا سَهْوٌ مِنَ الْكَاتِبِ لَا مِنْ لُقْدُورِي»

[١٢٤٢]، والشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ أَخْلَ مِنْصَبًا مِنْ أَنْ يَزِلَّ قَدَمُهُ فِي هَذَا الْقُدْرِ وَهُوَ بِخَرِّ رَحَاةٍ فِي الْفَقْهِ، وَعَيْثُ يَذْزَازُ فِي الْحَدِيثِ، وَنَاهِيكَ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى غَرَارَةِ عَدَمِهِ شَرْحُهُ لـ «مختصر الكُرُجي»، فَإِذَا طَانَعَتْ عَرَفَتْ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْفَقْهِ كَانَ عِنْدَ الْعَبُوقِ^(١) لَا [١٢٤٣] يَأْنُهُ يَدُ كُلِّ أَحَدٍ، وَيَرْجِعُ طَرَفُ الْمَاطِرِ إِلَى مَسْرِيَّتِهِ^(٢)

❦ منها [ق ٤٧] ١ مخطوط مكة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١١٠)، وسبعة ناسخ [ق ٣١] ٢ مخطوط مكة رافع باش - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)، وسبعة ناسخ [ق ٢٤] ٣ مخطوط مكة مور هندية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)، وسبعة ناسخ [ق ٢١] ٤ مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٩٥٢)

وعليه شرح جماعة من الأئمة منهم حواصم رده في شرح مختصر القُدُوري [ق ٥٠/١] مخطوط مكة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)، وأبو نصر الأصبغ في شرح مختصر القُدُوري [ق ١٠٤] ١ مخطوط مكة مكة المكرمة رقم الحفظ (٥٧)، والعلامة بهاء الدين محمد بن أحمد الأنبيجاني في ١ دقهية شرح مختصر القُدُوري [ق ٥٥] ٢ مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥) والعلامة يوسف الكُدُوري في شرح نفوس [ق ١٧٠] ٣ مخطوط مكة فيصل الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ ٧٩٧)، وحسام الدين بن أبي في إحصاء الدلائل شرح مختصر القُدُوري [ق ٢٧٣] ٤ والحدادي في «المعجزة النبوية» شرح بقُدُوري [ق ١٥٨] ٥، والميداني في «الديب» في شرح الكتاب [ق ١٩٠/١]، وغيرهم

(١) العبوق: حتم أحمد نصفي في طرف المعجزة الأنبياء، بنو الثَّابِتِ لَا يَسْقُطُهَا يَطْرُ «انعاموس المحيط» [ص ٩١٣/مادة، هوق]

(٢) وقع بالأصل: «مسرلة»، والمثبت من: «لو»، «و»، «و»، «و»، «و»، «و»

قال فيتبدئ بحجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل
حصى الحذف،

«فائدة لبيان»

عن كلالٍ^(١) ورمدٍ^(٢)

ثم الأصل في الإفاضة من المزدلفة: ما روى صاحب «السر»، يئسده إلى
عمرو بن ميمون، قال: فإن عمر بن الخطاب «كان أهل الجاهلية لا يعيصون حتى
يرؤ الشمس على ثبير، فحالفهم النبي ﷺ، فدفع قتل طلوع الشمس»^(٣).
وثبير: اسم جبل^(٤)، وكانوا يقولون: أشرف ثبير كئماً ثبير^(٥).
والإفاضة - بالعين المعجمة - الإسراع.

قوله: (قال: فيتبدئ بحجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات
مثل حصى الحذف)، أي: قال الإمام أبو الحسين الفدوري: يتبدئ بحجرة العقبة
بعدما أفاض من المزدلفة.

والجحمة هي الحجرة الصغيرة، وربما يسمي المواضع التي تسمى جحاراً

(١) يقال كل العامل، إذا نعت وأق، وكلاثة البصر صفة واسع العروس، فيريدي [٣٠/٢٤١،
مادة كسر]

(٢) الرمد: داء النهائي يصيب العين ينظر، ومعجم الوسيط [١/٣٧٢]

(٣) أخرجه البحاري في كتاب فضائل الصحابة باب أيام الجاهلية [رقم: ٣٦٢٦]، وأبو داود في
كتاب مسامك / باب الصلاة بجمع [رقم: ١٩٣٨]، عن عمرو بن ميمون، قال قال عمر بن
الخطاب ﷺ: «...»

(٤) ثبير: غورد جنة الأقبية، وهي أربعة أئيرة بالحجار ثبير عباء، وثبير الرنج، وثبير الحصراء
وثبير الخضع، بنظر: ومعجم البلدان لياقوت الحموي [٢/٧٢] ومعالم مكة الأريحية والأثريه
[ص/١٦]

(٥) أي: ادخل أهل الجبل في المشرق - وهو ضوء الشمس - كئماً ثبير، أي دفع ثبير ينظر «الهاب»
في غريب الحديث لابن الأثير [٢/٤٦٤/مادة: شرف]

أَوْ حِمَارَاتٍ؛ لِمَا بَيَّنَّهَمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ.

وَالْحَذْفُ ^(١) - بِالْحَاءِ الْمُفَحَّمَةِ - الرَّمْيُ بِرُمُوسِ الْأَصَابِعِ ^(٢). يُقَالُ الْحَذْفُ بِالْعَصَا، وَالْحَذْفُ بِالْخَصَا، وَحَذَفَ الْأَرَبُ بِالْعَصَا: رَفِئَهَا بِهَا، وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَ(مِثْلُ حَصَى الْحَذْفِ) بِالْجَرِّ؛ لَكَوْنِهِ صَفَةً لِمَا قَبْلَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسِيحِيُّ فِي «شرح الطحاوي» ^(٣): «لَوْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ جَازَ عِنْدَنَا».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحُورُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ^(٤).

وَالْأَفْضَلُ عِنْدَنَا: أَنْ تُرْمَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ حَتَّى يَجُوزَ بِالِاتِّعَاقِ.

وَقَالَ فِي «شرح الكرخي» ^(٥): «وَقْتُ الرَّمْيِ يَوْمَ النَّحْرِ يَدْخُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَدْخُلُ وَقْتُ [١٠: ٢٢١ هـ] الْجَوَارِ بِنُصْفِ اللَّيْلِ، وَيَجِبُ الرَّمْيُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ^(٦).

(١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» «مثل حصى الحذف» ينظر «الهداية» للمفريجياني [١/١]
(٢) قيل هو رميكم حصاة أو مواء، بأحدهما بين مثابيك ونزيمي بها، أو تشدّد بمعدّة من خشب، ثمّ نرّمي بها الحصاة بين إيهامك والثبات ينظر «الهداية» في حريب الحديث لا بين الأثير [١٦/٢/مادة: حذف]

(٣) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيسحياني [١٣٩٥]

(٤) مذهب الشافعي أن ذلك منسحب وليس به حجب ينظر «المحاي الكبير» لعاوردي [١٨٤/٤]

[١٨٥] وه لهدت في هذه الإمام الشافعي للسوردي [١١٥/١]

(٥) ينظر: شرح مختصر الكرخي للقدوري [١٨٣/١]

(٦) وَقْتُ الْحَوَارِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ الْحَرِّ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَقَدْ تَعَدَّدَ أَنْ لَا يُوجِبُ الرَّمْيَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ينظر «الإجماع» لعاوردي [ص ٨٧] وه بحر المذهب للرويني [٥٢٧/٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَقَالَ فِي «شرح الآثار»: «لَا يَتَنَبَّيْ لَهُمْ أَنْ يَرْمَوْهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَإِنْ
رَمَوْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَجَرَتْهُمْ وَقَدْ أَسَاءُوا».

ثُمَّ قَالَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ^(١).

وَجْهٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مَا رُوِيَ فِي «شرح الآثار» وَغَيْرِهِ فِي حَدِيثِ
أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا رَمَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَرَلِهَا؛ فَصَلَّتِ الْقَجْرَةَ»^(٢).

وَوَجْهٌ مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْأَمْلَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ هُوَ مَا رُوِيَ
فِي «السنن» وَ«شرح الآثار» وَغَيْرِهِمَا، مُسْتَدًّا إِلَى جَابِرٍ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ صُحْحًا، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَعِدَّةُ رَوَالِ الشَّمْسِ»^(٣).

(١) ينظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي [٢١٥، ٢ - ٢١٨]

(٢) أخرجه البحاري في كتاب الحج باب من قدم صعدة أهله بين فيقرون بالمردقة ويدعون ويقدم
إد غاب القمر [رقم / ١٥٩٥]، ومسلم في كتاب الحج باب استحباب تقديم دفع الصعدة من
الساء وغيره من مردقة ابن ميثم في أواخر الليالي قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لميرهم
حتى يصلوا الصبح بمردقة [رقم / ٢٩٧]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٦/٢]، عن
ابن جُرَيج، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا تَرَنَّتْ نَبْلَةً حَتَّمَتْ عِنْدَ الْمُزْدَلِجَةِ،
فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟، قُلْتُ لَا فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ
قَالَتْ: يَا بُنَيَّ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: «فَارْتَجِعُوا» فَارْتَجَلَتْ وَمَضَتْ، حَتَّى رَمَتْ
الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَرَلِهَا فَقَالَتْ: يَا هَيْتَاهُ، مَا أَرَانِي لَأَقْدَغُلْتُكَ قَالَتْ: يَا
بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدَ بِالْعَطَشِ لَفْظُ بَحَارِي

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج/ باب بيان وقت استحباب الرمي [رقم / ١٩٧١]، وأحمد
في «المسند» [٣١٩/٣]، وعنه أبو داود في كتاب المساك/ باب في رمي الجمار [رقم / ١٩٧١]،
والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في رمي يوم النحر صُحْحًا [رقم / ٨٩٤]،
وابن ماجة في كتاب المساك/ باب رمي الجمار أيام التشريق [رقم / ٣٠٥٣]، والبيهقي في كتاب =

عن أبيه

وَرُوِيَ فِي «السُّنَنِ» أَيْضًا: مُسْتَدًّا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ صُعَقَاءَ أَهْلِ بَعْسٍ، وَيَأْمُرُهُمْ لَا يَزْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

وَوَحَّه مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: مَا حَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ثُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِسَاءَةِ وَتَعَةٍ»^(٢) صَبِيحَةَ جَمْعٍ. أَنْ يُعْبُصُوا مَعَ أَوَّلِ الْعَجْرِ بِسَوَادٍ وَلَا يَزْمُوا الْجَمْرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ فِي الثَّقَلِ (١٠٢٢١ ط ٢) وَقَالَ: «لَا تَزْمُوا الْجِمَارَ حَتَّى تُصْبِحُوا»^(٤).

مسالك الحج / باب وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر [رقم / ٣٠٦٣]، عن ابن جُرَيْجٍ، عن أبي الثَّوْبَانِ، عن جَلْبَرٍ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المساك باب التمجيل من جمع [رقم / ١٩٤١]، وإسناده في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في تقديم الصعق من جمع بديل [رقم / ٨٩٣]، والنسائي في كتاب مسالك الحج باب انتهى عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس [رقم / ٣٠٦٥]، وابن ماجه في كتاب المساك باب من تقدم من مسح لبي من لرمي الجمار [رقم / ٣٠٢٥]، عن أبي عباس عليه السلام به.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح»

(٢) الثقل بفتح التاء المثناة وفتح القاف، مناع ضامير وحشمة، وكل شيء مصوب يطرأ. انقاموس المحيط [ص / ٩٧٢ / مادة: ثقل]

(٣) أخرجه الطحاوي في بيان مشكل الآثار [١٢٣، ٩]، وفي شرح معاني الآثار [٢١٦ / ٢]، وإسناده في المسالك النكدي [رقم / ٩٣٥٠]، من طريق موسى بن عُقْبَةَ الْخَرِيزِيِّ ثُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام به.

قال العيني: إسناده صحيح، يطرأ: جمع الأفكار شرح المعاني والآثار للعيني [٣٥ / ١٠]

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٢١٧ / ٢]، من طريق الحكم عن مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام به.

والجواب عن حديث أسماء، فقول لا تُسَمُّ أَمَّا رَمَتْ قُلَّ الصَّخْرَةِ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا رَمَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ، ثُمَّ صَبَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ

وَلَيْسَ سَلَمًا أَنَّهَا رَمَتْ قُلَّ طُلُوعِ الصَّخْرِ؛ فَقَوْلُ ذَلِكَ كَانَ رُخْصَةً لِلصُّعْمَاءِ، بِدَلِيلٍ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَنَّهَا قَالَتْ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلطُّغَمَاءِ»^(١)، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ فِي حَقِّ عِبَرِ الصُّعْمَاءِ.

وَأَمَّا الْإِسَاءَةُ^(٢) بَعْدَ طُلُوعِ الصَّخْرِ [قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ]^(٣)؛ فَلِمُحَالَةِ الشَّيْءِ^(٤)، لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷻ، زَمَى جَمْرَةَ الْعَقَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَأَمَّا الرَّمْيُ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ؛ فَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سَنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سُبَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَزِمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَهُوَ رَاكِبٌ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَرَجُلٍ مِنْ حَنْظِلِهِ^(٥) يَسْتَرُّهُ، فَسَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ، فَقَالُوا^(٦): الْعَصَلُ بْنُ الْعِيسَى، فَارْدَحَمَ النَّاسُ^(٧)، فَقَالَ الشَّيْءُ ﷻ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَإِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَارْمُوا بِمِثْلِ

(١) الطُّغَمَاءُ هُوَ بَصْمُ الطَّاءِ وَالنَّعْيِ وَبِوَسْكَانٍ بَعْضُ الْيَاءِ، وَهُوَ الْكَبُّ، أَوْ جَذَةُ طَعِيَّةٍ، كَسْبَةِ وَشَمْرِ، وَأَصْلُ الطَّعْمَةِ الْهُودُجُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْمَرْأَةُ عَلَى الْبَعِيرِ، فَسُيِّبَ الْمَرْأَةُ بِهِ مَحَارًا، وَشُهِرَ هَذَا

الْمِحْرَابُ حَتَّى صَدَّ وَحَفِيَّتُ الْعَفِيفَةِ سَطَرَ «شرح النووي على صحيح مسلم» [٤٠٠٩]

(٢) مَضَى بِحَرْبِهِ عَرَبِيًّا

(٣) أَيِ كَوْنِ لَزِمِي إِسَاءَةً كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠١)

(٤) مَا بَيْنَ الْمُحْلُوفَيْنِ رِبَادَةٌ مِنْ «أَب»، «وَادِي»، «وَدَا»، «وَدَا»، «وَدَا»

(٥) أَيِ جِوْنِ زَمَى النَّاسُ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠١)

(٦) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «فَعَالَ» وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ «وَادِي»، «وَادِي»، «وَادِي»، «وَادِي»

(٧) أَيِ عَلَى الْعَصَلِ - كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (٢٠١)

لِأَنَّ الشَّيْءَ ۖ لَمَّا أَتَى مِثْلَ لَمْ يُعْرَخْ عَلَى شَيْءٍ ۖ حَتَّى رَمَى حَمْرَةَ الْعَقْبَةِ وَقَالَ ۖ «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذَفِ لَا يُؤْدِ نَفْصُكُمْ نَفْصًا».

وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرَ مِنْهُ جَارٌ ۖ لِحُصُولِ الرَّمْيِ عَيْرَ أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْكَتَارِ مِنَ الْأَحْجَارِ كَيْلًا يَتَأَدَّى بِهِ عَيْرُهُ.

وَلَوْ رَمَاهَا مِنْ قَوْقِ الْعَقَةِ أَجْرَاءً ۖ لِأَنَّ مَا حَوَّلَهَا مَوْضِعَ الشُّكِّ ۖ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي لِمَا رَوَيْنَا.

عنه السيد

حَصَى الْخَذَفِ^(١)

قوله: (لَمْ يُعْرَخْ عَلَى شَيْءٍ) ۖ، يعني: لَمْ يَتَوَقَّفْ.

قَالَ فِي «الديوان»: «عَرَّخَ عَلَى الشَّيْءِ ۖ أَي أَقَامَ»^(٢).

قوله: (وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرَ مِنْهُ جَارٌ لِحُصُولِ الرَّمْيِ) ۖ، أي: بِأَكْبَرَ مِنْ حَصَى الْخَذَفِ ۖ إِلَّا أَنَّهُ يُخْتَرَزُ مِنَ الرَّمْيِ بِالْخَطِيرِ الْكَبِيرِ ۖ كَيْلًا يَصُرُّ بِهِرَهُ.

قوله: (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) ۖ، أي: الْأَفْضَلُ أَنْ [م/٢٢٥/٢] يَكُونَ الرَّمْيُ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي إِلَى أَعْلَاهُ ۖ وَهَذَا لِمَا رَوَى الْبُحَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدَ^(٣)، قَالَ: «رَمَى عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ۖ فَقُلْتُ».

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المسك/ باب من رمى الجمار [رقم/ ١٩٦٦]، وابن ماجه في كتاب المسك/ باب من رمى جمره الضبة [رقم/ ٣٠٣١]، وفي باب قدر حصى الرمي [رقم/ ٣٠٢٨]، وأحمد في «المسند» [٥٠٣/٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٩٣٢٢]، عن سُلَيْمَانَ بْنِ خَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ ثَمْرِ ۖ به.

قال ابن الملقى: «إِسْنَادُهُ جَدِيدٌ» ينظر: «الهدى المسيرة» لابن الملقى [٢٨٤/٦].

(٢) ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [٣٤٣/٢].

(٣) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَرِيدَ بْنِ قَيْسٍ ۖ أَحْمَرُ الْأَسَدِ بْنِ يَرِيدَ النَّحْعِيِّ الْكُوفِيُّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ كَذَا فِي «التهذيب والإرشاد». كَذَا جَاءَ فِي حَالِيهِ ۖ (م)، وَتَرَى. وينظر: رجال ضجيج البحاري/ الهداية =

وَيُكْرَمُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ كَذَا رَوَى عَنْ أَبِي فَرْغَدٍ وَأَبْنِ عُمَرَ .

﴿ عَالِيَهُ السُّيُوفِ ﴾

يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ نَاسًا يَزْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا^١ فَقُلْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ
الَّذِي أُتِرِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ^٢، أَي: مَقَامُ النَّبِيِّ الَّذِي أُتِرِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛
هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّمِيَّ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ مَقَامُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّمِيِّ، وَلَوْ
رَمَاهَا مِنْ قَوْقِ الْعَقَبَةِ حَارًا؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَزْمُونَهَا مِنْ قَوْقِ الْعَقَبَةِ؛ أَلَا
تَرَى أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ قَالَ: «إِنَّ نَاسًا يَزْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا»، وَأَرَادَ بِنَاسِ
الصَّحَابَةِ، أَوْ التَّابِعِينَ.

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِإِسَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدَ، أَنَّهُ حَقَّ مَعَ ابْنِ
مُسْعُودٍ، قَرَأَهُ يَزِيدُ الْجَنْدَرُ الْكَبِيرَ^(١) بِسَمْعِ حَصْبَاتٍ، وَجَعَلَ التَّيْتُ عَنْ يَسَارِهِ،
وَمِنْ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»^(٢).

قوله: (وَبَكَرَ مَعَ كُلِّ حَضَاءٍ. كَذَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١) وَابْنِ عُمر^(٢))، وَقَدْ رَوَيْنَا فِيهِ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ أَيْمَاءَ.

- والإرشاد في معرفة أهل الثقة والدادة لأبي نصر الكلابادي [١٥٨٧]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب رمي الجمر من بطن الوادي [رقم / ١٦٦٠] ، ومسلم في كتاب الحج / باب رمي جمره العقبة من بطن الوادي نكول مكة من يساره ويكبر مع كل صلاة [رقم / ١٢٩٦] ، عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه به

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والمثبت من (م)، (د)، (و)، (ز)، (ح) وهو المواضع يتما وقع في: «صحیح البخاری»

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب من رمى جمرة العقبة فجعل البيت عن يمينه [رقم / ١٦٦٦] ، عن عبد الرحمن بن عوف عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة [رم، ۱۵۰۸۶] وأبو يعلى في مسنده [رم، ۵۱۹۵]، عن ابن مسعود

(د) أخرجه أحمد في المسند [١٥٢/٢]، والدارمي في المسند [رقم/ ١٩٠٣]، وابن حريصه في الصحيحه [رقم ٢٩٧٢]، وابن أبي شيه [رقم/ ١٥٠٨٩]، عن ابن عمر رضي الله عنهما به

وَلَوْ مَسَّحَ مَكَانَ التَّكْبِيرِ آخَرًا، لِحُصُولِ الذِّكْرِ وَهُوَ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ .
وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، لِأَنَّ الشَّيْءَ ^{بِهِ} لَمْ يَقِفْ عِنْدَهَا .

— عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ —

قَالَ النَّاطِقِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَجْنَاسِ» ذَكَرَ فِي «مَسَائِكَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ» يَقُولُ
عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» يَرْمِي بِتِيْدٍ وَاحِدَةٍ بِيَدِهِ الَّتِي مَنَى .
وَقَالَ فِي «الْوَازِلِ» يَكْتَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقُولُ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ،
وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَتَمَّتْ مَعْمُورًا»

١٠٥٢٠٥٧ | اعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ بِسَبْعِ حَصَاةٍ ، فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ يَوْمُ
التَّحْرِ - مَسَّحُ حَصَاةٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي .
أَحَدٌ وَعِشْرُونَ بَعْدَ الرُّوَالِ ، مَسَّحُ عِنْدَ الْحُمْرَةِ الْأُولَى الَّتِي يَلِي مَسْجِدَ الْحَيْبِ ،
وَسَبْعٌ عِنْدَ الْحُمْرَةِ الْوُسْطَى . وَسَبْعٌ عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَكَذَا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ
بَعْدَ الرُّوَالِ

ثُمَّ وَقْتُ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ التَّحْرِ إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ .

وَهَذَا أَبِي يُوسُفَ: إِلَى الرُّوَالِ ، وَبَعْدَ الرُّوَالِ يَكُونُ قَصَاءُ عِنْدَهُ ، وَلَا يَرْفَعُ
يَدَيْهِ إِلَّا فِي الْحُمْرَتَيْنِ دُونَ الْعَقَبَةِ (١) .

قَوْلُهُ - (وَهُوَ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ) ، أَيِ: التَّكْبِيرِ مِنْ آدَابِ الرَّمْيِ ، وَلِهَذَا لَوْ مَسَّحَ
مَكَانَ التَّكْبِيرِ وَلَمْ يُكْتَرِ آخَرًا ، لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ ، وَهُوَ الذِّكْرُ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) ، أَيِ: عِنْدَ حُمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهَذَا لِمَا رُوِيَ عَنِ

(١) ينظر لنوازل أبي الليث [٦٥] مطبوع مكتبة مصر الله

(٢) ينظر «الميسرة» [٢١/٤] ، «نزهة الفقهاء» [١٠٨/١] ، «الغنى الصالح» [٤٣١/١] ، «هدائع

الصالح» [٣٦١/٢] ، «شرح مجمع البحرين» [١٤٣٦/٢] .

ويقطع التلبية مع أول حصاة، لما روينا عن أبي مسعود رضي الله عنه، وروى
خابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دفع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمره العقة

[٢٧٦]

باب حصى النساء ﷺ

أبو عمر في «الصحیح»: «أه كان يزمي جمره العقة من بطن الوادي، ولا يقف
عندها، ثم يتصرف، ويقول: هكذا رأيت النبي ﷺ تفعله»^(١).

قال الشيخ أبو العباس الساطفي في كتاب «الأجاس»: «والجمره التي لا يقف
عندها بعد الرمي للدعاء هي جمره العقبة، لا يقف عندها بحال [٢٧٦، ٢٧٧] في أي
حال كان، سواء كان يوم النحر أو ثلاثة أيام بعدها.

وأما الجمره الثابته والأولى التي يزميها في أيام التشريق، فيقف للدعاء عند
كل واحدة من الجمرتين.

وأما اليوم الثالث من أيام التشريق: فيقف عندهما من لرمي الرمي في يومه،
وجملته: كل جمره بعدها جمره ترمى في [٢٧٦، ٢٧٧] يومه، فإنه يقف عندها
للدعاء؛ لأنه في أثناء العبادة، وكل جمره ليس بعدها جمره ترمى في يومه؛ فإنه
لا يقف عندها للدعاء؛ لأنه قد حرج من العبادة»^(٢).

قوله: (ويقطع التلبية مع أول حصاة؛ لما روينا عن أبي مسعود)، أراد به: ما
ذكره عند قوله: (ويأتي في موقعه ساعة بعد ساعة)، بقوله: (ولنا ما روي: «أن
النبي ﷺ ما زال يأتي حتى أتى جمره العقبة»^(٣)).

وهي العمره يقطع التلبية إذا افتتح الطواف، وقد حققنا ذلك من قبل.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج/ باب إذا رمى الحمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة [رمه

١٦٦٤]، عن أبي عمر رضي الله عنه، ٢٧.

(٢) وقع بالأصل «لأنه في أثناء العبادة» والمثبت من «أه»، «و»، «أه»، «و»، «أه».

(٣) مضمّن تحريجه

ثُمَّ كَيْفَةُ الرَّمِي أَنْ يَصُغَ الْحَصَاةُ عَلَى طَهْرِ إِنْهَامِهِ الْيَمْنَى، وَيَسْتَعِينُ
بِالْمُسْتَحَقَّةِ.

وَمِقْدَارُ الرَّمِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّمِي وَبَيْنَ مَوْضِعِ السَّقُوطِ خَمْسَةُ أَذْرُعٍ،
كَذَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه، لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَكُونُ طَرَحًا.

هذه البيات

قوله، (ثُمَّ كَيْفَةُ الرَّمِي أَنْ يَصُغَ الْحَصَاةُ عَلَى طَهْرِ إِنْهَامِهِ الْيَمْنَى، وَيَسْتَعِينُ
بِالْمُسْتَحَقَّةِ)، أَيِ السَّائِبَةِ وَهِيَ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

قِيلَ إِنَّ الْمُسْتَحَقَّةَ اسْمُ إِسْلَامِي، وَالسَّائِبَةُ اسْمُ جَاهِلِيٍّ.

قَالَ فِي «الْأَجَاسِ» دَقِيقًا عَنْ «مَاسِكَ الْحَسَنِ»: حَصَى الرَّمِي لَا كَبِيرٌ وَلَا
صَغِيرٌ، يَكُونُ مِثْلَ النَّوَاءِ وَأَصْغَرَ مِنْهَا، وَاسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْجِمَارِ إِذَا أَرَادَ
أَنْ يَرْمِيَهَا، وَإِنْ رَكِبَهَا فَلَا بَأْسَ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ. ثُمَّ قَالَ: هَذَا لَفْظُ كِتَابِهِ.

وَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ شُعَاخٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَرَّاحِ ^(١) قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي
يُوسُفَ فِي مَرَجِهِ الَّذِي مَاتَ بِهِ، فَوَحَّدْتُهُ مُعْمَى عَلَيْهِ، فَفَتَحَ عَيْنَهُ قَرَأَنِي، فَقَالَ:
يَا إِبْرَاهِيمُ، أَيُّمَا أَفْضَلٍ لِلنَّخَاعِ: أَنْ يَرْمِيَ رَاجِلًا، أَوْ رَاكِبًا؟ فَقُلْتُ: رَاجِلًا،
فَحَطَّابِي، قُلْتُ: رَاكِبًا، فَحَطَّابِي. ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ يُوقِفُ عِنْدَهَا: فَلَا أَفْضَلَ أَنْ
يَرْمِيَهَا رَاجِلًا، وَمَا لَا يُوقِفُ عِنْدَهَا: فَلَا أَفْضَلَ أَنْ يَرْمِيَهَا رَاكِبًا. قَالَ: فَحَرَجْتُ مِنْ
عَيْنِهِ، فَمَا بَلَغْتُ الْبَاتِ حَتَّى سَمِعْتُ صِيَاحَ النِّسَاءِ عَلَيْهِ، أَنَّهُ قَدْ تُوُفِّيَ ^(٢).

(١) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ صَبِيحٍ الشَّيْبَانِيُّ الْمَدِينِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي بِرَبِيعِ مِصْرَ، تَمَقَّقَ عَلَى قَاضِي
الْقَضَا أَبِي يُوسُفَ وَاسْمُ بَيْتِهِ الْحَبِيبُ، وَوَلِيَ قَضَاءَ مِصْرَ، وَكَانَ دَاهِيَةً عَالِمًا (توفي سنة
٢١٧هـ) ينظر: «تاريخ الإسلام» للمصنف [٢٦٥/٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي
[٣٦/١].

(٢) أخرجه الطحاوي في «اختلاف العلماء» / مختصر الجصاص [١٥٩/٢] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ الْكِنْدِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه.

وَلَوْ طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ، لِأَنَّهُ رَمَى إِلَى قَدَمَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ مُسِيٌّ لِمُحَالَفَتِهِ
الشَّيْءِ

وَلَوْ وَصَعَهَا وَصَعًا لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَمِيٍّ.

وَلَوْ رَمَاهَا فَوَقَعَتْ قَرِيبًا مِنَ الْجُمُرَةِ يَكْفِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْرُومُ لَا يُمَكِّرُ
الِاخْتِرَارَ عَنْهُ.

وَلَوْ وَقَعَتْ بَعِيدًا مِنْهَا لَا يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قُرْبَةً إِلَّا فِي مَكَانٍ
مَخْصُوصٍ.

وَلَوْ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ جُمْلَةً فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ تَفَرُّقُ
الْأَفْعَالِ.

في غاية البيان

[٢٢٦/٢ م] فَأَقُولُ: هَذَا مِنْ عَايَةِ جِرْصِ أَبِي يُوسُفَ فِي الْعِلْمِ، فَيَسْغِي لِكُلِّ^(١)
وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا فِي اشْتِعَالِهِ بِالْعُلُومِ، حَتَّى يَبَالِغَ مَا بَالُ أَبِي يُوسُفَ. وَلِهَذَا
قِيلَ: وَقْتُ التَّحْصِيلِ: مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ.
قَوْلُهُ: (وَلَوْ طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ).

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «كَافِيهِ»: إِنَّ وَصَعَ الْحَصَاةَ عَدَّ الْجُمُرَةَ لَمْ يُجْزِئَهُ،
وإن طَرَحَهَا طَرَحًا أُخْرَاهُ، وإن رَمَاهَا مِنْ بَعِيدٍ، فَلَمْ تَقَعْ الْحَصَاةُ عَدَّ الْجُمُرَةَ، وَلَا
قَرِيبًا مِنْهَا؛ لَمْ يُجْزِئَهُ، وإن وَقَعَتْ قَرِيبًا مِنْهَا أُجْرَاهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ جُمْلَةً فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ
تَفَرُّقُ الْأَفْعَالِ).

بِغْيِي: أَنَّ الْمَنْصُوصَ هُوَ فِعْلُ الرَّمِيِّ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مُتَمَرِّقًا، لَا عَيْنُ الْحَصَيَّاتِ،

(١) وقع بالأصل «أن يكر» واستحب من «وا» و«ب» و«ت» و«م».

(٢) ينظر: الكافي للحاكم الشهيد [٣١].

وَيَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْحُمْرَةِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يُكْرَهُ ،
لِأَنَّ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْحَصَى مَرْذُودٌ ، هَكَذَا خَاءٌ فِي الْأَثَرِ فَيَنْشَاءُ بِهِ وَمَعَ هَذَا لَوْ
فَعَلَ آخَرَاهُ لَوْحُودٍ فَعَلُ الرَّمْيِ

عَنْهُ سَبْعٌ

فَعَلَيْهِ رَمْيُ سِتٍّ خَصَبَاتٍ أُخْرَى

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي» : وَإِنْ رَمَاهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ سَبْعِ خَصَبَاتٍ ؛ لَمْ
يُصْرِّهْ تِلْكَ الرِّبَادَةُ ، وَإِنْ نَقَصَ خَصَاةً لَا يَذْرِي مِنْ أَيْتِهِنَّ نَقْصًا ؛ أَعَادَ عَلَى كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ خَصَاةً خَصَاةً يَعْنِي : لَمْ يَذْرِي مِنْ آيَةِ الْجِمَارِ الثَّلَاثِ نَقْصًا ^(١) .
قَوْلُهُ : (وَيَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ ، إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْحُمْرَةِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ
يُكْرَهُ) .

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي» : فَإِنْ رَمَاهَا بِخَصَاةٍ أَحَدَهَا مِنْ عِنْدِ الْجُمْرَةِ ؛
أَجْزَأَهُ ، وَقَدْ أَسَاءَ ^(٢) .

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِهِ» ^(٣) : فَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ مِنَ الْجُمْرَةِ حَارًّا . وَقَالَ
مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ ^(٤) .

لَنَا : أَنَّ الرَّمْيَ لَا يُعَيَّرُ صِمَةً الْحَجَرِ ؛ فَجَازَ الرَّمْيُ بِهِ كَمَا جَارَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ؛
بِخِلَافِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ عِنْدَهُ ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْلَّتِ
السَّجَاةُ [٢٧٧/٢] إِلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ .

قَالَ الْقُدُورِيُّ : الْعَجَبُ مِنْ مَالِكٍ ؛ حَيْثُ جَوَّزَ الْوُصُوءَ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَإِنْ

(١) ينظر المصدر السابق [٣١] .

(٢) ينظر «الكَافِي» لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ [٣١] .

(٣) ينظر «شرح محضر الكرخي» لِلْقُدُورِيِّ [١٨٥/١] ، «المبوط» لِلْمَرْحُومِ [٦٧/٤] ، «البحر
الرائق» [٣٧٠/٢] ، «شرح فتح القدير» [٤٨/٢] .

(٤) ينظر «الكَافِي» فِي فَهْمِ أَهْلِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ [٣٧٧/١]

ويخور الرمي بكل ما كان من أخراء الأرض عندما ؛ خلافاً للشافعي ؛
لأن المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر
بخلاف ما إذا رمى بالذهب أو الفضة ؛ لأنه يسمى ثاراً لا رمياً

روى غاية السالكين

كان الاستعمال يُعَيِّر اسم الماء ، ومنع الرمي [٢١٣] بالحجر وإن كان الرمي لا
يُعَيِّر صِفَتَهُ^(١) !

وقال في «الشفعة» : «وَيَسْبِي أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ حَصِي الْجِمَارِ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ ،
أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ ، وَلَا يَأْخُذَ مِنَ الْجِمَارِ الَّتِي رُمِيَتْ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ؛ لِمَا قِيلَ إِنَّهَا حَصِي
مَنْ لَمْ^(٢) يُقْبَلْ حَجُّهُ ، فَإِنْ قُبِلَتْ حَجَّتُهُ ؛ رُفِعَتْ جَمْرَتُهُ»^(٣) .

وقد روي عن سعيد بن جبير أنه قال لابي عباس : «ما بال هذه الجمار تُرمى
من وقت الحليل ؟» ولم تُصِرْ مصاباً ؟ فقال ابن عباس : «أما علمت أن من قبل
حجته ؛ رُفِعَ حصاه»^(٤) .

قوله : (ويخور الرمي بكل ما كان من أخراء الأرض) ، سواء كان قدراً ، أو
طياً يابساً ، أو قنصة تراب . كذا في «المختلف»^(٥) .

وقال الشافعي : لا يجور إلا بالحجر ؛ لأنه هو الماثور^(٦) .

(١) ينظر شرح مختصر الكرخي ؛ بقدره [١٨٥ق]

(٢) وقع بالأصل «حصي الحنف من ثم» والمثبت من «او» ، و«ف» ، و«ت» ، و«م» .

(٣) ينظر «مجموع الفقهاء» ؛ لعلاء الدين السمرقندي [٤٠٧ ٦]

(٤) لم أجده هكذا موصولاً عن سعيد بن جبير ، وقد أخرجه الحاكم في «أخبار مكة» [٢٧٠ ٤] ، عن
أبي الطمير قال : «سألت أبا عباس فقلت ما بال هذه الجمار تُرمى من الجاهلية والإسلام كيف لا
تشد الطريق ؟» قال : «إنه ما نقل الله ملكاً من امرئ إلا رفع حصاه»

(٥) ينظر «مختص الرواية» لأبي نعيم السمرقندي [٧٧٨ ٢]

(٦) ينظر «النبيه في الفقه الشافعي» ؛ بشيردي [ص ٧٨] و«بيان» ؛ للصراني [٢٢٣ ٤] و«المجموع

شرح المذهب» ؛ للنووي [١٧٠/٨]

قَالَ: ثُمَّ يَذْنِبُ إِنْ أَحَبَّ، ثُمَّ يَخْلُقُ، أَوْ يَقْصُرُ، لِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبَا هَذَا أَنْ تَرْمِيَ ثُمَّ تَذْنِبُ ثُمَّ تَخْلُقُ» ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ

عَبْدِ السَّيْرِ ❦

وَلَا مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبَا فِي يَوْمِ هَذَا الرَّمْيِ، ثُمَّ الذَّنْبُ، ثُمَّ الْخَلْقُ» ، وَلَمْ يَفْصِلْ، وَلِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ تَعَلَّقَ بِالْحَجَرِ، تَعَلَّقَ بغيره، كَمَا فِي الاسْتِجَاءِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إِهَانَةُ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَخْصُلُ بِكُلِّ مَا كَانَ مُهَانًا فِي نَفْسِهِ مِنْ أَجْرَاءِ الْأَرْضِ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالذَّهَبِ وَالنِّصَّةِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَيْبُ، [لِأَنَّهُ يَنَازِلُ لَا رَمْيَ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِهَانَةِ بَلْ عَلَى الْإِعْزَازِ، وَبِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالْحَشَبِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ أَيْبُ] (١)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْرَاءِ الْأَرْضِ.

قَوْلُهُ: (([قَالَ] (٢) - ثُمَّ يَذْنِبُ إِنْ أَحَبَّ، ثُمَّ يَخْلُقُ (٣) ٢١٧ هـ)، أَوْ يَقْصُرُ)، أَيِ: قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ (٤) ثُمَّ يَذْنِبُ بَعْدَ رَمْيِ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ إِنْ أَحَبَّ.

وَتَعْلِيقُ الذَّنْبِ بِالصَّحْبَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدَّمَ عَلَى الْمُفْرِدِ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ وَالْكَلَامُ فِي الْمُفْرِدِ، لَا فِي الْقَدَرَيْنِ وَالْمُسْتَحَبُّ فَإِنَّ الدَّمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) قَالَ الرَّيْلِيُّ «حَرِيبٌ»، وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَرُشِيُّ «قَالَ قَاصِي الْقَضَاءِ (يَعْنِي: أَبَا الْعَبَّاسِ السَّرُوجِي)؛ لَمْ يُذَكَّرْ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ فِيمَا عَلَنَتْ» وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ «لَمْ أَحِطْ»، قَالَ أَبُو الْهَمَامِ «حَرِيبٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى بَسَى فَأَتَى الْجُمُورَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَنَّى مَرَّلَهُ بِمَنْى فَحَسَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحُلَايِ حُدَّ، وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُغَطِّيهِ النَّاسُ» يَنْظُرُ. «صَبَّ الرَّايَةَ» لِلرَّيْلِيِّ [٣٦١/٢]، وَالدَّعَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ: لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ [٩٣ هـ] / مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ بِمَنْى اللَّهِ أَصْدَى - تَرْكِبُ / (رَقْمُ الْحَفْظِ ٢٨٨)، وَالدَّعَايَةُ الْفَدِيرُ لَأَبِي الْهَمَامِ [٤٨٩/٢]، وَالدَّعَايَةُ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لَأَبِي حَنِيفَةَ [٢٦/٢]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَحْطُوتَيْنِ رِيَاةٌ مِنْ «وَاو»، وَفَتْ، وَفَتْ، وَفَتْ، وَفَتْ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَحْطُوتَيْنِ رِيَاةٌ مِنْ: «ف»، وَفَتْ، وَفَتْ، وَفَتْ، وَفَتْ.

(٤) يَنْظُرُ، «مَحْصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٦٨].

﴿ غَايَةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْلَقِ الْخَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا وَاجِبٌ عَلَى الْمُخْرِمِ؛ سَوَاءً كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُتَعَتَعًا؛ لَكِنَّ الْخَلْقَ أَفْضَلُ

وَإِنَّمَا وَجَبَ هَذَا التَّرْتِيبُ: بِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنة» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي سَبْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةً أَلْفَقَةً يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَخَعَ إِلَى^(١) مَثَرِلِهِ يَمِينًا، قَدْغًا يَدْنَحُ، مَدْبُوحٌ، ثُمَّ دَعَا بِالْخَلَّاقِ، فَأَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ، فَجَعَلَ يَفْقِئُ بَيْنَ مَنْ يَدِيهِ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ. ثُمَّ قَالَ: هَٰهُنَا أَبُو طَلْحَةَ^(٢) قَدْغَةً إِلَى أَبِي طَلْحَةَ^(٣)»

وَالصَّابِغُ هَا أَنْ يُقَالَ يَوْمَ النَّحْرِ: «رَذَخَ». فَالرَّاءُ مِنَ الرَّمْيِ، وَالذَّالُ مِنَ الذَّبْحِ، وَالْحَاءُ مِنَ الْخَلْقِ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْخَلْقُ أَفْضَلَ: لِمَا رَوَى فِي «الموطأ»: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِلْمُخَلَّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِلْمُخَلَّقِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقْصِرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُخَلَّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقْصِرِينَ، قَالَ: «وَالْمُقْصِرِينَ»^(٤).

(١) وقع بالأصل «مى» ولم يثبت من «هـ»، و«و»، و«ت»، و«م».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب تعجيل الحلق على التقصير وجواز التقصير [رقم / ١٣٠٥]، وأبو داود في كتاب الماسك / باب الحلق والتقصير [رقم / ١٩٨١]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٤٠٣١]، من طريق حمص عن هشام عن ابن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه، واللفظ لأبي داود.

(٣) ثم سجده في عدة من روايات «الموطأ» بهذا النام^١ وإنما هو هناك على اللفظ الآتي بعد هذا بالدعاء لِمُخَلَّقِينَ مَرِيئِينَ فقط وعلى هذا وقع في غالب روايات «الموطأ»، وأمرود يعين بن بكير في روايته عن مالك (في «الموطأ») بدخول الدعاء لِلْمُخَلَّقِينَ ثَلَاثًا.

قال ابن حجر «كأن في مُعْظَمِ الرُّوَايَاتِ عَنْ مَالِكٍ إِعَادَةُ الدُّعَاءِ لِلْمُخَلَّقِينَ ثَرْتَيْنِ، رَعَفُفَ»

أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ ، وَكَذَا الدَّنْبُ حَتَّى يَتَحَلَّلَ بِهِ الْمُخْصَرُ قَبْدَمَ الرُّمِي عَلَيْهِمَا .

﴿عَدَدٌ﴾

وهي «السنن» و«الصحيح» مُبْدَأَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» فَأَتُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالْمُقْصِرِينَ ؟ قَالَ . «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» . قَالُوا : وَالْمُقْصِرِينَ [٢٢٨٢ م] ؟ قَالَ : «وَالْمُقْصِرِينَ» (١) ، وَلِأَنَّ فِي الْخَلْقِ اقْتِدَاءَ بَالِيٍّ ﷺ ، فَيَكُونُ أَصْلٌ مِنَ التَّقْصِيرِ ، وَلِهَذَا كَانَ خَلْقُ الْكُلِّ أَوَّلَى لِهَذَا الْمَقْصِدِ ، وَإِنْ كَانَ يُخْتَرُ رُبْعُ الرَّأْسِ ؛ إِقَامَةً لِرُبْعِ مَقَامِ الْكُلِّ ، كَمَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ .

قَوْلُهُ : (وَكَذَا الدَّنْبُ) ، أَيِ : الدَّنْبُ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ كَالْخَلْقِ ، وَلِهَذَا يَتَحَلَّلُ بِهِ الْمُخْصَرُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَلْقٌ لَوْ تَقْصِيرٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَنُحْمَدٍ ، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ .

فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ وَالْدَّنْبُ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ ؛ قُدِّمَ الرُّمِي عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ يُقَدِّمُ الدَّنْبُ عَلَى الْخَلْقِ ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ ؛ فَأَخَّرَ لِهَذَا .

قَالَ فِي «النَّوَازِلِ» وَيَقُولُ إِذَا وَجَّهَ هَذِهِ لِلدَّنْبِ : «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلدِّي قَطَرٌ

= الْمُقْصِرِينَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَرْءِ الثَّالِثِ ، وَفَرَّدَ بِحَسَبِ بَعْضِ رُؤَاةِ الْمُوطَأِ بِعَدَدَةِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ عَنَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّقْصِي» وَاحِدَةً فِي «التَّهْنِيدِ» ، بَلْ قَالَ فِيهِ «إِنَّهُمْ لَمْ يَخْتِمْوا عَلَى مَا لَكَ فِي ذَلِكَ» وَقَدْ رَاجَعْتُ أَضْرَ سَمَاعِي مِنْ «مُوطَأِ بَعْضِ بَنِي بَكْرِ» فَوَجَدْتُهُ كَمَا قَالَ فِي «التَّقْصِي» . يَنْظُرُ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ [٥٦٢/٣]

قُلْتُ : وَهَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَعْرِ بْنِ هَبِشٍ الْفَرَارِ عَنْ مَالِكٍ ، مِثْلَ رَوَايَةِ ابْنِ بَكْرِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَوْهَرِيُّ فِي «مَسَدِ الْمُوطَأِ» [ص ٥٢٠]

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمُوطَأِ» [رَقْم / ٨٨٦] ، وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ هَذَا الْإِحْلَالِ [رَقْم / ١٦٤٠] ، وَكَذَا مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ تَقْصِيرِ الْحُلِيِّ عَنْ التَّقْصِيرِ وَجَوَارِ التَّقْصِيرِ [رَقْم / ١٣٠١] ، وَكَذَا أَبُو حَالِدٍ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ [رَقْم / ١٩٧٩] ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ .

ثُمَّ الْخَلْقُ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ الدَّنَحُ ، وَإِنَّمَا عُلِقَ الدَّنَحُ بِالْمَحَنَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي بِأَيْمِيهِ الْمُفْرَدُ تَطَوُّعٌ وَالْكَلَامُ فِي الْمَفْرَدِ

وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «رَزَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ» الْحَدِيثُ طَاهِرٌ بِالْتَرَحُّمِ عَلَيْهِمْ ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ أَكْمَلُ فِي قَضَاءِ التَّمَتُّ وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي التَّقْصِيرِ بَعْضُ التَّقْصِيرِ فَأَشْبَهَ الْإِعْتِسَالَ مَعَ الْوُضُوءِ .

وَيَكْتَفِي فِي الْخَلْقِ بَرْنِيعُ الرَّأْسِ ؛ اعْتِبَارًا بِالْمَنْعِ . وَخَلَقَ الْكُلَّ أَوَّلَى ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَالتَّقْصِيرُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رُءُوسِ شَعْرِهِ بِمِقْدَارِ الْأُتْمَلَةِ .

قَالَ : وَقَدْ خَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ

غَايَةُ الْبَهَالِ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، حَبِيبًا [مُسْلِمًا] ^(١) وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ [١٤٤/١] أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَتِلْكَ وَإِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ، بِفَضْلِكَ وَحُودِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (الْحَدِيثُ طَاهِرٌ بِالْتَرَحُّمِ ^(٣) عَلَيْهِمْ) ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ ، يُقَالُ ظَاهَرَهُ ؛ أَيِ : عَاوَنَهُ وَسَاعَدَهُ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ خَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ) ، وَالرَّأْيُ بِتَنْصِبِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ

(١) مَا بَيْنَ الْمَخْطُوبَيْنِ رِيَادَةٌ مِنْ «أَف» ، «وَأَوْ» ، «وَأَب» ، «وَأُم» وَلَيْسَتْ فِي «الْوَارِدِ مِنَ الْعَادَةِ» لِأَيْمِيهِ الْبَيْتِ لِسِرْفَدِي [١٤٤/١] ب. مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ أَهْلِي - مَرْكَبٌ / (رَحِمَ الْحَطَّ [١٤٤/١])

(٢) يُنْظَرُ : «النَّوَائِلُ» لِأَيْمِيهِ الْبَيْتِ [١٤٥/١] .

(٣) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «طَاهَرَ التَّرَحُّمَ» وَالْمَطْلَبُ مِنْ «أَوْ» ، «وَأَب» ، وَهُوَ الْمَوَاضِعُ لَهَا فِي «الْهِدَايَةِ» لِلْمَرْجِعَانِي [١٤٥/١]

وَقَالَ مَالِكٌ رحمه الله: إِلَّا الطَّيِّبُ أَيْضًا، لِأَنَّهُ مِنْ دَوَائِعِ الْجَمَاعِ، ...

في حاشية البيان

استيلاء من الموجب

اعْلَمْ أَنَّ الْمُخْرِمَ يُلْحَقُ إِذَا رَمَى وَخَلَقَ، بِجُلِّ لَهُ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ.

وَقَالَ مَالِكٌ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ^(١)

وَقَالَ اللَّيْثُ إِلَّا النِّسَاءَ وَالنَّصِيدَ كَمَا ذَكَرَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(٢).

ولنا: ما رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ [٢/٥٢٨/٢] فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءُ»^(٣).

وَفِيهِ أَيْضًا، مُنْذَرًا إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُلِّهِ حِينَ حَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ»^(٤).

(١) الموجب هنا هو الجملة التي ليس فيها شيء من النسيء، وهو النهي، والاستعظام لمتضمن معنى النهي،

كالإكراهي والشيء المحذور ينظر «أوضح المسالك» مع حاشية البقاعي، لابن هشام [٢٢٣/٢]

(٢) ينظر «الكافي» في هذه أمور المدينة لابن عبد البر [٣٧٤/١]

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٥].

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» [١٤٣/٦]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/٢٩٣٧]، والطحاوي

في «شرح معاني الآثار» [٢/٢٢٨]، والدارقطني في «سننه» [٢/٢٧٦]، والبيهقي في «المسند

الكبرى» [رقم/٩٣٧٩]، من حديث عائشة رضي الله عنها به

قال العمري «طريق صحيح»، وقال ابن حجر «في إسناده ضعف» ينظر «دعوى الأفكار شرح

المعاني والآثار» للعمري [١٠٤/١٠]، و«بلوغ المرام» لابن حجر [ص ١٥٧]

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢/٢٢٨]، من حديث عائشة رضي الله عنها به

قال العمري «طريق صحيح»، وقال ابن حجر «في إسناده ضعف» ينظر: «دعوى الأفكار شرح

المعاني والآثار» للعمري [١٠٤/١٠]، من حديث عائشة رضي الله عنها به

وَلَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ: «حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ جِئْنَ أَخْرَمَ، وَلِحِلِّهِ جِئْنَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَتَسَطَّثَ يَدَيْهَا»^(١)، وَلِأَنَّ اللَّبَاسَ يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ، فَكَدَّ الطَّيِّبُ وَالصَّيْدُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، وَلَا هُوَ مِنْ تَوَاعِيحِ مَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَدَ قَلَّ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ؛ فَسَدَّ حَجَّهُ، فَلَمْ يَحِلَّ الْجِمَاعُ بَعْدَ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ بِطَوَافِ الرَّيَاةِ

وَكَدَّ الْقُنَّةَ وَالنَّمْسَ لَا يَجُوزَانِ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ يَطُوفَ بِالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَوَاعِيحِ مَا يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ، وَهُوَ الْجِمَاعُ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ)، أَيِ: الْحَدِيثِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي قَاسَهُ مَالِكٌ؛ حَيْثُ لَمْ يُجَوِّرِ الطَّيِّبَ بِالْقِيَاسِ

وَقَالَ^(٢): الْجِمَاعُ لَا يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الْخَلْقِ قَبْلَ الطَّوَافِ، فَكَدَّ الطَّيِّبُ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ دَوَاعِي الْجِمَاعِ^(٣).

فَقَوْلُ فِي جَوَابِهِ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ دَوَاعِي الْجِمَاعِ، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا؛ لَكِنْ نَقُولُ: الْعَمَلُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الشُّنْهَةَ فِي الْقِيَاسِ فِي أَضْلِهِ، وَفِي حَبْرِ الْوَاحِدِ فِي نَفْهِ لَا فِي أَضْلِهِ، عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الْحَدِيثُ الَّذِي

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب الطيب عند رمي الجمار والحق قبل الإحصاء [رقم ١٦٦٧]، ومسلم في كتاب الحج / باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم ١١٨٩]، عن عائشة

رضي الله عنها.

(٢) أي مالمالك.

(٣) قال القاضي عبد الوهاب ومن منع الجماع بحرفة عبادة، ومنع من سببه الذي هو سكاح مع من دواعية كالمعتدة، ينظر «شرح الرسالة» [٢/٢٤٣].

وَلَا يَحِلُّ الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ عِنْدَنَا؛ جَلَاءًا لِلشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ [٢٧٨] بِالنِّسَاءِ فَيُؤْخَرُ إِلَى تَمَامِ الْإِحْلَالِ

ثُمَّ الزَّمِيُّ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ عِنْدَنَا، جَلَاءًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَتَوَقَّتُ يَوْمَ النَّحْرِ كَأَنَّهُمْ قَبْلُ يَوْمِ يَوْمِ التَّحْلِيلِ.

[٢٧٩ ٢] رَوَيْنَا مُؤَيَّدًا بِالْقِيَاسِ أَيْضًا؛ حَيْثُ جُوزَ بِالطَّبِيبِ قِيَاسًا عَلَى اللَّبَاسِ؛ لِمَا مَرَّ أَمَّا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَحِلُّ الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ)

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «شرح الكرخي»^(١): «وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ إِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ مَا لَخَلَقَ الْوَطْءُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَالْمُبَاشَرَةُ»^(٢).

وَهُوَ ضَعِيفٌ بِخَرَّةٍ؛ لِمَا أَنَّ السَّيَّ بَيِّنَةٌ اسْتَتَى النِّسَاءَ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا النِّسَاءَ»^(٣). وَهُوَ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْفَرْجَ وَمَا دُونَهُ، فَيَكُونُ مَا دُونَهُ حَرَامًا كَالْفَرْجِ؛ وَلِأَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْفَرْجِ حَرَامًا بِالْإِجْمَاعِ إِلَى أَنْ وَجِدَ طَوَافُ الرِّيَازَةِ، فَكَذَا الْجَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَضَاءُ الشَّهْوَةِ بِالنِّسَاءِ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَعْنَى حَرَّمَ مَعَهُ الْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ؛ حَرَّمَ مَعَهُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَيْضًا، كَالظَّهَارِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الزَّمِيُّ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ عِنْدَنَا).

أَعْلَمَ. أَنَّهُ إِذَا قَرَعَ مِنْ زَمِي خَمْرَةَ الْعَقَبَةِ لَا يَتَحَلَّلُ عِنْدَنَا قَبْلَ الْحَلْقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَتَحَلَّلُ، وَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ^(٤)، كَمَا بَعْدَ الْحَلْقِ عِنْدَنَا.

(١) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٥].

(٢) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبحري [٢٦٨/٣]، و«البيان» للعمري [٣٤٦/٤].

(٣) مضمون تخريجها قريباً.

(٤) ينظر: «الأم» للشافعي [٥٧٤/٣]، و«الحاوي الكبير» للماوردي [١٩٠/٤].

وَلَمَّا أَنَّ مَا يَكُونُ مُحَلَّلًا يَكُونُ حَيَاةً فِي غَيْرِ أَوَانِهِ كَالْحَلَقِ وَالرَّمْيِ لَيْسَ بِحَيَاةٍ^(١)، بِحِلَافِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلَ بِالْحَلَقِ السَّابِقِ لَا بِهِ.

«فِي غَيْرِ أَوَانِهِ»

لَهُ: أَنَّ الْحَلَقَ يَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الرَّمْيِ، وَالْحَلَقُ مَخْطُورُ الْإِحْرَامِ، فَلَمَّا حُلَّ بَعْدَ الرَّمْيِ؛ دَلَّ أَنَّ الرَّمْيَ مُحَلِّلٌ.

وَلَمَّا مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْآثَارِ»: عَنْ غَائِثَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ؛ فَقَدْ حُلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالنِّيبُ وَكُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا النَّسَاءُ»^(٢)، دَلَّ أَنَّ الْحَلَقَ شَرْطٌ لِلْحَلِّ؛ وَلِأَنَّ الرَّمْيَ نُسْكَ مَخْصُورٌ، فَلَا يَضْلُحُّ أَنْ يَكُونَ مُحَلَّلًا؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ مُحَلَّلًا: يَكُونُ فِيهِ صِمَّةُ الْحَظَرِ قَبْلَ أَوَانِهِ [٢/٥٢٧٩/٢]، كِلْسَلَامٍ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَلَقُ بِهِدْيِ الْمَنَابَةِ، وَالرَّمْيُ إِذَا وَجَدَ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ لَا يُغْتَبَرُ حَيَاةً.

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (١) طَوَافُ الرِّبَاةِ؛ بَأَنَّ يُقَالَ: إِنَّهُ مُحَلِّلٌ لِلنِّسَاءِ، وَمَعَ هَذَا لَيْسَ فِيهِ صِمَّةُ الْحَظَرِ أَصْلًا.

لِأَنَّا نَقُولُ: حُلُّ النِّسَاءِ خَصَلَ بِالْحَلَقِ السَّابِقِ، لَا بِالطَّوَافِ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَلَقَ قَدْ نَرَى فِي بَعْضِ حُكْمِهِ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، كَيْ يَكُونَ الطَّوَافُ مُؤَدِّيً فِي الْإِحْرَامِ؛ لِيَهْزِ كَوْنُهُ رُكْنًا؛ بِحِلَافِ طَوَافِ الصَّدْرِ، وَلَمْ تَقُلْ بِقَاءِ الْإِحْرَامِ بِكَمَالِهِ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الشَّافِعِيَّ يَتَمَسَّكُ بِمَا رَوَى فِي «السنن» عَنْ غَائِثَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ حِمْرَةَ الْعَقَةِ؛ فَقَدْ حُلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ»؛

(١) رَادٌّ بَعْدَهُ فِي (ط): «فِي غَيْرِ أَوَانِهِ».

(٢) مَعْنَى تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا

قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، أَوْ مِنَ الْعِدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ طَوَافَ الرِّبَازَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، لَمْ يُرَوِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَلَقَ أَقَاصِمَ إِلَى مَكَّةَ فَصَافَ بِالنَّبِيِّ ثُمَّ عَادَ إِلَى مَسَى وَصَلَّى الطُّهْرَ بِمَسَى.

منه لسان

إِلَّا النَّسَاءُ^(١)، فَمَا الْجَوَابُ عَنْهُ؟

قُلْتُ: جَوَابُهُ مَا قَدْ صَاحِبُ «السَّيِّئِ»^(٢)، بِقَوْلِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ»^(٣)، فَلَمَّا كَانَ ضَعِيفًا، لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُخْتَلَعَ بِهِ عَلَى الْحُضْمِ.

قَوْلُهُ: (([قَالَ]) ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، أَوْ مِنَ الْعِدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ طَوَافَ الرِّبَازَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ)، أَيَّ قَالَ الْإِمَامُ الْقُدُورِيُّ^(٤).

ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ بَعْدَ الْخَلْفِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، يَعْنِي: يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِنَ الْعِدِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعِدِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، فَيَطُوفُ بِالنَّبِيِّ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، وَهَذَا هُوَ الطَّوَافُ الْمَفْرُوضُ فِي الْحَجِّ. وَيُسَمَّى: طَوَافَ الرِّبَازَةِ، وَطَوَافُ (٦٠ ر ٢٣٠) الْإِفَاصَةِ، وَطَوَافُ يَوْمِ النَّحْرِ، وَطَوَافُ الرُّكْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ عَدَاوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَاصِمَ وَطَافَ ثُمَّ عَادَ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب المساك باب في رمي الجمار [رقم/ ١٩٧٨]، من طريق الحجاج، عن الزُّهري، عن عمرو بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها.

قال أبو داود: قال أبو داود: هذا حديث ضعیف الحجاج لم ير زُهری ولم يسمع منه. وقال ابن حجر: «ومداره على الحجاج وهو ضعيف ومُدلس» ينظر «نصب الرابة» للريلمي [٨١/٣].
و«الشيخون المبررة» لابن حجر [١٦٢٠/٤].

(٢) أي: أبو داود.

(٣) ينظر: «سنن أبي داود» [٦٠٦/١].

(٤) ما بين المقتولين زيادة من «وا، وا، وا، وا، وا، وا».

(٥) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/ ٦٨].

وَوَقْتُهُ أَيَّامُ النَّحْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ الطَّوَافَ عَلَى الدَّبْحِ قَالًا: ﴿فَعَسَلُوا مِنْهَا﴾ [سج ١٠٨] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سج ١٠٩] فَكَانَ وَقْتُهِمَا وَاحِدًا.

عنه البيان

إِلَى بَيْنَى، وَصَلَّى الظُّهْرَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَوَقْتُهُ أَيَّامُ النَّحْرِ)، أَيُّ: وَقْتُ طَوَافِ الرِّيَازَةِ أَيَّامُ النَّحْرِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ: الْعَاشِرُ، وَالْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ. وَيُقَالُ: إِنَّ سِتَّةَ أَيَّامٍ تَمُضِي لِي أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَهَذَا لِأَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ مَا دَكَّرْنَا

وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ فَالْعَاشِرُ: يَوْمُ النَّحْرِ حَاصَّةً. وَالثَّلَاثَ عَشَرَ: يَوْمُ التَّشْرِيقِ حَاصَّةً، وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ لِهَمَا حَظٌّ مِنَ النَّحْرِ وَالتَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا كَانَ وَقْتُ الطَّوَافِ أَيَّامَ النَّحْرِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ الطَّوَافَ عَلَى الدَّبْحِ

ثُمَّ الدَّبْحُ مُؤَقَّتٌ بِأَيَّامِ النَّحْرِ، فَكَذَا الطَّوَافُ، لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ إِذَا كَانَ بِحَرْفِ الْوَاوِ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَهُوَ الْأَصْلُ.

بَيَانُهُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَةٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ آلَتَهُمْ فَعَسَلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ أَنْفُسِهِمْ ۝ ثُمَّ لِيَفْضُوا نَفْسَهُمْ وَلِيُقِيمُوا صُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [سج ٢٨-٢٩]

ثُمَّ الْمُرَادُ مِنَ الذِّكْرِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : التَّسْبِيحُ عَلَى مَا يُنَحَّرُ؛ لقوله تعالى:

(١) لَمْ يَحْدِثْ مِنْ مَرَسَلِ عَطَاءٍ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِغْيَابِ طَوَافِ الْإِمَامَةِ يَوْمَ النَّحْرِ [رَقْم / ١٣٠٨]، حَتَّى أَتَى عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَامَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ صَلَّى الظُّهْرَ بَيْنَى»

﴿ غَدَاةَ يَوْمِ نَحْنُ فِيهِ ﴾

﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ ، وفوقه تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ، لَيْسَ بِأَمْرٍ لَارِمٍ ، فَمِنْ شَاءَ أَكَلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَمِنْ شَاءَ لَمْ يَأْكُلْ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [سجدة ٢٠]

وَالْبَائِسُ ، الَّذِي مَالَهُ يُؤْسُ ، وَالْيُؤْسُ ، شِدَّةٌ فِي الْمَقْرِ . يُقَالُ : يُؤْسُ الرَّجُلُ [٢٠ : ٥٣٣ م] ، وَيَتَسَنَّ الرَّجُلُ ، إِذَا صَارَ دَائِيًّا .

وَالنَّقْتُُ : الْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ ، وَتَقْطُ الْإِيطُ ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَالْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَكَانَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْلَالِ .

وَالْعَتِيقُ : الْقَدِيمُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [آل عمران ٦٩] .

وَقِيلَ سَمْعِي بِهِ : لِأَنَّهُ أُغْنِيَ مِنَ الْعَرَقِ أَيَّامَ الطُّوفَانِ .

وَقِيلَ : لِأَنَّهُ أُغْنِيَ مِنَ الْخَبَابَةِ ، فَلَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ جَرَّارٌ .

وَقِيلَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَسَنٌ .

ثُمَّ أَهْلَمَ : أَنَّ أَصْحَابًا قَالُوا : إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ طَوَافِ الرُّيَاةِ طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ^(١) .

لَنَا : أَنَّ النُّصْفَ الثَّانِي مِنَ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَقْتُ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَقْتًُا لِلطَّوَافِ كَالنُّصْفِ الْأَوَّلِ ، أَوْ لِأَنَّهُ وَقْتُ لِرُكْنِ [٢٤٥ : ١] فِي الْحَجِّ ، فَلَا

(١) ينظر «التيه في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص ٧٨] ، و«تكملة السبيل شرح التبيين» لابن الرفعة [١٧٥/٧] .

يَحُورُ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ لُزْخٍ آخَرٍ فِي الْحَجِّ عِزِّ نَبِيٍّ لَهُ ، كَيَوْمِ الْخَيْرِ
وَأَمَّا آخِرُ وَقْتُ الطَّوَابِ : فَاجِرُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ ، مِنْ آخِرِ عَهْدِهَا ، طَافَ وَعَلَيْهِ
ذَمٌّ عَدُوِّ حَيْفَةٍ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١٧)

وقال الشافعي: أجره ليس بمؤقت^(١)، كذا ذكر القُدوري في «شرح مختصر
الكرخي»^(٢)، وأبو نصر البعدادي في «شرح مختصر القُدوري».

وَقَالَ فِي «الْإِبْصَاحِ»^(١): هُوَ حَلَّافٌ رِوَايَةُ الْأَصْلِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي «الكَافِي»^(١٦) ثُمَّ يَرُودُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْبَيْتُ إِنْ
اسْتَطَاعَ، أَوْ مِنَ الْعَدِ، أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدِ، وَلَا يُؤَحَّرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»^(١٧)، وَصَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»، وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

لَا أَنْ الطَّوَافَ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ، عَجِيبٌ أَنْ يَكُونَ آجِرُهُ مَوْفَقًا [٢٣١، ٢]،
كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَلِأَنَّهُ سُنَّةٌ مَفْعُولٌ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ، فَيُؤَقَّتُ آجِرٌ وَعَلَيْهِ،

(١) وقع بالأصل **أعده** والمثبت من **أره**، **وأهله**، **وأنته**، **وأهم**

(٢) ينظر: *محضر اجتماع العلماء*، [١٨٤، ١٥٨، ١٤٧، ٧]، *التحرير*، [٢١١٩، ١٩٤، ١، ٢]

المسوط: [١، ٤٢، ٦٥]، شرح مجمع البحرين: [٢، ١٥٣٥]، نيسب الحاشي: [٧، ٦٢]

(٣) ينظر في هذه الشكوك: بلخاري [ص ٧٨]، والمحرر شرح الوحي المرامى [٤٧٨، ٣].

واللهم لوحد من شرح المهاج * طغيري [٥٣١/٣]

(١) ينظر: اشرح مختصر الكرخي، لابن عدي (١٨٦).

(٥) ينظر: الإيضاح، للكرمانى [٢٩٠]

(٦) پطرس : لكائي : للحاكم : شهيد [ف ٢٩]

(٧) ينظر: النجعة المقها = [٣٨٣/١].

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الصَّغْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقْتُ
الْوُقُوفِ بِمَرَّةٍ وَالطَّوَافِ مَرَّتَيْنِ عَلَيْهِ

وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوَّلُهَا كَمَا فِي التَّصْحِيَةِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا » .

فَإِنْ كَانَ سَمَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَزْمَلْ فِي هَذَا
الطَّوَافِ وَلَا سَمَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدِّمِ السَّمَى ، زَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَمَى
بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ السَّمَى لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا مَرَّةً وَالزَّمْلُ مَا شُرِعَ إِلَّا مَرَّةً فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَمَى .

❖ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ❖

كَالْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ ، فَلَمَّا شَتَّ أَنْ آجَرَهُ مُوقَّتٌ ، لَرِمَهُ دَمٌّ بِالتَّأْجِيرِ ، كَرَمِي الْجِمَارِ ،
وَهَذَا لِأَنَّهُ دَخَلَ بِالتَّأْجِيرِ مُقْصَدًا ، فَاجْتَبَعَ إِلَى الْجُبُرَانِ ، كَمَا هِيَ تَأْجِيرُ الْإِحْرَامِ عَنِ
الْمَبِيقَاتِ .

وَوَجْهُ قَوْلِهِمَا : مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ مَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أَخَّرَ ، إِلَّا
قَالَ : « أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » ^(١)

قَوْلُهُ : (وَالطَّوَافِ مَرَّتَيْنِ عَلَيْهِ) ، أَي . عَلَى الْوُقُوفِ

قَوْلُهُ : (وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوَّلُهَا كَمَا فِي التَّصْحِيَةِ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الزَّيَّارَةِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ النَّحْرِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ طَافَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ كَانَ سَمَى مِنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، لَمْ يَزْمَلْ فِي
هَذَا الطَّوَافِ وَلَا سَمَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدِّمِ السَّمَى ، زَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَمَى
بَعْدَهُ) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم / باب الغنا وهو والله على الدابة وغيرها [رقم / ٨٣] ، ومسلم
في كتاب الحج / باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي [رقم / ١٣٠٦] ، من حديث عبد الله
بن عمرو بن العاص رضي الله عنه .

وَيُضَلِّي رُكْعَيْنِ بَعْدَ هَذَا الطَّوَابِ ؛ لِأَنَّهُ حَتَمَ كُلَّ طَوَافٍ بِرُكْعَتَيْنِ فَرَضًا
كَانَ الطَّوَابُ أَوْ تَعْلًا ؛ لِمَا بَيَّنَّا .

قَالَ وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ لَكِنْ بِالْخَلْقِ السَّابِقِ إِذْ هُوَ الْمُحَلَّلُ لَا بِالطَّوَابِ ،
إِلَّا أَنَّهُ أَحْرَزَ غَمَتَهُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ .

﴿ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴾

وَالْأَصْلُ هُنَا: أَنَّ السَّغْيَ الْوَاجِبَ فِي الْحَجِّ مُؤَصِّفُهُ عَقِبَتْ طَوَافِ الرِّيَازَةِ ؛
لِأَنَّهُ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ ، فَيَسَعُهُ مَا هُوَ الْوَاجِبُ ؛ بِجَلَابِ طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ ، فَلَا
يَتَّبِعُهُ مَا هُوَ الْوَاجِبُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ السُّنَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَعْلًا لَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَجَازُ
تَقْدِيمِ السَّغْيِ ، وَفَعَلَهُ عَقِبَتْ طَوَافِ الْقُدُومِ رُخْصَةً وَطَلَبًا لِتَخْفِيفِ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمَ الْحَجْرِ
يَوْمُ الْأَشْتِعَالِ بِالْأَفْعَالِ ، فَوَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ بِتَقْدِيمِ السَّغْيِ ؛ سَعَى عَقِبَتْ طَوَافِ
الرِّيَازَةِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْغَرِيْمَةُ .

ثُمَّ الْأَصْلُ فِي الرَّمْلِ: أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَغْيٌ فِيهِ الرَّمْلُ ، وَكُلُّ طَوَافٍ لَيْسَ
بَعْدَهُ سَغْيٌ ؛ فَلَا رَمْلَ فِيهِ .

قَوْلُهُ: (وَيُضَلِّي ١٠ رُكْعَيْنِ بَعْدَ هَذَا الطَّوَابِ) ، أَي: بَعْدَ طَوَافِ
الرِّيَازَةِ (لِمَا بَيَّنَّا) ، أَي: فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لْيَصِلْ الطَّائِفُ لِكُلِّ
أُسْبُوعٍ رُكْعَتَيْنِ»^(١) . وَقَدْ مَرَّ التَّحْقِيقُ فِي بَيَانِ رُكْعَتَيِ الطَّوَابِ .

قَوْلُهُ: (قَالَ وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ) ، أَي: قَالَ الْقُدُورِيُّ^(٢) ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ
بَعْدَ الطَّوَابِ ؛ (لَكِنْ بِالْخَلْقِ السَّابِقِ ، لَا بِالطَّوَابِ) ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مُحَلَّلًا ؛ يَكُونُ فِيهِ
صِفَةُ الْحَطَرِ وَالْخَلْقِ كَذَلِكَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَرَاحَى بِعَصْرِ حُكْمِهِ ، وَهُوَ جَلُّ النِّسَاءِ ؛ لِيَكُونَ
طَوَافُ الرِّيَازَةِ مُؤَدَّى فِي الْإِحْرَامِ ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ .

(١) مَطْنٌ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِ .

(٢) يَنْظُرُ: الْمُنْتَهَى الْقُدُورِيُّ [ص ٦٨]

فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر، رمى الحمار الثلاث،
 مبتدأ بالتي تلي مسجد الحنيفة، فيرميها بسبع حصيات يكثر مع كل حصاة
 ويقف عندها، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف (١٥١) عندها، ثم يرمي
 حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر، فيما نقل من نك
 رسول الله ﷺ مفسراً

غاية تيسار

وقال الشافعي، إن سات لينة، فعليه مئذ، وإن سات ثلثين فعليه مئذان، وإن
 سات ثلاث ليال، فعليه دم^(١).

لنا: أن الثبوت ليس بمقصود لنفسها، وإنما (١٥٢) يفعل ذلك لما يقع
 في العبد من الشك، فإذا تركها لم تلزمه كفارة، كالثبوت بمعنى لينة العبد.

(١٥٣) قوله: (فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر، رمى
 الحمار الثلاث، مبتدأ بالتي تلي مسجد الحنيفة، فيرميها بسبع حصيات يكثر مع
 كل حصاة ويقف عندها، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها، ثم يرمي
 حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها. هكذا روى جابر، فيما نقل من نك رسول
 الله ﷺ مفسراً)، أي يبدأ بالحجرة التي تلي مسجد الحنيفة.

قال في «الديوان»: «الحنيف ما اخذ من غلط الجبل، وارتفع عن قسيل
 الماء، ومنه سمي مسجد الحنيفة»^(٢).

والحنيف خيطان: حيف مئ، وحنيف بني كنانة

والمراد من الحجرة موضعها، بدليل قوله: (فيرميها بسبع حصيات)، أي:

(١) ينظر السبب في بقية الشافعي، بلشيري [ص ٧٨] و«بحر المذهب» للرواسي [٥٤٦/٣]
 و«المجموع شرح المذهب» للرواسي [٢٤٧/٨]

(٢) ينظر «ديوان الأدب» للرواسي [٣٠٤/٣]

وَيَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ هِيَ الْمَقَامُ الَّذِي يَقِفُ فِيهِ النَّاسُ ، وَيَتَخَمَدُ اللَّهُ ، وَيُثْبِتِي عَلَيْهِ ، وَيُهَيِّلُ ، وَيَكْبُرُ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَذْهَبُ بِحَاجَتِهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ » وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ .

وَالْمُرَادُ : رَفْعُ الْأَيْدِي بِالِدُّعَاءِ ، وَتَشْعِي أَنْ يَسْتَغْفِرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي دُعَائِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْحَاجِّ وَلِمَنْ اسْتَعْفَرَ لَهُ الْحَاجُّ » .

﴿ منه البدر ﴾

يَزِيهِ الْجَمْرَةَ ، أَيِ : مَوْضِعَهَا بِسَبْعِ خَصِيَابٍ . وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ »^(١) .

وَقَوْلُهُ : (مُقَسَّرًا) ، حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ : (هَكَذَا) ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ (رُوي) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ : (يَمَّا نَقَلَ) ، أَيِ : نَقَلَهُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَوْصُولِ ؛ إِذَا كَانَ يُعْلَمُ .

قَوْلُهُ . (وَيَذْهَبُ بِحَاجَتِهِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) .

يَعْنِي : عِنْدَ التَّوَقُّفِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَى وَالْوُسْطَى ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ إِتْمَارَ مَقْعُودَاتٍ» [البقرة ٢٠٣] . كَذَا فِي «شرح الأقطع» .

وَلَمَّا يَرْفَعُ يَدَيْهِ هَذِهِ الدُّعَاءُ لَمَّا رَوَيْنَا عَنْ «شرح الآثار» عَدَّ قَوْلَهُ : (ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَبْرِ الْأَسْوَدِ) : عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : «تَرْفَعُ الْأَيْدِي فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ» . وَذَكَرَ مِنْهَا : «الْجَمْرَتَيْنِ»^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة [رقم /

١٦٦٤] ، عن ابن عمر ﷺ ، نحوه

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٢٧٠٣] ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٧٦/٢] ،

عن طريق ابن أبي ليلى عن الحكم عن عيسى بن عباس ﷺ ، وعن نافع عن ابن عمر ﷺ .

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ رَمِي نَعْدَةٍ رَمِي يَقِفُ عِنْدَهَا^(١)، لِأَنَّهُ فِي وَسْطِ الْعِبَادَةِ
فَيَأْتِي بِالدُّعَاءِ فِيهِ، وَكُلُّ رَمِي لَيْسَ نَعْدَةٌ رَمِي لَا يَقِفُ عِنْدَهَا، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ قَدْ
انْتَهَتْ، وَلِهَذَا لَا يَقِفُ بَعْدَ خُمْرَةِ الْعَقَبَةِ فِي يَوْمِ الشَّحْرِ أَنْصَا.

❦ عهد النبي ❦

وَذَكَرَ (١٢٣٧) [فِي] «سَائِكِ الْأَصْلِ»: «يَرْفَعُ يَدَيْهِ جَدَاءً مَسْكِينِهِ»^(٢)

ثُمَّ لَفْظُ الْخَدِيثِ فِي «شَرْحِ الْأَثَارِ»: بِإثباتِ الْعَمَلِ بِدُونِ حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ
بَعْدَهُ، لَكِنَّ الْمُفْهَمَ ذَكَرُوا يَنْفِي الْعَمَلِ وَحَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَهُ، وَقَالُوا: لَا تُرْفَعُ
الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ، وَلَيْسَ صَحَّ مَا رَوَى الْمُفْهَمُ، فَهُوَ أَتْلَعُ.

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عُمَرَ: «كَانَ يَزِيهِ الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا»^(٣) يَسْبَحُ حَصَبَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ،
ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِيهِ
الْجُمُرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا
طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِيهِ الْجُمُرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا
يَقِفُ عِنْدَهُ، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ»^(٤)

وَقَوْلُهُ: «يُسْهِلُ»، أَي: يَنْزِلُ إِلَى السَّهْلِ مِنَ الْوَادِي. يُقَالُ: أَسْهَلَ الْقَوْمُ، إِذَا

❦ كَلَامُهُ بِهِ ❦

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَفَّقَهُ عَلَى إِثْرِ عَشْرٍ وَانْتِهَايَ عَشْرٍ» يَنْظُرُ «نِسَارِ
الْمَنِيبِ فِي الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ» لِابْنِ الْقَيْمِ [ص ١٣٨]

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «ج - يَدُهُ»

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «ف»، وَ«و»، وَ«ب»، وَ«م»

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ» / الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْذُورِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [١٢٩، ٢]

(٤) مَا بَيْنَ الْأَدَمِينَ، وَهُوَ الْأَمْرُ كَذَا حَاءٍ فِي حَاشِيَةِ «م» وَ«و»

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ إِذَا رَمَى الْجُمُرَتَيْنِ يَقُومُ وَسَهْلًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ [رَمَاهُ]

[١٦٦٤]، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ
وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ: رَمَى الْجِمَارِ
الثَّلَاثِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ قَمَرٌ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ
فَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ وَمَرٌّ تَأَخَّرَ فَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ يَمِي تَقَى ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

تَرَلُّوا عَنِ الْجَبَلِ إِلَى الشَّهْرِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ
كَذَلِكَ، أَي: قَالَ لِقُدُورِي^(١) وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعِدَّةِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ الشَّحْرِ.
- أَعْيِي: الْيَوْمَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ - رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ،
كَمَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ - يَتَدَرَّى بِالْجُمْرَةِ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ فَيَرْمِيهَا،
ثُمَّ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الْوُسْطَى، وَيَقِفُ عِنْدَ الْجُمْرَتَيْنِ، وَيَدْعُو بِحَاجَتِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ
يَرْمِي جَمْعَةَ الْعَقَةِ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا [١٠: ٢٣٣]، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لِمَا رَوَيْنَا.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ: نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ: رَمَى
الْجِمَارِ الثَّلَاثِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ)، أَي: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ النَّقْرَ، وَهُوَ
الرُّجُوعُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَكَّةَ، نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، يَعْنِي: إِنْ أَرَادَ النَّقْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - وَهُوَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ
الشَّمْسِ - نَقَرَ إِلَى مَكَّةَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ: رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ رَوَالِ
الشَّمْسِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ، وَهُوَ الثَّلَاثُ عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، وَالثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ،
وَالرَّابِعُ مِنْ يَوْمِ الشَّحْرِ، وَلَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا لَمْ يَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ [١٠: ٢٣٤] وَالرَّابِعَ،
وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَإِذَا طَلَعَ الشَّمْسُ لَمْ يَنْفِرْ لَهُ أَنْ يَنْفِرَ حَتَّى يَرْمِي عِدْنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ لَهُ النَّقْرُ إِذَا عَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ،

(١) يَنْظُرُ «مَجْمَعُ الْقُدُورِيِّ» [ص ٦٨].

وَالْأَفْصَلُ أَنْ يُقِيمَ ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَسَرَ حَتَّى زَمِنَ الْجِمَارَ الثَّلَاثَ
 فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، وَلَهُ أَنْ يَنْفَرَ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْعَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، فَإِذَا طَلَعَ
 الْعَجْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ ، لِذُحُولِ وَقْتِ الرَّمْيِ ، وَفِيهِ جِلَافُ الشَّافِعِيِّ ﷺ .

وَالْحَقُّ فِيهِ لَبَّاسٌ

حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ الثَّلَاثَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ^(١)

وَلَمَّا آتَتْ وَقْتُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّمْيُ عَنِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، فَجَارَ النَّفَرُ فِيهِ كَمَا قَبْلَ
 غُرُوبِ الشَّمْسِ .

ثُمَّ الْأَصْلُ هُنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَمَرَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ
 تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة : ٢٠٣] ، أَيُ : فَمَنْ عَجَّلَ فِي النَّفَرِ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ
 النَّفَرِ ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ حَتَّى رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا
 إِثْمَ عَلَيْهِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْيَوْمَيْنِ : الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ مِنْ دِي الْحِجَّةِ . بَقِيَ مِنْ
 نَفَرٍ بَعْدَهَا رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ .
 وَهَذَا هُوَ النَّفَرُ الْأَوَّلُ ، وَالنَّفَرُ الثَّانِي [٢ : ٢٣٣] هِيَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ
 التَّشْرِيقِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي التَّعَجُّلِ وَالتَّأَخُّرِ ، لِأَنَّهُ مُحَبَّرٌ بِهِمَا ، وَيَجُوزُ
 التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّعَجُّلِ وَالتَّأَخُّرِ ، وَإِنْ كَانَ التَّأَخُّرُ أَفْصَلَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ
 الْعَاصِلِ وَالْأَفْصَلِ ، كَمَا حُيِّرَ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ
 قَالَ صَاحِبُ «الكَشَافِ» : «قِيلَ : إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ : مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ

(١) يَطْرُقُ «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٨١/٨] ، وَ«الْجَمْعُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمَهَّاجِ» لِلدَّمِيرِيِّ

وَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَنْعَمُ: الْيَوْمَ الرَّابِعَ قَتْلَ الرُّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ
الصُّبْحِ: جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهَذَا اسْتَحْضَانٌ وَقَالَا لَا يَحُورُ، اغْتِيَارًا بِسَائِرِ
الْأَيَّامِ، وَإِنَّمَا التَّقَاوُتُ فِي رُحْصَةِ النَّعْرِ فَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ التَّحَقُّقُ بِهَا.

في حاشية الباب

الْمُتَعَحِّلُ آثِمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ لِمُتَأَخَّرِ آثِمًا، فَوَزَدَ الْقُرْآنُ بِتَمَيُّ الْمَائِمِ عَنْهُمَا^(١).
وَنَعَحَّلَ. يَجِيءُ مُطَاوِعًا وَمُتَعَدِّيًا، وَالْأَوَّلُ أَزْوَنُ، بِدَلَالَةِ ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ﴾.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَنْعَمُ الْيَوْمَ الرَّابِعَ قَتْلَ الرُّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ
الصُّبْحِ: جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهَذَا اسْتَحْضَانٌ^(٢)).
وَقَالَا لَا يَحُورُ، إِلَّا بَعْدَ الرُّوَالِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣).

وَجَهْ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَحُورُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ عَلَى الرُّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ،
فَكَدَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ^(٤)، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ بَعْدَ الرُّوَالِ، حَايَةً
مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ لَهُ رُحْصَةُ النَّعْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الصُّبْحِ، فَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّضْ، حَصَرَ هَذَا الْيَوْمُ
وَمَا قَبْلَهُ سَوَاءً.

وَلِأَبِي حَبِيبَةَ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ مِنْ آخِرِ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ جَازَ الرَّمْيُ»، وَلِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ لَهُ تَرْكُ الرَّمْيِ أَصْلًا فِي هَذَا الْيَوْمِ
بِالتَّرَخُّصِ بِالنَّعْرِ تَخْفِيفًا لَهُ، جَازَ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا بَعْدَ الرُّوَالِ وَقَبْلَ
الرُّوَالِ.

(١) ينظر: «الكتشاف» للمحشري [٢٥٠/١]

(٢) واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة انظر «الأصل» [٤٢٩]، «المبسوط» [٦٨/٤].
«دائع الصنائع» [١٣٨/٢]، «التصحيح والترجيح» [ص ٢١١]، «حاشية الطحطاوي على المرافعي»
[٧٣٢]، «حاشية ابن عابدين» [٥٢١/٢]، «اللباب شرح الكتاب» [١٩٣/١]

(٣) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [١٩٤/٤] والتميه في الفقه الشافعي» بشيراري [ص ٧٨]

(٤) ولأن النبي ﷺ رمى في اليوم الرابع كذا جاء في حاشية «م»

وَمَذْهَبُهُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي عَاسِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَقَدْ طَهَرَ أَثَرُ التَّحْمِيمِ فِي هَذَا
الْيَوْمِ فِي حَقِّ التَّرْكِ فَلَا يَظْهَرُ فِي خَوَارِجِهِ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا أَوَّلَى، بِخِلَافِ
الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي حَيْثُ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْمَشْهُورِ
مِنَ الرُّوَايَةِ،

عَنِ ابْنِ أَبِي

وَيَعْمَلُ السَّيِّئُ كَلِمَةً مَحْمُولَةً عَلَى الْأَفْصَلِ؛ بِدَلَالَةِ [١٠٢٢١] حَوَارِ التَّقْرِ بِحُكْمِ
الْآيَةِ، وَفِيَاثُهُمَا عَلَى الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الرَّمْيِ فِيهِمَا
أَصْلًا، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ أَيْضًا عَلَى الزَّوَالِ، بِخِلَافِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ
الرَّمْيِ فِيهِ أَصْلًا، فَجَارَ التَّقْدِيمُ أَيْضًا عَلَى الزَّوَالِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرُّوَايَةِ)، أَيْ:
لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهُمَا الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي
عَشَرَ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.

وَأَيْضًا قِيْدُ (الْمَشْهُورِ مِنَ الرُّوَايَةِ)؛ اخْتِزَارًا عَمَّا ذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَقْنَى»،
فَقَالَ: كَانَ أَبُو حَبِيبَةَ يَقُولُ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ بَعْدَ الزَّوَالِ.
بَعْضِي: فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ السَّحْرِ، فَإِنْ رَمَى قَبْلَهُ؛ جَارَ.
وَحُجَّةُ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: أَنَّهُ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الرَّمْيِ؛ فَصَارَ كَيَوْمِ السَّحْرِ.

وَحُجَّةُ الرُّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ: مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَرْمِي يَوْمَ السَّحْرِ صُحْحًا، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ»^(١)

(١) عَنَّهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ رَمَى الْجَمَارِ [١٧٧٢]، وَمُسَمِّمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ بَيَانِ
وَقْتِ اسْتِحْبَابِ الرَّمْيِ [رقم / ١٢٩٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ فِي رَمَى الْجَمَارِ [رقم
١٩٧١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمَى يَوْمِ السَّحْرِ صُحْحًا
[رقم / ٨٩٤]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ وَحْتِ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ لَحْرِ [رقم،
٣٠٦٣]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَأَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ تَرْكُهُ فِيهِمَا فَيَقِي عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ

فَأَمَّا يَوْمَ الْخَرِّ فَأَوَّلُ وَقْتُ الرَّمِيِّ فِيهِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَخْرِ .

وَقَالَ الشَّامِيُّ: أَوَّلُهُ بَعْدَ بَضْعِ اللَّيْلِ، لِمَا رُوِيَ أَنَّ الشَّيْءَ **﴿١﴾** رَحِصَ لِلرَّغَاءِ أَنْ يَزْمُوا لَيْلًا .

وَلَمَّا قَوْلُهُ **﴿٢﴾** : «لَا تَزْمُوا حَجْرَةَ الْعَقْبَةِ إِلَّا مُضِجِينَ» [٧٧ د] وَتُرَوَّى حَتَّى «تَطْلُعَ الشَّمْسُ» فَيَكُنْ أَصْلُ الْوَقْتِ بِالْأَوَّلِ، وَالْأَفْصَلَةُ بِالثَّانِي

كتاب البيان

قَوْلُهُ (فَقِي عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ)، أَي: بَقِيَ حُكْمُ الرَّمِيِّ فِي الْيَوْمَيْنِ عَلَى أَصْلِ الْمَرْوِيِّ. يَعْنِي: لَمْ يَخْرُ إِلَّا بَعْدَ الرُّوَالِ .

وَأَرَادَ بِالْمَرْوِيِّ: مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ قُبَيْلَ هَذَا، وَأَرَادَ بِأَصْلِ الْمَرْوِيِّ: أَنْ لَا يَتَعَيَّرَ حُكْمُ الْمَرْوِيِّ عَمَّا كَانَ .

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا يَوْمَ الْخَرِّ فَأَوَّلُ وَقْتُ الرَّمِيِّ فِيهِ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَخْرِ). وَهَذَا وَقْتُ الْجَوَارِ، وَالْأَفْصَلُ أَنْ يَزِمِيَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ عِنْدَ [٧٣٤/٢ ص ٢٠].
قَوْلُهُ: (فَيَبْتَدِئُ بِحَجْرَةِ الْعَقْبَةِ فَيَزِمِيهَا [١١٤١ د] مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ)، فَلَا يُعِيدُهُ .

قَوْلُهُ: (رَحِصَ لِلرَّغَاءِ)، وَهُوَ يَكْسِرُ الرَّاءَ الْمُهْمَلَةَ عَلَى وَرْدٍ فِعَالٍ، جَمْعُ رَاعٍ .
كَذَا فِي «الديوان»^(١) .

قَوْلُهُ: (فَيَكُنْ أَصْلُ الْوَقْتِ بِالْأَوَّلِ، وَالْأَفْصَلَةُ بِالثَّانِي).

وَأَرَادَ بِالْأَوَّلِ قَوْلَهُ **﴿٣﴾** : «لَا تَزْمُوا حَجْرَةَ الْعَقْبَةِ إِلَّا مُضِجِينَ»^(٢) .

(١) ينظر «معجم ديوان الأدب» للمارابي [٦٠/٤]

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٦/٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم /

٩٣٥٠]، فنزله على «٤» .

وَنَأْوِيْلُ مَا رَوَى اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْثَلَاثَةُ، وَلِأَنَّ لَيْلَةَ الشَّحْرِ وَقْتُ الْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ وَقْتُ بَعْدِهِ ضَرُورَةً

ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الله يَمْتَدُّ هَذَا الْوَقْتُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، لِقَوْلِهِ رحمته الله: «إِنَّ أَوَّلَ سُكْبٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ الرَّمْيُ» خَلَلَ الْيَوْمَ وَقْتًا لَهُ وَدَهَانُهُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الرُّوَالِ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَا.

غاية البصر

وَأَرَادَ بِالثَّانِي قَوْلَهُ رحمته الله: «لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَنَأْوِيْلُ مَا رَوَى اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالْثَلَاثَةُ)، أَي: نَأْوِيْلُ مَا رَوَى الشَّابِعِيُّ، وَهُوَ أَنَّ السَّيِّ رحمته الله رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلَةَ اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالْثَلَاثَةِ، تَوْهِيْقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ^(٢)، وَلَيْسَ سَلَخْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ، فَتَقُولُ: لَا حُجَّةَ بِهِ لِلْحُضْمِ عَلَيْنَا، لِأَنَّهُ ثَبَتَ رُخْصَةُ لِلرَّعَاءِ وَالصُّعْمَاءِ، فَلَا يَغْدُوهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يَمْتَدُّ هَذَا الْوَقْتُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)، أَي: يَمْتَدُّ وَقْتُ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ مِنْ وَقْتِ طُلُوعِ الْفَجْرِ، إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ عَنْهُ. كَذَا ذَكَرَ الْقُدُّورِيُّ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَمْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الرُّوَالِ، وَمَا بَعْدَهُ قَصَاءً.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ النُّصْفَ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ وَقْتُ لِرَّمْيِ يَوْمِ الشَّحْرِ، ثُمَّ يَكْرِي النُّصْفَ الثَّانِي وَقْتًا لَهُ، كَمَا أَنَّ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ لَمَّا كَانَ النُّصْفُ الثَّانِي وَقْتُ الرَّمْيِ، لَمْ يَكْرِي النُّصْفَ الْأَوَّلَ وَقْتًا [٢٠٢٥هـ] لَهُ.

١- قَالَ الْعِيْنُ «إِسْبَاحُهُ صَحِيحٌ» يَنْظُرُ فِيهِ لَأَفْكَارِ شَرْحِ الْمَعَانِي وَلَأَشْرَافِ الْعِيْنِ [٣٥/١٠]

(١) مَضَى تَحْرِيجُهُ.

(٢) مَضَى تَحْرِيجُ الْحَدِيثِ.

وَأَنْ أَحْرَأَ إِلَى اللَّيْلِ رَمَاءً، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِحَدِيثِ الرَّعَاءِ، وَأَنْ أَحْرَأَ إِلَى
الْعَدِ رَمَاءً؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ جَسْرِ الرَّمْيِ وَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رضي الله عنه لِتَأْخِيرِهِ عَنْ
وَقْتِهِ كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُ.

قَالَ: وَإِنْ رَمَاهَا رَاكِبًا أَجْرَاهُ؛ لِحُصُولِ فِعْلِ الرَّمْيِ، وَكُلُّ رَمْيٍ بَعْدَهُ رَمْيٌ،
فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ مَاشِيًا وَإِلَّا فَيَرْمِيهِ رَاكِبًا.

لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَعْدَهُ وَقُوفٌ وَدُعَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، فَيَرْمِي مَاشِيًا؛ لِتَكُونَ أَقْرَبَ
إِلَى التَّضَرُّعِ.

عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ

وَلِأَبِي حَبِيبَةَ: قَوْلُهُ رضي الله عنه «إِنَّ أَوَّلَ سُكُنَانِي يَوْمَ هَذَا الرَّمْيِ» ^(١)، جَعَلَ كُلَّ
الْوَقْتِ ظَرْفًا لِلرَّمْيِ، فَجَارَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَحْزَانِهِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلِأَنَّ يَوْمَ
التَّخْرِجِ مِنْ أَيَّامِ الرَّمْيِ؛ فَجَارَ أَنْ يَحْتَدِثَ الرَّمْيُ بِهِ إِلَى الْغُرُوبِ، كَسَائِرِ الْأَيَّامِ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَحْرَأَ إِلَى اللَّيْلِ رَمَاءً، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ الرَّعَاءِ)، أَيُّ: وَأَنْ
أَحْرَأَ رَمِي جَسْرَةَ الْعَقَةِ إِلَى اللَّيْلِ، رَمَاءً فِي اللَّيْلِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِحَدِيثِ
رِعَاءِ الْإِبِلِ. يَعْنِي: أَنَّ اللَّيْلَ فِي بَابِ الرَّمْيِ فِي حُكْمِ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ السَّيِّئَ
رضي الله عنه رَحَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلًا ^(٢).

وَأَنْ أَحْرَأَ إِلَى الْعَدِ رَمَاءً وَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ السُّكْرِ عَنْ وَقْتِهِ يَوْجِبُ الدَّمَ
عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُ)، وَهَذَا لِأَنَّ التَّأْخِيرَ يَوْجِبُ
النَّقْصَانَ، وَنَقَائِصُ الْحَجِّ تَجْبِرُ بِالدَّمِ، كَمَا أَنَّ مَقَائِصَ الصَّلَاةِ تَجْبِرُ بِالسَّجْدَةِ.

(١) مضمون متحرجه.

(٢) أخرجه البراء في «مسنده» / كنف الأستار [٢/ رقم ١١٣٩]، وإيهامي في «السنن الكبرى»
[رقم ٩٤٦١]، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

قال ابن حجر: «رواه البراء بإسناد حسن» ينظر «التلخيص الجليل» لابن حجر [١/ ١٦٢٨]

وبيان الفصل مروي عن أبي يوسف. ويُكره ألا يبيت بيتاً ثلثي
الزمني؛ لأن استيحيات بها وعمرها كان يؤذت على ترك المقام بها.
ولوبات في غيره متعمداً. لا يلزمه شيء عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأنه
وحيث لينهل عنه الزمني في أيامه منه يَكُن من أفعال الحَجِّ فتركه لا يوجب
الحائز.

ويُكره أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ويقيم حتى يزيم؛ لما روي أن عمر
كان يمنع منه ويؤذت عنه، ولأنه يوجب شغل قلبه.

— عنه الشافعي —

قوله. (وبيان الفصل مروي عن أبي يوسف)، أي بيان الفصل في الزمني
ماثياً أو رايكاً، مروي عن أبي يوسف، وهو أن كل زمني بعده زمني فالأفضل أن
يزيم ماثياً، وكل زمني ليس بعده زمني جزية العقبة فالأفضل أن يزيم رايكاً،
وقد ذكرناه فيما تقدم عند قوله (وكيفية الزمني أن يصح الحصة على ظهر إيهامه).
قوله: (ولوبات في غيره متعمداً؛ لا يلزمه شيء عندنا).

يعني: أن التثبوت بعير متى هي أيام متى، وإن كانت تُكره؛ لكن لا [٢/٥٢٣٥ ٢]
يجب بترك التثبوت بعير شيء (خلافاً للشافعي) (١)؛ فإنه يوجب المد بترك التثبوت
ليلة، ويوجب المد لليلتين، ويوجب الدم لثلاث ليالٍ.

لما: أن المقصود من التثبوت غيرها، وهو أن يشهل عليه ما يقع في الغد من
السك، وهو الزمني، فلما لم تكن مقصودة لغيرها؛ لم تكن من أفعال الحج، فلم
يوجب تركها الحائز، كالتثبوت بعير ليلة العيد.

قوله. (ويُكره أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ويقيم حتى يزيم).

(١) في حاشية الأصل: «في القيام»

(٢) يطر «الشافعي الكبير» للموردي [١٩٤/٢] والتميز في الفقه الشافعي «لشيرازي» [ص ٧٨]

وَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ، نَزَلَ بِالنُّحْصِ، وَهُوَ الْأَنْطَحُ وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ قَدْ
نَزَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مَرُّهُ قَصْدًا، وَهُوَ الْأَصْحُ حَتَّى يَكُونَ النَّوْلُ بِهِ

غاية البصر

وَالثَّقْلُ: بفتح ثين متاع المسافر وخشمه، كذا في «الديوان»^(١).

وَأَيْضًا كُرَّةٌ تُقَدِّمُ الرَّجُلَ ثَقَمَهُ إِلَى مَكَّةَ، وَيُقِيمُ بِنَفْسِهِ حَتَّى الرَّمِي؛ لِمَا
رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَدَّمَ ثَقَمَهُ، فَلَا حَاجَ لَهُ»^(٢)، وَلِأَنَّ قُلْتَ الرَّجُلُ يَكُونُ
مَشْعُولًا بِمَتَاعِهِ إِذَا قَدَّمَ^(٣) [١٧: ١]، فَصَارَ كَنَةً حَرَجَ بِنَفْسِهِ فَيُكْرَهُ

يَدُلُّ عَلَى هَذَا: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أُنْ يَنْزِلُ
عِندَهُمْ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ كَانَ أَبُو أَيُّوبَ أَحَدَ رَحَلِهِ ﷺ وَحَوَّلَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ،
قَالَ ﷺ: «الْمَرْءُ حَيْثُ رَحَلُهُ»^(٤)، فَعَلِمَ أَنَّ تَقْدِيمَ الرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ: نَزَلَ بِالنُّحْصِ، وَهُوَ الْأَنْطَحُ).

النُّحْصُ: اسْمُ مَوْضِعٍ دَاخِلُ خَصْنِ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَكَّةَ^(٥)، يُقَالُ لَهُ: الْأَنْطَحُ^(٦).

(١) ينظر: «ديوان الأديبة للعارفي» [٢٢٦/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم/١٥٣٩٢]، عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «أسنه» [٣١٧/٢]، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» [٥٠٩/٢]،
والطبراني في «المعجم الأوسط» [٣/رقم/٣٥٤٤]، عن حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ بِمَنْطِقِ
الرَّجُلِ مَعَ رَحَلِهِ حَيْثُ كَانَ

قال الهيثمي «رواه الطبراني في الأوسط»، وفيه صدوق بن موسى، قال الذهبي ليس بالحجة

ينظر «معجم الزوائد للهيتمي» [١٦٣/١]

(٤) وَهُوَ إِلَى مَكَّةَ أَقْرَبَ وَيُتْرَفُ النُّحْصُ الْيَوْمَ بِمَجْزَأِ الْكَبَشِ، وَهُوَ مِمَّا يَلِي الْعَقِبَةَ الْكَبِيرَى، مِنْ جِهَةِ
مَكَّةَ إِلَى مَرْجِ الْجَبَلَيْنِ. ينظر «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٦٠، ٥] و«المعالم الأثيرة» في
السنة والسيرة [٢٤٠/ص]

(٥) الْأَنْطَحُ - بفتح الأول ثم سكون الباء وضع الطاء - كل سهل ماء فيه دقاق الحصى فهو أَنْطَحُ
وَالْأَنْطَحُ وَالْبَطْحَاءُ أَيْضًا الرَّمْلُ الْمَنْبَطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَالْأَنْطَحُ يُضَافُ إِلَى مَكَّةَ، وَالْأَنْطَحُ إِلَى مَكَّةَ

سنة على ما زوي أنه عليه السلام قال لأصحابه:

قال أبو بكر الزاري في «شرح مختصر الطحاوي» «ولا بأس بأن يرسل بالأطح، فيقيم به ساعة قبل أن ينهي إلى مكة، لطوافه لوداعه»

[٢٣٦/٢] وقال الإمام الأشبحابي «وإذا أرد أن ينصرف في السفر الأول، أو في السفر الثاني، فإنه يجعل نفسه معه، ويكره تقديمه، ويرسل بالأطح ساعة، ويقال له: المخصب».

وقال في «الشفعة»: «ويشبه أن يرسل بالأطح ساعة»^(١)

وقال صاحب «النافع»: «قلوا التخصيب» ليس بشيء^(٢).

وقال في «شرح الكرخي»^(٣): قال أصحابنا إن لأصل أن يرسل إذا أفاض بالمخصب، وذهب كثير من أصحابنا إلى هذا، وقالوا: إن التخصيب - وهو الرسول بالمخصب - ليس بشيء

وقال في «المبوط» [شمس الأئمة الشرخي]: «والأصح أن»^(٤) التخصيب سنة^(٥). وإليه ذهب صاحب «الهداية».

= لأن المسافة بينيه وبينهما واحدة، وربما كان إلى من أقرب بغير «معجم البلدان» لياقوت الحموي

[٧٤/١] و«المعالم الأنهر» في السب و«سير» [ص ١٦]

(١) بغير «شرح مختصر الطحاوي» للخصاص [٥٤٢/٢]

(٢) بغير «نخبة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٤٩٠/١]

(٣) التخصيب هو التزم بالمخصب بغير «راج لمرور» بلزبدي [٢٨٤/٢ مادة خصب].

(٤) أخرجه البخاري / كتاب الحج باب المصحب [رقم ١٧٦٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال «أنتس

التخصيب بشيء»، إنما هو من تركه رسول الله ﷺ بغير الفقه النافع لأبي القاسم السمرقندي

[٢٣٦/١]

(٥) بغير «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٦/١]

(٦) ما بين المحفوظين - زيادة من «ص»، و«و»، و«ت»، و«ه».

(٧) بغير: «المبوط» لشرخبي [٢٤/٢]، قال في «الجمهرة البيرة» (١٦١/١) والرسول به سنة

عنه سبيل

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» إِذَا مَرَّ إِلَى مَكَّةَ؛ مَرَّ بِالْمُحَصَّبِ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا عِدَا نُسْتُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ مَرَرٌ، وَلَيْسَ بِسُكٍّ^(١)

وَجْهٌ مَا رَوَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. مَا رَوَى فِي «الصحيح» البُخَارِيُّ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَيْسَ التَّحَصُّبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَرَرٌ تَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٢).

وَوَجْهُ الشَّيْءِ - وَهُوَ الْأَصَحُّ -: مَا حَدَّثَ مَالِكٌ فِي «الموطأ». عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ النَّيْلِ، ثُمَّ يَعُوفُ بِالنَّيْبِ»^(٣).

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السنن» يَاسَدُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَتَرَلَّ عِدَا؟ قَالَ: «هَلْ تَرَكَ لِمَا عَقِبَلُ مَرِيًّا؟». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ نَارِلُونَ» [٢٣٧٢هـ] بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ؛ حَيْثُ قَامَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ. بِغَنِي الْمُحَصَّصِ، وَدَاكُ أَنْ بَنِي كِنَانَةَ حَالَتْ قُرَيْشٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ: أَنْ لَا يُتَاكِحُوهُمْ، [وَلَا]^(٤) يُؤَدُّوهُمْ، وَلَا يُتَابَعُوهُمْ»^(٥).

= عندنا، وصححه في «معجم القدير» [٥٠٦/٢]، «البحر الرائق» [٣٧٦/٢]، «اللباب شرح الكتاب» [١٨٥/١].

(١) ينظر «البحار الكبير» لسليمان بن عبد الحميد [٢٠١/٤ - ٢٠١] و«المهذب في منه الإمام الشافعي» للشيرازي [٢٢٢/١].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب المحصب [١٦٧٧]، ومسلم في كتاب الحج / باب استحباب النول بالمحصب يوم النحر والصلاة به [١٣١٢]، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» [٩٠٨]، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) ما بين المصنفين: زيادة من «و»، «ولاء»، «ولات»، «والم».

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [٩٨٥١]، عنه أحمد في «المسند» [٢٠٢/٥]، وعنه =

«إِنَّا نَارِلُونُ غَدًا حَيْفَ حَيْفٍ مِى كِنَانَةِ حَيْثُ تَقَاسَمُ الْمُشْرِكُونَ بِهِ عَلَى شِرْكِهِمْ» يُشِيرُ إِلَى عَهْدِهِمْ عَلَى هَجْرٍ لِنَبِيِّ هَاشِمٍ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ تَرَلَّ بِهِ رِزَاةً

باب الإحرام

قَالَ الرَّهْرِيُّ: «وَالْحَيْفُ: الرَادِي»^(١)

وَأَخْرَجَهُ التُّحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتَّسَاتِي وَأَبُو مَاجَةَ هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَلَّ بِالْمُحَصَّبِ قَضْدًا، مُحَالَةً لِلْمُشْرِكِينَ، بِرِزَاةٍ^(٢) لَطِيفٍ صُنِعَ اللَّهُ^(٣)، وَمَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْمُحَالَةِ: فَهُوَ مُشْتَبٌ، كَمَا تَقَرَّرَ مِنْ عَرَفَةِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَالزَّمَلِ

قَوْلُهُ: (حَيْفَ حَيْفٍ مِى كِنَانَةِ)، وَالصَّحِيحُ فِي الرُّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ «السَّ»^(٤): بَلَا تَكَرَّرِ الْحَيْفُ.

وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: يَكُونُ الْحَيْفُ الثَّانِي عَطْفَ يَنَاءٍ؛ لِأَنَّ الْحَيْفَ حَيْفَانِ: أَحَدُهُمَا حَيْفٌ مَتْنٍ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ مَسْجِدٌ، وَهُوَ مَشْهُورٌ.

وَالثَّانِي: حَيْفٌ مِى كِنَانَةِ، وَهُوَ الْمُحَصَّبُ وَسُمِّيَ حَيْفَ مِى كِنَانَةِ: لِأَنَّهُمْ تَحَالَعُوا مَعَ قُرَيْشٍ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَلَى نَبِيِّ هَاشِمٍ، كَمَا ذَكَرْنَا.

قَوْلُهُ: (عَلَى شِرْكِهِمْ)، أَيُّ: مَعَ شِرْكِهِمْ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: تَبَحَّرَ فِي الْأَدَبِ

أبو داود في كتاب المسالك / باب المحصب [رقم / ٢٠١٠]، وكذا من طريقه البعاري في كتاب الجهاد والسير / باب قول النبي ﷺ لليهود (أسلموا تسلموا) [رقم / ٢٨٩٣]، وكذا مسلم في كتاب الحج / باب النول بمكة للحج وبورث دورها [رقم / ١٣٥١]، وكذا ابن ماجه في كتاب المسالك / باب دخول مكة [رقم / ٢٩٤٢]، والتساتي في «الس الكبري» في كتاب الحج / نول المحصب بعد النمر [رقم / ٤٢٠٢]، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه واللفظ لأبي داود

(١) كلام الرهري موصول بالحديث قوله

(٢) أي لأجل الإزاعة، وهو مصدر من أَرَى يَرَى إِزَاعَةً بظن «البيدة شرح الهداية» للنسفي [٢٦٤/٤].

(٣) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» [١٤٧/١] «تَرَلَّ بِهِ إِزَاعَةً لِلْمُشْرِكِينَ لَطِيفٌ صُنِعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»

(٤) يعني: «س» أبي داود [١١٤/١].

لِلْمُشْرِكِينَ لَطِيفٌ صُنِعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَصَارَ سُنَّةٌ كَالرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ .

قَالَ : ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَزْمُلُ فِيهَا وَهَذَا طَوَافُ الصَّدْرِ ، وَيُسَمَّى طَوَافُ الْوَدَاعِ وَطَوَافُ آخِرِ عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ ؛ لِأَنَّهُ يُودَّعُ النَّبِيتَ وَيَصْدُرُ بِهِ وَهُوَ [٢٧٧] وَاجِبٌ عِنْدَمَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا مَنَ حَاجَ هَذَا النَّبِيتَ فَلَيْكُنْ آخِرَ عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ الطَّوَافُ» وَرَحَّصَ لِلنِّسَاءِ الْحَيْضِ تَرْكُهُ .

❦ باب الصدر ❦

عَلَى صِغَرِ سِنِهِ

قَوْلُهُ : (فَصَارَ سُنَّةً) ، أَيِ فَصَارَ التَّرْوُلُ بِالنُّحْصِ سُنَّةً .

قَوْلُهُ (قَالَ) ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَزْمُلُ فِيهَا) ، أَيِ : قَالَ الْإِمَامُ الْمُتَوَرِّقِيُّ ^(١) .

ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ تَرْوُلِهِ بِالنُّحْصِ ، وَطَافَ بِالنَّبِيتِ سَبْعَ مَرَاتٍ ، وَيُسَمَّى هَذَا الطَّوَافُ : (طَوَافُ الصَّدْرِ) ، لِأَنَّهُ يَصْدُرُ بِهِ عَنْ مَكَّةَ .

[٢٧٧] الصَّدْرُ : بِمَنْحَبِ هُوَ الرُّجُوعُ .

(وَيُسَمَّى طَوَافُ الْوَدَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ وَدَاعُ النَّبِيتِ بِخُصْلٍ بِهِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا : طَوَافُ آخِرِ [٢٧٧] عَهْدٍ بِالنَّبِيتِ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ وَاجِبٌ عِنْدَمَا) ، أَيِ : طَوَافُ الصَّدْرِ وَاجِبٌ عِنْدَمَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(٢) .

(١) ينظر : «مختصر المتوَرِّقِيِّ» [ص ١٩] .

(٢) في طواف الوداع قولان في مدح الشافعي أظهرهما يجب والثاني يُستحب وقيل يُستحب فقط فإن تركه بغيره بدم . ينظر «الحواري الكبير» للمتوَرِّقِيِّ [٢١٢/١] والتمية في الفقه الشافعي ، للشيرازي [ص ٨٠] و«روضة الطالبين» للمتوَرِّقِيِّ [١١٦/٣] .

عبد الله

ولما ما روى البخاري في «الصحيح» بإسناده إلى ابن عباس قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف، إلا أنه خفف عن الحائض»^(١).
وروي في «الصحيح» أيضا بإسناده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، ثم رقد رقة بالمنحط، ثم ركب إلى البيت، فطاف به^(٢).

وروي عن رسول الله ﷺ: «من حج هذا البيت، فليكن آخر عهده به الطواف»^(٣).

وحدث مالك في «الموطأ»: عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: «لا يضرن أحد من الخلق حتى يعطوف بالبيت، فإن آخر التلک الطواف بالبيت»^(٤).

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب طواف الوداع [رقم ١٦٦٨]، ومسلم في كتاب الحج / باب وجوب طواف الوداع وسقوطه من الحائض [رقم ١٣٢٨]، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج / باب طواف الوداع [رقم ١٦٦٩]، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المسالك / باب الحائض يرحم بعد الإحرام [رقم ٢٠٠٤]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ باب ما جاء من حج أو عمره فليكن آخر عهده بالبيت [رقم ٩٤٦]، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الحج / باب ما جاء من حج أو عمره فليكن آخر عهده بالبيت [رقم ٤١٨٥]، وأحمد في «المسند» [٤١٦/٣]، عن حديث العباد بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: «من حج أو عمره فليكن آخر عهده بالبيت» لفظ الترمذي.
قال الترمذي: «حديث العباد بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه حديث عربي»
وقال المطري: «الإسناد الذي أخرجه أبو داود والبيهقي حسن»، وأخرجه الترمذي بإسناده صحيحه، بنظر: «نصب الرتبة» للزيلعي [٩٠/٣]،

- (٤) أخرجه مالك في «الموطأ» [رقم ٨٢٣]، عن نافع، عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب

عبادة التوبى

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي «التَّائِبِينَ»^(١) ؛ وَلِأَنَّهُ تُخَفَّفُ عَنِ الْحَائِضِ ، وَالتَّحْمِيفُ عِنْدَ دَلٍّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى غَيْرِهَا ؛ وَإِلَّا فَلَا فائدة فِي تَحْصِيسِ التَّحْفِيفِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَرَحَّصَ لِلنِّسَاءِ الْحَائِضِ) ، أَيِ : رَحَّصَ الشَّيْءَ لِهَيْئَةٍ لَهَا فِي تَرْكِ طَوَافِ الصَّدْرِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَوْ كَانَ وَاجِبًا ؛ لَوَجَبَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَعَلَى مَنْ دُونَ الْمُوَاقِفِ [٢٣٧ ط ٢] ، أَوْ مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بِالْإِتِّفَاقِ .

قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ الْمَلَارَمَةَ ؛ لِأَنَّ الْآفَاقِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافُ الصَّدْرِ ؛ لِمُعَارَقَةِ الْبَيْتِ وَتَوْبِيعِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَحْصُلُ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمَارِقُ الْبَيْتَ .

أَمَّا أَهْلُ الْمُوَاقِفِ وَمَنْ دُونَهَا ؛ فَهُمْ كَأَهْلِ مَكَّةَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَاسُ مَعَ وجودِ الْفَارِقِ فَاسِدٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْآفَاقِيَّ يُسِّرُ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَلَا يُسِّرُ فِي حَقِّ الْمَكِّيِّ [الْقُدُومُ]^(٢) ؛ لِوُجُودِ الْفَارِقِ .

فَإِنْ قُلْتُ : يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ طَوَافُ الصَّدْرِ عَلَى الْمُغْتَمِرِ الْآفَاقِيِّ ؛ لِوُجُودِ الْمَعْنَى الَّتِي قُلْتُمْ - وَهُوَ تَوْبِيعُ الْبَيْتِ - فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ؛ عَلِمَ أَنَّ التَّغْلِيلَ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ فَاسِدٌ ؛ لِتَحَلُّفِ الْمُغْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ .

قُلْتُ : لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافُ الصَّدْرِ ، وَقَدْ رَوَى الْكَرَّخِيُّ^(٣) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، وَلَيْتُنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ - عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَصْحَابِنَا - فَقَوْلُ : إِنَّمَا لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا

(١) ينظر «التَّائِبِينَ شرح الأخيكني» للمؤلف [٢٩٦/١ - ٢٩٨] .

(٢) ما بين المغلولين زيادة من (لو) ، و(ف) ، و(ت) ، و(م) .

(٣) ينظر «شرح مختصر الكرخي» لنقدوري [١٨٥] .

قال: (إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَصْدُرُونَ وَلَا يُودَعُونَ وَلَا رَمَلَ فِيهِ؛
بِمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ شُرِعَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ بَعْدَهُ، لِمَا قَدَّمْنَا
وَيَأْتِي زَمْرَمَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا، لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقَى دَلْوًا بِفِيهِ،
فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَفْرَغَ بَاقِي الدَّلْوِ فِي الشَّرْبِ.

طَوَّافُ الصَّدْرِ؛ لَكَانَ التَّابِعُ مِنْهُ، فَلَا يَصِحُّ، بِجَلَّافِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مُعْظَمَ أَرْكَانِ الْحَجِّ
الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ، وَطَوَّافُ الصَّدْرِ لَيْسَ بِمِثَالِهِ؛ وَلِأَنَّ لِمُعْتَمِرٍ لَا يُسُّ فِي حَقِّهِ
طَوَّافُ الْقُدُومِ، فَلَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَوَّافُ الصَّدْرِ أَيْضًا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَوَّافٌ
يَتَعَلَّقُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ.

قوله: (إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ)، استثناءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهُوَ وَاجِبٌ)، أَي: طَوَّافُ
الصَّدْرِ وَاجِبٌ [٢٣٨١/٢]؛ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِمْ.

قوله: (وَيُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ بَعْدَهُ لِمَا قَدَّمْنَا)، أَي: يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ
عِنْدَ الْمَقَامِ بَعْدَ طَوَّافِ الصَّدْرِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ
ﷺ: «وَلْيُصَلِّ الطَّائِفُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ»^(١).

قوله: (وَيَأْتِي زَمْرَمَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا)، أَي: يَأْتِي زَمْرَمَ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ؛
فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا.

قَالَ فِي «شرح الطحاوي»، و«شرح القُدوري»^(٢) وَصَفَتْ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْيَهُ^(٣).
وَقَالَ فِي «الإيضاح»^(٤) رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَقَى دَلْوًا بِفِيهِ، فَشَرِبَ

(١) مضمون كلام الأئمة عليه

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقُدوري [١٨٥٥]

(٣) ينظر: «الإيضاح» للكرماني [٣٩٥]

وَيَنْسَحِبُ أَنْ يَأْتِيَ الثَّابَّ وَيَقْتُلَ الْعَتَّةَ.

وَبِأَنِّي الْمُلتَزِمُ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ إِلَى الثَّابِّ، قَبْضُ صَدْرِهِ وَوُجْهِهِ عَلَيْهِ، وَيَتَشَبَّثُ بِالْأَسْتَارِ مَسَاعَةً، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَهْلِهِ، هَكَذَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ بِالْمُلتَزِمِ ذَلِكَ

﴿عامة البيان﴾

وَمَعْنَى: أَفْرَعُ^(١)، أَي: صَبَّ.

قَوْلُهُ: (وَيَنْسَحِبُ أَنْ يَأْتِيَ الثَّابَّ وَيَقْتُلَ الْعَتَّةَ)، أَي: عَتَّةُ الْكَعْبَةِ

قَوْلُهُ: (وَبِأَنِّي الْمُلتَزِمُ)، وَهُوَ بِالضَّبِّ عَتَّةٌ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ يَأْتِيَ).

وَالْمُلتَزِمُ، مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالثَّابِّ.

قَالَ فِي «شرح مختصر الكرخي»: «وَيَتَشَبَّثُ بِالْأَسْتَارِ مَسَاعَةً وَيَذْعُو، وَقَدْ كَانَ ﷺ يُلْصِقُ صَدْرَهُ بِالْمُلتَزِمِ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْأَسْتَارِ^(٢)» أَي: بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَهُوَ جَمْعُ سَيْثَرٍ.

وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دُعَاءٌ مُؤَقَّتٌ، لِأَنَّ الْأَدْعِيَةَ يَأْتِي الْإِنْسَانُ بِهَا بِمَا أَحَبَّ، وَلِأَنَّ التَّوَقُّيْتَ يَذْهَبُ بِالْإِحْلَاصِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَهْلِهِ)، أَي: يَرْجِعُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ مَرَعَ عَنِ أَصْلَابِ الْخَجِّ، فَإِنْ شَاءَ عَادَ إِلَى أَهْلِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ.

وَقَالَ فِي «الوازل»: «وَيَقُولُ إِذَا رَجَعَ: «أَيُّونَ»^(٣) تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ،

(١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية»: «ثُمَّ أَفْرَعُ» ينظر «الهداية» للمزججاني [١٤٨١]

(٢) ينظر «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٨٧]

(٣) هو جمع لأهيب، وهي التَّهْلِيلُ «وَلَا تُدْعَى إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ فَقَالَ: أَيُّ هَسَّ الْمَرْجِعِ الَّذِي بِهِمْ إِلَهٌ فِي الْأَعْرَابِ بِعَالٍ كُلِّ شَيْءٍ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ» هَذَا أَبُؤُوبٌ، فَهُوَ لَيْتَ يَنْظُرُ فَتَنَ الْعُرُوسِ» للزَّيْهَدِيِّ [٣٣/٢/٢ مادة: لُوب]

قَالُوا وَيَسْبِي أَنْ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَمْشِي وَرَاءَهُ، وَوَجْهَهُ إِلَى الْبَيْتِ

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

صَدَقَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ، أَخَذَ اللَّهُ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، اللَّهُمَّ فَكُنْ هَدِيَّتَ لِدَبْلِكَ، فَتَقَبَّلْهُ مِنَّا، وَلَا تَجْعَلْهُ آجَرَ الْعَهْدِ مِنَّا، وَارْزُقْنَا الْعُودَ إِلَيْهِ حَتَّى تَرْضَى عَنَّا، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ^(١).

وَيَقُولُ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ رَثِّ السَّيِّدِ الْحَرَامِ، وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، بَلِّغْ رُوحَ مُحَمَّدٍ ﷺ [يَا فِي هَذَا الْيَوْمِ]^(٢) التَّحِيَّةَ وَالسَّلَامَ، اللَّهُمَّ أَعْطِ مُحَمَّدًا الدَّرَجَةَ وَالْوَسِيلَةَ وَالْمُضِلَّ [٢٣٩: ٢] وَالْمُصِيلَةَ، اللَّهُمَّ أَوْرِدْنَا حَوْضَهُ وَاسْقِنَا بِكَأْسِهِ هَيْثُ مَرِئْنَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ رُفَعَائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٣).

وَقَالَ فِي «الصَّحِيحِ» الْبُحَارِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَلَ^(٤) مِنْ حَجٍّ أَوْ عَزْوٍ أَوْ عُثْرَةٍ، يُكْتَرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ^(٥).

قَوْلُهُ: (قَالُوا: وَيَسْبِي أَنْ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَمْشِي وَرَاءَهُ، وَوَجْهَهُ إِلَى الْبَيْتِ

(١) ينظر: «الوارث» لأبي الليث [٦٥٥]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من قول، وف، هـ، و، هـ، وهـ، وهي مثبتة في «الوارث» من الفتاوى لأبي الليث السمرقندي [٦٦/١] مطبوع مكتبة مصر الله أميني - تركيا / (رقم المحفظ ٩٩٥).

(٣) ينظر: «الوارث» لأبي الليث [٦٥٥]

(٤) أي رَجَعَ

(٥) أخرجه البخاري في أبواب العمرة / باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو العزو [رقم / ١٧٠٣]، ومسلم في كتاب الحج / باب ما يقول إذا حل من سفر الحج وغيره [رقم / ١٣١٤]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

مُتَبَاكِيًا مُتَحَسِّرًا عَلَى فِرَاقِ الْبَيْتِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ هَذَا نِيَانُ تَمَامِ الْحَجِّ .

غاية البيان

مُتَبَاكِيًا مُتَحَسِّرًا عَلَى فِرَاقِ الْبَيْتِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ) ، أَي قَالَ مُشَابِهًا يُتَبَيَّنُ أَنْ يَصْرِفَ الْحَاجُّ مِنْ بَيْتِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَنْكُصُ " عَلَى عَقْبِهِ ، يُرَى مِنْ نَفْسِهِ الْبُكَاءُ (مُتَحَسِّرًا) ، أَي : مُتَأَسِّفًا عَلَى مُفَارَقَةِ الْبَيْتِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . قَوْلُهُ : (فَهَذَا بَيَانُ تَمَامِ الْحَجِّ) ، أَي : تَمَامُ الْحَجِّ الَّذِي مَعْلَمُهُ رُسُومُ اللَّهِ ﷻ .



(١) الْفُكُوصُ : هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى وِرَاءٍ ، وَهُوَ الْقَفْزُ بِالنَّظَرِ ، «النهاية في غريب الحديث» لأبن الأثير [١١٦/٥ : ماداً : نَكُصَ] .

فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرَّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ فِيهَا عَلَى مَا بَيَّنَّا ،
سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ . لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَجِّ عَلَى وَجْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ
الْأَفْعَالِ ، فَلَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ سُنَّةً ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ ،
لِأَنَّهُ سُنَّةٌ وَيَتَرَكُّ الشَّيْءَ لَا يَحِبُّ الْجَائِزُ

عَبْدُ السَّامِ

فصل

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْمُحَرَّمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ فِيهَا عَلَى مَا
بَيَّنَّا: سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ)

وفي بعض النسخ: «وَوَقَفَ بِهَا» ، وَإِنَّمَا سَقَطَ طَوَافُ الْقُدُومِ ؛ لِقَوَاتِ
وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْحَجِّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَالشَّيْءُ إِذَا فَاتَتْ عَنْ
وَقْتِهَا لَا تُقْضَى ، وَلَا يَحِبُّ يَتَرَكُّهَا الْجَائِزُ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

قوله: (فَلَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ سُنَّةً) ، أَي: لَا يَكُونُ الْإِتْيَانُ
[٢٣٩٧/٥] بِطَوَافِ الْقُدُومِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ - بَأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ -
سُنَّةً .

(١) وهذا هو المثبت في النسخة المنقولة من نسخة المزيبياني [١/٨٠٩/ب] / مخطوط جامعة برستون
- أمريكا / (رقم الحفظ: ٣٥٩٣)

واللفظ الأول: «وَوَقَفَ فِيهَا» هو المثبت في المطبوع من «الهداية» [١/١٤٨/١] ، وكذا في النسخة
التي بخط المؤلف من «الهداية» [١/٧٧/ب] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا ، وهي
نسخة الأوزبكي من «الهداية» [١/٦٥/ق] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا ، وفي نسخة
البايكوني من «الهداية» [١/٥٨/ق] / مخطوط مكتبة فيصل الله أفندي - تركيا ، وفي نسخة
الشهرستاني (المفرومة على أكمل الدين اليافعي) من «الهداية» [١/٤٨/ق] / مخطوط مكتبة
فيصل الله أفندي - تركيا ، وفي نسخة الفاسمي من «الهداية» [١/٤٧٩/ق] / مخطوط مكتبة كوبريلي
فاصل أحمد باشا - تركيا ، وفي نسخة ابن الفصيح من «الهداية» [١/٧٥/ق] / مخطوط مكتبة ولي
الدين أفندي - تركيا .

ومن أدرك (١٨١) الوقوف معرفة ما بين روال الشمس - من يومها إلى طلوع المخر من يوم المخر - فقد أدرك المح فاول وقت الوقوف بعد الروال عند لما روي أن النبي ﷺ وقف بعد الروال

عند المخر

والسائر: الباقي - ومنه السور.

قوله: (ومن أدرك (١٨١) الوقوف معرفة ما بين روال الشمس - من يومها إلى طلوع المخر من يوم المخر - فقد أدرك المح)
اعلم أن الوقوف بعرفة مؤقت، فاول وقته من حين روال الشمس من يوم عرفة، وأجر وقته: قبل طلوع المخر من يوم المخر
أما أول وقته: فلما روي في حديث جابر في السير: «أن النبي ﷺ وقف بعدما راعت الشمس» (١).

فيكون ذلك بياناً لأول الوقت، لأن الكتاب مختص؛ فالتحق بغير النبي ﷺ بياناً [به] (٢)، كما في الصلاة، وهذا لأن الحاجة ماسة إلى معرفة أول الوقت وأجره، فهذا ليس بأجر الوقت بالإجماع، فعين الأول: لتمام الحاجة.

وأما آخر وقته: فلما ذكرنا من قبل أن الشيخ أبو حنيفة الطحاوي زوى بإسناده إلى الشعبي قال: سمعت عروة بن مكرم الطائي يقول: «أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، جئت من جني طيء، والله ما جئت حتى أتيت

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ [رقم/١٦١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك، باب حجة النبي ﷺ [رقم/١٩٠٥]، والنسائي في كتاب المواقيت، باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة [رقم/٦٠٤]، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ [رقم/٣٠٧٤]، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) ما بين الموقوفين زيادة من ٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٣٥، ٤٠، ٤٥، ٥٠، ٥٥، ٦٠، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٩٠، ٩٥، ١٠٠.

وهذا بيان أول الوقت، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ عَرَقَةً بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ
الْمَحْعُ، وَمَنْ هَاتَتْ عَرَقَةً بَلِيلٍ فَقَدْ هَاتَتْ الْمَحْعُ».

فَهَذَا بَيَانُ آخِرِ الْوَقْتِ، وَمَالِكٌ ﷺ: «إِنْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ

فَعِدَّةِ الْبَيْتِ

وَمَالِكٌ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْرِ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ
عَرَقَةٍ^(١)، فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِ بِفَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ

وَيَقُولُ مَالِكٌ أَيْضًا: لَا يُخْرِجُهُ الْوُقُوفُ إِذَا لَمْ يَقْعُ وَقُوفُهُ فِي الْيَوْمِ وَجُزْءٍ مِنْ
اللَّيْلِ^(٢).

فَيَحْتَجُّ عَلَيْهِ: بِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَرْثُءٍ؛ لِأَنَّهُ رَوَى بِكَلِمَةٍ: «أَوْ»، وَهِيَ
لِلتَّخْيِيرِ، فَيُخْرِجُهُ الْوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ فِي يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يَخُورَ الْوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ مِنْ يَوْمِ عَرَقَةٍ
وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الصُّبْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ.

قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمَّا كَانَ بَيَانًا
لِلْمُجْمَلِ، صَارَ بَعْدَ الْبَيَانِ كَالْمُحْكَمِ، فَحُمِلَ الْمُحْتَمَلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ
بِالنَّهَارِ: مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَهُ، فَحُمِلَ عَلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا بَيَانُ أَوَّلِ الْوَقْتِ)، أَيِ: الْوُقُوفِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ [٢٥٩/٢] م/
الزَّوَالِ، بَيَانُ أَوَّلِ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ

قَوْلُهُ: (وَمَالِكٌ إِنْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ)

(١) ينظر «الدر خيرة» للقرافي [٢٥٩/٣] و«الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» للصراوي [٣٦١/١].

(٢) ينظر «مواهب الجليل» للحطاب [٤٤/٣]، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» [٦/٢]،
و«حاشية الصدي على شرح كفاية الطالب الرباني» [٥٣٩/١].

الصَّخْبَرِ، أَوْ نَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا ثُمَّ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ مِنْ سَاعَتِهِ، أَجْرَاهُ عِنْدَنَا، لِأَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ بِكَلِمَةٍ أَوْ قِلَّةٍ قَالُ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ نَعْدَ ثُمَّ حُجَّةٌ» وَهِيَ كَلِمَةُ الشَّخْبَرِ.

وَقَالَ مَالِكٌ ﷺ لَا يُجْرِيهِ إِلَّا أَنْ يَقِفَ فِي الْيَوْمِ وَحُرَّو مِنْ اللَّيْلِ،

❖ عهدنا ❖

الصَّخْبَرِ، أَوْ نَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا، أَيِ مَالِكٍ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ»^(١)، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَنْ مَالِكٍ بَطَرٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْجَلَّابِ الْعَالِيكَیَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِ «التَّصْرِيعِ» وَقَالَ «لَا يُجْرِيُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ نَهَارًا قَبْلَ الرِّوَالِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ مِنْ سَاعَتِهِ؛ أَجْرَاهُ عِنْدَنَا).

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمُجْرِي مَالِكٌ^(٣) هُوَ الْكَافِي فِي الْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ.

ثُمَّ أَغْلَمَ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ نَعْدَ الرِّوَالِ، وَأَقَاصٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَارًا، لَكِنْ يَحِثُّ عَلَيْهِ الدَّمُ إِذَا جَاوَزَ عَرَفَاتٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ جَلَا فَا لِلشَّافِعِيِّ^(٤)؛ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ هَذَا بَيَانٍ قَوْلُهُ: (وَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَقَاصٍ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَلَى هَيْئَتِهِمْ، حَتَّى يَأْتُوا الْمَرْقِلَةَ).

(١) مضمون من حديث عروة بن نضر مرفوعاً، وليس فيه لفظ «الحج عرفة»، وقد وقع هذا في حديث عبد الرحمن بن عوف (الذي)، وقد مضى أيضاً، ونظيره «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَاتٍ، فَأَقْبَلَ أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ الْحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ» ينظر «نصب الراية» للربيعي [٩٣/٣].

(٢) ينظر «التصريح» في فقه الإمام مالك بن أنس؛ لابن الجلاب [٢٢٧/١].

(٣) ما هنا: اسم موصول بمعنى الذي.

(٤) مضمون وثيق لمذهب الشافعي قريباً.

ولكن الحجة عليه ما روينا

ومن اختار يعرفات^(١)، وإنما، أو معنى عليه، أو لا يعلم أنها عرفات؛
[١٧٨] جاز عن الوقوف؛ لأن ما هو الركن قد وحى وهو الوقوف، ولا يمتنع
ذلك بالإغماء والتؤم كركب الصوم، بحلاب الصلاة؛ لأنها لا تنفي مع
الإغماء، والجهل يجعل بالية وهي ليست بشرط لكل ركن

عنه الباري

قوله: (ولكن الحجة عليه ما روينا)، أي الحجة على مالك ما روينا؛
وهو قوله ﷺ: «الحج عرفات»، فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو (١٩٠) نهار؛ فقد
تم حجه^(٢).

قوله: (ومن اختار يعرفات^(١)، وإنما، أو معنى عليه، أو لا يعلم أنها عرفات،
جاز عن الوقوف)، وذلك لما روينا في حديث عروة بن مصرية^(٣)؛ لأن الحديث
لم يشترط لصحة الوقوف العلم بالموضع؛ فعلم أن حالته بالموضع ومعرفة
سواء.

وكذلك إذا نوى الوقوف أو لم ينو، وقد صرح القُدوري أن البية وعندها
سواء [٢١٧/٢]؛ ولأن الركن الأعظم في الحج هو الوقوف بعرفات، فيصح من
المعنى عليه والتائم، كما يصح صومهما، بحلاب الصلاة؛ حيث لا تصح مع
الإغماء؛ لأن شرط الصلاة - أي الطهارة - تنفي بالإغماء، فتبي المشروط،
وهو الصلاة.

قوله: (والجهل يجعل بالية)، هذا جواب سؤال مُقَدِّرٍ؛ وهو أن يقال: ينبغي
أن لا يجوز الوقوف بعرفات إذا اختارها وهو لا يعلم، لعدم البية.

(١) في الأصل «يعرف».

(٢) معنى تحريجه

(٣) معنى تحريجه

وَمَنْ أَغْيَى عَلَيْهِ فَأَهْلٌ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ؛ جَارٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ **ع** وَقَالَا: لَا

يَجُوزُ

❖ هَذَا الْبَابُ ❖

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَهْلَ يُحِلُّ بِالنِّبَةِ؛ وَلَكِنَّ النِّبَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ
لِكُلِّ رَكْعَةٍ بَعْدَ أَنْ وَجِدْتَ فِي أَصْلِ الْإِحْرَامِ، كَمَا فِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا
جَارَ الْوُقُوفُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالْمَوْضِعِ

بِإِحْلَافٍ مَا إِذَا طَافَ حَوْلَ النَّبْتِ حَلَفَ عَرَبِيهِ ^(١) طَائِلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَدَّى بِهِ
الطَّوَافُ وَإِنْ وَجِدْتَ النِّبَةَ فِي أَصْلِ الْإِحْرَامِ؛ لِيُخَوِّدَ الْمَنَاسِيكَ ثَمَّةً وَعَدَمِهِ فِي
الْوُقُوفِ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَافَ إِذَا قَاتَ يُتَكَبَّرُ تَذَارُكُهُ؛ بِإِحْلَافِ الْوُقُوفِ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا
اعْتَبَرَتِ النِّبَةُ الْمَوْجُودَةُ حَالَ الْإِحْرَامِ حُكْمًا فِي الْوُقُوفِ دُونَ الطَّوَافِ؛ وَلِأَنَّ
الْوُقُوفَ يَحْصُلُ فِي الْإِحْرَامِ، فَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ نَبْتُ الْحَجِّ. أَمَّا الطَّوَافُ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ
التَّحَلُّلِ مِنْ وَجْهِهِ، فَاشْتَرَطَتِ النِّبَةُ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَغْيَى عَلَيْهِ فَأَهْلٌ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ؛ جَارٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ **ع** وَقَالَا: لَا
يَجُوزُ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَأَيْنَمَا قَبَدَ بِإِهْلَالِ الرُقَقَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ إِحْرَامُهُمْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ عَنْهُ وَاحِدٌ
مِنْ عُرْضِ النَّاسِ ^(٢)؛ احْتَلَفَ [١٥٢١/٢] الْمَشَائِخُ فِيهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ.

وَفَائِدَةُ جَوْلِ إِحْرَامِ الرُقَقَاءِ عَنْهُ - عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ -: أَنَّهُ إِذَا أَهَاقَ وَأَتَى
بِأَفْعَالِ الْحَجِّ جَارًا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمُتْ بَعْدَ إِحْرَامِ الرُقَقَاءِ عَنْهُ؛ فَقَصَّوْا بِهِ الْمَنَاسِكَ؛
جَارَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْمُخْتَلَفِ» ^(٣).

(١) وقع بالأصل «غريمة» والمثبت من قوله «وف»، «والت»، «والم».

(٢) يقال ملأ من عرض الناس؛ أي هو من العائنة ينظر «الصحاح في اللغة» للبخاري [١٠٨٩/٣] مادة: عرض.

(٣) ينظر: «مختلف الرواية» لأبي البيث السمرقندي (٧٢٧/٢).

وَلَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا بِأَنْ يُحْرِمَ عَنْهُ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ، أَوْ نَامَ فَأَحْرَمَ الْمَأْمُورُ عَنْهُ
صَحَّ بِالْإِجْمَاعِ، حَتَّى إِذَا أَتَى أَوْ اسْتَيْقَظَ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْحَجِّ حَارَ

عبد الصمد

وَهَذَا يَمَّا إِذَا وَجِدَ الْإِعْمَاءُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، أَمَّا إِذَا أَحْرَمَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ
ذَلِكَ، فَقَصَّوْا بِهِ النَّاسِكَ؛ فَإِنَّهُ يُحْرِمُهُ عِدَّةُ أَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاوِلُ لَهَا، وَقَدْ
سَبَقَتْ النِّيَّةُ، وَبِهِ صَرَّحَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبِرُودِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير»^(١)

ثُمَّ مَوْضِعُ الْخِلَافِ: يَمَّا إِذَا لَمْ يُوَحَّدِ الْإِدْنُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ لُغْمَيْنِ عَلَيْهِ
صَرِيحًا، أَمَّا إِذَا وَجِدَ صَرِيحًا؛ بَأَن قَالِ لِلْإِسْلَامِ: «أَحْرَمَ عَلَيَّ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيَّ أَوْ يَنْتُ
عِدَّةَ الْمِيقَاتِ»، فَأَحْرَمَ عَنْهُ الْمَأْمُورُ؛ حَارَ بِالْإِتِّفَاقِ

وَالْأَصْلُ هَذَا: أَنَّ الْإِحْرَامَ عِنْدَنَا شَرْطُ يَمْنُونَةٍ تَوْصِيَةٍ وَسُورَةِ الْغُزْوَةِ، وَلَيْسَ
بِرُكْنٍ، فَجَازَتْ النِّيَابَةُ فِيهِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي لَمَنِ الْمُرَاقَعَةُ هَلْ تَكُونُ إِذَا وَافَقَا
بِالْإِحْرَامِ أَمْ لَا؟

فَقَالَا: لَا تَكُونُ إِذَا، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِذَا لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ
يَكُونَ إِذَا صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً، فَالْأَوَّلُ مُتَصَبٌّ، لِأَنَّ كَلَامًا فِي عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِالْإِدْنِ،
وَكَدًّا لِلذَّيْبِ، لِأَنَّ الدَّلَالََةَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ،
وَالْعِلْمُ مَقْصُودٌ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُفَقَّاهِ لَا يَعْرِفُهُ، فَكَيْفَ الْعَمَلُ، عَلَمًا أَنْتَمَنِ الْعِلْمُ؛
انْتَفَى دَلَالَةُ الْإِدْنِ الَّتِي تَوْقَفَتْ عَلَى الْعِلْمِ، عَلَمًا يَجُزُّ إِحْرَامُ [١٢١] ر.م. [الرُّفْقَاءُ]^(٢)
عَنْهُ.

وَلِإِبْنِ حَبِيبَةَ: أَنَّ الْمُرَاقَعَةَ اسْتِعَانَةٌ بِأُمُورِ السَّرِّ، وَالْإِحْرَامُ أَمْرٌ مَقْصُودٌ فِي

(١) ينظر «شرح الجامع الصغير» للبرودي [٨٢٣]، «تدوين فاصحان» [١٢٢/١].

(٢) وقع بالأصل «النفهاء» والمثبت من «قوة»، «وفاة»، «وفاة»، «وفاة».

لَهُمَا أَنَّهُ لَمْ يُحْرَمَ بِنَفْسِهِ وَلَا أُدِنَ لِعَبْرِهِ بِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِالْإِدْنِ
وَالدَّلَالَةِ ثَقُفَ عَلَى الْعِلْمِ وَجَوَارِ الإِدْنِ بِهِ لَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُقَمَاءِ فَكَيْفَ يَعْرِفُهُ
الْعَوَامُّ .

بِجَلَابِ مَا إِذَا أَمَرَ عِبْرَهُ بِذَلِكَ صَرِيحًا . وَلَهُ أَنَّهُ لَمَّا عَاقَدَهُمْ عَقْدَ الرُّقَّةِ
فَقَدْ اسْتَعَانَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا يَعْبُرُ عَنْ مَبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ
الْمَقْصُودُ بِهَذَا السَّعْرِ ، فَكَانَ الإِدْنُ بِهِ ثَابِتًا

عليه سبيل

سَعَرِ الْحَجِّ ، فَإِذَا عَجَرَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ ، حَارَ أَنْ يُحْرَمَ عَنْهُ رُقَقَاؤُهُ ؛ لِوُجُودِ الإِدْنِ [٥٢١٩ ، ١]
دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ صَرِيحًا .

وَالْأَصْلُ : أَنَّ الثَّابِتَ دَلَالَةً كَالثَّابِتِ صَرِيحًا ، كَمَنْ نَصَبَ الْفِئْدَةَ عَلَى كَأْتُونٍ (١) ،
وَجَعَلَ فِيهَا اللَّحْمَ ، وَأَوْقَدَ نَحْتَهُ النَّارَ ، وَحَاءَ آخِرُ فُطْحِهِ ؛ لَا يَضْمَنُ ؛ لِوُجُودِ الإِدْنِ
دَلَالَةً ، فَكَذَا هُنَا ، لَمَّا تَثَبَتِ الإِدْنُ دَلَالَةً ؛ حَارَ إِحْرَامُ الرُقَقَاءِ عَنْهُ ، كَمَا إِذَا صُرِّحَ
بِالإِدْنِ ، وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّ الدَّلَالََةَ مُتَوَقِّعَةٌ عَلَى الْعِلْمِ .

وَلَيْزِنَ سَلَمًا ؛ لَكِنْ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْعِلْمَ مُتَعَبٍ ، بَلِ الْعِلْمُ ثَابِتٌ ؛ سَطْرًا إِلَى
الدَّلِيلِ ، وَهُوَ عَقْدُهُمْ عَقْدَ الرُّقَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مَعَ الرُّقَّةِ ؛ كَانَ مُسْتَعِينًا بِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَا قَصَدَهُ ؛ إِذَا عَجَرَ هُوَ بِنَفْسِهِ .

قَوْلُهُ : (وَالدَّلَالَةُ ثَقُفَ عَلَى الْعِلْمِ) ، أَيِ دَلَالَةُ الإِدْنِ ثَقُفَ عَلَى الْعِلْمِ ، بِجَوَارِ
الْإِحْرَامِ مِنَ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَجَوَارِ الإِدْنِ بِهِ) ، أَيِ : بِالْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (بِذَلِكَ) ، أَيِ : بِالْإِحْرَامِ .

قَوْلُهُ : (فَكَانَ الإِدْنُ بِهِ ثَابِتًا) ، أَيِ : الإِدْنُ بِإِحْرَامِ الرُقَقَاءِ مِنَ الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ .

دلالة والعلم ثبت ؛ بطرا إلى الدليل والحكم يدار عنه

قال: والمرأة في جميع ذلك كالرجل ، لأنها مُحاطة كالرجل غير أنها لا
تُكشِفُ رَأْسَهَا ، لِأَنَّهَا غُورَةٌ .

وَتُكْشِفُ وَجْهَهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا» .

❦ معجم ❦

قوله: (وَالْحُكْمُ يُدَارُ عَلَيْهِ) ، أي غنى الدليل ، كما في مثالة نصب القدر
على الكسور .

قوله: (وَالْمَرْأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ) إلى آخره ، أي المرأة في
جميع مناسك الحج كالرجل ، تفعل المرأة مثل ما يفعل الرجل إلا في أشياء:
مِنْهَا: أَنَّهَا تَلْبَسُ مِنَ الْمَحِيطِ مَا شَاءَتْ ؛ إِلَّا لِمَضُوعِ بَوَازِ ، أَوْ رَعْرَعَانِ أَوْ
عُصْفُرٍ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [١٠/٢٢٤: ٢٢٦] عَيْبَلًا .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تُكْشِفُ رَأْسَهَا ، وَتُكْشِفُ وَجْهَهَا ، وَلَوْ عَثَتْ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ
وَجَافَتْهُ عَنْ وَجْهِهَا ؛ جَازَ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالنَّثَبَةِ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَابِ ، وَلَا تَسْعَى فِي بَطْنِ الْوَادِي بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ .
وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَخْلِقُ رَأْسَهَا ، وَلَكِنْ تُقَصِّرُ ، تَأْخُذُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِهَا قَلْبَ أَنْعَلَةٍ .
وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ؛ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْحَجَرِ جَمْعٌ .

وَمِنْهَا: أَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ يَنْقُطُ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ ؛ إِذَا حَاصَتْ أَوْ بَقِثَتْ .

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الرِّيَازَةِ عَنْ أَيَّامِ الْحَجِّ ؛ بِسَبَبِ
الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ .

❦ عَابَةُ الْبَيْتِ ❦

وَإِنَّمَا كَانَتْ كَالرَّحْلِ فِي أَعْمَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهَا مُحَاطَبَةٌ كَالرَّحْلِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَلْوِ عَلَى أَلْيَاسٍ حِجَّ ثَمِيثٌ ﴾ [١٧٧ م]. وَهُوَ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ الرَّحَالُ وَالنِّسَاءُ ؛ إِلَّا بِمَا حَصَّاهُ الدَّلِيلُ ، كَمَا تَلْبَسُ الْحَاطِطَةُ ؛ اخْتِزَارًا عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ .
وَلَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا لِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا .

وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ وَقُوعِ الْفِتْنَةِ .
وَلَا تَرْمُلُ ، وَلَا تَسْعَى ؛ لِأَنَّهَا إِذَا رَمَلَتْ أَوْ سَعَتْ ، لَا يُؤْمَنُ مِنْ كَشْفِ بَدَنِهَا ، وَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ لِإِظْهَارِ الْجَلَادَةِ ؛ حَيْثُ قَالَ الْمُشْرِكُونَ : أَصْنَاهُمْ حُمَى يَتَرَبَّ ، فَقَالَ ﷺ : « رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَةً أَظْهَرَ الْجَلَادَةَ مِنْ نَفْسِهِ »^(١) .

وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَلَا يَكُنُّ الرَّمْلُ فِي حَقِّهَا ، وَإِنَّمَا لَا تَخْلُقُ ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ مُثَنَّى فِي حَقِّهِمْ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُثَنَّةِ^(٢) ، وَهُوَ مَا يَتَمَثَّلُ بِهِ فِي الْقُبْحِ ، وَلَا مُثَنَّةٌ فِي (١٠٢١٣٠) التَّصْصِيرِ ؛ فَخَارَ فِي حَقِّهَا كَمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ .

وَإِنَّمَا لَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّهَا مَمْسُوعَةٌ عَنْ مُمَاسَّةِ الرِّجَالِ ، وَهِيَ لَا تَأْمَنُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ .

(١) لَمْ يَجِدْهُ هَكَذَا ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ الْيَحْيَا فِي كِتَابِ الْمَعَارِي / بَابِ صِمَةِ الْقَصَاءِ [١٤٢/٥] / طَبْعَةُ طُوقِ الْجَنَّةِ [] ، وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » [٣٠٦/١] ، وَابْنُ حَرِيمَةَ فِي « صَحِيحِهِ » [رَقْم / ٢٧٢٠] ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْنٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْوَعًا : « ارْمُلُوا بِالْمِثْبِثِ يَتَرَى الْفُشْرُكُونَ قُوْنَكُمْ » لَفْظُ أَحْمَدُ .
(٢) أَخْرَجَهُ الْيَحْيَا فِي كِتَابِ الذَّبَائِعِ وَالصِّدْقِ / بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمُثَنَّةِ وَالْمَصْبُورَةِ وَالْمُجْتَمَةِ [رَقْم / ٥١٩٧] ، مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ❦ بِهِ

قُلْتُ وَهُوَ عَدِيٌّ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ / بَابِ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبَعُوثِ وَوَصِيَّةِ إِيَّاهُمْ بِأَدَابِ الْعُرَى وَغَيْرِهَا [رَقْم / ١٧٣١] ، مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ ❦ بِهِ مَرْغُوعًا بِلَفْظِ « لَا تُعْظَلُوا » .

وَلَوْ سَدَلْتُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِهَا وَحَاقَتْهُ عَنَّا حَارٌ، هَكَذَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِظْلَالِ بِالْمَخْمَلِ

وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالنَّسِيَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَتَةِ.
 وَلَا تَزْمُلُ وَلَا تَسْمِي بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُحِلٌّ بِسَرِّ الْغُورَةِ.

وَأَيْمًا لَمْ يَحِثْ عَلَيْهَا طَوَافُ الصَّنِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ رَحَضَ لِبَنَاءِ الْحَيْصِ
 فِي تَرْكِ ذَلِكَ.

وَأَيْمًا لَمْ يَحِثْ عَلَيْهَا بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْ أَيَّامِ الشَّحْرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهَا أُحْرِزَتْ
 عَنْ أَيَّامِهِ بِعُدْرِ، فَلَمْ يُغْتَرِ جَايَةً، وَلَا نَحِثُ الْكَفَّارَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَدَلْتُ شَيْئًا)، أَيُّ: أَرْحَتُ.

قَوْلُهُ: (وَحَاقَتْهُ عَنَّا)، أَيُّ: بَعَثَتِ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهَا.

قَوْلُهُ: (هَكَذَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ)، وَهُوَ مَا رَوَى فِي «السَّ» عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ
 عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمْشُونَ بِي وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُخْرِمَاتٌ، فَإِذَا
 حَادَوْا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا حَادَوْنَا كَشَفَتْهَا»^(١)

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِظْلَالِ بِالْمَخْمَلِ)، أَيُّ: لِأَنَّ السُّدْلَ بِمَنْزِلَةِ
 الْإِسْتِظْلَالِ بِهِ. يَعْنِي: أَنَّ الْإِسْتِظْلَالَ يَجُورُ لَهَا، هَكَذَا السُّدْلُ عَلَى وَجْهِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسَدِّ» [٣٠١٦]، وَعَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ فِي الْمَحْرَمَةِ تَغْلِي
 وَجْهِهَا [رقم / ١٨٣٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّ الْكَبِيرِ» [رقم / ٨٨٣٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي
 كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ الْمَحْرَمَةِ تَسُدُّ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا [رقم / ٢٩٣٥]، وَابْنُ حَرِيمَةَ
 فِي «صَحِيحِهِ» [رقم / ٢٦٩١]، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي رِيَّانٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «فِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي رِيَّانٍ وَغَيْرُ صَحِيحِهِ» يَنْظُرُ مُنْصَبِ الْمَرَايَةِ لِنَرْبَاعِي [٩٤/٣]،
 وَ«الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَبَرٍ [٣٢/٢]

وَلَا تَخْلُقْ وَلَكِنْ تَقْصُرُ، لِمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ عَنِ الْخَلْقِ وَأَمَرَهُنَّ بِالتَّقْصِيرِ، وَلِأَنَّ خَلْقَ الشَّعْرِ فِي حَقِّهَا مِثْلُهُ كَخَلْقِ اللَّحْيَةِ فِي حَقِّ الرَّحْلِ.
وَتَلْبَسُ مِنَ الْمَخِيطِ مَا بَدَأَ لَهَا؛ لِأَنَّ فِي لِبَاسِ غَيْرِ الْمَخِيطِ كَشْفَ الْعَوْرَةِ.
قَالُوا: وَلَا نَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جَمْعٌ، لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ عَنْ مُعَاشَةِ الرِّجَالِ إِلَّا أَنْ تَحِدَ الْمَوْصِعَ حَالِيًا.

قَالَ: وَمَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ نَطُوعًا أَوْ بَذْرًا، أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَقَدْ أَحْرَمَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ»

عَنْ أَبِي نُبَيْرٍ

قَوْلُهُ: (قَالُوا: وَلَا ١) [٢٥٠] تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، أَي: قَالَ أَصْحَابُهَا الْمُتَأَخَّرُونَ^(١).
قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَلَّدَ بَدَنَهُ نَطُوعًا أَوْ بَذْرًا، أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَقَدْ أَحْرَمَ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢)، وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُذَكَّرَ عَدَدُ ذِكْرِ الْإِحْرَامِ عَدَدَ قَوْلِهِ: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِحْرَامِ بِمُجَرَّدِ السَّيِّئَةِ).

وقوله: (أَوْ بَذْرًا)، بَأَن يَذَرَ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى مَكَّةَ.

[١/٥٢٤: ٣/١] وقوله: (أَوْ حَرَاءً صَيْدٍ)، بَأَن قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا حَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، فَاشْتَرَى بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ بَدَنَهُ فِي سَنَةٍ أُخْرَى وَقَلَّدَهَا، أَوْ قَتَلَ الْحَلَالُ صَيْدَ الْحَرَمِ فَاشْتَرَى بِقِيَمَتِهِ بَدَنَهُ.

وقوله: (أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ).

(١) ينظر: «الإيضاح» للكرمانلي [٣٩١]، «المبسوط» للسرخسي [٣٤١: ٤]، «فتح القدير» لابن الهمام [٥١٤/٢]، «الأخيار لتعميل المختار» [١٥٦/١]، «البيان الحقائق» [٣٩/٢]

(٢) ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير لمحمد بن الحسن [ص/١٤٨]

أَرَادَ بِهِ دَمَ الْمُتَعَةِ وَالْعَرَابِ وَالنِّمَاءِ الْوَاجِبَةَ بِسَبَبِ الْجَبَلِيَّةِ، كَالْمَخْلُوقِ وَغَيْرِهِ،
وَكَانَ يُشْعِي أَنْ يَقُولَ: أَوْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، كَمَا فِي نُسَخِ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ»؛
لِأَنَّ «شَيْئًا» مَفْعُولٌ لَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَحَدُ شَرَايِطِهِ أَنْ يَكُونَ مُضَدًّا؛ فَإِنْ
فُقِدَ الْمَضَدُّ فَلَا تُدْ مِنَ اللَّامِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ «جِئْتُكَ لِمَنْشَرٍ»

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا قُلِدَ نَذْرَةٌ، وَتَوَجَّهَ يُرِيدُ الْحَجَّ نَكُونُ مُحْرِمًا، أَمَا إِذَا قُلِدَهَا وَبَعَثَهَا
وَلَمْ يَتَوَجَّهْ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا حَتَّى يَنْخَرِفَ لِبَيْتِهِ فَإِنْ نَحَضَهَا كَذَلِكَ مُحْرِمًا، إِلَّا
بِدَنَةِ الْمُتَعَةِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا جِئَ تَوَجُّهًا فَلِئِنْ نَحَضَهَا، أَمَا إِذَا حُلَّ الْبَيْتَةَ، فَلَا
يَكُونُ مُحْرِمًا وَإِنْ تَوَجَّهَ مَعَهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْعَرَ لِسَنَةً وَتَوَجَّهَ مَعَهَا، أَوْ قُلِدَ الشَّاةُ
وَتَوَجَّهَ مَعَهَا، لَا يَكُونُ مُحْرِمًا.

وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ بِمُخَرِّدِ الْبَيْتِ عِنْدَمَا؛ جَلَامًا
لِلشَّاعِي^(٢) مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، أَوْ يَعْمَلِ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ، وَهُوَ تَقْيِيدُ الْبَيْتَةِ
مَعَ السَّوْقِ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ لَا يَحْصُلُ الشُّرُوعُ فِيهِمَا بِمُخَرِّدِ الْبَيْتِ، مَا لَمْ

(١) هذا هو المُثَبِّتُ فِي السَّحَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا صَحْرُ الْإِسْلَامِ الْبِرْتَوِيُّ مِنْ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ» [ق ٩٨/ب/١]
مخطوط مكتبة أحمد الثالث - تركيا (رقم المحظ: ٧٢٧) [لو ١/٨٠/أ] مخطوط مكتبة جلال الله
أفندي - تركيا/ (رقم المحظ: ٦٦٢)

وَاللُّغَةُ الْأُولَى «أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ» هُوَ الْمُثَبِّتُ فِي حِمْنِهِ مِنَ النُّسَخِ الْمَحْصِيَةِ مِنْ «الْجَمْعِ الصَّغِيرِ»،
مِنْهَا [ق ١٠/ب/١] مخطوط مكتبة ميرزا الله أمدي - تركيا (رقم المحظ: ٦٩٨)، و[ق ١٤/ب/١]
مخطوط المكتبة المركزية لمخطوطات مسجد السيد ريس - مصر/ (رقم المحظ: ٣٦١)،
و[ق ١١/أ/١] مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم المحظ: ١٤٣٨)

وَكَذَا هُوَ ثَابِتٌ فِي السَّحَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا الصَّدْرُ الشَّهِيدُ [ق ٣١/ب/١] مخطوط مكتبة ميرزا الله
أمدي - تركيا/ (رقم المحظ: ٧٥٢)، وَقَاصِي حَادٍ [ق ٧٠/ب/١] مخطوط مكتبة ميرزا الله أفندي
- تركيا/ (رقم المحظ: ٧٥٢)

(٢) مَضَى تَوْليقُ مَلْعَبِ الشَّاعِي مِنْ قَبْلِ-

 غيبة البدر

يُصَادِفُ الْحَيَّةَ فِعْلًا ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ فِي الصُّومِ .

ثم إِذَا قُلِدَ التَّنَّةَ وَلَمْ يَتَوَجَّهْ مَعَهَا ، لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا ، وَإِنْ نَوَى الْحَجَّ ، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مُحْتَمَلٌ ، فَإِذَا تَوَجَّهَ مَعَ التَّنَّةِ بَعْدَ تَقْلِيدِهَا (١) ؛ يَصِيرُ مُحْرِمًا إِذَا نَوَى الْحَجَّ ، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ بِالتَّوَجُّهِ تَعَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ ، بِخِلَافِ التَّلْبِيَةِ ، فَإِنَّ نَفْسَهَا مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَوْقِ الْهَدْيِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ التَّقْلِيدِ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ بِدُونِ السُّوقِ : أَنَّ (٢) الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَعَثُّ هَذَا إِلَى مَكَّةَ وَيَقْبُلُهَا ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَى الْحَجِّ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ هَكَذَا كَثِيرًا ، وَلَا يَجِبُ عَمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ .

أَمَّا فِي بَدَنَةِ الْمُتَعَةِ فَإِنَّمَا يَصِيرُ مُحْرِمًا بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ اللَّحَاقِ إِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ [وَضْعًا] (٣) ، فَجُعِلَ الْإِقْبَالُ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اللَّحَاقِ ، فَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْبَدَنَةِ فَلَيْسَ بِنُسْكٍ وَضْعًا ، فَوَقِفَ الْإِحْرَامُ عَلَى حَقِيقَةِ الْفِعْلِ ، وَتَحْلِيلُ الْبَدَنَةِ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ ، فَلَا يَكُونُ بِهِ مُحْرِمًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلرَّيْنَةِ أَوْ لِدَفْعِ الْحَرِّ وَالتَّبَرُّدِ ، وَدَفْعِ الدُّبَابِ ، وَكَذَا لَا يَكُونُ مُحْرِمًا بِالإِشْعَارِ .

أَمَّا عَدَى أَبِي حَنِيْفَةَ : فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَذْعُ عَدَى ، فَلَا يَكُونُ نُسْكًا (٤) .

(١) وقع بالأصل : قولان . والمثبت من قول ، وف ، هـ ، وقت ، وم .

(٢) ما بين الموقوفين زيادة من قول ، وف ، هـ ، وقت ، وم .

(٣) ينظر . «الأصل» [٤١٠/٢] ، «محصر العطار» [٧٣] ، «محصر اختلاف العلماء» [٧٢/٢] ،

«المبسوط» [١٣٨/٤] ، «تمعة الفقهاء» [٤٠٠/٢] ، «بدائع الصنائع» [٣٦٨/٢] ، «نهج الحقائق»

ولأن سوق الهدي في معنى التلبية في إظهار الإحابة، لأنه لا يفعله إلا من يريد الحج أو العمرة، وإظهار الإحابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول قصير به مُحَرِّمًا لِاتِّصَالِ التَّيَّةِ بِفَعْلٍ هُوَ مِنْ حَصَائِصِ الْإِحْرَامِ

وصفة التقليد: (٥١٧٨) أن يربط على عنق بدنه قطعة نعل، أو عروة مَرَادَةً، أو لِحَاءَ شَجَرٍ.

• • • • •

وَصِدْهُمَا وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، رُبَّمَا يَكُونُ لِبَسَةً، وَرُبَّمَا يَكُونُ لِلْمُعَالَجَةِ، فَلَمْ يَكُنْ فِعْلًا مِنْ حَصَائِصِ الْحَجِّ.

وَأَمَّا تَقْلِيدُ الشَّاةِ: فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَصَائِصِ الْإِحْرَامِ، وَإِنَّ الْمُحَرِّمِينَ لَا يَقْلُمُونَ الشَّاةَ، وَلَيْسَ هُوَ يَمْتَنُونَ أَيْضًا.

قوله: (وَلِأَنَّ سَوْقَ الْهَدْيِ فِي مَعْنَى التَّيَّةِ فِي إِظْهَارِ الْإِحَابَةِ)، أي: إجابة دَعْوَةِ الْحَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ.

قوله: (يَفْعَلُ هُوَ مِنْ حَصَائِصِ الْإِحْرَامِ)، أراد به التَّيَّةَ مَعَ السُّوقِ.

قوله: (وَصِفَةُ التَّقْلِيدِ أَنْ [٥١٧٨] يَرْبِطَ عَلَى عُنُقِ بَدَنِهِ قِطْعَةً نَعْلٍ، أَوْ عُرْوَةً مَرَادَةً، أَوْ لِحَاءَ شَجَرٍ).

وَالْمَرَادَةُ^(١): الْمِطْهَرَةُ^(٢) وَاللِّحَاءُ الْقَشْرُ^(٣). وَفِي النَّمْلِ: لَا يَدْخُلُ بَيْنَ الْعَصَا وَلِحَائِهَا^(٤).

(١) المراداة وجاء يُحْمَلُ لِمَا فِي الْمَاءِ فِي الشُّرْءِ كَالْقِرْبَةِ وَنَحْوَهَا. وَالْجَنُوحُ الْقَرْبُودُ وَالْيَوْمُ زَائِدَةٌ يَنْظُرُ «السَّهَابَةُ فِي عَرَبِ الْعَدِيثِ» لَابِنِ الْأَثِيرِ [٣٢٤/٤] مادة مراد

(٢) وهي إناء صغير من جلبد، يُشَدُّ لِمَاءٍ يَنْظُرُ «نَاحِ الْعُرُوسِ» وَنَزِيدِي [٥١٣٧/٥١] مادة أحو

(٣) أي قشر الشجر وفيل النحاء فاعلن المعاصم بشرها وقيل النحاء بشر كل شيء ينظر: «لسان العرب» لَابِنِ مَنظُورٍ [٢٤٢/١٥] مادة لحر

(٤) أي قشرتها وهو إشارة إلى عاية القرب بينهما ينظر: «مجمع الأمثال» لِسَبْدَانِي [٩٢/١]

فَإِنْ قَلَّدَهَا وَبَعَثَ بِهَا وَلَمْ يَنْقِهَا لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا ، لَمَّا رُوي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَقِيلُ قَلَانِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَعَثَ بِهَا وَأَقَامَ فِي أَهْلِهَا حَلَالًا .

فَإِنْ تَوَجَّهَ تَعَدَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا ؛ لِأَنَّ عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ هَذِي بِسُوقِهِ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ إِلَّا مُحْرَرَدُ النِّبَةِ ، وَيُحْرَرَدُ النِّبَةُ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا .

عَنْ عَائِشَةَ

قَوْلُهُ: (لَمَّا رُوي عَنْ عَائِشَةَ) ، وَهُوَ مَا رُوي فِي «السنن» . مُسْتَدًّا إِلَى الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «فَتَنَّتُ قَلَانِدَ» يُدْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ أَشَعَرَهَا ، وَقَلَّدَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى النِّبَةِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ» (٢) .

وفيه أيضًا: مُسْتَدًّا إِلَى عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَقِيلُ قَلَانِدَ هَذِي ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ» (٣) .

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَجَّهَ تَعَدَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا) (١/٢٥٠) ، أَي: إِنْ تَوَجَّهَ بَعْدَهَا بَعَثَ بِنِدَّةٍ ، لَمْ يَصِرْ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَ النِّدَّةَ .

(١) أَي: قَدَامَا الْحَجِّ وَالْقَلَانِدُ جَمْعُ فَلَانَةٍ ، وَهِيَ مَا تَعْلُو بِالسَّعْقِ يَنْظُرُ «عَوْنُ الْمُعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ أَبَادِي [١٢٣/٥]

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ مَنْ أَشْعَرَ وَفَلَدَ يَدَيْهِ تَحْلِيقَهُ لَمْ أَحْرَمَ [رقم/ ١٦٠٩] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَذِي إِلَى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يَرِيدُ الذَّهَابَ بِعَصَاهُ ، وَاسْتِحْبَابَ تَقْلِيدِهِ وَفُلِّ الْقَلَانِدَ ، وَأَنْ يَأْتِيَ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ [رقم/ ١٣٢١] ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ فُلِّ الْقَلَانِدَ لِمَنْ وَالْبَقَرِ [رقم/ ١٦١١] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِحْبَابِ بَعْثِ الْهَذِي إِلَى الْحَرَمِ لِمَنْ لَا يَرِيدُ الذَّهَابَ بِعَصَاهُ ، وَاسْتِحْبَابَ تَقْلِيدِهِ وَفُلِّ الْقَلَانِدَ ، وَأَنْ يَأْتِيَ لَا يَصِيرُ مُحْرِمًا وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ [رقم/ ١٣٢١] ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

فإذا أدركها وساقها أو أدركها فقد انقضى نيته بعملٍ هو من خصائص الإحرام، فيصير مُحَرَّمًا كما لو ساقها في الابتداء؛

قال: (إلا في مدة المُنْعَةِ فإنه مُحَرَّمٌ حين تَوَجَّهَ

مَعْنَاهُ: إذا نوى الإحرام وهذا استخسانٌ، وخُفِيَ لِقِيَاسٍ بِهِ مَا ذَكَرْنَا

﴿ غَايَةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

قَوْلُهُ: (فإذا أدركها وساقها أو أدركها)، وإنما رُدُّ تَبَيُّنِ الشُّوقِ وَالْإِدْرَاكِ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ رِوَايَةَ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) شَرَطَ الْإِدْرَاكَ مَحْضًا، لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَ الْبَدَنَ

وَعَلَى رِوَايَةِ «الْأَصْلِ»^(٢) شَرَطَ الْإِدْرَاكَ وَلِشُّوقٍ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَ الْهَذِي وَشُوقَهُ، وَتَوَجَّهَ مَعَهُ.

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ: قَدْ لِكَ أَمْرٌ اتِّفَاقِيٌّ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ يَلْحَقَهُ؛ لِيَصِيرَ فَاعِلًا فِعْلَ الْمَتَابِكِ عَلَى الْحُصُوصِ^(٣)

قَوْلُهُ: (قَالَ: إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ)، أَي: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١): إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ. وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فَإِنْ تَوَجَّهَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا). يَعْنِي: أَنَّ فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ.

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: إِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ) [٢٠٤، ٢٠٥]، أَي: مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ حِينَ تَوَجَّهَ) إِذَا وَجَدَتْ يَدُ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا لَمْ تَوْجِدِ الْيَدَ؛ فَلَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا اسْتِخْسَانٌ)، أَي: كَوْنُهُ مُحَرَّمًا فِي بَدَنَةِ الْمُنْعَةِ بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ

(١) ينظر: «الجامع الصغير» / مع شرحه: النافع الكبير، لمحمد بن الحسن [ص ١٤٩]

(٢) ينظر: «الأصل» / المعروف بالمبسوط، لمحمد بن الحسن الشيباني [٤٩٣/٢]

(٣) ينظر: «شرح الجامع الصغير» لبرودي [٨١].

(٤) ينظر: «الجامع الصغير» / مع شرحه: النافع الكبير، لمحمد بن الحسن [ص ١٤٩]

وَوَجْهَ الْإِسْتِخْسَانِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ مَشْرُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ نُسْكَاً مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَضَعاً، لِأَنَّهُ يَحْتَضِرُ بِمَكَّةَ، وَيَجِبُ شُكْرًا لِلْمَجْمَعِ بَيْنَ آدَاءِ النُّسْكِينِ وَغَيْرِهِ قَدْ يَجِبُ بِالْجَبَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَكَّةَ فَلِهَذَا اكْتَفِيَ بِهِ بِالتَّوَجُّهِ وَفِي غَيْرِهِ تَوَقُّفٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْعَمَلِ.

فَإِنْ حَلَّلَ بَدَنَةً أَوْ أَشْرَمَهَا أَوْ قَلَّدَ شَاةً لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا، لِأَنَّ التَّحْلِيلَ، لِدَفْعِ الْحَرِّ وَالتَّبَرُّدِ وَالدُّبَانِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ وَالْإِشْعَارُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته الله، فَلَا يَكُونُ مِنَ الشُّكِّ فِي شَيْءٍ. وَعِنْدَهُمَا إِنْ كَانَ حَسَبًا فَقَدْ يَفْعَلُ لِلْمُعَالَجَةِ.

❦ نهاية المسائل ❦

قَبْلَ اللَّحَاقِ؛ اسْتِخْسَانٌ.

وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَصِيرَ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ.

وَجْهَ الْإِسْتِخْسَانِ: مَا يَبْتَهِ بِأَنَّهُ نُسْكٌَ وَضَعاً.

وَأُرِيدَ بِالتَّوَضُّعِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيَ جُعِلَ فِي وَضْعِ الشَّرْعِ نُسْكَاً مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ مَخْصُوصاً بِمَكَّةَ؛ شُكْرًا لِآدَاءِ النُّسْكِينِ.

(وَعَبْرُهُ قَدْ يَجِبُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَكَّةَ)، فَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِي الْمُثَنَّةَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَجِّ.

قَوْلُهُ: (فَلِهَذَا اكْتَفِيَ بِهِ بِالتَّوَجُّهِ)، أَي: فِي هَذِي الْمُثَنَّةِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ جَلَّلَ بَدَنَةً)، أَي: أَلْقَى عَلَيْهَا الْجِلَّ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَالْإِشْعَارُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ).

(١) الْجِلُّ - بِالضَّمِّ وَبِالْفَتْحِ - مَا تُلْبَسُهُ الدَّائِيَةُ إِصْصَانٌ يُو، وَقَدْ جَلَّلْتُهَا تَجْلِيلًا وَجَلَّلْتُهَا - بِالتَّخْوِيمِ - الْبُتْنُهَا [يَا] يَهْرُ - نَدَجُ الْعُرُوسِ لِتُرِيدِي [٢٨/٢١٩/مادة، جلد].

﴿عنه سير﴾

في ابتداء الإسلام، ثم سُبِّحَ بِحَدِيثِ الْمُثَنَّبَةِ، وَدَلَّكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَتَهَمُونَ كُلَّ مَالٍ سِوَى الْهَدْيِ، فَأَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّذْرَ؛ صِيَانَةً لَهَا عَنْ أَنْ يَمَالَهَا أَيُّدِي الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ كَانَ مُعْتَادًا فِي غَيْرِ الْقَرَابِينَ أَيْضًا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ صِيَانَةً لِلْبَدَنِ، فَلَمَّا أَعْلَى اللَّهُ تَعَالَى كَلِمَتَهُ، وَقَطَعَ ذَائِرَ الْكَافِرِينَ؛ رَأَى الْعُدْرُ، وَبَطَلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ وَتُسِّخَّ (١).

وَلَنَا فِي دَعْوَى التَّسْخِخِ مَقَرٌّ؛ سَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ التَّمْشِخِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ سَائِرَ النَّذْرِ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالْإِخْصَارِ وَغَيْرِهِ لَا يُشْعَرُ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بَدَنَةُ الْمُتَعَةِ، وَالْقِرَانِ، وَالتَّطْوِيعِ.

وَمِنْهُمَا (٢): لَا يُشْعَرُ النَّذْرُ إِلَّا فِي التَّطْوِيعِ، وَالْقِرَانِ، وَالْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَرِدِ السُّنَّةُ فِي غَيْرِهَا» (٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَسْعُودٍ الْمَازِينِيُّ: «يُخْتَمَلُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ تَرَى الْإِشْعَارَ الْمُخَدَّتَ، فَأَمَّا الَّذِي جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ فَلَا» (٤).

بَغْيِي: أَنَّهُ تَرَى إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَهُوَ الْمُتَالَعَةُ فِي الْجُرْحِ، بِخَافٍ مِنْهُ السَّرَّائِيَّةُ (٥)، فَسَدَّ الْبَابَ عَلَيْهِمْ بِالْكَرَاهَةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُيَالَعُوا؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ مِنْ عَبَّاسٍ أَوْ عَائِشَةَ أَوْ غَيْرِهِمَا. وَإِنَّمَا هُوَ مَعَا يُخَكِّي وَيُقَالُ.

(٢) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «وَمِنْهُمَا» وَالْمُثَبَّتُ مِنَ «وَأَوْ» وَ«وَأَوْ» وَ«وَأَوْ» وَ«وَأَوْ».

(٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَهْمِ [٥٨٧/٢].

(٤) يَنْظُرُ فِي الْفِعْلِ عَنْهُ، «الْبَيِّنَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٢٧٩/٤].

(٥) السَّرَّائِيَّةُ فِي اللَّفْظِ: اسْمُ السَّيْرِ فِي اللَّيْلِ.

بحلاف التقليد؛ لأنه يختص بالهذي وتقليد الشاة غير معتاد، وليس بسؤ
أيضاً

وقيل، إنه كره إثاره على التمسك، كما كره إثار مكاح لكتبة عن [١٠٥١] ١
بمكاح المسلمة

وتفسيره عند أبي يوسف: الطغر بالرمح في أسفل السام من قبل البار
وقال الشافعي [٢٠٦٦] من قبل اليس

وفي كلام العرب: الإشتار هو الإغماء بالخروج

وقال فخر الإسلام: الأشته أن الإشتار من قبل اليسار، وذلك أن التهاتيا
كانت مقلبة إلى رسول الله ﷺ، وكان يدخل بين كل يمينين من قبل الرموس،
وكان الرمح يمينه لا محالة، فكان يقع الطغر عادة أولاً على يسار التعبير الذي هو
عن يسار رسول الله ﷺ، ثم كان يعطف على يمينه، فيشتر الآخر من قبل يمين
التعبير اتفاقاً لا قصداً، فصار الأثر الأصلي أحق بالإختيار في الهذي الواحد^(١).

قوله: (وتقليد الشاة غير معتاد، وليس بسؤ أيضاً).

وعند الشافعي: تقليد الشاة سنة^(٢)، لما روي عن عائشة «أن رسول الله ﷺ

وهي الاصطلاح الفقهي الشربة هي العود في النصاب إليه، ثم التعمد إلى يافيه ويراية الحد
تجاوز العطب عما هو ممر في الحد إلى غيره، كما اقتصر من قطع أصبعه، فأنهت مكان القطع،
وسرى ذلك إلى جميع اليك في باب الإسناد ينظر «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية»
[٢٦٠/٢]، و«معجم لغة الفقهاء» [ص ٢٤٣]

(١) السام كناية كبيرة من الشتم تحببه على ظهر التبر والثناء، وهي أغنى ظهورها وسام كل شيء و
أغلاء والجنح أنسبة ينظر «نوع العروس» للزبيدي [٤٢٢/٣٢] مادة - سم -

(٢) ينظر «الأم» لشافعي [٥٦٤/٣] و«الحاوي الكبير» لمارودي [٣٧٢/٤]

(٣) ينظر «شرح لجامع الصغير» للبرودي [٨١٩]

(٤) ينظر «المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [٤٢٩/١] و«البيان» للعرناني [٤١٢/٤]

قَالَ، وَالتُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً، لِقَوْلِهِ رحمه الله فِي حَدِيثِ الْجُمُعَةِ قَالُمُتَعَجِّلْ مِنْهُمْ كَأُمْهَدِي بَدَنَةً وَالَّذِي يَلِيهِ كَأُمْهَدِي بَقَرَةً فَصَلَّ بَيْنَهُمَا.

❖ غيبة البزار ❖

أَهْدَى عَمَّا مُقَلَّدَةٌ^(١).

ولنا: أَنَّ التَّغْلِيظَ وَرَدَّ بِهِ الشَّرْعُ فِي التُّبْدِ دُونَ الْعَنَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعْيَرًا أَقْبَهُ وَلَا الشَّهْرَ لِقَرَامٍ وَلَا أَهْدَى وَلَا أَلْقَلَيْتَهُ﴾ [البقرة ١٧٠]، أَي: لَا تُحِلُّوا الْهَدْيَ وَلَا ذَوَاتِ الْقَلَائِدِ مِنَ الْهَدْيِ، وَهِيَ^(٢) التُّبْدُ، وَتُخَصِّصُهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْهَدْيِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -؛ لِرِيَادَةِ قَصِيلَتِهَا.

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُقَلَّدُ الْعَنَمُ».

قَوْلُهُ: ((قَالَ)^(٣)، وَالتُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ)، أَي: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٤): التُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَالْهَدْيُ مِنَ الْعَنَمِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: التُّبْدُ مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً^(٥).

وَتَمَرَةُ الْخِلَافِ: تَطَهَّرُ فِيمَا إِذَا اقْتَرَمَ بَدَنَةً.

لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَوَ﴾ [الصبح ٣٦]، أَي: عَلَى التُّبْدِ

(١) أخرجه، البخاري في كتاب الحج/ باب تقليد العنم [رقم/ ١٦١٤، ١٦١٥]، ومسلم في كتاب الحج/ باب استحباب بنت الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، واستحباب تقليده وقتل الغنات [رقم/ ١٣٢١]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب في الإضمار [رقم/ ١٧٥٥]، من حديث عائشة رضي الله عنها، واللفظ لأبي داود.

(٢) وقع بالأصل: فوهو، والمنبت من (و)، ولف، (و)، وقت، (و)، وم.

(٣) ما بين المحفوظين ريادة من (و)، ولف، (و)، وقت، (و)، وم.

(٤) ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص/ ١٤٩]

(٥) ينظر: «المحوي الكبير» للمارودي [٤٨٦/١٥] و«روضه الطالبين» للنووي [٣/ ٧٣٠].

وَلَنَا أَنَّ الْبِدَّةَ تُنْبِئُ عَنِ الْبِدَاةِ وَهِيَ الصُّحَاةُ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَلِهَذَا يُجْزَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرُّوَايَةِ فِي الْحَدِيثِ كَالْمُهْدِيِّ جَزُورًا.

عمية المبدأ

قَائِمَةٌ. فَعُلِمَ أَنَّ الْبِدَّةَ تَقَعُ عَلَى الْجَزُورِ، لِأَنَّ الْبَقَرَ تُذْبَحُ [١٧١، ١٧٢] مُفْطَحَةً لَا قَائِمَةً. وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْجُمُعَةِ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِلْأَوَّلِ، فَالْمُتَعَجِّلُ مِنْهُمْ: كَالْمُهْدِيِّ بِدَّةً، وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدِيِّ بِقَرَّةٍ»^(١)، فَحَصَلَ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِيَ فِي «السَّنَنِ» وَالْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ: «مُنْتَنَا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَانَ قَرَبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَيْظَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»^(٢).

وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَمَعَ الْهَدْيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ: مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ. وَالْبِدَّةُ: مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَلِأَنَّ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ يَسْتَوِيَانِ فِي الْبِدَاةِ، وَهِيَ الصُّحَاةُ،

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة / باب الاستماع إلى الخطبة [رقم / ٨٨٧]، ومسلم في كتاب الجمعة / باب فضل التهجير يوم الجمعة [رقم / ٨٥٠]، من طريق الزهري عن أبي عبد الله الآخر عن أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة / باب فضل الجمعة [رقم / ٨٤١]، ومسلم في كتاب الجمعة / باب الطيب والسواك يوم الجمعة [رقم / ٨٥٠]، وأبو داود في كتاب الطهارة / باب في الفضل يوم الجمعة [رقم / ٣٥١]، والترمذي في أبواب الجمعة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في التكبير إلى الجمعة [رقم / ٤٩٩]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

غاية البيان

وَفِي حُكْمِ الْأُضْحِيَّةِ ؛ وَلِهَذَا جَازَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ ، فَتَبَّتْ أَنْهُمَا سَوَاءٌ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّغَةُ ، فَإِنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ قَالُوا : الْبِدَنَةُ النَّاقَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ تُنَحَرُّ بِمَكَّةَ . كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الدِّيَوَانِ»^(١) .

وَأَمَّا الْآيَةُ : فَقَدْ وَرَدَتْ فِي قِصَّةِ الْعَرَبِ ، وَعَادَةُ الْعَرَبِ كَانَتْ اقْتِنَاءَ الْإِبِلِ لَا الْبَقَرِ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لِلْخُصْمِ .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ : فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ : لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ ؛ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ [٢٤٧/٢] مِنَ الْبِدَنَةِ الْجَزُورُ ؛ بِدَلِيلِ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَادَ بِالْبِدَنَةِ الْبَقَرَةُ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِدَنَةَ لَا يَصْلُحُ إِطْلَاقُهَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ عَلَى الْبَقَرَةِ .

عَلَى أَنَا نَقُولُ : قَدْ صَحَّ فِي الرَّوَايَةِ : «فَالْمُتَعَجَّلُ مِنْهُمْ كَالْمُهْدِي جَزُورًا»^(٢) ، فَحَيْثُ لَا يَنْقُصُ الْإِسْتِدْلَالُ لِلشَّافِعِيِّ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ إِزَاعَنَا لَيْسَ فِي الْجَزُورِ .

والله أعلم .

(١) ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [٢٤٣/١] .

(٢) أخرجه: أحمد في «المستد» [٥١٢/٢] ، والدارمي في «سننه» [رقم / ١٥٤٣] ، والطبراني في «معجمه» [رقم / ٢٥٠٦] ، من حديث أبي هريرة ؓ بهذا اللفظ . قلت: وأصله في «صحيح مسلم» بضمه .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ	٥
فَصْلٌ فِي الْفِضَةِ	٥
فَصْلٌ فِي الذَّهَبِ	١٥
فَصْلٌ فِي الْعُرُوضِ	٢٣
بَابُ فَيْمَنْ يَمُرُّ عَلَى الْعَاشِرِ	٣٣
بَابُ فَيْمَنْ يَمُرُّ عَلَى الْعَاشِرِ	٣٣
بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ	٥١
بَابُ فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ	٥١
بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ	٦٦
بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّعَارِ	٦٦
بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ	١٠٠
بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ	١٠٠
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ	١٥٤
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ	١٥٤
فَصْلٌ فِي مِقْدَارِ الْوَاجِبِ وَوَقْتِهِ	١٧٩
فَصْلٌ فِي مِقْدَارِ الْوَاجِبِ وَوَقْتِهِ	١٧٩
كِتَابُ الصَّوْمِ	٢٠٥
بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ	٢٦٤
فَصْلٌ	٢٢٧
فَصْلٌ	٢٥٣

الموضوع	الصفحة
فصل فيما يوجب على نفسه	٣٩٩
باب الإعتكاف	٤١٢
كتاب الحج	٤٣٥
فصل	٤٦٥
باب الإحرام	٤٧٦
فصل	٦٦٠
فهرس الموضوعات	٦٨٥

